

مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع دراسات الديمقراطية
في البلدان العربية

نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية في مصر

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظّمها مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية

أمين اسكندر
تهاني الجبالي
ثناء فؤاد عبد الله
جمال سلطان
جورج إسحق
حسن نافعة
حسين عبد الرازق
السيد يسين
طه عبد العليم
عبد الغفار شكر
عبد المنعم أبو الفتوح
عصام العريان
علي خليفة الكواري
فريدة النقاش
محمد السعيد إدريس
محمد السيد سعيد
محمود أباظة
ناجي الغطريفي

تحرير عاطف السعداوي
تقديم مصطفى كامل السيد



مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع دراسات الديمقراطية
في البلدان العربية

نحو رؤية وطنية
لتعزيز الديمقراطية في مصر

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظّمها مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية

أمين اسكندر | حسين عبد الرازق | علي خليفة الكواري
تهاني الجبالي | السيد يسين | فريدة النقاش
ثناء فؤاد عبد الله | طه عبد العليم | محمد السعيد إدريس
جمال سلطان | عبد الغفار شكر | محمد السيد سعيد
جورج إسحق | عبد المنعم أبو الفتوح | محمود أباظة
حسن نافعة | عصام العريان | ناجي الغطريفي

تحرير: عاطف السعداوي
تقديم: مصطفى كامل السيّد

نحـو رؤيـة وطنيـة
لتعزيـز الديـمقراطيـة فـي مصـر

بحـوث ومـناقشات الندوة الفكرية

التي نظّمها مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية في مصر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية / أمين اسكندر... [وآخ.]؛ تحرير عاطف السعداوي؛ تقديم مصطفى كامل السيد.

٣٩٠ ص. ـ (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-82-149-8

١. الديمقراطية ـ مصر. أ. اسكندر، أمين. ب. السعداوي، عاطف (محرّر). ج. السيد، مصطفى كامل (مقدّم). د. ندوة تعزيز مساعي الديمقراطية في مصر (٢٠٠٦: الإسماعيلية ـ مصر). هـ. السلسلة.
321.80962

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، تموز/يوليو ٢٠٠٧

المحتويـــــات

القسم الأول
قراءة نقدية ونقاش حول كتاب «مستقبل الديمقراطية في مصر»

القسم الثاني
رؤية التيارين اليساري والقومي لمستقبل الديمقراطية في مصر

القسم الثالث
رؤية التيارين الليبرالي والإسلامي لمستقبل الديمقراطية في مصر

القسم الرابع
نحو رؤية مشتركة للديمقراطية بين التيارات السياسية في مصر

الملاحـــق

خلاصـــــة تنفيذيـــــة

يضم هذا الكتاب بين دفتيه بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي عقدت في مدينة الإسماعيلية المصرية، بدعوة من مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، وقد هدفت هذه الندوة كما يتضح من اسمها إلى تنمية رؤية وطنية جامعة لمستقبل الديمقراطية في مصر، وذلك إيماناً من الجهة المنظمة بأن نقطة البدء الصحيحة لإقامة نظام ديمقراطي في أي دولة عربية يجب أن تتمثل في خلق حالة من التوافق العام بين التيارات والقوى السياسية والفكرية المختلفة داخل كلّ دولة حول أولويات العمل الديمقراطي وآليات تطبيقها خروجاً برؤية مشتركة تبلور مساحة الاتفاق وتبلور القواسم المشتركة بين تلك التيارات حول مفهومها ورؤيتها الديمقراطية أملاً في الوصول إلى مرحلة النضال الديمقراطي المشترك وما يمكن أن يتحقق معه من مكاسب، ولا تبدو هذه المهمة سهلة لأن ما يفرق القوى السياسية المصرية أكثر بكثير مما يجمعها، وهذا ما ذهب إليه الدكتور محمد السيد سعيد في تقديمه أعمال هذه الندوة، حين أكد حقيقة ما كان يسببه السعي لتعريف مشترك للديمقراطية من صدام، وما كان يستدعيه من جهود وجهاد، مشيراً إلى ما شهدته مصر في السنوات الماضية من جهود كبيرة في هذا الصدد تمثلت في مبادرات كثيرة وحوارات ممتدة عُقِدت للتوصل إلى مفهوم مشترك للسياسة الوطنية ومفهوم مشترك للديمقراطية بين التيارات الفكرية والسياسية المصرية الكبرى يؤمن انتقالاً ديمقراطياً ناجعاً وناجزاً وآمناً، مؤكّداً في الوقت ذاته أنّه إذا تمّ إنجاز هذا المفهوم المشترك في مصر، سيكون من الأيسر إنجازه أيضاً في بقية الدول العربية.

ولعل هذا أيضاً عين ما ذهب إليه الدكتور علي خليفة الكواري في كلمته الافتتاحية حين أشار إلى أن هذه الندوة سوف يليها ندوات مماثلة في الكويت والجزائر والمغرب كلها تهدف إلى إجراء حوار وطني يؤدي إلى تنمية فهم مشترك أفضل بين القوى التي تنشد التغيير في كلّ دولة عربية، وبينها وبين السلطة أيضاً من أجل تعزيز المساعي الديمقراطية في تلك الدوله وتعزيز فرص الانتقال إلى نظم

حكم ديمقراطية مستقرة يتم فيها تداول السلطة سلمياً من دون خشية من استحواذ، أو خطر من إقصاء.

آفاق التطور الديمقراطي في مصر بين أجلين

في تقديمه لأعمال هذا الكتاب أشار الدكتور مصطفى كامل السيد أن القوى السياسية الفاعلة في مصر لم تستقر بعد على إستراتيجية للوصول إلى الأوضاع الأكثر ديمقراطية، بل لا يبدو أنّها راغبة في مواجهة بعض القضايا الشائكة على طريق الانتقال إلى هذه الأوضاع، مؤكّداً ضرورة التمييز بين مستقبل النظام السياسي في مصر في الأجل القصير، ومصيره في الأجل الطويل.

فآفاق التطور باتجاه الديمقراطية في مصر كما يراها مصطفى السيد تبدو مغلقة في الأجل القصير، فَكُلّ حديث عن الإصلاح السياسي في مصر ينتهي بعكسه تماماً، فلا قيادة الدولة في مصر راغبة في انتقال جادّ نحو أوضاع أكثر ديمقراطية، كالسماح بإجراء انتخابات نزيهة وحرة مفتوحة لِكُلّ القوى السياسية، ولا قوى المجتمع المدني والأحزاب السياسية بقادرة على إحداث أي نقلة ذات مغزى في علاقات القوى في المجتمع تفتح الباب أمام إحداث مثل هذا التحول. مبرراً ذلك بالتعديلات الدستورية الأخيرة التي شهدتها مصر، والتي يرى أن غايتها تتمثل في تقوية مركز رئيس الجمهورية بأخذ كلّ ما يعزز سلطاته في النظام الرئاسي، واقتباس كلّ ما يضعف سلطة رئيس الوزراء في النظام البرلماني. ويرى أن أعمال هذه التعديلات بما تتضمنه أيضاً من حظر نشاط الإخوان المسلمين، الفصيل الأساسي للمعارضة، يغلق الباب أمام أي تطور ديمقراطي في الأجل القصير.

ولكن ماذا عن الأجل الطويل؟ يتساءل مصطفى السيد: هل يمكن أن تتغير علاقات القوى هذه داخل المجتمع والنظام السياسي على نحو يفتح الباب أمام حدوث مثل هذا التطور؟ متسائلاً أيضاً عن الفاعل الاجتماعي الذي سيدفع باتجاه حدوث مثل هذا التحول، هذا الفاعل، يرى السيد، أنّه يتمثل في الرأسمالية المصرية التي يجب أن تقود تعبئة سياسية جماهيرية واسعة تطالب بالديمقراطية، مؤكّداً أن حدوث مثل هذا التحول رهن بانتقال الشرائح المهمة من الرأسمالية المصرية من صفوف الحزب الحاكم بأساليب حكمه التي تستبعد الاحتكام إلى المواطنين في انتخابات حرة ونزيهة إلى تحالف شعبي يسعى إلى الديمقراطية بدلاً من مواصلة اقتسام سلطة الدولة مع قيادات حكومية وسياسية تستفيد من هذا التحالف في تكوين ثروات خاصة مقابل التنازل عن احتكارها السلطة السياسية لصالح هذه الرأسمالية الكبيرة، بخاصة أن قسماً كبيراً من كبار رجال الأعمال في مصر إما

أنهم يؤيدون الحزب الحاكم، أو أنهم يرون تأجيل التطور الديمقراطي في مصر خوفاً من وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة وأثر ذلك في مناخ الاستثمار وخصوصاً العلاقات مع الشركات الدولية. ومن ثمّ يرى مصطفى السيد أن انتقال الرأسمالية المصرية إلى أن تؤدي دوراً سياسياً مستقلاً يتوقف على نجاحها الاقتصادي بأن تعتمد بدرجة كبرى على توليد تراكمها الذاتي، وأن تعتمد على ما تحققه من أرباح في بناء هذا التراكم

لم يهمل مصطفى كامل السيد دور الطبقة المتوسطة في مصر في إحداث التحول الديمقراطي، نظراً لما قامت به هذه الطبقة خلال السنوات الأخيرة من قيادة حركات الاحتجاج السياسي، مؤكّداً أن هذه الحركات مرشحة لأن تستمر في المستقبل بحكم عدم التحسن في أوضاع معظم شرائح هذه الطبقة اقتصادياً، وكذلك بحكم قلة استجابة نظام الحكم لمطالب حركات الاحتجاج هذه باحترام الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين من خلال القيام بإصلاح سياسي جاد. ويرى مصطفى السيد أن هذه الحركات يحكمها حتى الآن توجهان سوف يستمران في المستقبل، **أحدهما** تيار الإسلام السياسي الذي يتزعمه الإخوان المسلمون، و**ثانيهما** توجه مدني تعتبر حركة كفاية هي خير معبّر عنه. ويرى السيد أن مستقبل النظام السياسي في مصر يتوقف على أي من هذين الاتجاهين ستكون له الغلبة في كسب تأييد أغلبية الطبقة المتوسطة بل المجتمع بأسره لتوجهاته، ومدى نجاح هذا الاتجاه في تطوير أساليب تعبئته للمواطنين على نحو ينقله من موقف ردّ الفعل على ما تتخذه قيادة الدولة من سياسات وإجراءات إلى موقف الفعل المؤثر الهادف إلى التغيير، ومدى قرب الاتجاه الذي سوف تكون له الغلبة بين صفوف الطبقة المتوسطة في مصر من مبادئ الديمقراطية، وخصوصاً أن الأرجح أن تكون الغلبة لتيار الإسلام السياسي الذي يبدي تحفظات حول بعض هذه المبادئ. وهنا ينتقل مصطفى السيد إلى قضية الثقافة السياسية في مصر، وعلاقة هذه الثقافة بالتطور السياسي، مؤكّداً أن المكوّن الديني في تفسيراته المحافظة أصبح في العقود الثلاثة الماضية السمة الرئيسة لهذه الثقافة، وهو ما يثير الخشية من أن يكون التطور الأكثر احتمالاً إذا ما جرت في مصر انتخابات نزيهة وحرة أن ينتهي الأمر إلى ديمقراطية غير ليبرالية لا تحترم الحقوق المدنية الأساسية من حرية العقيدة والتعبير والتنظيم والحريات الشخصية.

وهكذا يرى مصطفى السيد أن مستقبل التطور السياسي في مصر، سواء باتجاه الديمقراطية أو باتجاه مزيد من الاستبداد، رهن بحصيلة التفاعل في المستقبل داخل صفوف الطبقة المتوسطة، هل ستنجح الفصائل المعبرة عنها في أن تلتقي حول تصور مشترك لطبيعة النظام السياسي الذي تتطلع إليه؟ وهل تنجح في تعبئة المواطنين وراء

مشروعها المشترك؟ أو هل ينجح فصيل واحد منها في تعبئة المواطنين تعبئة فاعلة وراءه تنقله ومشروعه إلى مواقع السلطة والتوجيه في المجتمع. وماهي طبيعة المشروع الذي سترفعه هذه القوى أو هذا الفصيل؟

مداخل استراتيجية للتغيير الديمقراطي في مصر

في **الفصل الأول** من هذا الكتاب عرضت الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله الرؤية المستقبلية الواردة في دراسة لها بعنوان **مستقبل الديمقراطية في مصر** كانت قد أعدتها لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، بهدف استشراف مستقبل عملية التحول السياسي في مصر، وأكدث ثناء عبد الله أن دراستها هذه استندت إلى ثلاث ركائز: **أولاها** النظر إلى التحول الديمقراطي في مصر باعتباره «عملية» تأتي حصيلة تضافر عوامل وعناصر متعددة مادية وثقافية، داخلية وخارجية ذاتية وموضوعية، يمكن أن تؤدي في مرحلة ما من تطورها إلى نقلة نوعية في الحياة السياسية لتجعل النظام السياسي في مصر يصل إلى حالة ديمقراطية، و**ثانيتها** هو أنّه إذا كان هناك خصوصية معينة لدراسة الديمقراطية المصرية فإن هذه الخصوصية لا تنفصل عن أزمة الديمقراطية في المحيط العربي، مؤكّدة في هذا الصدد أنّه لا ديمقراطية في الواقع العربي في «الدولة» التي تعتمد في بقائها واستمرارها ليس على الرضا الشعبي كمصدر للشرعية، ولكن على سيادة ثقافة الخوف من السلطة والسلطان، ولا حديث عن مستقبل الديمقراطية من دون حلّ مشكلة المشاركة السياسية وحل «المسألة الاجتماعية» وحل مشكلة الاستبعاد والإقصاء لبعض التيارات السياسية من ساحة المشاركة والفعل السياسي، و**ثالثة** هذه الركائز هي أن المشروع الديمقراطي المصري يرتكز على رصيد له اعتباره في المجال السياسي فكراً وممارسة، يضاف إلى ذلك أن المطلب الديمقراطي أضحى الآن مطلباً مجتمعياً يحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من الشعب المصري بمختلف تياراته السياسية، فقد أصبحت القوى صاحبة المصلحة في التحول الديمقراطي أكثر وضوحاً واتساعاً، وتشمل كلّ التيارات السياسية الموجودة، ما يؤكّد الحاجة الماسة لصيغة توافقية خلاّقة تمهد الأرضية لتكوين «تكتل ديمقراطي» تتوافر لديه رؤية إستراتيجية واضحة ومحددة للمثل الديمقراطي المصري المنشود.

وتقترح عبد الله ثلاثة مداخل إستراتيجية للتغيير الديمقراطي في مصر، يتعلق **أولها** بـ «توزيع السلطة» بين العديد من الأجهزة بدلاً من تركيزها في مؤسسة واحدة مهيمنة، و**ثانيها** مدخل فكري ـ ثقافي يتعلق بضرورة توافر التسامح السياسي والديني كقيمة عليا للتعايش بين الجماعات المختلفة سياسياً ودينياً، و**ثالث** هذه المداخل هو المدخل المؤسسي ـ القانوني، وهو يتعلق بضرورة قيام لجنة تأسيسية

منتخبة بإعداد دستور مصري جديد وديمقراطي، وإقامة حوار وطني موسّع لبحث سبل تطوير الحياة الحزبية والتوصل إلى نظام انتخابي جديد يتيح الفرصة لتمثيل التيارات السياسية كلها وإصلاح المؤسسة البرلمانية.

واختتمت ثناء عبد الله دراستها بإثارة مجموعة من التساؤلات أهمها: ماذا عن الضغط الشعبي المتوقع لفرض التغيير الديمقراطي؟ وهل من توقعات بقيام حزب جديد مناظر للحزب الوطني الحاكم؟ وهل تظل الديمقراطية المصرية تتلقى الإصلاح من أعلى؟ وهل يتعين الانتظار حتى يمتلك النظام السياسي المصري شروط التغيير الديمقراطي؟

حظيت هذه الدراسة بتعقيبات عدة من معظم المشاركين، فقدم سيف الدين عبد الفتاح تعقيباً على المنهج العلمي المتبع في إعداد الدراسة، وانتقل عبد الغفار شكر بالمناقشة إلى المستوى السياسي، مؤكّداً أن الأسئلة الخمسة التي انتهت إليها ثناء عبد الله تطرح علينا خصوصية اللحظة الراهنة في المشهد الديمقراطي المصري وتعكس حقائق كبرى تمثل معضلة التطور الديمقراطي في مصر الآن، أهمها أن النخبة الحاكمة لم تشعر حتى الآن أن مصالحها في خطر، وأن القوى الديمقراطية غير قادرة على الضغط الشعبي على الحكم من أجل تنفيذ برنامج جادّ للإصلاح الديمقراطي.

في حين أكد عصام العريان اختلافه مع صاحبة الدراسة في ما قالته بأن بداية الإصلاح في مصر يجب أن تكون بإعداد دستور جديد، مؤكّداً أن الدستور قد يأتي في نهاية تحقيق الآمال، وليس في بدايتها إطلاقاً. لأن أي دستور جديد في جوّ الاختلال في الموازين سيؤدي في النهاية إلى تكريس بقاء الأوضاع الحالية على ما هي عليه. وبالتالي الإصلاح السياسي ـ كما يرى العريان ـ هو المقدم على أي شيء آخر بما فيه تغيير الدستور.

كما حظيت هذه الدراسة بتعقيبات عدد من المشاركين مثل عمرو الشوبكي ومحمد السعيد إدريس وأمين إسكندر وفريدة النقاش وعبد المنعم أبو الفتوح وجمال سلطان وناجي الغطريفي وحسين عبد الرازق وعصام الإسلامبولي وإبراهيم البيومي غانم الذي قدّم في تعقيبه ثلاثة سيناريوهات أساسية رأى أنّه يمكن من خلالها متابعة مستقبل الديمقراطية في مصر، في الأجلين القريب والمتوسط: السيناريو **الأول** هو «استمرار الوضع القائم: تفاقم الأزمة»، ويرى أن هذا السيناريو يقوم على عدد من المقدمات، ومن أهمها بقاء النخبة الحاكمة مغلقة على ذاتها، ومنعزلة عن المجتمع السياسي الأوسع، ورفض القيام بأي إصلاحات جوهرية في دعائم النظام السياسي القائم، واستمرار حالة تشتت قوى المعارضة واهترائها... إلخ.، وفي ظل هذه

المقدمات يتوقع غانم حصول عدد من النتائج أهمها مزيد من التراجع في شرعية السلطة وقطع الطريق على تطور قوى المجتمع المدني وفتح المجال أمام صعود الانتماءات العصبوية/ الأولية على حساب الانتماء العام، مع مزيد من ضمور الحيز العام وتآكل مفهوم المصلحة المشتركة، وبقاء القوى السياسية الفاعلة خارج حقل الشرعية القانونية نتيجة العجز عن استيعابها، ووصول حالة التدهور في الأداء المدني والسياسي في أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع إلى درجة حرجة تهدد بالانتقال من حالة «الدولة الفاشلة» إلى حالة «الدولة المنقطعة».

أما السيناريو **الثاني**، كما يراه غانم، فهو «الإصلاح الجزئي/ التنقيح الديمقراطي»، وتتمثل مقدماته في نمو قوة الجناح الإصلاحي داخل السلطة القائمة، واكتسابه مواقع مؤثرة في صنع القرار الإصلاحي، مع فتح الباب لتنقيح النخبة بعناصر كفوءة من خارجها وقيام مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية بمبادرات إصلاحية كبرى داخلها أولاً، ونضج الحوار السياسي حول أجندة واضحة ومحددة تتناول قضية الإصلاح وتعرّض السلطة لضغوط جدية من الخارج، وإنهاء سيطرة الدولة على وسائل الإعلام وتعديل بعض القوانين المقيدة للحريات السياسية وفي مقدمها قانون الأحزاب، وقانون الجمعيات، وقانون النقابات المهنية. أما نتائجه فتتمثل في تجديد دماء النخبة الحاكمة، واتساع نطاق المشاركة السياسية. وتآكل نسبي في الحيز الذي يتحرك فيه الاستبداد السياسي واستيعاب جزئي لقوى المعارضة (المحجوبة عن الشرعية) وزيادة فاعلية مؤسسات المجتمع المدني والتوصل إلى توافق عام بين القوى الرئيسة المطالبة بالإصلاح الديمقراطي على أولوية الإصلاح السياسي وإجراءاته المطلوبة وتراجع ملحوظ في ظاهرة العزوف السياسي واللامبالاة نتيجة تزايد فاعلية بعض الأحزاب القائمة، وظهور بعض الأحزاب الجديدة التي تستوعب قطاعات من الراغبين في المشاركة في الشأن العام وترميم شرعية السلطة، واكتسابها قدراً أكبر من الرضا من الجمهور العام، الأمر الذي يمكّنها من إجراء مزيد من الإصلاحات.

أما السيناريو **الثالث** والأخير فيتمثل في «الهندسة الديمقراطية للدولة والمجتمع». ويقوم هذا السيناريو على مقدمات من أهمها تغلّب القوى الإصلاحية داخل السلطة الحاكمة وإقدامها على إبرام تحالف واسع مع القوى السياسية المطالبة بالإصلاح في المجتمع، نجاح قوى الإصلاح والتغيير في بلورة أهداف مشتركة يؤمن بها القطاع الأوسع من المواطنين، النجاح في إصدار دستور جديد تضعه جمعية تأسيسية ويستوعب متغيرات الواقع، إنهاء سيطرة وتغلب السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، إصدار سلسلة من التشريعات الحديثة لتنظيم الحياة

السياسية وفق الأصول الديمقراطية التي تحترم التعددية واختلاف الآراء وتداول السلطة، والنزول عند إرادة المواطنين كترجمة عملية لمبدإ الأمة مصدر السلطات.

أما عن النتائج المتوقعة كما يراها إبراهيم غانم فتتمثل في استيعاب القوى السياسية بمختلف أطيافها داخل النظام السياسي، تجديد شرعية السلطة بشكل حاسم وتحقيق إجماع وطني على القواعد العامة لإدارة شؤون الدولة والمجتمع، وإعادة تشكيل الخريطة الحزبية وتبلور تعددية حزبية ناضجة يقودها حزبان كبيران، مع وجود عدد من الأحزاب الأخرى الأقل جماهيرية، وسيادة ثقافة سياسية جديدة تقوم على أساس الثقة والمبادرة والمشاركة في الشأن العام، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، وسيادة كاملة وحقيقية للقانون، واحترام استقلالية القضاء، مع وجود توازن دقيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وإنهاء احتكار السلطة والثروة في فئات محدودة، وفتح مجال المنافسة الحرة من دون قيود تعسفية أو إقصائية، وأخيراً زيادة قوة الدولة والمجتمع معاً، وبخاصة في مواجهة التحديات الخارجية.

وبعد استعراضه تلك السيناريوهات يتساءل إبراهيم البيومي غانم: ترى أي السيناريوهات سوف تشهده مصر في المستقبل المنظور؟

الماركسيون والناصريون: محاولات للنقد الذاتي

في **الفصل الثاني** من الكتاب يؤكد عبد الغفار شكر أن قضية الموقف من الديمقراطية اكتسبت أهمية خاصة لدى الاشتراكيين المصريين في الفترة الأخيرة لاعتبارات عديدة: منها الدروس المستفادة من انهيار البناء الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي ودول شرق أوروبا، وفشل عملية التنمية المستقلة في مصر وبلدان العالم الثالث نتيجة افتقاد الديمقراطية، وتطور النظرة إلى الاشتراكية باعتبارها عملية تاريخية طويلة الأمد من أجل بناء مجتمع يستطيع الناس فيه تنظيم أمورهم بصورة ديمقراطية وبطريقة عقلانية، وضرورة أن تقتنع الجماهير أن المجتمع الذي يدعو إلى الاشتراكية سيحقق لهم حياة أفضل، وقدم شكر في هذا الصدد نقداً ذاتياً مهماً لموقف اليسار المصري من قضية الديمقراطية، مستشهداً في ذلك بمراجعات قدمها رموز اليسار المصري بأطيافه المختلفة لموقف هذا التيار من قضية الموقف من الديمقراطية، مؤكداً أن هذا النقد للتجارب الاشتراكية السابقة وغياب الديمقراطية عنها أدى إلى الربط بين الديمقراطية وبناء الاشتراكية مستقبلاً.

لكن، على الرغم من الاتفاق المتزايد في صفوف الاشتراكيين المصريين حول العلاقة بين الاشتراكية والديمقراطية إلا أن عبد الغفار شكر يؤكّد أن المناقشات لم تتوقف حول قضية خلافية وهي الموقف من الديمقراطية البرجوازية، مشيراً إلى وجود

موقفين أساسيين في هذا الصدد، **أولهما** يرى أن الانطلاق من الديمقراطية الليبرالية والقبول بها هو جنوح إلى النهج الإصلاحي على حساب الموقف الثوري ولا تحقق المصالح الأساسية للطبقة العاملة وحلفائها، وأنه موقف غير علمي يتجاهل الطبيعة الطبقية للدولة، ولا يسمح بحماية الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي ستتم خلال المراحل الأولى من البناء الاشتراكي إذا سمح بالتعددية وتداول السلطة بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية اشتراكية كانت أو برجوازية، بينما يرى الموقف **الثاني** أن الاشتراكية لا يمكن أن تتحقق من دون أن تتمتع الشعوب بحرياتها الأساسية واحترام التعددية وحق الشعب في اختيار من يتولى السلطة، وأن الديمقراطية البرجوازية ليست فقط نتاجاً للنظام الرأسمالي، بل هي أيضاً ثمرة لنضالات الطبقة العاملة وحلفائها التي أوصلتها إلى ما هي عليه الآن من مبادئ أساسية، ومن ثم فالديمقراطية البرجوازية هي نتاج للتطور الإنساني ككل يجب الاستفادة منه والإضافة إليه بما يعوض قصوره ويستكمل النقص فيه ويضمن المصالح الأساسية للطبقات الكادحة.

ويتساءل عبد الغفار شكر: إذا كانت معظم القوى الاشتراكية تعترف بقصور الاشتراكية الديمقراطية عن حماية المجتمعات الاشتراكية من أن تقع فريسة لتسلط البيروقراطية واستئثار قلة محددة بالسلطة، فهل تستطيع الديمقراطية البرجوازية التي تسود معظم دول العالم الآن أن تنجح في ما فشلت فيه الديمقراطية الاشتراكية بالنسبة إلى بناء الاشتراكية مستقبلاً؟

لا يجيب «شكر» عن هذا السؤال بشكل مباشر وإنما من خلال استعراض مواقف أهم رموز ومفكري التيار اليساري من هذه القضية مثل صلاح عدلي وأحمد نبيل الهلالي وسمير أمين وإسماعيل صبري عبد الله وغيرهم. مؤكّداً أن كتابات هذه الرموز نجحت ليس فقط في تحديد موقف جديد من الديمقراطية البرجوازية يقوم على رؤية نقدية تعترف بالأسس التي بلورتها في مجال الحريات والحقوق السياسية ويضيف إليها ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية في تركيب جديد وصيغة تتجاوز حدود الديمقراطية البرجوازية، لكنّها نجحت أيضاً في بلورة مفهوم جديد للديمقراطية، وساهم في هذا الإنجاز بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية وكذلك عدد من مفكري اليسار المهمومين بهذه المسألة وكذلك بعض القيادات السياسية اليسارية التي لم تكن تطرح توجهات فردية بشأن الديمقراطية بل كانت تطرح آراءً يجري النقاش حولها في أحزابها سواء كانت علنية أو سرية، مستشهداً في ذلك بطرح حزب التجمع الوطني قضية الديمقراطية في برنامجه السياسي العام الصادر عام ١٩٩٩ على أنّها أفضل نظام سياسي لتطور النضال المصري حالياً ومستقبلاً، ويختتم

عبد الغفار شكر استعراضه تلك المراجعات بتأكيده أن الديمقراطية التي تطمح إليها جماهير العالم الثالث المعاصرة هي التي تجمع بين التأكيد على البعد الاجتماعي الإصلاحي، فتختلف في ذلك عن الديمقراطية الليبرالية؛ وبين احترام استقلالية المبادرة الشعبية، فتختلف في ذلك عن ممارسات الحكم الشعبوي.

أثار الطرح الذي قدمه عبد الغفار شكر تعقيبات عدة، من بينها تعقيب لأحمد بهاء الدين شعبان الذي علق على هذه المحاولة للنقد الذاتي بقوله إنّه حتى هذه اللحظة لم يتجاوز نقد الحركة اليسارية محيط النقد النظري، ولم يتحول هذا النقد النظري إلى حيز الممارسة العملية، مؤكّداً أن هذه النوعية الأخيرة من النقد هي التي تجعلنا أكثر اقتراباً من الجماهير، وأكثر اقتراباً من القوى السياسية الأخرى، كما حدث في أمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة، حيث استفادت الحركة اليسارية من إخفاقات الستينيات والسبعينيات، وطورت مواقفها واستطاعت ـ عبر عملية مركبة من النقل والعمل والحركة وإعادة النقل ـ أن تطور علاقة جدية بشعوب القارة اللاتينية، وأن تصل إلى السلطة عبر آليات الاختيار الديمقراطي في العديد من المواقع.

هذه الملاحظة التي أبداها شعبان حول ضرورة أن يشمل نقد خطاب اليسار الفكر والممارسة وليس الفكر فقط، اتفق معها عبد الغفار شكر في معرض رده على ما أثارته ورقته من تعقيبات مؤكّداً أن محك سلامة الفكر وجديته هو أن يوضع موضع التطبيق.

هذا النقد الذاتي مارسه أيضاً أمين اسكندر في **الفصل الثالث** من الكتاب حين شبّه أهمية الديمقراطية للحركة الناصرية بأهمية الدواء بالنسبة إلى العليل، ذلك لأن ظروف نشأة الحركة الناصرية قد جعلتها في أشد الحاجة إلى تفاعل ديمقراطي واسع داخل صفوفها، بعد أن عانت كثيراً من ممارسات خاطئة مثل تجاوزات دولة الحكم الناصري في بعض من حقوق الإنسان، مشدداً على أن قضية الديمقراطية وتداول السلطة وحق التنظيم السياسي والنقابي وحرية تداول المعلومات وحرية إصدار الصحف . . . إلخ . أصبحت الآن بالنسبة إلى الأكثرية داخل الحركة الناصرية من الثوابت داخل النسق الفكري للناصرية، كما إنَّ نضال الحركة بشأن قضية الديمقراطية أصبح مؤكّداً لدى الحركة الوطنية المصرية والشارع المصري، مؤكّداً حاجة الناصرية إلى بطل جديد، ويرى أن هذا البطل لا بُدَّ أن يتجسد في حركة ناصرية ذات بصيرة تاريخية نافذة ممتلكة نسقاً فكرياً يرشدها في العمل، ويبعدها عن التجربة والخطإ. كما إنّها يجب أن تكون قادرة على إفراز إبداعات جديدة تتسق مع المهمة، مهمة إشراك الجماهير في التغيير القادم.

وفي تعليقه على ورقة أمين إسكندر أكد محمد السعيد إدريس حرص الناصريين المبكر على مراجعة تجربة الحكم الناصري، مؤكّداً أن هذه المراجعة تجاوزت تجربة الحكم الناصرية بما لها وما عليها إلى مراجعة الأسس الفكرية للناصرية، مضيفاً أن هذه المراجعة كانت فردية وكانت جماعية لدرجة يمكن وصفها بأنها كانت بمثابة هاجس أقلق الناصريين وسيطر عليهم في محاولة منهم لامتلاك عناصر النجاح في تجربتهم الجديدة بعد انتهاء عهد حكم عبد الناصر على يد عهد أنور السادات. واستعرض إدريس أكثر من محاولة للمراجعة والنقد الذاتي قام بها أقطاب التيار الناصري، منها محاولته هو شخصياً عام ١٩٨٠ عندما نشر دراسة بعنوان «المقومات الاجتماعية للأيديولوجية الناصرية» في عدد شهير من قضايا عربية حمل عنوان **عبد الناصر وما بعد** كان في مجمله مراجعة للفكر وللتجربة وإعادة قراءة جديدة لجمال عبد الناصر، مؤكّداً أن هذه الدراسة كانت نقداً قوياً للفكر وللتجربة الناصرية من داخلها، نقد من أجل البناء، استهدف البحث عن مراكز القوة للنهوض بها، والبحث قبل ذلك عن نقاط الضعف لتجاوزها في تجربة جديدة للناصرية من خارج السلطة(١).

وأشار إدريس إلى أن القوى السياسية الأخرى لم تقم بهذا الدور النقدي، لم يقم بمراجعة مماثلة، لا الوفديوّن ولا الإخوان المسلمون قاموا بذلك، مؤكّداً ضرورة الحاجة إلى مزيد من هذه المراجعات ومن هذه الرؤى النقدية لسبب أساسي هو أن هناك اقتناعاً أخذ يترسخ تدريجياً لدى أغلب القوى السياسية المصرية وهي أنّه في جوّ الأزمة الوطنية الراهنة، وأقصد بالتحديد أزمة مستقبل الحكم في مصر، ليس في مقدور أي فصيل وطني منفرد أن يحقق التغيير المطلوب، وأن هذا التغيير بات بحاجة إلى وفاق وطني فكري وحركي تشارك فيه كلّ القوى الوطنية لقيادة تيار وطني جماعي يقود التغيير

وفي تعقيبها على محاولات النقد الذاتي التي ما رسها عبد الغفار شكر وأمين إسكندر، أعربت المستشارة تهاني الجبالي عن خشيتها الشديدة من أن يتحول هذا اللقاء فقط إلى التعبير عن النقد الذاتي للتيارات في تجاربها الماضية وما قامت به من ممارسات على أرض الواقع في أثناء وجودها في الحكم، أو تتحول إلى تبرير وتذكية منهجها من دون الربط مع المتغيرات وأسس المستقبل في مصر، لأن تجارب الحكم وممارسات الدولة قد لا تكون وحدها كافية للتقييم بعيداً عن التوجهات والاختيارات الاقتصادية

---

(١) محمد السعيد إدريس، «المقومات الاجتماعية للإيديولوجية الناصرية،» في: عصمت سيف الدولة [وآخرون]، **عبد الناصر وما بعد**، إشراف أنيس صايغ، كتاب قضايا عربية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠).

والاجتماعية والسياسية والثقافية للنموذج الذي يتبناه أي تيار، مؤكّدة أن منهج الخلط بين التجارب الماضية في الحكم وبين التوجهات التي يتبناها كلّ تيار في إطار اختياراته الاجتماعية والسياسية والثقافية هو أمر صعب، لكن مطلوب تداركه، حيث ترى أن الأهم في هذه المرحلة هو أن نبحث عن برنامج حدّ أدنى نتفق عليه ونحن نبحث عن مستقبل الديمقراطية معاً. لأن المطلوب هو قاسم مشترك ندافع عنه. واختلف السيد يسين مع هذا الطرح قائلاً إن في مجال النقد الذاتي لا يجوز التفرقة بين نقد الممارسات ونقد التوجهات الفكرية، مؤكّداً أن النقد الذاتي الحقيقي فيه نقد للتوجهات والممارسة معاً.

الليبراليون والبحث عن دور

وفي معرض حديثه في **الفصل الرابع** من الكتاب عن رؤية التيار الليبرالي لمستقبل الديمقراطية في مصر أشار السفير ناجي الغطريفي إلى أن الدستور المصري الحاليّ بأسسه الشمولية وعقيدته الاشتراكية قد أضحى مفارقاً لواقع المرحلة، فأحكامه تنظم أوضاعاً لم يعد لها وجود في حياتنا السياسية، ويتوجه إلى مجتمع قد تبدلت معالمه، ويستند إلى قوى تباينت مواقعها ونمط العلاقة في ما بينها. فدولة «الحرية والاشتراكية والوحدة» التي تخاطبها مقدمة الدستور قد زالت. وتحالف قوى الشعب العامل الذي يشكل نظامها الاشتراكي قد تمّ حله. والتخطيط الشامل للتنمية قد انقضى وقته، ولم يعد وارداً ولا منطقياً تأكيد سيطرة الشعب على كلّ أدوات الإنتاج، بعد أن قطعت الدولة شوطاً في التخلص بالخصخصة من الوحدات الإنتاجية المملوكة لها، ولم يعد مقبولاً أن يقبل المالكون الجدد لتلك الوحدات مشاركة العمال في مجالس إدارتها. كما إنَّ القطاع العام لم يعد، وربما لم يكن، قادراً على قيادة التقدّم في كل المجالات وتحمل المسؤولية الرئيسة في خطّة التنمية، ناهيك بما أفرط الدستور في التشديد عليه من ضرورة دعم السلوك الاشتراكي والملكية الخاصة غير المستقلة، وحماية المكاسب الاشتراكية. . . إلخ.

ويستشهد الغطريفي بِكُلّ ما يثبت أن النظام السياسي السائد في مصر الآن أبعد ما يكون عن الليبرالية على الرغم من ادعائه المستمر بذلك، ومن ذلك على سبيل المثال موقف الدستور المصري من الحقوق والحريات الأساسية، والسلطات الضخمة والاستثنائية التي منحها لرئيس الدولة وتهاونه في وضع الضمانات التي تقيد أعماله.

ويرى الغطريفي أن إقامة نظام ليبرالي متماسك وراسخ في مصر يجب أن يسبقه توافق وطني يلتزم به المجتمع بأكمله، على أن يكون نابعاً من اقتناعاته الحرة وتجاربه وتطلعاته وتمثيل الحدّ الأدنى الذي يحظى بالأولوية على المصالح الحزبية والفئوية التي

يجب إلا تتعارض مع الثوابت التالية: عدم تزييف الإرادة الشعبية تحت أي ظرف من الظروف، وعدم الاعتداء على الدستور أو الالتفاف على أحكامه أو المساس بمؤسسات الدولة التي تفوق في أهميتها الأشخاص مهما علا شأنهم أو بلغت شعبيتهم، احترام حقوق الإنسان الأساسية باعتباره هدف التنمية وأداتها ويجب أن يتمتع بالمساواة بغض النظر عن الجنس أو الدين، مع احترام الاختلافات الفكرية ورفض استبداد الأغلبية.

ويرى الغطريفي أن مبادئ هذا الوفاق الوطني هي في حدّ ذاتها ضمانة لاحترام الليبرالية الجديدة كأساس لنظام ديمقراطي يعبّر عن ضمير الأمة الجمعي ويحقق أكبر المصالح لأعضائها ويقطع الطريق على القفز على السلطة، أو تجاهل حقوق بعض الأفراد أو الجماعات على نحو يخل بأمن المجتمع أو الوطن، كما يمنع تغوّل السلطة التنفيذية على سلطة القضاء أو تجاوز القوات المسلحة الدور المحدد لها أو خروجها على سيطرة المؤسسة المدنية، وفي ظل هذا الوفاق تنشط جميع القوى والأحزاب الفاعلة في المجتمع من أجل الوصول إلى الحكم في ظل فرص متكافئة تحقق الرؤية الليبرالية للديمقراطية.

وفي تعقيبه على هذه الورقة شكك عمرو هاشم ربيع في اهتمام التيار الليبرالي في مصر بالبعد الاجتماعي وقيم العدل الاجتماعي كالأمور المرتبطة بالبطالة وحقوق العمال كذلك الحال في ما يتعلق بالقيم الاقتصادية، متهماً الليبراليين المصريين من فئة رجال الأعمال بالاهتمام بالربحية على حساب أشياء كثيرة، كذلك انتقد ربيع افتقاد دراسة الغطريفي أيّ محاولة للنقد الذاتي كما فعلت بقية الأوراق التي تناولت موقف التيارات السياسية المختلفة من الديمقراطية، مدللاً على ذلك بخلو الدراسة من أي إشارة إلى ما قام به الأحرار الدستوريون والسعديون من محاولات لتزوير الانتخابات والاستيلاء على السلطة قبل عام ١٩٥٢، أو أي انتقاد لاعتماد حزب الوفد بشكل محوري على شخصية زعيمه سعد زغلول وزعاماته اللاحقة.

الإسلاميون والديمقراطية: هل من جديد؟

في **الفصل الخامس** يعرض عصام العريان رؤية التيار الإسلامى لمستقبل الديمقراطية في مصر، مؤكّداً في البداية أن التيار الإسلامي ليس طيفاً وحيداً بل يضم العديد من الاتجاهات التي تتنوع مواقفها من العملية السياسية أصلاً ثمّ من الديمقراطية كنظام سياسي أو ثقافة سياسية أو آليات في الممارسة، وانطلاقاً من هذا التوضيح يؤكّد العريان أن للأخوان المسلمين موقفاً واضحاً من أسس الديمقراطية، يختلف عن مواقف الفصائل الإسلامية الأخرى، فيرى أن الأسس الفكرية والثقافية للديمقراطية، كما يراها الإخوان، تتمثل في احترام الرأي الآخر والحق في

الاختلاف، واحترام التعددية في صورها كافة، وبخاصة الحزبية، واحترام الحريات الخاصة والعامة، واحترام الأقليات، والقبول بدولة الحق والقانون، والقبول بقاعدة الأغلبية في اتخاذ القرارات.

ومع إقرار العريان بأن هذه الأسس الفكرية هي التي تحكم موقف الإخوان من الديمقراطية فإنه بذلك أزال مبكراً هاجس أن الإسلاميين يقبلون بالآليات الديمقراطية ويرفضون القيم والأفكار الأساسية التي تستند إليها، فيقبلون الانتخابات والدستور ويرفضون التعددية الحزبية خشية إنشاء أحزاب علمانية، ويرفضون قيام المجلس النيابي بالتشريع لأنهم يعتقدون أنه حقّ لله تعالى، باعتبار أن الأسس الفكرية والثقافية التي تحدث عنها تمثل نقاط اتّفاق مشتركة بين كلّ التيارات السياسية.

ولم تخلُ ورقة عصام العريان من ممارسة النقد الذاتي مثلما فعلت بقية الأوراق التي قدمت في هذه الندوة، وتجلى هذا النقد في تعرضه لموقف مؤسس الجماعة الإمام حسن البنا من الديمقراطية كقيم وأفكار ومن الديمقراطية كمؤسسات وآليات، حيث تجلى موقف الإمام من الديمقراطية بوصفه إياها بالاستعمارية، أما موقفه من آليات ومؤسسات الديمقراطية فيصفه العريان بأنه كان شديد القسوة كتحفظه على فكرة الحزبية حين اعتبر أن الأحزاب ضدّ وحدة الأمة، ويؤكّد العريان أن هذا الرأي لم يعد حاكماً لموقف الإخوان من هذه القضية، مشيراً إلى مراجعة الإخوان ذلك الرأي عام ١٩٩٤ في وثيقة شهيرة أقرت بالتعددية الحزبية.

اعترف العريان أيضاً بأن الخطأ الأكبر للإخوان بعد وفاة البنا كان اليأس من إصلاح الأوضاع سلمياً ودستورياً عبر القنوات القانونية والقبول بفكرة الضباط الأحرار للانقلاب على الأوضاع بغية الإصلاح الشامل والمشاركة فيها وحمايتها مدنياً وشعبياً، لكن العريان يعود ليوضح أن الإخوان المسلمين لا يقبلون الديمقراطية على علاتها كما نشأت وترعرت في الغرب ذي الجذور الحضارية اليهودية والمسيحية، مؤكّداً أن هناك تحفظاً للإخوان على الأسس والأفكار الديمقراطية كما على الممارسات والآليات، محدداً الهدف من هذه التحفظات في تحسين الفكرة ودمجها في إطار الثقافة الإسلامية، وكذلك إضافة آليات جديدة تقرب الديمقراطية من الفكرة الرئيسة في الإسلام حول الشورى، ملخصاً مجمل رأيه في قوله «إن الإخوان يقبلون من الديمقراطية ما يتفق مع الإسلام ويرفضون منها ما يتعارض معه، فهم يؤمنون بأن المرجعيّة العليا للشريعة الإسلامية وأن حقّ التشريع للأمة بعد ذلك ابتناء عليها وفي إطارها. والإخوان يرفضون «الدولة الدينية التي يحكمها رجال الدين المعصومون الذين يحتكرون حقّ تفسير الكتاب المقدس ويختصون بالتشريع، ويجبون الضرائب

ويحكمون باسم الله، ويفتشون في الضمائر، ويتحكمون في المصير في الآخرة بالمنح والحرمان، والإسلام يرفض ذلك كلّه ولا يعرفه»، ويؤكّد العريان هذا الموقف في موضع آخر بقوله «يقرر الإخوان أن احترام الشريعة الإسلامية وعدم مخالفة ثوابتها القطعية من أهم شروط قبول الممارسات الديمقراطية سواء في المجلس التشريعي، أو في القضاء العام حيث تعتبر من المقومات الرئيسة للمجتمع ومن النظام العام والآداب». هذا في ما يتعلق بالموقف من الجانب القيمي للديمقراطية، أما في ما يتعلق بالتطبيق والممارسة فيقول العريان إن جماعته ترى أن هناك عيوباً في التطبيقات الديمقراطية تعزل عموم الناس عن الممارسات الديمقراطية وإنه يجب مواجهتها بأفكار وآليات جديدة مثل تفعيل الشورى كخلق وسلوك مستمر في كلّ مكان، ووضع ضوابط قاسية على حقّ المجالس النيابية أو السلطة التنفيذية في شنّ الحروب باسم الديمقراطية، والبحث عن آلية لمراقبة أداء النواب خلال فترة التمثيل النيابي.

ويرى العريان أنّه لا يوجد مثال واحد للتطبيق الديمقراطي في العالم يجب على الجميع الامتثال به. ومن ثمّ يرى أنّه يجب على مصر تقديم نموذج ديمقراطي للتطبيق في البلاد الإسلامية يكون رائداً وفي الوقت نفسه ليس ملزماً لبقية الدول الإسلامية، ولكن يدفعها إلى الاقتداء به والتنويع عليه بما يتفق مع تطورها الثقافي وخبرتها الحضارية وواقعها الاجتماعي لكنه في النهاية يتفق مع الأسس الثابتة للديمقراطية في احترام اختلاف الآراء، واحترام الحريات الخاصة والعامة، وإرساء دولة الحق والقانون باعتماد دستور وقوانين ملزمة، وتداول السلطة، واحترام حقوق الإنسان وكرامته. . . إلخ.

ويختتم العريان دراسته بتحديد رؤية الإخوان لكيفية تعزيز الديمقراطية في مصر، حيث يرى أن الطريق لتعزيز الديمقراطية يجب أن تمرّ بالآتي: إلغاء حالة الطوارئ فوراً وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإطلاق الحريات العامة وبخاصة حرية التعبير وحرية تشكيل الأحزاب، والانتخابات الحرة النزيهة من دون تدخّل حكومي، وإعلاء شأن القضاء المستقل وإصدار قانون يحقق استقلال السلطة القضائية، وإعادة النظر في الدستور لعلاج عيوبه سريعاً وإصدار دستور جديد بعد الإصلاح السياسي.

وقد أثارت ورقة عصام العريان تعقيبات كثيرة، كان من بينها ما أثاره جورج إسحق حين قال إن لديه هاجساً مرضياً من الإخوان المسلمين «وهذا من واقع تجربتي معهم»، مؤكّداً أن هناك تحولاً خطيراً في خطاب الإخوان المسلمين، لكنه يتساءل عن الضمانات الكفيلة بأن يتحول هذا الخطاب إلى فعل، لأن الكلام على حدّ قوله قد يكون شيئاً والفعل شيئاً آخر مناقضاً تماماً، وبالتالي يرى جورج إسحق إن أهم ما يجب

أن يقدمه الإخوان هو الضمانات التي تزيل مخاوف أي جماعة أو قوة سياسية من حكم الإخوان. طالب إسحاق من الإخوان أيضاً تحديد رؤيتهم لموضوع المواطنة، مؤكّداً أن هذا موضوع يقلق الكثيرين، ويرهب الكثيرين من وجود الإخوان، لكن في مسألة الضمانات هذه اختلف السيد يسين مع جورج إسحق، حيث أكد الأول أنّه لا يوجد في السياسة شيء اسمه الضمانات المسبقة، موضحاً أن الضمانات تستقى من الممارسة السياسية، وبالتالي فالضمانة الحقيقية وفقاً للسيد يسين هي أن يعمل الإخوان لأنّه لا يوجد ضمان مطلق.

كذلك أكد طه عبد العليم أن دراسة العريان لم تقدّم نقداً ذاتياً كافياً ومقنعاً على الأقل في ما يتعلق بتاريخ العنف الذي مارسته حركة الإخوان المسلمين، مضيفاً أن نقداً ذاتياً صريحاً ومستقيماً هو أمر حاسم الأهمية من منظار المستقبل، محدداً ثلاث إشكاليات حقيقية يتوجب على الإسلام السياسي أن يجتهد بشأنها: **أولها** إشكالية المتعلّقة بالدين والعلم، و**الثانية** تتعلق بالدين والعالم، والإشكالية **الثالثة** التي تتصل بالنظرة إلى المجتمع نفسه.

الانتقادات الأشد قسوة لموقف ورؤية الإخوان المسلمين للديمقراطية جاءت من حسين عبد الرازق الذي قال إن المبادرة التي طرحها الإخوان تشي بأنهم يريدون أن يفرضوا مرجعيتهم التي هي فهمهم للدين الإسلامي، على المجتمع، وهو ما يراه يتناقض مع حرية كلّ حزب وكل تيار سياسي في اختيار مرجعيته، مؤكّداً أن فرض رؤيتهم للإسلام على المجتمع ككل أمر غير مقبول.

كذلك يرى عبد الرازق أنّه في مجال الإصلاح الاقتصادي يتبنى الإخوان برنامج الحزب الوطني نفسه، أو على الأصح وصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية، والتشديد على الملكية الخاصة، وتشجيع القطاع الخاص، الخصخصة، وتحرير التجارة.

وينهي عبد الرازق جملة انتقاداته لمبادرة الإخوان بتأكيده أنّه على الرغم من النفي المتكرر لجماعة الإخوان المسلمين من أنّهم يدعون إلى دولة دينية، إلا أن مبادرتهم تدعو في الواقع إلى هذه الدولة الدينية والخلافة الإسلامية.

انتقادات حسين عبد الرزاق تصدى لها الإخواني البارز عبد المنعم أبو الفتوح في مداخلته حين أكد أن التجويد الحقيقي في الأداء السياسي لجميع القوى السياسية لن يكون إلا في مناخ حرّ ديمقراطي يفرض عليها ضروره تطوير نفسها، مؤكّداً أن من الظلم محاسبة أفكار أو آليات أي قوه سياسية في نظام سياسي قائم على الانفراد بالسلطة والاستبداد، وعلى محاصرة القوى السياسية كافة، موضحاً أنّه كإخواني لا

ينزعج من تكرار وإعادة السؤال للإخوان المسلمين عن مواقفهم من المواطنة والمرأة والتعددية والديمقراطية، معتبراً أن هذه إحدى وسائل دفع الإخوان التطويرَ الدائم للأفكار والآراء، مؤكّداً أن موقف الإخوان من قضية المواطنة أصبح محسوماً وواضحاً ويقوم على أن أساس الحقوق والواجبات في المجتمع هو المواطنة وليس الانتماء العرقي أو الديني، وأن كلّ من يحمل جنسية هذا الوطن فهو مواطن له كلّ الحقوق وعليه كلّ الواجبات.

استخلاصات: نحو مفهوم مصري للديمقراطية

يتضمن **الفصل الأخير** من هذا الكتاب وثيقة بعنوان «نحو مفهوم مصري للديمقراطية» نجح الدكتور محمد السيد سعيد في صياغتها بناء على الأوراق المقدمة والمناقشات والمداولات الثرية التي تمت طيلة أيام الندوة، ولعل هذه الوثيقة جسدت الهدف الحقيقي للندوة، وهو البحث عن القواسم المشتركة بين جميع التيارات السياسية والفكرية المصرية في رؤيتها للديمقراطية، سواء كمفهوم ومبادئ أو كآليات وممارسة.

في ما يتعلق بالمفهوم توصلت الوثيقة إلى أن أي مفهوم مصري للديمقراطية يجب أن يبدأ بالاعتراف بأن مصر هي جزء لا يتجزأ من المجتمع الدولي، والاعتراف في الوقت نفسه بأن مصر هي أيضاً كيان ثقافي متميز ومنتمٍ إلى عدد من الدوائر الحضارية المتداخلة، كما إنَّ لها ظروفها الاقتصادية والاجتماعيّة الخاصة، وتقاليدها السياسية الممتدة والمتجذرة وبخاصة في ما يتعلق بالتأكيد على قيم العدالة، وإنها قادرة على إثراء مفهوم الديمقراطية والتمتع بتجربة أصيلة لا تقوم على تقليد أو نسخ لغيرها من التجارب، من دون أن يعني ذلك الإجحاف بأي شكل من الأشكال بالقيم المشتركة للإنسانية أو بالمبادئ والمعايير الأساسية للديمقراطية، وإنما يعني تجسيد هذه القيم بصورة تستجيب للحاجات الأصيلة والمشروعة لِكُلّ القوى الاجتماعية الكبرى، ولحاجات البلاد ككل، وللضرورات التي يمليها التكوين الثقافي الفريد لمصر.

أكدت الوثيقة أيضاً أن الديمقراطية ليست مجرد نظام سياسي أو كيان قانوني شكلي فحسب، ولكنها النظام الذي يقوم على سلطة الشعب وسيادة الأمة.

كما أكدت الوثيقة أن الممارسة الديمقراطية هي الجانب الأكثر أهمية، وأنها تتم على ثلاثة مستويات: مبادئ عامة وأساسية لا يجوز خرقها ولا يقبل أن يتم تنظيمها بصورة تؤدي إلى مصادرتها، وتنظيم محدد للعلاقة بين سلطات الدولة، ونظام حكم يقوم على مبدإ حكم الأغلبية مع الاحترام التام لحقوق الأقلية، ووضع ضمانات تحول

دون تركيز السلطة أو احتكارها أو تأبيدها، مع وضع الأسس السليمة التي تضمن ممارسة الحكم بصورة فاعلة وفي حدود حكم القانون.

أما في ما يتعلق بالشروط التمهيدية للديمقراطية فقد حددتها الوثيقة في أربعة شروط رئيسة ارتأت الوثيقة أنّها تسمح بتطور ديمقراطي سليم وصحي من دون أن تكون بذاتها جزءاً من تعريف الديمقراطية. و**أول** هذه الشروط هو استقلال الإرادة الوطنية باعتبار أنّه يستحيل أن تعيش الديمقراطية في حال فقدان الاستقلال السياسي والحدّ الأدنى من الاستقلال الاقتصادي الوطني، أما الشرط **الثاني** فيتمثل في التوافق على القيم الجوهرية للمجتمع وأركان ثقافته الوطنية مع الوعي بالإضافات العظيمة التي يمكن أن تؤدي إليها الممارسة الثقافية الخلاقة وضرورة على التوافق على الدور الكبير الذي يؤديه الإسلام والمسيحية في تكويننا الثقافي والأخلاقي القومي. ويتمثل الشرط **الثالث** في التوافق على القيم السياسية والأساسية في كلّ المجتمعات الديمقراطية والتوافق على معاني الاعتراف بالآخر والتسامح السياسي والفكري وحقوق المواطنة المتساوية وإقامة الممارسة السياسية على قاعدة المشاركة في الوطن والمساواة في حقوق المواطنة واستبعاد كلّ صور التمييز على أساس الدين أو الجنس أو الأصل العرقي أو جهة الميلاد والإقامة أو أي اعتبار غير شخصي آخر، وآخر هذه الشروط، **الرابع**، هو تحقيق الحدّ الأدنى من النهوض الاقتصادي والمجتمع باعتباره ضرورة لمواصلة وتنمية تجربة ديمقراطية ذات معنى وقابلة للحياة والازدهار، فإن أي نظام ديمقراطي في مصر يفقد جانباً كبيراً من ضرورته إن لم يمكّن المجتمع من الانطلاق النهوضي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإحداث قطيعة نهائية مع الفقر والتخلف.

في ما يتعلق بالمبادئ الأساسية للحكم الديمقراطي فقد حددتها الوثيقة في خمسة مبادئ، **أولها** وأهمها إقرار الحقوق الأساسية للإنسان كلها والمنصوص عليها في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، بخاصة تقنين الاعتراف بحقوق التعبير والحق في المعلومات وحقوق التجمع والتنظيم المدني والسياسي بما يضمن ويعزز في الوقت نفسه التعددية السياسية. و**ثانيها** مبدأ حكم القانون الذي يمثل حجر الزاوية في النظام الديمقراطي، ومن هنا ارتأت الوثيقة ضرورة القيام بإصلاحات تشريعية شاملة لتطهير التقنينات المرعية في مصر من كلّ الخروق الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات العامة ومبادئ العدالة والمساواة، وتمكين النظام القضائي من امتلاك آلياته الخاصة في تطبيق القانون ومد حمايته للجميع من دون استثناء وعلى قدم المساواة، المبدإ **الثالث** يتمثل في ضرورة استقلال المؤسسات الدينية، وصدور قوانين تفتح الباب أمام الاختيار الحر سواء بالتصويت أو بالتراضي أو بالوسائل الأخرى المناسبة لمستوياتها

القيادية، و**آخر** هذه المبادئ التي حددتها الوثيقة هي عدم إمكانية الفصل بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن الاعتراف بالملكية الخاصة والملكية التعاونية والعامة، والالتزام بأولوية اقتلاع الفقر، وضمان مدّ مظلة التأمين الصحي وشبكة الأمن الاجتماعي للجميع بما يضمن الحاجات الأساسية وصيانة التوازن في المصالح بين القوى الاجتماعية المختلفة، وذلك من خلال تعدد أساليب الإنتاج وضمان أعلى مستوى ممكن من عدالة التوزيع.

وفي تحديدها شكلَ الحكم الديمقراطي المأمول في مصر أكدت الوثيقة ضرورة تقريب السلطة للشعب بشتى الوسائل وعلى رأسها نظام فاعل ومنتخب للحكم المحلي يتيح للمجتمع على مستوياته القاعدية فرصة السيطرة على الشروط المباشرة للحياة الاجتماعية وسلطة اتخاذ قرارات أساسية لحشد وتعبئة القدرات من أجل التنمية وإطلاق قدرات النهضة. كما أكدت ضرورة أن تقوم التجربة النيابية المصرية على تأكيد سلطة الشعب، وذلك من خلال تأكيد الصلة المتواصلة والحميمة بين النواب وناخبيهم، وفتح الباب أمام الناخبين لمحاسبة نوابهم في أي وقت، والتزام النواب باستشارة ناخبيهم حول مختلف القضايا التشريعية والرقابية. وتتمتع المستويات النيابية المختلفة بسلطات حقيقية تشريعية ورقابية.

أما عن المتطلبات الدستورية والمؤسساتية للحكم فقد رأت الوثيقة أن النظام الدستوري المصري يجب أن يؤسس على مزج ملائم بين خصائص النظامين الرئاسي والبرلماني بما يعزز سلطات البرلمان ويضمن في الوقت نفسه أكبر قدر ممكن من توازن السلطات. وتتشكل الحكومة من الحزب أو الأحزاب التي تتمتع بأغلبية في البرلمان، حتى لو كان رئيس الجمهورية منتخباً ويتمتع بصلاحيات حقيقية في مجالات يسميها الدستور. ويجب وضع دستور جديد ينقل مصر إلى النظام الديمقراطي بصورة حاسمة، وذلك بواسطة جمعية دستورية تتشكل بنسبة الثلثين بالانتخاب العام، وبنسبة الثلث من شخصيات عامة وعلمية وفكرية وشخصيات أخرى مشهود لها بالدور البارز في الحياة المجتمعية، أو بإنجازات خارقة أو تمثيل قطاعات إستراتيجية من المجتمع.

كما أكدت الوثيقة ضمان الاستقلال التام للنظام القضائي، وأن يكون النائب العام محامياً للشعب وحافظاً حقوقه المدنية والسياسية، ويتم انتخابه أما في تصويت شعبي عام أو من جانب الجمعية العمومية لمحكمة النقض أو بوسائل أخرى تضمن أن يتمتع بالاستقلال عن السلطة التنفيذية، وأن يقوم بدوره العدالي بما يتفق مع نص وروح القانون والدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

أما عن طريقة تشكيل مجلس الوزراء واختصاصاته فقد رأت الوثيقة ضرورة أن يشكل من الحزب أو الأحزاب ذات الأغلبية في البرلمان، ويحصل على ثقته ويمكن البرلمان إقالة الحكومة أو أي وزير منها. ويجب أن يكون للمجلس اختصاصات ذاتية وخاصة به ومستقلة عن الرئيس حتى في ظلّ نظام يحمل ملامح رئاسية. كما يمكن الأقلية البرلمانية أن تشكل حكومة ظل، وأن تشارك بفاعلية في الرقابة على أداء الحكومة الفعلية وأن تقترح القوانين والتشريعات فضلاً عن كلّ الوظائف النيابية الأخرى.

أما عن الضمانات الأساسية لهذا النظام الديمقراطي فقد حددتها الوثيقة في ضرورة إيجاد إليه دستورية تضمن عدم المساس أو الإجحاف بالنظام الديمقراطي حتى من جانب أغلبية برلمانية منتخبة. وأن تقوم القوات المسلحة بحماية النظام الدستوري الديمقراطي، وأن تضمن عدم تحريف آلياته الدستورية لمصلحة حزب أو حركة أياً كانت. ويمكن لضمان هذا الغرض أن يتشكل مجلس دستوري يضم فاعليات متنوعة وتشمل رجال قضاء وعسكريين بحكم مناصبهم لحماية الدستور أو للقيام بمباشرة مهام السيادة العليا، ومن هذه الضمانات أيضاً التأكيد على مبدإ المساءلة بأن يكون جميع من يتولون الوظائف العامة التنفيذية والنيابية مسؤولين أمام الشعب والهيئات النيابية وأمام القضاء عن كل تصرفاتهم في أثناء تولي وظائفهم، ووضع حدود قصوى على مدد تولي الوظائف العامة، بمدتين فقط، أو عشر سنوات متصلة أو متقطعة، وتوفير آلية تضمن تمثيل النساء في مختلف المستويات النيابية والتنفيذية، وضمان أن يتم انتخاب واختيار شخصيات نيابية قبطية على المستويات كلها من خلال آليات لا تسمى أو ينظر إليها بالضرورة باعتبارها نوعاً من التمثيل النسبي، وتشكيل سلطة مستقلة لإجراء الانتخابات العامة على كلّ المستويات، وتتمتع هذه السلطة بحماية دستورية، وبموارد يقررها تشريع يحافظ لها على هذا الاستقلال.

تقديـــــــم

لم تعد قضية الديمقراطية ترفاً ثقافياً أو موضوعاً تهتم به فئة قليلة من المثقفين داخل أوطاننا العربية. بل أضحت ضرورة حتمية وحيوية لنهضة أي دولة والخروج بها من أزماتها المتلاحقة، وما أكثرها! باعتبارها السبيل الوحيد لإعادة صلة الرحم المفقودة بين المواطن ومجتمعه ودولته، وباعتبارها السبيل الوحيد أيضاً لاستعادة النظم السياسية في كلّ الدول العربية لشرعيتها وصدقيتها المفقودتين، كما إنّها أصبحت السبيل لاستعادة المواطن العربي دورَه في معارك النضال السياسي داخل بلاده أو في محيط دائرتها القومية.

هذه الأهمية التي أضحت تكتسبها الديمقراطية داخل المجتمعات العربية تستدعي استنهاض جميع الهمم وتضافر وتوحيد جهود جميع القوى والتيارات السياسية والفكرية المؤمنة بالديمقراطية داخل كلّ دولة من أجل فرضها وتطبيقها، وذلك في مواجهة سلطة غاشمة تفننت كثيراً في البحث عن حجج ومبررات لوأد أي مطالب إصلاحية في مهدها، وكان من بين هذه الحجج عدم وجود بديل صالح وجاهز للنظام القائم يصلح لممارسة السلطة إذا ما أفضت أي تطورات ديمقراطية إلى زوال نخبة الحكم القائمة. وقد استغلت الأنظمة الحاكمة حالة الضعف التي وصلت إليها معظم التيارات السياسية القائمة وعدم توحد مطالبها الديمقراطية بالتأكيد على هذه الحقيقة، وساعدها على ذلك احتكارها معظم وسائل الإعلام التي استغلتها في إثارة الذعر الدائم لدى الجماهير من أي نخب أو تيارات سياسية بديلة، وتصوير مثل هذه البدائل على أنّها يمكن أنْ تفضي إلى ديكتاتورية إسلامية متعصبة وإرهابية، أو إلى نظام ليبرالي فوضوي «عميل» للغرب، هدفه طمس معالم السيادة الوطنية لصالح قوى خارجية، وهكذا حاولت النظم الحاكمة بهذه الوسيلة أن تفرض على الجماهير أن تفهم بألف طريقة وطريقة أن حالها هو أفضل الأحوال في ظلّ الوضع القائم، وأنه سيظل كذلك طالما بقيت هي في الحكم، وأن التفكير ـ مجرد التفكير ـ في أي بديل للنظام القائم هو أمر ينطوي على «كارثة محققة».

ومن هنا فإن نقطة البداية في إقرار أي مطالب ديمقراطية هو حشد جهود جميع

القوى والتيارات السياسية خلفها، سواء على مستوى الإيمان بها أم على مستوى العمل من أجل تطبيقها، ولا تبدو تلك المهمة بالسهلة أو بالعمل الهين كما يتصور البعض، لأن قضية الديمقراطية تثير العديد من الخلافات والاجتهادات، فهناك **أولاً** خلاف حول مفهوم أو مفاهيم الديمقراطية والمدارس المختلفة في تعريفها كالمدرسة الليبرالية والمدرسة الماركسية، بالإضافة إلى التطور الذي حدث داخل كلّ مدرسة، وهناك **ثانياً** خلاف حول التعبير المؤسسي والأشكال التنظيمية للديمقراطية، مثل «التمثيل النيابي» الذي يعتبره البعض إحدى مسلمات النظام الديمقراطي، في حين تعتبره قلة أنّه تشويه للديمقراطية وأنّه يؤدي إلى إقصاء الشعب عن إدارة أموره وأنه ينقل السيادة من الشعب إلى البرلمان[١]. والجدل نفسه يدور حول قضية تعدد الأحزاب، فهناك من يرى أن الديمقراطية هي حكومة تعدد الأحزاب. وهناك من يرفض عقد صلة بين الديمقراطية وبين شكل النظام الحزبي وأنه يمكن ضمان الحريات الديمقراطية في إطار الحزب أو التنظيم السياسي الواحد[٢]، بينما هناك من يرفض أساساً وجود الأحزاب ويعتبر أنّها تؤدي إلى تفرقة الأمة وتشتيت جهودها. وهناك **ثالثاً** خلاف حول السياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي اللازم أو الضروري للنظام الديمقراطي. فهناك رأي يربط بين ديمقراطية النظام السياسي وديمقراطية التنظيمات الاجتماعية الأخرى مثل المؤسسات الأسرية والدينية والنقابية والمهنية والتعليمية، ورأي آخر يعقد صلة بين المؤسسات الديمقراطية ووجود قيم معينة في الثقافة السياسية السائدة في المجتمع ومستلزمات اقتصادية واجتماعية لا بُدَّ من توافرها أولاً لإقرار النظام الديمقراطي، في حين يعتقد رأي آخر أن إنشاء مؤسسات ديمقراطية وإجراء انتخابات نزيهة هو نقطة البداية لدمقرطة المجتمع وثقافته.

هذا على المستوى الفكري والثقافي، أما على المستوى السياسي فالخلافات تبدو أعمق، فمعظم الذين يرفعون شعار الديمقراطية ويتحمسون له لا يصدرون جميعاً عن وعي عميق بضرورة الديمقراطية ولا بالتضحيات التي لا بدّ منها لتحقيقها، بقدر ما يصدرون عن رغبات آنية ظرفية لا شيء يضمن استمرّارها بعد زوال حوافزها المباشرة. فهناك من يطالب بالديمقراطية فقط تحت ضغط الرغبة في التخلص من حكم القبيلة أو الطائفة أو حكم العسكر أو الحكم الفردي المستتر وراء أحزاب

(١) عصمت سيف الدولة، **النظام النيابي ومشكلة الديمقراطية** (القاهرة: القاهرة للثقافة العامة، ١٩٧٦).

(٢) علي الدين هلال، «الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر،» في: علي الدين هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٧ ـ ٢١.

صورية وانتخابات شكلية، وهناك من يطالب بها فقط لأنه في المعارضة ولكن من دون أن يعني ذلك أنّه مستعد لممارستها وهو في الحكم، وهناك من يطالب بها وهو لا يفكر سوى في مظهر واحد أو مظهرين من مظاهرها مثل حقوق الأقليات أو الحرية الاقتصادية، وهناك أخيراً من يطالب بهامن دون أن يخفي تخوفه من أن تؤدي إلى نجاح تيار سياسي يختلف معه فكرياً ويستقطب الآن أغلبية الجماهير التي هو ليس منها، ويفضل في هذه الحالة بقاء الوضع على ما هو عليه.

ومن هذا المنطلق جاءت فكرة هذه الندوة التي يضم هذا الكتاب بحوثها ومناقشاتها والتي عقدت بمدينة الإسماعيلية المصرية، بدعوة من مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، والتي هدفت إلى تنمية رؤية وطنية جامعة لمستقبل الديمقراطية في مصر، وذلك إيماناً من المشروع والقائمين عليه ـ وعلى رأسهم صاحب الحس الديمقراطي الرفيع الدكتور علي خليفة الكواري ـ بأن نقطة البدء الصحيحة لإقامة نظام ديمقراطي في أي دولة عربية يجب أن تتمثل في خلق حالة من التوافق العام بين التيارات والقوى السياسية والفكرية المختلفة داخل كلّ دولة حول أولويات العمل الديمقراطي وآليات تطبيقها خروجاً برؤية مشتركة تبلور مساحة الاتفاق وتبلور القواسم المشتركة بين تلك التيارات حول مفهومها ورؤيتها للديمقراطية أملاً في الوصول إلى مرحلة النضال الديمقراطي المشترك وما يمكن أن يتحقق معه من مكاسب عدة، **أولها** وأهمها عودة ثقة المواطن في تلك التيارات ووقوفه خلف ما ترفعه من شعارات التغيير والإصلاح، وهو ما سينعكس بالتأكيد على حجم التأييد والشعبية الذين يحظى بهما كلّ تيار، الأمر الذي سيعطي مطالبها مزيداً من القوة والصدقية، لا سيما إذا ما ترجم هذا التأييد إلى سلوك انتخابي، و**ثانيها** تفويت الفرصة على النظام الحاكم من اللعب على التناقضات والاختلافات بين هذه القوى والتيارات والتذرع بها لعرقلة أي مطالب إصلاحية وإبقاء الوضع على ما هو عليه تحت دواعي الاستقرار وعدم وجود البديل.

وكما أشرت آنفاً لا تبدو هذه المهمة سهلة لأن ما يفرّق القوى السياسية المصرية أكثر بكثير مما يجمعها، ولعل هذا ما أكده الدكتور محمد السيد سعيد في تقديمه أعمال هذه الندوة، حين أكد حقيقة ما كان يسببه السعي إلى تعريف مشترك للديمقراطية من صدام وما كان يستدعيه من جهود وجهاد، مشيراً إلى ما شهدته مصر في السنوات الماضية من جهود كبيرة في هذا الصدد، تمثلت في مبادرات كثيرة وحوارات ممتدة عُقِدت للتوصل إلى مفهوم مشترك للسياسة الوطنية ومفهوم مشترك للديمقراطية بين التيارات الفكرية والسياسية المصرية الكبرى يؤمن انتقالاً ديمقراطياً ناجعاً وناجزاً وآمناً، مؤكّداً في الوقت ذاته أنّه إذا تمّ إنجاز هذا المفهوم المشترك في

مصر، سيكون من الأيسر إنجازه أيضاً في بقية الدول العربية، وبالتالي يمكن أن تكون التجربة المصرية في حالة نجاحها مولدة لتجارب أخرى نصل فيها إلى وفاق وطني حول قضية الديمقراطية في كلّ الدول العربية.

ولعل هذا أيضاً عين ما ذهب إليه الدكتور علي خليفة الكواري في كلمته الافتتاحية حين أشار إلى أن هذه الندوة سوف يليها ندوات مماثلة في الكويت والجزائر والمغرب كلها تهدف إلى إجراء حوار وطني يؤدي إلى تنمية فهم مشترك أفضل بين القوى التي تنشد التغيير في كل دولة عربية وبينها وبين السلطة أيضاً من أجل تعزيز المساعي الديمقراطية في تلك الدوله وتعزيز فرص الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية مستقرة يتم فيها تداول السلطة سلمياً من دون خشيةٍ من استحواذ أو خطرٍ من إقصاء.

أشار الكواري أيضاً إلى أن انعقاد أولى الندوات هذه في مصر يعبر عن مستوى الانفتاح السياسي ونمو الحوار الوطني الذي تحقق في هذا البلد، ويشير إلى عصر جديد من الوفاق بدلاً من الشقاق، بدأت بشائره تظهر بالتقاء التيارات الفكرية والقوى السياسية وتحاورها. وعندما تكون بشائر هذا الوفاق في مصر فإنها تحمل الأمل إلى بقية الدول والشعوب العربية فَكُلّ التيارات الفكرية الفاعلة على الساحة العربية ممثلة في مصر، إضافة إلى ما لمصر من دور تاريخي تنويري وريادة فكرية وتأثير في الساحة العربية. ولمصر في المقام الأول دور، وعندما تؤدي مصر دورها الرائد في النهضة يتحرك العرب في الاتّجاه الصحيح. ومن هنا، وكما يقول الكواري، فإن هذه الندوة التي تهدف إلى تنمية رؤية وطنية مستقبلية جامعة في مصر، وما سوف يليها من ندوات مماثله هي ندوات بالغة الأهمية لما تيسره من بناء قواسم مشتركة للوفاق الوطني في بقية الدول العربية.

وفي إشارة لا تخلو من مغزى، وتلخّص الهدف الذي من أجله عقدت هذه الندوة، استشهد الكواري بكلمات سمعها من الشيخ محمد الغزالي عام ١٩٨٧. وفي مكان انعقاد الندوة نفسه، وذلك في أثناء الاجتماع الثاني للجماعة الأهلية لتعزيز جهود إيقاف الحرب العراقية ـ الإيرانية، في هذا الاجتماع قال الشيخ محمد الغزالي ما معناه «سألت نفسي لماذا أشارك في هذه الجماعة وفيها تيار قومي عربي يسعى إلى وقف الحرب من منطلق قومي وأنا وعدد من الحضور لا ننطلق من هذا المنطلق القومي، وإنّما ننطلق في سعينا لإيقاف الحرب من منطلق الأخوة الإسلامية، وقلت لنفسي: نعم نحن نختلف من حيث ينطلق سعي كلّ تيار لإيقاف الحرب، ولكننا نتفق على هدف إيقاف الحرب، لذلك قررت أن أعمل مع من اختلف مع منطلقاته طالما كلّ منا يسعى إلى تحقيق الهدف النبيل نفسه».

وفي سرده لهذه الكلمات المعبّرة للشيخ الغزالي (رحمه الله)، كأنما أراد

الكواري أن يختتم كلمته بتوجيه رسالة ضمنية للمجتمعين فحواها ضرورة «نبذ الشقاق والبحث عن الوفاق»، وذلك بالتركيز على القواسم المشتركة والأهداف المشتركة التي تجعل ـ بحسب قوله ـ لجهودنا معنى وتنقلنا من أوضاعنا المتردية إلى ما هو أفضل بفضل الوفاق ونبذ الشقاق الذي هدر الإمكانات ولا يزال يهدرها.

بعد هذه الكلمة «الرسالية» من الكواري بدأت أعمال الندوة بجلسة خصصت لعرض الرؤية المستقبلية الواردة في دراسة بعنوان «مستقبل الديمقراطية في مصر» أعدتها الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية في إطار برنامج «دراسة مستقبل الديمقراطية في الدول العربية» الذي يسعى إلى رصد مسار التجربة السياسية المعاصرة في الدول العربية وما أفرزته من بنى مجتمعية(٣).

ثم شهدت الجلسات اللاحقة تقديم التيارات الفكرية والسياسية الرئيسة لموقف كل منها ورؤيتها لقضية ومفهوم الديمقراطية، وقام بتقديم هذه الرؤى ممثل عن كلّ تيار تمّ اختياره بعناية وفقاً لمعايير دقيقة ليكون معبّراً بحق عن التيار الذي ينتمي إليه، فقدم المفكر المعروف وعضو المكتب السياسي لحزب التجمع عبد الغفار شكر رؤية التيار اليساري، وقدم القيادي في حزب الكرامة أمين إسكندر رؤية الناصريين، كما قدم القيادي الإخواني البارز الدكتور عصام العريان رؤية جماعة الإخوان المسلمين، في حين قدم رؤية التيار الليبرالي السفير ناجي الغطريفي رئيس حزب الغد. وبالإضافة إلى مقدمي أوراق العمل حظيت الندوة بوجود أبرز قيادات ورموز جميع التيارات السياسية والفكرية في مصر، ولعل هذا كان مقصوداً حتى تصبح أي وثيقة مشتركة يمكن التوصل إليها حول الديمقراطية كما تراها تلك التيارات معبّرة وبصدق عن موقف جميع القوى السياسية الموجودة، وهي الوثيقة التي نجح الدكتور محمد السيد سعيد في صياغتها بناء على المناقشات والمداولات الثرية التي تمت طيلة أيام الندوة، وتم طرح هذه الوثيقة في الجلسة الأخيرة، وفتح باب النقاش حولها لتسجيل نقاط الاتفاق والاختلاف معها.

عاطف السعداوي

أبو ظبي، ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧

---

(٣) لمزيد من المعلومات حول هذا البرنامج، انظر: رغيد كاظم الصلح، «لماذا مركز دراسات الديمقراطية،» في: رغيد الصلح [وآخرون]، **حوار من أجل الديمقراطية**، تحرير علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦)، ص ٣٥ ـ ٤٣.

مقدمـــــــة

سـؤال الديمقراطيــة الصعــب فــي مصــر

مصطفى كامل السيد(*)

الحديث عن مستقبل الديمقراطية في مصر هو حديث ذو شجون، لأنه في الوقت الذي يبدو فيه أن قيام أوضاع أكثر ديمقراطية فيها أصبح حلماً بعيد المنال، يكون من الصعب الحديث عن مستقبل نقلة لم تحدث بعد.

ومع كثرة التحليلات لأسباب تعثّر مثل هذا التحول، إلا أن أياً منها لا يبدو مقنعاً بالدرجة الكافية، وبعيداً عن هذه الانشغالات النظرية، فلا يبدو أن القوى السياسية الفاعلة في مصر قد استقرت على إستراتيجية للوصول إلى هذه الأوضاع الأكثر ديمقراطية، بل لا يبدو أنّها راغبة في مواجهة بعض القضايا الشائكة على طريق الانتقال إلى هذه الأوضاع.

وحتى لا يكون هذا الحديث عن الديمقراطية تحليقاً في عالم الأماني المستحيلة، فإنه من المفيد أولاً الاستقرار على المقصود بالديمقراطية، وهنا لا بُدَّ من الإشارة إلى أن ما يفترضه أغلب المتحدثين عن الديمقراطية، وما يقصده الذين شاركوا في كتابة فصول في هذا الكتاب، هو أن النظام السياسي المرغوب لديهم هو ما يمكن تسميته بالديمقراطية الليبرالية، تلك التي تتيح للمواطنين قدراً واسعاً من الحريات السياسية والمدنية، مثل حريات الاعتقاد والرأي والتعبير والتنظيم، وحرية الانتخاب والترشيح للمناصب السياسية وإمكان تولي الوظائف العامة، وذلك على قدم المساواة بين جميع المواطنين، وتحيط كلّ ذلك بضمانات منها القضاء العادل والمستقل وقدر من الفصل

(*) أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في القاهرة.

بين السلطات، ومع أن هذه الديمقراطية الليبرالية تواجه تحديات مهمة في الدول التي استقرت فيها منذ قرون، وفي مقدمها الدور الهائل الذي تؤديه الشركات الكبرى، ليس فقط في وضع حدود لما يمكن أن يتطرق إليه القرار السياسي، ولكن أيضاً في تشكيل الرأي العام، وتحديد جدول اهتمامات المواطنين بحيث يدور الحوار السياسي في المجتمع على أساس القضايا التي تشغل النخبة المهيمنة وداخل البدائل التي تحددها، ما يلغي في واقع الأمر حرية الاختيار للمواطنين. ولكن هذه الديمقراطية الليبرالية ليست هي الديمقراطية، لأن الديمقراطية الحقيقية تقوم على ركنين أساسيين هما الحرية والمساواة، وليس المقصود بالمساواة في ظلّ الديمقراطية مجرد المساواة الصورية أمام القانون، ولكن مساواة فعلية لا تتوافق مع وجود فوارق هائلة بين المواطنين في توزيع الدخول والثروات على النحو الذي يمكّن أقلية من التحكم ليس فقط في القرار السياسي، ولكن في ممارسة المواطنين حرياتهم، عن طريق امتلاكها أدوات ممارسة هذه الحريات، وفي مقدمها أدوات الإعلام.

ويكفي للتدليل على ابتعاد الديمقراطية الليبرالية عن الديمقراطية الحقيقية أن نتساءل عن عدد العمال الذين وصلوا إلى عضوية مجلسي الكونغرس في الولايات المتحدة، أو عن الفرص التي تتاح للمواطنين العاديين للتأثير في عملية صنع القرار السياسي في تلك الدول والتي لا تتجاوز الذهاب إلى صندوق الانتخاب مرة كل عامين أو كل أربع أو خمس سنوات بحسب دورية العملية الانتخابية فيها، وذلك بالمقارنة بما يتاح لممثلي هذه الشركات الكبرى ووكلائها من اتصالات شبه يومية بصانعي القرار السياسي الذين يخرجون في العادة من بين صفوفهم. ولهذا السبب ينشغل كثير من المفكرين في هذه الدول ببحث مسألة تعميق الديمقراطية فيها، وخصوصاً من خلال توسيع المجال العام واقتراح سبل الربط بين هذا المجال العام، الذي تشترك فيه الحركات الاجتماعية ونقابات العمال والمهنيين والأحزاب السياسية، وقنوات صنع القرار، وذلك بهدف إشراك أكبر عدد من المواطنين في توجيه السياسة العامة في البلاد وعلى نحو دائم.

وقد يقول قائل: أليس هذا مطالبة بالمستحيل في الوقت الذي لم تتعمق فيه بعد أركان الديمقراطية، لا في مصر ولا في غيرها من الدول العربية؟ وقد يقبل كاتب هذه السطور هذه الحجة، ومع كلّ التقدير بأن الديمقراطية الليبرالية شكلت خطوة هائلة على طريق تحرير البشر من الاستبداد السياسي، وأنها مفتوحة لتعميق هذه الحريات، إلا أنّه من الضروري أيضاً تحديد المعنى المقصود بالديمقراطية حتى تكون معايير الحكم على ما هو قائم في مصر وغيرها من الدول العربية معروفة للجميع، إن لم تكن بالضرورة مقبولة لديهم.

ومن المفيد في هذا السياق التمييز بين مستقبل النظام السياسي في مصر في الأجل القصير، ومصيره في الأجل الطويل، فربما لا يختلف اثنان على أن آفاق التطور باتجاه الديمقراطية في مصر تبدو مغلقة في الأجل القصير، فَكُلّ حديث عن الإصلاح السياسي في مصر ينتهي بعكسه تماماً، فلا قيادة الدولة في مصر راغبة في انتقال جادّ نحو أوضاع أكثر ديمقراطية، ومقدمتها هي السماح بإجراء انتخابات نزيهة وحرة مفتوحة لِكُلّ القوى السياسية، ولا قوى المجتمع المدني والأحزاب السياسية بقادرة على إحداث أي نقلة ذات مغزى في علاقات القوى في المجتمع تفتح الباب أمام إحداث مثل هذا التحول. وإذا كان ثمة حديث عن تعديلات دستورية في مصر وقت كتابة هذه السطور، فإن غاية هذا التعديل هي تقوية مركز رئيس الجمهورية بأخذ كلّ ما يعزز سلطاته في النظام الرئاسي، وكلّ ما يضعف سلطة رئيس الوزراء في النظام البرلماني. ليس هناك تحديد لمدّة تولي الرئيس منصبه، وهو يملك حلّ مجلس الشعب، وتعيين وإقالة رئيس الوزراء والوزراء، وله الحق في إعلان حالة الطوارئ واتخاذ قرارات استثنائية، وهو بحكم رئاسته للحزب الحاكم يشكل مجلسي البرلمان عبر موافقته على ترشيحات هذا الحزب الذي يخوض انتخابات لا تخضع لرقابة فاعلة من جانب القضاء على صناديق الانتخاب، ومفتوحة لتدخل قوات الأمن خارج المقارّ الانتخابية، ونظراً لأن هذه التعديلات مطروحة على مجلسين للبرلمان يملك الحزب الحاكم ما لا يقل عن ٧٦ في المئة في واحد منهما، وعن ٩٠ في المئة في ثانيهما، ثمّ تطرح على الشعب في استفتاء نتيجته معروفة مقدماً، فإن أعمال هذه التعديلات بما تتضمنه أيضاً من حظر نشاط الإخوان المسلمين، الفصيل الأساسي للمعارضة، يغلق الباب أمام أي تطور ديمقراطي في الأجل القصير.

ولكن ماذا عن الأجل الطويل؟ هل يمكن أن تتغير علاقات القوى هذه داخل المجتمع والنظام السياسي على نحو يفتح الباب أمام حدوث مثل هذا التطور؟ إن مثل هذا السؤال يثير عدداً من القضايا تدور حول الفاعل الاجتماعي الذي سيدفع في اتجاه حدوث مثل هذا التحول، والثقافة السياسية السائدة في مصر، ودور الدولة في الاقتصاد، ومدى الاتفاق بين القوى السياسية على مضمون هذا التحول نحو الديمقراطية.

تشير دراسات التجارب التاريخية إلى الدور المهم الذي قامت به الطبقة البرجوازية في أوروبا والولايات المتحدة في تحقيق الانتقال من نظم سلطوية إلى نظم انتهت بأن أصبحت نماذج للديمقراطيات الليبرالية، ولا شك في أن الطبقات الرأسمالية الصاعدة كانت وراء مثل هذا التطور في عدد من دول الجنوب، مثل الهند والبرازيل والمكسيك وتشيلي، وإن لم تكن في هذه الحالات قد احتكرت وحدها قيادة

هذا التحول، وإنما شاركت فيه أقسام مهمة من الانتلجنسيا والطبقة العاملة والتي مثلتها منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية الجديدة والنقابات العمالية، بل يمكن القول إن أقسام وشرائح الطبقات الرأسمالية لم تكن كلها وراء هذا التطور نحو الديمقراطية، وربما مالت أقسام من الرأسمالية الكبيرة المرتبطة بالشركات الأجنبية إلى استمرار النظام السلطوي وخصوصاً في دول أمريكا اللاتينية، ولكن المؤكّد هو أن الرأسمالية المتوسطة والمرتبطة بالسوق الداخلي كانت من بين القوى الدافعة للتطور الديمقراطي في هذه البلدان، وذلك حتى يكون لها نصيب في التأثير في صنع القرار السياسي في مواجهة ضغوط العولمة ومنافسة الشركات الأجنبية لها داخل حدود بلدانها. هل يمكن تصور أن تقود الرأسمالية المصرية، أو على الأقل أن تشارك في قيادة تعبئة سياسية جماهيرية واسعة تطالب بالديمقراطية؟ إن حدوث مثل هذا التحول رهن بانتقال الشرائح المهمة من الرأسمالية المصرية من صفوف الحزب الحاكم بأساليب حكمه التي تستبعد الاحتكام إلى المواطنين في انتخابات حرة ونزيهة إلى صفوف المطالبين بالديمقراطية. ومن المعروف أن قسماً كبيراً من كبار رجال الأعمال في مصر أما أنهم يؤيدون الحزب الحاكم، أو أنهم يرون تأجيل التطور الديمقراطي في مصر خوفاً من وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة وأثر ذلك في مناخ الاستثمار، وخصوصاً العلاقات مع الشركات الدولية وحركة السياحة.

ومما يشكل أساس هذا التحالف بين الرأسمالية الكبيرة في مصر وكبار قيادات الدولة اعتماد الرأسمالية الكبيرة في مصر على الائتمان الذي تحصل عليه من المصارف المملوكة للدولة في تحقيق تراكمها الرأسمالي، ويزداد هذا الارتباط بجهاز الدولة عندما تعجز هذه الشرائح عن تسديد مديونيتها للدولة. وبعبارة أخرى، إن انتقال الرأسمالية المصرية كي تؤدي دوراً سياسياً مستقلاً، يتوقف على نجاحها الاقتصادي بأن تعتمد بدرجة كبرى على توليد تراكمها الذاتي، وأن تعتمد على ما تحققه من أرباح في بناء هذا التراكم. وقد لا يكون ذلك مستحيلاً، ولكن حتى في هذه الحالة فليس من المؤكّد أن يكون الاختيار الذي تميل إليه الرأسمالية الكبيرة هو الانضمام إلى تحالف شعبي يسعى إلى الديمقراطية بدلاً من مواصلة اقتسام سلطة الدولة مع قيادات حكومية وسياسية تستفيد من هذا التحالف في تكوين ثروات خاصة مقابل التنازل عن احتكارها السلطة السياسية لصالح هذه الرأسمالية الكبيرة.

ولكن ماذا عن الطبقات المتوسطة في مصر، وأقسام مهمة منها في شرائح كاسبي المرتبات يعانون آثار السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي من المؤكّد استمرارها في حال عدم وجود بديل من الهيمنة الرأسمالية على النظام العالمي؟ لا شكّ في أن الطبقة المتوسطة في مصر، أو المنتمين إليها هم الذين قادوا خلال

السنوات الأخيرة حركات الاحتجاج السياسي سواء من خلال النقابات المهنية أم منظمات المجتمع المدني الأخرى أم الحركات الاجتماعية الجديدة أم الأحزاب والقوى السياسية. ويمكن القول إن حركات الاحتجاج السياسي هذه مرشحة لأن تستمر في المستقبل بحكم عدم التحسن في أوضاع معظم شرائح هذه الطبقة اقتصادياً، أو بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي، أو لأن آثاره التوزيعية محدودة، وكذلك بحكم قلة استجابة نظام الحكم لمطالب حركات الاحتجاج هذه باحترام الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين من خلال القيام بإصلاح سياسي جادّ، هذه الحركات يحكمها حتى الآن توجهان سوف يستمران في المستقبل، **أحدهما** هو تيار الإسلام السياسي الذي يتزعمه الإخوان المسلمون، و**ثانيهما** توجه مدني تعتبر حركة كفاية هي خير معبّر عنه، ومن المرجح أن مستقبل النظام السياسي في مصر يتوقف على أي من هذين الاتجاهين ستكون له الغلبة في كسب تأييد أغلبية الطبقة المتوسطة بل والمجتمع بأسره لتوجهاته، ومدى نجاح هذا الاتجاه في تطوير أساليب تعبئته المواطنين على نحو ينقله من موقف ردّ الفعل على ما تتخذه قيادة الدولة من سياسات وإجراءات إلى موقف الفعل المؤثر الهادف إلى التغيير. وهناك أكثر من علامة على أن قضية تطوير أساليب الفعل هذه مطروحة بقوة داخل مناقشات الفصائل المختلفة في حركات احتجاج الطبقة المتوسطة في مصر، ومن هذه العلامات طرح شعار المظاهرة المليونية، أي التي تحشد مليوناً من الجماهير، داخل صفوف حركة كفاية، ولكن المسألة المهمة ليست في طرح مثل هذه الشعارات، ولكن في ترجمتها إلى واقع، وليس هذا بالتحدي اليسير، وخصوصاً في ضوء يقظة أجهزة الدولة ومتابعتها الدقيقة تفاصيل تفكير هذه الفصائل، وهو ليس بالأمر الصعب لكونها حركات مجتمع مدني تمارس نشاطها علناً، واستعداد أجهزة الدولة لوأد أي تحرّك من هذا النوع في مهده مبكراً.

والسؤال الأهم في هذا السياق هو مدى قرب الاتجاه الذي سوف تكون له الغلبة بين صفوف الطبقة المتوسطة في مصر من مبادئ الديمقراطية، وخصوصاً أن الأرجح أن تكون الغلبة لتيار الإسلام السياسي الذي يبدي تحفظات حول بعض هذه المبادئ، كما يتضح من الفصل الذي كتبه أحد المنتمين إلى هذا التيار في هذا الكتاب، وتلك قضية سنعود إليها لاحقاً.

وتثير هذه الملاحظة قضية الثقافة السياسية في مصر، وعلاقة هذه الثقافة بالتطور السياسي، وهذه إشكالية نظرية شائكة، لتعدد الثقافات الفرعية داخل أي ثقافة وطنية، فهناك ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، وثقافة الريف وثقافة الحضر. وهناك أيضاً مسألة الثبات والتغير في السمات الأساسية للثقافة، وكذلك مسألة الأهمية النسبية للثقافة كمتغير تابع أو مستقل في توليد التطور السياسي، وربما يكون

من الصحيح القول إن المكون الديني في تفسيراته المحافظة أصبح في العقود الثلاثة الماضية السمة الرئيسة للثقافة السياسية في مصر، ويطرح ذلك سؤالاً حول مضمون التطور السياسي في مصر، حتى إذا تمّ الانتقال إلى أوضاع تسمح للإرادة الشعبية بالتعبير الحر والنزيه من خلال صندوق الانتخاب، هل سيؤدي ذلك إلى أوضاع تحترم الحقوق المدنية الأساسية، من حرية العقيدة والتعبير والتنظيم والحريات الشخصية، أم سيفضي التعبير الحر والنزيه للإرادة الشعبية إلى ما أسماه أحد المعلقين بالديمقراطية اللاليبرالية، أي تلك التي تنكر الحريات الليبرالية الأساسية التي صارت في الحقيقة تراثاً مشتركاً للإنسانية؟ وهناك إرهاصات لهذه الديمقراطية غير الليبرالية في دول الديمقراطيات الليبرالية ذاتها بالتمييز ضدّ العمال المهاجرين، والتضييق على المواطنين ذوي الثقافة المغايرة لثقافة الأغلبية، بل بالسعي إلى التضييق على الحريات الأساسية للمواطنين بدعوى محاربة الإرهاب، وقد عانت الأقليات المسلمة في بعض الدول الغربية من هذه الإرهاصات، وهو ما يشير إلى أن دول الديمقراطيات الليبرالية تبتعد عن جوهر الليبرالية.

وفى مصر تثور الخشية من أن يكون التطور الأكثر احتمالاً إذا ما جرت فيها انتخابات نزيهة وحرة أن ينتهي الأمر إلى ديمقراطية غير ليبرالية، وذلك في ضوء ردّ الفعل على الآراء المعارضة للادعاء بأن ارتداء الحجاب هو ركن للشريعة الإسلامية، والموقف من حق البهائيين في الاعتراف بعقيدتهم في وثائق الهوية، وهو حقّ تكفله مواثيق حقوق الإنسان التي صدّقت عليها الحكومة المصرية.

وسوف يلقي الدور الاقتصادي للدولة بآثاره على مواقف القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة منها ومن قضية التحول إلى أوضاع أكثر ديمقراطية. أغلب الظن أن الدولة لن تنسحب من دورها كمصدر لتمويل التراكم الرأسمالي من خلال استمرار ملكيتها مصرفين كبيرين للقطاع العام، ومن ثمّ سيكون ذلك واحداً من أسباب استمرار تعويل شرائح الرأسمالية الكبيرة عليها كمصدر لتمويل التراكم الراسمالي، ويتواصل بذلك نوع من التحالف بين هذه الشرائح وكبار قيادات الدولة السياسية والإدارية، ولذلك سيقل الحافز لدى هذه الشرائح في الانضمام إلى القوى السياسية والاجتماعية المطالبة بتحول ديمقراطي اكتفاء منها بمشاركتها بالفعل في السلطة مباشرة من خلال وجودها المؤثر بين قيادات الحزب الحاكم وفي البرلمان، وبالتأثير غير المباشر من خلال منظمات المجتمع المدني وأجهزة الإعلام، ومن ناحية أخرى فإن الدولة هي الآن في طريقها إلى الانسحاب تدريجياً من تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للمواطنين بتركها مجال التعليم والصحة للقطاع الخاص، بالإضافة إلى التعويل أساساً على قوى السوق في توفير فرص العمل، وهو ما أخفقت

فيه إخفاقاً ذريعاً حتى الآن، وسوف يؤدي ذلك إلى مزيد من نمو حركات الاحتجاج السياسي التي تقودها الطبقة المتوسطة. ولا يعنى ذلك أن الطبقة العاملة سوف تنعزل عن المشاركة في حركات الاحتجاج السياسي هذه، ولكن الغالب أن دورها في هذا السياق لن يكون دوراً مستقلاً، وإنما سيكون تابعاً لإحدى حركات الاحتجاج السياسي التي يقودها فصيل أو آخر يتكون أساساً من أبناء الطبقة المتوسطة.

وهكذا يتوقف مستقبل التطور السياسي في مصر، باتجاه الديمقراطية أو مزيد من الاستبداد بحصيلة التفاعل في المستقبل داخل صفوف الطبقة المتوسطة، وهي التي قادت التطور السياسي في مصر منذ بدايات القرن العشرين. هل ستنجح الفصائل المعبرة عنها في أن تلتقي حول تصور مشترك لطبيعة النظام السياسي الذي تتطلع إليه؟ وهل تنجح في تعبئة المواطنين وراء مشروعها المشترك؟ أو هل ينجح فصيل واحد منها في تعبئة المواطنين تعبئة فاعلة وراءه تنقله ومشروعه إلى مواقع السلطة والتوجيه في المجتمع؟ وما هي طبيعة المشروع الذي سترفعه هذه القوى أو هذا الفصيل؟

إن المساهمات القيمة في هذا الكتاب من جانب ممثلين للتيارات التي تموج داخل الطبقة المتوسطة في مصر في الوقت الحاضر ربما تشير إلى نقاط التقاء، ولكنها تشير إلى نقاط خلاف أيضاً، وأبرز نقاط الخلاف هي تحفّظ أحد ممثلي التيار الإسلامي على مفهوم الديمقراطية، ولذلك فما لم يتم توضيح موقف التيار الإسلامي من حرية العقيدة والتعبير والحريات الشخصية بما يتوافق مع مفهوم الديمقراطية، وتطبيق ذلك على أرض الواقع، فإن مصر سوف تدفع ثمن الصراع بين التوجه الإسلامي والتوجه المدني في حركة الطبقة المتوسطة فيها، إما في صورة عدم استقرار سياسي مصحوب بالتضييق على الحريات، وإما في صورة ديمقراطية غير ليبرالية.

المشاركـــــــون

إبراهيم أبو عوف	عضو مجلس الشعب، جماعة الإخوان المسلمين
إبراهيم البيومي غانم	خبير في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
إبراهيم محمد الجعفري	أستاذ جامعي، وعضو مجلس الشعب عن جماعة الإخوان المسلمين
أحمد بهاء الدين شعبان	مهندس، وقيادي في حركة كفاية
أحمد التهامي	باحث في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
أكرم حنا خليل	باحث اقتصادي/ بنك القاهرة
أماني عبد المتعال	صحافية في **الأهرام**
أمين اسكندر	قيادي في حزب الكرامة (تحت التأسيس)
أنور الهواري	رئيس تحرير جريدة **الوفد**
المستشارة تهاني الجبالي	نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا
ثناء فؤاد عبد الله	مديرة التعليقات السياسية في قطاع الأخبار، اتحاد الإذاعة والتلفزيون ـ القاهرة
جمال سلطان	كاتب صحافي، وكيل مؤسسي حزب الإصلاح
جورج إسحق	المنسق العام لحركة كفاية
حسن نافعة	رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
حسين عبد الرازق	الأمين العام لحزب التجمع
خالد فياض	باحث سياسي/ وزارة الإعلام
خليل العناني	باحث في مجلة **السياسة الدولية**
دينا صلاح شحاتة	باحثة في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام
السيد يسين	مستشار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام
سيف الدين عبد الفتاح	أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

شكري العبد	رئيس قسم اللغات ودراسات الشرق الأوسط، معهد الشرق الأوسط ـ واشنطن
صبري خلف الله	عضو مجلس الشعب جماعة الإخوان المسلمين
صلاح سالم	كاتب صحافي في **الأهرام**
طه عبد العليم	نائب مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام
عاطف السعداوي	مدير تحرير مجلة **الديمقراطية** بالأهرام
عبد الغفار شكر	عضو المكتب السياسي لحزب التجمع التقدمي
عبد المنعم أبو الفتوح	أمين عام اتحاد الأطباء العرب وعضو مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين
عصام الإسلامبولي	محامٍ بالنقض والإدارية العليا
عصام العريان	عضو برلمان سابق عن جماعة الإخوان المسلمين، وأمين صندوق نقابة الأطباء
علي خليفة الكواري	منسق مشارك/ مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ـ أكسفورد
عمرو الشوبكي	خبير في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام
عمرو هاشم ربيع	خبير في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام
فريدة النقاش	رئيسة تحرير جريدة **الأهالي**
ماجدة النويشي	رئيسة مجلس إدارة المرأة العربية للتنمية
محمد السعيد إدريس	رئيس وحدة دراسات الثورة المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
محمد السيد سعيد	نائب مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام
محمد عباس	باحث في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام
محمد عبد الباقي إسماعيل	عضو مجلس الشعب
محمود أباظة	رئيس حزب الوفد
محمود أمين العالم	المفكر اليساري المعروف
مصطفى كامل السيد	أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في القاهرة
ناجي الغطريفي	رئيس حزب الغد، وسفير سابق
نور الهدى زكي	صحافية في جريدة **العربي الناصري**
هدى راغب عوض	أستاذة العلوم السياسية ـ الجامعة الأمريكية بالقاهرة
يسري العزباوي	باحث في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

القسم الأول

قـــراءة نقديـــة ونقـــاش
حول كتاب «مستقبل الديمقراطية في مصر»

الفصل الأول

الرؤية المستقبلية في دراسة «مستقبل الديمقراطية في مصر»(*)

ثناء فؤاد عبد الله(**)

مقدمـــــة

من المتفق عليه أن المرحلة الحالية في مصر تشهد إعادة تأسيس للفكرة الديمقراطية وإعادة طرحها على المجتمع المصري ومواجهة الإشكاليات التي تواكب ذلك سياسياً وثقافياً، بما في ذلك المواجهات بين القوى والتيارات السياسية المختلفة.

وفي سياق ذلك أصبحت الفكرة السائدة في صفوف المجتمع أن مصر الآن بحاجة ماسة إلى التغيير السياسي وأخذ خطوات ملموسة على طريق التحول الديمقراطي كشرط أساسي ـ ضمن شروط أخرى ـ للخروج من إسار التخلف والتخلص من الانغلاق والاستبداد السياسي.

في إطار ذلك، تبدو الحاجة ملحّة إلى توافر قنوات سياسية شرعية للتعبير عن آمال وطموحات قطاعات كبيرة من المواطنين، خصوصاً من الشباب المتطلع إلى مستقبل أفضل والذي يأمل في ممارسة نشاطه السياسي من خلال قنوات سياسية شرعية.

(*) الدراسة المقصودة هي دراسة أعدتها الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. انظر: ثناء فؤاد عبد الله، **مستقبل الديمقراطية في مصر**، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥) (المحرر).

(**) مديرة التعليقات السياسية في قطاع الأخبار، اتحاد الإذاعة والتلفزيون ـ القاهرة.

إن استحقاقات الحياة السياسية الأفضل للشعب المصري تتطلب:

ـ الحرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ـ توافر الفرص للإنتاج والإبداع.

ـ الاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان.

وهذه هي على وجه التحديد استحقاقات مفهوم «التنمية الإنسانية» الذي يقوم على أساس عملية توسيع الخيارات أمام البشر، وهو ما يرتكز على «نسق من الحكم» يعبر عن الناس تعبيراً سليماً، أي نسق من «الحكم الصالح».

إن الفكرة الأساسية في نظام الحكم الديمقراطي تقوم على «تبادل السلطة» بين الأحزاب. أما الحكومة التي تتولى الحكم في نظام ديمقراطي فهي تمارس وظيفتها الدستورية، وعليها أن تعمل لمصلحة الشعب وأن تحقق أهدافه القومية.

إن التجربة السياسية في مصر على الرغم من أنّها حافلة بالعبر والدروس، كونها تستند إلى إرث وتاريخ ليبرالي شهد نماذج من التعددية السياسية قبل ١٩٥٢ وبعد ١٩٧٦، إلا أنّها لا تزال في عداد نماذج «التعددية السياسية المقيدة والمحكومة».

فالحزب الوطني الحاكم يهيمن على الحياة السياسية ولكن من دون فاعلية حقيقية في إثراء للحياة السياسية، أما الأحزاب السياسية الأخرى فتعاني الضعف والترهل وانتفاء الحوار الديمقراطي داخلها، فضلاً عن القيود السياسية والأمنية التي تحد من حركتها ونشاطها.

وفي ضوء التطورات السياسية التي مرت بها مصر خلال العامين الماضيين مثل تعديل المادة ٧٦ من الدستور وما تلاها من تنظيم أول انتخابات رئاسية تنافسية، ثمّ إجراء الانتخابات التشريعية، في إطار ذلك فإن بنية النظام السياسي لم يصبها أي تغيير، في ظِلّ استمرار ما يمكن تسميته «المصلحة الإستراتيجية الثابتة لنخبة النظام»، وظَلّ هدف أي إصلاحات محدودة تجرى هو في المقام الأول تحجيم أي مكسب للمعارضة، وعدم تجاوز الحدود المسموح بها واستمرار أغلبية الحزب الحاكم في البرلمان.

على الرغم من ذلك، فإن النظام السياسي المصري نجح في تصدير انطباع إيجابي للخارج بأن هناك نوعاً من التحرّك أو الحراك السياسي، كون انتخابات ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ قد خضعت للإشراف القضائي، ورقابة منظمات المجتمع المدني، واعتماد وسائل انتخابية جديدة كالصندوق الانتخابي الشفاف والحبر الفسفوري، والسماح بوجود الصحافيين المحليين والدوليين في اللجان، وأخيراً ما أسفرت عنه نتائج الانتخابات الأخيرة من فوز الإخوان المسلمين بـ ٨٨ مقعداً في البرلمان، كلّ ذلك أثار

انطباعات بأن هناك نوعاً من التغيير السياسي يحدث، وصفه البعض بالصدق، وإن لم يكن كاملاً.

على كلّ، هناك من ينظر إلى المجتمع المصري على أنّه لم يتحول بعد إلى مجتمع ديمقراطي، وأن ما يشهده من ممارسات وسلوكيات في الانتخابات وما قبلها وما بعدها، وكذلك تفضيل بعض القوى الانسحاب من المشاركة السياسية هي من رواسب الماضي ومن بقايا مراحل ما قبل التجربة الديمقراطية، وأنه بمزيد من الوعي السياسي وتعلم الممارسة الديمقراطية وتوسيع المشاركة السياسية، فإن الصورة ستتغير ويرتفع مؤشر الديمقراطية، وتخفت الممارسات السلبية.

وإذا كنا نؤيد وجهة النظر التي قال بها المؤرخ الأمريكي جاك بارون في مقالته «مقولة الديمقراطية» والتي نفى فيها بِكُلّ تأكيد وجود نظرية موحّدة للديمقراطية التي يربطها نسق فكري واحد ووصوله إلى أن أهم ما في الديمقراطية ليس مقولاتها التي تقوم عليها ـ أياً كانت ـ ولكن الأهم يتمثل في طريقة تطبيقها والمؤسسات التي تتمثلها وهي مسألة لصيقة بالتاريخ الاجتماعي وفقاً لخصوصية كلّ مجتمع، فإننا بذلك نكون قد توافقنا على رأي محدد بشأن خصوصية التجربة السياسية في مصر على مدى تاريخها والملامح التي تميز تجربة التحول الديمقراطي فيها.

ركائز دراسة «مستقبل الديمقراطية في مصر»:

تعد المقدمة السابقة ضرورية من أجل تبيان مسار تطور الديمقراطية في مصر، على اعتبار أن موضوع الدراسة استهدف تحديداً استشراف مستقبل عملية التحول السياسي الجارية.

من هنا، يمكننا تحديد أهم ركائز الدراسة على النحو التالي:

أولاً: نظرت الدراسة إلى التحول الديمقراطي في مصر باعتباره «عملية» تأتي حصيلة تضافر عوامل وعناصر متعددة مادية وثقافية، داخلية وخارجية ذاتية وموضوعية، يمكن أن تؤدي في مرحلة ما من تطورها إلى نقلة نوعية في الحياة السياسية لتجعل النظام السياسي في مصر يصل إلى حالة ديمقراطية. يرتبط بذلك النظر إلى العملية السياسية بمنظار تاريخي تتم خلاله «عملية تطورية وتراكمية» للأحداث والتفاعلات في المجالات السياسية والاجتماعية، وقد تتداخل العوامل الداخلية والخارجية، وهو ما يختزن على مستويين:

ـ **الأول** على مستوى بنيات المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً واقتصادياً.

ـ **الثاني** على مستوى بنية الشخصية القومية المصرية.

ومن هنا جمعت الدراسة بين الرؤية التاريخية، ودراسة الواقع الراهن. وبناء على ذلك، ارتبطت الدراسة بمنهاجية «المقاربة المتعددة» في إطار المخطط العام لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، وذلك بتحليل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجيوسياسية، وعلاقاتها المباشرة بعملية التطور السياسي الديمقراطي.

يتفق مع هذا المنظار الشامل النظر إلى الواقع السياسي، مصرياً وعربياً، انطلاقاً من مفهوم «الأزمة» الدال على «اختلال في النظام والمجتمع» ما يستوجب المعالجة في ضوء الوعي بحقيقة المشكلة، وبالتالي فإن حلّ الأزمة الديمقراطية يدخل في باب الممكن وليس الحالة المستعصية أو الأبدية، ونستطيع هنا تبين أهمية مفهوم الأزمة، كما عولج تطبيقياً في ثنايا الدراسة، مثبتاً وجودها على مستويات عدة:

ـ **مستوى «أزمة الحكم»** والسعي المستميت للنخبة في الدفاع عن الثقافة السلطوية المهيمنة وتنفيذ تعديلات «تجميلية وشكلية» على واجهة السلطة.

ـ على **مستوى «أزمة المجتمع»** داخلياً، الذي يعاني تمزقات ومشاحنات، معظمها نتج من سياسات سلطوية، تفتقد الحكمة من جانب الدولة/ السلطة، وما ترتب على اعتداء الدولة على «روح» المجتمع وتجفيف قواه وطاقاته المادية والمعنوية.

ـ على **مستوى «أزمة العلاقة بين الدولة ومجتمعها»** وحالة الاستقطاب الشديدة التي أصبحت من كلاسيكيات الحياة السياسية في مصر.

واستكمالاً لهذا المنظار سعت الدراسة إلى تأسيس ما يمكن أن نطلق عليه **«القواسم المشتركة التي لا غنى عنها في تعريف الديمقراطية»** كمثل أعلى ونموذج منشود، وبالتالي فإنه مهما كان الخلاف أو التنوع في تحديد مفهوم الديمقراطية، فإنها كحالة واقعية وممكنة غير متصورة ما لم تتوافر شروط أساسية هي احترام حقوق الإنسان والتشديد على المشاركة الشعبية في الحكم والسماح بالتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وتأمين العدل والمساواة وتوطيد الحريات العامة والفصل بين السلطات واستقلال القضاء، وأخيراً وليس آخراً. حكم القانون والمواطنة الكاملة المتساوية.

ثانياً: إذا اعتبرنا أن هناك خصوصية معينة لدراسة الديمقراطية المصرية، كونها تجربة تاريخية غنية ترتكز على رصيد طويل من التطورات السياسية، فكراً وممارسة، مع تعدد لحظات «**الوعي الوطني السياسي**» والثورات الشعبية التي انطوت على رغبة جماعية في التخلص من التسلط والاستغلال بِكُلّ أنواعه، وهو ما يعني تاريخاً مصرياً متواصلاً من النضال من أجل فرصة أفضل لحياة كريمة للمصريين جميعاً، فإن هذه الخصوصية لا تنفصل عن أزمة الديمقراطية في المحيط العربي.

ومن هذا المنطلق، جاءت استخلاصات الدراسة مؤكّدة أنّه لا ديمقراطية في الواقع العربي في «الدولة» التي تعتمد في بقائها واستمرارها، ليس على الرضا الشعبي كمصدر للشرعية، ولكن على سيادة ثقافة الخوف من السلطة والسلطان، ولا ديمقراطية ولا حديث عن مستقبل الديمقراطية في الواقع العربي من دون حلّ مشكلة المشاركة السياسية بالمعنى الواسع للكلمة، بما ينمّي الفاعلية السياسية الجماعية ويجعل للمواطن العربي صوته المؤثر في صناعة القرار وتقرير المصير، ولا نظن أن هناك أي مستقبل لديمقراطية عربية من دون حلّ «المسألة الاجتماعية» خصوصاً مع استمرار واقع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والآثار السلبية للتبعية الاقتصادية وتحول المجتمعات العربية إلى مجتمعات مستهلكة وليس مجتمعات منتجة، وأخيراً ليس هناك مستقبل لديمقراطية عربية إلا بعد حلّ مشكلة الاستبعاد ومنطق الإقصاء للجماعات وبعض التيارات السياسية من ساحة المشاركة والفعل السياسي، وهي حالة من شأنها زيادة حدة الاحتقان السياسي والاجتماعي واستمرار تعريض السلم والتوافق المجتمعي إلى مخاطر محققة.

وبناء على ذلك، فإنه على الصعيدين المصري والعربي، تتناقض بشكل جذري وضعية «الاستبداد والتسلط» مع دواعي «تحقيق النهضة المنشودة»، ولم يعد هناك مسوّغ سياسي أو أخلاقي ليفرض نظام معين وصايته الأبدية على المجتمع من دون إعطاء أي فسحة من الأمل للتغيير وتجديد «الدماء» في شرايين الحياة السياسية.

ثالثاً: تابعت دراسة **مستقبل الديمقراطية في مصر** تاريخ التجربة السياسية المصرية عبر مراحلها المختلفة، وفي ضوء هذه المتابعة استنطقت الدراسة حقيقتين أساسيتين حكمتا التطور السياسي المصري على مدى تاريخه.

الحقيقة الأولى تجسدها مقولة «في البدء كانت الدولة»، باعتبار أن الدولة والجيش هما المبدإ والمنطلق، ومنهما ولدت «المصرية» و«الحداثة»، متمثلة في الجيش ودور التعليم ومؤسسات الحكم كما ارتأى طارق البشري.

الحقيقة الثانية تجسدها مقولة «إن السلطة قدر المصريين».

وسواء نظرنا إلى خصوصية التركيبة المصرية وتقاليدها البيروقراطية كنموذج للمجتمع النهري أو الاستبداد الشرقي، أو انتبهنا إلى سمة المركزية والسيطرة الحكومية كنموذج لانفصال تاريخيّ بين مؤسسات الحكم وجموع المحكومين، فإن الوجه الآخر للصورة يلزمنا بمراعاة تعدد العناصر في نهر الحياة المصرية سياسياً واقتصادياً ما جعل مصر أيضاً نموذجاً ثرياً بالتعدد في إطار الوحدة، واللامركزية في سياق المركزية، وإمكانية التغيير مهما كانت حدود الانغلاق.

ومن نموذج المركزية في ظلّ حكم حداثي، مثل نقلة نوعية في مسار التاريخ المصري، وبناء دولة محمد علي الحديثة، ثم احتلال أجنبي واجهته الحركة الوطنية بشعارات أثمرها النضال الشعبي رابطاً بين التخلص من الاستعمار بالتخلص من الاستبداد، تبلور الوعي الوطني المصري، وصولاً إلى مبدإ راسخ هو حتمية التخلص من كلّ أنواع «الاستغلال»، ومن ثم نضجت شروط «الثورة» وتمثلت في حركة ١٩٥٢، التي استهدفت «تغيير أسس السلطة والحكم وتوازنات القوى في المجتمع المصري»، وكانت مسيرة تموز/يوليو التي نعيش في ظلها حتى اللحظة.

وسواء قبلنا في دراسة قيام ثورة ١٩٥٢ تفسيرها على أنّها كانت تغييراً للنظام السياسي بالقوة وبضربة مباغتة، وإحلال حاكم مصري لأول مرة منذ قرون بعيدة، أو قبلنا التفسير التنموي للثورة والمتبلور في السعي إلى تأكيد الذات في المجالات الاقتصادية والسياسية وفي الميادين الداخلية والخارجية، فإننا لا نختلف كثيراً على أن لحظة الثورة امتلكت شروطها الموضوعية، بحيث كانت «الثورة» محصلة طبيعية لمرحلة تاريخية بِكُلّ ما انطوت عليه من ظروف وملابسات.

وقد عقد نظام تموز/يوليو في مبتداه «صلحاً منفرداً» مع الشرائح المتوسطة والدنيا، مطبقاً «ديمقراطية رعائية» عبر حزمة من السياسات الاجتماعية التي استهدفت العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، واستفادت قطاعات عريضة من هذه السياسات.

أما على الصعيد السياسي، فقد ألغيت الأحزاب السياسية وبدأ عصر ممتد للتنظيم السياسي الأوحد والمهيمن، وتم حصر المشاركة السياسية في التنظيم السياسي، بينما لم تفلح جهود النهوض الاقتصادي والاجتماعي في تعويض النقص في الحريات السياسية، بخاصة بعد أن تجذرت في الواقع المصري ثقافة الاستبعاد والتهميش، حتى بعد عودة التعددية السياسية عام ١٩٧٦.

وفي غضون ذلك حدثت القطيعة شبه الكاملة مع أسس الحكم الديمقراطي السليم وأصيبت الحياة السياسية بما يشبه العقم بعد أن استلبت «السلطة» حقوق المواطنين ليس فقط سياسياً واجتماعياً وإنما أيضاً على المستوى «الإنساني» بأشكال عديدة من العدوان المادي والرمزي.

رابعاً: يعرَّف المجتمع بأنه بنية بشرية تؤلف نسيجاً واحداً ومتفاعلاً استناداً إلى عناصر الإنتاج والثقافة والسلطة.

ومصر للمصريين هي الوطن والحضارة، وتقوم أسس الحضارة المصرية على

«التمدن بصنائع العمران»، كما تقوم على «التمدن في الأخلاق والفنون والآداب والدين».

ومع امتداد الشريط المائي الطويل من قلب أفريقيا متجهاً إلى البحر، باسطاً واديه الأخضر، ومشكلاً النسيج الجغرافي واستواء الأرض، كان صعود المركز حكماً وبنية، وأقدم بيروقراطية عرفتها البشرية وبنيات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، مثلت الحامل البشري والمادي للمشروع المصري على مدى التاريخ، وهذه البنيات هي «الآن» محصلة عمليات التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي مرت بها مصر حتى اليوم.

وقد يمكننا الاعتزاز بالمقولة التي طرحها نزيه نصيف الأيوبي، التي رأى فيها أن الدولة المصرية، وإن لم تتطابق مع مجتمعها المدني، فإنها ومن منظار نسبي محض تمثل واحدة من أكثر الدول الشرق أوسطية «ديمقراطية»، أي إن حلقات الوصل فيها بين المجتمع المدني وجهاز الدولة من أكثر هذه الحلقات تطوراً في البلدان العربية (المجالس النيابية، الأحزاب، النقابات، الجمعيات... إلخ).

وبحكم التاريخ والجغرافيا، ونظراً إلى الرصيد السياسي والثقافي والدور الإقليمي على خطّ الانتماء القومي وتعدد مستويات الدور العالمي، فإنه يصعب بالنسبة إلى مصر فصل الداخل عن الخارج في عالم متغير.

ومن المتفق عليه أن مصر دولة مستهدفة من قبل القوى العالمية على مدى التاريخ، وواكب هذا الاستهداف كلّ مشاريع بناء الدولة المصرية. وفي المرحلة الراهنة تزداد دوائر المخاطر التي تحيط بالأمن القومي المصري من تدخلات خارجية في الشؤون المصرية إلى التهديد الإسرائيلي إلى آثار العولمة ورياحها التي تقتحم كلّ الحدود والحواجز.

خامساً: من المؤكّد أن المشروع الديمقراطي المصري، يرتكز على رصيد له اعتباره في المجال السياسي فكراً وممارسة، يضاف إلى ذلك أن المطلب الديمقراطي هو الآن مطلب مجتمعي يحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من الشعب المصري بمختلف تياراته السياسية. ومن المعروف أن الديمقراطية تقوم عندما تقتنع القوى الاجتماعية بأن لها مصلحة أكيدة في حماية الحرية السياسية فتدافع عنها دفاعها عن مصالحها.

ولقد أصبحت القوى صاحبة المصلحة في التحول الديمقراطي أكثر وضوحاً واتساعاً، وتشمل تيارات الليبراليين والقوميين واليساريين والتيار الديني، ما أضاف إشكاليات سياسية معقدة لتكييف العلاقات فيما بينها، وأكد الحاجة الماسة إلى صيغة

توافقية خلاقة تمهد الأرضية لتكوين «تكتل ديمقراطي» تتوافر لديه رؤية إستراتيجية واضحة ومحددة للمثل الديمقراطي المصري المنشود، حسبما تتفق عليه الجماعة المصرية، على أن يكون من أساسيات الرؤية المطروحة آليات التغيير السياسي للوضع الراهن، بصورة محددة وواضحة.

وبالنسبة إلى التيار الديني، فإنه لا بُدَّ من التحديد الدقيق لثلاث نقاط أساسية:

ـ علاقة التيار الديني بالنظام السياسي.

ـ العلاقة مع التنظيمات الدينية الأخرى.

ـ العلاقة مع الأحزاب السياسية.

وفي هذا السياق يمكننا التركيز على مداخل إستراتيجية نراها ضرورية لصيغة التغيير/ الإصلاح الديمقراطي في مصر:

أولاً: إن من أهم ما أسفر عنه تطور النظم السياسية في المجتمعات الحديثة هو مبدأ «توزيع السلطة» بين العديد من الأجهزة ومراعاة ألا تتركز السلطة في مؤسسة واحدة مهيمنة. وبالطبع فإن هناك أهمية لوجود عوامل تحدّ من إطلاق السلطة، وتمنع من أن تستأثر بها مؤسسة واحدة مهما علا شأنها، ويحقق توزيع السلطة هدفين أساسيين:

ـ توفير عنصر الرقابة بين الأجهزة.

ـ أن تضطلع بالعمل العامّ مؤسسات عدة.

وكلما توافر عنصر «الانتخاب» و«النشاط العلني» في الأجهزة العامة ضمن ذلك توزيع السلطة وعدم تركزها.

ثانياً: هناك متطلبات «فكرية» لا نرى إمكانية استقامة الديمقراطية المصرية من دونها، وتبدأ من ضرورة توافر التسامح السياسي كقيمة عليا للتعايش بين الجماعات المختلفة سياسياً ودينياً، وبمقتضى التسامح والثقة المتبادلة يتم قبول القواعد الديمقراطية على قاعدة الاقتناع بأن الآخر، المختلف في الرأي هو مواطن منتمٍ وليس خائناً.

ويرتبط بالتسامح السياسي التسامح الديني في ضوء فهم إيجابي ومتطور لدور الدين في المجتمع. وإذا كان من المتفق عليه أن الدين عنصر أساسي في أي مشروع للنهضة، فإنه من الضروري ألا يتحول الدين إلى إحدى أدوات الصراع السياسي والاجتماعي. وفي إطار ذلك فإنه من الضروري فتح نوافذ المجتمع المصري للفكر

المتحرر المناهض للشمولية في شؤون الدولة والمجتمع والحياة مع إشاعة حقّ الاختلاف، فهو من أهم مقتضيات التعددية.

كما أنّه لا بُدَّ من «إشاعة» مناخ التعددية السياسية الحقيقية، بحيث تحتل قيمة التعددية مكاناً متقدماً ومقبولاً في فكر القوى والتيارات السياسية وممارساتها، وذلك أمر ضروري للغاية حتى يمكن قبول مبدإ «تداول السلطة» الضروري بالنسبة إلى الديمقراطية.

وفي عمق المتطلبات الفكرية لبلوغ حالة ديمقراطية، ضرورة عقد «صلح» بين المواطن والسياسة، وذلك بمعالجة الأسباب الحقيقية التي أشاعت مناخ الخوف والرعب والاغتراب بين المصريين، ما كفّ عقولهم عن أهم خصال الديمقراطية، ونعني بها «ممارسة النقد والمعارضة البناءة».

إن ذلك كلّه يحتم علينا أن نبحث في ما عساه أن يعيد الحيوية والتوافق والانسجام للنسيج الاجتماعي المصري، حتى يعود إلى وضعية العطاء والإنتاج الحضاري التي تميز بها على مدى تاريخه.

ويرتبط بذلك العمل على هدم «الحاجز النفسي» بين المواطن والدولة، فليس ثمة ديمقراطية مع استمرار إحساس المواطن بأن الدولة ما هي إلا «آلة» لممارسة الطغيان. وهنا نجد من أهم الضروريات الإصلاحية إعادة الاعتبار لقيمة «العدل» و«المساواة أمام القانون» في الحياة المصرية بوجه عام، في العلاقة بين المواطن والدولة وفي العلاقات المواطنية وفي تفاصيل المجال السياسي الذى تشوبه حالياً مظالم سياسية تؤذن بخراب لا تحمد عقباه.

ثالثاً: هناك مطالب إصلاحية أساسية ترتبط بالتغيير السياسي الديمقراطي الذي أصبح ضرورة بقاء لإحياء «السياسة» في الواقع المصري وبعثها، وهذه المطالب هي:

ـ قيام لجنة تأسيسية منتخبة بإعداد دستور مصري جديد ومتطور وديمقراطي يتفق وطموحات الشعب المصري في حياة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية أفضل.

ـ إقامة حوار وطني موسع لبحث سبل تطوير الحياة الحزبية في مصر والتي من دونها لن يتولد الأمل في تنشيط الحزبية والتعددية السياسية الإيجابية.

ـ اتخاذ إجراءات وقرارات نوعية جادة من أجل التوصل إلى نظام انتخابي جديد لإتاحة الفرصة لتمثيل التيارات السياسية كلها، وهو ما يتوقف عليه مستوى «ديمقراطية» النظام السياسي وتحسين المناخ السياسي العام.

ـ ويرتبط بذلك إصلاح المؤسسة البرلمانية كعنصر رئيسي وقاعدي في الإصلاح الديمقراطي المصري، سواء في ما يتعلق بالإطار الدستوري، أو العلاقة بين السلطات، وأساساً الدور التشريعي والرقابي للمجلس.

وأخيراً: فإن دراسة **مستقبل الديمقراطية في مصر** انتهت بطرح **تساؤلات** يمكن اعتبارها إرهاصات للأحداث التي مرت بها مصر مؤخراً ومنها:

ـ ماذا عن الضغط الشعبي المتوقع لفرض التغيير الديمقراطي؟

ـ هل من توقعات بحزب جديد مناظر للحزب الوطني الحاكم؟

ـ هل تبقى الديمقراطية المصرية تتلقى الإصلاح من أعلى؟

ـ هل تتكيف السلطة مع التغيرات المحدودة لتبقي الأمر الواقع كما هو؟

ـ هل يتعين الانتظار حتى يمتلك النظام السياسي المصري شروط التغيير الديمقراطي؟

المناقشـــــات

١ ـ طه عبد العليم (رئيس الجلسة)

أعتقد أن موضوع هذه الندوة يمثل واحداً من أهم التحديات التي واجهت مصر منذ أن دخلت العصر الحديث منذ قرنين على الأقل، ويتمثل هذا التحدي في إشكالية بناء الدولة الديمقراطية في مصر، وهي إشكالية أخذتنا على امتداد القرنين الماضيين، وما زالت مستمرة معنا ونحن في مطلع القرن الحادي والعشرين، وذلك ضمن إشكاليات أخرى مثل إشكالية بناء مصر الصناعية، وإشكالية بناء مصر المدنية، وبناء مصر الحديثة. . . إلخ.

٢ ـ سيف الدين عبد الفتاح

في تقديم مهم للكتاب والكاتبة أشار الدكتور علي خليفة الكواري إلى الصعوبات التي تترافق مع هذه النوعية من الأعمال. والمشقة في القيام بهذه الدراسة التحليلية التاريخية المستقبلية الشاملة، على الرغم من تخصصها وتركيزها على قضية الديمقراطية في مصر ومستقبلها، تأتي إلى جانب ذلك من كون الدراسة تجرى في مصر وعنها أيضاً. هذه المشقة تنبع من عقد ثلاث:

ـ **عقدة دراسات الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي** التي شهدت فيضاً من الدراسات عن مصر بخاصة وعن البلدان العربية بعامة، وهذا الفيض الذي يمثل حالة من «الإغراق المعرفي» يعدّ ميزة وعيباً في آن.

ـ **عقدة دراسة مصر ونظامها السياسي** وأنظمتها الأخرى التي تمثل بيئة لفاعلية العملية السياسية، إن تعويقاً أو دفعاً وارتقاءً ونهوضاً، فالدراسات المصرية تمثل عقدة بحثية ترتبط بسؤال محوري: كيف نقترب من الحالة المصرية؟ ذلك الاقتراب الذي يشير إلى مدخل مركب ثلاثي الأبعاد: منهج النظر إلى الحالة المصرية (المنظار والنظرية والتنظير)، ومنهج التعامل مع الحالة المصرية (الأدوات والأساليب

والتطبيقات)، ومنهج تناول الحالة المصرية (المقاربات والمقابلات والمقارنات).

بين منهج النظر والتعامل والتناول تقع الحالة المصرية بعمقها التاريخيّ، وذاكرة القضايا المرتبطة بها، وتشابك الواقع وحالة العشوائية في التكون والتراكم، واستشراف المسارات الكلية الذي يستند إلى محاولة استكشاف ظواهر سياسية هي في حقيقتها كجبل الجليد الظاهر منه أقل القليل بالنسبة إلى أعماقه، حتى إنَّ معظم تلك الظواهر قد تقع في دائرة المسكوت عنه وفيه وعليه، ضمن تقاليد لحبس المعلومة واحتكارها على الرغم من الفيضان المعلوماتي.

ـ **عقدة الدارسات المستقبلية**، وما أدراك ما الدراسات المستقبلية؟ يطلقها البعض كمن يطلق البخور في الأجواء، يرى في كلمة «مستقبلية» مفتاحاً مبهراً لدى الباحثين، ولعمري فإن كثيراً من الدارسات التي افتتحت بكلمة مستقبل أو ذيلت بها، ليس لها من معاني الاستشراف إلا استخدام هذه الكلمة للزينة والإبهار.

وازعم مع د. وليد عبد الحيّ «أن إحدى ثغرات ثقافتنا العربية تتجسد في أحد أبعادها في موقفها من الزمن، إذ طغى عليها الماضي والحاضر، بينما لم يحظ المستقبل إلا بأقل القليل، رغم أن معرفة، أو محاولة معرفة، المستقبل تمثل أحد عناصر القوة.»

كيف ننظر إلى المستقبل؟ إنّه سؤال مربك من جهة ولكنه مغرٍ من جهة ثانية، فهو مربك لأن أدوات النظر إلى المستقبل لا تزال في بدايتها تحاول أن تمد جذورها لتخلق نوعاً من التقاليد والتراكم العلمي في هذا المجال. وهو مغر، فمن منا لا يحبّ معرفة غده؟»

ومن ثمّ أحكمت عقدة الدراسة المستقبلية وسوء استخدام كلمتي المستقبل والمستقبلية العقدتين السابقتين وأضافت إليهما عقدة بجعل الأمر مستحكماً ومتراكماً.

ومن هنا فإن المشقة في التعامل مع عنوان الكتاب تقع في عقده الثلاث، وبالتالي فإن التساؤل الحقيقي هو: **هل استطاعت الباحثة أن ترفع عن كاهلها الحرج البحثي والمنهجي، وفقاً للقاعدة الأصولية التي تحرّك عناصر الضيق والاتساع: إذا ضاق الأمر اتسع، وإذا اتسع ضاق؟**

وحال الباحثة في دراسة **مستقبل الديمقراطية في مصر** هو بين الاتساع والضيق، وقدرتها على أن تحول اتساع الموضوع إلى حالة تكثيف عالية بالعمق اللازم، وكذلك قدراتها على أن تحول الضيق في المسالك البحثية والمنهجية إلى حال اتساع يحرّك الطاقات ويوظف الأدوات والفاعليات.

فماذا عن هذه الأمور العامة؟

الأول، يقترن بالإطار المنهجي للبحث، وهو أمر لم يكن بالوضوح الكافي ضمن هذا البحث الذي يتطلب التكثيف والتعميق والاستثمار وتوظيف المعلومات في نسق معرفي يبين وينظم ويشكل مقدمات لا بأس بها للسير من عمليات الوصف والرصد والتحليل إلى عملية التفسير. ولا يفي في هذا المقام الحديث عن «منهج المقاربة المتعددة» التي توظف العلوم الاجتماعية كلها. في إطار الثقافة وفي ضوء التاريخ ذي العلاقة والتأثير في فهمنا للحاضر واستشراف مستقبل الديمقراطية في البلد محل الدارسة.وإن هذا القول العام على صحته ودقته لا يزال في نطاق العموم غير المانع من الحديث عن تفاصيل بنياته وتفصيل تطبيقاته والحديث عن المنهج في مفهومه الواسع والأوسط والضيق (المنظار، الطريق الموصلة، الأداة الناجعة).

الثاني، أنّه لا يكفي في هذا المقام الحديث في المدخل عن الخصوصية، ومنهاجية المقاربة المتعددة، ومفاهيم جاهزة حول الأزمة والديمقراطية في الواقع العربي، ودواعي التحول الديمقراطي، وخصوصية دراسة مستقبل مصر، إن هذا غيض من فيض للحديث عن «مستقبل الديمقراطية في مصر» لا يصلح فيه الانتقاء والالتقاط، ولا تركيب الكلام الأشبه بالوصفة، إذ إنّ لبناء المفاهيم الأساسية في الدراسة أصول وقواعد ليس المجال هنا للتفصيل فيها وبها.

فإثارة الإشكاليات حول مفهوم الديمقراطية على صحتها وجلال قدرها لم تجد محاولة جدية تشفي الغليل، فضلاً عن أنّها لا تشفي العليل (كأمثالي)، فالديمقراطية مفهوم مظلة، ومفهوم منظومة ومفهوم عائلة يعبر عن حالة شبكية وجب الوقوف عليها وعلى آثارها البحثية في موضوع كهذا الذي يعالجه الكتاب، ولا أكون مبالغاً إذا قلت إن الإطار المنهجي للبحث كان غامضاً، والمداخل النظرية لم تكن محددة، والمفاهيم الأساسية، كان الانتقاء فيها عسفاً ورهقاً.

الثالث، بدا لي النقل أو الاقتباس كلاماً أو أفكاراً لا يعبر عن تناسق وانسجام، أكثر من كونه نقلاً مما وقع في اليد، ومن هنا لاحظت ذلك التفاوت في المراجع وبدت لي المصادر متأخرة عن سياقاتها المستقبلية، فالكتابات الأجنبية توقفت عند العام ١٩٩٧ على الرغم من أن ما صدر بعد ذلك كثير، كما كانت الدوريات الأجنبية أكثر تراجعاً في حداثتها من الكتب، فلم تستفد الباحثة مما يمكن أن تجبره الدوريات في فجوة المعرفة التي تصدر في كتب.

أما الحديث عن المستقبل في هذه الدراسة فكان ضئيلاً، حتى لو أننا نزعنا من عنوانها كلمة «مستقبل» لكان أوفق، خصوصاً أن للدراسات المستقبلية فيضاً من

الأدبيات والأدوات كان من الممكن أن تستثمر وكان من المهم أن توظف.

وسيقول القائل: يا هذا. مالك تتعسف في هذا المقام؟ فإن حلقات الزمن من تجربة ماضيه وحالة واقعة هي من مستلزمات رؤية المستقبل وهي داخلة فيه وليست زيادة أو تزايداً.

هذا القول حقيقة لا تنكر، ولكن توظيف التاريخ لرؤية المستقبل والتعرف إلى الواقع لاستشراف المستقبل أمران قد يختلفان مع بعض مسارات هذا الكتاب، فيما لو جعلنا «مستقبل» هو منهج النظر ومحركاً لمنهج التناول ومحدداً لمنهج التعامل في هذا الموضوع.

الرابع، إن معمار البحث وهندسته مثّلا نقطة قوة في هذا البحث، إلا أن الباحثة قد انشغلت بزينته أكثر مما اهتمت ببنيته الأساسية والتحتية.

لعلي أكون قد قسوت أو وضعت يدي على المعايب إلا أن الكتاب يحمل إيجابيات لا نستطيع إنكارها، وبحسب الباحثة أنّها أرادت أن تسلك طريقاً وعرة، كان من الممكن أن يكون يسيراً سهلاً بخريطة سير وطريق وأدوات مناسبة ولائقة وتوظيفاً كفوءاً للمعلومات والمعارف.

ولعمري فإنّني أقول مع ابن خلدون إن «النقص مستول على جملة البشر»، وغاية الأمر أن نقيم أسساً منهاجية للجماعة العلمية.

٣ ـ عبد الغفار شكر

بعد التعقيب العلمي الذي قام به الدكتور عبد الفتاح على الورقة أريد أن أنقل المناقشة إلى المستوى السياسي. وفي هذا الصدد أعتقد أن الأسئلة الخمسة التي انتهت إليها الدكتورة ثناء من عرضها مستقبل الديمقراطية في مصر تطرح علينا خصوصية اللحظة الراهنة في المشهد الديمقراطي المصري. وهي تعكس ثلاث حقائق كبرى تمثل معضلة التطور الديمقراطي في مصر الآن.

الحقيقة الأولى: إن النخبة الحاكمة في مصر لم تشعر حتى الآن أن مصالحها في خطر طالما هي تستمر في احتكار الحكم. ونحن نعرف أن أي تطور ديمقراطي حصل في أي بلد من البلدان كان يتم عندما تدرك النخبة الحاكمة أو جناح منها أن مصالحها الطبقية في خطر ما لم تنه احتكارها السلطة، وتعترف بالتعددية السياسية، مع كلّ ما يترتب على التعددية من تبعات، بما في ذلك تداول الحكم من خلال انتخابات حرة ونزيهة. من هنا يأتي التعريف الإجرائي للديمقراطية بأنها صيغة لإدارة الصراع الطبقي والمنافسة السياسية بوسائل سلمية من خلال قواعد متفق عليها من كلّ الأطراف. من

بين هذه القواعد الاتفاق على احترام التعددية وتنظيم تداول السلطة بين الجميع من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة. هذه هي الحقيقة الأولى في المشهد الديمقراطي الراهن في مصر، وتتمثل في أن النخبة الحاكمة في مصر لم تشعر حتى الآن أن مصالحها في خطر، وأن استمرارها في احتكار الحكم يهدد مصالحها على المدى البعيد بسبب رفض القوى الأخرى في المجتمع هذا الاحتكار للحكم، وتحرّك هذه القوى سياسياً وجماهيرياً لإنهاء هذا الاحتكار، ما يهدد المجتمع بعدم الاستقرار. من هنا فإن النخبة الحاكمة لا تجد ما يضطرها إلى تحقيق مزيد من الإصلاح الديمقراطي يفتح الباب أمام إمكانية تداول السلطة من خلال انتخابات حرة، وهذا يفسر ما قاله الأصدقاء إن السلطة تناور حول الإصلاح الديمقراطي، وتقوم بإجراءات شكلية وجزئية تكسب بها وقتاً إلى آخر المسائل التي نعرفها كلنا.

الحقيقة الكبرى الثانية: وهي التي تفسر لنا الحقيقة الأولى تتمثل في أن القوى الديمقراطية في مصر سواء أكانت أحزاباً سياسية أو مثقفين أو حركات اجتماعية احتجاجية غير قادرة على الضغط الشعبي على الحكم من أجل تنفيذ برنامج جاد وجذري للإصلاح الديمقراطي، ولا تستطيع أن تصل بهذا الضغط الشعبي إلى الدرجة التي تهدد مصالح الفئات الحاكمة بالخطر ما لم تنه احتكارها الحكم وتقبل بتنفيذ برنامج حقيقي للإصلاح الديمقراطي. بل أجازف فأقول إن هذه القوى لا تريد أن يصل الضغط الشعبي إلى هذا الحدّ، فقد رفضت الأحزاب السياسية على مدار ٢٥ سنة أن تدخل في عملية جبهوية حقيقية أساسها التوجه إلى الشارع لتعبئة قطاعات جماهيرية واسعة في هذا الصدد بدلاً من الاكتفاء بمخاطبة الحكم لإقناعه بأهمية الإصلاح الديمقراطي. كلّ القوى السياسية المعارضة في مصر لم تفعل ذلك ولا يوجد في ممارستها ما يؤكّد أنّها تريد ذلك، وتناور هي الأخرى في العمل الجبهوي، وتتهرب من إقامة كيان جبهوي بالمعنى الحقيقي للجبهة يقوم على برنامج مشترك وهيئات قيادية مشتركة يخضع لها كلّ الأطراف المشاركة في الجبهة. وقد تأكدت لي هذه الحقيقة من واقع تجربتي الشخصية في العمل السياسي منذ بدء التعددية سنة ١٩٧٦. وقد سجلت تجربة التحالفات السياسية في مصر في كتاب صدر سنة ١٩٩٣ عرضت فيه بالتفصيل لهذه الحقيقة.

وبهذه المناسبة فإنّني أعتقد أن تقسيم القوى السياسية في مصر إلى قوى قديمة وقوى جديدة ليس دقيقاً، واعتبار الإخوان المسلمين من القوى الجديدة التي يمكن أن تؤدي دوراً مختلفاً بالنسبة إلى التطور الديمقراطي ليس دقيقاً.

وعلى الرغم من أنّني أجلس بين الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح والدكتور عصام العريان فإنّني أقول إن جميع القوى السياسية في مصر، بما فيها الإخوان المسلمون، غير جادة في أن تتحمل مسؤولية القيام بعملية تجميع لِكُلّ القوى الديمقراطية للضغط

على الحكم بدلاً من الاكتفاء بمناشدة الحكم تحقيق الإصلاح الديمقراطي. لا تريد كلّ هذه القوى، بما فيها الإخوان المسلمون، التوجه إلى الشعب لتعبئته في أشكال قادرة على أن تستوعب دوائر واسعة من الناس. ويدخل في هذا التقييم أيضاً الأحزاب تحت التأسيس، فهناك تحدٍ حقيقي يواجه حزب الغد وحزب الكرامة وحزب الوسط تحت التأسيس لأنها منذ أعلنت عن نفسها لا تنمو. والتحدي نفسه يواجه حزب الوفد والتجمع والناصري. وهذه القوى جميعاً مهددة بخطر الاندثار ما لم تراجع نفسها وتنفتح على الحركة الجماهيرية وتنشئ جبهة حقيقة للعمل المشترك بينها وفق برنامج سياسي مشترك يدور حول الإصلاح الديمقراطي.

وإذا كان هناك مجال للحديث المحدد حول سلوك الإخوان المسلمين وعدم جديتهم في هذا التوجه شأنهم في ذلك شأن سائر الأحزاب الأخرى، فقد كتبت مقالاً بعد انتهاء انتخابات مجلس الشعب في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ أشرت فيه إلى أن الإخوان المسلمين هم الرقم الصعب في معادلة الديمقراطية في مصر الآن، فهم قوة جماهيرية كبرى لها نفوذ واسع وعلاقات جماهيرية متسعة، لكنهم ما زالوا يعملون حتى الآن في إطار مشروعهم الخاص. هم لا يعملون في إطار مشروع مجتمعي شامل يجمعهم مع القوى الأخرى، بل يتحركون جماهيرياً منفردين، يستعرضون قوتهم الجماهيرية منفردين. نعم هم ينشئون علاقات مع القوى الأخرى، ويبدون رغبتهم في العمل المشترك، لكنهم في وقت الجد يبرزون بمشروعهم الخاص بعيداً عن العمل المشترك. أنا أقولها بوضوح هكذا لأننا في لحظة جادة يجب أن نصارح أنفسنا بالحقيقة حتى نتمكن من اجتياز هذه اللحظة بنجاح.

الحقيقة الثالثة: تتضح من طبيعة الشخصيات المشاركة في هذه الندوة، وأنا أهنئ الدكتور محمد السيد سعيد أنّه جمعهم معاً في هذه الندوة، لأنهم يمثلون القوى السياسية الأساسية في مصر، قوى الإسلام السياسي والليبرالية والاشتراكية والقومية، ولهم دور واضح في الأحزاب والقوى السياسية المجسدة لهذه التيارات الفكرية السياسية الأربعة، يمثلون أحزاباً سياسية قائمة منذ بداية التعددية وأخرى ظهرت في لحظات تالية، وأحزاباً تحت التأسيس، وقوى سياسية موجودة في الواقع على الرغم من أنّها محجوبة عن الشرعية. وما أريد أن أقوله باختصار إن هذه المجموعة لو توافقت على رؤية مشتركة حول التطور الديمقراطي للمجتمع المصري وقررت أن تناضل داخل أحزابها السياسية وقواها السياسية من أجل تفعيل العمل المشترك بينها حول هذه الرؤية، لو نجحت هذه المجموعة في إقامة جبهة للإصلاح الديمقراطي نتيجة اقتناعها بذلك، وعملت بجدية من أجل ذلك، فإننا سننتقل بالمجتمع المصري إلى مرحلة جديدة تماماً خلال سنة أو ثمانية شهور، مرحلة جديدة من الفاعلية والقدرة على الضغط، لأن

مصر في اعتقادي يتوافر فيها شروط الانتقال إلى الديمقراطية من الناحية الموضوعية، وإذا نضج الظرف الذاتي ممثلاً في القدرة على الضغط على الحكم والتهديد بمعالجة الخطر بشكل حقيقي وجادّ، فإن فرصة التحول الديمقراطي ستتحقق.

٤ ـ طه عبد العليم

الحقيقة، يثير الأستاذ عبد الغفار شكر نقطة مهمة طالما أثارها الدكتور علي الدين هلال عندما يقول إن إشكالية الديمقراطية في مصر هي إشكالية عرض وطلب، فما هو حجم الطلب على الديمقراطية في مصر؟ بما أن الطلب قليل، فالماسكين بالعرض يرون أنّه لا يوجد طلب كافٍ يدعو إلى الاستجابة له.

٥ ـ عمرو الشوبكي

لي خمس ملاحظات رئيسة على الكتاب وما يطرحه من رؤية حول مستقبل الديمقراطية في مصر:

ـ تميز الكتاب بالشمولية والجرأة ووضوح الأفكار بصفة عامة، ووضع يده في أكثر من محل على ثغرات عميقة في بنية النظام السياسي المصري، هذه الشمولية ربما جعلته في بعض الأحيان يفتقد التركيز على مسألة «مستقبل الديمقراطية والإصلاح السياسي» لصالح الحديث عن قضايا اقتصادية وجيوسياسية وثقافية شديدة العمومية.

ـ لماذا انهارت الأحزاب السياسية؟ من المهم الإجابة عن هذا التساؤل بشكل مفصّل لأنة يعكس إحدى أبرز أزمات النظام السياسي المصري، وهذا في الحقيقة يتطلب العودة إلى فكرة التغيير من أعلى، حيث تحول النظام السياسي المصري من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية بقرار من الرئيس السادات الذى أعلن الإطاحة بِكُلّ الميراث الفكري والسياسي الذي قنن الشرعية التاريخية لنظام الحزب الواحد.

وقد أدى هذا «المدخل الإداري» وليس الشعبي ـ الاجتماعي لميلاد الأحزاب السياسية في مصر إلى غياب فاعليتها وتأثيرها في الشارع المصري، وصار من المستحيل البدء في عملية الإصلاح السياسي عبر قصر المنافسة السياسية على هذه الأحزاب، ومنع أي قوى جديدة من الدخول إلى الساحة السياسية الشرعية.

ويبدو أحد أبرز جوانب الخلل في تعديلات المادة ٧٦ أنه لم يمتد ليشمل تعديلات أخرى تهدف إلى تغيير البيئة السياسية التي تحكم نشأة الأحزاب، بل عطلت من أي نتائج إيجابية قد يفرضها تغيير قانون الأحزاب، ويبدو أن الخلل في النظام الحزبي يرجع أساساً إلى إجراءات الحصول على شرعية أي حزب سياسي، وبصورة عبّرت عن أزمة جوهرية لطريقة التعامل الإداري والبيروقراطي مع الحيز السياسي

القائم أساساً على المبادرة والابتكار والموهبة، وبصورة أدت إلى خلق حياة سياسية هشة ومعزولة عن الواقع الاجتماعي المعاش.

وغاب عن كلّ الأحزاب الجديدة التي ظهرت في مصر منذ العقد الماضي أي تجربة جماهيرية أو سياسية أو اجتماعية وسط الشارع المصري، وأصبحت التجربة الوحيدة هي تجربة «التربيط» الانتخابي لترجيح كفة فريق على آخر واختيار قيادات الحزب، أو تجربة التكييف القانوني في كيفية «النضال» البيروقراطي من أجل إقناع المحكمة بتمايز برنامج الحزب على ما عداه من برامج أخرى بصرف النظر عن قدرته على تطبيق حرف واحد مما جاء في برنامجه المقدم للمحكمة.

وباتت هناك «طبقة» جديدة من «السياسيين» مهمتهم إقناع المحكمة وليس الشارع بجدوى أفكارهم، والحصول على الرخصة القانونية لا النضال السياسي وسط المواطنين، وحلوا في أوقات كثيرة محل قوى وتيارات اجتماعية لديها نشاطها الاجتماعي والسياسي والنقابي ـ من خارج حركات الإسلام السياسي ـ لا تمتلك القدرة على الدخول في معركة بيروقراطية وسط دهاليز الدولة المصرية من أجل الحصول على رخصة قانونية.

ـ صدر الكتاب بالطبع قبل تعديل المادة ٧٦ من الدستور الخاصة بطريقة اختيار رئيس الجمهورية الذي أعطى الحق للأحزاب السياسية القانونية أن تقدّم مرشحين لخوض انتخابات الرئاسة، وبدا هناك أفق «نظري» لبناء جمهورية جديدة تسودها مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ولكن جاءت القيود العملية التي فرضت على تطبيق المادة ٧٦ لتعطي مؤشراً على تعثر تجربة التحول الديمقراطي في الواقع العملي، واتجاه الحكومة إلى قصر المنافسة على «القوى» السياسية الحالية، وحصنت نفسها بمجموعة من اللوائح حتى تحول دون العمل على دمج قوى وتيارات جديدة في العملية السياسية، في محاولة لتقنين الوضع القائم باعتباره قدر نهائي ينبغي ألاّ يتغير، واعتبار أطراف الساحة السياسية الحالية هم الأطراف الذين يجب أن يصنعوا مستقبل مصر.

ـ إن أبرز مؤشرات الحراك السياسي الذي أعقب انتخابات الرئاسة تمثل في انقسام الساحة المصرية إلى قوتين: **الأولى** قوة قديمة تقليدية يمثلها الحزب الوطني الحاكم المتداخل مع جهاز الدولة وأحزاب المعارضة الثلاثة الرئيسة التي تعاني مشكلات ديمقراطية داخلية، وتعاني خطاباً سياسياً راكداً وتقليدياً، وهيمنة جيل الأربعينيات عليها، و**الثانية** قوى جديدة تتمثل في حزب الغد ومشروع حزبي الوسط والكرامة، إضافة إلى حركة كفاية و«أخواتها» من الجماعات الإصلاحية المختلفة، وجماعة الإخوان المسلمين المحظورة قانوناً.

ويمكن اعتبار حزب الدولة الحاكم، أبرز هذه القوى التقليدية. وعلى الرغم من الوضع الاحتكاري الذي يتمتع به في النظام السياسي المصري، إلا أنّه تميز بالاعتماد الكامل على أجهزة الدولة بحيث يصعب إيجاد تمييز حقيقي بين الحزب الذي يتمتع بهذا الوضع المهيمن ودعم أجهزة الدولة الإدارية والأمنية المطلق لقياداته.

هذا الوضع جعل الترهل وعدم الفاعلية من سمات حركته، بالإضافة إلى وجود تناقضات واضحة بين أعضائه، فهناك أولاً قلة ذات رؤية سياسية مع أغلبية تضم التكنوقراط والموظفين، وهناك المتدينون، والعلمانيون، وذوو الميول التقدّمية نسبياً، والرجعيون ذوو الآراء شديدة اليمينية، وهناك العروبيون، بجوار المؤمنين بأن مصر كيان قائم بذاته، وهناك من يتعاطف أكثر مع عبد الناصر، وهناك من يفضل الرئيس السادات. وفي الحقيقة، فإن غياب إطار فكري واضح عن الحزب الوطني يبرز حساسيته تجاه قضايا بعينها، وهو ما أدى في كثير من الأحيان إلى انتشار حالة من الفوضى الداخلية وغياب التكوين والمهارات السياسية عن كثير من أعضائه، بل وغياب لقيمة العمل الجماعي والمؤسسي عن أدائه.

ولعل هذا ما اتضح في الانتخابات التشريعية الأخيرة حين عجز الحزب الحاكم عن فرض قواعد تنظيمية على أعضائه، فانشق الأعضاء الذين لم يختارهم على قوائمه وخاضوا غمار المعركة الانتخابية كمستقلين في مواجهة المرشحين الآخرين الذين اختارهم الحزب، وقد عاد هؤلاء المرشحون إلى الحزب الوطني مرة أخرى بسلاسة مدهشة بعد أن أصبحوا نواباً في مجلس الشعب، وبعد أن خاضوا معركة انتخابية عنيفة مع نواب الحزب من دون أي احترام للقواعد المؤسسية التي يفرضها العمل الحزبي، وبهذه الطريقة استمرّ الحزب الحاكم في الحفاظ على أغلبيته الكاسحة في البرلمان المصري.

وهكذا بات من الصعب تصور أي حديث جدي عن إصلاح سياسي قبل العمل عن إصلاح الحزب الحاكم حتى يمكنه أن يكون مؤهلاً لخوض منافسة مع القوى السياسية الحقيقية وليس مع أحزاب المعارضة الغائبة التي صمم الإطار القانوني والسياسي ليكون وجودها في حدود حالة الضعف السياسي التي يعانيها الحزب الوطني.

ولذا كان منطقياً أن يكون سقف التوقعات بإجراء إصلاح حقيقي في أدنى درجاته، وفي مستوى الواقع السياسي الحالي الذي عجز عن خلق إطار سياسي جديد يحفز على المنافسة الجدية على موقع رئاسة الجمهورية، إنما اكتفي بوضع مجموعة من القيود تثبت الوضع الحالي.

ـ من المؤكّد أن تعديل المادة ٧٦ من الدستور والسماح لأكثر من مرشح بالترشّح

لموقع رئاسة الجمهورية أفرز واقعاً سياسياً جديداً، على الرغم من كلّ القيود التي فرضت على هذا التعديل، وأزمة الأحزاب السياسية التي ستتنافس فيما بينها على موقع الرئيس.

ويبدو أن المناخ الذي صاحب الحديث عن عملية الإصلاح السياسي قد جعل هناك جرأة أكبر في فتح باب النقد السياسي والإداري والمهني لكثير من الأوضاع الجامدة في البلاد.

والحقيقة أن جدل الإصلاح قد حرك المياة الراكدة داخل المجتمع المصري ودفع بقوى جديدة إلى الساحة السياسية المصرية، أبرزها حركة «كفاية» التي اتخذت موقفاً معارضاً لحكم الرئيس مبارك، ورفعت شعارها الشهير «لا للتمديد، لا للتوريث».

وبدا هذا الشعار «سلبياً» من وجهة نظر البعض، حيث إنّه يرفض ما هو قائم من دون تقديم بديل واضح، كما شكك البعض الآخر في قدرة الحركة على الاستمرار، لأنها تضم أطيافاً مختلفة من السياسيين والمهنيين وكبار المثقفين وبعض الأدباء والفنانين لا يوجد بينهم أي رابط فكري إلا رفض ما هو قائم.

وبدا تعامل الحكومة مع حركة كفاية قاصراً، ويدخل في إطار الاتهامات بالعمالة والقيام بحملات التحريض الدعائي والأمني، من دون أي فهم حقيقي للديناميكية السياسية التي مثلها بالأساس مناخ الإصلاح السياسي الذي ساهمت الدولة في تشكيل جانب ولو محدود منه، وأيضاً دور حركة كفاية ـ على نخبويته ـ في تصعيد مطالب الإصلاح.

والواقع أن هذه الحركة ربما تكون مرشحة في مرحلة لاحقة إلى التحول لحزب سياسي، يقوم لأول مرة على أسس شعبية ـ بالمعنى النسبي ـ ويمتلك خبرة نضالية ـ ولو محدودة ـ تختلف عن الخبرة الإدارية لمعظم الأحزاب القائمة، بما يعني فتح المجال أمام صيغة جديدة للعمل السياسي، ولكنها ستحتاج من الحركة إلى صياغة خطاب سياسي متماسك سيكون أقرب في النهاية إلى خطاب اشتراكي ديمقراطي، لا يعتمد فقط على رفض ما هو قائم وإنما على بناء ما هو جديد، وبصورة ربما تساهم في تجديد الحياة السياسية القائمة.

ويظل من المؤكّد أن مساهمة السياسيين في وضع قضية الإصلاح على سلم أولويات الجدل السياسي المصري انعكست على باقي فئات المجتمع من غير المنتمين لأحزاب سياسية من مهنيين وقضاة وطلاب وأساتذة جامعات، واحتلت قضية الإصلاح السياسي والديمقراطي المرجعيّة الأولى والقيمة العليا في خطاب كلّ الحركات والجماعات السياسية وغير السياسية.

والمؤكّد أن ما يجمع أعضاء حركة كفاية هو الإصلاح السياسي على الرغم من اختلاف مشاربهم العقائدية والسياسية، وأن ما يجمع أحزاب المعارضة الرئيسة الثلاثة، التجمع والوفد والناصري، هو أيضاً مسألة الإصلاح السياسي، بل إن جماعة الإخوان المسلمين رفعت شعارات الإصلاح السياسي بقوة.

وامتد «خطاب الإصلاح» إلى تجمعات غير سياسية ذات طابع فئوي وبخاصة القضاة وأساتذة الجامعات، حيث أثّر الجدل السياسي الذي صاحب تعديل المادة ٧٦ في شرائح مختلفة داخل المجتمع ودفعها إلى رفع نبرة النقد في وجه أوضاع سياسية ومهنية راكدة منذ سنوات.

والمؤكّد أن هناك «ديناميكية جديدة للإصلاح» انطلقت من الجماعات السياسية الجديدة إلى قلب المجتمع المصري، وساهمت الدولة وقوى المعارضة في طرحها على اختلاف مواقفها، لكن تظل المشكلة في أن الدولة التي ساهمت في إطلاق هذه الديناميكية الجديدة ما زالت تتعامل مع نتائجها بالطريقة القديمة نفسها، وتحاول أن تواجهها بالأساليب الأمنية والدعائية القديمة نفسها.

٦ ـ إبراهيم البيومي غانم

يطمح قارئ الكتاب إلى الوصول إلى تصور ولو مبدئي لمسارات **مستقبل الديمقراطية في مصر**، وهو العنوان الذي اختارته المؤلّفة، ولكنه بعد أن يقطع الفصول العشرة للكتاب لا يجد بين يديه مثل هذا التصور، وربما يجد نفسه أكثر حيرة وارتباكاً في ما يتعلق بالسؤال الأساسي الذي يشير إليه عنوان الكتاب. وعلى أي حال فهذه محاولة من جانبنا لرسم ثلاثة سيناريوهات أساسية يمكن من خلالها متابعة مستقبل الديمقراطية في مصر، في الأجلين القريب (من سنة إلى سنتين) والمتوسط (من سنتين إلى خمس سنوات)، وهي على النحو الآتي:

السيناريو الأول: استمرار الوضع القائم: تفاقم الأزمة

المقدمات: يقوم هذا السيناريو على عدد من المقدمات، ومن أهمها:

ـ بقاء النخبة الحاكمة مغلقة على ذاتها، ومنعزلة عن المجتمع السياسي الأوسع، وإذا حدث تجديد لبعض عناصرها فمن داخل الدائرة الضيقة لهذه النخبة ذاتها.

ـ رفض القيام بأي إصلاحات جوهرية في دعائم النظام السياسي القائم.

ـ استمرار حالة تشتت قوى المعارضة واهترائها، وتعمق المنازعات الفكرية في ما بينها بدرجة تفوق منازعتها مع السلطة وسياسات الحزب الحاكم.

ـ مزيد من ضعف الدولة إزاء الخارج، واستقوائها تجاه الداخل، وبخاصة في مواجهة قوى المعارضة الحزبية، والحركات السياسية الجديدة.

ـ مزيد من الاهتزاز في هيبة الدستور واحترام القانون واطراد الممارسات التي تتجاوزهما.

ـ بقاء القوى المطالبة بالإصلاح والتغيير في حالة الانتظار والترقب باستثناء بعض النشاطات المحدودة، والمواقف الموقتة.

ـ غياب الحوار السياسي الجاد على المستويات المختلفة، وبخاصة بين قوى المعارضة والحكم، إضافة إلى غياب مثل هذا الحوار بين قوى المعارضة ذاتها.

النتائج: في جوّ تلك المقدمات فإن المتوقع هو حصول عدد من النتائج أهمها:

ـ مزيد من التراجع في شرعية السلطة.

ـ قطع الطريق على تطور قوى المجتمع المدني ومؤسساته وحصرها في أنشطة خدماتية وأعمال إغاثية في أحسن الحالات.

ـ فتح المجال أمام صعود الانتماءات العصبوية/ الأولية على حساب الانتماء العام، مع مزيد من ضمور الحيز العام وتآكل مفهوم المصلحة المشتركة.

ـ بقاء القوى السياسية الفاعلة خارج حقل الشرعية القانونية نتيجة العجز عن استيعابها.

ـ وصول حالة التدهور في الأداء المدني والسياسي في أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع إلى درجة حرجة تهدد بالانتقال من حالة «الدولة الفاشلة» إلى حالة «الدولة المنقطعة».

السيناريو الثاني: الإصلاح الجزئي/ التنقيح الديمقراطي

المقدمات: في حالة استمرار الحراك السياسي الذي بدأ قبل عامين تقريباً، وإذا استطاعت القوى المنادية بالإصلاح تحقيق قدر أكبر من التنسيق والتوافق في ما بينها، مع استمرار وجود ظروف دولية مواتية للإصلاح، فمن المتوقع إدخال بعض الإصلاحات التي تخفف من كثافة الحالة الاستبدادية القائمة، وهذا ما قصدناه «بالتنقيح الديمقراطي للاستبداد»، ويقوم هذا السيناريو على عدد من المقدمات أهمها:

ـ نمو قوة الجناح الإصلاحي داخل السلطة القائمة، واكتسابه مواقع مؤثرة في صنع القرار الإصلاحي. مع فتح الباب لتنقيح النخبة بعناصر كفوءة من خارجها.

ـ قيام مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية بمبادرات إصلاحية كبرى داخلها أولاً، وذلك للتخلص من عاهاتها المزمنة، وتخطي عوامل جمودها وضعف شعبيتها.

ـ نضج الحوار السياسي حول أجندة واضحة ومحددة تتناول قضية الإصلاح السياسي وتركز على مسألة الحريات العامة وكيفية ضمانها في القوانين والممارسات.

ـ تعرّض السلطة لضغوط جدية من الخارج (وفرض عقوبات اقتصادية مثلاً، أو سحب التأييد السياسي مثلاً. .)، وذلك لإجبارها على إدخال إصلاحات حقيقة وملموسة في بنية النظام السياسي بما يسمح بممارسة الحريات العامة من دون قيود.

ـ إنهاء سيطرة الدولة على وسائل الإعلام.

ـ تعديل بعض القوانين المقيدة للحريات السياسية، وفي مقدمها قانون الأحزاب، وقانون الجمعيات، وقانون النقابات المهنية.

النتائج: في ظلّ تلك الافتراضات فإن المتوقع هو حصول عدد من النتائج أهمها:

ـ تجديد دماء النخبة الحاكمة، واتساع نطاق المشاركة السياسية. وتآكل نسبي في الحيز الذي يتحرك فيه الاستبداد السياسي.

ـ استيعاب جزئي لقوى المعارضة (المحجوبة عن الشرعية).

ـ زيادة فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في المجال العام بعد أن تحقق إصلاحات جوهرية بداخلها.

ـ التوصل إلى توافق عام بين القوى الرئيسة المطالبة بالإصلاح الديمقراطي على أولوية الإصلاح السياسي وإجراءاته المطلوبة.

ـ تراجع ملحوظ في ظاهرة العزوف السياسي واللامبالاة نتيجة تزايد فاعلية بعض الأحزاب القائمة، وظهور بعض الأحزاب الجديدة التي تستوعب قطاعات من الراغبين في المشاركة في الشأن العام.

ـ ترميم شرعية السلطة، واكتسابها قدراً أكبر من الرضا من الجمهور العام، الأمر لذي يمكنها من إجراء مزيد من الإصلاحات.

ـ اتخاذ بعض الإجراءات الحاسمة ضدّ الفساد، وإحالة أعداد متزايدة من رموزه إلى محاكمات عادلة.

السيناريو الثالث: الهندسة الديمقراطية للدولة والمجتمع

المقدمات: هذا أفضل السيناريوهات من حيث النتائج التي يفضي إليها والتي تتلخص في إحراز عملية تحول ديمقراطي ناجحة بوسائل سلمية. ويقوم هذا السيناريو على عدد من المقدمات أهمها الآتي:

ـ تغلّب القوى الإصلاحية داخل السلطة الحاكمة وإقدامها على إبرام تحالف واسع مع القوى السياسية المطالبة بالإصلاح في المجتمع.

ـ نجاح قوى الإصلاح والتغيير في بلورة أهداف مشتركة يؤمن بها القطاع الأوسع من المواطنين. هذه الأهداف تعلي من شأن الحقوق والالتزامات العامة وتصون الحقوق والالتزامات الخاصة.

ـ النجاح في إصدار دستور جديد تضعه جمعية تأسيسية ويستوعب متغيرات الواقع.

ـ إنهاء سيطرة وتغلّب السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية.

ـ إصدار سلسلة من التشريعات الحديثة لتنظيم الحياة السياسية وفق الأصول الديمقراطية التي تحترم التعددية واختلاف الآراء وتداول السلطة، والنزول عند إرادة المواطنين كترجمة عملية لمبدإ الأمة مصدر السلطات.

ـ إدماج الأخلاق على نحو عملي في برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بحيث يكون بمثابة العصب الرابط بينها من جهة، والحامي من التردي في هوة الفساد من جهة أخرى.

ـ حدوث نقلة نوعية في الثقافة السياسية السائدة، تسهم فيها وسائل الإعلام الحرة، ومناهج ومقررات التربية والتعليم، وبرامج مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب، بحيث تقضي على حالة الخوف، والاغتراب، والعزلة عن الشأن العام.

النتائج: في ظلّ تلك الافتراضات فإن المتوقع هو حصول عدد من النتائج أهمها:

ـ استيعاب القوى السياسية بمختلف أطيافها داخل النظام السياسي.

ـ تجديد شرعية السلطة بشكل حاسم وتحقيق إجماع وطني على القواعد العامة لإدارة شؤون الدولة والمجتمع.

ـ إعادة تشكيل الخريطة الحزبية على نحو جديد تختفي فيه أغلب التشكيلات الحزبية الراهنة. وتتبلور تعددية حزبية ناضجة يقودها حزبان كبيران، مع وجود عدد من الأحزاب الأخرى الأقل جماهيرية.

ـ سيادة ثقافة سياسية جديدة تقوم على أساس الثقة والمبادرة والمشاركة في الشأن العام، واحترام حقوق الإنسان وحرياته.

ـ سيادة كاملة وحقيقية للقانون، واحترام استقلالية القضاء، مع وجود توازن دقيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ـ إنهاء احتكار فئات محدودة السلطةَ والثروةَ، وفتح مجال المنافسة الحرة من دون قيود تعسفية أو إقصائية.

ـ توافر مناخ ملائم للإبداع والابتكار والتفكير الجدي في مواجهة المشكلات الحقيقية التي تعانيها القطاعات الواسعة من المجتمع المصري.

ـ زيادة قوة الدولة والمجتمع معاً، وبخاصة في مواجهة التحديات الخارجية.

ترى أي السيناريوهات سوف تشهده مصر في المستقبل المنظور؟

٧ ـ عصام العريان

أعتقد أنّني أختلف، ولا بدّ أن أختلف مع الأستاذ عبد الغفار شكر، لأننا اجتمعنا في هذا المكان لنختلف في البداية ثم نتفق في النهاية.

وعلى الرغم من أن جمع كلّ هؤلاء الذين يمثلون جميع التيارات والقوى السياسية في مصر في مكان واحد عمل يستحق التهنئة بالطبع، ولكننا اجتمعنا من قبل، ودائماً يبقى السؤال الحائر: لماذا لم نصل إلى نتيجة في اجتماعاتنا تلك؟ أو كما يقول المثل «نسمع جعجعة ولا نرى طحيناً».

أنا أشعر أن الأسئلة التي اختتمت بها الدكتورة ثناء ورقتها هي أسئلة مهمة. وأنا بطبعي من المتفائلين ولست من المتشائمين، على الرغم من صعوبة الظروف وقسوة الأوضاع.

أنا أختلف مع الدكتورة ثناء في ما قالته إن بداية الإصلاح في مصر يجب أن تكون بإعداد دستور جديد، فأنا أعتقد أن الدستور قد يأتي في نهاية تحقيق الآمال، وليس في بدايتها. قد تكون هناك تعديلات دستورية مطلوبة بإلحاح، ولكن الدستور الجديد الذي يقوم على جمعية تأسيسية، هذا لا يصحّ أن يبدأ به في جوّ الاختلال الشديد في موازين المصالح السياسية في المجتمع الآن.

فأي دستور جديد في جوّ الاختلال في الموازين سيؤدي في النهاية إلى تكريس بقاء الأوضاع الحالية على ما هي عليه. وبالتالي الإصلاح السياسي ـ في وجهة نظري ـ هو المقدم على أي شيء آخر بما فيه تغيير الدستور، بحيث تتنفس الحياة السياسية، وتنشط

القوى الاجتماعية، وتُرفع القيود عن حرية تشكيل الأحزاب وحرية التعبير والحريات المختلفة، ويطور النظام الانتخابي وتطور الحياة الحزبية وانتخابات جديدة تؤدي إلى برلمان ممثل لِكُلّ الأطياف التي لها تأييد شعبي في المجتمع وقواه. ويتم إصلاح البرلمان وتجري انتخابات نزيهة تؤدي إلى برلمان ممثل لِكُلّ الأطياف التي لها تأييد شعبي في المجتمع وقواه، ويكون هناك بعد ذلك حوار وطني موسع. وأنا أعتقد أن البرلمان إحدى المؤسسات المهمة التي يمكن أن يجري من خلالها حوار حقيقي بين القوى الممثلة فيه؛ لأن هذه القوى حظيت بتمثيل شعبي. فمن الأمور المهمة جداً تفعيل دور البرلمان الحالي.

أنا أتفق مع ما قاله عبد الغفار شكر بأن النخبة الحاكمة لا تشعر بتهديد لمصالحها، فلا تعرض عرضاً ديمقراطيّاً، وعدم التهديد يأتي من عدم قدرة النخب السياسية على فرض مطالبها، فلا يوجد طلب حقيقي.

ولكني مع ذلك أرى أن المواطن العادي بدأ يشعر بشيء من القلق على مستقبله. ليس فقط مستقبله السياسي ولكن في المجالات كافة، وهنا أستشهد بمظاهرات العبّارة التي خرجت احتجاجاً على عدم محاسبة المتسببين في غرق العبّارة «السلام»، ومظاهرات البورصة التي قام بها صغار المستثمرين احتجاجاً على تلاعب كبار المستثمرين بتداولات البورصة، «مظاهرات الفراخ» أيضاً التي قام بها تجار الدجاج بعد أنْ تكبدوا خسائر فادحة نتيجة قرارات الدولة لمعاجلة انفلونزا الطيور. وكل هذا حدث خلال العامين الماضيين في عهد الحكومة الحالية وسط إصرار كبير جداً على أنّها حكومة ستنقل البلد نقلة اقتصادية.

أنا أريد أن أقول إن هناك محاولات لتكوين تجارب جبهوية لكنّها فشلت، ويجب أن نبحث بثقة وبجدية لماذا فشلت هذه التجارب؟

وهناك من يقول إنّه لا توجد نية للجبهة. ولكننا يجب أن نفتح صدورنا لبعضنا البعض. وهناك من يتهم الإخوان بأن لهم مشروعاً خاصاً، ولكني أقول إن كلّ القوى السياسية لها مشروعها الخاص وليس الإخوان فقط.

القوى السياسية جميعها في مصر لم تتفق على مشروع وطني عام. الحزب الحاكم له مشروعه الخاص، حزب التجمع له مشروعه الخاص، حزب الوفد له مشروعه الخاص، حزب الغد له مشروعه الخاص، القوى جميعها لها مشاريعها الخاصة. ويوم نصل إلى لحظة التوافق الوطني العام حول قواسم مشتركة، أو نفعِّل ما وصلنا إليه من قواسم مشتركة سبق التوصل إليها بجدية وإخلاص، أنا أعتقد أن الجميع في هذه الحالة سيجني الثمار بعد أن يكون قد دفع الثمن.

فيجب أن ندفع جميعاً ثمن اشتداد الطلب على الديمقراطية، لأنه لم يعد

مقبولاً أن يدفع فصيل الثمن وفصائل أخرى تكتفي بالمشاهدة.

ويجب أيضاً أن نجني جميعاً ثمار الديمقراطية أياً كانت هذه الثمار، قد تكون حلوة للبعض، وقد تكون مُرَّة للبعض الآخر. وبالتالي على الجميع أن يقبل بقواعد اللعبة الديمقراطية أياً كانت نتائجها.

في ما يتعلق بالسؤال الذي أثارته الدكتورة ثناء: هل من توقعات بحزب جديد مناظر للحزب الوطني الحاكم؟ أنا أعتقد أن البحث عن حزب جديد قد تكون فكرة مضللة؛ لأن التيارات السياسية الرئيسة موجودة بالفعل، وموجودة في صورة أحزاب باستثناء التيار الإسلامي. فهناك بديل حقيقي موجود للنظام الحاكم، ولكن لا يوجد ضغط حقيقي لإجبار النظام الحاكم على إجراء الإصلاحات.

أختم بكلمة واحدة؛ لأني أعتبر أن الكلام الجاد في مستقبل الديمقراطية هو ما كتبه إبراهيم بيومي غانم في ورقته تعليقاً على الكتاب، وفي السيناريوهات الثلاثة التي طرحها.

الذي يعيب كلام إبراهيم بيومي غانم أنّه جاء عاماً جدّاً أيضاً، ولم يصل إلى محصلة نتيجة كلّ سيناريو طرحه.

فسيناريو بقاء الأوضاع على ما هي عليه: هل يؤدي إلى فوضى، أم لا؟ هل يؤدي إلى انفجار شعبي أم لا؟

وسيناريو الإصلاح الجزئي/ التنقيح الديمقراطي، هو وجده سيناريو متفائلاً، وأنا لا أجد فارقاً بينه وبين سيناريو الهندسة الديمقراطية للدولة والمجتمع بصورة جادة.

محصلة السيناريو الثالث هي دوران السلطة بشكل كامل، لكن ما هي محصلة السيناريو الثاني الذي ذكره إبراهيم البيومي؟

أعتقد أن ما كتبه إبراهيم بيومي غانم يستحق النقاش الأوسع؛ لأنه متعلق فعلاً بمستقبل الديمقراطية في مصر.

٨ ـ محمد السعيد إدريس

أشكر جميع فريق العمل المسؤول عن هذه «الورشة» الدكتور على الكواري والدكتور محمد السيد سعيد والدكتورة ثناء فؤاد والأستاذ عاطف السعداوي. وأؤكد منذ البداية احترامي وتقديري للجهد الكبير الذي قامت به الدكتورة ثناء، كما أؤكد تعاطفي الشديد معها لإدراكي ضخامة وعبء المهمة التي ألقيت على كاهلها، وربما يكون ذلك مبرراً لغياب «التحليل الثقافي» لظاهرة الديمقراطية والتغيير الديمقراطي

في مصر، وبتحديد أكثر لما يمكن أن نسميه بـ «أزمة الديمقراطية» في مصر.

أنا أعتقد أن أزمة الديمقراطية ليست فقط أزمة الصراع على الحكم، ولكنها أزمة مجتمعية، المجتمع المصري بمكوناته الاجتماعية والثقافية طرف رئيس فيها.

ربما يكون مصطلح «الخصوصية المجتمعية» أكثر تعبيراً عن الفكرة التي أريد أن أتحدث عنها، على الرغم من أن هذا المصطلح يصلح وصفه بأنه «كلمة حقّ يراد بها باطل». فقد وظفته القوى المعادية للديمقراطية لصالح عرقلة عملية التغيير الديمقراطي. فتحت مسمّى الخصوصية يحاولون تسويف عملية التغيير، يطرحون مثلاً «عدم نضج» المجتمع المصري بعد للحكم الديمقراطي بحسب ما أعلن رئيس الحكومة أحمد نظيف، للأسف، في إحدى زياراته إلى الولايات المتحدة، كما يتحدثون عن التدرج، وعن الخوف من الفوضى.

الخصوصية التي أتحدث عنها وأعتبر الحديث حولها لا يمكن أن يتم بمعزل عن استخدام منهج التحليل الثقافي، هي تلك الخصوصية التي تكشف الحالة النفسية للشعب المصري من عملية التغيير، وعلاقة هذا الشعب بالسلطة. قصة «الفلاح المصري الفصيح» تعتبر من أهم وأقدم الأدبيات التي توضح أبعاد هذه العلاقة بين المواطنين والسلطة، وحول منهج التغيير وحدوده، ومدى قبوله أو العزوف عنه.

بتلخيص شديد، أرى أن تعثر عملية التغيير الديمقراطي في مصر لها أبعادها وأسبابها الاجتماعية والثقافية والتاريخية، بل أتجرأ وأقول والجغرافية أيضاً، فالجغرافيا المصرية وطبيعة التضاريس المنبسطة عقّدت كثيراً مهمة القوى المعارضة بقدر ما يسرت مهمة قوات الأمن في مطاردة وتعقب المعارضين.

هذه مجرد إشارات سريعة تؤكد أننا بحاجة إلى إجابات عملية لأسئلة كثيرة من نوعية: هل هناك عزوف من المصريين عن المشاركة السياسية؟ ما هي علاقة المواطن المصري بالسلطة؟ هل يعتقد المواطن المصري أنّه صاحب حقّ في الحكم، أم إنّه يرى أن عملية الحكم برمّتها مسؤولية الحكام؟ ما هو مفهوم المعارضة؟ هل عند المصريين قابلية للاستبداد، على نحو ما سبق أن وصف مالك بن نبي الدول المستعمَرة (بفتح الميم) بأن لديها قابلية للاستعمار؟

ما الذى يميز المجتمع المصري من غيره من المجتمعات العربية من ناحية البيئة الاجتماعية «الطبقية القبلية ـ العشائرية ـ الطائفية»؟ وكيف أثر هذا كلّه في موقف المواطن المصري من ظاهرة السلطة والحكم؟

أسئلة كثيرة من هذا النوع تتعلق بالجذور الاجتماعية ـ النفسية للثقافة السياسية

للمصريين، أرى أن لها علاقة قوية ومهمة بما نتحدث عنه، وبالتحديد عملية التغيير الديمقراطي، أرى أيضاً أنّها غائبة عن الدراسة التي عرضتها الدكتورة ثناء، وأعتقد أن منهج التحليل الثقافي هو الأكفأ لدراستها.

المسألة الثانية التي أريد أن نتحدث عنها هي «قوى التغيير»، لقد افتقدت الدراسة أيضاً هذه المهمة، نحن نعرف أن هناك في الحركة السياسية للشعوب قوى للتحريك مثل النخب والمفكرين والطلاب، لكن هناك قوى للتغيير هي القوى الشعبية مثلاً أو الجيش في بعض الأحيان.

في حالتنا المصرية الراهنة لكي نتحدث عن قوى التغيير أي القوى التي تقع على كاهلها مسؤولية إحداث التغيير يجب أن نحدد القوى المعاكسة أو المعادية للتغيير، ولسوء الحظ إن ضخامة المكاسب التي تحققها هذه القوى في جوّ ما يسود البلاد من مناخ للفساد المالي والسياسي جعل مقاومتها للتغيير شرسة وعنيفة، الأمر الذي يضاعف من أعباء قوى التغيير.

نحن نعيش الآن مرحلة تحالف الحكم مع رأس المال. لقد أصبح رجال الأعمال الجدد شركاء في الحكم من خلال دورهم القوي في مجلس الشعب والحكومة والهيئات والمؤسسات الأخرى بخاصة المحليات وغيرها، لذلك فإن قوى التغيير يجب أن تكون بقوة الطرف الآخر حتى لا تحدث انتكاسة للعملية الديمقراطية. نحن بحاجة إلى أمرين الآن:

الأول: تحالف يجمع كلّ القوى الراغبة وصاحبة المصلحة في التغيير على المستويين الحركي والفكري، أي على مستوى الرؤى وتحديد ماهية التغيير المطلوب.

الثاني: نحن بحاجة إلى أجندة للعمل الوطني تحدد الأولويات وتحدد المهام ومعها جدول زمني تقريبي لعملية التغيير.

أعتقد أن الندوة أو «ورشة العمل» التي نشارك فيها الآن، لو استطاعت أن تحقق تقدّماً في هذين المجالين ستكون قد قدمت خدمة جليلة لعملية التغيير خصوصاً أن أغلب القوى السياسية تشارك فيها بممثلين على مستوى مميز.

٩ ـ أمين اسكندر

بعد انضمامي لتحيّة الباحثة الدكتورة ثناء فؤاد على جهدها البحثي المتميز الذي اتسم بمحاولة الشمول والعمق، إلا أن تلك المحاولة تحتاج منها إلى استكمال هذا الجهد وبالذات لتقديم اجتهادها في الإجابة عن الأسئلة المستقبلية الجادة التي قدمتها في نهاية ورقتها والتي كأن على رأسها:

ـ هل تبقى الديمقراطية المصرية تتلقى الإصلاح من أعلى؟

ـ هل تتكيف السلطة مع المتغيرات المحدودة لتبقي الأمر الواقع كما هو؟

ـ هل يتعين الانتظار حتى يمتلك النظام السياسي المصري شروط التغيير الديمقراطي؟

وأسئلة أخرى عديدة لها علاقة بالمستقبل، وهو عنوان هذا الكتاب والقضية الأولى التي وعدتنا الباحثة بأن تتناولها.

الحقيقة أنا لن أدخل في نقد جزئي يتناول بعض المصطلحات وبعض الجمل والتعبيرات التي كانت تحتاج إلى تفسير مثل: الصلح المنفرد بين عبد الناصر والطبقة الوسطى. هذا مجرد مثال. إنما أفضل أن أتناول ست نقاط ـ أظن أن لها علاقة بمستقبل الحركة من أجل الديمقراطية هي:

ـ **اللعبة المغلقة،** حيث تعيش الحركة الوطنية المصرية الآن لعبة صفرية، أو لعبة مغلقة قائمة على قاعدة: قولوا كما تريدون القول سواء كقوى سياسية أو كشارع أو كإعلام، ونحن كسلطة ننفذ كما نريد أن ينفذ. وهكذا نعيش مسارين منفصلين لا يوصلان إلى فعل مؤثر، وإنّما الحصاد سوف يكون لصالح تسريب اليأس للشارع والقوى السياسية.

منذ عامين أو ثلاثة كان هناك إجماع على عدم وجود حرية صحافة، ولا توجد أصوات شجاعة تتحدث بحرية عن هموم الناس أو نواب أحرار ينقلون هموم المواطن البسيط، أما اليوم فلا يستطيع أحد أن ينكر أن هناك درجة كبيرة من حرية الكلام، فنحن نعاصر ـ مكلمة بصوت عالٍ ومرتفع جدّاً، لكن المشكلة في أن السلطة تعاملت مع تلك الحرية بمنطق التجاهل التام لِكُلّ ما تطرحه من مطالب، وبالتالي يشعر المواطن بعدم جدوى هذه الحرية.

ومن هنا، أخطر ما يواجه مسيرة الحركة من أجل الديمقراطية الآن تلك القاعدة: «قولوا ما تشاءون ونحن نفعل ما نشاء»، ولن يتم كسر تلك القاعدة الصفرية والمسربة لليأس إلا ببناء حوامل اجتماعية وطبقية من أصحاب المصلحة في التغيير تقوم بتبني مشروع الديمقراطية والتغيير، حيث ما زالت مسيرة الديمقراطية محمولة على بعض النخبة، وبالذات السياسية والثقافية، ولم نفلح حتى الآن في تجذيرها في مصر.

ـ **الديمقراطية وخريطة القوة،** وما أقصده أنّه لا ضمان لممارسة ديمقراطية حقيقية وصحيحة إلا إذا نجحت القوى السياسية جميعها في تحقيق نفوذها السياسي في المجتمع، أي أن تمتلك من القوة المشتملة على قطاعات من الشارع المجتمعي،

عندها فقط تكون الديمقراطية في مسارها السليم، فلا يمكن أنْ تكون خريطة القوى الآن في مصر ما بين حزب السلطة وأدوات قمعه ورجال أعماله، وعلى الطرف الأخر الإخوان المسلمون من ذوي الملامح اليمينية في الاقتصاد والثقافة.

وفي تلك الخريطة فإن الخيار بين يمين فاسد ويمين محافظ. ولا وجود تقريباً ليسار المجتمع المعبر عن الطبقة الوسطى المصرية الحامل الرئيس لمشروع الديمقراطية والعدالة والمساواة. من هنا لا بد من أن يعود التوازن إلى خريطة القوى في المجتمع المصري حتى يتم تحقيق خطوات جادة في مسيرة الديمقراطية من دون خشية الانقلاب عليها ومن دون الوقوع من جانب بعض النخب والقوى من أن حلّ المشكلة يأتي من التسامح وأخذ الضمانات ـ على الرغم من أهمية ذلك ـ من دون قوة على الأرض متوازنة بين القوى السياسية سوف تتعرض مسيرة الديمقراطية للوقوع في انفراد قوة بالسلطة أو انفراد قوة بإعطاء ضمانات للحركات السياسية الضعيفة، وسوف تستمر في مسيرة التشكيك في النيات ومناخه.

ـ **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية**، هناك بعض الأصوات الليبرالية تتصور أن تداول السلطة وبناء مجتمع ديمقراطي سوف يحلّ المشكلة، لكن الحقيقة أننا لن ننجح في بناء مجتمع ديمقراطي تحميه القوى الاجتماعية الشعبية ـ صاحبة المصلحة في التغيير ـ من دون أن ترتبط قضية الديمقراطية بقضية العدل الاجتماعي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإلا سوف نعيش جميعاً ديمقراطية نخبوية لا علاقة للمواطن البسيط بها، ولن يدافع عنها كما حدث قبل ثورة تموز/ يوليو، هذا بالإضافة إلى أن فكر الليبرالية الاجتماعية في عالم اليوم قد تخطى ذلك المفهوم الليبرالي النخبوي حيث لم يعد هناك إمكانية للفصل بين رغيف الخبز وتذكرة الانتخابات، ولم تعد هناك إمكانية لبناء حوامل شعبية تعبّر عن طبقات وشرائح اجتماعية واسعة داخل المجتمع إلا بتبني الربط بين الديمقراطية والعدل الاجتماعي، كما إنَّ ذلك هو الضمانة في المستقبل لتبني مشروع نهضة مستقبلي.

ـ **الديمقراطية والاعتراف بالجيش والقضاء**، في بلد يتعرض لتحديات خارجية وتهديدات دائمة لأسباب تتعلق بحقائق الجغرافيا والدور والطموح، وكذلك طبيعة القوى الكبرى وأحلامها ومصالحها في المنطقة، لا بدّ من أن يكون هناك دور واضح ومقنن للقوات المسلحة المصرية في نموذج النظام السياسي الجديد القائم على تداول السلطة وحماية الدستور. وبالذات أيضاً لدور القوات المسلحة في القيام بدور السند لشرعية نظام ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ والمستمر حتى الآن. هذا بالإضافة إلى أن قواتنا المسلحة لها من التاريخ الوطني ما يجعلها طرفاً مسؤولاً في حماية النظام الذي سوف تتفق عليه القوى السياسية ويتفق عليه الشعب ويكون معبّراً عن انتقال سلمي للسلطة.

والسلطة الثانية التي يجب أن تعطى استقلاليتها هي سلطة القضاء الذي يجب أن يظل بعيداً عن تدخل السلطة التنفيذية حتى نضمن الفصل الفوري والصحيح في المشكلات الخلافية سواء في الحياة السياسية أو في الدستور أو القانون المنظم لتلك الحياة.

ومن هنا يجب إعطاء قدر كبير من الأهمية بالكتابة والحوار حول دور الجيش والقضاء في إطار صياغة جديدة للحياة السياسية المصرية تتسم بالديمقراطية وتداول السلطة.

ـ **حلقة النضال الأساسية في قضية الديمقراطية**، لا بدّ أن تتفق القوى السياسية والحركات الاجتماعية على إستراتيجية للحركة في سبيل تحقيق الديمقراطية، ولا بدّ أن يتم الاتفاق على حلقة رئيسة للنضال تشمل مخططاً كاملاً من التفاصيل التي تعمل على تحقيق تلك الحلقة الرئيسة، فإذا اعتبرنا مثلاً أن حلقة النضال الرئيسة هي تداول السلطة في مصر فلا يعني ذلك تعارضاً بينها وبين النضال ضدّ حالة الطوارئ، والفائدة المرجوّة من تحقيق تداول السلطة وتجميع القوى المناضلة من أجل تحقيق ذلك هو اختيارنا لمدخل له علاقة بعمق الأزمة لدى المواطن البسيط، وله علاقة أيضاً بوصول تلك القضية للكافة، وكذلك له علاقة بأن رأس السلطة في مصر هو صاحب القرار الحقيقي في النظام والدولة، ولعل ذلك الاختيار كان أهم ما اختارته حركة كفاية.

تحت هذه الحلقة الرئيسة تأتي مجموعة من الخطط المرحلية منها، على سبيل المثال لا الحصر، أهمية التضامن مع حركة القضاة الأحرار في مصر ومساندتهم في طلب قانونهم الخاص بهم للحفاظ على استقلالهم، وهذا إذا تحقق تكون الحركة السياسية قد حققت خطوة مهمة في بناء الديمقراطية ونظامها الصحيح.

وأخير أريد أن أحذّر من **مغبة تصورات بعض الليبراليين بأهمية المراهنة على ضغط الولايات المتحدة على السلطة المصرية من أجل تحقيق الديمقراطية**. وهنا لا بُدَّ من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تعلن أن الديمقراطية الحقيقية سوف تأتي بقوى تعارض مصالحها وسياساتها، كما إنَّ الولايات المتحدة هي التي صنعت وساندت تلك النظم الاستبدادية المحققة لمصالحها، فالمصالح هي الحاكمة وليست الأحلام واليوتوبيا. وأخيراً، فإن الشارع المصري والعربي بل كثير من دول العالم تكره السياسة الأمريكية، وبالذات في منطقتنا، ولعل ذلك ما ساهم في حرق حزب الغد بعدما استطاعت السلطة المصرية أن تروّج لفكرة علاقته بالولايات المتحدة. كما إنَّ علينا أن نعي أن قوة التيارات على الأرض هي التي تفرض معادلة التعامل مع الولايات المتحدة. فلا ينتظر أحد أن تأتي الصحراء بالمياه.

١٠ ـ فريدة النقاش

بداية أحيي الباحثة على دراستها المميزة، ولدي مجموعة نقاط سوف أطرحها بسرعة:

الأولى حول ثنائية الإصلاح من أعلى أم من أسفل؟ وأظن أن السؤال بهذه الطريقة سؤال غير دقيق، وأسأله بطريقة أخرى؛ لأن ما هو مُضمر في كلّ ما كُتِب وكل ما قيل هو انسداد الأفق الديمقراطي الذي يجعل من احتمال التطور السلمي بعيداً، ويطرح احتمالاً قويّاً لسيناريو الانفجار، وهو ما لم يتطرق إليه أحد صراحةً.

وحين يحدث هذا الانفجار لن نعرف، ولن يعرف أحد إلى أين سوف يؤدي بنا. وأظن أن هذا الخطر جدير بأن نتوقف أمامه، وأننا بحاجة في مواجهة مثل هذا الخطر إلى جبهة إنقاذ، وبحاجة إلى تغيير وليس مجرد إصلاحات هنا وهناك، كما قال محمد السعيد إدريس.

حين قسّم الدكتور عمرو الشوبكي القوى السياسية في الساحة إلى قوى جديدة وأخرى قديمة، نسي ـ وأنا أعلق على ما سمعته ولم أقرأ الورقة بعد ـ أن الجديد هو أولاً حصاد الجهود القديمة التي رسمتها الأحزاب خلال ربع قرن من تجربة التعدد المقيد والدولة التسلطية البوليسية.

النقطة **الثانية** أيضاً حول القديم والجديد، هل يمكننا أن نصف مشروع تجديد المجتمع، الذي لا يحصر هذا التجديد في السياسي وحده، بأنه مشروع قديم؟ أعني هنا أطروحات اليسار التي تتعامل بجدية بالغة ـ بصرف النظر عن النتائج ـ مع قضية تحرير المرأة، وتجديد الفكر الديني، وإرساء المواطنة، ومبادئ العدل والمساواة والكرامة الإنسانية، وتدرّج الحقوق الاجتماعية في صلب المشروع الديمقراطي، وتحدث تفاعلاً خلاقاً بين الحقوق والحريات السياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية. أتمنى أن نكون حذرين في إطلاق الأوصاف، إلا إذا كان الدكتور عمرو يعني بالقديم والجديد السابق واللاحق.

أخيراً، هل يمكن أن نتوافق حقّاً؟

التوافق شيء جميل ومفروض، ونحن في أزمة عميقة، كما وصفتها جيدّاً الباحثة ـ نحتاج للخروج منها إلى مثل هذا التوافق.

ولكن هل يمكن أن نتوافق بينما تدعو قوة سياسية تمارس نفوذاً قوياً في الواقع المصري ـ وأقصد الإخوان المسلمين ـ إلى اجتثاث فكر قوى أخرى من المجتمع؟ هذا سؤال ليس بوسعنا أن نعمل معاً من دون ردّ جدّي عليه. لأني سمعت الدكتور محمد

حبيب يقول على إحدى الفضائيات إن أحد أهدافنا الكبرى هو اجتثاث الشيوعية من الواقع المصري.

١١ ـ عبد المنعم أبو الفتوح

أشعر بخطر حقيقي من غياب التعددية السياسية الحقيقية عن العمل السياسي في وطننا الحبيب. فإذا كان لي أن أسعد بقوّة جماعة الإخوان المسلمين التي أتشرّف بالانتماء إليها فإنني على الجانب الآخر أشعر بانزعاج شديد لغياب القوى السياسية الأخرى ليبرالية وقومية ويسارية عن ساحة العمل الوطني وتركزها في عدد محدود من النخبة. لأنّه من المهم عندي كمواطن مصري يحبّ وطنه أن تتوازن القوى السياسية في تأثيرها العام في مناخ من الديمقراطية الحقيقية تظلل الجميع، ولا استطيع منع نفسي من لوم غيري من الناشطين السياسيين والمفكرين على تعليقاتهم غير المفهومه حول قوه الإخوان كفصيل سياسي وطني يصمد ويضحي في مواجهة سلطة غشومة مستبدة. مع أن الأمر في مجمله يصب نهاية في صالح الوطن كلّه. كون هناك من يقف ويعارض بقوة. أنا بدوري أتساءل، أين القوى السياسية الأخرى؟ لماذا لا تعمل وتتحرك في الشارع؟ وكلنا في الهمّ سواء، همّ الحصار والتضييق والاستئثار بالسلطة.

إن الإخوان مفروض عليهم الحظر مثل باقي القوى السياسية. ولكنهم لم يستسلموا لذلك. استخدموا كلّ السبل والوسائل المتاحه للحركه والعمل. ولا يقُل لي أحد إنّهم يستغلون المساجد والمنابر، وهي أشياء غير متاحه لغيرهم، لا هذا ليس صحيحاً. اذهبوا وطالعوا الواقع بأنفسكم. وسترون كم الحظر والتضييق على الخطابة في المساجد، أو عقد الندوات وما إلى ذلك. وهي مخادعة ليس أكثر منها خداعاً إلا مقولة إن الرئيس السادات هو من ساعد التيار الإسلامي في السبعينيات، وقد كنت وقتها في قلب المشهد. والبعض يقول إنّ العمل الأهلي والخدمي الذي نفعله لوجه الله الكريم ﴿**وافعلوا الخير لعلكم تفلحون**﴾[(١)] البعض يصوّر ذلك على أنّه استغلال لحاجه الناس، والعياذ بالله، للاسئثار بأصواتهم في الانتخابات، كلّ هذا كلام غير صحيح. وبحثاً عن مهرب ومبرر للغياب، والركون للكسل والتعالي على الناس. أنا لست سعيداً بحال من الأحوال كون أن الإخوان أقوى من غيرهم. وأشبّه ذلك بالطالب الذي يحصل على خمسة من عشرة في امتحان كلّ المتقدمين إليه يحصلون على صفر من عشرة، هل هذا يسعد أحداً بأنه متفوق؟

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الحج،» الآية ٧٧.

أنا أدعوا كلّ التيارات السياسية لبناء نفسها لإحداث توازن مع الإخوان المسلمين لأن وجود قوة سياسية في المجتمع بجوارنا هو في الأساس لمصلحتنا ولمصلحة الوطن، لأنّني لن أكون سعيداً ـ كإخوان مسلمين ـ بأنّني القوة الوحيدة الموجودة في الملعب، وليس هناك قوة سياسية أخرى تحدث توازناً اجتماعياً وسياسياً لصالح الوطن بافتراض أننا سنحقق الديمقراطية بنضال سلمي وجهاد سلمي، أو أياً كان السيناريو الذي سيتم. لذا أدعوا القوى السياسية جميعها للنزول إلى الناس في الشوارع والقرى والنجوع وحضّهم على المطالبه بحقوقهم ورفض حياة الذل والفقر والاستبداد. وسيجدون من الإخوان كلّ ترحاب وسعادة بذلك، لأن هذا في حدّ ذاته يبعث على التنافس الذي يبعث على التجديد والتحسين والنقد الذاتي البناء. أما الانفراد وغياب روح المنافسة فهو في غير الصالح العام للوطن، وفي غير صالحنا كأبناء لهذا الوطن نحبه ونعمل من أجل رفعته.

١٢ ـ عصام الإسلامبولي

أود أن أتوجه بالشكر إلى القائمين على تنظيم هذه الندوة الهادفة لإجراء حوار وطني يخرج بتصور حول مستقبل الديمقراطية وسبل تعزيزها في مصر.

وأود أن أسجل بعض الملاحظات حول الورقة المقدمة من الدكتورة ثناء، فأنا أشكرها بداية على هذا الجهد المضني، ولكني أتحفظ على استخدام بعض المصطلحات التي لا تستقيم مع المعنى المراد التعبير عنه، مثل استخدام تعبير «صلحاً منفرداً» ما بين «نظام تموز/ يوليو والشرائح المتوسطة والدنيا»، والأدق أن يقال مثلاً إن نظام تموز/ يوليو أعطى حقّاً للشرائح المتوسطة والدنيا كانت محرومة منه.

استخدام تعبير [الديمقراطية الرعائية] أيضاً، هو تعبير غير مألوف وغير مستساغ والأدق استخدام تعبير ديمقراطية اجتماعية طالما كان المستهدف هو تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

وأخيراً، طالما أن هذا الطيف السياسي المتنوع الموجود في هذه الندوة مطروح عليه فكرة إنشاء منتدى ديمقراطي بهدف التنسيق والتناغم بين القوى السياسية المصرية بغية تدعيم الديمقراطية ودفعها إلى الأمام فأنا أقترح أن ينتهي هذا اللقاء بتبني ثلاث قضايا أراها مهمة وملحة ومحددة بسقف زمني، وهي:

ـ مساندة مطلب القضاة في إقرار مشروعهم.

ـ مساندة مطلب إلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر ودعمه.

ـ الأهم والأخطر إلغاء قانون وحالة الطوارئ.

إذا استطعنا أن نخرج بموقف واحد تجاه هذه القضايا الثلاث في فترة زمنية محددة نكون قد قطعنا شوطاً مهماً وحيوياً لدعم الديمقراطية، ثم بعد ذلك تحديد قضايا أخرى بمرحلة زمنية أخرى وهكذا.

١٣ ـ صلاح سالم

بداية، أشكر السادة الذين جمعونا في هذا المكان، د. محمد السيد سعيد أحد أبرز مفكري السياسة العرب، ود. علي خليفة الكواري الذي شعرت، والدكتور محمد يقدمه، أنّه يتمتع بحس رسالي رفيع.

وأود أن أنطلق من نقطة أساسية وردت في حديث الدكتورة ثناء فؤاد عن الصلح المنفرد للمشروع الناصري مع الطبقة الوسطى المصرية نحو رؤية أشمل لعلاقة التحديث بالديمقراطية في مصر القرن العشرين. ذلك أن علاقة المشروع الناصري مع الطبقة الوسطى لم تكن علاقة صلح أو تصالح منفرد، بل علاقة إنشاء. فالمجتمع المصري قبل ثورة تموز/ يوليو لم تكن فيه طبقة وسطى لا بالمعنى الحقيقي، ولا حتى المجازي للطبقة الوسطى الذي تضعه علوم السياسة، والاجتماع، والاقتصاد السياسي كحامل تاريخيّ مركزي لأي تطور مجتمعي وخصوصاً نحو الديمقراطية، فالتجربة الليبرالية أو ما صارت تسمى ـ بتأثير قصوراتها العديدة التي لم تعد خافية ـ بـ «شبه الليبرالية» ما قبل ثورة ١٩٥٢ كانت أقرب إلى نموذج السلطة الرعوية، وهو نموذج نشأ وتنامى في السياق التاريخيّ العربي من العهد العثماني المتأخر، موازياً أو معادلاً لنموذج «الإقطاع» في التاريخ الأوروبي. هذا النموذج الذي يقسم المجتمع إلى طبقة عالية جدّاً تحتكر موارد المجتمع الشاملة وتمتد إلى جذور منبتة الصلة به، أو على الأقل ضعيفة الصلة، وإلى طبقة دنيا جدّاً تمتد بحجم الكتلة الأساسية الفلاحية له وهي فقيرة وخاضعة، وفي وجود احتلالات على أكثر من صعيد سواء أكانت ثقافية أم استعمارية أم غيرها لم يكن ليسمح بإنضاج تجربة ليبرالية حقيقية.

ما أريد قوله هنا: إن التجربة الناصرية أنشأت الطبقة الوسطى، وأقامت نوعاً من التحديث ونوعاً من العقلنة من خلال الجهاز الإداري، ومن خلال الجيش ومن خلال التعليم، ومن خلال تجربة التصنيع. ولكن كانت المفارقة أنّها لم تضع هذا في إطار سياسي أو أيديولوجي واعتمدت على الجهاز الإداري للدولة وحده كحاضن لهذه الطبقة، ومن ثم خلّفت طبقة وسطى لها ملامح بيروقراطية وعسكرية تفتقد التعددية السياسية أو الأيديولوجية التي اعتبرت آنئذٍ خروجاً على الإجماع الوطني، أو «تحالف قوى الشعب العامل»، ما أعاق حركة المجتمع الطبيعي نحو الانقسام العقلاني، أو بالأحرى بناء مواقع سلطة ونفوذ متعددة ومتوازنة تجذر النزعة

الديمقراطية في بنيته، أي أعاق نمو الوعي الليبرالي اللازم لأي تشكل ديمقراطي.

وهنا كانت المفارقة الكبرى في التاريخ المصري متمثلة في اختلال بيّن ومشهود بين نضج الوعي الليبرالي من جهة، وتطور الإطار السياسي من جهة أخرى. ففي الربع الثاني من القرن العشرين كان الإطار السياسي للحقبة شبه الليبرالية متطوراً جداً قياساً إلى درجة نضوج الوعي الليبرالي حيث المجتمع القاعدي شبه رعوي، حيث كان هناك تنور، ولكن من دون تحديث مجتمعي، وقد أدى الاختلال بين المستويين إلى تعميق ما أُسمي بالأزمة الاجتماعية، ناهيك بالفشل في حلّ القضية الوطنية «الاستقلال عن بريطانيا»، ما أدى إلى إخفاق التجربة وقيام الثورة.

وقد حدث العكس تماماً في الربع الثالث من القرن، حيث أدى المشروع الناصري إلى تعميق الوعي الليبرالي عبر زيادة التعليم ونمو التصنيع، أي بحدوث نوع من التحديث للكتلة العامة أو الأساسية في المجتمع المصري، ولكن الإطار السياسي كان قد تخلف للأسباب السابق ذكرها فعجز عن استيعاب الوعى الليبرإلي المتنامي، وربما كان هذا العجز هو ما قاد إلى هزيمة حزيران/ يونيو وتأخر التحول الديمقراطي.

وفي الحقيقة، لاحت لمصر فرصتان مهمتان في لحظتين مختلفتين شهدتا نوعاً من التجانس أو التوازن بين درجة الوعي الليبرالي والثقافي في المجتمع المصري، وبين الإطار الحزبي في النظام السياسي. **أولاهما**، كانت في نهاية عصر السادات، أو بداية الربع الأخير من القرن العشرين. وتحديداً عام ١٩٧٧ عندما بدأت تجربة المنابر، وقد كانت لحظة مواتية جدّاً بعد تجميد الصراع العربي ـ الإسرائيلي وخروج مصر منه، وهو الصراع الذي كانت الحكمة المصرية نحو التحديث والديمقراطية قد جمدت بذريعته.

و**ثانيتهما**، في العقدين الماضيين، أو ما نسميه اصطلاحاً «حقبة عصر مبارك»، وتحديداً منذ عام ١٩٩٠ الذي شهد العدوان العراقي على الكويت، والذي مكّن النظام في مصر من إعادة إنتاج نفسه، واكتساب شرعية جديدة تمّ من خلالها تجاوز لحظة الاحتقان الدموية التي حدث فيها اغتيال الرئيس السادات مطلع الثمانينيّات، كما شهد هبوب الموجة الثالثة للديمقراطية التي نالت مجتمعات أقل تطوراً من مصر على صعيد الوعى الليبرالي، وهنا يمكن القول إن مصر قد تأخرت على الصعيد الديمقراطي نحو خمسة عشر عاماً على الأقل.

اليوم، وبعد أن فاتتنا فرصة ١٩٧٧، وفرصة ١٩٩٠، وهما اللحظتان اللتان كان ممكناً فيهما أن يحدث وفاق من داخل النظام، نعتقد، وأنا هنا أختلف مع د.

عمرو الشوبكي، أن الناس فقدت الثقة في النظام كلّية، وأن النظام نفسه قد فقد القدرة على التكيف الديمقراطي لأنه دخل في تحالف شيطاني مع رأس المال، واستطاع أن يغيب تماماً بعد العدالة الاجتماعية، مثلما قال الأستاذ أمين اسكندر. ومن ثمّ فَكُلّ لحظة سوف تمر عليه من الآن سوف تؤدي إلى تشظي المجتمع المصري أكثر، وسوف يتزايد عجزه عن إدارة أزماته، بل إدارة نفسه كما هو مشهود في سلسلة الكوارث والأزمات التي شهدتها مصر منذ مطلع هذا العام، والأداء الحكومي المتدني في مواجهتها. وربما جاز لنا هنا القول إن فرصة النظام في إصلاح نفسه قد ضاعت، ولم يعد سوى سيناريو التغيير من قبل المجتمع نفسه نحو جمهورية جديدة يدشنها ضغط جمهوري، ويصوغها إطار دستوري جديد.

وهنا أتفق مع الأستاذ عبد الغفار شكر على أن المجتمع المصري ناضج تماماً وليست لديه أزمة نفسية مثل ما قال الدكتور محمد السعيد إدريس، وإن كان مجتمعاً مسالماً أو محافظاً، وليس مجتمعاً انتحاريّاً أو فوضوياً. ومشكلته الرئيسة تكمن في أنّه مخيَّر فقط بين الأحادية والفوضوية.

ومن أجل هذا، أطالب الدكتور عصام العريان والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح أن يكونا أكثر إيماناً بمشروع الإصلاح وليس بمشروع حركة الإخوان المسلمين، وأطالبهم بشكل عملي أن يبرزا في المرحلة القادمة خطاباً وطنيّاً وأجندة وطنية، ويتفقا مع القوى السياسية بشكل عملي وصادق. وهنا أطرح تصوراً عملياً يتعلق بالانتخابات الرئاسية القادمة وهو أن تتبنى جماعة الإخوان ترشيح شخصية وطنية تحظى بإجماع القوى السياسية المصرية، بدلاً من التعصب لمرشح إخواني يخيف القوى المعارضة جميعها من سيناريو الأسلمة واحتكار السلطة مجدداً. لا بدّ إذاً من مشاركة في السلطة. رئيس يمثل المجتمع المصري كلّه، ويحدث عليه إجماع، مع مشاركة أساسية لحركة الإخوان المسلمين من خلال البرلمان، على الأقل لفترة انتقالية يتم خلالها إزاحة الحزب الحاكم من السلطة كنقطة يتم التكاتف حولها، وبعدها يحدث اختلاف في المسارات حيث تبدأ عملية الفرز الطبيعية بين القوى المتعددة في المجتمع المصري.

١٤ ــ جمال سلطان

حتى نخرج من تلك المسألة الجدلية المتعلّقة بهل يأتي الإصلاح من أسفل، أي من حركة المجتمع، أم هل يأتي من أعلى، أي من النخبة الحاكمة، فأنا أبدأ بما انتهى إليه الأستاذ عصام الإسلامبولي؛ لأنه في الحقيقة هناك مفاتيح لأي تحول ديمقراطي يحدث. ومن أهم هذه المفاتيح في حالة مثل حالة مصر هو مفتاح الإصلاح القضائي؛ لأن القضاء هو السلطة الحقيقية التي تستطيع الآن أن تحمي

حركة التغيير، فإذا ما تحققت مطالب القضاة ـ التي عبر عنها مشروع القانون الذي قدمه نادي القضاة ـ وبسرعة، فيمكن أن يحدث توازن سريع يحمي حركة النخبة تجاه التغيير. وأنا هنا أختلف مع ما قاله الدكتور طه عبد العليم من أن الديمقراطية في مصر مسألة عرض وطلب، فالمسألة ليست عرضاً وطلباً، لكن المسألة أن هناك حالة من القمع وحالة من الخوف، ومن عدم وجود أي مساحات حقيقية للمجتمع لكي يتحرك فيها، لأن عاقبة أي تحرّك هي القمع. والقمع العنيف، وهناك أناس تجاوزت مدد وجودهم في المعتقلات الـ ١٥ سنة، وما زالوا قابعين فيها من دون محاكمة ومن دون توجيه تهمة.

والإصلاح التشريعي مفتاح آخر من مفاتيح الإصلاح الجوهرية. فالإصلاح التشريعي ـ بما يشمله من إصلاح قضائي ـ مسألة في منتهى الأهمية وفي منتهى الأولوية لنا الآن. فهناك قوانين كثيرة سيئة السمعة تحتاج إلى المراجعة.

ولا بُدَّ أن يكون هناك ضغوط شعبية من أجل إلغاء مثل هذه القوانين، فالضغوط الآن تثمر بالفعل. ومن هذه القوانين تلك المتعلّقة بالحبس في قضايا النشر، وقانون الأحزاب السياسية الذي يضع قيوداً كثيرة تعوق عمل الأحزاب السياسية وحرية تكوينها، الأمر الذي أدى إلى حالة من الصراع على النفوذ والسلطة داخل الأحزاب المصرية وبشكل لا شبيه له على مستوى العالم.

١٥ ـ أحمد التهامي

أريد أن أعيد التفكير في العلاقة بين التيارات السياسية والسلطة الحاكمة في مصر. لو تصورنا أن السلطة الحاكمة في مصر تتكون من سلطة منفصلة عن هذه التيارات السياسية الكبرى الليبرالية والإسلامية والماركسية والناصرية، فهي سلطة تأتي أساساً من البيروقراطية المصرية العتيدة، خصوصاً من المؤسسة العسكرية، وهي تشكل عصب السلطة الحاكمة منذ أكثر من خمسين عاماً. وقبل ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ كانت السلطة ممثلة في رأس السلطة في القصر، ولم يكن ينتمي لأي من التيارات الأربعة الرئيسة. والسلطة مركزة في جهة واحدة هي القصر في العهد الملكي أو مؤسسة الرئاسة منذ الثورة.

وفي المقابل فقد تفتق التاريخ المصري، ربما منذ قرن أو أكثر، عن أربعة تيارات أساسية وهي الممثلة معنا اليوم في هذا اللقاء. وتتأثر العلاقة بين هذه التيارات بتأثير السلطة الحاكمة، فالسلطة الحاكمة التي تعتمد على بيروقراطية الدولة ـ خصوصاً الجيش والشرطة ـ تتحالف أحياناً مع رموز تيار أو أكثر من هذه التيارات، وهي تجيد اللعب على وتر الخلافات بينها من أجل ضمان البقاء أو حتى تجديد نفسها. فهي

تتحالف أحياناً مع القوى اليسارية والماركسية كما حدث في الخمسينيات والستينيات، وأحياناً أخرى تتيح الفرصة أكثر للقوى الإسلامية الليبرالية كما في السبعينيات. وفي الوقت الراهن يبدو أن السلطة الحاكمة أصبحت تواجه معضلة حقيقية في التعامل مع هذه التيارات جميعاً، وحتى التيار الليبرالي الذي كان يساهم في تجديد هذه السلطة بدماء جديدة من خلال عملية الإصلاح، أخذ يفقد الثقة في جدية الإصلاح، فتراجع البعض، وانسحب البعض الآخر، وكان أبرزهم الدكتور أسامة الغزالي حرب، كما تراجع نفوذ بعض الإصلاحيين مثل الدكتور حسام البدراوي، وهكذا فإن التيار الليبرالي الذي كان يشكل أفق تجديد النخبة الحاكمة أصبح ينسحب أو يمرّ بمرحلة تهميش لصالح فئات من التكنوقراط.

فهذه النخبة الحاكمة وليست النخبة السياسية فقط، لأن النخبة السياسية تشكل التيارات المختلفة. وهكذا فإن هناك أزمة حقيقية تواجه النخبة الحاكمة والتحديات تتفاقم، ويظهر العجز عن إرضاء تطلعات أي من هذه القوى الأساسية بشكل يضمن تأييدها نخبة الحكم. ويعمق من حدة الأزمة أن الجماعات الاجتماعية والمهنية ـ مثل القضاة والمهندسين والأطباء وخلافه ـ والتي كان النظام يحاول استرضاءها، دخلت طور الرفض والاحتجاج بأشكال جديدة وغير مسبوقة. وإزاء ذلك العجز عن إرضاء كلّ هذه الفئات، يبقى أن السلاح الأقوى في يد السلطة هو اللعب على وتر الخلافات الأيديولوجية بين التيارات السياسية.

ويشير الوضع الراهن إلى أن التيارات السياسية ليست متوازنة من حيث الحجوم والقوة والنفوذ في الشارع المصري. وبالتالي فالمطلوب من القوى الأربع الرئيسة أن تقوم بإنجاز مهمة تاريخية وهي التصالح والتلاقي وبناء الثقة والاتفاق على برنامج إنقاذ مصر.

وهذه لحظة تاريخية وفرصة يجب أن يقتنصها الجميع وإلا دخلناً في دائرة من الفوضى لا يعلم إلا الله سبحانه وتعالى متى تنتهي.

إن من الضروري الشروع في بناء الديمقراطية التوافقية القائمة على التراضي والتوافق بين جميع القوى والجماعات والمؤسسات.

إن الديمقراطية المطلوبة يجب أن تقوم على ضرورة مشاركة جميع القوى والفئات الراغبة في المشاركة، وأن يحترم الجميع قواعد اللعبة السياسية ونتائج عملية المنافسة، ورفض الإقصاء الذي يؤدي إلى الاحتقان السياسي والعنف. وذلك بتبني إستراتيجية الدمج (Inclusion) في مقابل الإقصاء (Exclusion).

والديمقراطية التوافقية (Consociational Democracy) القائمة على التراضي مفيدة

في تجاوز بعض عيوب آلية الانتخابات التي تؤدي إلى ظهور مفهومَي الأغلبية والأقلية، حيثُ إنَّ هذه الآلية قد تعبر عن معادلة صفرية (Sub Zero Game)، فمن يحصل على الأغلبية يحصل على كلّ شيء، بينما يتم إهدار الأقلية حتى لو كانت مقاربة لنصف المجتمع. وما يدعم ذلك إدخال عدد المصوتين من جملة من لهم حقّ التصويت في الحسبان. وإلى مدى يمكن اعتبار من نجح بنسبة ١٠ ـ ١٥ في المئة من أصوات الناخبين معبراً عن الشعب.

وتتفادى الديمقراطية التوافقية هذه السلبيات، فهي تؤكد أن المجتمع يتكون من مجموعات أو جماعات عديدة، وأن والنظام السياسي يمثل التوافق بين هذه الروابط، وبالتالي العنصر الحاسم في تحقيق التوافق هو الرضاء العام. فالمجتمع السياسي كما يقوم على المنافسة يجب أن يقوم أيضاً على الوفاق العام والتراضي، والذي يعبر عنه هو مؤسسة الدستور. ولذلك فمن المهم البحث عن القاسم المشترك بين جميع التيارات السياسية بتعبير المفكر الكبير طارق البشري.

ولذلك فالمطلوب من الحركة الأقوى في الشارع (الإخوان المسلمين) أن يقدموا تطمينات للقوى الأخرى، ومطلوب من القوى الأخرى أن تعترف بتداول السلطة وحق الجميع في الوصول إليها.

ولا شكّ في أننا تأخرنا كثيراً في الاعتراف المتبادل وتأكيد حقّ الجميع في الوصول إلى السلطة، وذلك على الرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على دعوات الحوار والتعاون بين القوى السياسية، خصوصاً منذ تشكيل لجنة التنسيق بين النقابات والقوى السياسية في منتصف التسعينيّات. يجب أن يحسم الجميع خياراتهم، ويتشكل إدراك جديد بأن جميع القوى والتيارات ستستفيد من أي تغيير سياسي وديمقراطي مقبل، وليس قوة واحدة فقط، فالجميع سيأخذ حظه من المكاسب، وسيربح الجميع في ظلّ قواعد اللعبة الديمقراطية، أما استمرار الوضع الراهن فهو ينذر بالخسارة للجميع.

وأعتقد أن برامج ومنتديات الحوار الثقافي والسياسي في السنوات الأخيرة قد أفرزت تحولات مهمة على صعيد التفاهم وبناء الثقة يجب البناء عليها. وقد فوجئت في أثناء إعداد أطروحتي للماجستير عن حراك الأجيال في السياسة المصرية، حيث قابلت عدداً من قادة ورموز جيل الوسط في الحياة السياسية من التيارات الأربعة بردودهم على سؤال مفاده: هل تقبل وصول إحدى القوى السياسية الأخرى إلى السلطة، وكانت الإجابة في ٩٩ في المئة من الحالات هي نعم، ووضع البعض شروطاً لضمان التداول الديمقراطي كأن تكون هناك مؤسسات قوية مثل الجيش

والقضاء التي تضمن استمرار العملية الديمقراطية وعدم الانقلاب عليها.

١٦ ــ خالد فياض

شكراً سيدي الرئيس.

اسمحوا لي في البداية أن اختلف مع رئاسة الجلسة في ما ذكرته من أمر العرض والطلب بالنسبة إلى قضية الديمقراطية، القضية ليست بهذا الشكل، لا نستطيع أن نقول إن سبب تعثر قضية الديمقراطية في مصر هو عدم وجود طلب عليها، ولا أفهم بالضبط المقصود بالطلب على الديمقراطية، هل المقصود إننا إذا أجرينا استطلاعاً للرأي وسألنا الناس في الشارع عن الديمقراطية، ستكون النتيجة المتوقعة هو أن معظم الناس لن ترى في الديمقراطية المطلب الأساسي، وبالتالي نحن نكون إزاء تسطيح لقوة الديمقراطية. ما نقصده بالديمقراطية هو نضال الشعب من أجل انتزاع حقّه في حكم نفسه، ويجب ألا يكون ذلك من خلال إبداء الرغبة المباشرة من جانب الشعب في الديمقراطية، إننا نعتبر خروج الناس في الشارع للمطالبة بأي حقّ من حقوقهم هو نوع من الرغبة في الحكم الديمقراطي، أي حركة سياسية سلمية تطالب الحكومة بأي مطلب هو رغبة في الديمقراطية، وبالتالي فإننا نضع نضالات المصريين على مدى أكثر من خمسين عاماً من أجل نيل حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في إطار هذه الرغبة في الديمقراطية، وما الزج بالعديد من المناضلين في السجون تحت مسميات جرائم سياسية وجنائية إلا محاولة من جانب السلطة لضرب هذه المساعي الديمقراطية، أو بالأحرى النضالات الديمقراطية.

ولكننا نلاحظ في الفترة الأخيرة أن نضالات الشعب المصري من أجل الديمقراطية قد زاد ظهورها، ولا يرجع ذلك بالطبع إلى أن السلطة قد بدأت في انفتاحة ديمقراطية مفاجئة، ولكن يرجع إلى الظرف الدولي والإقليمي الموجود حالياً، وهنا مربط الفرس. من الأهمية أن تكون لدينا الواقعية الكافية، في التعامل مع هذا الظرف الخاص. أدرك تماماً أن الوضع الحالي يضغط على الأنظمة العربية من أجل الديمقراطية، وأدرك تماماً أن هذا الضغط يهدف في الأساس إلى تحقيق مصالح الأطراف الضاغطة في المقام الأوّل، ولكن هذا لا يمنع من وجود قدر من الاتفاق الضمني في المصالح بيننا وبين هذه الأطراف، ودورنا أن نفعّل من مساحة الاتفاق هذه حتى نضمن فاعلية حركة الشارع في سعية لتحقيق طموحاته في الديمقراطية ونظام الحكم الصالح، ولعل ما حدث من تداعيات الاعتداء على المتظاهرين في يوم الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور، من إعلان الصحف القومية عن مكالمة هاتفية تمت بين رئيس الولايات المتحدة والرئيس المصري وطلب الأوّل من الأخير أن

يفتح تحقيقاً في ما حدث من اعتداءات على هؤلاء المتظاهرين، لهو دليل على ما وصلنا إليه من اندماج بين الخارجي والداخلي. وينبغي لنا ألا ننظر أبداً بعين الرفض المطلق لهذه التدخلات، كما ينبغي لنا أيضاً ألا ننظر لها بعين القبول المطلق. ونتحسس بدقة أين مصالحنا ومصالح الآخرين.

نقطة أخيرة يجب تناولها وهي الخاصة بالإصلاح السياسي وأولوياته، أريد هنا أن أُؤكد: يجب لنا أن نقترب أكثر من نقطة اتفاق حول ماذا نريد بالضبط، وأزعم أنّه ينبغي لنا أبداً ألا تضيّع نقاشاتنا حول أيهما أَولى، تعديل أم تغيير الدستور؟ أعتقد أن هذه قضايا لم يأت موعدها بعد، فالنظام الحالي والذي يعيش في خريف عمره الآن لم ولن يضحي بإصلاحات حقيقية في الحياة السياسية المصرية، والأمر لن يزيد عن مجرد محاولات إصلاحية بطيئة ومشوهة أحياناً كثيرة على غرار تعديل المادة ٧٦ من الدستور. وبالتالي، من الأهمية أن نطرح بقوة مطالب جزئية بسيطة نحاول الحصول عليها من هذا النظام. ويجب أن تكون هذه المطالب متعلّقة بخط محدد وهو الخط الدعائي التوعَوي، الدعائي للخارج والداخل، والتوعوي للخارج، أي أن نحاول إصدار قوانين من شأنها التأثير في هذا الاتجاه، وأعتقد أن القوانين الثلاثة محل النقاش حالياً في مؤسسات الدولة الحكومية، لو أنجزت، اعتقد نكون قد حققنا إنجازاً في سبيل تفعيل حركة الشارع، وأقصد بهذه القوانين قانون السلطة القضائية حتى نتمكن من تفعيل استقلال هذه المؤسسة وبالتالي نضمن حيادها على الأقل في الصراع الحادث بين السلطة والحكومة، وقانون النشر، حتى نتمكن من رفع الحبس عن الصحافيين وقادة الرأي، وبالتالي نعطيهم قدراً كبيراً من حرية الحركة لهم، نستطيع من خلالهم توعية الجماهير بحقوقهم وواجباتهم من دون أن يكون هناك سيف مسلط على رقابهم هو الحبس ومشتقاته. أما القانون الثالث فقانون مكافحة الإرهاب كبديل عن قانون الطوارئ، وأنا لست من المتخوفين من مثل هذه النوعية من القوانين على اعتبار أن قانون الطوارئ لا حاكم ولا مقيد له ولا مرجعيّة له أيضاً، أما قانون الإرهاب فحدوده هي الدستور، حتى ولو كان الدستور الحالي الأمر الذي يقيد من قدرة المشرع على تقييد حريات المواطنين والضرب بقواعد العدل عرض الحائط.

وأخيراً كلي ثقة أن الطريق لا تزال طويلة، ولكن دائماً تبدأ طريق الألف ميل بخطوة واحدة، ولتكن هذه خطوة في الطريق الصحيحة.

١٧ ـ عمرو هاشم ربيع

بدايةً أتوجه بخالص الشكر والتقدير للدكتورة ثناء، وأؤكد تعاطفي معها لأن الجهد الذي بذلته جهد كبير جداً ما كان يجب أن تكلف به وحدها، فمثل هذا الجهد

كان يجب أن يكون جماعياً، على الأقل لتتلافى كثيراً من المثالب التي ذكرها الدكتور سيف عبد الفتاح، المثالب المنهجية على وجه التحديد؛ لأنه لا يمكن أي شخص وليس الدكتورة ثناء فقط أن يعد هذا العمل بمفرده ويكون عملاً متكاملاً.

لقد استوقفني عند قراءة الكتاب ذلك الجزء الخاص بمعوقات الإصلاح الديمقراطي، الذي تجاهلت فيه الباحثة القيود المحورية على الإصلاح المنشود واتجهت مباشرة للقيود الإجرائية من قبيل تعويق عمل النقابات المهنية والمجتمع المدني وتعويق أداء مجلس الشعب. . . إلخ.

حتى عند التعرض لهذا المستوى من القيود الإجرائية كانت هناك قيود أخرى إجرائية تمّ تجاهلها تتعلق بالفساد السياسي والاقتصادي (تزوير الانتخابات، قانون الطوارئ، ملاحقة القضاة. . . إلخ).

وبعيداً عن هذه القيود الإجرائية هناك قيود محورية تعوق عملية التحول الديمقراطي في مصر مثل محورية دور رئيس الجمهورية في النظام السياسي المصري. حيث تجمع سلطات الرئيس بين سلطات رأس السلطة التنفيذية في النظامين البرلماني والرئاسي. أتصور أن هذه ـ كما يقال ـ مربط الفرس.

وظني أن هناك تبريرات للتلكؤ في الإصلاح، وهذه التبريرات جاءت في خمسة تعبيرات أساسية تكررت كثيراً في خطاب القيادة السياسية:

ـ تعبير الإصلاح بمنطق الخطوة خطوة الذي أسفر عن لا شيء بعد ٢٥ عاماً.

ـ تعبير الإصلاح الاقتصادي قبل الإصلاح السياسي، وقد انتهت أجندة الإصلاح الاقتصادي من دون أن نبدأ في الإصلاح السياسي (وطبعاً انتهت بالفشل بعد تنفيذ أجندة صندوق النقد والبنك الدوليين).

ـ تعبير انتظار حلّ الصراع العربي ـ الإسرائيلي وهو خطاب يفترض أن الطرف الإسرائيلي هو الآخر يؤجل عملية الديمقراطية بداخله بدعوى استمرار الصراع مع العرب.

ـ تعبير رفض التدخل الأجنبي للضغط لعملية الإصلاح.

ـ تعبير خصوصية البيئة المصرية والعربية وكأن بيئتنا تؤكد الاستبداد.

هذه تقريباً هي المبررات الخمسة لتلكؤ عملية الإصلاح التي كانت واردة في الخطاب السياسي للقيادة السياسية منذ عام ١٩٨١ حتى الآن. لكن في واقع الأمر يبدو لي أنّه كان هناك ثلاثة أمور أساسية حاسمة في هذا التلكؤ، هي:

ـ التأكيد المستمر على قيمة الاستقرار حتى لو أدى هذا الاستقرار في واقع الأمر إلى (الركود)، والخشية دائماً من التغيير.

ـ عدم الاستجابة لأي ضغوط شعبية مطالبة بالتغيير، واعتبار أي استجابة لأي ضغط أمراً معيباً.

ـ التضييق على حرية الرأي والتعبير أملاً في الوصول على ما يبدو إلى موضوع التوريث. ولعل ما حدث في تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وتأجيل انتخابات المحليات يصب في هذه الخانة. بحيث إنّه إذا ما أجريت أي انتخابات في الوقت الراهن فلن يستطيع أحد دستورياً وقانونياً أن ينافس نجل الرئيس إذا ما خاض هذه الانتخابات.

١٨ ـ صبري خلف الله

أزعم أنّه لا الحزب الوطني ولا حزب التجمع ولا أي حزب من الأحزاب الموجودة ولا حتى غير الموجودة الآن ترى أن الإخوان المسلمين قادرون على إصلاح شأن هذا البلد وحدهم. وأظن أن هذا المفهوم يجب أن يستقر في وجدان الكل، لأنه بدلاً من أن نتبادل الاتهامات، نتبادل الثقة، بمعنى أنّه يجب أن ننتقل من طور تبادل الاتهامات إلى تبادل الثقة، حتى يمكننا أن نتحرك سويّاً، وإلا لا داعي لتلك اللقاءات.

فنحن نستغرق كثيراً في المصطلحات التي تبعدنا عن بعضنا بعضاً. نحن بحاجة شديدة إلى جانب الثقة أكثر من الجانب السياسي وأكثر من الجانب التنظيري، تلك الثقة التي تجعلنا نستطيع العمل سويّاً. لكن لو ظلت الاتهامات موجودة ـ مثل اتّهام الإخوان المسلمين بأنهم قوة تريد أن تفرض واقعها وتريد أن تفرض وضعها، أو إن الإخوان يهمشون القوى الأخرى ويعتبرونها غير موجودة في الساحة ولا تنوي الوجود أصلاً أو مثل هذا الكلام ـ فلن نتقدم خطوةً واحدة، وسنظل نرجع إلى الوراء ربما عشرات السنين.

ثانياً، لا يمكن أن يحدث إصلاح لا بالثورة الكاملة مثلما يطرح البعض، ولا بالتقدّم السلمي الكامل، وإنّما لا بدّ من مجموعة تضحيات. . هي بمثابة منتصف الطريق بين الثورة الكاملة والتقدّم السلمي الكامل، ربما تميل يميناً وربما تميل يساراً، لكنّها تقتضي أن يدفع الجميع الثمن، ومسألة أن شخصاً يريد أن يجني ثمار تلك العملية من دون أن يدفع الثمن، فهي لن تحدث لا من قبل أي حزب من الأحزاب ولا من الإخوان المسلمين.

لذلك أقول: نحن لسنا قادرين أن نحقق هذه النتيجة إلا بوضع جدول أعمال مشترك، وأنا أقول إن جدول الأعمال هذا لا يزال عاجزاً عن وضع الطرح الذي يحوّل النظرة الوطنية الحقيقية لمشروع متكامل للإصلاح يحظى بالإجماع.

هذا المشروع لم يوجد ولم يولد. وذلك بسبب أزمة الثقة الموجودة بين القوى والعاملين في الساحة السياسية. لذلك أقول. . نحن محتاجون إلى مشروع يوحد هذه القوى، وهذه هي الحالة الوحيدة التي يمكن أن ننتزع بها حقنا في تبادل السلطة، وفي الحياة السياسية المرجوة منا جميعاً.

ووقت أن يوجد هذان الجناحان للعمل السياسي الوطني في مصر، في هذه الحالة نكون قد اقتربنا جداً من الوصول لأهدافنا كما وصل الكثير من القوى السياسية في العالم.

وأعتقد أنّه لم يحدث في العالم أن وصلت قوى سياسية لأهدافها وانتزعت حقها من دون أن توحّد قواها وتوحّد كلمتها.

في هذا السياق أسجل اعتراضي على ما يردده البعض من أن الحزب الوطني هو أكبر قوة سياسية في مصر، فلا الحزب الوطني هو أكبر قوة ولا الإخوان هم أكبر قوة. . القوة الحقيقية الكبيرة في هذا المجتمع هي الشعب. . وما حققه الإخوان المسلمون من مكاسب يرجع إلى أنهم فهموا كيف يتعاملون مع الشعب. . ولكن لو فشل الإخوان في التعامل مع الشارع فسينهار رصيدهم وثقلهم السياسي.

ومن ثمّ أقول: نحن المطالبون بمخاطبة هذه الجهة أي «الشعب». فهي الجهة القوية الوحيدة التي تستطيع أن تنتزع معنا حقها من النظام الحالي الذي سيجد نفسه مضطراً إلى الاقتناع بأن مصلحته الحقيقية لن تتم إلا بتداول السلطة.

وعلى الرغم من أننا لا نملك الكثير من أوراق الضغط لكن الوضع الحالي، المحلي والعالمي، يرشحنا جميعاً لو اتحدنا، وتولدت فينا الثقة الكاملة للتعاون مع بعضنا البعض، ونسينا الهواجس والاتهامات المتبادلة. إذا حدث هذا فأبشروا إن شاء الله. . وعسى أن يكون قريباً.

١٩ ـ ناجي الغطريفي

سأكون موجِزاً في تعليقي، حيث إنّني سأطرح موقف التيار الليبرالي من مجمل الطروحات الخاصة بالتحول الديمقراطي غداً، إلا أن ما أود توضيحه الآن هو كشف حقيقة ما يدعيه النظام السياسي من تقدّم على طريق الإصلاح السياسي، فالخطوات التي اتخذها معروفة في أدبيات السياسة بالأتوقراطية الليبرالية (Liberal Autocracy)

وهي تعني قيام النظام بدعم تدريجي لمؤسسات المجتمع المدني، وتوسيع هامش حرية التعبير، وإجراء الانتخابات الرئاسية والنيابية المقررة نتائجها مسبقاً سواء بالتزوير والتلاعب بقوائم الناخبين وتوزيع الدوائر أو بإضعاف المؤسسات السياسية عن طريق شل قدرة الأحزاب السياسية على التواصل مع قواعدها وقطع الطريق أمام الزعامات الواعدة التي تتطلع إلى إثبات قدراتها القيادية، بتطبيق القيود الواردة في قانون الطوارئ وعدم أتاحة الفرصة لها لطرح برامجها في أجهزة الإعلام المملوكة للدولة. والنظام السياسي مستعد في اتباع هذا النهج إلى الذهاب إلى أبعد مدى، طالما كانت تلك الخطوات الإصلاحية لا تصل إلى تغيير أوضاع القضاء أو المساس بالدستور، حيثُ إنَّ هذين العنصرين يشكلان الضمانة الأساسية لأن يصل الإصلاح إلى الحدّ الذي يؤدي إلى تغيير النظام، ويبدو أن هذه هي المحطة التي وصلنا إليها الآن. وفي ما يتعلق بالموقف من تنامي قوة جماعة الإخوان المسلمين فهم فصيل وطني لديه رؤية إصلاحية وإن كنا نعتقد أن الجماعة تستمتع بميزات سياسية وجماهيرية لا تستمتع بها القوى السياسية الأخرى التي لا تملك منابر منتشرة على طول البلاد وعرضها وتنظيماً تماسكت حلقاته على مدى عقود طويلة، وتمويلاً خيرياً يمكّنها من تقديم خدمات موازية لتلك التي فشلت الحكومة في تقديمها وعلى مستوى غير قابل للمنافسة من قبل التيارات السياسية الأخرى، وليس هذا دعوة للتضييق على الإخوان وإنما تطلعاً للمساواة معهم حتى يمكن وضع خريطة دقيقة للقوى السياسية الفاعلة.

أما عن قوة التيار الليبرالي وتقويم فاعلياته، فأود أن أوضح حقيقة قد تغيب عن البعض، وهي أن الحزب الوطني من الناحية النظرية ووفق برنامجه يعتبر فصيلاً ليبرالياً، أما من الناحية الفعلية فقد تحول إلى مجرد تجمّع حول السلطة ومن أجل السلطة، ما أفقده الأهلية لترديد ما يدعيه من دعاوى إصلاحية وما يسعى إلى تحقيقه من عدالة وحرية، ولذا فإن إصلاحاً حقيقياً للحزب الوطني من شأنه أن يضيف قوة للتيار الليبرالي في مصر.

لقد تعرض بعض السادة المشاركين مثل الأستاذ أمين اسكندر لدور الخارج في دعم بعض القوى مثل حزب الغد وتصدي أمريكا للدفاع عن رئيسه، فأنا أعتقد أن هذا التدخل كانت سلبياته تفوق إيجابياته إذ أتاح للنظام الفرصة للتشهير بالحزب وزعاماته ومحاولة اغتيال شخصيته شعبياً، وهو ما دفع الحزب إلى المطالبة بإخراج قضية أيمن نور من معادلة العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة حتى لا يكون مصيره عرضه للتقلبات وفقاً للصفقات التي يعقدها النظام على صعيد مواقفه من القضايا الإقليمية.

وأنا لا أقول هذا بناء على تقدير شخصي ولكنه واقع، والمتابع لتصريحات

المسؤولين الأمريكيين تجاه التطورات الداخلية التي شهدتها مصر يتبين اختلاف نبرة النقد أو الرضا وفقاً لنقاط التلاقي أو الاختلاف تجاه القضايا المطروحة للنقاش، كما حدث في الزيارتين الأخيرتين لوزيرة الخارجية الأمريكية.

أما في ما يتعلق بأوضاع حزب الغد الحالية فلا شكّ في أنّه يمرّ بأزمةٍ أول من تسبب فيها هو النظام نفسه، سواء عن طريق لجنة الأحزاب التي تفرض قيوداً على الأجنحة المنشقة تحول دون إمكانية إقامتها أحزاباً منفصلة في حالة الاختلاف أو في حالة تدخلات الأجهزة الأمنية لتفجير الأحزاب من الداخل، مثل ما حدث عندما طلبت من بعض العناصر المخترقة أو الواقعة تحت ضغوط تقديم طلب بفصل رئيس تحرير جريدة **الغد** وتعطيل صدورها من دون أن تكون مخوّلة بذلك، إلا أن رئيس لجنة الأحزاب استجاب لطلبها هذا، وقد كشفت الأيام بعد ذلك أن هذه المجموعة المنشقة التي تمّ فصلها كانت تختلف جذرياً في مواقفها عن حزب الغد، واتضح ذلك من افتتاحيات جريدتها الممالئة للنظام ومن عريضة الدعوى التي قدمتها والتي انتقدت فيها قيادات الحزب بإهانتهم الرموز الوطنية وتعاونهم مع جماعات تتقاضى تمويلاً من الخارج ولها علاقات مشبوهة.

المهم أن واقع الحياة والممارسة الحزبية مليئان بالألغام ويكشفان بوضوح عن أن النيات مبيتة لإبقائها رهينة الأزمات المالية والسياسية والانقلابات الداخلية وما ينطوي عليه ذلك من تعطيل مسيرة الإصلاح وضياع فرص إقامة ديمقراطية حقيقية وتعليق مسؤولية ذلك على الأحزاب. . . وهذا هو ما يرمي إليه النظام.

٢٠ ـ حسين عبد الرازق

أولاً أشكر الدكتورة ثناء على الورقة والأسئلة التي طُرحت فيها وما أثارته من نقاش، والورقة والأسئلة والنقاش تجعلني أطرح أربع نقاط باختصار:

النقطة الأولى، إنّه غاب عن الورقة توضيح الأوضاع القائمة وهي أوضاع استبدادية تجعلنا نضع الديمقراطية مدخلاً لأي تغيير سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي في مصر. والواقع أن الوضع غير الديمقراطي القائم في مصر وضع بالغ السوء على عكس ما يبدو ظاهرياً.

فالدستور يعطي هيمنة كاملة للسلطة التنفيذية، وداخل السلطة التنفيذية هناك سلطات مطلقة لرئيس السلطة التنفيذية الذي هو رئيس الجمهورية، فهو من خلال ٣٢ مادة من الدستور صاحب القرار السياسي والتنفيذي والتشريعي في مصر، ويتساند مع الدستور سلسلة من القوانين التي تنتهك الحريات العامة وحقوق

الإنسان، بدءاً من قوانين صادرة عام ١٩١٠ و١٩١٤ إلى قوانين صادرة عام ٢٠٠٥.

مصر تعيش لأول مرة في تاريخها ربع قرن كامل تحت حكم الطوارئ، وهذا القانون عملياً يلغي كثيراً من مواد الدستور وبخاصة الجزء الإيجابي في الدستور المصري الذي هو الحقوق والحريات العامة، وبالضرورة في ظلّ الطوارئ هناك اعتقالات بالآلاف، يقدر الذين دخلوا المعتقلات إلى سنة ٢٠٠٠ بأكثر من ١٥٠ ألف مواطن مصري، ويصاحب الاعتقال بالضرورة كما يقول التاريخ المصري التعذيب في المعتقلات والسجون وأقسام الشرطة.

في مصر ما زالت القوات المسلحة هي القوة الحاكمة والمؤثرة في الحياة السياسية، جميع رؤساء الجمهوريات من عام ١٩٥٢ حتى الآن من القوات المسلحة، كثير من المحافظين يأتون من القوات المسلحة، وتحديداً ما يسمّى بالمحافظات الحدودية. تلي القوات المسلحة الشرطة التي لا يوجد مواطن مصري يتعين في وظيفة أو يسافر أو يذهب أو يأتي إلا ويصاحبه تقارير أمن الدولة التي تتحكم في حياة الناس. الحكومة تسيطر على جميع أجهزة الإعلام الرسمية والصحافة القومية. تزوير الانتخابات هو الأساس منذ بدء التعددية السياسية عام ١٩٧٦ حتى الآن.

لا يوجد شيء اسمه إدارة محلية، الدولة المركزية هي المسيطرة.

هناك مقاطعة من الشعب المصري للعمل السياسي. ٧٥ في المئة من المقيدين في جداول الانتخابات لم يدلوا بأصواتهم في أي انتخابات من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٥ سواءً انتخابات الرئاسة أو انتخابات مجلس الشعب. هذا هو الواقع الذي نريد أن نغيره حتى تكون هناك ديمقراطية.

النقطة الثانية، هي التبشير بحزب جديد يواجه الحزب الوطني الحاكم! أنا حقيقةً أنزعج من الإلحاح ليس فقط من الورقة، وإنما من خلال عديد من الكتابات والتصريحات لكتاب وسياسيين أفراد لم ينضموا لأي حزب من الأحزاب، وحافظوا على «نقائهم» واستقلالهم من وجهة نظرهم طبعاً، يعتبرون كلّ الأحزاب القائمة لا قيمة لها، ولا أمل فيها. . . إلخ. ، سواءً أكانت أحزاباً معترفاً بها من الحكومة، أم غير معترف بها، ويبشرون بالحزب الجديد الذي سيعمل المعجزات، لماذا هذا الحزب الذي يُبشِّر به سيختلف، إذا كانت الأحزاب كلها غير صالحة؟ هو سينشأ في ظلّ قانون الأحزاب الذي يفرض قيوداً على الأحزاب ويحاصرها في المقر والصحيفة، ويمنعها من استثمار أموالها في أي أعمال تجارية . . .إلخ. حتى تظل تعاني أزمات مالية، ما الذي سيجعله «عجبة» في هذا المناخ؟ وسيعبر عن ماذا؟

نحن لدينا أحزاب يسارية وقومية من كلّ لون، التجمع، الناصري، الكرامة،

حزب الشعب الاشتراكي، الحزب الشيوعي المصري، لدينا أحزاب ليبرالية: الوفد، الغد، والوطني أيضاً يعده بعضهم حزباً ليبرالياً. لدينا أحزاب ذات مرجعيّة دينية مثل الإخوان المسلمين والوسط. هذا الجديد الذي سيأتي سيعبر عن ماذا؟ وسيمثل من؟

وأرجو ألا يفهم أحد من كلامي هذا أني ضدّ قيام أحزاب جديدة، على العكس فأنا منحاز إلى إطلاق حرية تشكيل الأحزاب بمجرد الإخطار وبلا أي قيود، ولكن ما أعترض عليه هو الأسباب التي تطرح لقيام هذا الحزب الجديد.

النقطة الثالثة، هي قضية القديم والجديد من دون تحديد، فليس كلّ قديم مرفوض، وكل جديد مرحب به، ما مواصفات هذا الجديد التي تجعله شيئاً مختلفاً عن القديم؟ هذا القديم، واعذروني عندما أتكلّم عن حزب التجمع الذي أنا عضو فيه ـ إذا كان مطلوباً أن يدخل قادته السجن، دخلوا السجن قبل أن يوجد الحزب وبعده أو بعضهم على الأقل في الخمسينيات والستينيات وفي السبعينيات وإلى منتصف الثمانينيات، مطلوب أن ينزلوا إلى الشارع، حزب التجمع من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ نظم ١٣ تجمعاً ومظاهرة في الشارع، وطرح كلّ قضايا الإصلاح السياسي والدستوري، وإلغاء الطوارئ وضد صيغة المادة ٧٦ وارتفاع الأسعار... إلخ.

أصلُ إلى **النقطة الأخيرة**، قضية الجبهة، والبرنامج. الجبهة نشأت في مصر عام ١٩٩٥ تحت اسم لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية وكان فيها الأحزاب الرئيسة الخمسة: الوفد والتجمع والناصري والعمل والأحرار، والإخوان المسلمون والشيوعيون، واستمرت حتى عام ٢٠٠٠ وعملت برنامجاً للإصلاح السياسي والديمقراطي أزعم أنّه شامل وصالح حتى الآن بما فيه البعد الاقتصادي والاجتماعي.

عام ٢٠٠٢ تكونت لجنة الدفاع عن الديمقراطية وكان فيها خمسة أحزاب وست منظمات مجتمع مدني حقوقية، وهذه كانت أول مرة تعمل الأحزاب مع منظمات المجتمع المدني الحقوقية. وأختم كلامي بملاحظة، لماذا لم يدعُ منظمو هذه الندوة أحداً من هذه المنظمات على الرغم من أنّها تؤدي دوراً مهماً جداً في الإصلاح السياسي والدستوري؟

٢١ ـ إبراهيم محمد الجعفري

سأتكلم من زاويتين: زاوية رجل أكاديمي متواضع، وزاوية رجل الشارع العادي، وذلك في نقطتين:

النقطة الأولى، هي أنّه منذ فترة طويلة ونحن نعقد ندوات نتحدث فيها

وتتحدث فيها الصفوة والنخبة، ولكن الشارع غير هذا تماماً. الشارع حركته أسرع منا كثيراً جداً.

فالشارع لا يعلم ما معنى نخبوي وما معنى فوضوي، وما معنى نهضوي، وما معنى تجليات، وما معنى أيديولوجيا، الشارع المصري ليس كذلك. الشارع المصري يحتاج لغة، لغة جديدة. هناك فجوة. فجوة كبيرة جداً بين حديثنا هنا على الطاولات وبين حركة الشارع. هذا هو التلغراف الأول.

النقطة الثانية، تتعلق بقضية البديل أو قضية الثابت. نحن نعرف جهد حزب التجمع في منتصف السبعينيات، وظهور أفكار ليبرالية مع بداية الثمانينيات.، ثم فوجئنا في فترة من الفترات، بظهور ما تم تسميته اليسار الليبرالي. بمعنى أنّه كان يساراً ثمّ بدأ يتحول إلى الليبرالية، كلّ هذا سبّب انزعاجاً في أوساط النخبة التي كانت تجلس وتفكّر معنا. هذا هو التلغراف الثاني.

نحن لا نراهن على تغيير يأتي من الخارج، أبداً، هذه قاعدة أساسية يجب أن نتفق عليها جميعاً. أنا أطرح ما سبق أن طرحه الأستاذ حسين عبد الرازق، هو طرح صيغة للإصلاح عام ١٩٩٥، وقبلها كان هناك شيء من هذا القبيل عام، وكانت صيغة مهمة جدّاً.

لكن علينا ونحن نتحرك أن نعي أمرين:

الأول أن نتفق على المنهج الذي نتحرك من خلاله. و**الثاني** أن نتفق على الرجال الذين يحملون المنهج أو يعبرون عنه في الشارع المصري، لأنه كثيراً ما نتفق على شيء، ولكن يضيع هذا المجهود بسبب سوء اختيار من يحملونه للناس ويعبرون عنه للشارع.

فالجماهير تتعاطف مع الشعار أكثر من المنهج حتى لو لم تفهم المنهج، لكن الشعار مهم جداً. ويجب في النهاية أن نختار اللحظة أو المناخ المناسب جداً إذا نزلنا إلى الشارع، أو التوقيت المناسب للنزول إلى الشارع. هذه هي الإجابة عن سؤال لماذا كسب الإخوان المسلمون الشارع المصري في الانتخابات الأخيرة؟ والإجابة تتمثل في أن هناك منهجاً، وهناك حسن اختيار للرجال الذين يحملون المنهج، وحسن اختيار للشعار، وحسن اختيار للمناخ واللحظة المناسبة.

٢٢ ـ طه عبد العليم

أعتقد أنّني في وسط جميع المجموعة الموجودة الآن حالة خاصة بعض الشيء. أولاً في تطوري الفكري. أنا كنت ناصرياً، وكان شعراوي جمعة طالباً القبض عليَّ، ثمّ بعد ذلك رشحني للتنظيم الطليعي. . وفي كلّ الأحوال طردوني من التنظيم

الطليعي بعد لقاء واحد فقط حضرته. . ثمّ أصبحت ماركسياً، والحقيقة فصلوا زوجتي من عملها، وبذلوا كلّ الجهود في موسكو لكي يخرجوني من الماركسيّة على الرغم من أنّني أعددت بدلاً من الأطروحة أطروحتين.

ثمّ أصبحت ليبراليّاً، فالأمريكان لم يحبوني، ولا أنا أحببتهم بشكل كبير. ومع عملية تطوير الحزب الوطني، دخلت الحزب الوطني، فكانت سنة ثمّ تمت إقالتي من الهيئة العامة للاستعلامات، وكان لي برنامج تلفزيوني فتعرضت لمضايقات عدة، وأصبح البرنامج لا يذاع منه إلا حلقة واحدة في الشهر، فقلت: لا أريده. وأخيراً تركت الحزب الوطني أيضاً؛ لأنّني لم أرَ فيه كلّ الذي تصورته في الواقع.

لماذا دخلت الحزب الوطني؟ الذين دخلوا الحزب الوطني بعد المؤتمر الثامن ليسوا حمقى. . لأن الحقيقة عندما تقرأ وثائق الحزب الوطني التي قدمت للمؤتمر الثامن: وثيقة الحقوق والمواطنة، وثيقة مصر والعالم. فبالنسبة إلى جيلنا الذي مرّ بِكُلّ هذه التطورات سيجد نفسه ٨٠ في المئة أو ٩٠ في المئة متفق مع ما جاء في تلك الوثائق.

والحقيقة أنا لم أطلب أن أدخل الحزب الوطني، صفوت الشريف حادثني، وقال لي: ألست معنا في الحزب؟ قلت له: لا، قال: لماذا؟ قلت: لم يقل لي أحد انضم للحزب. قال لي: أنت مرشح. فانضممت للحزب، وقال لي: أنا من البداية أعلم أنّك تختلف معنا في أشياء، وأنا قلت له: الحقيقة أنا أيضاً لا أتفق معكم في كلّ شيء، لكن هناك نقاط التقاء أساسية. وعندما شاركت في الاجتماعات اعترضت على كثير من الممارسات، وكان من ضمنها، على سبيل المثال الاعتداء على الصحافيات الذي تمّ أمام نقابة الصحافيين، وكان هناك اجتماع لمكتب هيئة التثقيف السياسي احتججت فيه بشدة على هذا، وقلت: إذا كان الحزب الوطني يقدم نفسه على أنّه حزب الوسط، والمجتمع المصري أصلاً مجتمع وسط فلا يليق بهذا الحزب أن يتصرف بهذا الشكل.

ومع مرور الوقت بدأنا نسمع كلاماً غريباً مثل ما ردده أحد رؤساء التحرير بقوله: لماذا نريد ديمقراطية؟ نحن لدينا الجيش والبوليس!

هذا كلام غريب. فأين الشارع! أستظل تعتمد على الجيش والشرطة؟ اللحظة التي يمكن أن تحدث فيها أي أزمة أو انفجارة أنت تحتاج لقوتك الحقيقية في الشارع.

هناك خلافات كثيرة، وفي هذا السياق أنا خرجت من الحزب الوطني وتفرغت لأعمالي البحثية وأهمها الآن كتاب عن الاقتصاد السياسي لتحديث وتصنيع مصر من عام ١٨٠٥ إلى عام ٢٠٠٥ من خمسة أجزاء أوشكت أن أنهي الأجزاء الثلاثة الأولى منه.

وفي هذا السياق لي ملاحظة على كتاب الدكتورة ثناء. . الفلسفة الجدلية تثير إشكاليات، منها إشكاليتان مرتبطتان بهذا الكتاب: الإشكالية **الأولى** هي إشكالية المنطقي والتاريخي، عندما تتكلم عن الديمقراطية تطرح قضية الأولويات: هل في التطور التاريخي الفعلي، هذه الأولويات التي نتصورها منطقيّاً المفترض أن تتبنى على بعضها، بينها درجة من التوافق؟ أنا أزعم أن هناك درجة من التوافق ليست بالقليلة بين المنطقي والتاريخي، وسأقول لماذا.

النقطة **الثانية** قضية العام والخاص. بمعنى نتكلم عن الخصوصية المصرية، وفي النهاية لن نعيد اختراع الكهرباء. ما العام والخاص في قضية الديمقراطية؟

وسنقول في المنطقي والتاريخي؛ لأنّني لو أخذتها بشكل منطقي سأقول الديمقراطية ـ لو أتناول كتاباً مثل هذا ـ سأتتبعها كالتالي: قضية سيادة القانون، بالدرجة الأولى. والقانون بالمعنى الواسع سيدخل فيه بعد ذلك الدستور، سأقول: هي حقوق المواطنة، ويدخل فيها كلّ الحريات العامة. وسأقول بعد هذا: الاعتراف بالتعددية، ويدخل فيها الأحزاب وحرية الصحافة وكل هذا الكلام. ثمّ أقول بعد هذا تداول السلطة وسيدخل فيها الاختيار وإعادة الاختيار، خصوصاً شخص مثلي: عشت في العهد الناصري، ورأيت أن الاختيار يتم مرة ويكون للأبد، ورأيت في الاتحاد السوفياتي الاختيار مرة وللأبد، وأمامنا نموذج إيران أيضاً مرة وللأبد، ومن ثمّ فأنا أتحدث عن حقّ الشعوب في الاختيار وإعادة الاختيار. ما لم يكن هذا الحق مؤمناً سيكون معنى هذا أن هناك شيئاً جوهريّاً ناقصاً في الديمقراطية.

في التطور التاريخي الشيء نفسه، أول شيء يقابلك في تاريخ مصر أنّه لا يوجد قانون يحكم الضرائب، لا يوجد قانون يحكم الملكية، هناك حالة من الفوضى في العهد المملوكي، ويبدأ محمد علي بعيداً عن الإصلاح الديمقراطي السياسي بالمعنى الضيق، يقيم دولة القانون.

ثمّ تأتي بعد ذلك دعوة الدستور تأتي مع الثورة العرابية، ثمّ تأتي قضية المواطنة بعد ذلك مع ثورة ١٩١٩، وتأتي ثورة تموز/ يوليو، وتستمر مع ثورة تموز/ يوليو ـ إشكاليتان من ثورة ١٩١٩ مروراً بثورة ١٩٥٢ وصولاً إلى اليوم: الإشكالية **الأولى** هي إشكالية تداول السلطة، كلنا يعلم هذه المعلومة: حزب الوفد وهو حزب الأغلبية لم يمكَّن من السلطة إلا ست أو سبع سنوات، وفي أحوال كثيرة كانت الحكومات ائتلافية، وفي معظم الأحوال كان الدستور يتغير، وحكومات القصر والاستعمار تطيح بحزب الأغلبية عبر التزوير والاستبداد في العهد الذي أسميناه العهد الليبرالي.

في ثورة تموز/يوليو، كانت قضية تداول السلطة غير مطروحة أصلاً، الحرية. كلّ الحرية للشعب، ولا حرية لأعداء الشعب، وفي النهاية الشعب يكون هو سلطة تموز/يوليو نفسها، أليس كذلك؟ هذه معادلة سلطة تموز/يوليو مع كلّ تقديري لتاريخي عندما كنت ناصريّاً.

قضية توازن السلطات إشكالية أيضاً. بمعنى التوازن بين القصر والبرلمان قبل عام ١٩٥٢. الإشكالية الموجودة اليوم إشكالية استقلال القضاء، القضية ليست قضية فصل بين السلطات بقدر ما هي قضية توازن السلطات، أو التوازن بين السلطات. في النظام الرئاسي الأمريكي هناك توازن بين الكونغرس والرئيس، على الرغم من أن النظام هناك نظام رئاسي، وصلاحيات مذهلة لرئيس الجمهورية. فهذه قضية يجب أن تشغلنا: قضية الفصل، لكن في ارتباط الفصل بين السلطات بتوازن حقيقي بين السلطات. وهذا الكلام على الصعيد العالمي كلّه، بمعنى أنّه أول ما بدأت الديمقراطية بدأت أساساً بفكرة دولة القانون ثمّ تبدأ بقية المكونات.

النقطة **الثانية** هي قضية العام والخاص، أنا لا أرى أن هناك في الحقيقة خصوصية مصرية، إلا بقدر ما تثار عندنا في الحالة المصرية. . وهي ليست خاصة بالحالة المصرية فقط وإنما بالحالة المصرية العربية.

بمعنى، عندما نقرأ تاريخ مصر في القرن الفائت، أنا بالنسبة إلي، الإخوان المسلمون هم وطنيون ومواطنون ولهم كلّ الحقوق والواجبات، ومن حقهم أن يشكلوا حزباً سياسيّاً، حتى أكون واضحاً. وأنا بالمناسبة مع حرية تكوين الأحزاب؛ لأن هذا هو الأصل في التعددية السياسية. وأنا مع حرية الصحافة، وضد قضايا الحبس في قضايا النشر وقلت هذا الكلام. . لكن أنا عندي إشكالية مع الإخوان المسلمين هذه من الأشياء التي يجب أن نناقشها، وهي إشكالية تطور المجتمع المصري.

نحن لدينا في مصر ثلاثة إخفاقات كبرى في القرنين الماضيين: إخفاق أن نبني دولة صناعية، أن نلحق بالعصر: عصر الصناعة، واليوم نتخلف أكثر عن عصر المعرفة.

إخفاق في بناء الدولة الديمقراطية، أخفقنا ليس فقط مع نظام مبارك في ربع القرن الأخير، ولكننا أخفقنا على امتداد قرنين في أن نبني الدولة الديمقراطية.

الإخفاق الثالث هو في بناء الدولة المدنية الحديثة ـ وقيل هذا الكلام ضمناً في هذه المناقشة ـ نحن وطنيون مصريون. أنا واثق أن عصام العريان، وعبد المنعم أبو الفتوح هم وطنيون، ولا يشككون في عدم إيمان الآخرين، لأنك لو قلت إن

الإخوان المسلمين هم القوة السياسية المعبرة عن المسلمين حقّاً في مصر، إذاً غداً عندما يقوم الإخوان بمظاهرة لا بدّ أن يخرج وراءهم ٧٠ مليوناً أو أكثر؛ لأن الشعب المصري شعب مسلم. لأن هذا ليس ثقل الإخوان. فمعظم المسلمين خارج جماعة الإخوان.

في ما يتعلق بقوة الحزب الوطني. نعم الحزب الوطني قوي قبل أن أكمل إشكالية الإخوان. الحزب الوطني قوي برجال الأعمال. الذي أتصوره أنّك عندما تقول حزباً ليبراليّاً يكون حزب الرأسمالية المصرية. الرأسمالية المصرية موجودة في الحزب الوطني. وجميع رجال الأعمال الكبار موجودون في الحزب الوطني شأنهم شأن الرأسمالية المصرية في كلّ تاريخها، لماذا؟ لأن مصالحهم تحتم ذلك. قال هذا الكلام في الإسكندرية الدكتور حسام بدراوي عندما سُئل: لماذا تظل حتى الآن في الحزب الوطني؟، قال: لأنه مركز السلطة.

فأنا عندما أقول إن الحزب الوطني هو أقوى الأحزاب السياسية، يعني أقوى قوة سياسية؛ لأنه يناسب ببساطة شديدة جداً جميع القوى التي لها مصلحة لدى الدولة، أما ما يقال عن أن الحزب ليس له قواعد جماهيرية يعبر عنها فهذه مشكلة كلّ الأحزاب في مصر.

عندما تقول إن حزب التجمع هو حزب العمال وحزب الفلاحين، كلّ المظاهرات التي نظمها الحزب للدفاع عن العمال والفلاحين يخرج فيها أعضاء الحزب وليس العمال والفلاحون؟ وهكذا بالنسبة إلى بقية الأحزاب.

هناك أخيراً قضية الديمقراطية الداخلية، فنحن غاضبون من أن النظام يضيق ذرعاً بنا، ولكن الحقيقة أننا نضيق ذرعاً ببعضنا البعض. تجد اليوم التيار القومي الناصري حزب مؤسس وحزب تحت التأسيس! لماذا؟! التيار الليبرالي فيه حزبان: الغد والوفد، لماذا؟

فإذا لم تكن التيارات الفكرية المصرية قادرة على أن توجد مع بعضها البعض، وتختلف مع بعضها البعض، إذاً ستظل هناك مشكلة كبيرة جدّاً.

٢٣ ـ عمرو الشوبكي

سأعقب في ثلاث دقائق على ثلاث نقاط، وبشكل أحاول بقدر الإمكان أن يكون تلغرافيّاً.

النقطة **الأولى**، تتعلق بالمسألة التي جاء عليها أكثر من تعليق وهي القديم والجديد، وأنا في الحقيقة متمسك بها من دون أن يعني ذلك تقديمي لحكم قيميّ.

فكرة القديم والجديد هي فكرة جدلية، وأنا أتصور أن هناك أزمة في مشاريع الأحزاب السياسية الرئيسة التي صنعت تجربة التعددية الحزبية في مصر في السنوات الثلاثين الأخيرة من عام ١٩٧٦ حتى الآن، وأن هذه الأزمة تحتاج إلى مداخل غير تقليدية لمحاولة تجاوزها، مسألة اليسار على سبيل المثال إحدى الأزمات الرئيسة، فقد تحول اليسار خلال السنوات العشر الأخيرة إلى حلقة صغيرة، وانتهت فكرة تحالف اليسار إلى حزب ضعيف الآن. فقوة أي حزب وأي تيار سياسي ـ وهذا هو المضمار الذي نجح فيه الإخوان المسلمون ـ ليست عناصره العقائدية، إنما العناصر المتحالفة، والأصدقاء والأنصار، وهم الذين استطاع التجمع أن يخلقهم حول الحزب في السبعينيات وأوائل الثمانينيات.

أنا أتصور أن هذه القوى القديمة التقليدية الممثلة في الأحزاب الثلاثة بصيغتها هذه: التجمع والوفد والناصري قد انتهت، وأن الجديد ليس معناه أنّه يحمل عصاً سحرية، إنما الجديد يحمل بعض الجذور التي تنفذ طريقة مختلفة في التفكير الجيلي، فهناك أشكال من الاحتجاج لم تعتد عليها هذه الأحزاب القديمة، وأعتقد أننا جميعاً تحدثنا عن أشكال جديدة للاحتجاج في المجتمع المصري بالمعنى الجيلي والسياسي مختلفة عن الأشكال التقليدية.

هناك أشكال أيضاً للتعبئة السياسية مختلفة عن الأشكال التي اعتدنا عليها في السبعينيات والثمانينيات. وبالتالي المطروح هو أفكار جديدة وطرح رؤى جديدة تتجاوز هذه المشاريع القديمة.

الملاحظة **الثانية**، هي فكرة الإصلاح من الداخل، أي من داخل النظام، وهنا أرد على صلاح سالم. أنا لم أشر إلى الإصلاح من الداخل بمعنى الإصلاح من داخل الحزب الوطني، بل قلت تقريباً عكس ذلك، لكن الفكرة التي أتمنى أن نحاول أن نناقشها غداً هي أنّني لا أعتقد بأن هناك فرصاً للإصلاح من أسفل فقط، وأقولها بوضوح إن أي ضغوط شعبية فقط ـ في عاصمة عدد سكانها ١٦ مليوناً ـ لا تتجاوز بكثير ١٠٠٠ شخص، وهذا يعني أن هناك مشكلة على المستوى الشعبي.

هذه مشكلة حقيقية، وبالتالي أنا لا أستبعد البعد الشعبي، بمعنى آخر أنا أعتقد أن لحظة التغيير ربما لا تكون بعيدة، وهي اللحظة التي تتوافق فيها بعض القوى الموجودة داخل النظام ـ وقلت هذا بشكل واضح وأكرره ثانيةً ـ التي هي خارج مشروع التوريث، مع هذه القوى الشعبية في لحظة ما، قد تكون هي اللحظة التي أشار إليها الدكتور عمرو هاشم، أي لحظة فراغ سياسي.

الملاحظة **الثالثة** والأخيرة هي من وجهة نظري تتعلق بالمشاريع الجديدة، وهذه هي الأزمة التي من المهم طرحها غداً في ما يتعلق بموضوع الإخوان المسلمين. أنا أتصور أن هناك مشكلة عند الإخوان ليس لها علاقة بجزء من الكلام الذي يتردد حول هل يصبحون حزباً أم لا؟ فَكُلّ هذه القضايا أعتقد أن معظم النخبة السياسية المصرية حسمتها إيجاباً، ربما الدكتور رفعت السعيد هو الوحيد الذي لديه رأي خاص في هذه المسألة، لكن أعتقد أن هناك إجماعاً من النخبة السياسية المصرية جميعها يسار ويمين في اتجاه أن الإخوان المسلمين جزء من هذا الوطن، وجزء من مشروعه الوطني.

لكن الذي يهمني أنّني أحياناً أشعر إجمالاً في رؤية الإخوان أن هناك محاولة لأسلمة خطاب التحرر الوطني مرة أخرى. يعني أشعر أن هناك صيغة تعادل خطاب الخمسينيات والستينيات، على الرغم من كلّ هذا التناقض الأيديولوجي بين الخطابين، لكن بمحتويات إسلامية، بمضمون إسلامي، برؤية للخارج متشابهة وقراءة للعالم الخارجي متقاربة.

في رأيي أن التحديات الأساسية التي يواجهها المجتمع المصري أكثر تفصيلية وتعقيداً من المشروعات الكبرى من الوصفات الجاهزة من «الإسلام هو الحلّ»، أو من الاشتراكية هي الحلّ. نحن بحاجة لأن نركز بعض الشيء على التفاصيل.

وهذا ربما يجعلني أنتقل إلى آخر نقطة، والتي أشار إليه الصديق العزيز أمين اسكندر حول مسألة أيمن نور ومسألة العلاقة بالخارج، وهذا هو الجزء الأخير الذي سأختم به كلامي. أنا أتصور أنّه توجد بالفعل إشكالية حقيقية، إن الضغوط الأمريكية بالقدر الذي تضر به ضرراً شديداً، لكنّها في رأيي هي الشيء الذي يمكن أن يعمل النظام السياسي في مصر له حساباً، وهذا أمر يجب أن يوضع في الاعتبار.

فأنا أتصور أن مساحة الضغط الخارجي على النظام مؤثرة بدرجة كبيرة، ولكن في الوقت نفسه النظام يستطيع أن يوظف هذه الورقة من أجل تشويه جزء من رموز المعارضة السياسية في مصر. وبالتالي المشكلة الحقيقية أن هناك مربعاً خطراً في مصر، أيمن نور دخله، وأي تيار من القوى السياسية الموجودة في مصر يدخل هذا المربع سيتعرض للمصير نفسه.

الإخوان المسلمون على الرغم من أنهم أكبر قوة سياسية في مصر، فهناك أوراق يمتلكها النظام ـ بالذات في علاقته الخارجية ـ تمكنه من تحجيم تأثيرهم، ولو أن هناك تياراً سياسياً ليبرالياً حقيقياً حصل على ٣٠ أو ٤٠ مقعداً، وهدد بدرجة أو بأخرى المشروع القائم، سيكون الرد أكثر قسوة بكثير مما تعرّض له أيمن نور.

وبالتالي فكرة المربع الخطر أنا أتصور اليوم أنّها مربع «رفض التوريث»، ومربع بقاء الأوضاع على ما هي عليه، وأن هناك طرقاً جهنمية للتعامل مع كلّ هذه التحديات، أو مع كلّ هذه الظروف.

٢٤ ـ ثناء فؤاد عبد الله (ترد)

طبعاً أنا أشكر جميع من تفضل بأي كلمة نقد أو إضافة للكتاب. ولكن أيضاً أجد أن من حقّي أن أدافع عن «المنهاجية التي اتبعت في إعداد الدراسة»؛ لأن الكثيرين ربما لم يفهموا منهج الكتاب، وهو منهج المقاربة المتعددة. وللعلم، فإن هذا المنهج محدد سلفاً من قبل مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، بما يتفق مع فلسفة المشروع ورؤيته حول دراسة الفكرة الديمقراطية في منطقتنا العربية. ومن هنا، فقد كنت أفضل أن تكون مناقشة قضية المنهج، موجهة أساساً إلى مدى جدارته في معالجة منظومة التحولات التي تجري حالياً في الدول العربية من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومدى قدرة هذا المنهج، كما طبق في الدراسة، على استكشاف حقيقة التحولات «السياسية» الجارية في مصر.

إننا هنا ننظر إلى فكرة «مستقبل الديمقراطية» في مصر نظرة غير محدودة، نظرة شاملة، على اعتبار أنّها عملية كبيرة وطويلة النفس وطويلة المدى من الناحية المادية ومن الناحية البشرية، إذاً هي مسألة ليست بسيطة، بمعنى أن عملية الديمقراطية يجب ألا نحصرها في التطورات التي نعيشها الآن، أو التي نعيشها من سنتين أو من ثلاث سنوات، فالمسألة ممتدة وكبيرة على مدى ١٠ سنوات أو عشرين سنة.

وتجارب أوروبا وتجارب الولايات المتحدة في بناء عملية الديمقراطية استغرقت مئتي سنة وثلاثمئة سنة. إذاً المسألة يجب أن لا يعبَّر عنها تعبيراً محدوداً، ولكن هي عملية كبيرة جدّاً وشاملة، ويجب ألا نكون قصيري النفس ونحن ننظر إليها، وبالتالي أرجو أن تكون نظرتنا للكتاب أنّه التزم بمنهج معين وفقاً للمنظار الذي التزم به.

ونحن كنا نبحث في الكتاب أو في المشروع عموماً عن نقطتين: النقطة **الأولى** هي مدى تأهيل أو تأهل النظام التاريخي المصري، أو الدولة التاريخية المصرية لبناء مشروع ديمقراطي، فكنا نقول: هل النظام المصري مؤهل لهذا أم غير مؤهل؟ ونبحث في هذه الجزئية.

النقطة **الثانية** إننا نحدد الحامل الاجتماعي والفكري والمؤسسي لبناء الديمقراطية أو لبناء المشروع الديمقراطي المصري. هذا الحامل الاجتماعي هو الذي

اهتم الكتاب ببيان حدود قدراته وتوجهاته الحالية والمستقبلية، لتلمس آفاق التحول السياسي الديمقراطي في مصر.

هناك نقطة أخرى وهي نقطة عامة بالنسبة إلى النقاش الذي دار اليوم. أنا فهمت من الدكتور عصام العريان أن هناك عدم قابلية لوجود دستور جديد لمصر. أقول في هذا إننا لم نعد نملك ترف الخلاف الذي يمسّ أسس الجماعة المصرية. هناك حاجة ملحة جدّاً إلى نسق ديمقراطي مصري تتفق عليه القوى السياسية، لأننا وصلنا إلى مرحلة التصحر السياسي، وبالتالي فإذا لم تبادر القوى السياسية لعمل اتفاق حول دستور جديد لمصر، فهذه ستكون نقطة خطيرة جدّاً.

هناك سؤال مهم آخر أيضاً: لماذا نغلق الباب في وجه التعددية الحزبية في مصر؟ الصيغة التعددية أو الصيغة الحزبية في مصر لم تصل إلى منتهاها، ويجب أن تصل إلى نقطة نهائية، عندها نقول: كفى لا نريد أحزاباً جديدة، أو نقبل بالأحزاب الموجودة ونقول إنّها فاعلة وقادرة وما إلى ذلك. أين هذه الفاعلية المزعومة للأحزاب والتي يراها البعض داعياً لمنع تكوين أحزاب جديدة؟ فمثل هذه الدعوة تغلق الباب على كلّ تطور سياسي محتمل في الشارع المصري أو في القوى السياسية المعبرة عنه.

وهنا أذكر المثل الإسرائيلي وهو أن هناك حزباً تكوّن بمنتهى البساطة قبيل الموعد المحدد للانتخابات التشريعية بأشهر عدة(*)، فلماذا نلغي التعددية الحزبية عندنا، ونضع العقبات في طريقها ثمّ نتحدث عن فاعلية الأحزاب الموجودة؟ أين هذه الفاعلية؟! من حقّي أن أسأل: أين هذه الفاعلية في الشارع المصري؟

نقطة أخيرة، أعتقد أن هناك مبالغة في تقدير قوة الإخوان المسلمين، وأعتقد أيضاً أن هناك مبالغة من ناحية الإخوان في تقدير قوتهم.

فحساب القوة يجب ألا يكون من منظار عددي، ويجب أن لا نغفل عن حقيقة مهمة وهي أن صعود الإخوان في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة (٢٠٠٥) كان لأسباب أخرى غير قوتهم الذاتية، أسباب متعلّقة بالحزب الوطني وفشله في التعبير عن طموحات الشارع المصري، وفشل السياسة المصرية وحاجة الشارع المصري إلى قوة جديدة تملأ الفراغ الذي سببه فشل الحزب الوطني، والتالي فإن

(*) المقصود هنا حزب كاديما الذي كوّنه رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك «أريل شارون في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ بعد أن قرر الاستقالة من حزب الليكود الحاكم الذي كان يتزعمه وتشكيل حزب جديد» يخوض به انتخابات الكنيست التي كانت مقررة في ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٦ (المحرر).

الشارع الذي صعد بهذه القوى قادر على أن يسقطها في لحظة تاريخية أخرى.

وإذا كان الإخوان يريدون أن يكونوا بالفعل قوة سياسية نافعة في الشارع المصري وفي الحياة السياسية المصرية، فيجب أن يتحولوا إلى «قوة سياسية شعبية ديمقراطية» في سياق السياسة المصرية، ويجب أن يتوافر لديهم البرنامج السياسي الشامل والتفصيلي الذي يتضمن رؤى سياسية واجتماعية، وتوجهات اقتصادية واضحة ومحددة، مع بيان حقيقة الموقف في قضايا مثل المرأة وغير المسلمين، وبيان رؤيتهم حول سبل حلّ مشاكل الواقع المصري الراهن، وسبل عبور مكامن التخلف والفقر والفساد.

كما إنَّ هناك نقطة أساسية يجب أن يحددها الإخوان المسلمون، وهي رؤيتهم حول قضية «تداول السلطة» في مصر، وذلك للرد على من يقولون إن الإخوان المسلمين، إذا وصلوا إلى السلطة، فإنّهم لن يتركوها، لأنهم يؤمنون بما يطلق عليه «الديمقراطية لمرة واحدة فقط»، أي المرة التي تكفي لاعتلائهم سدة الحكم. إن المطلوب من الإخوان أن يكونوا قوة سياسية ديمقراطية، وحاملاً لمشروع سياسي مصري شامل، وليس مجرد تيار ديني، طالما أنهم دخلوا معترك الحياة السياسية، وقبلوا ممارسة السياسة، وفقاً لقواعد اللعبة السياسية.

القسم الثاني

رؤيــة التياريــن اليســاري والقومــي
لمستقبــل الديمقراطيــة فــي مصــر

الفصل الثاني

موقف اليسار المصري من قضية الديمقراطية

عبد الغفار شكر(*)

تطور موقف اليسار المصري من قضية الديمقراطية بشكل ملموس في السنوات الأخيرة من القرن العشرين. ويتزايد الاتفاق في صفوف الاشتراكيين المصريين على أن الديمقراطية هي الإطار الأمثل ليس فقط للوصول إلى الاشتراكية بل في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية ومرحلة البناء الاشتراكي نفسها. وتكتسب قضية الموقف من الديمقراطية أهمية خاصة لدى الاشتراكيين المصريين في هذه الفترة لاعتبارات عديدة: منها الدروس المستفادة من انهيار البناء الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي ودول شرق أوروبا، وفشل عملية التنمية المستقلة في مصر وبلدان العالم الثالث نتيجة افتقاد الديمقراطية، أو بمعنى أدق فشل الصيغ المطبقة للديمقراطية في هذه البلدان، وتطور النظرة إلى الاشتراكية باعتبارها عملية تاريخية طويلة الأمد من أجل بناء مجتمع يستطيع الناس فيه تنظيم أمورهم بصورة ديمقراطية وبطريقة عقلانية، وضرورة أن تقتنع الجماهير أن المجتمع الذي يدعو إلى الاشتراكية سيحقق لهم حياة أفضل، ومن هذه الاعتبارات التي دعت اليسار المصري إلى تطوير موقفه من الديمقراطية إدراكه أن الديمقراطية هي في جوهرها إطار لتنظيم الصراع الطبقي بوسائل سلمية يوفر للطبقات الكادحة في المجتمع الرأسمالي هامشاً أوسع للحركة والتأثير والمناورة، ويوفر لها في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية فرصة أكبر لتصحيح السياسات المطبقة، ما يجنب السلطة الاشتراكية المصير الذي انتهت إليه تجربة الاتحاد السوفياتي وسائر المجتمعات التي وصفت بأنها اشتراكية.

(*) عضو المكتب السياسي لحزب التجمع التقدمي.

من هذا المنطلق كان من الطبيعي أن يدور موقف اليسار المصري من قضية الديمقراطية حول القضايا الأساسية التالية :

ـ نقد موقف اليسار المصري من الديمقراطية.

ـ الديمقراطية والاشتراكية.

ـ الموقف من الديمقراطية البرجوازية.

ـ المفهوم الجديد لليسار المصري للديمقراطية.

وفي ما يلي نتناول بقدر أكبر من التفصيل تطور موقف اليسار المصري من الديمقراطية والتباين في المواقف داخل اليسار المصري حول هذه القضية من خلال استعراضنا لأهم الآراء في نقد الموقف السابق لليسار من الديمقراطية، والعلاقة بين الديمقراطية والاشتراكية، والموقف من الديمقراطية البرجوازية، والمفهوم الجديد لليسار المصري من الديمقراطية، وقد اعتمدنا في عرض هذا الموقف الجديد على الوثائق الأساسية للأحزاب والتنظيمات السياسية الاشتراكية مثل حزب التجمع الوطني التقدّمي الوحدوي، والحزب الشيوعي المصري، وحزب الشعب الاشتراكي المصري، وجماعة الثوريين الاشتراكيين. بالإضافة إلى آراء عدد من المفكرين والقيادات اليسارية الذين لا تعتبر آراؤهم مجرد آراء فردية، فهم قيادات مؤثرة داخل هذه التنظيمات السياسية، وقد ساهموا بالفعل في تحديد التوجهات الرئيسة لهذه التنظيمات وصياغة وثائقها الأساسية، وقد لاحظت أنهم يكتبون في الصحافة العامة آراءهم وهي في الوقت نفسه الآراء المطروحة في تنظيماتهم السياسية في أثناء مناقشة هذه الوثائق، ويؤدي بعضهم دوراً قيادياً في تنظيمات يسارية سرية لا نستطيع الإشارة إليها حفاظاً على أمنهم الشخصي.

أولاً: نقد موقف اليسار المصري من الديمقراطية

تعددت الكتابات حول نقد موقف اليسار المصري من الديمقراطية وشملت هذه الكتابات دائرة واسعة من التنظيمات السياسية والشخصيات اليسارية.

ينتقد اليسار المصري أن الأحزاب الاشتراكية المصرية سواء أكانت ماركسية أم غير ماركسية كانت تنطلق بدرجات متفاوتة من مفهوم الديمقراطية الاشتراكية الذي صاغه ماركس وإنغلز ولينين، وأن هذه الديمقراطية الاشتراكية تقوم عموماً على فكرة أن تحرر الإنسان يتحقق عندما يتحرر من الاستغلال الاقتصادي الذي سيوفر له ممارسة بقية الحريات على شكل أوفي وأكمل، ومن هنا أعطى البعد الاجتماعي

أسبقية على البعد السياسي، وأن التغير الاجتماعي الجذري لا يتم عادة من دون مقاومة من جانب من يملكون الثروة والسلطة معاً. وبالتالي فإن العملية الثورية يجب أن تتضمن عنصراً ضدّ عناصر القهر من هذه الفئات، أي دكتاتورية البروليتاريا. وفي هذا الصدد يقول كارل ماركس «جوهر التصور البرجوازي لحقوق الإنسان يقوم على حماية الدولة لحق الملكية الخاصة، ويشكل النقطة المحورية لبقية الحقوق، فالدساتير الليبرالية في البلدان الحديثة عندما تقتصر على ذلك فإنها بذلك تحول نفسها إلى أداة (ألعوبة) بيد الطبقات المالكة»[١].

ويقول لينين عن دكتاتورية البروليتاريا «الدكتاتورية هي سلطة لا تحدها أي قوانين»[٢]. ويقول أيضاً «نلاحظ في البلدان الرأسمالية ديمقراطية هشة، مزيفة، ديمقراطية الأغنياء، القلة. أما دكتاتورية البروليتاريا فستوفّر لأول مرة الديمقراطية للشعب، للأغلبية، وفي الوقت عينه ستقمع الأقلية المستغلة، إذا ما استدعت الضرورة ذلك»[٣].

كان هذا هو الأساس النظري للديمقراطية الذي استلهمه اليسار المصري بدرجات متفاوتة ولكنه يتجاوز هذا المفهوم حالياً وينتقده.

يقول أحمد نبيل الهلالي «في تقديري أن عجز الأحزاب الشيوعية الحاكمة في الاهتداء إلى صيغة صحيحة للديمقراطية في ظلّ المجتمع الاشتراكي كان أحد الأسباب الرئيسة لانهيار التجارب الاشتراكية، ودلل هذا الانهيار على أن قضية الديمقراطية من أهم وأخطر وأعقد قضايا الانتقال إلى الاشتراكية، وأنه في غياب الديمقراطية السياسية لن يتوصل اليسار ولا الشيوعيون، حتى لو وصلوا إلى الحكم، إلى تحقيق أحلامهم مهما كانت نبيلة وإنسانية».

والشيوعيون المصريون مطالبون بنقد ذاتي جريء وعلني لِكُلّ أخطاء الفكر والممارسة في مجال الديمقراطية في المرحلة الماضية، وبصفة خاصة نقد التبرير والسكوت والتستر على انتهاكات الحريات وابتذال مفهوم دكتاتورية البروليتاريا في ظلّ أنظمة الحكم البيروقراطية في الاتحاد السوفياتي وشرق أوروبا، والتورط في لعبة الديمقراطية الموجهة التي مارسها النظام الناصري، يضاف إلى هذا أهمية نقد تغييب

(١) كارل ماركس، **المختارات** (باللغة الألمانية)، نقلاً عن: يحيى علوان، في: **الطريق** (بيروت)، العدد ٥ (١٩٩٧)، ص ٨١.

(٢) فلاديمير إيليتش لينين، **الأعمال الكاملة** (باللغة الألمانية)، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٧.

الديمقراطية الداخلية في التنظيمات الشيوعية ومصادرة إمكانية تداول السلطة داخلها[٤].

ويقول صلاح عدلي، أحد قيادات الحزب الشيوعي المصري، «أعلن حزبنا تخليه عن شعار «دكتاتورية البروليتاريا» الذي تجاوزته الظروف تماماً ـ لأنه ليس مقبولاً أن نعلن أن الطريق الديمقراطي هي الطريق الصحيحة للتغيير، ثمّ نعلن التمسك بشعار الدكتاتورية مهما كان المضمون الاجتماعي الذي قصده منه ماركس (أي الديمقراطية للأغلبية ودكتاتورية على الأقلية) ونحن نحترم إرادة الجماهير في انتخابات حرة نزيهة مهما كانت النتائج. وفي هذا الصدد فإن من أهم أسباب انهيار المعسكر الاشتراكي غياب الديمقراطية وإخفاء الحقائق عن الجماهير وسيطرة الحزب الواحد وسيطرة بيروقراطية الدولة على كلّ المؤسسات التمثيلية ومنظمات المجتمع المدني[٥].

ويستكمل حسين عبد الرازق أمين عام حزب التجمع هذا النقد من زاوية أخرى بقوله: «لم يعد ممكناً في الوقت الحاضر الحديث عن بناء مجتمع حديث مستقر من دون الاستناد إلى نظام ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان والحريات العامة والتعددية الفكرية وحق المواطنين في اختيار حكامهم واستبدالهم سلمياً، فقد أسقطت التجارب التاريخية مقولات الطليعة التي تنوب عن الجماهير في تحديد مصالحها واختياراتها، وأفكار الحزب الواحد، ودكتاتورية الطبقة، والتضحية بالديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل تحقيق التقدّم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتحرر الوطني، وشعارات كلّ الديمقراطية للشعب ولا ديمقراطية لأعداء الشعب والديمقراطية الموجهة. . . إلخ. وأثبتت التجارب التاريخية أيضاً استحالة تحقيق الاشتراكية من دون الديمقراطية»[٦].

ويوضح الدكتور إسماعيل صبري عبد الله كيف أدت الديمقراطية الاشتراكية إلى استمرار القهر في الدول الاشتراكية. «ركز الكتّاب الاشتراكيون على فكرة أن الديمقراطية ستظل ميزة لطبقة معينة ما لم تتحقق مساواة اجتماعية، وبعبارة أخرى كانوا يقولون إن التحرر الأساسي للإنسان هو تحرره من الاستغلال الاقتصادي، وإنه حينما يتحرر من الاستغلال الاقتصادي يمكن أن يمارس بقية الحريات على

---

(٤) أحمد نبيل الهلالي، في: «موقف اليسار المصري من قضية الديمقراطية (ندوة)،» **آفاق اشتراكية** (مركز دراسات آفاق اشتراكية، القاهرة)، العدد ٢ (آذار/مارس ٢٠٠٤)، ص ١١٦.

(٥) صلاح عدلي، «الموقف من الديمقراطية،» (مذكرة غير منشورة) القاهرة، ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٦.

(٦) حسين عبد الرازق، «الديمقراطية،» في: **كتاب مصر وقضايا المستقبل**، كتاب الأهالي؛ العدد ٦٠ (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٧٧)، ص ٤٣.

شكل أوفى وأكمل». ومن هنا أعطى البعد الاجتماعي أسبقية على البعد السياسي. ولما كان التغير الاجتماعي الجذري لا يتم عادة من دون مقاومة من جانب من يملكون الثروة والسلطة معاً، وبالتالي يدخل في عملية التغيير عنصر القهر ضدّ الطبقات المستغَلة، إن لم يكن ضدّ أفرادها كأفراد، وقد كان لاستمرار عنصر القهر بعد الاستيلاء على السلطة مخاطر على الممارسة الديمقراطية في الدول الاشتراكية(٧).

ويربط الدكتور إبراهيم سعد الدين بين نقده الاشتراكية القائمة بالفعل والتي انهارت بسبب إهمالها الديمقراطية وبين استشراف المستقبل: «إن النموذج الاشتراكي الذي يتبناه اليسار في مصر يجب أن يتجنب كل أنواع القصور التي برزت في محاولات البناء الاشتراكي السابقة سواء على المستوى العالمي أو المحلي.

ولذلك فإن اليسار يسعى لبناء مجتمع اشتراكي جديد في مصر عندما تتوافر الظروف لذلك **على أساس من الاقتناع والاختيار الديمقراطي**، وليس على الفرض والقهر. لقد بينت التجربة أن بناء الاشتراكية نتيجة قدرة أقلية ثورية على الاستيلاء على السلطة يؤدي، مهما حسنت النيات، إلى محاولة بناء الاشتراكية لصالح الجماهير وليس بواسطتها، ويؤدي ذلك في النهاية إلى قدر أو أكثر من القهر وفرض الإرادة باسم مصلحة الجماهير بما يلغي ركناً أساسياً من أركان الاشتراكية وهو ديمقراطيتها.

إن الاختيار الاشتراكي لا بُدَّ أن يجري تجديده بصفة مستمرة على أساس ما يحققه النظام الاشتراكي من إنجازات فعلية في إطار من تعددية سياسية تتيح لِكُلّ القوى الاجتماعية والسياسية حرية التنظيم والاجتماع والرأي وطرح برامج بديلة، ويسعى لتبادل السلطة سلمياً»(٨).

ثانياً: الديمقراطية والاشتراكية

أدى هذا النقد للتجارب الاشتراكية السابقة وغياب الديمقراطية عنها إلى الربط بين الديمقراطية وبناء الاشتراكية مستقبلاً. ويتفق نبيل الهلالي مع الطرح الذي يقول إن اشتراكية المستقبل ستقوم على التعددية وتداول السلطة وضرورة تجاوز الديمقراطية البرجوازية من دون تجاهل ما بلورته من أسس وأطر، وإنه يختلف مع

---

(٧) إسماعيل صبري عبد الله، «المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي،» في: علي الدين هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١١٣.

(٨) إبراهيم سعد الدين، «اشتراكية المستقبل في مصر وسماتها العامة،» في: **كتاب مصر وقضايا المستقبل**، ص ٢٢.

من يتخوفون من هذا الطرح على أمن السلطة الاشتراكية ومستقبل إنجازاتها الاقتصادية والاجتماعية(٩).

ويتفق الدكتور إسماعيل صبري عبد الله مع هذا الطرح في أن الديمقراطية ضرورة لبناء اشتراكية تصفي الاستغلال والقهر معاً. إننا راغبون في توسيع الديمقراطية إلى ما وراء ما حققته الشعوب الغربية بتدبير وسائل المشاركة الشعبية الفاعلة في كلّ مستويات القرار وكل أنشطة المجتمع(١٠)، وإنه حتى في مجتمع اتفقت الأغلبية الساحقة من سكانه على اختيار طريق التطور الاشتراكي، فليس معنى ذلك اختفاء ضرورة تعدد الاتجاهات، لأن بناء الاشتراكية في بلد محدد، في زمن محدد وفي ظروف محلية ودولية محددة، عملية مفتوحة تحتمل الاجتهاد، والخلاف في الرأي هو الوسيلة المضمونة لمنع كلّ الحماقات. فتعدد الاتجاهات المنظم ضرورة للديمقراطية، وما لم يكن للاتجاهات المعارضة فرصة جدية، وما لم يكن في النظام ذاته الآليات التي تسمح لمن هو في الأقلية اليوم أن يصبح في الأغلبية غداً، وأن يمارس السلطة فنحن لسنا في ديمقراطية(١١). ويؤكد الدكتور إسماعيل صبري عبد الله أن الديمقراطية بهذا المعنى لا يمكن أن تكون عقبة في سبيل التنمية، ولا عقبة في سبيل التحول الاشتراكي بل هي ضرورة للتنمية الحقيقية المطردة والمستقلة والتحول الاشتراكي.

وفي هذا السياق يؤكّد حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي أن الديمقراطية هي أساس نضاله من أجل الوصول إلى الاشتراكية. وهي شرط ضروري لمرحلة الانتقال إلى الاشتراكية وكذلك في مرحلة الاشتراكية نفسها، حيث يجب أن تكون أساس استمرار النظام الاشتراكي وإعادة تجديد ثقة الشعب به على أساس إنجازاته(١٢).

ويطرح الحزب الشيوعي المصري موقفه من العلاقة بين الديمقراطية والاشتراكية في برنامجه العام الصادر عن المؤتمر العام الثالث، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، فيؤكّد حرصه على إعادة بناء جهاز الدولة على أسس شعبية ديمقراطية،

---

(٩) أحمد نبيل الهلالي، في: عبد الغفار شكر، محرر، **اليسار العربي وقضايا المستقبل** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨)، ص ١٩٩.

(١٠) إسماعيل صبري عبد الله، في: **كتاب مصر وقضايا المستقبل**، ص ٧٨.

(١١) عبد الله، «المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي،» ص ١١٧.

(١٢) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، **البرنامج السياسي العام الثاني: بناء مجتمع المشاركة الشعبية**، كتاب الأهالي؛ العدد ٦٤ (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٩)، ص ٥١.

وأن الأزمة التي طرأت على النموذج الاشتراكي هنا أو هناك يجب أن ينظر إليها باعتبارها أزمة طارئة يتعين استيعاب دروسها ووضع أسس راسخة تكفل إدارة أكفأ وأكثر ديمقراطية وشعبية للدولة والاقتصاد ومختلف مناحي الحياة في النموذج الاشتراكي(١٣).

يتناول الدكتور سمير أمين العلاقة بين الديمقراطية والاشتراكية على صعيد دولي فيؤكّد أن النضال من أجل الديمقراطية قبل وبعد إتمام الثورة يظل ضرورة ملحة لأن الديمقراطية تمثل المحور الأساسي من أجل تطوير الثورة نحو الاشتراكية. فليست الديمقراطية ترفاً يمكن الاستغناء عنه، بل هي الوسيلة الوحيدة من أجل تقوية النزعة الاشتراكية.

إن المهمة الأساسية للقوى التقدّمية في المحيط هي اليوم فرض هذا البعد الديمقراطي الغائب، وليس من أجل إحلال هذا البعد محل البعد الوطني والشعبي، بل يهدف إلى تقويتهما معاً. أقول هذا لأن أطروحة التحرر الوطني القديمة تجاهلت إلى حدّ كبير البعد الديمقراطي الضروري من أجل دفع التقدّم الشعبي(١٤).

ثالثاً: الموقف من الديمقراطية البرجوازية

وعلى الرغم من الاتفاق المتزايد في صفوف الاشتراكيين المصريين حول العلاقة بين الاشتراكية والديمقراطية إلا أن المناقشات لم تتوقف حول قضية خلافية هي الموقف من الديمقراطية البرجوازية. وهناك في هذا الصدد موقفان أساسيان سوف نتناولهما بالتفصيل في ما بعد، ويكفينا الآن أن نشير إلى أن **الموقف الأول** يرى أن الانطلاق من الديمقراطية الليبرالية والقبول بها هو جنوح إلى النهج الإصلاحي على حساب الموقف الثوري ولا تحقق المصالح الأساسية للطبقة العاملة وحلفائها، وأنه موقف غير علمي يتجاهل الطبيعة الطبقية للدولة، ولا يسمح بحماية الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي ستتم خلال المراحل الأولى من البناء الاشتراكي إذا سمح بالتعددية وتداول السلطة بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية اشتراكية كانت أم برجوازية؛ بينما يرى **الموقف الثاني** أن الاشتراكية لا يمكن أن تتحقق من دون أن تُمتع الشعوب بحرياتها الأساسية واحترام التعددية وحق الشعب في اختيار من يتولى السلطة، وأن الديمقراطية البرجوازية ليست فقط نتاجاً للنظام الرأسمالي، بل هي

---

(١٣) الحزب الشيوعي المصري، **البرنامج السياسي العام** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٢)، ص ٥٧ ـ ٥٩.

(١٤) سمير أمين، **مستقبل الاشتراكية**، قضايا فكرية؛ ٩ ـ ١٠ (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٠)، ص ٢٧٧.

أيضاً ثمرة لنضالات الطبقة العاملة وحلفائها التي أوصلتها إلى ما هي عليه الآن من مبادئ أساسية، ومن ثم الديمقراطية البرجوازية هي نتاج للتطور الإنساني ككل يجب الاستفادة منه والإضافة إليه بما يعوّض قصوره ويستكمل النقص فيه، ويضمن المصالح الأساسية للطبقات الكادحة.

هكذا فرض الموقف من الديمقراطية البرجوازية نفسه على المناقشات الدائرة حول العلاقة بين الاشتراكية والديمقراطية، وإذا كانت معظم القوى الاشتراكية تعترف بقصور الاشتراكية الديمقراطية عن حماية المجتمعات الاشتراكية من أن تقع فريسة لتسلط البيروقراطية واستئثار قلة محددة بالسلطة، ما أدى، بالإضافة إلى عوامل أخرى، إلى انهيار النظم الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ودول شرق أوروبا وفي مجتمعات العالم الثالث التي طبقت نوعاً أو آخر من هذا النموذج الاشتراكي. فهل تستطيع الديمقراطية البرجوازية التي تسود معظم دول العالم الآن أن تنجح في ما فشلت فيه الديمقراطية الاشتراكية بالنسبة إلى بناء الاشتراكية مستقبلاً؟

يقول صلاح عدلي، القيادي بالحزب الشيوعي المصري: «من الخطإ نسبة الديمقراطية السياسية المعروفة اليوم، رغم محدوديتها، إلى البرجوازية، وذلك لأنها نتاج نضال طويل جداً للبشرية كلها، وأصبحت منجزاتها ملك الجماهير والشعوب العريضة والطبقات الشعبية الكادحة وليست مقتصرة فقط على الطبقة البرجوازية. ومن الخطإ أن يطلق عليها نفس التعبير بنفس المفهوم الذي كان يطلقه عليها ماركس منذ أكثر من مائة وخمسين عاماً، وعلينا التمسك بهذه المفاهيم للديمقراطية السياسية لأنها في صالح الطبقة العاملة والكادحين في مصر أكثر من الرأسماليين. ومن مصلحتنا توسيع هذه الديمقراطية السياسية لأنها في صالح الطبقة العاملة، والبناء عليها وليس الانقلاب عليها أو رفض منجزاتها بحجة أنّها ديمقراطية برجوازية. والنضال من أجل تحقيق هذه الديمقراطية السياسية لا يتم إلا بالنضال الاقتصادي والاجتماعي لِكُلّ فئات المجتمع من العمال والفلاحين والطلاب والمهنيين وغيرهم. والنضال السياسي كان وما زال في جوهره تعبيراً مكثفاً عن نضال اقتصادي، أي هو في النهاية تعبير عن صراع طبقي»[١٥].

ويقول أحمد نبيل الهلالي: «المنظور الرأسمالي لحقوق الإنسان يركز في الأساس على الحقوق السياسية والمدنية للفرد منكراً أو متجاهلاً، أو يقلل من، قيمة حقوق الشعوب والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من اتساع دائرة الحقوق

(١٥) صلاح عدلي، في: «موقف اليسار المصري من قضية الديمقراطية (ندوة)،» ص ١٠٦.

السياسية والمدنية المعترف بها قانوناً في ظل الديمقراطية الليبرالية فإن التفاوت الاجتماعي يقلب هذه الحقوق إلى حقوق شكلية مفرغة من المضمون بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من المواطنين بحيث لا يتمتع بهذه الحقوق في الواقع العملي سوى شريحة ضيقة من المجتمع، وهي الأقلية القادرة التي تملك القوة الاقتصادية. ذلك أن العلاقات الرأسمالية القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تهدد تكافؤ الفرص في ممارسة هذه الحقوق بين المواطن القادر والمواطن غير القادر. لأن ممارسة الحقوق السياسية والمدنية تتطلبه بقدرة اقتصادية واجتماعية معينة»[١٦].

ويناقش سمير أمين هذه المسألة من زاوية أخرى، الديمقراطية عندنا لا مستقبل لها إلا إذا نجحت في الربط بين الممارسة الديمقراطية وبين تطلع يتجاوز منطق الرأسمالية. هنا أيضاً يفرض قانون التطور اللا متكافئ شروطه، ألا وهي ضرورة تجاوز حدود الرأسمالية. وهذا هو بالتحديد ما لا يستطيع أن يقبله الاستعمار. لذلك نرى أن الحملة التي تشنها وسائل الإعلام الغربية تؤكد بعض أبعاد قضية الديمقراطية وتستبعد أبعاداً أخرى. على سبيل المثال تؤكد هذه الحملة ضرورة التعدد الحزبي حتى إنها تعتبره معادلاً للديمقراطية نفسها، أما نحن فنؤكد ضرورة ربط الديمقراطية بخدمة التحرر الوطني والتقدّم الاجتماعي، فالديمقراطية التي تطمح إليها جماهير العالم الثالث المعاصر ـ ولو كانت طموحاتها مرتبكة ـ هي بالتحديد تلك الديمقراطية اليعقوبية التي تجمع بالتأكيد على البعد الاجتماعي الإصلاحي فتختلف في ذلك عن الديمقراطية الليبرالية، وبين استقلالية المبادرة الشعبية فتختلف في ذلك عن ممارسات الحكم الشعبوية[١٧].

هكذا يمكن القول إن اليسار المصري من واقع الوثائق الأساسية للمنظمات السياسية وكتابات الشخصيات اليسارية قد طور موقفه من الديمقراطية البرجوازية وصاغ رؤية لمستقبل الديمقراطية تقوم على الأسس التالية:

ـ عدم تجاهل المقومات الأساسية للديمقراطية البرجوازية لأنها توفر بالفعل الحدّ الأدنى من الديمقراطية، وضرورة الانطلاق في بناء الديمقراطية من التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وتوافر مجتمع مدني قوي واحترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان.

---

(١٦) أحمد نبيل الهلالي، «انعكاسات الوضع الاقتصادي والاجتماعي على الحقوق السياسية والمدنية،» ورقة قدمت إلى: الدورة التدريبية الأولى حول البرنامج الأوروبي المتوسطي لحقوق الإنسان، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، القاهرة، ٤ أيار/مايو ١٩٩٧.

(١٧) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، **البرنامج السياسي العام الثاني: بناء مجتمع المشاركة الشعبية**، ص ٥١.

ـ أهمية تجاوز البرلمانية التمثيلية التي تتيحها الديمقراطية البرجوازية إلى صور من الديمقراطية المباشرة لتوسيع نطاق المشاركة الشعبية لمختلف الجماعات الاجتماعية مثل إدارة منشآت الإنتاج ووحدات الخدمات والمرافق العامة من خلال مجالس منتخبة يمثل فيها العاملون والمستفيدون من الخدمة، بالإضافة إلى قيام حكم محلي شعبي حقيقي.

ـ توافر حدّ أدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لضمان إشباع الاحتياجات الأساسية للطبقات الكادحة بمستويات مناسبة وبخاصة الغذاء والصحة والتعليم والسكن.

ـ إنهاء جميع القيود التي تحول دون وجود مجتمع مدني قوي يتكوّن من منظمات مستقلة لمختلف فئات الشعب، منظمات سياسية ونقابية واجتماعية وثقافية.

ـ الديمقراطية بهذا المفهوم ليست مطلوبة فقط في ظلّ النظم الحالية بل هي ضرورة لفترة الانتقال إلى الاشتراكية وفي المجتمع الاشتراكي نفسه. بهذا المفهوم الجديد للديمقراطية ينتقل المجتمع من ديمقراطية تمثيلية محدودة إلى ديمقراطية المشاركة، وتصبح المجالس الشعبية المنتخبة والمنظمات السياسية النقابية والاجتماعية والثقافية التي تكفل الديمقراطية حرية تأسيسها بمثابة البنية التحتية لنظام ديمقراطي فاعل. هي في الحقيقة ضمان استمرار التراكم في اتجاه بناء المجتمع الاشتراكي وحماية منجزاته من دون خشية من تداول السلطة بين مختلف القوى السياسية سواء في مرحلة الانتقال أو في المجتمع الاشتراكي.

وفي ما يلي نعرض هذا الموقف الجديد لليسار من قضية الديمقراطية، كما ورد في وثائق الأحزاب والمنظمات السياسية اليسارية، وكذلك كتابات بعض مفكري اليسار المصري الذين يشغلون في الوقت نفسه مواقع مؤثرة في قيادة أحزابه ومنظماته السياسية العلنية والسرية.

رابعاً: المفهوم الجديد لليسار المصري للديمقراطية

لم يكتف اليسار المصري بنقد مواقفه السابقة من الديمقراطية، أو بتأكيد العلاقة بين الديمقراطية والاشتراكية، وتحديد موقف جديد من الديمقراطية البرجوازية يقوم على رؤية نقدية تعترف بالأسس التي بلورتها في مجال الحريات والحقوق السياسية ويضيف إليها ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية في تركيب جديد وصيغة تتجاوز حدود الديمقراطية البرجوازية، بل نجح اليسار المصري في السنوات الأخيرة في بلورة مفهوم جديد للديمقراطية، وقد ساهم في هذا الإنجاز بعض الأحزاب

والتنظيمات السياسية، وكذلك عدد من مفكري اليسار المهمومين بهذه المسألة، وكذلك بعض القيادات السياسية اليسارية التي لم تكن تطرح في حقيقة الأمر توجهات فردية بشأن الديمقراطية، بل كانت تطرح آراء يجري النقاش حولها في أحزابها سواء أكانت علنية أو سرية.

يطرح حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي قضية الديمقراطية في برنامجه السياسي العام بناء مجتمع المشاركة الشعبية الصادر عام ١٩٩٩ على أنّها أفضل نظام سياسي لتطور النضال المصري حالياً ومستقبلاً، وأنها قاعدة أساسية في المجتمع الاشتراكي الذي يكافح الحزب من أجل تحقيقه، ويؤكّد أن الديمقراطية النيابية (البرجوازية) لم تمنحها الرأسمالية تعاطفاً منها على الجماهير، وإنما جاءت نتيجة النضال الجماهيري، وأن هذه الديمقراطية توفر ثلاثة عناصر جوهرية:

أولها: احترام حقوق الإنسان بما فيها حرية التعبير عن الرأي وحرية التنظيم.

ثانيها: حرية إنشاء الأحزاب من دون قيد أو شرط وحرية نشاطها.

ثالثها: تداول السلطة بين الأحزاب عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة. وهذا التداول أمر بالغ الأهمية لأنه يعني تمكين المواطنين من تغيير الحكام.

وأن هذا النظام قد مكّن القوى الشعبية من التنظيم السياسي في أحزاب وفي نقابات وجمعيات... إلخ. ويسّر انتشار الفكر الاشتراكي بما في ذلك الأحزاب الشيوعية في أغلب الدول[١٨].

ويؤكد الحزب أنّه سيقيم الديمقراطية على هذه الأركان الثلاثة. ولما كانت هذه المقومات في المجتمعات الرأسمالية غير كافية لاستفادة الطبقات العاملة والكادحة منها استفادة كاملة، فإنه يطرح أسلوب المشاركة الشعبية كعامل تصحيح متجدد في الممارسة الديمقراطية[١٩].

ويؤكّد الحزب أن المشاركة الشعبية هي جوهرياً اشتراك الجماهير في اتخاذ القرارات على كلّ المستويات، وهذا ما يمكنها من إدارة شؤونها بنفسها وفرض مصالحها في معظم الأحوال، وهذه المشاركة تضمن تسارع عمليات التنمية والتوزيع العادل لثمار التنمية وتصحيح أخطاء صانعي القرار[٢٠].

---

(١٨) أمين، **مستقبل الاشتراكية**، ص ٢٧٧.

(١٩) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٣.

ويركز الحزب على أهم أشكال المشاركة الشعبية، وهي:

ـ حكم محلي ديمقراطي حقيقي.

ـ مشاركة العمال في إدارة الوحدات الإنتاجية.

ـ مشاركة ممثلي المستفيدين في وحدات الخدمات.

ـ إطلاق الحرية الكاملة للقطاع الأهلي.

ـ حرية وتعددية وسائل الإعلام.

ـ التنمية الشعبية[٢١].

ويؤكّد البرنامج العام لحزب التجمع أن ما يستهدفه تحقيق أكثر من مجرد ديمقراطية ليبرالية حقيقية مع ما يرتبط بذلك من قيام نظام برلماني سليم وتعددية سياسية حقيقية ونظام انتخابي لا يشوبه التزوير، وأن الديمقراطية التي يتطلع إليها الحزب تستوعب الحريات السياسية والديمقراطية الليبرالية وتتجاوزها بالإضافة إليها وتعميقها. لأن الديمقراطية الليبرالية لا تؤدي دورها بفاعلية كآلية لإدارة الاختلاف والصراع الاجتماعي ما لم تستند إلى قاعدة تلتزم بحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وما لم تمتد لتكفل فرص المشاركة في صنع القرار أمام مختلف القوى الاجتماعية على كلّ المستويات وفي شتى المجالات[٢٢].

ويؤكّد الحزب **أن الديمقراطية هي أساس نضاله من أجل الوصول إلى الاشتراكية. وهي شرط ضروري لمرحلة الانتقال إلى الاشتراكية، وكذلك في مرحلة الاشتراكية نفسها، حيث يجب أن تكون أساس استمرار النظام الاشتراكي وإعادة تجديد ثقة الشعب به على أساس إنجازاته**[٢٣].

ويطرح الحزب برنامجاً للإصلاح الديمقراطي يتضمن الإجراءات المحققة لهذا المفهوم.

ويطرح الحزب الشيوعي المصري رؤيته للديمقراطية في برنامجه العام الصادر من المؤتمر العام الثالث تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، فيؤكّد حرصه على إعادة بناء جهاز الدولة على أسس شعبية ديمقراطية. وأن الأزمة التي طرأت على النموذج الاشتراكي هنا أو هناك يجب أن ننظر إليها باعتبارها أزمة طارئة يتعين استيعاب دروسها ووضع

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٥٣ ـ ٥٩.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٥.

أسس راسخة تكفل إدارة أكفأ وأكثر ديمقراطية وشعبية للدولة والاقتصاد ومختلف مناحي الحياة في النموذج الاشتراكي(٢٤).

ويطرح الحزب **قبوله العمل المشترك مع كلّ الأحزاب والقوى السياسية التي تقبل بمبدإ تداول السلطة ديمقراطياً**(٢٥) ويضع في مقدمة أهدافه العامة تحقيق تحول ديمقراطي شامل يكفل تداول السلطة بين الطبقات والقوى السياسية من خلال الانتخابات ويؤدي إلى إرساء حكم وطني ديمقراطي بديل(٢٦) ويطرح برنامجاً تفصيلياً للإصلاح الديمقراطي، يتضمن **إطلاق حرية تكوين الأحزاب، وحرية إصدار الصحف، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وكفالة حرية العقيدة والاحترام الكامل لمختلف الأديان**(٢٧) بهدف إرساء مجتمع مدني حقيقي على أسس مؤسسية، يكفل إمكانية تداول السلطة ديمقراطياً عبر انتخابات حرة ونزيهة(٢٨).

وفي وثيقة الخط السياسي الصادرة عن المؤتمر العام الثالث أيضاً يرى الحزب أن الانهيار الذي حدث للنموذج السوفياتي لعدم مراعاة تعاليم لينين عن دور الحزب والطبقة العاملة والتحالف العمالي الفلاحي(٢٩).

أما الحزب العربي الديمقراطي الناصري **فيقبل العمل في الواقع بإطار التعددية السياسية وتداول السلطة من خلال انتخابات دورية، واحترام الإنسان وحرياته، ومبدأ سيادة القانون**. وقد أدّى دوراً أساسياً في العمل المشترك بين الأحزاب والقوى السياسية في مصر لتطوير موقف متقدم من الديمقراطية. وشارك في إصدار برنامج الإصلاح السياسي والديمقراطي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ الذي يتضمن تفصيلاً لهذه المبادئ وغيرها، وقد أشار الحزب في برنامجه العام الصادر عن المؤتمر العام الأول للحزب في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ إلى أن الديمقراطية السياسية التي تقوم على كفالة التعددية الفكرية والتنظيمية وتداول السلطة وسيادة القانون كأساس لقيام دولة المؤسسات واحترام حقوق الإنسان وحرياته، مع إيماننا بأن الديمقراطية السياسية ليست بديلاً من الديمقراطية الاجتماعية ولا يمكن أن تقوم على حسابها(٣٠).

---

(٢٤) الحزب الشيوعي المصري، **البرنامج السياسي العام**، ص ٥٧ ـ ٥٩.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥٧ ـ ٥٩.

(٢٨) «وثيقة الخط السياسي،» في: المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(٣٠) الحزب العربي الديمقراطي الناصري، **البرنامج السياسي العام** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٢)، ص ١٢.

ويؤكّد أن الديمقراطية الاجتماعية تشترط توفير ضمانات للمواطن حتى تكون له حرية التصويت في الانتخابات، وهي التحرر من الاستغلال ونصيب عادل من الثروة الوطنية، والتخلص من كلّ قلق يبدد أمن المستقبل في حياته، ويؤكد مطلب الدولة القوية ودورها المركزي، وأن ذلك ينبغي ألا ينفصل عن كفالة جميع حقوق المواطن وحرياته الأساسية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وأن حرية الإنسان الفرد هي أكبر حافز على النضال وعلى العمل والإبداع، ويطالب بإعطاء جميع القوى السياسية والحزبية حقوقاً متساوية لاستخدام أجهزة الإعلام المملوكة للدولة، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات، والتمسك بالنصّ الدستوري الذي يضمن ٥٠ في المئة للعمال والفلاحين، وتأكيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتأكيد سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية، وتوفير ضمانات قانونية لاستقلال النقابات والتعاونيات والجمعيات وحريتها[٣١].

ويطرح حزب الشعب الاشتراكي المصري موقفه من الديمقراطية في وثيقته الرئيسة المسماة «الوثيقة البرنامجية لحزب الشعب الاشتراكي المصري ـ آذار/ مارس ٢٠٠٣»: يناضل حزبنا من أجل تحقيق تحول ديمقراطي شامل وجذري. ويؤمن حزبنا بأنه لا توجد خارج حدود بلادنا صيغة جاهزة للديمقراطية صالحة للاستيراد أو الاستنساخ، وشعبنا مطالب بالتوصل إلى الصيغة الملائمة لواقعنا. وهي صيغة يجب أن توفر في آن واحد الشكل السياسي والجوهر الاجتماعي الاقتصادي، بحيث تربط بين الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين وبين المضمون الطبقي للديمقراطية الذي يوفر للمواطن حقوقه الاقتصادية والاجتماعية كاملة. والتحول الديمقراطي المنشود لن يتحقق بالعودة إلى الديمقراطية الليبرالية ذات الطابع البرجوازي المحدود والتي لا يستفيد منها سوى البرجوازية بمختلف فئاتها، فالليبرالية السياسية لا تعطي من الحريات السياسية إلا القدر الذي يخدم تعميق التوجه الرأسمالي في بلدان العالم الثالث، وهي تفصل فصلاً تعسفياً بين حريات المواطن السياسية وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك فإن حزبنا لا يدعو إلى نبذ الديمقراطية الليبرالية في مجملها، فهناك قيم ديمقراطية ابتكرها الفكر السياسي والقانوني التقدمي عبر القرون تجسدت في قوانين حقوق الإنسان. وهذا الإنجاز التاريخي الضخم الذي تحقق بنضالات وتضحيات الشعوب جيلاً بعد جيل إرث إنساني نعتز ونتشبث به ونؤمن بأن المكتسبات الديمقراطية التي حققتها نضالات الشعوب في ظل النظام الرأسمالي لا بُدَّ

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٣٦ ـ ١٤٣.

أن تصبح من مكونات الديمقراطية في ظل النظام الاشتراكي وكبديل من الدولة البوليسية المفروضة على الشعب، وفي مقابل الدولة الدينية التي يدعو إليها الإسلام السياسي، والدولة الليبرالية التي تطالب بها البرجوازية، فإننا نطالب بجمهورية مدنية ديمقراطية شعبية علمانية تفصل الدين عن الدولة وعن التعليم من دون إنكار دور الدين في المجتمع باعتباره مكوناً أساسياً من مكونات وجدان الشعب المصري، لكنه يجب أن يظل من الأمور الشخصية التي لا يجوز للدولة التدخل فيها(٣٢).

كما يؤكّد الحزب أن إستراتيجية التنمية الوطنية الشعبية التي يطرحها في وثيقته البرامجية تؤمن بأن الديمقراطية هي ركن جوهري من أركان التنمية، فلا تنمية حقيقية إذا ما غيبت شمس الديمقراطية. والتنمية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق بالقرارات الفوقية التي ينفرد بإصدارها حاكم أو حزب حاكم. والضمان الأكبر لنجاح التنمية الوطنية الشعبية يتمثل في مشاركة الجماهير الشعبية في تحقيقها(٣٣).

ويستكمل أحمد نبيل الهلالي هذا الطرح لقضية الديمقراطية، إذ يؤكّد فيه أنه «من المهم أن نحدد موقفاً صحيحاً من الديمقراطية البرجوازية لأن الصيغة المشوهة للديمقراطية» التي قدمتها (تجارب الاشتراكية السلطوية) أطلقت العنان لظاهرة الهرولة نحو الديمقراطية البرجوازية وكأنها تمثل الملاذ أو طوق الإنقاذ، أو البديل الذي لا بديل سواه. وأنا اتفق مع الطرح الذي يقول إن **اشتراكية المستقبل ستقوم على التعددية وتداول السلطة وضرورة تجاوز الديمقراطية البرجوازية من دون تجاهل ما بلورته من أسس وأطر**. وأختلف مع من يتخوفون من هذا الطرح على أمن السلطة الاشتراكية ومستقبل إنجازاتها الاقتصادية والاجتماعية.

وأنطلق في ذلك من مجموعة الاعتبارات التالية:

ـ أكد لينين دوماً ضرورة استخدام الديمقراطية البرجوازية والنظام البرلماني لفوز البروليتاريا بالسلطة. وبالتالي يجب أن يستمرّ التمسك بالتعددية وتداول السلطة بعد الوصول إلى مواقع الحكم حتى نحافظ على موقفنا المبدئي ومصداقيتنا أمام الجماهير.

ـ الماركسية اللينينية بريئة من اعتبار نظام الحزب الواحد شرطاً إلزامياً للانتقال إلى الاشتراكية وانفراد الحزب البلشفي بالسلطة وبالساحة السياسية كان وليد أوضاع استثنائية وظرف تاريخيّ خاص بروسيا، وكان لهذا أثر كبير في فشل التجارب

---

(٣٢) حزب الشعب الاشتراكي المصري، «الوثيقة البرنامجية لحزب الشعب الاشتراكي المصري ـ آذار/ مارس ٢٠٠٣»، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢١.

الاشتراكية السلطوية. فالمجتمع الانتقالي وحتى المجتمع الاشتراكي لا يخلو من التناقضات، وبالتالي فإن التعددية السياسية والحزبية هي القناة الشرعية للتعبير الصحيح عن هذه التناقضات وحلها ديمقراطياً وتغييب هذه التعددية يقود التجربة لا محالة إلى كارثة طال الزمن أم قصر.

ـ التعددية السياسية والفكرية ضرورة موضوعية أيضاً حتى في المجتمع الاشتراكي، فبناء الاشتراكية مهمة معقدة تفترض بالضرورة إتاحة الفرصة أمام تعدد الاجتهادات.

ـ يجب أن يتسع إطار التعددية السياسية والحزبية في المجتمع الاشتراكي للقوى المعارضة للاشتراكية. لأن الطبقات المالكة لا تختفي من المجتمع الاشتراكي بفرمان، وإنما يتطلب ذلك ردحاً من الزمن يظل خلاله للقوى الاجتماعية وجودها ومصالحها المتميزة، ومن مصلحة التجربة الاشتراكية الاعتراف بحقها في التعبير عن آرائها وممارسة النشاط السياسي في العلن شريطة أن تحترم الشرعية الاشتراكية الجديدة، وأن تلتزم بأساليب النضال الديمقراطي، وأن تتجنب التآمر والانقلاب. قالت روزا لوكسمبرغ (الحرية المتاحة فقط لأنصار الحكومة ولأعضاء الحزب وحدهم مهما كان عددهم كبيراً ليست بالحرية الحقيقية، فالحرية دائماً هي فقط الحرية للرأي الآخر).

ـ من المهم ألا تحبس السلطة الاشتراكية نفسها داخل إطار الديمقراطية البرجوازية الضيق، وهي مطالبة بابتكار نموذجها الخاص والأرقى للديمقراطية، وأن نتحاشى انحرافَين: **أحدهما** يساري يرفض رفضاً تاماً جميع أشكال الديمقراطية البرجوازية التي انتزعتها الجماهير في ظلّ النظام الرأسمالي، و**ثانيهما** إصلاحي يقنع بالديمقراطية البرجوازية كما ورثتها السلطة الاشتراكية من المجتمع القديم، ويتصور إمكانية بناء الاشتراكية من خلال قنوات وآليات الديمقراطية البرجوازية وهو ما أكدت تجربة شيلي خطأه.

إن الموقف الصحيح هو أن الديمقراطية الاشتراكية لا تلغي الديمقراطية البرجوازية جملة وتفصيلاً بل ترث كلّ ماله قيمة من التطور التاريخيّ السابق على قيام الاشتراكية حتى تتواصل التقاليد الديمقراطية بين المجتمعات المتعاقبة وتلتزم بالمبادئ والمؤسسات الديمقراطية في المجتمع القديم التي تجسد مكاسب تاريخية انتزعتها الطبقة العاملة والطبقات الكادحة. كما يجب أن تلتزم باحترام القيم الديمقراطية التي أبدعها الفكر السياسي والقانوني التقدّمي عبر القرون.

ـ لا يجوز في ظلّ المجتمع الاشتراكي مصادرة حق الجماهير في سحب ثقتها من حزب شيوعي حاكم حاد عن الطريق القويم، تطلعاً لاختيار سلطة اشتراكية أكثر

أصالة ونقاوة وأصدق تمثيلاً للطبقة العاملة وأغلبية الشعب. وإقرار مبدإ تداول السلطة ضمانة مهمة لإلزام السلطة الثورية باكتشاف أخطائها وتطهير صفوفها من الانتهازية والفساد والبيروقراطية.

ـ من حق الجماهير الشعبية سحب ثقتها من أي سلطة منحرفة حتى لو كانت تحكم باسم الاشتراكية. وأي حزب حاكم يخطئ في حقّ شعبه ويفقد ثقة الجماهير غير جدير بالبقاء في مواقع السلطة لحظة واحدة أياً كان الاسم الذي يطلقه على نفسه أو الهوية التي ينسب نفسه إليها والراية التي يرفعها، لأن جواز مرور الحزب إلى مواقع السلطة واستمراره فيها هو ثقة الأغلبية العظمى من الشعب وتأييدها.

وانتقال حزب شيوعي حاكم من مواقع السلطة إلى صفوف المعارضة بقرار شعبي لن يكون نهاية التاريخ، بل سيكون بداية أكثر صواباً وصحة للتاريخ، وفرصة للتصحيح والتقييم ولاستعادة الحزب ثقة الجماهير والعودة مجدداً إلى السلطة من خلال آليات تداول السلطة (مثال روسيا ـ وبولندا).

ـ التعددية وتداول السلطة لا تمثلان خطراً على سلطة اشتراكية حقيقية، ولا تفتحان النوافذ والأبواب أمام رياح الثورة المضادة كما يتصور البعض، وقد أساء مبدأ العزل السياسي إلى التجارب الاشتراكية.

ـ إن الدرس الذي يجب أن نخرج به من التجارب السلطوية هو أن الاعتماد في حماية الثورة الاشتراكية على مجرد الإجراءات الاستثنائية وأجهزة الأمن خطأ قاتل (يتم ذلك فقط في مواجهة الانقلابات والعنف الرجعي)، ولكن في غير حالات الاستثناء يجب أن يكون التصدي لإعداد الثورة بأساليب ديمقراطية:

أ ـ تصفية نفوذها الاقتصادي يكون عن طريق الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والجذرية وتصفية العلاقات الاستغلالية القديمة.

ب ـ الاعتماد على الدور الحاسم للجماهير الشعبية وتعبئتها وتحريكها دفاعاً عن مصالحها بما يقتضيه ذلك أحياناً من توزيع السلاح على الأغلبية الشعبية[٣٤].

ومن موقع يساري آخر يطرح صلاح العمروسي موقفاً من الديمقراطية لا يختلف من حيث الجوهر لكنه يتناولها من زاوية مختلفة.

يمكن النظر إلى الديمقراطية الاشتراكية باعتبارها نفياً للديمقراطية البرجوازية، ولكنه نفي بالمعنى الجدلي، حيث تُلغى العناصر الرجعية في الديمقراطية البرجوازية

(٣٤) الهلالي، في: شكر، محرر، **اليسار العربي وقضايا المستقبل**، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠.

التي تحرم أوسع الجماهير من المشاركة في صنع القرارات. وتتلاعب مراكز الضغط الرأسمالية والبيروقراطية وأجهزة الإعلام بإرادة الجماهير. . . إلخ. ولكنها (أي الديمقراطية الاشتراكية) تحتفظ بالعناصر الإيجابية في الديمقراطية البرجوازية وتدمجها في تركيب أعلى بصورة كيفية أوفر حرية يتلاءم مع محتواها الطبقي الجديد، وذلك من خلال الجمع بين الأشكال التمثيلية والأشكال المباشرة للديمقراطية التي توفّر مشاركة شاملة لجماهير الطبقة العاملة والفلاحين ومختلف الفئات الكادحة الأخرى في صنع القرارات التي توجه مختلف نواحي الحياة في المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. . . إلخ.

وهي تضع بذلك أساساً أرسخ وأعمق لحرية الصحافة والتعددية الحزبية وحرية التنظيم النقابي، وتكوين مختلف أشكال الجمعيات والاتحادات، وتكفل حقّ الإضراب والتظاهر والحريات والحقوق السياسية والمدنية بالترابط مع كفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية باعتبار كلّ ذلك شروطاً ضرورية لعملية تحرير العمل وممارسة الديمقراطية المباشرة والتمثيلية، وإطلاق مبادرات أوسع جماهير الطبقة العاملة والطبقات الشعبية في المشاركة في صنع القرارات، وحل التناقضات التي تثور في ما بينهم بصورة ديمقراطية(٣٥).

ويعطي اليسار المصري اهتماماً خاصاً بالديمقراطية المحلية القاعدية يعبر عنه الدكتور إسماعيل صبري عبد الله بقوله: «يجب أن نولي عناية خاصة لما يمكن أن نسميه «ديمقراطية في المستوى القاعدي»، على مستوى القرية، شؤون القرية، لا سلطة الأمن فيها أو الحكم فحسب، بل كلّ شؤونها الاقتصادية والاجتماعية والتعليم. . . إلخ.، لأن هذا المجتمع الصغير، مجتمع القرية، يمكن المواطن العادي أن يبدي الرأي في مشاكله بقدر من المعرفة أكبر من إبداء الرأي في قضايا السياسة على مستوى بلد أو قطر بأكمله. لأن هذه حياته المباشرة، ويعرفها ويستطيع أن يكون له رأي محدد فيها.

يمتد ذلك إلى الديمقراطية في مراكز الإنتاج والوحدات الإنتاجية، سواء أكانت مزرعة أم جمعية تعاونية أم شركة صناعية. . . إلخ.، يجب بتنسيق حياة ديمقراطية، وأن يكون للعاملين فيها حق المشاركة في إدارة شؤونها الديمقراطية في التعليم وفي داخل المدارس وفي المؤسسات التعليمية. هذه الديمقراطية على مستوى القاعدة عملية تربوية أساسية وتعطي البناء التحتي أو الأساسي المتين الذي تقوم عليه

---

(٣٥) صلاح العمروسي، في: شكر، محرر، المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

الديمقراطية من أعلى، لأنها تعطي الفرد العادي فرصة الممارسة الفاعلة والمؤثرة والممارسة الصادرة عن معرفة، لأن القرار محكوم بتنمية المعرفة لدى من يتخذ القرار. ثانياً هذه الممارسة تكسب البعد الآخر للديمقراطية، فالديمقراطية حرية ومسؤولية معاً، والديمقراطية يجب ألا تفهم على أنّها مجرد حقّ النقد. هذا أسهل جوانب الديمقراطية. إن الديمقراطية التي نطمح إليها هي ديمقراطية المشاركة في صنع القرار، ومن يشارك في صنع القرار يشارك في تحمل مسؤولية هذا القرار سواء نجح أو أخفق. وهنا يتم التدريب الحقيقي على الحكم. ومن هنا يشترك الشعب بالفعل في الحكم. وصعوداً من هذه القاعدة إلى أعلى مستويات الدولة وفي كلّ نواحي الأنشطة والعلاقات يجب أن يكون مبدأ المشاركة هو الأساس[٣٦].

وتطرح مجموعة اليسار الديمقراطي في نشرتها **البوصلة** جانباً آخر من قضية الديمقراطية المتعلّقة بالعلاقة بين الديمقراطية ومصالح الناس، فتؤكد أنّه لكي ينجز الديمقراطي مهام إقامة نظام سياسي حرّ عليه أن ينتشر في المجتمع، وعليه أن يحصل على تأييد جماعات وفئات من الناس تلتقي مصالحها مع الحرية السياسية والديمقراطية. وهذا ما نفتقر إليه في مصر حتى هذه اللحظة. المزيد من الناس يميلون إلى تبني الفكرة الديمقراطية، ولكن أقل القليل قد اقتنع أن الديمقراطية ستحقق مصالحه المباشرة، أو تتيح له مصادر للقوة تسمح له بتحسين شروط حياته المادية والمعنوية. لا تزال الحركة الديمقراطية محصورة في أوساط النخبة التي يميل بعض أفرادها إلى تبني الديمقراطية كقيمة في حدّ ذاتها. ولكنها لم تستطع جذب فئات وجماعات واسعة على أساس أن الديمقراطية ستخدم مصالحها الاقتصادية والاجتماعية. إن الصراع السياسي عموماً وحول الديمقراطية على وجه الخصوص، ليس منبت الصلة عن المصالح المباشرة للأفراد والجماعات، ولا يدور بمعزل عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد[٣٧].

خامساً: تحفّظات حول الديمقراطية البرجوازية

ولا يخلو الأمر من تحفظات في صفوف اليسار حول الديمقراطية البرجوازية تنكر أي فائدة لها. النظام الأمريكي ليس ديمقراطياً بالمعنى الأصيل للكلمة. فالديمقراطية هي حكم الأغلبية. وأغلبية الشعب الأمريكي الحقيقية مغرّبة عن الحكم. الديمقراطية في الولايات المتحدة تقوم على جبهة رأسمالية انشطرت شطرين:

---

(٣٦) عبد الله، «المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي،» ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(٣٧) **البوصلة** (القاهرة)، العدد ٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥)، ص ٣٠.

الجمهوريون والديمقراطيون، وهما يعتبران فريقاً رأسمالياً واحداً بِكُلّ المقاييس، حكم تلك البلاد منذ استقلالها حتى الآن، وبذلك يكون الحكم دكتاتورية رأس المال، تحتكر الحكم، ولا تتيح لأي قوة أو فريق آخر، مهما كان تمثيله للناس، أن يزاحمها في الحكم.

والديمقراطيات في العالم الثالث، في معظمها لا تقوم على أحزاب تمثل أغلبية شعوب ذلك العالم، وهي الأغلبية الكادحة. ونظرة واحدة للمجالس الشعبية في تلك الدول، حيث توجد، تعرض لنا هذه الحقيقة. إذاً الحلّ الحقيقي لمشكلة الديمقراطية، هي الاشتراكية، التي تتيح للجماهير الكادحة، وهي الأغلبية في كلّ مجتمع، أن تحكم نفسها بنفسها عن طريق ممثلين يمثلون مصالحها السياسية والاقتصادية.

هذا هو جوهر الديمقراطية، وليس ديمقراطية الضحك على الذقون التي تمثل فيها القلة الرأسمالية الجماهير العاملة، «ديمقراطية يمثل فيها القاتل مصالح القتيل»[٣٨].

وتحفّظ آخر ينكر أصلاً أن هناك ديمقراطية ليبرالية أو ديمقراطية اشتراكية. ويرى أن مستقبل الديمقراطية ليس في الأحزاب السياسية ولكن في المنظمات الجماهيرية.

«ليس هناك في رأيي ما يسمّى بالديمقراطية الليبرالية أو الديمقراطية البرجوازية، لقد كانت هناك الليبرالية وهي فلسفة البرجوازية، ولم تشهد البشرية يوماً ما يسمّى بالديمقراطية. فالليبرالية هي دكتاتورية الطبقة الوسطى. هناك دكتاتورية الحزب في المنظومة الاشتراكية، والذي انهار هو دكتاتورية الحزب اللينيني الواحد والنظام الشمولي وليس المنظومة الاشتراكية التي لم تكن موجودة أصلاً، يقابله انهيار دكتاتورية البرجوازية ذات السبعة القرون، أي الدولة البرجوازية في غرب أوروبا، وإلا فما مغزى هذا الاتحاد وهذه الوحدة؟ مغزاها انهيار تجربة الغرب وتجربة الشرق لأن كليهما وجه واحد لعملة واحدة ألا وهي الثورة الصناعية، كان الحزب اللينيني مبرراً في زمنه.

إن البرلمانية مجرد هامش صغير لا مستقبل لها ولا مستقبل للبرجوازية، فالعالم كلّه يقبل على المنظمات الديمقراطية وليست الأحزاب والبرلمانات، وهنا محك

---

(٣٨) خليل حسن خليل، «الحل في الاشتراكية،» **مجلة اليسار**، العدد ٥٤ (آب/أغسطس ١٩٩٤)، ص ٢٥.

اليسار فإذا قبل بالديمقراطية فسوف يتبوأ موقعاً رفيعاً، أما إذا تنكر لها واستبدلها بالفعل الجماهيري لحد الثورة بحزب الطبقة العاملة وبالحزب القائد فسوف يزداد العقم عقماً.

يوجد في مصر ١٤ ألف جمعية أهلية، و٢١ نقابة مهنية، تضم هذه النقابات المهنية حوالى ٤ ملايين فرد هم طليعة الشعب المصري من أطباء ومهندسين ومحامين وعلميين وفنانين. . . إلخ. ، هؤلاء جميعاً ينتظمون في نقابات وليس في أحزاب سياسية. وبهذا المعنى فإن المستقبل للنشاط الأهلي ومنظماته في حين أن النظام البرلماني يتراجع بقوة.

وهكذا ثمة بنية تاريخية تتلاشى هي بنية الثورة الصناعية والمجتمع الحديث بوجهيه: الاشتراكية الشمولية والرأسمالية الليبرالية، والنفي تحدثه بنية مركبة هي ثورة ما بعد الصناعة ومجتمع ما بعد الصناعة. والديمقراطية هي تصور مستقبلي. فحتى هذه اللحظة ليس ثمة ديمقراطية سواء على مستوى الواقع أو مستوى الفكر. وإذا بدأنا الآن بأفق مستقبلي، فإن المركّب المرتقب هو الديمقراطية، أساسها الثقافي هو وحدة المشترك الثقافي الإنساني، ولا أمل إذا شاركنا في صياغة المبادئ المشتركة من خلال مؤسسات مسؤولة عن التطور الديمقراطي السلمي، ولا أعنى بذلك الأحزاب، بل مؤسسات للتنمية البشرية الشاملة وتنشيط المجتمع المحلي، مؤسسات مسؤولة عن الصحة والبحث العلمي والتعليم والإعلام، وكل هذا لن يتم إلا على أساس متين من الإصلاح الثقافي أولاً، وليس السياسي أو الاقتصادي[٣٩].

وبعد، من هذا العرض لمواقف الأحزاب السياسية الاشتراكية وعدد من القيادات ذات الثقل في حركة اليسار المصري يتضح لنا أننا أمام تطور حقيقي في موقف الفكر الاشتراكي من قضية الديمقراطية، جوهره القبول بأسس الديمقراطية البرجوازية وتجاوزها في صيغة أرقى تكفل أشكالاً متنوعة من المشاركة الديمقراطية المباشرة وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، بما يمكّن الطبقات الكادحة من اكتساب قدرة اقتصادية تتيح لها قدراً من القوة السياسية تضمن لها إمكانية المنافسة السياسية. وإن هذه الديمقراطية ليست لازمة فقط لوصول القوى الاشتراكية إلى السلطة بل هي ضرورة في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية، وفي المجتمع الاشتراكي نفسه، ويوجز الدكتور سمير أمين هذا الجديد بقوله: «الديمقراطية تمثل المحور الأساسي من أجل تطوير الثورة نحو الاشتراكية. فليست

(٣٩) عبد المنعم تليمة، في: شكر، محرر، **اليسار العربي وقضايا المستقبل**، ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩.

الديمقراطية ترفاً يمكن الاستغناء عنه، بل هي الوسيلة الوحيدة من أجل تقوية النزعة الاشتراكية».

ولكن ما هي الديمقراطية التي نحن بحاجة إليها؟ لا شكّ في أن احترام إنجازات الديمقراطية البرجوازية ـ حقوق الإنسان وحرية الرأي، وإقامة مؤسسات الحكم على مبدإ الانتخاب. . . إلخ. لا تكفي، إذ إنَّ الديمقراطية الغربية ناقصة من حيث المضمون الاجتماعي، فالاكتفاء بالديمقراطية الشكلية من دون الأخذ في الاعتبار أهمية الإصلاحات الاجتماعية لا بُدَّ أن يؤدي إلى كاريكاتير للديمقراطية يستحيل أن تدافع الجماهير عنه، وبالتالي لا بُدَّ أن تظل النظم معرضة لمخاطر الانقلاب. فالديمقراطية عندنا لا مستقبل لها إلا إذا نجحت في الربط بين الممارسة الديمقراطية وبين تطلّع يتجاوز منطق الرأسمالية.

الديمقراطية التي تطمح إليها جماهير العالم الثالث المعاصرة هي التي تجمع بين التأكيد على البعد الاجتماعي الإصلاحي فتختلف في ذلك عن الديمقراطية الليبرالية، وبين احترام استقلالية المبادرة الشعبية فتختلف في ذلك عن ممارسات الحكم الشعبوي.

الفصل الثالث

الناصرية وإشكالية الديمقراطية

أمين اسكندر(*)

مقدمـــــة

تباينت الرؤى وتعددت الاجتهادات حول قضية الديمقراطية، فالمسألة لم تصبح فقط حكم الشعب بالشعب وللشعب، كما نفهم من الأصل اللغوي اليوناني لتعبير الديمقراطية، وإنما أصبحت مسألة متشابكة، تعني طبيعة الدولة وطبيعة النظام الاجتماعي والسياسي، ولذلك حقّ لها التباين في الاجتهادات بشأن إشكاليتها، وأصبح تاريخ تطورها هو تاريخ تقنين الاستبداد ما بين استبداد متخلف، مثل ربّ الأسرة، وهو نوع من الاستبداد الفردي المطلق، الذي يتعامل مع المجتمع على أنّه مطابق لصورة الأسرة، إلى استبداد المتأله، الذي يستمد سلطاته من تمثيله للآلهة، عن طريق الوحى والإلهام والاستبداد بالحق الإلهي، أي الحاكم بأمر الله، والاستبداد المتحضر، مثل استبداد البرلمان، واستبداد النخبة والحزب الواحد. . . إلخ.

المسألة في نسبية رؤية النظام لمصالح من يعبر عنهم. فالديمقراطية المباشرة التي يضرب بها المثل بين المثقفين لم تكن مباشرة، وإنما كانت صورة من صور الاستبداد الذي يتفق مع طبيعة الحكم في ذلك الوقت، كان «الحاكمون هم القواد العشرة» الذين يعنون بشؤون الحرب والسياسة. ثمّ ضابطو المدينة «العشرة» الذين يحفظون النظام في المدينة، وضابطو السوق «العشرة» الذين كانوا يراقبون الأوزان، ثم يأتي

(*) قيادي في حزب الكرامة (تحت التأسيس).

بعدهم مجلس الشيوخ، وكان يتمثل من عشر مجموعات، كلّ منها خمسون شيخاً، ولم يكن العدد «عشرة» ضرورة فنية للحكم، بل كان تقسيماً لـ «المناصب» السيادية في ما بين حلف القبائل «العشرة»، التي كانت تملك أثينا فعلاً، وتحت هؤلاء جميعاً كان يأتي دور المواطنين الذين لهم حقّ الحضور في الاجتماع الشعبي، وهم قلة، فلقد كان الذين لهم حقّ الاجتماع حوالى ٤٣٠٠٠ من جملة السكان الذين كان عددهم حوالى ٣١٥٠٠٠، ولم يكن يحضر الاجتماع فعلاً أكثر من ثلاثة آلاف، أما المستبعدون ـ لأنهم ليسوا مواطنين ـ فكان من بينهم ١١٥٠٠٠ من الرقيق، وجميع النساء، وجميع العمال، وجميع المستوطنين الغرباء وعددهم ٢٨٠٠٠، وعدد كبير من الذين يمارسون التجارة.

تلك هي سمة الديمقراطية المباشرة، وبعدها تنامي الاجتهاد من ديمقراطية شبه مباشرة، حتى الديمقراطية النيابية، والديمقراطية الشعبية، وكلها مراحل مختلفة، تحاول أن تقنن طرق مشاركة أصحاب المصلحة في اتخاذ القرار، وطرق الحوار حول المشكلات والحلول، لذا تمر الديمقراطية بمأزق على مستوى العالم ـ جنوبه وشماله ـ وعلينا أن نعي أننا لا نقدم حلاً لمأزق الديمقراطية وإشكاليتها، وإنما نجتهد في إطار توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرار، وتصويب الأخطاء، وفضح المثالب، وإعطاء الثقة للجماهير في مستقبل أفضل، فمن المثالية واليوتوبيا أن يتصور أحد أن يشارك شعب في اتخاذ القرار، على الرغم من صدقية القرار لصالح الأغلبية، إلا أن أشكال اتخاذ القرار معروفة: إما حزب أو برلمان أو رئاسة أو نخبة، ولذلك فعلينا أن نجتهد في تلك الدائرة التي لها اليد العليا في كلّ مراحل التاريخ منذ الأسرة والقبيلة وحتى الإقطاعية والرأسمالية والاشتراكية.

ومن ذلك المنطلق علينا أن نتابع تطور المفهوم المصطلحي في الممارسة والواقع من أجل أن نسبح قليلاً في تاريخية الأزمة والمأزق لمسألة الديمقراطية، ومحاولات الخروج منها، وقبل هذه السباحة لا بُدَّ من أن نحدد الهدف من تلك الدراسة القصيرة لمسألة «الناصرية وإشكالية الديمقراطية»، فليس هناك هدف أكثر من دعوة أفراد الطليعة الناصرية في حوار حول تلك الإشكالية، مسترشدين بمشكلات التطبيق في كلّ النماذج، وعلى الأخص بلدان العالم الثالث، محاولين الفكاك من السياج الحديدي الذي تفرضه الأيديولوجيا على العقل، فلا يستطيع أن يتعرف إلى مشاكل واقعه المختلفة والجديدة، التي تواكب عصر جديد، وبالتالي فلا بُدَّ من إبداع جديد يقدم تزاوجاً بين ثوابت الأيديولوجيا ومتغيرات الواقع، وبعد تلك المقدمة يحقّ لنا أن ندخل في تاريخية المأزق الديمقراطي.

١ ـ الديمقراطية في النسق الناصري

اختار عبد الناصر مدرسة الديمقراطية الشعبية، التي تعطي الأولوية للجانبين الاجتماعي والاقتصادي، فلا يمكن مواطناً لا يجد قوت يومه أن يكون حراً في إعطاء صوته الانتخابي، ولذلك فكثيراً ما كان عبد الناصر يتحدث عن رغيف الخبز وارتباطه بتذكرة الانتخابات، ومن تلك القاعدة انطلق ليحدد من هو الشعب، وبالتتابع لصالح من تكون الدولة، فكان تحالف قوى الشعب العامل، ذلك التكتل التاريخي، صاحب المصلحة في التغيير الثوري والمستقبل ـ الذي طبقه ماو وعبد الناصر وساهم في التنظير له غرامشي ـ وكان لا بُدَّ من سيطرة الشعب العامل على أدوات الإنتاج، وأن يراقب أجهزة الدولة، عبر المجلس التشريعي المنبثق من التنظيم الواحد.

ديمقراطية البلدان الاشتراكية تعاني سيطرة نخبة وصفوة الحزب على كلّ الشعب العامل. وعلى الرغم من أن أكثر من نصف بلدان العالم تقريباً كان قد تبنى الديمقراطية الشعبية، في بيئة دولية تميزت بالحرب الباردة، وحركة التحرر العالمي، فإن حصاد تلك التجارب ونتائجها أكدت إهدار المشاركة السياسية في صنع القرار داخل الدولة، كما إنّها كشفت مدى الاستبداد والتسلط الذي حكم المواطنين تحت شعارات استمدت وجودها وشعبيتها من الحديث عن الشعب، صاحب المصلحة في هذا الحكم المقام. بل إن عملية الكشف هذه امتدت واتسعت حتى شملت الحزب الحاكم والمهيمن على السلطة، الذي تبين أن الأمين العام هو صاحب القول الفصل فيه، وفي شأن الدولة تبين بالطبع للجميع عدم وجود اختيارات لدى المواطنين، ما ضخّم من فلسفة الحشد والتعبئة، التي سادت آنذاك.

لذا كان الدرس المستخلص أننا في احتياج إبداعي جديد لمسألة الديمقراطية، يستوعب أهمية الربط بين رغيف الخبز وتذكرة الانتخابات، في إطار الاختيار النابع من التعدد السياسي المستمد وجوده عبر أصول تراثية مستنيرة وتقدّمية معالجاً جدلية الجغرافيا والتاريخ بالنسبة إلى الأمة والقطر، معالجاً مشكلة التنمية والتواصل الحضاري مع العصر المعاش، عاملاً من أجل توفير ثقة جماهير الشعب في القيادة، وذلك عن طريق ضمان دور الشعب في تغيير القيادة.

لكن كيف يتم الوصول إلى ذلك؟ تلك هي المشكلة التي تتراوح فيها الاجتهادات والرؤى، التي من ضمن حقوقها مخاطبة الجماهير وتكتيلها وتمثيلها عبر انتخابات ديمقراطية، وعندها فقط تشعر الجماهير بأن في يدها اتخاذ القرار، وذلك بتنحية حزب وإنجاح حزب آخر يطرح برنامجاً للتطوير وحل مختلف المشاكل، بعد أن

يكون قد تم اختباره بالفعل، خلال مدة دستورية، وعندها أيضاً سوف تكون الجماهير مؤمنة بالإقناع، وليس بالتسلط، وعندها سوف تدافع عن اختياراتها، ولا تشعر بالعزلة عن مشكلاتها.

٢ ـ الحركة الناصرية وأهمية الممارسة الديمقراطية

تأتي أهمية الديمقراطية بالنسبة إلى الحركة الناصرية كأهمية الدواء بالنسبة إلى المريض، ذلك لأن ظروف نشأة الحركة الناصرية قد جعلتها في أشد الحاجة إلى تفاعل ديمقراطي واسع داخل صفوفها، بعد أن عانت كثيراً من:

أ ـ انقطاع التواصل الجيلي لأسباب قهرية

في ١٥ أيار/ مايو عام ١٩٧١ حدث انقلاب، كان سبباً مباشراً في اعتقال بعض رجال دولة عبد الناصر المعتقدين في خطه ومشروعه، واستتبع ذلك بالضرورة أن ينشأ الجيل الناصري الشاب في وسط أهوال وتحديات السبعينيات، عبر سياسات إعلامية وسياسية واقتصادية مضادة للثورة، بلا أي قدر من التواصل بينه وبين الجيل الفائت، تنتقل عبره الخبرات والمحددات النظرية والسياسية، لذلك كان من الطبيعي أن يقع الجيل الناصري الشاب في فخّ التجربة والخطإ في الممارسة الحركية من أجل أن تتم البلورة النظرية للناصرية وإبداع أساليب وأدوات ورؤى حركية جديدة تتناسب مع المرحلة.

فهذا هو الجيل الذي كان عليه مواجهة الدعاية المضادة بلقاء ناصر الفكري السنوي بعين شمس، وكان عليه أن يواجه عدم تبلور الفكر الناصري بإنشاء أندية الفكر الناصري بالجامعات المصرية، وكان عليه أن يحافظ على قومية الحركة الناصرية بإشراك إخوة غير مصريين في اللجنة العربية لتخليد القائد الخالد جمال عبد الناصر، وكان عليه أن يحدد موقفاً من نظام الردة والخيانة «نظام ١٥ أيار/ مايو»، فكانت وثيقة تموز/ يوليو بالزقازيق، تلك الوثيقة التي أعلنت لأول مرة ردّة النظام المصري، على نهج ثورة تموز/ يوليو الناصرية، وكان عليه أن يهيكل الحركة الناصرية في مصر العربية، فأنشأ لجان العمل الناصري في كلّ محافظات مصر تقريباً.

إنّها معركة على كلّ الجبهات من جيل بلا أساتذة ولا تواصل خلاق مع الماضي، إلا تجربة عبد الناصر وبعض أفراد من مؤسساته، مثل منظمة الشباب، وبعض من أفراد التنظيم الطليعي «جامعة عين شمس».

إلا أن الحركة الناصرية الحديثة، ومن خلال الحركة والممارسة وعبر قضايا وهموم الناس، اتسمت بمجموعة من السمات، أثرت فيها في ما بعد، وكان على

رأسها: غلبة الطلاب على الحركة، وبالتالي غلبة التفكير التبشيري والتبريري وغير العقلاني، وكذلك عدم القدرة الواسعة على التواصل مع أصحاب المصلحة في التغيير، وعلى رأسهم العمال والفلاحون.

كما اعتمدت الحركة على المواهب الفردية والسمات المميزة لبعض الأفراد، ما ساهم في ما بعد في ظهور الفرد بنزعاته التي أضرت بالعمل الجماعي، إلا أن هذه المدرسة الجديدة في الحركة الناصرية الحديثة ـ على الرغم من بعض السلبيات الناتجة من عدم الخبرة النظرية والتنظيمية معاً ـ قد استطاعت أن تكرس قيمة النقد الموضوعي لتجربة عبد الناصر في السلطة، وكذلك لمسيرتها الحديثة، وقد احتوى هذا النقد على الآتي:

ب ـ العجز عن تنظيم الجماهير صاحبة المصلحة

فلقد عجزت الثورة عن القيام بمهمة من أهم مهامها على الإطلاق، وهي مهمة تنظيم الجماهير صاحبة المصلحة في الثورة وما أحدثته من تغيرات، أي العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين، وذلك تحت مبرر أنّها لم تستطع أن تقوم بالفرز وهي في مؤسسات الدولة، وفي اعتقادي أنّه مبرر غير كاف وغير موضوعي، حيث إنّه كان في تاريخ الثورة بتحدياتها الخارجية والداخلية ما يكفي لأن يعتبر ذلك مناخاً لصالح الكادر، وتفاعله مع الجماهير ومع التحديات بِكُلّ أنواعها.

ولقد جاء كثير من الفرص لثورة تموز/يوليو، يجعلها تبدأ أولى الخطوات في بناء تنظيم حقيقي يعبّر عن الثورة وجماهيرها، ويكفي أن نذكر هنا حرب السويس عام ١٩٥٦، وانفصال وحدة مصر وسوريا، ونكسة ١٩٦٧، وانتفاضة الشعب في ٩ و١٠ حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، وهذا غيّر كثيراً من الأدوات التي ضربتها الدولة لإنهاء فاعليتها مثل لجان المواطنين من أجل المعركة، ومنظمة الشباب، التي صدر قرار بتعيين المشير عبد الحكيم عامر مشرفاً عليها.

وفي الحقيقة لا يمكن أن يصدق المرء أن دولة عبد الناصر، التي استطاعت أن تنجز الكثير من المهام، تفشل في اختيار عناصر نضالية لصالح التنظيم الناصري، ولقد حان الوقت كي نعترف بأن النظام الناصري لم يعط الأهمية الكافية لمسألة الديمقراطية، وحق التنظيم في المجتمع، كما إنّه لم يهتم بتنظيم أصحاب المصلحة في الثورة من خلال منظاره هو، واكتفى بأن يتم التعامل مع الجماهير بواسطة أجهزة الدولة، التي كانت توفّر له الجهد والوقت، في جوّ تغيرات كثيرة ومتعددة، لكن الأداة غير الصالحة جعلت الجماهير غير مهيأة للدفاع عن المكاسب التي حققتها الثورة لها بعد ذلك في زمن الردة.

ج ـ التجاوزات في حقوق الإنسان

تمثلت المسألة الثانية في تجاوزات دولة الحكم الناصري في بعض من حقوق الإنسان، فليس من الصواب أن ندافع عن تجاوزات بمنطق أنّها حدثت في كلّ الثورات تقريباً، بل إن تجاوزات ثورة تموز/ يوليو ضئيلة بالنسبة إلى تجاوزات الثورات الأخرى، فالتجاوز بيّن، وعلى الحركة الناصرية أن تشير إليه وتتخلص منه، وذلك بربط التجاوز بإطار الظرف الموضوعي الذي حدث فيه، حتى لا يكون النقد ليبرالياً، يفصل الظواهر عن بعضها، وتلك شائنة ينبغي ألا تقع فيها الحركة الناصرية، وهذا يعني أن نقرّ ونعترف بالتجاوز ونقدم كلّ البراهين من خطنا السياسي لتجاوز تلك الأخطاء التي وقعنا فيها، آخذين في الحسبان الفرق بين الحملات الموجهة من قبل الاستعمار الأمريكي وأعوانه في شأن حقوق الإنسان، وبين النقد الذاتي الناتج من بعض تجاوزات في التعامل مع بعض أفراد قوى سياسية، على رأسها الإخوان والماركسيون، في ظل ظرفية ثورة تريد تغييراً ثورياً على كل المستويات.

«نعدد إنجازات الناصرية في التطبيق، فهي أهم وأغنى تجارب النهضة في تاريخنا الحديث والمعاصر، وانتصاراتها مع إخفاقاتها ملء السمع والبصر، ونحن نبدأ منها بالتاريخ ولا ننتهي إليها بالطبيعة، وندرك نواقصها الجوهرية التي حالت دون استمرارها وأدت إلى الانقلاب عليها، ندرك نواقصها: في غياب التنظيم الشعبي الكفوء، وفرط الاعتماد على جهاز الدولة بمثالبه، وتضخيم دور أجهزة الأمن، وبتضافر هذه العوامل الداخلية مع تربص الاستعمار والصهيونية والرجعية بالمؤامرة والعدوان على المشروع الناصري، كانت النتيجة: إنهاك الثورة بنكستين متتاليتين، في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ (الانفصال الذي قضى على وحدة مصر وسوريا) وفي حزيران/ يونيو ١٩٦٧» (الهزيمة العسكرية أمام العدوان الإسرائيلي).

«الثورة لم تستطع البقاء في السلطة بعد غياب عبد الناصر، فالثورة كانت للناس أكثر مما كانت بالناس، وهذه هي «ثغرة الضعف» التي صدعت البنيان الشاهق»[(١)].

د ـ التقصير في حماية الوطن

أما المسألة الثانية فمسألة مهمة جداً وما زالت آثارها ماثلة، إذْ إنها ليست بين أجهزة الحكم بسبب أخطاء وقعت من جهاز دولة مملوء بالسلبيات. ومن هنا تأتي أهمية نقد ذاتي واضح للجماهير، عن تقصير الحكم الناصري في أداء مهمته في حماية

(١) حزب الكرامة العربية، **البرنامج السياسي** (٢٠٠٤).

الوطن، وكان الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، قد أعلن عن مسؤوليته الكاملة في ذلك، ولذلك فعلى الحركة الناصرية اليوم أن تعي الدرس، وتتخلص من تلك الشائنة، بإرجاعها إلى الظرف الموضوعي، الذي كان سبباً رئيساً في تلك الهزيمة، حيث أراد الاستعمار الأمريكي ـ الصهيوني أن يوقف مد ثورة تموز/ يوليو العربية في الداخل، عن طريق وقف التنمية، وفي الخارج عن طريق وأد مشروع الوحدة، وقطع مساندة حركات التحرير. . . إلخ.

كلّ ذلك لا يعني أنّه ليس هناك تقصير على المستوى الذاتي داخل دولة عبد الناصر، فها هي القوات المسلحة تصبح دولة داخل الدولة من دون رادع أو رقيب، وها هي أخطاء المشير عامر تتكرر أكثر من مرة منذ الانفصال، ولا رادع ولا رقيب، حتى جاءت النكسة عام ١٩٦٧، على الرغم من تفهمنا ـ بل إيماننا ـ بأنها مجرد جولة في الصراع، طالما بقيت إرادة المقاومة.

وظل التفاعل مع الأحداث، سواء دولية أم قومية أم إقليمية أم محلية هو المساهم الأكبر في تفكير تلك المدرسة الحديثة، حتى إن الجزء الأكبر من تلك المدرسة اختار أن يتقدم بحزب «الكرامة» معلناً عن مشروعه في اختيار الناصرية كمشروع وطني جامع من خلال الحفاظ على نسق الأيديولوجية المغلقة.

هـ ـ دور هائم يبحث عن بطل

وأخيراً، فهناك دور هائم يبحث عن بطل داخل الحركة الناصرية، وبلا شكّ البطل في هذه المرحلة لن يكون باباً للحركة الناصرية، ولا قائداً ملهماً، ولا جماعة مخلصة تأخذ على عاتقها أحداث ليلة الانقلاب، إنما البطل في تلك المرحلة لا بُدَّ أن يتجسد في حركة ناصرية ذات بصيرة تاريخية نافذة ممتلكة نسقاً فكرياً يرشدها في العمل، ويبعدها عن التجربة والخطإ.

كما إنها يجب أن تكون قادرة على إبداعات جديدة، تتسق مع المهمة، وهي مهمة إشراك الجماهير في التغيير القادم، ولهذا يمكن أن يكتب له النجاح في التواصل مع الجماهير، بإشراكها في المهام المختلفة لعملية التغيير، أي أن تكون في قلب المسألة الكبرى المتمثلة في الدفاع عن مصالحها في التغيير والتطور.

وقد شاركت الحركة الناصرية الحديثة، ومن خلال تلك الرؤية وذلك الفهم، في كلّ محاولات بناء الحزب الناصري على أرض مصر العربية، كما إنّها ناضلت من أجل تثبيت تلك الرؤية داخل صفوف الحركة، حتى أننا نستطيع أن نؤكد الآن أنّه بالنسبة إلى الأكثرية في داخل الحركة الناصرية، أصبحت قضية الديمقراطية وتداول

السلطة وحق التنظيم السياسي والنقابي وحرية تداول المعلومات وحرية إصدار الصحف. . . إلخ. بالنسبة إليها من الثوابت داخل النسق الفكري للناصرية، كما إنَّ نضال الحركة بشأن قضية الديمقراطية أصبح مؤكّداً لدى الحركة الوطنية المصرية والشارع المصري. يقول البرنامج الانتخابي العام للحزب العربي الديمقراطي الناصري:

«الديمقراطية السياسية التي تقوم على كفالة التعددية الفكرية والتنظيمية وتداول السلطة وسيادة القانون كأساس لقيام ديمقراطية حقيقية واحترام حقوق الإنسان وحرياته. مع إيماننا العميق بأن الديمقراطية، السياسية ليست بديلاً من الديمقراطية الاجتماعية ـ التي حققت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو إنجازات هائلة من أجل توفير متطلباتها ـ ولا يمكن أن تقوم على حسابها»[٢].

ويتناول حزب الكرامة العربية قضية الديمقراطية في تفصيلات كثيرة، إلا أنه يجملها في «لا نهضة لنا من دون الديمقراطية كلها للشعب، فالديمقراطية صمام أمان ضدّ انتكاسات النهضة الدورية، والديمقراطية مدرسة الشعوب، والديمقراطية تقدّم الاختيارات والبدائل كلها للناس وتطور مقدرتهم على المعرفة وإدراك الحقائق، ولا ديمقراطية حقيقية من دون ضمان الحقوق التامة في التعدد السياسي والفكري والنقابي والأهلي، ولا ديمقراطية حقيقية من دون ضمان تداول للسلطة بجميع مستوياتها عبر صناديق الانتخاب المباشر الحر والنزيه، ولا ديمقراطية حقيقية من دون فصل وتوازن بين قوى السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، ولا ديمقراطية حقيقية من دون تأكيد حقوق الإنسان وحرياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية كافة، ولا ديمقراطية حقيقية تفصل السياسة عن المجتمع، فحرية تذكرة الانتخابات مرتبطة بحرية رغيف العيش (الخبز)، وحرية الكلمة والتعبير هي أم الحريات، ولا حرية للكلمة من دون تحرير وسائل الإعلام جميعها من وصاية السلطات، وضمان حرية تدفق المعلومات التي تمكن المواطن من إبداء الرأي والمشاركة في صناعة القرار، وحريات الحركة الجماهيرية أكبر ضمان ضد انتكاسات الديمقراطية»[٣].

(٢) الحزب العربي الديمقراطي الناصري، **البرنامج الانتخابي العام** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٥).
(٣) حزب الكرامة العربية، **البرنامج السياسي** (٢٠٠٤).

المناقشـــات

١ ـ السيد يسين (رئيس الجلسة)

أريد أن أشكر الأستاذ عبد الغفار شكر على ورقته المتميزة. وهي ورقة تتسم بأنها موثقة توثيقاً جيداً، وتتيح الفرصة لمناقشات مثمرة، وكنت أتمنى أن تكون هناك أوراق عن الاتجاه الليبرالي والاتجاه الإسلامي بالدرجة نفسها من التوثيق والقدرة على النقد الذاتي. أنا أعتقد أن بمثل هذا النوع من الدراسات نستطيع أن نبني عليه ونفتح آفاقاً للمستقبل. فهذه مسألة بالغة الأهمية؛ لأن جزءاً أساسياً من سلبيات الممارسات العربية يتمثل في غياب النقد الذاتي، سواء على مستوى الأحزاب، أو على مستوى المثقفين، أو على مستوى القادة. وهذه مسألة أساسية. لذلك أقول النقد الذاتي ليس فضيلة عربية، ولكنها فضيلة غربية. وأحد أسباب التقدّم في المجتمعات الغربية ممارسة النقد الذاتي.

كما أشكر الأستاذ أمين اسكندر على هذه الورقة المهمة التي مارست أيضاً عملية النقد الذاتي، ويبدو أننا سندخل مرحلة جديدة في موضوع أهمية ممارسة التيارات السياسية المصرية بجميع أطيافها للنقد الذاتي بأمانة وبجسارة فكرية. وأنا أدعو الأستاذ أمين اسكندر أن يعيد كتابة الورقة ويوثقها؛ لتصبح وثيقة قابلة للمناقشة.

بالطبع موضوع تداول السلطة داخل الأحزاب المصرية مشكلة؛ لأنها تتعارض مع النظرية الذهنية في ديمومة الكراسي، فهل رئيس الحزب سيقبل أن يتنحى. هناك من اجتهد وقال: الديمقراطية معناها ديمومة الكراسي، وبالتالي لدينا مشكلة هنا في مسألة تبادل السلطة داخل الأحزاب.

٢ ـ محمد السعيد إدريس

أود أن أضيف بعض الخواطر السريعة على ورقة أمين اسكندر وبالذات في ما يتعلق بحرص الناصريين المبكر على مراجعة تجربة الحكم الناصري، بل إن هذه

المراجعة تجاوزت تجربة الحكم الناصرية بما لها وما عليها إلى مراجعة الأسس الفكرية للناصرية. هذه المراجعة كانت فردية وكانت جماعية لدرجة يمكن وصفها بأنها كانت بمثابة هاجس أقلق الناصريين وسيطر عليهم في محاولة منهم لامتلاك عناصر النجاح في تجربتهم الجديدة بعد انتهاء عهد حكم عبد الناصر على يد عهد أنور السادات.

يمكنني هنا أن أشير إلى تجربة خاصة قمت بها على المستوى الفردي لتقييم الفكر الناصري وتجربة الحكم الناصرية معاً ونشرتها تحت عنوان «المقومات الاجتماعية للأيديولوجية الناصرية» في عدد شهير من **قضايا عربية** التي كان يرأس تحريرها الدكتور أنيس صايغ في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠ لمناسبة مرور عشر سنوات على وفاة الزعيم جمال عبد الناصر، هذا العدد كان عنوانه **عبد الناصر وما بعد** كان في مجمله مراجعة للفكر وللتجربة وإعادة قراءة جديدة لجمال عبد الناصر[١].

كانت دراسة «المقومات الاجتماعية للأيديولوجية الناصرية» نقداً قوياً للفكر وللتجربة الناصرية من داخلها، نقد من أجل البناء استهدف البحث عن مراكز القوة للنهوض بها، والبحث قبل ذلك عن نقاط الضعف لتجاوزها في تجربة جديدة للناصرية من خارج السلطة.

أتصور أن كثيرين من الناصريين قاموا بمثل هذه المراجعات على المستوى الفردي، ولعل هذا ما دفع جماعة منهم إلى تنظيم «ورشة عمل مهمة» لتقديم نقد وقراءة ناصرية جماعية لعلاقة عهد عبد الناصر بالقوى السياسية المصرية المختلفة. هذه الورشة تمت في نهاية عقد الثمانينيات وأعد لها عدد من شباب الناصريين في ذلك الوقت وشارك فيها كلّ من عصام الإسلامبولي وعبد الله السناوي ومحمد شومان ومحمد السعيد إدريس ومحمد حماد، وغيرهم ممن قدموا أوراقاً بحثية ناقشت العلاقة بين النظام الناصري والأحزاب والقوى والتيارات السياسية المصرية.

أنا شخصياً قدمت ورقة علاقة النظام الناصري بحزب الوفد، وخرجت بها باستنتاجات مهمة منها: إن مسؤولية الأزمة في العلاقة كانت مشتركة، وأستطيع القول إن أغلب الأوراق حمّلت النظام الناصري الجانب الأكبر من مسؤولية أزمة العلاقات، وأجمعت كلّ الأوراق على أن تلك الأزمات التي أصابت علاقة النظام الناصري بالقوى والتيارات السياسية المصرية كانت لها مردودات سلبية على مستوى

---

(١) محمد السعيد إدريس، «المقومات الاجتماعية للإيديولوجية الناصرية،» في: عصمت سيف الدولة [وآخرون]، **عبد الناصر وما بعد**، إشراف أنيس صايغ، كتاب قضايا عربية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠).

المصلحة الوطنية العامة وبالذات في ما يتعلق بتجربة التطور الديمقراطي في مصر.

أتصور أن القوى السياسية الأخرى لم تقم بهذا الدور النقدي، لم تقم بمراجعة مماثلة، لا الوفديون ولا الإخوان المسلمون قاموا بذلك، ربما تكون الحركة الشيوعية هي صاحبة الدور الأهم في مثل هذه المراجعات، وأن رموزاً فيها قاموا بهذه المراجعات في عهد عبد الناصر وتقدّموا الصفوف في هذا العهد وكانوا شركاء حقيقيين في التجربة ابتداءً من أوائل الستينيات.

أتصور أننا ما زلنا بحاجة إلى مزيد من هذه المراجعات ومن هذه الرؤى النقدية لسبب أساسي هو أن هناك اقتناعاً أخذ يترسخ تدريجياً لدى أغلب القوى السياسية المصرية وهي أنّه في جوّ الأزمة الوطنية الراهنة، وأقصد بالتحديد أزمة مستقبل الحكم في مصر، ليس بمقدور أي فصيل وطني منفرد أن يحقق التغيير المطلوب، وأن هذا التغيير بات بحاجة إلى وفاق وطني فكري وحركي تشارك فيه كلّ القوى الوطنية لقيادة تيار وطني جماعي يقود التغيير.

إن من يراجع المراحل الفصلية في تاريخ الحركة الوطنية سيجد أن الوفاق الوطني كان هو الغالب، الشعب المصري أكثر ميلاً إلى الوفاق الوطني وإلى العمل الشعبي الجماعي، ثورة عرابي أكدت ذلك، ثورة ١٩١٩ أكدته أيضاً، ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ لم تتحول من حركة جيش إلى ثورة إلا بعد أن احتضنها الشعب المصري وارتبط بها، بل إن تاريخ حزب الوفد نفسه هو تاريخ للحركة الوطنية المصرية التي ارتبطت به منذ نشأته واتخذته قيادة وطنية من أجل الاستقلال والدستور.

إن الوضع السلبي الراهن للأحزاب المصرية من ناحية والدور المتنامي للحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» وأخواتها من حركات التغيير هي بمثابة إرهاصات لوفاق وطني أراه حتمياً لنجاح الحركة الوطنية المصرية في مهمة تحقيق التغيير الديمقراطي المطلوب.

٣ ـ أحمد بهاء الدين شعبان

الحقيقة أنا أشكر الأستاذين الجليلين على الورقتين القيمتين. ولي تعقيبان على كلام الأستاذ عبد الغفار شكر، وباعتبار إنني منتم إلى هذا التيار الذي تحدث عنه الأستاذ عبد الغفار فسوف أركز على الإشارتين التاليتيْن:

الإشارة الأولى، إنه حتى هذه اللحظة لم يتجاوز نقد الحركة اليسارية محيط النقد النظري، ولم يتحول بحسب اعتقادي هذا النقد النظري إلى حيز الممارسة العملية الذي يوجد على أرض الواقع، هذه النوعية الأخيرة من النقد هي التي تجعلنا أكثر

اقتراباً من الجماهير، وأكثر اقتراباً من القوى السياسية الأخرى، وهذا ما يؤكّد أهمية المراجعات التي أشار إليها الأستاذ عبد الغفار شكر.

على المستوى النظري هذه المراجعات قائمة، وهناك كتابات كثيرة تشير إلى هذا السياق. ولكن المشكلة الأساسية في اعتقادي ـ وهي مشكلة لا تتعلق فقط بالاتجاه اليساري، وإنما أيضاً بالنسبة إلى كثير من الاتجاهات السياسية الأخرى ـ أن نطاق النقد لم يتعدَّ حتى هذه اللحظة نطاق الكتابة أو النقد النظري، ولم يخرج إلى حيز الممارسة العملية بحيز يؤثر في الواقع تأثيراً إيجابيّاً حقيقيّاً، وهو ما رأيناه على سبيل المثال حادثاً في أمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة، حيث استفادت الحركة اليسارية من إخفاقات الستينيات والسبعينيات، وطورت مواقفها واستطاعت ـ عبر عملية مركبة من النقل والعمل والحركة وإعادة النقل ـ أن تطور علاقة جدية بشعوب القارة اللاتينية، وأن تصل إلى السلطة عبر آليات الاختيار الديمقراطي في العديد من المواقع كما نعرف جميعاً.

الإشارة الثانية، إنني كنت أتمنى من هذه الورقة القيمة للأستاذ عبد الغفار أن تشير إلى قضية المركزية الديمقراطية، باعتبار أن قضية الديمقراطية ليست فقط قضية علاقة المنظمات أو التجمعات اليسارية بالخارج، وإنما أيضاً هي عملية لها وطن في البناء الداخلي لحركة الأحزاب والمنظمات اليسارية.

جميع الذين اقتربوا من التنظيمات والأحزاب اليسارية لاحظا أن هناك مشكلة حقيقية في قضية الديمقراطية الداخلية. هناك انتهاك صارخ لفكرة الديمقراطية، وانتصار واضح جدّاً لقسم المركزية على هذه العلاقة التي كان يجب أن تكون جدلية مركبة بين مستوى الديمقراطية ومستوى المركزية. فتحولت الحقيقة في مسار التجربة سواء في دول الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشيوعية وحتى في المنظمات الشيوعية العربية والمصرية إلى قدر هائل من المركزية، وتضاؤل لحجم القسم الديمقراطي في هذه المعادلة، وانتهى الأمر إلى صياغة مؤسسات هي في النهاية مؤسسات ديمقراطية سهل ضربها وتصفيتها؛ لعجزها عن التواصل مع الناس وخلق تجربة ديمقراطية حقيقية.

هذا تعليقي على الورقة. يبقى أن أشير إلى كلمة عابرة ربما قالها السفير ناجي الغطريفي في معرض حديثة عن حزب الغد، وهو اتهام بعض المنشقين في الحزب الذين لهم علاقة بالسلطة لحركة كفاية بأنها حركة مشبوهة وممولة من الخارج. أنا أعلم أن أغلب من يجلسون هنا هم إما على علاقة بحركة كفاية أو زملاء أو أصدقاء لها، ويدركون جيداً أن هذا الموضوع غير صحيح بالمرة، لكن خشية أن يلتبس الأمر، فأنا سأشير بشكل مركّز جدّاً إلى أن الهدف الأساسي من تكوين حركة كفاية هو حشد

إجماع الجماهير المصرية حول رؤية معادية للإمبريالية والصهيونية. وبالتالي من حيث المبدإ فإن كفاية هي حركة وطنية معادية للتدخل الأجنبي وللاستعمار الأمريكي والصهيوني.

النقطة الثانية بالطبع تتعلق بما تلجأ إليه أجهزة الأمن ـ كما هو عهدها دائماً ـ من اتهام جميع معارضيها بأنهم عملاء ويتقاضون مبالغ من الخارج، والحقيقة أن أكبر من يتلقى تمويلاً من الخارج هو الدولة نفسها، ومع هذا حينما نشرت جريدة **الأهرام** خبراً أو حديثاً صحافياً للسيد الرئيس قال فيه إن حركة كفاية تنظم مظاهرات مدفوعة الأجر، رددنا بقوة وطالبناه بأن يثبت ذلك، وأعلنا أننا سوف نقاضي رئيس الجمهورية إذا لم يتراجع عن هذا الموقف، وبالفعل في اليوم التالي، اعتذرت جريدة **الأهرام** وقالت إن الخطأ خطؤها، وإن الرئيس لم يقل هذا الكلام.

وأنا أشير في هذا السياق إلى حديث أجري مع الأستاذ مكرم محمد أحمد، وسئل سؤالاً مباشراً حول تمويل حركة كفاية من الخارج، فقال إن هذا الكلام غير صحيح، وهذا الكلام يمس شرف الناس، وينبغي ألا نقر بذلك.

أريد القول إنّه في النهاية أن حركة كفاية هي حركة مكشوفة وشفافة، ونحن نعلن دائماً في كلّ مؤتمراتنا عن مصادر تمويلنا، وهي كلها من التبرعات، ولحسن الحظ حتى هذه اللحظة لم نحتج إلى مبالغ كبيرة تستحق أن نمدّ أيدينا لهذا الطرف أو ذاك.

٤ ـ فريدة النقاش

شكراً للباحثيْن، أنا لم أقرأ ورقة أمين اسكندر، ولهذا سوف أقدم مداخلة فقط على ورقة الأستاذ عبد الغفار شكر.

النقطة **الأولى**، هي أنني أفضل أن ندافع عن الديمقراطية لذاتها كأداة وهدف في الوقت نفسه؛ لأن فكرة التمازج بين التنمية والديمقراطية، أو القول إن فشل التنمية قد تمّ لافتقادها الديمقراطية ليس صحيحاً دائماً. فنحن نشاهد هذا النمو الهائل في الصين والذي لا يرتبط بالديمقراطية كما نعرفها، ولا أظن أنه يرتبط بأي ديمقراطية. كذلك كانت تجربة النمور الآسيوية تجربة نمو كبير من دون أطر ديمقراطية.

النقطة **الثانية**، خاصة بالديمقراطية البرجوازية التي قالت الورقة وحددت أنّها تطورت عبر النضال الطويل للطبقة العاملة والكادحين. أريد القول إنّها أيضاً فتحت الباب لقيام دولة الرفاهية الاجتماعية في أوروبا وأمريكا.

النقطة **الثالثة**، خاصة بموقف اليسار المصري ـ أو الماركسيين تحديداً ـ من القمع في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي. أظن أن التعميم الذي ورد في ورقة

الأستاذ عبد الغفار ليس صحيحاً، وأنا آسفة أنني سأستشهد بنفسي، أذكر أنني مبكراً جدّاً سنة ١٩٧٤ نشرت دراسة مطولة في مجلة **الطليعة** عن الكاتب السوفياتي المنشق ألكسندر سولجينيتسن عرضت فيها لِكُلّ أعماله، وهي أعمال تتضمن فضحاً كاسحاً للقمع في الاتحاد السوفياتي، ولم أعرض فقط لأعماله، وإنما أدنت إسقاط الجنسية السوفياتية عنه وموقف اتحاد الكتاب السوفيات من قضيته، وكانت مقالة في النهاية متشائمة جدّاً، واعتبرت أن ما حدث مؤشر خطير جدّاً.

النقطة **الرابعة**، خاصة بالنموذج، الأستاذ عبد الغفار يقول إن الاشتراكيين المصريين أو اليسار المصري اكتفي بنقد الممارسات، ولم يقدم نموذجاً. ما هو النموذج الذي ستنهض عليه الاشتراكية الجديدة؟ في ظني أن الاشتراكية الجديدة هي عملية موضوعية متحولة، وليس لها نموذج مسبق، ويكفي أننا سوف ننتقد أو انتقدنا انتقاداً شاملاً كلّ النماذج السابقة ونبني على ما كان إيجابياً فيها.

كذلك نحن نتفق جميعاً أن الاشتراكية سوف تمر بمرحلة انتقالية طويلة، ولذلك النقطة التي أخذها الأستاذ عبد الغفار شكر على اليسار أنّه لم يبلور النموذج، وفي ظني أنها تحسب لليسار ولا تحسب عليه. فنحن لن نقيم اشتراكية على «الباترون»، الاشتراكية هي إبداع جماهيري مستمر وخلاق بصفة دائمة تصنع نموذجها في سياق العملية التاريخية طويلة المدى.

٥ ـ السيد يسين

أعتقد أن الملاحظة الأخيرة التي أثارتها الأستاذة فريدة النقاش مهمة جدّاً، تلك الملاحظة المتعلّقة بموضوع النموذج، وهذا يستدعي من ذاكرتي كتاباً كتبه أستاذ أمريكي ماركسي اسمه أرونسون (Aronson)، الكتاب اسمه *(After Marxism)*، وهو يقدم من خلاله نقداً ذاتيّاً لتجربته، ويقول لم تسقط الماركسية، إنما سقط مشروعها الراديكالي لتغيير العالم، والمهمة الآن كيفية بناء مشروع راديكالي جديد لتغيير العالم. أعتقد هذه النقطة تحتاج إلى تأمل[٢].

إنما من الناحية الأخرى، أعتقد لم تكن هناك جسارة فكرية لمناقشة بعض الأسس الفكرية للماركسية، فعلى الرغم من وجود نقد لبعض الممارسات لم تكن هناك محاولات جسورة لعمل نوع من النقد النظري لبعض أسس النظرية الماركسية، وخصوصاً في ما يتعلق بالنظرية الخاصة بطبيعة الإنسانية. هل هذه كانت نظرية مثالية؟ أم إن المسألة تحتاج إلى تأمل ومناقشة.

(٢) Ronald Aronson, *After Marxism* (New York: Guilford Press, 1995).

٦ ـ تهاني الجبالي

شكراً سيادة الرئيس. في البداية اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر العميق للأخ العزيز الدكتور محمد السيد سعيد، والدكتور علي خليفة الكواري اللذين أتاحا لي فرصة الحضور في هذا الجمع الكبير. والمشاركة في هذا الحديث العاقل الذي يبحث عن مخرج لأزمة الوطن. ربما سألني كثيرون من أصدقائي المشاركين لماذا أنت هنا؟ لأن المستغرَب فعلاً هو وجود «قاضٍ» في دائرة تتحدث أو تصنع السياسة. لكن هذا المنطق غير دقيق لأن حيدة القاضي وعدم جواز اشتغاله بالسياسة ـ لم يكن يعني أبداً أن ينعزل عن الشأن العام، أو يمتنع عليه التفكير في الشأن العام، بل إن هذا الاهتمام بالشأن العام هو حقّ أصيل له «كمواطن»، وأعتقد أن «حق المواطنة» هو حق لا يقبل التنازل عنه لصالح أي منصب.

هذا ما أعتقده. وأيضاً يعززه موقع القاضي الدستوري الذي أشغله. فحاجة القاضي الدستوري للتفكير في الشأن العام تأتي من خلال أنه «قاضي رؤية». لأن قضاءه «يهيمن» على سلطات المجتمع وله أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك لا يجوز له أن يغيب عن متابعة آفاق الحوار في مجتمعه، وفهم حقيقة المصالح التي يحاول من خلال دوره المحايد إحداث «توازن دستوري» في تطبيقها سواء كحقوق أم واجبات على أرض الواقع، ومن هذا المنطلق فأنا اعتقد أن وجودي في هذا المكان هو وجود طبيعي، ومشاركتي معكم في التفكير هي حقّ طبيعي أيضاً، بل واجب. .

نأتي إلى التعقيب الذي أود عرضه في عجالة، لأربط بين الأطر العامة التي عرضت في الجلسة السابقة بالأمس، والتي فتحت آفاق واسعة للحديث حول مستقبل الديمقراطية في مصر. تقريباً في كل المحاور التي يمكن أن نتشارك فيها بالحوار، وبين ما استمعت إليه في هذه الجلسة، التي اعتقد أنها وما سيتلوها من جلسات تحاول استشراف آفاق رؤية التيارات السياسية الرئيسة في المجتمع المصري.

والحقيقة أنني بعد أن استمعت للأخ العزيز الأستاذ أمين اسكندر والأستاذ عبد الغفار شكر. شعرت بخشية شديدة من أن يتحول هذا اللقاء فقط للتعبير عن النقد الذاتي للتيارات في تجاربهم الماضية وما حدث من ممارسات فعلية لها على أرض الواقع في تجارب حكم، أو تتحول إلى تبرير وتزكية منهجها من دون الربط مع المتغيرات وأسس المستقبل في مصر ـ أقول أخشى لأن تجارب الحكم وممارسات الدولة قد لا تكون وحدها كافية للتقييم بعيداً عن التوجهات والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للنموذج الذي يتبناه أي تيار، وعلى سبيل المثال إن إدانة، أو التبرؤ

من، ممارسات قمعية أو تجارب حكم قد لا يستثنى منها أحد، وسيكون على التيار الناصري إدانة القيود على بعض الحقوق المدنية والسياسية أو قمع حريات، لكنه بالضرورة لن يتبرأ من توجهاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقد يكون مطلوباً من التيار الماركسي أن نحمّله مساوئ الحكم في دول العالم التي حكمتها تيارات ماركسية أن نتنبه لأهمية تحديد دوره التاريخي وخياراته في مصر وأهميتها، كذلك التيار الإسلامي قد نحمّله تجارب «فاشية وفاشلة» حكمت باسم هذا المنظار في دول وفي مراحل تاريخية سابقة، من دون أن نستمع لتوجهاته في هذه المرحلة، وفي مصر تحديداً، وخياراته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، والتيار الليبرالي. هل سنحاكمه على الآثار المترتبة على النظم الرأسمالية وعسكرة العالم وفرض العولمة المتوحشة أم سنترك له تقدير توجهاته في ضوء ظروف اجتماعية مغايرة؟

أعتقد أن منهج الخلط بين التجارب الماضية في الحكم والتوجهات التي يتبناها كلّ تيار في إطار اختياراته الاجتماعية والسياسية والثقافية هي أمر صعب، لكن مطلوب تداركه. لأن الأهم من وجهة نظري في هذه المرحلة أن نبحث عن برنامج حدّ أدنى نتفق عليه ونحن نبحث عن مستقبل الديمقراطية معاً. لأنه مطلوب قاسم مشترك ندافع عنه. ولأنّني أتصور أن الاتفاق على أي توجهات مشتركة سنسير فيها معاً هو ما يهم «المواطن العادي» لأننا نحن النخبة المثقفة أو النخبة السياسية لا بُدَّ أن ندرك أن هذا المواطن العادي بهمومه وطموحاته وأزمته المركبة هو نجم هذه المرحلة من الفعل الديمقراطي ـ حيث التجارب المحيطة بنا في العالم تؤكد أنّه وحده القادر على صناعة المصير. وللأسف فإن الاستخدام السياسي للجماهير «أمريكياً» في إطار الهيمنة على العالم أصبح يسبق التيارات السياسية الوطنية، وقد يسخّرها لخدمة أغراضه ـ على الرغم من أن هذا الدرس قائم منذ الثورة الإسلامية في إيران، إلا أن أعداءنا استفادوا منه قبل أن يستفيد منه الأصدقاء. لأن تحريك المواطن العادي وقدرته على إحداث تغيير في أوضاع اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو حتى توجهات فكرية أمر لم يحظ بدراسة عربية مستفيضة، ولم يحظ بالاهتمام الواجب الذي يستدعي الغائب الحاضر والذي يعتبر مناط الحراك السياسي الذي يمكن أن يحدث تغييراً أو إصلاحاً.

أقول هذا لأنني أشعر بأن أي محاولة للحديث عن الديمقراطية هي لتكريس حقوق أساسية ومعالجة تشوهات الماضي، ومع اعتبار أن العملية الانتخابية هي آخر المشوار لأن الديمقراطية هي «حالة اجتماعية شاملة» تتوج بالانتخابات الحرة النزيهة. والسؤال «هل هناك حالة ديمقراطية في مجتمعنا؟» هو سؤال جوهري لأنه يعالج الجذور. أيضاً هو تحد حقيقي لأي تيار يبحث عن مستقبل الديمقراطية في هذا البلد ـ ونحن لسنا بمعزل عن تجارب بشرية محيطة بنا سواء في أمريكا اللاتينية مثلما قال

الأستاذ بهاء شعبان، أو في بعض دول العالم الأخرى مثل ماليزيا وغيرها التي تحاول الخروج من أسر الهيمنة وفرض نموذجها السياسي والاقتصادي على الدول صاحبة المصالح، وهناك إبداعات في تغيير منهج العمل السياسي في دول مناطق متعددة نحن لم ندرسها بإمعان. وفي داخلي، أشعر بحاجة إلى «إبداع مصري». نحن ما زالت تجربتنا إلى حدّ كبير بحاجة إلى وضع النقاط على الحروف لإقناع الناس بالتوجهات وأهميتها على المستوى السياسي وعلى المستوى الاقتصادي وعلى المستوى الثقافي ـ وهذا هو المحكّ لإمكانية أن يلتقي الفرقاء أو يفترقوا، ويسبق فكرة الجبهة بشكلها السياسي أو نزول الانتخابات معاً. الأهم أن يكون هناك جبهة حقيقة لاختيارات اجتماعية واضحة، لأن الغياب هو عن مراكز صنع القرار، ولعل انتخابات مجلس الشعب الأخيرة قد حققت وجوداً للتيار الإسلامي وشهدت غياب التيار اليساري بأجنحته وكذلك بعض القوى الليبرالية. إلا أن الغائب فعلاً في هذه المرحلة هو وضوح وتكوين برنامج اجتماعي وسياسي لهذه القوى تسعى به ليس فقط إلى تكوين جبهة سياسية بقدر ما هو استعادة الثقة والعلاقة الفعلية بينها وبين جماهيرها التي تقف بعيداً حتى الآن. لأنها إذا اختارت أو قررت أن تتوجه إلى إعادة تأصيل علاقتها السياسية بجماهيرها فهي في حاجة إلى إعادة النظر في الوسائل والأساليب للحركة ولدفع الثمن غالباً قبل أن نصل إلى «الحالة الديمقراطية» التي تسترد فيها هذه التيارات دورها كشريك في معادلة سياسية مستقبلية في هذا البلد.

وهذا لا يعني أنني لست مع المواقف السياسية التي يمكن أن تدفع بخطوة إلى الأمام، والاشتباك مع القوى الأخرى للسعي إلى تحسين البيئة السياسية في إطار فئوي أو اجتماعي معين، لكن يبقى الاشتباك الأهم وبخاصة في إطار القوى اليسارية والتي تتبنى منظاراً «اشتراكياً ديمقراطياً» للتنمية أنها على الرغم من الوضوح الفكري لم تصل إلى لحظة الوفاق حول «التوجهات المفصلية» وتعيش «أزمة حركة» حقيقية في المجتمع المصري لا يختلف عليها أحد في هذه التيارات، وربما يكون استدعاء الغائب الحاضر هو المعادلة الصعبة التي يواجهها التياران الرئيسيان الناصري واليساري والمحدد لحوارهما هذه الجلسة، وهو استدعاء يحقق توازناً مهماً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

٧ ـ السيد يسين

في مجال النقد الذاتي لا يجوز التفرقة بين نقد الممارسات ونقد التوجهات الفكرية. النقد الذاتي الحقيقي فيه نقد للتوجهات والممارسة معاً. وأعتقد أن هناك وجوداً للنقد الذاتي في الحركات السياسية العربية، ربما أشير إلى كتاب عالم السياسة

الكويتي المعروف عبد الله النفيسي الذي ظهر منذ سنوات، وهو كتاب **الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية، أوراق في النقد الذاتي**[٣]، وشارك في تحريره بعض من أبرز زعماء الحركات الإسلامية مثل راشد الغنوشي وحسن الترابي، وهذه مسألة مهمة. أيضاً كريم مروة أخرج في لبنان كتاب **حوارات في النقد الذاتي الماركسي**[٤]، وأخرج كتاباً آخر من فترة وجيزة. وأعتقد أن التيار القومي مارس نقده الذاتي قبل ذلك.

وأعتقد أن مسألة النقد الذاتي هذه مسألة مهمة، ليس بغرض التبرؤ من ممارسات سابقة، ولكن بغرض التشخيص الدقيق وإعطائه التكييف الحقيقي: لماذا حدثت؟ أعتقد أن هذه صحوة جيدة، ويمكن أن تكون بداية نهضة حقيقية في الفكر السياسي العربي المعاصر.

٨ ـ حسن نافعة

أريد أن أعقب على قضية واحدة من القضايا المثارة، وهي قضية النموذج، وأعتقد أنها مسألة في غاية الأهمية؛ لأني أعتقد أنه يجب أن نفرق بين التيارات الفكرية وبين الأطر السياسية أو أشكال النظم السياسية التي أنتجتها هذه التيارات الفكرية.

ولا أعتقد أن هناك نماذج في أي منهما. لا توجد نماذج في التيارات الفكرية بحيث يمكن أن نقول إن هناك نموذجاً أو قالباً ليبراليّاً يمكن تحديد معالمه بدقة شديدة، أو نموذجاً يساريّاً أو ماركسياً يمكن تحديد معالمه بدقة شديدة. وهكذا، الشيء نفسه بالنسبة إلى القوالب السياسية أو الأطر السياسية التي اتبعتها هذه الأفكار.

وفي كل نموذج ـ إذا افترضنا أن هناك نموذجاً ـ كان المفكر يطرح أطروحته وكان باستمرار يأتي بعده من يبتكر ويضيف. . . إلخ.، فهي حركة مستمرة لم تتوقف قط على الصعيد الفكري. إنما النماذج السياسية أو القوالب السياسية أو الصيغ السياسية المشتقة من هذه الأفكار هي التي تأخذ صفة الجمود النسبي؛ لأنها تتأطر في نظم دولة تستمر وتعيد إنتاج نفسها إلى أن تسقط أو تتهاوى أو تتغير. . . إلخ.

وأنا أذكر على سبيل المثال أنه عندما ذهبت للدراسة في باريس كان هناك صراع

---

(٣) **الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية، أوراق في النقد الذاتي**، تحرير وتقديم عبد الله النفيسي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩).

(٤) **حوارات: في النقد الذاتي الماركسي**، تحرير كريم مروة (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩١)، وكريم مروة، **الفكر العربي وتحولات العصر: رؤى وأفكار من وجهات نظر ماركسية مختلفة**، حاوره عبد الإله بلقزيز؛ قدم للكتاب جورج البطل (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٦).

فكري هائل جدّاً داخل اليسار الفرنسي، وكان روجيه غارودي من الحزب الشيوعي الفرنسي قد كتب كتباً عدة من ضمنها **ماركسية القرن العشرين**[٥]، وأنا أذكر أن هذه الأفكار جذبتني لدرجة أنني أعددت أطروحة الماجستير عن الموضوع نفسه، والشيء الغريب جداً أنّه عام ١٩٧١ و١٩٧٢، كان روجيه غارودي في ذلك الوقت يتحدث عن تأثير المعلومات أو الإنفورماتيك في الفكر اليساري، ووصل إلى حدّ انتقاد بعض الإصلاحات الفكرية وانتقاد نظرية القيمة نفسها عند ماركس، وقال: إن نظرية القيمة بها مشكلات كثيرة؛ لأن التقدّم العلمي والتكنولوجيا يعيد تعريف من هو البروليتاري وما هي الطبقة المتوسطة، وبالتالي ما هي فائض القيمة. . . إلخ.

أنا أريد أن أخلص إلى شيء وهو أن الأفكار كانت دائماً في عملية صيرورة. وحتى لو أن هناك نموذجاً ليبراليّاً، لكن الفكر الليبرالي أنتج نظماً سياسية مختلفة جدّاً. فالنظام الأمريكي الذي نسميه في الشكل نظاماً رئاسيّاً، علينا أن نسأل: لماذا أخرج المجتمع الأمريكي حزبين فقط يتداولان السلطة؟ وعندما ننظر إلى النظم الأخرى، الشكل نفسه: أيضاً لماذا أخرجت إنكلترا هذا النظام البرلماني المستقر؟ ولماذا أخرجت فرنسا تجربتها بعد ديغول عام ١٩٥٨، وكيف خرج مزيج من النظام الرئاسي والبرلماني؟

وهذا يوصلنا إلى مسألة: هل نحن ـ ونحن نتحاور اليوم عندما نأتي لنعمل نقداً ذاتياً ـ هل المطلوب أننا نغير الأفكار حتى نصل إلى فكر واحد؟ أم نتفق على قواعد جديدة لممارسة اللعبة السياسية؟ وحتى فكرة أن نتفق على برنامج سياسي، أنا أعتقد أن هذه فكرة ليست واقعية، فليس المطلوب الاتفاق على برنامج سياسي، كل فصيل سياسي يطرح برنامجه؛ لأن في برنامجه أبعاداً اجتماعية وأبعاداً ثقافية. وله كلّ الحق في أن يطرح برنامجه الخاص، لكن عليه أن يرى كيف يقيم الجسور مع الآخرين، بحيث تصل إلى ضمانة أن من يأتي إلى السلطة لن ينقلب على الآخرين. نحن لا نريد هذه المسائل الانقلابية. . بمعنى أن يتلاشى الخوف مثلاً من أن وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم معناه أنّها ستعيد تشكيل المجتمع على طريقتها، ووفق ما تريد ثمّ تضرب بالآخرين عرض الحائط. هذا المثال لا ينطبق على الإخوان فقط وإنما على القوميين أيضاً، أو أي فكر لا يؤمن حقيقةً بالتعددية.

وهذا سوف يقتضي منا الاتفاق أساساً على دستور جديد. . على طريقة أو على شكل لإدارة قواعد اللعبة السياسية. إذا قلنا إننا سنحتكم إلى الناقد، ويصبح الناقد

(٥) روجيه غارودي، **ماركسية القرن العشرين** (بيروت: دار الآداب، ١٩٧٨).

هو في النهاية الحكم، هنا علينا أن نضع إطاراً لدستور جديد يمثل الشعب ليصبح هو السيد بالفعل، وبالتالي يصبح هو الضمانة الحقيقية حتى لا يأتي تيار معين أو فصيل معين، ويصل إلى السلطة بطريق الانتخاب، ثمّ يحتكر هذه الطريقة وينقلب ضدّ الآخرين.

وأعتقد أن هذا يحتاج إلى تفكير في كيفية أن نتمكن من الحيلولة دون هذا، ليس أن نحاول تغيير أفكار بعضنا البعض أو أطروحات بعضنا البعض في ما يتعلق بتصور شكل المجتمع الذي نريد تحقيقه، وإنما كيف تتعايش كلّ الفصائل، وكيف تتفق على إطار للعبة تقبله جماعة، وتنصاع إليه الجماعات.

٩ ـ السيد يسين

في الحقيقة يشير الدكتور حسن نافعة إلى قضية مهمة، فالنقد الذاتي ليس معناه محاولة تغيير أفكار الآخر. ولكنه نوع من الوقفة لِكُلّ تيار يجب أن يراجع فكره وممارساته. لأن هناك اعتراضات على ممارسات الناصرية والممارسات الإخوانية، فلا بدّ أن نعرف: هل كلّ تيار وصل إلى لحظة تاريخية معينة لديه قدرة على ممارسة النقد الذاتي أم لا؟ ليس بغرض تغيير فكره، ولكن بغرض الاتفاق على أسس قيم الديمقراطية.

الدكتور حسن أشار إلى نقطة أخرى مهمة، وهي مسألة الدستور، فالدستور مهم والانتخابات أيضاً مهمة، ولكن ماذا عن قيم الديمقراطية؟ هل هناك اتفاق عليها أم لا؟ هذا هو المحكّ، لكي نستطيع أن نحكم: هل إذا ما وصل تيار معين إلى الحكم سيرفض أم لن يرفض التعددية؟

لا بدّ من المناقشة حول التفرقة بين قيم الديمقراطية وإجراءات الديمقراطية. الانتخابات إجراءات، ماذا عن قيم الديمقراطية؟ الحوار بين التيارات كافة بما فيه النقد الذاتي، أعتقد أنّها مسألة أساسية.

١٠ ـ ناجي الغطريفي

أريد أن أتحدث في ثلاث نقاط:

الأولى، تتعلق بما ذكره الأستاذ أحمد بهاء شعبان والمتعلق بالاتهامات التي وجهها المنشقون عن حزب الغد إلى حركة كفاية، ولتوضيح حقيقة هذه الاتهامات أقول إن هذه الاتهامات وردت في عريضة دعوى في القضية التي رفعها الجناح المنشق من حزب الغد لوقف انعقاد الجمعية العمومية للحزب، ونُشِرت في **الأهرام**. واتهموا في تلك الدعوى الجناح الأصيل في الحزب بأنه يشارك في جميع الأنشطة التي تؤسسها

وتنظمها قوى سياسية أخرى لها علاقات مشبوهة بالخارج وتهاجم الرموز الوطنية، في إشارة إلى تنسيق حزب الغد وحركة كفاية في المسيرات والوقفات الاحتجاجية، ولكن لطمأنة الإخوة في حركة كفاية، أقول إن هؤلاء الناس كشفوا أنفسهم في أول عدد أصدروه لجريدتهم التي تحمل الاسم والترويسة نفسيهما، حينما كان موضوع الافتتاحية عبارة عن رسالة لوم وعتاب للرئيس مبارك: لماذا لا يمنح نجله العزيز الفرصة الكافية، شأنه كشأن أي شاب في مصر، لأن يمارس دوره السياسي، وأن يكون له نصيب في خدمة بلده؟ وهذا يشير طبعاً إلى مدى النفاق والرياء، وإلى الدوافع الحقيقية وراء انشقاق هذه المجموعة. والحقيقة أن ما حدث يعكس إلى حدّ كبير الدور الذي تقوم به لجنة شؤون الأحزاب من بثّ الفرقة والانشقاق داخل الأحزاب، معتمدة على التدخلات الأمنية المريبة بهدف إفساد الحياة الحزبية.

الثانية، رداً على تساؤل بعض السادة الحاضرين حول الضمانات التي توفّرها الليبرالية لعدم التنكر لمبادئها من جانب الليبراليين، وما ذكره الزميل الفاضل حول الانقلاب الدستوري، أود أن أشير إلى الرفض الشعبي الذي واجه هذا الانقلاب والذي لم يمكن من دبروا للقيام به من الحفاظ على مواقعهم إلا لسنوات معدودة، واصلت الليبرالية بعدها مسيرتها. إلا أن هناك أيضاً ضابطاً مهماً لعدم الانقلاب على المسيرة الليبرالية، وهو ما يمكن أن نسميه الوفاق المجتمعي، الذي يعلو الدستور في مكانته والذي يجب أن نعمل على بنائه وترسيخ قيمه، وفي مقدمها عدم تزييف إرادة الجماهير، واستقلال المؤسسات عن الأشخاص، فلا تخرج عن الأهداف التي أقيمت من أجلها. فالقوات المسلحة للدفاع عن الوطن وليس للاستيلاء على الحكم، والمنظومة الإعلامية لعرض الحقائق وتوعية الجماهير وليس الدعاية الزائفة عن منجزات وهمية، والمؤسسة التعليمية لتنمية العقول وتأهيلها للتعامل مع العصر، وليس تحويل إلى أداة لترديد أفكار بالية ومفاهيم تكرس للاستبداد بالرأي والتعصب وإهدار قيمة المساواة.

النقطة **الأخيرة** التي أريد التحدث فيها هي تلك المتعلّقة بمسألة «مذهبة الممارسة». هناك بالطبع أيديولوجيات، وهناك توجهات فكرية أساسية، وهناك تطبيقات وممارسات تنطلق من هذه الأيديولوجيات. هذه الممارسات طبعاً قد تخطئ وقد تصيب، هذا لا خلاف عليه، لأنها ممارسات ويقوم بها السياسيون في العالم. فكون أن تحدث مراجعة لهذه الممارسات، فهذا أمر طبيعي جدّاً وأمر مقبول، على الأقل من أجل تجنب الأخطاء التي سبق الوقوع فيها. أما أن نحول هذه الممارسات إلى مذهب، فهذه قضية أخرى. صحيح أن المذهب أيضاً يحتاج إلى مراجعة، وقابل للمراجعة، ولكن لا بدّ دائماً من أن نفرق بين مراجعة المذهب ومراجعة الممارسة.

١١ ـ السيد يسين

أعتقد أن الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو حل لنا المشكلة حين ابتدع مصطلح «الخطاب» (Discourse). الخطاب معناه المنطلقات والممارسة معاً. لا يوجد شيء اسمه ممارسة منفصلة عن الفكر، ولا فكر منفصل عن الممارسة. إنما هناك بعض الناس يدافعون عن نقاء الأيديولوجيات، وهم يتصورون شيئاً اسمه الجوهر النقي للنظرية.

لوي التوسير عندما عمل نقداً ذاتياً لنفسه في روما، وأعلن فشل مشروعه في دليل الماركسية قال: كنا نبحث عن جوهر خالص للنظرية، واكتشفنا أنّه ليس هناك جوهر خالص لأي نظرية.

مسألة الماركسية النقية لم تكن هي التي طُبِّقت في الاتحاد السوفياتي. كما إنَّ هذا ليس هو الإسلام الحقيقي، أو إن هذه ليست هي الناصرية الحقيقية، كلّ هذا يحتاج إلى مراجعة. هل هناك نظرية نقية في ذاتها منفصلةً عن الممارسة؟ هذا شيء يريد مراجعة ابستمولوجية قبل أن تكون مراجعة سياسية.

١٢ ـ عصام العريان

أجد لزاماً عليَّ وقد وثّق الأستاذ عبد الغفار شكر ورقته أن أشير إلى قيامي بمراجعة معظم التوثيقات، فلم أجد إلا برنامجين تقريباً: البرنامج الخاص بحزب التجمع، والبرنامج الخاص بالحزب الشيوعي. فمن بين ٣٩ إحالة، كانت معظم الإحالات إلى أقوال لشخصيات، صحيح أنّها تحتل مراكز مرموقة، وربما أكثر أهمية من الإحالات إلى البرامج. لكنّها تحتاج إلى مراجعة. . فهل تحولت هذه الآراء والمقولات التي قيلت في سياق ندوات أو غيرها إلى مواقف؟ فالبرنامج هو الذي يعبر عن الموقف، والوثيقة التي صدرت عن حزب ما تعبر عن موقف هذا الحزب من المسألة المطروحة. لكن لا يقلل هذا من أهمية تصريحات وأقوال شخصيات حزبية معينة. . لأن هذه شخصيات فعلاً لها بصمات في تاريخ اليسار المصري وفي حاضره، وقد يكون في مستقبله.

لفت نظري شيء مهم جدّاً أيضاً يجمع الورقتين، وهو أننا نبحث عن حلم ديمقراطي مصري يشبع الحاجة إلى الهوية والخصوصية المصرية. الورقتان الاثنتان تصلان إلى هذه النتيجة، بما فيهما نقد لمواقف سابقة، وأيضاً يحمل نقداً في الوقت نفسه للديمقراطية الليبرالية أو الديمقراطية البرجوازية أو غيرها.

وهنا أقول إن الإسلام من قديم الأزل، أو المسلمون، بغض النظر عن الإسلام، لا نجد عندهم مشكلة في المنهج إطلاقاً. فالإسلام نموذج صالح للتطبيق، له خلفية

معرفية، يمكن أن يطبق وأن يطوع وأن يعاد إنتاجه في خلفية معرفية أخرى، طالما أن هذا النموذج صالح للتطبيق وطبق بالفعل. سيدنا عمر نقل نظام الدواوين، نقل نظام الجند، هشام بن عبد الملك طبق نظام العملة لأول مرة، وهو نظام لم يكن يعرفه العرب، وغير ذلك من النظم والوسائل التي تستخدم في إدارة شؤون المجتمعات. وأعتقد أن هذا كان سرّ نمو وازدهار وتقدّم الحضارة العربية الإسلامية في عصورها الأولى قبل أن يصيبها ما أصاب حضارات كثيرة من انحطاط وتدهور وتأخر.

فهذه مسألة من المسائل التي أردت أن أشير إليها . . فنحن جميعاً نبحث عن ديمقراطية أو حلم ديمقراطي جديد سيكون نتيجة تحول مجتمعي، وهذا ما يمكن أن يكون محل اتفاق بين كثير من التيارات الأخرى.

نحن الآن كقوى سياسية بصدد رسم قواعد انتقال من دولة تسلطية قمعية شمولية تريد أن توهمنا بأنها تقيم نظاماً ديمقراطيّاً، ولكننا جميعاً على اقتناع بأنه شكلي ديكوري تجميلي . . نرسم معاً قواعد الانتقال لتحول ديمقراطي. هذه مهمة القوى السياسية. القوى السياسية لا تستطيع أن تتخلى عن برامجها الخاصة ولا أفكارها ولا مبادئها ولا مرجعيتها.

صياغة المجتمع هذه مسألة طوباوية. لا يوجد شخص يستطيع الادعاء بأنه قادر على صياغة مجتمع ما، ولكن يمكن أنْ يوجد من يدعي أنّه قادر على التأثير في المجتمع . . قادر على أن يبلور الفكرة بصورة أوضح، وبالتالي ينجح في أن يصل بهذه الفكرة إلى عقول وقلوب الناس، فيؤمنوا ويقتنعوا بها، هذه مسألة من المسائل.

يبقى هنا شرط مهم وهو في صلب أعمال هذه الندوة ويتمثل في السؤال: ما هي ضمانات ألا ننقلب بعد أن نتحول؟ هذه النقطة يجب أن نبحثها جيداً، وهذه الضمانات مطلوبة من الجميع. أنا أعتقد أن جوهر المسألة يتمثل في الرغبة في الوصول إلى السلطة أو الشبق إلى السلطة أو وهم أن السلطة قادرة على فعل كلّ شيء. هذا الأمر، السلطة في مواجهة المجتمع، والأمة في مواجهة الحكومة، لا حلّ لها الا باقتناع القوى السياسية والتيارات السياسية بأن الأصل هو الأمة، وأن السلطة ما هي إلا إدارة من الإدارات التي تدير شؤون المجتمع وفقاً لاقتناعات هذا المجتمع، وليس وفق رؤيتها هي الخاصة، هذا شيء يمكن أن يطمئن الجميع بأن السلطة في حدّ ذاتها هي محدودة، وأعتقد أن التطور الإنساني والمبادئ العالمية لم تعطِ السلطات قدراً كبيراً جداً من الهيمنة التي كانت تقدر عليها في الماضي.

وهذا التطور الإنساني يمكن أن يساعدنا جميعاً في أن نطمئن، وأن نتجه إلى الأصيل، مثلما قالت سيادة المستشارة، الأصيل هو الشعب، وأن نقوي قدرة الشعب

الذاتية على منع أي انقلاب على ضمانات أو قواعد الديمقراطية أو قيم الديمقراطية المتمثلة في التعددية والحريات العامة والحريات الخاصة وتداول السلطة عبر صناديق الانتخاب، والتمثيل النيابي النزيه السليم لجميع الناس وحماية الأقليات، وغير ذلك من القيم المختلفة.

في تقديري أننا يجب ألا نغبن أنفسنا الجهد الذي يُبذل في هذا الصدد. أنا أعتقد أن السنة الأخيرة أو السنتين الأخيرتين شهدتا بعض التدهور الشديد الذي أصاب بنية الحكم في مصر، شهدوا قدراً معقولاً من التوافق بين القوى السياسية المختلفة، وربما آخر ما أفرزته هذه القوى هي الجبهة الوطنية للتغيير. وفي اعتقادي أن دفع هذه الجبهة وتقويتها أحد الشروط التي يمكن أن تساعد في إجراء التحول الديمقراطي، خصوصاً أن الجبهة قد رسمت برنامجاً من ٢٠ نقطة للانتقال والتحول الديمقراطي، لو نفذتها والتقت عليها، واتجهت مكونات الجبهة بعد ذلك إلى الشعب لكي تحقق آماله في حياة ديمقراطية سليمة وتحظى بشرف تمثيله، أنا أعتقد أننا يمكن أن ننجز خلال سنوات قليلة ما عجزنا عن إنجازه خلال قرن من الزمان.

١٣ ـ السيد يسين

أعتقد أن عصام العريان لخص الموقف في عبارة بليغة، إننا جميعاً مهما كانت انتماءاتنا نفكر بحلم ديمقراطي. ما هي مكونات هذا الحلم؟ أنا أدعوكم للاطلاع على ندوة تاريخية عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في قبرص عام ١٩٨٣ بعنوان **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**[٦]. الندوة عقدت في قبرص لأن جميع العواصم العربية بما فيها القاهرة رفضت أن تنعقد الندوة فيها.

في هذه الندوة التاريخية كانت موجودة هناك الاتجاهات كلها: الإسلاميون والليبراليون والماركسيون والقوميون، وكان هناك محاولة لبلورة هذا الحلم الديمقراطي. وأنا في أحد تعليقاتي على الندوة قلت: يبدو الحلم الديمقراطي يتمثل ـ كما ظهر من أعمال هذه الندوة ـ في مكونات ثلاثة: الحرية السياسية مستقاة من النموذج الليبرالي، العدالة الاجتماعية مستقاة من النموذج الاشتراكي، والأصالة الحضارية مستقاة من الاتجاهات الإسلامية. هذا خلاصة ما خرجت به من تحليل أعمال المفكرين الماركسيين والقوميين والليبراليين. وبالتالي أعتقد أن هذه مسألة مهمة، لا بدّ أن نفكر في مكونات هذا الحلم الديمقراطي.

---

(٦) **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤).

النقطة الثانية التي أشار إليها الدكتور عصام هي موضوع التحول الديمقراطي. التحول الديمقراطي في علم السياسة وبحسب التعريف هو «الانتقال من بنية سلطوية إلى بنية ديمقراطية أو ليبرالية». ولكن هذا التعبير أو التعريف قاصر. أنا أفضل إسهام علم الاجتماع في هذا والذي يتحدث عن التحول الاجتماعي المخطط (Planned Social Change).

لماذا أهمية التعريف الوارد في علم الاجتماع؟ يقول هذا التعريف إن التغيير الاجتماعي المخطط له أربعة أركان: **أولاً**، لا بدّ من توافر رؤية إستراتيجية للتغيير، وهذه هي النقطة الغائبة في نقاشاتنا. **ثانياً**، لا بدّ من تحديد القوى المؤيدة للتغيير.. القوى الاجتماعية والسياسية. **ثالثاً**، لا بدّ أن نرصد أنّه ستكون هناك مقاومة للتغيير، ولا بدّ من عمل خريطة من هي القوى التي ترفض التغيير؟ **رابعاً**، لا بدّ من تقييم التغيير: ماذا حدث؟

أعتقد أن هذه مسألة مهمة، لأن موضوع الرؤية الإستراتيجية للتغيير لم تتوافق عليها حتى الآن القوى السياسية المصرية، هذه مسألة مهمة، وتعريف الرؤية الإستراتيجية أصبح تعريفاً سائداً في أدبيات التنمية، تقول: الرؤية الإستراتيجية صورة المجتمع بعد ٢٠ سنة.. من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ماذا سيكون شكل هذا المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً؟ هذا مطلوب مناقشته. ما هي رؤية القوى السياسية المختلفة للتغيير في مصر؟ وما هي الرؤية الإستراتيجية التي تحتاج إلى مناقشات واسعة؟ موضوع التقييم مهم جدّاً.

لذلك نحن أنشأنا في مكتبة الإسكندرية مرصد الإصلاح العربي. هذا المرصد أصدر تقريره الأول هذا العام وعرض في مؤتمر الإصلاح لقياس الإصلاح العربي سنة ٢٠٠٥: الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتحولات المجتمع المدني. الرصد العلمي للتغيرات في هذا المجال مسألة بالغة الأهمية، وأعتقد أن موضوع المرصد وموضوع مؤشرات قياس التقدّم في الإصلاح والتحول الديمقراطي مسألة يجب أن تتبناها القوى السياسية المصرية.

١٤ ـ جمال سلطان

لي ملاحظة على كلام الأستاذ السيد يسين وحديثه عن مسألة قيم الديمقراطية، وأين نحن من قيم الديمقراطية؟ وكيف نحمي تلك القيم؟ وطبعاً يتردد كلام كثير حول ما يسمّى نظرية السلّم، وأن من يصعد أولاً سيهدم السلم ويمنع غيره من الصعود، وانتهت المسألة.

في تقديري أن تحقيق الديمقراطية ليس فقط بمجرد تأسيس مجموعة من القيم، فلا خلاف على ضرورة وجود توافق وإجماع وطني على مقومات أساسية للديمقراطية . . على معالم أساسية للإصلاح. لا يمكن أن تكون هناك قيمة للإصلاح في العالم أو في أي مجتمع من دون أن يكون موجوداً هذا الإجماع الوطني على قواسم مشتركة.

لكن المشكلة الأساسية هي العنصر الحاسم في حماية الديمقراطية من أي انقلاب عليها. أن يكون عندك إصلاح، أن يكون عندك دستور حقيقي عصري متوازن يقوم على مقومات حقيقية تحمي الحرية، تحمي كلّ قيم الديمقراطية، أن يكون عندك إصلاح قضائي، أن يكون عندك سلطة قضائية حقيقية مستقلة. أعتقد أن هذا كلّه غائب ومطلوب في الوقت نفسه في مصر، حزمة الإصلاحات الأساسية التي تحمي حرية الصحافة، وحرية النشر، وحرية تكوين الأحزاب . . . إلخ . في اعتقادي أن هذه البنية الأساسية هي التي تحمي المشروع أو التحول الديمقراطي من أي انتكاسة تحدث.

الأمر الآخر الذي كنت أريد أن أتحدث فيه هو التعقيب على ما قاله الأستاذ عبد الغفار شكر . . طبعاً نحن الآن أمام مجتمع يبحث عن الحرية، ونحن نريد أن نعزز إحساس المجتمع وإحساس المواطن العادي بقيمة الحرية، لكن الممارسات والخطاب الذي يوجه الآن هو خطاب منفر للغاية من قيمة الحرية، ويجعل الإنسان أو المواطن العادي أو البسيط ينظر إلى هذه الحرية نظرة ازدراء. فمن غير المعقول أن أبدأ حديث الحرية مع إنسان مطحون، إنسان مسحوق، إنسان غير معترف بِكُلّ حقوقه، وأنا أبدأ معه بالدفاع عن كتاب أو مقال أو قصيدة تهاجم مقدساته أو تنتقد الصحابة أو أشياء مقدسة لها قيمة عنده.

هذه مرحلة يمكن أن تكون متأخرة للغاية، لكن لا يجوز أن تكون كل حقوق هذا المواطن مهدورة وتبدأ معه بمثل هذا الحديث. فهو في هذه الحالة لن يرى من الحرية إلا انتهاك مقدساته.

مسألة الجدية في ما نقدمه من خطاب تنويري أيضاً، «يعني» مثلاً، الخطاب اليساري الآن مشغول بالكلام عن التحديث وعن فكرة التقدّم في حدّ ذاتها والدمقرطة ورفض الفكر الغيبي، في حين أن ممارسات اليسار تدافع أحياناً عن هذه الخرافات بشكل فج جداً. وأنا قرأت في جريدة **الأهالي** على مدار ثلاثة أعداد متتالية وعلى صفحة كاملة شيئاً عجيباً جداً وهو نشر تحقيقات عن جن السيدة العذراء الذي ظهر على كنيسة في أسيوط، ومراسل الجريدة ذهب والتقط صوراً عدة نشرتها

الجريدة، هذا كلام ليس منطقيّاً، وهو منشور في جريدة حزب التجمع، ولا أقرأ لأحد لا في الصحيفة ولا غيرها انتقد هذا الكلام الخرافي.

أنتقل بسرعة لما قاله الأستاذ أمين اسكندر عن مجموعة الناصريين الجدد. أو ما أسماه «الحساسية الجديدة»، فمع احترامي لِكُلّ ما قيل إلا أنّه لا يمكن أن نمر مرور الكرام على تجربة بِكُلّ خصوبة التجربة الناصرية بإيجابياتها وسلبياتها، بما أعطته وبما ارتكبته من خطايا، ولا يمكن أن نتبع معها الأسلوب نفسه الذي تتبعه النخبة الحاكمة الآن وهو الاكتفاء بالقول: كانت لدينا أخطاء ولا بدّ أن نتلافى هذه الأخطاء.. فهذا غير كافٍ وطالما إننا اعترفنا بأن هناك أخطاءً. فلا بُدَّ أن نقول ما هي هذه الأخطاء. يعني لا بدّ أن تكون هناك رؤية نقدية تحليلية تفصيلية، تحدد ما هي هذه الأخطاء بالتحديد، حتى أستطيع أن أتفاداها، أو حتى أستطيع أن أضمن أن التيار المعبر عن حساسية جديدة للناصرية تفادى هذه الأخطاء أو الخطايا.

طبعاً هناك نقطة تاريخية أخيرة.. مسألة المشروع أو النموذج الفكري. الأستاذ عبد الغفار طرح في كلامه أن هناك بلورة الآن لنموذج فكري للاشتراكيين الجدد أو التحول الجديد الاشتراكية. طبعاً الكلام الذي سمعته الآن في مسألة أن النموذج أصلاً غير مرغوب، هذه مسألة معناها أنّك تأخذني لشيء مجهول، والكلام أيضاً عن أن التنمية حدثت ويمكن أن تحدث في دول غير ديمقراطية، هذا كلام يخيف.

١٥ ـ السيد يسين

أعتقد أن الأستاذ جمال سلطان أشار إلى قضايا مهمة. النقطة الأخيرة التي قالها تحتاج إلى تأمل وهي المتعلّقة بمسألة عدم كفاية الاعتراف بالخطإ. وهذه تذكرني بعبارة شهيرة لجان بول سارتر في كتابه **نقد العقل الجدلي**، كان يقول: لا يكفي الاعتراف بالأخطاء، وإنما لا بد من تكييفها التكييف الصحيح[٧]. هذه مسألة مهمة في ما طبيعة هذه الأخطاء؟ وهذه تلقي الأضواء على سلبيات الممارسة.

الأستاذ جمال تكلم أيضاً عن الفكر الغيبي والخرافي، أنا أريد أن أفرق بين الغيبي والخرافي، هناك فروق كثيرة. نحن مشكلتنا في مصر الآن سيادة الفكر الخرافي، حتى من بعض أساتذة الجامعة للأسف الشديد، وهذا الفكر الخرافي له تجليات مختلفة تمثلت في انهيار الفكر العلمي والتفكير العلمي، هذه قضية تحتاج إلى مناقشة.

---

(٧) Jean - Paul Sartre, *Critique of Dialectical Reason*, 2 vols. (London: Verso, 1991).

١٦ ـ أحمد التهامي

إذا كنا نتحدث عن الحوار وبناء الثقة بين التيارات والقوى السياسية ومستقبل الديمقراطية، فإن هناك حاجة ماسة لفعل الأمر نفسه، ولكن داخل كلّ حزب وتنظيم سياسي. فقد عانت الأحزاب والقوى السياسية الكثير من الأزمات والانشقاقات الداخلية التي أضعفتها، وجعلتها في مهب الريح. وتعاني معظم الأحزاب والقوى السياسية من غياب أو ضعف الديمقراطية الداخلية، وعدم تداول السلطة داخل الحزب أو التنظيم، وعدم الاعتراف بحق المختلف في التعبير عن رأيه بل إقصائه.

وفي الحقيقة فإن طبيعة النظم السياسية السلطوية تفرز العديد من التوترات والصراعات التي تمتد إلى الأحزاب وقوى المعارضة، يأخذ بعضها شكل صراع بين الأجيال السياسية في المعارضة والتيارات السياسية، خصوصاً بين جيل الشيوخ الذي يمسك بمقاليد الأمور في الأحزاب وقوى المعارضة، وبين أجيال الوسط والشباب التي تسعى لزيادة دورها ونفوذها. وقد تسعى بعض فئات هذه الأجيال الجديدة لتحل محل الأجيال القديمة في قيادة الأحزاب السياسية المعارضة في جوّ المعادلات السياسية القائمة نفسها، ولكن النخبة الحاكمة تكون لديها وسائلها القانونية التي تجعلها طرفاً أساسياً في تطورات الأزمة الداخلية في الأحزاب.

وترتبط الأزمة بطبيعة الأحزاب السياسية والديمقراطية الداخلية فيها، وذلك بسبب سيطرة القادة علي الأحزاب وعزلهم عن قواعدهم. ويفترض ميتشلز أن كلّ التنظيمات الاجتماعية يحكمها القانون الحديدي للأوليغاركية (Iron Law of Oligarchy) بمعنى خضوعها لصفوة تستمد قوتها من مهارات أعضائها التنظيمية. وهو قانون عام لا يسري علي الأحزاب فحسب وإنما تعرفه سائر التنظيمات بما في ذلك الدولة، ففي أي نظام، بما فيها الأنظمة الديمقراطية، تتخذ القرارات العامة بواسطة أوليغاركية أو أقلية قوية. غير أن ميتشلز لا ينكر حقيقة أن الديمقراطية تسمح بوجود إمكانية التأثير غير المباشر في الأحزاب، وهكذا فإن الديمقراطية تقيد الاتجاه الأوليغاركي ولكنها لا تستطيع الفكاك منه تماماً.

وفي حال ضعف الديمقراطية الداخلية فإن الجيل المسيطر يميل إلى تجنيد وترقية الأعضاء الأكثر ولاءً وسمعاً وطاعة، وتهميش الأعضاء الأكثر قدرة على التمرد والرفض.

ولذلك فإن الحركة السياسية النشطة لا توجد في المؤسسات الرسمية للمشاركة السياسية سواء الأكثر ارتباطاً بالسلطة أو الأقل ارتباطاً بها مثل أحزاب المعارضة،

وإنما نجدها منتشرة في فضاء المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإعلامية ومراكز البحوث والدراسات والجمعيات الأهلية والكيانات ذات الطبيعة الدينية، بالإضافة إلى العديد من التجمعات غير الرسمية التي تتجمع حول بعض الشخصيات العامة من المثقفين، أو حتى في بعض المنابر العامة التي توفّر لمرتاديها مناخاً ملائماً للحوار الثقافي والسياسي، ما يجعلها قوة مؤثرة في صنع المناخ السياسي العام.

ويلاحظ أن الأحزاب السياسية كانت هي الأكثر انغلاقاً أمام الأجيال الجديدة، بينما كان الوضع أفضل نسبياً في المجتمع المدني ومجالات الأدب والفن، ولذلك لم تكن مصادفة أن الأحزاب هي الحلقات الأضعف في المجتمع. ولا تجد في المواقع القيادية التي تتخذ القرار من ينتمي إلى الأجيال السياسية الشابة إلا نادراً، وقد كانت النزاعات الأساسية في حزبَي التجمع والناصري منذ بداية التسعينيّات تدور حول هذه المشكلة، ثمّ ظهرت في الإخوان والوفد.

وبهذا المعنى فليس هناك نموذج بديل تقدّمه الأحزاب في تداول السلطة والديمقراطية الداخلية. ولذلك يحجم الناس والشباب في مقدمهم عن المشاركة في العمل الحزبي، وتخلو البنية الداخلية للأحزاب من التجديد والحيوية اللذين يدفعهما الشباب في جسد أي عمل عام سياسي أو اجتماعي.

وترتبط مشكلة الديمقراطية الداخلية بمسألة نشأة الحزب السياسي، حيث نشأت الأحزاب حول شلة قيادية أو مجموعة من الشلل التنظيمية. وفي الحقيقة فإن إنشاء التنظيمات الجماهيرية عن طريق دعوة شلة قيادية لهذا التنظيم يسلبها منذ البداية أحد الشروط الأساسية للديمقراطية، حيث تتولى القيادة اختيار الكوادر التالية لها بعيداً عن الإجراءات الديمقراطية. ويستند ذلك الاختيار إلى العلاقات الشخصية بعيداً عن الآليات الديمقراطية، فيتحول التنظيم إلى مؤسسة مكونة من أشخاص تربطهم روابط خاصة لا علاقة لها بالتميز الفكري أو التنظيمي أو النضالي. ولا يلبث هؤلاء أن يستغلوا التنظيم لتحقيق مصالح شخصية وعزل القيادة عن القواعد ومطاردة من يتوقعون منهم أن يكونوا منافسين لهم في مراكزهم القيادية، وينتج من هذا الجو صراعات سلبية مدمرة تدمر التنظيم. وينتج من هذا وغيره أن ترفض عناصر كثيرة وممتازة الزج بنفسها في هذا الجو التنظيمي، وما تلبث أن تنأى بنفسها عن العمل الحزبي وتهجره. ويرتبط بذلك سيادة فكرة المستبد العادل الذي يؤمن به كثير من قادة الأحزاب وأعضائها. وبالطبع فإن ضعف الديمقراطية الداخلية لا ينطبق على كلّ الأحزاب بالدرجة نفسها، فهناك فروق نسبية بينها.

ويعد حزب التجمع نموذجاً لأزمة الديمقراطية داخل الحزب منذ نهاية الثمانينيّات حيث ظهر هناك اتجاهان: الاتجاه **الأول** يؤكد ضرورة احترام الانتخابات والتصويت السري في جميع مستويات الحزب، كما تقضي بذلك لائحة النظام الداخلي، وعدم اللجوء إلى التعيين أو تأجيل الاجتماعات الدورية للمؤتمر واللجنة المركزية. وأعلن هذا التيار عدم رضائه عن الديمقراطية الداخلية، واتهم القيادة المركزية بالسيطرة علي هيئات الحزب القيادية وعملية اتخاذ القرار.

أما الاتجاه **الثاني**، وتمثله قيادة الحزب، فأكد ضرورة المزج بين التصويت والانتخاب إلى جانب أساليب أخرى من أجل ضمان التمثيل المتوازن مثل الانتخاب بالقوائم، واللجوء إلى حل الهيئات الحزبية التي يسيطر عليها فصيل من دون بقية الفصائل أو توسيع عضويته بتعيين أعضاء جدد. بما يعني إعطاء قيادة الحزب حقّ فصل الأعضاء وتعيينهم وحل الهيئات. وفسرت قيادة الحزب ممثلة في الدكتور رفعت السعيد أزمة اتحاد الشباب بضعف خبرة جيل السبعينيات الذي كان يقود الاتحاد، والديمقراطية الداخلية التي تمنع قادة الحزب من التدخل في هذا المستوى.

وحاولت القيادة تبرير مواقفها بأن هناك فرقاً بين الديمقراطية في المجتمع والديمقراطية داخل الحزب، في المجتمع يصلح شعار أن آليات الديمقراطية تقوم بذاتها بتصويب الأخطاء واستبعاد المخطئين، ولكن في الحزب عندما يأتي موعد التصويب، أي الانتخاب يكون العمل قد انهار وانتهى، ولا أمل في إصلاح ما هو موجود. ولذلك هناك حاجة لآليات أكثر فاعلية، مثل إعطاء القيادة حقّ استبعاد بعض الأعضاء والدعوة لمؤتمرات طارئة لأي مستوى حزبي من أجل انتخاب قيادة جديدة.

وفي الحقيقة، إن هذه الرؤية وطريقة الإدارة تؤديان إلى مركزية وتركيز السلطات في يد قيادة الحزب، بل إنّها تؤدي إلى ممارسة دكتاتورية خصوصاً عندما لا يكون هناك توافق عام بين أعضاء الحزب والقيادة، حيث يتيح ذلك للقيادة أن تعزل من يخالفها أو يعترض عليها، وربما يؤدي ذلك إلى حفظ كيان الحزب بالصورة التي يقوم عليها، ولكنه سيمنع التغيير ويقطع الأمل أمام من يخالفون هذه القيادة، فلا تتاح فرصة للتغيير إلا إذا كان على هوى القيادة، وهو ما يمكن قراءته في ضوء القانون الحديدي للأوليغاركية.

وهنا يجب أن نشير إلى تأثير الثقافة السياسية السائدة التي تتسم بهيمنة دور الفرد والولاء للأشخاص. كما تتسم بضعف تقاليد العمل الجماعي والمؤسسي، فهناك الكثير من الأفراد ينتمون إلى التيار نفسه ويتبنون الآراء والأفكار نفسها ولكنهم لا

يستطيعون القيام بعمل مشترك، وقد يكون هناك اتفاق على كلّ شيء بين أفراد المجموعة، ولكنهم لا يستطيعون العمل معاً، وإذا حدث ذلك فسرعان ما تطغي مجموعة معينة على الأخرى. فهناك أزمة في فكرة بناء مؤسسة ما يحول دون بناء تنظيمات علي أسس وقواعد موضوعية.

وقد حاولت بعض المجموعات الجديدة مثل الغد والكرامة أن تقدّم آليات وأساليب أفضل لإدارة العمل السياسي داخل الحزب، وفيما بدت اللائحة الداخلية لحزب الغد شديدة الديمقراطية، وتنظم عملية الانتخاب وتداول السلطة، إلا أن الحزب نفسه قد انشق على نفسه بين فريقين كبيرين، وتبقى تجربة الكرامة وحزب الوسط محل تقييم مستمر. ولا شكّ في أن تجربة حزب الغد لها خصوصياتها التي ارتبطت بتوقيت ظهور الحزب وما تعرض له من ضغوط شديدة ساهمت في انقسامه، إلا أنّه في النهاية لم يقدم النموذج المبتغى في الديمقراطية الحزبية الداخلية.

١٧ ـ صلاح سالم

أشكر المنصة وكلمات الأساتذة، وأشكر أستاذي السيد يسين على ملاحظاته القيمة التي تنتمي إلى حقل نقد النظرية الثقافية، وهو من رواده في العالم العربي.

ملاحظتي الوحيدة التي أريد أن ألخص ردّي فيها هي مصطلحان وردا عند الأستاذ عبد الغفار شكر في طرحه التجديد القيم وقد لفتا نظري: **أولهما**، هو مفهوم الديمقراطية البرجوازية؛ و**ثانيها**، دعوته إلى إقامة مجالس منتحبة داخل كل الوحدات والمؤسسات الإنتاجية لتعميق الديمقراطية وهو ما يذكرني بمجالس السوفياتات التي كانت موجودة في التجربة الشيوعية. ولعل المصطلحين بكلاسيكيتهما المعروفة، وسجالاتهما الموروثة يمثلان عبئاً على الطرح النقدي، والرغبة العميقة في التجديد اللذين أحسبهما يمثلان انشغالكم الرئيس الآن.

والسؤال الأول في هذا الإطار: لماذا الإصرار على مفهوم مثل الديمقراطية البرجوازية؟

ألم تصبح الديمقراطية نتاجاً للخبرة الإنسانية المشتركة؟ فهي لن تنهض فقط، في السياق الأوروبي، على الطبقة البرجوازية وحدها. ربما كان لهذه الطبقة سبق ما في المطالبة بها، غير أن طبقات أخرى قد شاركتها في هذه المطالبة ضدّ طبقة النبلاء والإقطاع، كما إنَّ هناك طبقات استجابت بوعي وذكاء تاريخي حاد وديناميكي لهذه التجربة مثل طبقة النبلاء في بريطانيا. كما إنَّ الديمقراطية في أمريكا قد نهضت بشكل مغاير تماماً لما حصل في بريطانيا من ضغوط البرجوازية على النبلاء، وما

حصل في فرنسا من انشقاق بين النبلاء أنفسهم، ثمّ بين الثوار أنفسهم في الجمهوريات الأربع التالية على الثورة، حيث ارتبطت الديمقراطية الأمريكية بعملية وآلية تشكيل الدولة نفسها.

فالديمقراطية الليبرالية إذاً هي عطاء إنساني مشترك، وبناءً عليه فأنت تشتبك معه في طرحك التجديدي هذا وتحاول أن تجد لنفسك أو لليسار المصري صيغة فيها بحسب فهمي. فإذا كان هذا هو الأساس، وإذا كان هو نقطة الانطلاق، فأعتقد أن محاولة تمييز الديمقراطية الاشتراكية في الطرح اليساري من خلال الرجوع إلى أدبيات نقد «البرجوازية» سوف يعيدنا إلى سجالات عتيقة نوعاً تتنافى مع الروح التجديدية لخطابكم، ويدفعنا إلى الخلف بدلاً من التوجه نحو الأمام.

وبدلاً من مثل هذه المصطلحات، وعلى سبيل المشاركة الإيجابية في خلق أو صياغة ديمقراطية مصرية تتجه نحو المستقبل، اقترح على اليسار المصري تمييز صيغته الديمقراطية ببعدين رئيسيين:

أولهما، على الصعيد الداخلي ويتعلق بتبني مفهوم العدالة الاجتماعية، وطرح تصورات خلاقة لتحقيقها بعيداً عن تلك التصورات الكلاسيكية المتعلّقة سواء بالتأميم والقطاع العام في مصر، أو الملكية الواسعة للدولة كما كان الأمر في التطبيق السوفياتي، وربما كان ممكناً في هذا السياق أن اقترح عليكم بالتحديد مزيجاً من صياغات دولة الرفاه كما عرفته التطبيقات الفرنسية والألمانية والإيطالية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

و**ثانيهما**، على الصعيد الخارجي عبر تقديم نقد خلاق ثقافي ومعرفي وتاريخي لظاهرة التوحش الرأسمالي الذي طالما عرفته تجربة الحداثة الغربية في أغلب مراحل التاريخ والتي ورطت أوروبا في الاستعمار التقليدي عبر نسق الفكر الكولونيالي، كما تورط الولايات المتحدة في الهيمنة الإمبراطورية عبر نسق الفكر المعولم والمحافظ في آن. واقتراحي المحدد في هذا الصدد هو الاندماج، وفي التيار النقدي الواسع للأصولية الليبراية المتوحشة التي تعيد العولمة طرحها، كما يتجلى هذا النقد لدى هابرماس ونقده تناقضات الحداثة الغربية. تلك التناقضات التي أدت إلى جموحها وغطرستها ونزوعها إلى الهيمنة. أو لدى المؤرخ الأمريكي هوارد زن ودعوته إلى تطوير صيغة الليبرالية الأمريكية وتخليصها من آفاتها ومن مكوناتها العنصرية من خلال نقده الرواية التقليدية أو المثالية عن نشأة التاريخ الأمريكي نفسه. وكذلك لدى غيرهما من مفكرين كبار على منوال غارودي وتشومسكي، أو حركات يسارية وبيئية ومناهضة للعنصرية تسعى إلى بناء نوع من العالمية الإنسانية يدعو إلى العدالة على

مستوى المجتمعات المحلية، وإلى التسامح مع التعددية على المستوى الكوني.

هذا نوع من النقد سيعطي مذاقاً خاصّاً أو نكهةً خاصةً للدعوة الديمقراطية، في السياق اليساري أو في السياق الاشتراكي، ويخلصه من الآفات المصطلحية التي تلوي عنقنا إلى الماضي، سواء المصطلحات مثل الديمقراطية البرجوازية، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أو غيرهما.

١٨ ـ نور الهدى زكي

الحقيقة أنا سمعت مصطلحين قيلا في هذه الجلسة: **الأول** عن الحساسية المصرية، و**الثاني** عن الناصريين الجدد. وفي الحقيقة أنا لا أفهم ما المقصود بموضوع الحساسية المصرية، وما المقصود بالناصريين الجدد؟ وهل هذا يعني أن هناك ناصريين قدامى وناصريين جدداً؟ ومن الذي يعبّر عن الناصريين القدامى ومن يعبر عن الناصريين الجدد؟ وهل المنتمون إلى الحزب الناصري هم الناصريون القدامى، والمنتمون إلى الحزب الكرامة هم الناصريون الجدد؟ أم إن الأكثرية العظمى من الناصريين ـ مثلما يرى الكثيرون ـ غير منتمين لأي من الحزبين؟

أنا أسمع مصطلحات كثيرة تعبر عن حالة من الارتباك والاضطراب الداخلي ربما في الحزبين!

الشيء الذي طرأ على ذهني عندما سمعت عرض أمين اسكندر.. أنّه حتى حزب الكرامة لم يمتلك حتى الآن تصوراً نظرياً عن شكل بناء دولة في ما يتعلق بالاقتصاد والسياسة. هل حزب الكرامة أو حتى الحزب الناصري، يستطيع أن يتكلم عن دولة عبد الناصر؟ هل يستطيع أن يتكلم عن الحرية والاشتراكية والوحدة كما تكلّم عنهما عبد الناصر؟ هل يستطيع أحد الدفاع عن القطاع العام؟ هل من أحد يستطيع أن يدافع عن الديمقراطية بمعناها الاجتماعي مثلما قال بها جمال عبد الناصر؟

أنا أتصور أنّه مطلوب الآن وضع تصور نظري نتفق عليه جميعاً لشكل الدولة. لشكل بناء مصر الحديثة، هذا ليس موجوداً حتى الآن. هذا التصور النظري لم يبدِ فيه أي من الناصريين القدامى أو الناصريين الجدد أي مجهود يذكر حتى الآن.

١٩ ـ جورج إسحق

أعتقد أننا مجتمعون هنا لكي نتوافق جميعاً كقوى سياسية حول صيغة معينة للديمقراطية في مصر.. ولكن هذه المرحلة ـ مرحلة التوافق ـ يجب أن تسبقها مرحلة مهمة وهي مرحلة بناء الثقة، لأنه لا توجد ثقة بين القوى السياسية الموجودة، يعني

حتى فكرة الجبهة الوطنية للتغيير التي تحدّث عنها الدكتور حسن نافعة والتي أنا عضو فيها وحركة كفاية عضو فيها، لا توجد جسور ثقة كافية بين تياراتها المختلفة، وبالتالي فإن الثقة مطلوبة في هذه المرحلة الدقيقة في تاريخ مصر. وهذه الثقة هي الشرط الأول لأي توافق نصبو إليه.

الشيء الآخر الذي تحدث عنه الدكتور عصام العريان هو مسألة الضمانات. . أنا شخصياً وبمنتهى الصراحة لديّ هاجس مرَضي من الإخوان المسلمين؛ وهذا من واقع تجربتي معهم. الأستاذ السيد يسين تكلم عن الآليات والمضمون. في الآليات أنا مختلف معهم جداً، بمعنى أن هناك اتفاقيات كثيرة تتم ولكن لا تنفذ. بمعنى آخر نحن نريد الضمانات، قبل أن نتكلم في الأشياء الكبيرة جداً مثل الإطار السياسي. لا بد أن يكون هناك من الضمانات ما يزيل مخاوف أي جماعة أو قوة سياسية من حكم الإخوان.

أنا أرى طبعاً أن هناك تحولاً خطيراً في خطاب الإخوان المسلمين، وهذا إيجابية هائلة، لكن ما هي الضمانات الكفيلة بأن يتحول هذا الخطاب إلى فعل؟! فالكلام قد يكون شيئاً والفعل شيئاً آخر مناقضاً تماماً. فعلى سبيل المثال كلام كل من عبد المنعم أبو الفتوح وعصام العريان جيد جداً ومطمئن في مجمله، لكن قواعدهما كيف تفكر؟ هل تفكر كما تتحدث أم إن الحديث الظاهر غير النيات الكامنة؟ هذه مسألة خطيرة يجب أن نفكر فيها أيضاً.

٢٠ ـ السيد يسين

أستاذ جورج، ليست السياسة ضمانات مسبقة، الضمانات ستستقيها من الممارسة السياسية. وكنت لتوّي أقول لعصام العريان: الإخوان المسلمون في البرلمان يعملون الآن بالسياسة وليس بالأيديولوجيا، لا يوجد شيء اسمه الإسلام هو الحلّ في البرلمان، لأن هناك مشاكل (Concrete)، لا بدّ أن أبدي وجهة نظري في أشياء فنية.

هناك أشياء معينة لا تنفع فيها الشعارات الجذابة التي جذبت الناخبين. الضمانات أن يعمل الإخوان وجميع الناس بالسياسة، هذا هو الضمان. . لا يوجد ضمان مطلق. وبالتالي أعتقد في هذه المسألة أن الممارسة هي الضمان، بمعنى كيف نمارس السياسة؟

٢١ ـ عبد الغفار شكر (يرد)

كل الآراء التي أبديت حول الورقة مفيدة. وأنا رأيي دائماً أن المناقشات الجماعية مفيدة أكثر من رأي الفرد، لأن الورقة التي قدمتها هي مجرد اجتهاد شخصي تم

إعدادها في فترة زمنية قصيرة، وبالتالي وارد أنها لا تكون دقيقة. أما بالنسبة إلى الآراء التي طرحت فإنني أوافق الأستاذة فريدة النقاش أنه لا يوجد حتى الآن نموذج جديد للاشتراكية، وإنما ما يجري هو عملية تتم وفق رؤى وتصورات. وكل ما قصدته أن النقد الذي مارسه اليسار بالنسبة إلى موقفه السابق من الديمقراطية في المجتمعات الاشتراكية اقتصر على نقد الممارسات ولم يؤصّل نظرياً. لم يتطرق هذا النقد إلى الجوانب النظرية والأسس التي بني عليها النموذج السوفياتي للاشتراكية ويرجع هذا إلى أننا لم نتعمق على المستوى النظري في معالجة قضية اشتراكية المستقبل.

والمحاولة الوحيدة التي قام بها في هذا الصدد الدكتور إبراهيم سعد الدين وُئدت في المهد عندما رفض المؤتمر العام الرابع لحزب التجمع وعدد من القيادات الاشتراكية هذه المحاولة في مشروع البرنامج السياسي العام الجديد لحزب التجمع (بناء مجتمع المشاركة الشعبية) واضطررنا إلى حذف الجزء المتعلق باشتراكية المستقبل من هذا المشروع، الاشتراكيون المصريون غير مستعدين الآن لبلورة رؤية ناضجة لاشتراكية المستقبل.

أوافق أيضاً على الملاحظة التي أبديت حول أن نقدنا خطاب اليسار يجب أن يشمل الفكر والممارسة وليس الفكر فقط، لأن محك سلامة الفكر وجديته هو أن يوضع موضع التطبيق.

الملاحظة الثالثة التي أبديت تتصور أن الآراء التي عرضتها هي آرائي الشخصية بالنسبة إلى نقد الموقف السابق من الديمقراطية، مع العلم بأن ما عرضته هو آراء قيادات يسارية وأحزاب يسارية، فقد أكدت أن المنظمات والأحزاب اليسارية المصرية لم تتخذ موقفاً نقدياً من الممارسة الديمقراطية في الاتحاد السوفياتي لكن حدث بالفعل نقد من مفكرين وقيادات يسارية بصفة شخصية.

الأستاذة فريدة النقاش ضربت مثلاً بنفسها، وأنا عندي أمثلة عديدة منها كتاب أصدره الدكتور شريف حتاتة في الثمانينيات فيه نقد صريح ومتعمق لموقف الاتحاد السوفياتي من الديمقراطية. وهناك كتابات أخرى متعددة للدكتور إسماعيل صبري عبد الله وكذلك الموقف المبكر للدكتور سمير أمين، وموقف أشخاص آخرين من القيادات الماركسية كأفراد. فهذه حقائق، ولكن الأحزاب والمنظمات اليسارية لا يوجد في وثائقها ما يشير إلى أنها مارست هذا النقد قبل انهيار الاتحاد السوفياتي.

على أي الأحوال، في رأيي أن الملاحظات التي أبديت على الورقة مهمة جداً، وسأطور الورقة مستفيداً من هذه الملاحظات، فيما عدا الملاحظة التي أبداها الأستاذ صلاح سالم. وأنا أرجوه أن يقرأ الورقة مرة أخرى فليس لها علاقة بالفكر المطروح في

القرن السابع عشر أو التاسع عشر. كما إنني لم أتعرض بالمرة لموضوع السوفيتات. ورقتي تدور فقط حول الأحزاب والمنظمات اليسارية المصرية، وتنتقد السلوك الماركسي المصري في موقفه من الديمقراطية. وعندما أطرح فكرة انتخاب مجالس إدارة لوحدات الإنتاج والخدمات كجزء من تطوير موقف الاشتراكيين المصريين من الديمقراطية فإن هذا الطرح ليس له أي علاقة بمسألة السوفيتات كما يتصور الأستاذ صلاح سالم.

المسألة الأخيرة طلب مني الأستاذ حسين عبد الرازق عرضها، وهي أسلوب حزب التجمع في التعامل مع خلافاته الداخلية. وكما تعلمون فقد نجح حزب التجمع في امتلاك آلية داخلية لضبط خلافاته بوسيلة ديمقراطية، حيث يطرح هذه الخلافات للحوار الداخلي من خلال نشرة **دائرة الحوار** التي تتولى عرض كل الآراء حول القضايا الخلافية، ثمّ تتولى إعداد تقرير من واقع ما نشر يتضمن نقاط الاتفاق ونقاط الخلاف في هذه القضايا، ويعرضها على اللجنة المركزية التي تحسم هذه الخلافات، ويلتزم الجميع برأي اللجنة المركزية. ونتيجة هذه المعالجة الديمقراطية فإن حزب التجمع لم يشهد انشقاقات جماعية لإدراك الجميع أن آراءهم توضع في الاعتبار، ومن حقهم طرحها بِكُلّ حرية. وهذه الآلية هي التي حمت التجمع من الانشقاقات حتى الآن على الرغم من أنّها لم تمنع استقالة بعض الأعضاء كأفراد. وفي الفترة الأخيرة هناك خلافات حول أداء التجمع لمناسبة ما كشفت عنه انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ولكننا نناقشها بالآلية نفسها.

٢٢ ــ أمين اسكندر (يرد)

الحقيقة أنا أشكر التفاعل الثري الذي قام به جميع الإخوة الذين تحاوروا في هذه الجلسة. ولي ثلاث نقاط سريعة جدّاً. أعتقد أن فكرة الحساسية الجديدة أو المدرسة الجديدة في الحركة الناصرية ناتجة من أن هناك ملامح جيل بالكامل تشكل في الفترة من عام ١٩٧٤ وحتى الآن، أجيال جاءت بعده، لكن هذا الجيل كان منقطعاً عن الجيل الذي سبقه، معظمه لم يدخل مؤسسات دولة عبد الناصر. . فنحن كان لنا ملمح خاص جدّاً، ولنا طريقة تفكير خاصة منفصلة ومنقطعة الصلة بممارسات الدولة ورجالاتها في تلك المرحلة.

لكن هذا لم يجعلنا نتبرأ من تلك المرحلة، لكنه جعلنا نضع رؤية منهجية للنقد. لنقد التجربة قائمة على فكرة ربط الخطإ بالظرف الموضوعي والظرف الذاتي في اللحظة المعينة. ولذلك عندما نتحدث أو عندما يتحدث البعض بمنطق الحكمة بأثر رجعي، نحن لا نطيق هذا الأسلوب. نحن لنا رؤية من خلال الانتماء إلى تلك

التجربة. للأخطاء التي وقعت، وحتى للخطايا التي وقعت، وقائمة على فكرة منهجية ومتسلسلة في هذا الإطار.

أما في ما يتعلق بفكرة الدولة. وشكل بناء الدولة، لا أعتقد أن هذه أزمة الناصرية فقط، هذه أزمة الكثير من التيارات. كثير من التيارات السياسية تبحث الآن عما يسمّى بالنموذج، أو ما يسمّى بملامح تصور جديد للدولة، وأنا كنت في حديث بالأمس مع الدكتور طه عبد العليم أقول له: إن معهد التخطيط الاقتصادي، ومجموعة المفكرين الاشتراكيين الذين قاموا بتنظير واسع جدّاً للتجربة الاشتراكية في مصر في الستينيات وفي بداية السبعينيات لم يعد قائماً هذا الاتجاه الآن، ولم يعد قائماً تنظير اقتصادي، ونجد أنفسنا أمام مجموعة من المحللين للإحصاءات والأرقام وكلام من هذا القبيل. هذا خطر كبير جداً على مستقبل فكرة العدل الاجتماعي وكيف يتم تحقيقها، وكيف نقترب منها بملامح جادة. وأعتقد أن أمراً مثل هذا محتاج لوقت أكبر في هذا الإطار: النماذج أو ملامح النماذج أو التصورات الكبرى تحتاج إلى وقت كبير من أجل أن نمسك بملامحها في مرحلة معينة.

٢٣ ـ السيد يسين

الإشارة الأخيرة للأستاذ أمين اسكندر مهمة، يبدو أن هناك محنة للتنظير في العالم وليس عندنا فقط، فبعد سقوط الـ (Paradigms) القديمة هناك محنة، لأن هنا يوجد ما يسميه توماس كون أزمة النموذج (Crisis of Paradigm). هناك صراع فكري، وهناك عجز عن التنظير بحكم تعقد الظواهر الجديدة.

القسم الثالث

رؤية التيارين الليبرالي والإسلامي لمستقبل الديمقراطية في مصر

الفصل الرابع

رؤيــة التيــار الليبرالــي لمستقبـل الديمقراطيــة فـي مصـر

ناجي الغطريفي(*)

مقدمــــــة

ربما لم يلق مصطلح سياسي من سوء الفهم مثلما لقى مصطلح الليبرالية، سواء أكان ذلك عن غير قصد أم عن سوء قصد.

إذ نسب إلى الليبرالية ازدراء الأديان تارة والترويج لمواقف الغرب والتبعية للولايات المتحدة على وجه الخصوص تارة أخرى. وواقع الأمر أن الليبرالية ليست عقيدة تتنافس مع غيرها من العقائد السائدة في المجتمع، بل إنّها بطبيعتها ليست قابلة للقولية العقائدية أو المذهبية، كما إنَّ الفكر الليبرالي غير مؤهل للقيام بدور في الحياة السياسية من دون الديمقراطية، وهو ينفرد بهذه الخصوصية بين سائر التوجهات الفكرية والأيديولوجية المنزلة والوضعية، فكلا التيارين الإسلامي والقومي على سبيل المثال، قد تمكنا من احتلال مكانتهما في تاريخ مصر السياسي، قبل صحوتها الديمقراطية، وكان لهما دورهما في أحلك سنوات القهر والاستبداد.

أما الفكر الليبرالي فلم تتح له فرصة القيام بدوره إلا مع الانفراجة الديمقراطية في أوائل القرن الماضي، كما سنوضح لاحقاً. فالليبرالية السياسية تعبير عن حرية الفرد وعن المساواة التي لا تمنح حقاً طبيعياً لتولي الحكم. وقد عبرت

(*) رئيس حزب الغد، وسفير سابق.

مقدمة كتاب **أسس الليبرالية السياسية** لجون ستيوارت مل عن العلاقة بين الليبرالية والديمقراطية، وهو ما يمكن اعتباره المفهوم المعتمد لليبرالية في هذه الدراسة.

«إن الليبرالية السياسية تتميز بالاهتمام الشديد بمناقشة موضوع السلطة السياسية سواء أكانت سلطة الدولة، أم الحكومة أم سلطة المجتمع أم سلطة الرأي العام. كذلك تتميز بمقولتها، إن العقل البشري قادر وحده على تحديد شكل الحياة الأفضل للإنسان، كما تؤكد التسامح الديني والأخلاقي وسعة الأفق ورحابة الصدر في تقبل الرأي الآخر. وهكذا تلتقي مع الديمقراطية على صعيد واحد مع فارق أساسي هو أن الأولى طريقة في التفكير، والثانية نظام سياسي من أنظمة الحكم»[(١)].

أولاً: الليبرالية والحركة الوطنية المصرية

بدا المصريون في نهايات القرن التاسع عشر مستسلمين لقدرهم العثماني، كلّ الاستسلام، ولم يخالج قادة الحركة الوطنية نفور أو حتى استياء لتبعية مصر للخلافة العثمانية، إلا أن نخبة منهم، ضمت الشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغاني وقاسم أمين، وبعدهم طه حسين وعلي عبد الرازق وأحمد لطفي السيد وأحمد أمين، وغيرهم من مسلمين ومسحيين حملوا راية تجديد الفكر العربي والإسلامي، بعد أن فتح رفاعة الطهطاوي الطريق أمامهم للتعرف إلى حضارة الغرب فنهلوا من ليبراليته، وكانت رسالتهم بداية صحوة إسلامية عربية حقيقية مدت الجسور بين مصر وشاطئ المتوسط الشمالي. وتعرضت الليبرالية الأوروبية على يد هؤلاء الرواد لما يمكن تسميته بتمصير الليبرالية، وهي عملية تمت بشكل تلقائي عكست غضب الشعب المكتوم ضد عسف المماليك في الماضي واستهانة الخلافة العثمانية بما تعرضوا له من مظالم في الحاضر، كما عكست انبهارهم بالحرية والعدالة في جوارهم المتوسطي[(٢)] وشهدت تجربة الليبرالية في مصر على أن هذا التوجه الفكري كان وعاءً مرناً يسمح باحتواء الحركة الوطنية والتيارات السياسية بمختلف مضامينها الإسلامية والقبطية والعلمانية في تعبير صادق عن النسيج المتميز لهذا الشعب[(٣)].

إن تناول رؤية التيار الليبرالي لمستقبل الديمقراطية في مصر لا يمكن أن ينفصل عن الصحوة التي ارتبطت بمولد الوطنية المصرية التي عهدتها ثورة ١٩١٩ وما

---

(١) جون ستيوارت مل، **أسس الليبرالية السياسية**، ترجمة طه السباعي (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٥).

(٢) انظر على سبيل المثال: محمد عبده، **رسالة التوحيد.**

(٣) مارسيل كولومب، **تطور مصر، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠**، ترجمة زهير الشايب؛ تقديم أحمد عبد الرحيم مصطفى (القاهرة: مكتبة مدبولي، [١٩؟-]).

صاحبها من نهضة تنويرية اعتمدت الفكر الإسلامي المستنير بقيادة ابن الأزهر سعد زغلول، واتخذت من العلمانية أساساً للحكم الديمقراطي المأمول، وربطت بين استقلال الوطن وجلاء المستعمر، وبين بناء الوطن وإصدار الدستور.

وتأكدت تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر عند إنهاء الائتلاف الوزاري الحاكم بسبب إدانة هيئة كبار علماء الأزهر للشيخ علي عبد الرازق لوضعه كتاب **الإسلام وأصول الحكم** الذي يفصل بين الدين والدولة[٤]. كما أثبت الوفد تمسكه بالنهج الليبرالي حين أصر مصطفى النحاس بوصفه رئيساً للوزراء على أن يكون الاحتفال بتتويج الملك فاروق مدنياً بحتاً وأن يؤدي الملك قسم الولاء أمام نواب الشعب في البرلمان، وليس في احتفال ديني كما كان يريد شيخ الأزهر، واعتبر النحاس أن إضفاء طابع ديني على المناسبة «بدعة خطيرة تتعارض وروح السنة».

كانت تلك لمحات لما كانت عليه ديمقراطيتنا الوليدة في النصف الأول من القرن الماضي، إلا أن تحريك بريطانيا بوارجها أمام السواحل المصرية لفرض إرادتها على الحكم الوطني ولإفقاده هيبته، وتكريس القصر الانقسامات الحزبية، أدى إلى إفساد الأحزاب وتهاوي الديمقراطية وتراجع التيار الليبرالي، بل إجهاض الحركة الوطنية باستيلاء الجيش على السلطة في تموز/ يوليو ١٩٥٢.

١ ـ تراجع المد الاشتراكي

إذا كانت حقبتا عبد الناصر والسادات قد ولّتا، إلا أن ذلك لا يعني أن السمات العامة والأساسية لحكم كلّ منهما قد ولت برحيلهما، وبغض النظر عن اختلاف التوجه بين الرجلين إلا أن تراث تموز/ يوليو المشترك ما زال ممتداً ومتمثلاً في اختزال الوطن في شخص الرئيس، حتى أصبحنا نقول مصر عبد الناصر أو السادات أو مبارك، وفي الاستهانة بالقانون، فكما ارتكب عبد الناصر ما سمي بمذبحة القضاء، وظهر في عهده ما عرف «بترزية القوانين»، أصدر السادات سلسة من القوانين اتفق على تسميتها بالقوانين سيئة السمعة للتخلص من خصومه، والقضاء على معارضيه «بالقانون»، بالإضافة إلى إنشاء جهاز المدعي الاشتراكي ومنظومة من المحاكم الاستثنائية ما زال الرئيس الحالي يلجأ إليها كلّما ضاق القانون الطبيعي عن مواجهة متطلبات دعم نظام الحكم في مواجهة أعدائه وهم عادة من القوى الوطنية المعارضة، وأنكر على رجال القضاء غيرتهم على نزاهتهم واستقلالهم وإصرارهم على كشف القلة المارقة فيهم، أو إقامة المؤسسات السياسية البديلة، أو الموازية للتنظيمات الحزبية

---

(٤) علي عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم** (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٣٥).

إمعاناً في تزييف الديمقراطية مثل هيئة التحرير والاتحادين القومي والاشتراكي في عهد عبد الناصر، وحزبي مصر والوطني في عهد السادات، والذي ما زال مستمراً معبراً ومجسداً لمصالح الفئة الحاكمة. كما إنَّ موقف رؤساء تموز/ يوليو الثلاثة من قضية الديمقراطية يكاد يكون متطابقاً في مضمونه وإن اختلف من حيث الشكل، فقد ألغى عبد الناصر النظام الحزبي وأمّم الصحافة وسائر أجهزة الإعلام وضيّق الخناق على مؤسسات المجتمع المدني وحوّل النقابات إلى أداة طيعة في يد السلطة، في ظلّ دستور ١٩٦٤ الذي وضع سلطات هائلة في يد رئيس الجمهورية وأحال البرلمان إلى مجلس للموافقة على قراراته.

وعلى الرغم من تبنّي السادات توجهات مغايرة تماماً لسلفه الراحل سواء على صعيد السياسة الخارجية أم الداخلية، إلا أن موقفه من الديمقراطية لم يكن مختلفاً في مضمونه، فدستور ١٩٧١ لم يختلف كثيراً عن دستور ١٩٦٤ إذ كانت المادة المتعلّقة بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية هي أبرز أوجه الخلاف، كما أنشأ ثلاثة أحزاب سياسية ومنحها أسماءها وعين رؤساءها، وجمد نشاط العديد من النقابات المهنية لتولّي مجالسها من ينتمون إلى فكر لا يقبله، وقام بحل البرلمان لمعارضة ثلاثة عشر عضواً معاهدة كامب ديفيد، واختتم سجل رئاسته بإيداع الصفوة من مختلف التيارات السياسية والفكرية في السجون التي أمسك بالمعول في بداية رئاسته لتحطيمها.

أما عن الجمهورية الحالية، فلم تتخل عن ثوابت تموز/ يوليو إلا بالقدر الذي سمحت به تداعيات الخطوات الليبرالية المحدودة على الصعيد السياسي والواسعة على الصعيد الاقتصادي التي اتخذها السادات في ما عرف بسياسة الانفتاح وما صاحبها من عشوائية وارتجال وفهم استهلاكي وشراهة استثمارية عادت بأرباح طائلة على القلة، وغرست بذور الفساد والمحسوبية والاستهانة بالمال العام التي أينعت وترعرعت وأصبحت أشجاراً وارفة ضاربة بجذورها ويصعب اجتثاثها.

أدت سياسة الانفتاح المنفلت إلى زعزعة أسس النظام الاشتراكي الذي حاول عبد الناصر إقامته، وساهم في إنجاز هذه المهمة ما صاحبها من رفع الحراسات عن الممتلكات والأموال وعودة الطيور المهاجرة هرباً من الحكم الدكتاتوري العسكري، على حدّ قولهم، كما كشفت التطورات عن فشل نموذج القطاع العام وملكية الدولة وسائل الإنتاج، على الرغم من كلّ ما يقال عن الدور الذي قام به للحفاظ على السلام الاجتماعي ودعم المجهود العسكري في حرب تشرين الأول/ أكتوبر، بالإضافة إلى تردي جودة الإنتاج السلعي، وتراكم المخزون، وزيادة فاقد الطاقة الإنتاجية، والاعتماد على الخامات المحلية فاقدة الصلاحية لتعذر توفّر العملة الصعبة الضرورية لاستيراد مستلزمات الإنتاج التي لا تنتج محلياً. وعدم قدرة الناتج المحلي

على المنافسة دولياً، ومقاومة ضغوط تحرير التجارة، وإقامة مناطق التجارة الحرة والتكتلات الاقتصادية[٥].

قد يقول قائل إن هذه الخطوات التحريرية في مجال الاقتصاد لم تكن في ذهن متخذ القرار عند اتخاذها، خصوصاً أن التغيرات الدرامية التي أدت إلى تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار المعسكر الاشتراكي لم تكن في الأفق حينئذ، وإن اتخاذ قرار التحول كان استجابة لضغوط خارجية أو جزءاً من تفكيك قدرات الصمود الوطني في مواجهة أطماع القوى الإقليمية والدولية. إلا أن النتيجة الثابتة أن هذا التحول كان في اتجاه موجة الليبرالية التي اجتاحت العالم، والتي كان لا بُدَّ أن تطال النظم السياسية، فالعلاقة وثيقة بين الديمقراطية الليبرالية والاعتماد على قوى السوق، وكلاهما يضع السلطة الفعلية في يد القاعدة الشعبية من مستهلكين وناخبين، وليس في يد القمة.

ثانياً: استحقاقات الليبرالية

فرضت الخطوات التي اتخذها السادات على الصعيدين السياسي والاقتصادي طابعها الليبرالي على الرئيس مبارك وسار حزبه الوطني الديمقراطي على النهج ذاته مع تباطؤ متعمد في استكمال المسيرة الديمقراطية لأسباب تتعلق باستقرار الحكم ومصلحة رموزه. وكان عليه الوفاء بالاستحقاقات التالية:

١ ـ الخصخصة وتحرير الاقتصاد

أصبحت خصخصة وحدات القطاع العام أحد عناصر التحولات العميقة والشاملة التي شهدتها مصر، وكان لا بُدَّ من وضع برنامج تدريجي لإنجازها يتواءم مع قدرة سوق المال وقدرة المدخرات المحلية على استيعاب الوحدات التي يتم خصخصتها. وكذلك إعداد برنامج للتعامل مع مشكلة العمالة الفائضة، وتدبير التمويل المطلوب إما من المصريين المقيمين في الخارج أو من الودائع البنكية في الداخل، وذلك كما كان مقترحاً في حينه، وإنشاء آلية خاصة أيضاً بالخصخصة مستقلة عن الأجهزة البيروقراطية المسيطرة على القطاع العام. وعلى أن يصاحب التقدّم في إنجاز الخصخصة توعية سياسية بأهدافها ودوافعها، وعائدها الإيجابي على المدى الطويل. مع توضيح مدى الخسارة التي تلحق بالاقتصاد الوطني من جراء استمرار نمط ملكية الدولة وسائلَ الإنتاج، وكشف الأخطاء التي وقعت فيها إدارة تلك الوحدات، أو الملابسات التي أحاطت بقرار الاستثمار في حينه. إلا أن اعتبارات

---

(٥) عادل أمين، **تطور الحياة الدستورية في مصر** (القاهرة: دار ابن سينا للنشر، ١٩٩٥).

السياسة تغلبت على اعتبارات الاقتصاد. فعهدت الدولة إلى المسؤولين عن القطاع العام بخصخصة وحداته، وذلك بإنشاء شركات قابضة تتولى طرح الوحدات المطلوب خصخصتها وإجراء الدراسات اللازمة أو تكليف مكاتب خارجية بإجراء الدراسات، وإعادة هيكلة الشركات مع زيادة الاستثمارات في بعض الحالات لتأهيل تلك الوحدات للخصخصة وزيادة جاذبيتها للمستثمرين، وبذا أصبحت الخصخصة نشاطاً اقتصادياً قائماً بذاته، وارتبط به المئات وربما الآلاف من القائمين عليه أو العاملين به، ولم يكن لديهم لا المصلحة ولا الدافع للانتهاء منه، بل لقد كان في مصلحتهم، وهم وثيقو الصلة بالنظام السياسي، أن تستمر هذه العملية لأطول فترة ممكنة، ولم يضِرهم أن تصاحبها موجهة من الرفض الشعبي لها وأن تخلق رأياً عاماً مضللاً يناصبها العداء.

إن إعادة قوة الدفع إلى عملية الخصخصة تقتضي أعلى درجات الشفافية والتوعية الشعبية بضرورتها وارتباطها بالتحول الديمقراطي في مصر، لأن إستراتيجية القطاع العام والتخطيط المركزي تتناقض بشكل صارخ مع البيئة الاقتصادية الدولية، وتفتقر افتقاراً شديداً إلى القدرة التنافسية في اقتصاد الاعتماد المتبادل وعالمية الأسواق والتقدّم التكنولوجي المتسارع، كما تفتقد المرونة اللازمة للتكيف مع المتغيرات الدولية المتلاحقة.

إن الارتباط بين تحرير الاقتصاد وتحرير السياسة وثيق، إذ إنَّ توزيع الموارد والاستخدامات على قاعدة اجتماعية عريضة يؤدي إلى توزيع مماثل للسلطة على نحو أكثر ديمقراطية. وربما كانت هذه الحقيقة أحد الأسباب التي وقفت وراء التباطؤ في الخصخصة وإقامة اقتصاد سوق حرّ يخرج القرار من دائرة النفوذ السياسي الذي تتزايد طموحاته وتتفتح شهيته لنصيب أكبر على مادة الخصخصة. ولذا فإن بطء تنفيذ برنامج الخصخصة وعدم طرحه بقوة وصراحة وتوضيح ضرورته للرأي العام، يمكن أن يكون أحد وسائل النظام لتأجيل وصول الإصلاح السياسي إلى أهم غاياته، وهي تداول السلطة، وقصر زيادة دور القطاع الخاص على من تربطهم صلة قوية، أو عضوية، برموز السلطة، في بيئة لا تنافسية طاردة للاستثمار، أجنبياً كان أم محلياً. وأدّى ذلك إلى انخفاض معدلات التشغيل، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة، ونسب هذا الخلل إلى الليبرالية، على الرغم من أن البطالة المقنّعة ولدت في رحم القطاع العام وتسببت في إهدار طاقاته وتدمير معنويات العاملين به، واختلال المعيار الأخلاقي الذي يربط العمل والجهد والعطاء بالأجر والعائد والثواب(٦).

إن تصور السياسات المتبعة وأطماع القائمين على تنفيذها قد حولت الخصخصة

---

(٦) مقالات متنوعة للدكتور سعيد النجار.

إلى عملية سيئة السمعة، بعدما داخلها من عمولات وصفقات وشراكات لا تراعي مصلحة الاقتصاد الوطني ولا تسهم في إصلاح تشوهاته بأن ترفع عن كاهله عبء نزيف خسائر القطاع العام.

٢ ـ الدستور

يعتبر التعامل مع الدستور الحالي في مقدمة الاستحقاقات التي يجب الوفاء بها من وجهة النظر الليبرالية إذا ما انصرفت الإرادة السياسية إلى إنجاز إصلاح حقيقي يرقى إلى مستوى التغيير الجذري في أسس النظام وتوجهاته. إلا أن تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية من ناحية، والحرص على الانتقال السلمي الآمن إلى دولة القانون والديمقراطية التعددية والتداول المنظم للسلطة، يدفع إلى توجيه الجهود لإقناع القيادة السياسية للقيام بالتغيير المرتجى، مع الأخذ في الاعتبار صعوبة التصدي للأوضاع القائمة التي أفرزت أزمة الحكم الحالية بواسطة الرموز والقيادة ذاتها.

أ ـ الدستور ومفارقة الواقع

إن الدستور الحالي بأسسه الشمولية وعقيدته الاشتراكية قد أضحى مفارقاً لواقع المرحلة، بل يمكن القول إن أحكامه تنظم أوضاعاً لم يعد لها وجود في حياتنا السياسية، ويتوجه إلى مجتمع قد تبدلت معالمه، ويستند إلى قوى تباينت مواقعها ونمط العلاقة في ما بينها. فدولة «الحرية والاشتراكية والوحدة» التي تخاطبها مقدمة الدستور قد زالت. وتحالف قوى الشعب العامل الذي يشكل نظامها الاشتراكي قد تمّ حله. والتخطيط الشامل للتنمية قد انقضى وقته، ولم يعد وارداً ولا منطقياً تأكيد سيطرة الشعب على كلّ أدوات الإنتاج، بعد أن قطعت الدولة شوطاً في التخلص بالخصخصة من الوحدات الإنتاجية المملوكة لها، ولم يعد مقبولاً أن يقبل المالكون الجدد لتلك الوحدات مشاركة العمال في مجالس إدارتها. كما إنَّ القطاع العام لم يعد، وربما لم يكن، قادراً على قيادة التقدّم في كل المجالات وتحمل المسؤولية الرئيسة في خطّة التنمية، ناهيك بما أفرط الدستور في التأكيد عليه من ضرورة دعم السلوك الاشتراكي والملكية الخاصة غير المستقلة، وحماية المكاسب الاشتراكية . . . إلخ.

أنّها لمفارقة تدعو إلى الإشفاق والأسى لهوان قيمة الدستور الذي ناضل الشعب من أجل أن يقسم رئيس الجمهورية على احترامه عند بداية ولايته.

ب ـ الدستور والموقف من الحريات

لعل من أبرز ما يشير إلى أن الدستور الحاليّ لا يؤمن بالحريات العامة ولا يحترم حقوق الإنسان ولا يؤسس لإقامة العدل، هو إحالته هذه الحريات والحقوق، بعد

الإقرار بها، إلى القوانين المنظمة لها، وهو ما يعني إعطاء السلطة للمشرع ليفرض ما يراه من القيود على ممارسة هذه الحقوق، أي إنّه يمكنه أن يهدر هذه الحقوق تماماً على الرغم من إقرارها في الدستور، ومن أمثلة ذلك جواز فرض الحراسة على الممتلكات الخاصة، وحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام. إذ تحظر الرقابة على الصحف وإنذارها أو وقفها أو إلغاءها بالطريق الإداري ولا تبيح أياً من ذلك إلا استثناء في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب، إلا أنّها تجعل ذلك وفقاً للقانون. وكذا الأمر بالنسبة إلى تقييد لحرية المواطن في التنقل والإقامة في مكان معين، وهو حق أساسي ولا يأتي تقييده كعقوبة على جريمة ارتكبها ومعروفة سلفاً، وأن للمشرع سلطة على حق المواطن في مغادرة البلاد من دون قيد محدد على المشرع في ممارسة هذا الحق.

وهكذا بالنسبة إلى حق التجمع وتكوين الجمعيات والأحزاب السياسية، وحق الانتخاب والترشح وإبداء الرأي في الاستفتاء «وفقاً لأحكام القانون» أيضاً، ووصل الأمر إلى تقييد حق المحكمة الدستورية العليا في ممارسة اختصاصاتها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، على الوجه المبين بالقانون.

ج ـ الدستور وسلطات رئيس الدولة

إذا كانت أغلبية الدساتير تمنح رئيس الدولة سلطات استثنائية تتيح له الانفراد بإصدار قرارات لها قوة القانون، أو اتخاذ إجراءات سريعة لمواجهة أخطار حالة، فدستور ١٩٧١ توسع في منح هذا الحق، كما إنّه قد تهاون في وضع الضمانات التي تقيد أعماله. وفي ما يتعلق بالإجراءات فقد سمحت المادة ٧٤ لرئيس الجمهورية «إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري» أن يتخذ الإجراءات العاجلة ويوجه بياناً للشعب ويجري استفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوماً. وطبقاً لما هو معروف عن طبيعة الاستفتاءات بعامة وفي مصر بخاصة أن تحديد نتائجها سلفاً أمر ميسور، ولذا فلا يعتبر إجراء الاستفتاء اللاحق قيداً على رئيس الجمهورية في أغلبية الأحوال، على الرغم من تجاوز الرئيس مجلسَ الشعب الذي قد يكون منعقداً. وفي أحوال أخرى «لرئيس الجمهورية عند الضرورة وبناء على تفويض مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون. ومن الناحية الفعلية يفقد الإلزام بتحقيق أغلبية الثلثين لتجاوز عدد أعضاء المجلس من الحزب الحاكم هذه النسبة.

وعلى الرغم من القيود الأخرى مثل تحديد مدة التفويض وموضوعاته والأسس التي يقوم عليها، إلا أن تفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون على الرغم من انعقاد مجلس الشعب وقدرته على الموافقة على مشروعات القوانين يعتبر أمراً

خطيراً من حيث المبدإ، لا نجد له مثيلاً في دساتير الدول الديمقراطية، فعلى سبيل المثال، لم تكد تمر أسابيع على صدور الدستور، وبتاريخ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١، أصدر رئيس الجمهورية القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧١ بشأن الترشح لعضوية مجلس الشعب نصّ في مادته الأولى على أنّه مع عدم الإخلال بأحكام القوانين، يحرم من حق الترشح لعضوية مجلس الشعب أربع فئات، آخرها «الذين قدموا للمحاكمة في قضية المؤامرة أو شملتهم التحقيقات فيها ولو لم يقدموا للمحاكمة، وكل من تعاون مع المتهمين فيها ولو لم تشمله تلك التحقيقات». وكان المقصود من إصدار هذا القانون هم الفئة الواردة بالبند ٤ بحرمانهم من الترشح مع ما في ذلك من مخالفة بمبادئ القانون الأساسية ويعيد إلى الأذهان ممارسة العزل السياسي لفئة من المواطنين، فالنصّ على الحرمان لمن قدموا للمحاكمة في قضية المؤامرة نص تجاوز الحدّ القانوني، فإن كان من الجائز حرمان من أدينوا في هذه القضية إلا أنّه من غير المقبول أن يشمل هذا المنع كلّ من قدموا للمحاكمة وتثبت براءتهم مما نسب إليهم، إذ من غير المتصور أن يحرم شخص من حقوقه نتيجة براءته مما نسب إليه. كما إنَّ النص على حرمان كلّ من شملتهم التحقيقات ولم يقدموا للمحاكمة في هذه القضية هو أمر يخالف المبادئ الأساسية في الدستور ويتعارض مع الحريات التي كفلها هذا الدستور. أما عن النصّ على حرمان من تعاون مع المتهمين في هذه القضية ولو لم تشمله التحقيقات فهو أمر يخالف المبادئ الأولية القانونية، إذ مؤداه حرمان أي شخص من حقّ الترشح لمجرد أن السلطة ترى أنّه قد تعاون مع المتهمين من دون دليل على ذلك، إذ إنَّ التحقيقات لم تشمله، وهو أمر يتضمن إهداراً لِكُلّ المبادئ القانونية والضمانات الدستورية(٧).

ذلك مثل لما يمكن أن يصل إليه جموح السلطة والنزوع للانتقام على حساب القانون والمنطق الذي يحكمه في ظلّ دستور يفتقد التوازن بين السلطات فيصبح أداة طبيعية لخدمة أهداف الدكتاتورية والاستبداد.

ثالثاً: التيار القومي وترشيد دور مصر الإقليمي

شهد دور مصر في الوطن العربي نقلة نوعية في الحقبة الناصرية، فبعد أن كانت مصر منارة للحضارة وقبلة لمنتجي الثقافة ومستهلكيها في الوطن العربي، وحاضنة للمناضلين من أجل الحرية، أصبحت بفضل الزعامة العملاقة لعبد الناصر أمل العرب في استرجاع أمجادهم وانتزاع احترام العالم لقوميتهم وتراثهم بعد أن نالوا استقلالهم، وإجبار القوى التي استعمرت بلادهم وأذلت شعوبهم على الاعتراف بحقوقهم. كما

(٧) إبراهيم شحاتة، **وصيتي لبلادي** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠).

أعاد عبد الناصر إليهم الأمل في محو الإهانة التي لحقت بهم من جراء إقامة دولة إسرائيل. إلا أن رحيل عبد الناصر قد خلّف احتلال أراضي ثلاثة بلدان عربية، إضافة إلى البقية الباقية من فلسطين. وعادت قضيتهم إلى أروقة الأمم المتحدة وقاعات المفاوضات، وكادت القضية أن تفقد موضعها على قائمة أولويات القضايا التي تتنازع اهتمام المجتمع الدولي حتى اشتعلت جبهتا القتال على حدود إسرائيل وكل من مصر وسوريا، وأعقب هذا التحرّك اقتراب مصر من الولايات المتحدة بقدر ابتعادها عن الاتحاد السوفياتي، وانعكس ذلك على وصفها الداخلي، إذ تراجع التيار الاشتراكي ونشط القطاع الخاص والتمهيد لاستقبال استثمارات من الحلفاء الجدد، وبدا أن الليبرالية المصرية قد بعثت من جديد، وصاحب هذه التطورات دعوة لمراجعة موقف مصر من الوطن العربي، وبخاصة من القضية الفلسطينية، وتذكر البعض كلمات الزعيم مصطفى النحاس مذكراً بأنه رئيس وزراء مصر وليس رئيس وزراء فلسطين تعقيباً على الأحداث التي شهدتها فلسطين عام ١٩٣٧، ورد محمود فهمي النقراشي رئيس وزراء مصر قبيل حرب فلسطين ١٩٤٨ من أن ما يعنيه هو أمن مصر وليس أمن فلسطين[٨].

ويكتمل موقف النخبة الليبرالية في مصر بما ذكره الأمير محمد علي توفيق ولي عهد مصر: «إن المشاكل في فلسطين سببها رغبة اليهود في الوصول إلى حائط المبكى في القدس، وهو يقترح على الفلسطينيين أن يبيعوا هذا الحائط إلى اليهود بمبلغ مئة ألف جنيه مصري، وبذلك يريحوا أنفسهم ويريحوا إخوانهم اليهود». ويعلق محمد حسنين هيكل على هذه الواقعة في كتابه **أزمة العروش صدمة الجيوش** أن الأمير محمد علي لم يكن وحده في هذه النظرة المحايدة وإنما كانت معه معظم الأحزاب المصرية الفاعلة على الساحة، والمؤثرة في السياسة.

أما عن التحول في الموقف الشعبي في مصر لتصبح درجته «عالية إلى حدّ ما تجاه ما يجرى في فلسطين، على حدّ قول هيكل في الكتاب نفسه، ربما كان راجعاً إلى تحرّك الإخوان المسلمين لإشعال الحماسة لتلك القضية لما أضفوه عليها من مضمون ديني، وما بشروا به من أحلام نصر زائف على اليهود، يشير إليه ما ذكره الأستاذ كامل الشريف، وزير الأوقاف الأردني السابق والشخصية البارزة في حركة الإخوان المسلمين، عندما كانت مجموعته تحاول الهجوم على إحدى المستعمرات الإسرائيلية»، وإذ بيوسف طلعت يشهق، إنّي أرى الملائكة. ألا ترون الخيول البيضاء والفرسان بثيابهم الخضراء؟»، ويستطرد كامل الشريف، وحين نظرت وجدت فوق القمة طبقاً هائلاً من

(٨) محمد حسنين هيكل، **العروش والجيوش: قراءة في يوميات الحرب**، ٢ ج (القاهرة: دار الشروق ١٩٩٨)، ج ١: **كذلك انفجر الصراع في فلسطين ١٩٤٨ ـ ١٩٩٨**، وج ٢: **أزمة العروش، صدمة الجيوش**.

النور، والأفراس ترفع قوائمها الأمامية وكأنها تتأهب للقفز في الفضاء الرحب. غير أن الطبق ما لبث أن تخلص من قمة الجبل، ولم يكن سوى القمر في ليلة تمامه.

إن التعامل العقلاني والواقعي مع القضية الفلسطينية سيكون أحد المحددات المهمة في مسيرة الليبرالية، إذ إنَّ تقدّمها يعتمد إلى حدّ بعيد على التعامل مع هذه القضية، كما إنَّ الأنظمة العربية ومنها مصر، تسعى جاهدة إلى الربط بين استمرار التوتر في المنطقة وتحقيق تقدّم على صعيد الإصلاح الداخلي، ولذا فإن تخليص الموقف الفلسطيني من الارتهان لإرادة الأنظمة العربية وخضوعه لمتطلبات إدارة تلك الأنظمة لعلاقاتها مع الولايات المتحدة ليس في مصلحة الشعب الفلسطيني، كما إنَّ التعامل معها، وفقاً لرؤية الإسلام السياسي باعتبار فلسطين وقفاً إسلامياً كما جاء في ميثاق حركة حماس، سيطيل أمد أنظار الفلسطينيين، حتى تصبح الأمة الإسلامية دولة واحدة تجتمع لها أسباب القوة لتحقيق النصر على أعدائها في فلسطين وغير فلسطين.

إن ريادة مصر الحقيقية في المنطقة العربية ليست في كونها قلعة للصمود في وجه المخططات الأمريكية والصهيونية، ولا في تحرّكاتها الدبلوماسية لإطفاء الحرائق العربية، ولا في مساندة الأنظمة القمعية التي تهدد جيرانها أو تمارس إبادة الجنس ضد قطاعات من شعبها لخلافات عرقية أو مذهبية، وإنما ريادة مصر أن تكون القاطرة التي تندفع نحو الخروج من نفق الانحباس السياسي الذي جعل العرب استثناء من موجة الانعتاق من الاستبداد واسترداد الشعوب حقها في الاستمتاع بثرواتها وتنميتها بعد استخلاصها من الحكومات الفاسدة. دور مصر أن تعلي من حقوق الإنسان في المنطقة فيصبح حقيقة الهدف من التنمية والأساس الذي يبنى عليه التقدّم بما ناله من رعاية صحية وتعليم يرفع من شانه ويزيد من قدراته، وتواصل ثقافي وعلمي ورياضى مع العالم.

رابعاً: الإخوان المسلمون على طريق الديمقراطية

تعتبر حركة الإخوان المسلمين التيار الأوفر حظاً بين سائر التيارات السياسية الناشطة في الساحة. وذلك على الرغم مما تعرضت، وما زالت تتعرض، له من ضربات وملاحقات، إلا أنّها تستند إلى عاطفة دينية لها عمقها في الشخصية المصرية، وتدعمها روابط إقليمية، بل دولية، تعزز من مكانتها وإمكاناتها، كما لا يشوب تاريخها السياسي فشل في ممارسة الحكم، ولم تتعرض شعاراتها لتحديات حقيقية، إذ إنها تتعلق بعموميات لا يختلف عليها ويصعب اختبارها، وتستند إلى مرجعية تتيح الاختلاف حول نصوصها من دون المساس بقدسيتها، ولها في بيوت الله منابر تبث دعوتها، ولها نصيبها ممن يشترون الدنيا بالآخرة، إذ أثار النجاح الذي أحرزته الحركة

في الانتخابات البرلمانية الأخيرة قلقاً في بعض الدوائر، إلا أنّه بلا شكّ يشكل دعماً لقوى المعارضة الوطنية التي تسعى إلى كسر احتكار الحزب الوطني الديمقراطي للحكم وإلى إفساد خططه لتوريث السلطة بيولوجياً أو وظيفياً.

إن الإسلام يشكّل المكون الأهم والأقوى في ثقافة المصريين، مسلمين وأقباطاً، وتراث الدولة الإسلامية مصدر فخر واعتزاز، بل طريق مأمونة إلى التقدّم، إذا تمت تنقية هذا التراث مما علق به على مرّ العصور. إن القراءة الشجاعة لهذا التراث تشير إلى أن الإسلام قد تحول من رسالة سامية وثورة من أجل الحرية والعدل إلى ملك عضوض بعد أقل من ستة وخمسين عاماً من صعود روح نبيه إلى بارئها. وتمثل ملوكه بأباطرة الروم والفرس، فعمت المظالم وتأسست دولة الاستبداد ودقت أعناق الأحرار، وقطعت ألسنة الحق، باسم الإسلام. وإذا كان المسلمون قد أقاموا في الغرب دولة الأندلس التي شهدت علماء وفلاسفة أعلوا من قيمة العقل وأطلقوا الحرية للإبداع والفكر وأهدوا العالم منجزات باقية، فإن دولة الإسلام في الشرق قد أمعن خلفاؤها في الاستبداد وانشغلوا بدسائس الاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها، فتوزعت أملاكها على الدول الاستعمارية، وعرف المسلمون الهوان على الناس وذل الانكسار. واتسعت الفجوة بينهم وبين سائر شعوب الأرض على الرغم من تراثهم العظيم. وصار لزاماً على من يتطلعون إلى قيادتهم وإحياء دعوتهم أن يطرحوا رؤية تفسر ماضيهم وتلقي الضوء على مستقبلهم، تتمشى مع مقتضيات العصر، وتؤكد التزامهم بقيم احترام حقوق الإنسان والمسؤولية الشخصية وحرية العقائد، والتسليم بأن أسس الحكم الصالح واحدة، وأن الحضارات تتلاقح من دون تعصيب أو تعال.

إن بقاء حركة الإخوان المسلمين خارج الشرعية الدستورية لا يخدم قضية الديمقراطية في مصر، ومن واجبهم تجاه وطنهم أن يسعوا لتأكيد وجودهم وعرض برنامجهم الذي يتفقون عليه، فيلقى ما تلقاه برامج الأحزاب الأخرى من دراسة وتمحيص ومناقشة، فرفع راية الإسلام لا تكفل حصانة من الزلل، ولا تؤمّن طريقاً من المخاطر، ولا تحمي مستضعفاً أو مهمشاً أو امرأة من الظلم أو الحاجة لتمتعه بالحق في فرص متكافئة في الحياة. إن من حق المواطن أن يجد في برنامج الحركة نصوصاً واضحة المعالم محددة القسمات، وأن تكون تلك النصوص متجددة تعبر عن تراكم الخبرة والمعارف الإنسانية عبر العصور، إن المواطن المسلم حريص على هويته وتراثه وتحدوه الرغبة في التقدّم والتجديد، ولا شك أن التوفيق بين هذين المطلبين سيمثل مخرجاً لمأزق حضاري يواجه المسلم المعاصر، وهذا المأزق لا ينتقص من إيمانه بدينه أو اعتزازه به، وإنما يعبّر عن قصور في فهم الإسلام وعجز من جانب المسلمين في التخلص من الفقر والتخلف والتبعية في ظلّ القيم الإسلامية. إن مسلم اليوم مستهلك حضارة وهذا وضع

لا يمكن أن يستقيم أو يتفق والرغبة في أن يحظى المسلم باحترام الآخر وتقديره.

خامساً: الليبرالية وعسكرة النظام

في دراسة لمعهد واشنطن لدراسة الشرق الأوسط، أعدها روبرت ساتلوف، أن السادات قد خفض عدد العسكريين الذين يشغلون وظائف مدنية إلى ٢٠ في المئة مما كان عليه الرقم في عصر عبد الناصر، إلا أن عددهم عاد إلى الارتفاع في عهد مبارك حتى وصل إلى عشرين ضعفاً لما كان عليه في عصر السادات، وأصبح تركزهم واضحاً في بعض قطاعات الدولة مثل الحكم المحلي ووزارة الثقافة ومحو الأمية والطيران المدني والسياحة. ويعتبر تعيين العسكريين في وظائف مدنية تقليداً متبعاً منذ استيلاء الضباط الأحرار على الحكم. واضطرار مجلس قيادة الثورة إلى تعيين أعضاء التنظيم من رجال الصف الثاني والثالث في وظائف مدنية أهمها المناصب القيادية في القطاع العام ووزارة الخارجية. وذلك إما ترضية لطموحاتهم وضمان عدم منازعتهم سلطة من تولوا الحكم، أو لتأمين النظام تحسباً لتحرّكهم من أجل إسقاط أو زعزعة أركانه.

ويعتبر هذا الأسلوب للمكافأة أو التأمين من أهم أسباب تدنّي مستوى أداء الجهاز الإداري، حيث أهدر معيار الصلاحية في شغل المناصب، وليس في ذلك انتقاص من قدر العسكريين، ولكنه خضوع لمنطق الأمور، وأن جميع المهام لا تتطلب مؤهلات أو كفاءات معينة لأدائها على نحو مرض، من ناحية أخرى.

ونظراً لاعتماد النظام على تأمين العسكريين في الحفاظ على أمنه، أصبحوا قيداً على تمكين الليبراليين والقوى السياسية من الوصول إلى الحكم عن طريق ديمقراطية، وبالتالي أصبحوا قيداً على التطور السياسي في مصر. وعلى الرغم من أنّه يصعب وصف دور العسكريين في مصر بالمؤسسة العسكرية كما في تركيا مثلاً، إلا أن تغلغلهم في الحياة المدنية أصبح أقرب إلى الوضع في باكستان، حيث يشكلون قوى ضغط على النظام ومن أجل النظام(٩).

١ ـ الليبرالية الجديدة

تختلف الليبرالية الجديدة عن تلك التي نادى بها المؤسسون التي تلغي تدخّل الدولة، إذ أصبح على الدولة القيام بدور واستخدام آليات من شأنها تحقيق العدالة الاجتماعية بتقديم الخدمات الأساسية للمواطن مثل التعليم والصحة والقضاء والأمن

---

(٩) Robert Satloff, *Army and Politics in Mubarak's Egypt* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1988).

والدفاع والبنى الأساسية باعتبار أن الفرد هو الحقيقة الاجتماعية التي تعلو فوق الدولة، وأن الدولة وكليلته وخامته في القيام بوظائف محددة لا يجوز لها أن تتخطاها وأن تفتأت على حقوقه الأساسية، وأن الليبرالية تقرن الحق بالواجب، كما تؤمن أن المسؤولية الفردية هي الوجه الآخر للحرية الفردية، وهي لا تنظر للفرد باعتباره كياناً قائماً بذاته، وإنما تنظر إليه باعتباره جزءاً لا يتجزأ من منظومة اجتماعية، وتؤمن أن رفاهيته وأمنه وقدراته الإبداعية تتوقف إلى حدّ كبير على ولائه لأسرته ودينه ووطنه.

لقد ثبت فشل القول إن الانسياب التلقائي لنواتج النشاط الاقتصادي يؤدي إلى توزيع عادل للثروة، ولذا فإن قيام الدولة بدورها يدعم العدالة الاجتماعية، كما إنَّ تحقيق العدالة الاجتماعية يدعم كفاءة أداء الاقتصاد الوطني ويزيد من تكافؤ الفرص أمام المواطنين، على أن يكون معلوماً أن تكافؤ الفرص يكون في البدايات فقط، أما النهايات فلا بُدَّ أن تختلف وفقاً للتفاوت في القدرات.

إن إقامة نظام ليبرالي متماسك وراسخ يجب أن يسبقه توافق وطني يلتزم به المجتمع بأكمله، على أن يكون نابعاً من اقتناعاته الحرة وتجاربه وتطلعاته وتمثيل الحدّ الأدنى الذي يحظى بالأولوية على المصالح الحزبية والفئوية التي يجب ألا تتعارض مع الثوابت التالية:

ـ عدم تزييف الإرادة الشعبية تحت أي ظرف من الظروف.

ـ عدم الاعتداء على الدستور أو الالتفاف على أحكامه أو المساس بمؤسسات الدولة التي تفوق في أهميتها الأشخاص مهما علا شأنهم أو بلغت شعبيتهم.

ـ احترام حقوق الإنسان الأساسية باعتبارها هدف التنمية وأداتها ويجب أن يتمتع الإنسان بالمساواة بغض النظر عنه الجنس أو الدين، مع احترام الاختلافات الفكرية ورفض استبداد الأغلبية.

إن مبادئ هذا الوفاق الوطني هي في حدّ ذاتها ضمانة لاحترام الليبرالية الجديدة كأساس لنظام ديمقراطي يعبر عن ضمير الأمة الجمعي، ويحقق أكبر المصالح لأعضائها ويقطع الطريق على القفز على السلطة، أو تجاهل حقوق بعض الأفراد أو الجماعات على نحو يخلّ بأمن المجتمع أو الوطن، كما يمنع تغوّل السلطة التنفيذية على سلطة القضاء أو تجاوز القوات المسلحة للدور المحدد لها أو خروجها عن سيطرة المؤسسة المدنية.

وفي ظلّ هذا الوفاق تنشط جميع القوى والأحزاب الفاعلة في المجتمع من أجل الوصول إلى الحكم في ظلّ فرص متكافئة تحقق الرؤية الليبرالية للديمقراطية.

الفصل الخامس

رؤيـــة التيـــار الإسلامـــي لمستقبــل الديمقراطيــة فــي مصــر

عصام العريان[*]

مقدمـــــة

لا شكّ في أن التيار الإسلامي في مصر والوطن العربي والعالم الإسلامي هو تيار عريض ومتنوع وبات واضحاً أن له تأييداً شعبياً واسعاً.

يشمل التيار الإسلامي العديد من الاتجاهات، وبناء على ذلك تتنوع مواقفها من العملية السياسية أصلاً ومن النظرية السياسية تابعاً، ثم من الديمقراطية كنظام سياسي أو ثقافة سياسية أو آليات في الممارسة.

هناك قطاع واسع من المتدينين الذين لا نستطيع أن نطلق عليهم وصف التيار الإسلامي وهؤلاء يصوتون تصويتاً ضعيفاً في الانتخابات، وغالباً ما تذهب أصواتهم إلى اتجاهات متعددة، وهذه هي صلتهم الوحيدة بالديمقراطية. أما الحركات الإسلامية المنظمة التي تمارس العمل السياسي فهناك حالياً ثلاثة توجهات رئيسة يمكن أن يندرج تحتها العديد من الفصائل والتفريعات.

أولاً: تيار الإخوان المسلمين ومدرستهم الفكرية

وهؤلاء يقبلون بالديمقراطية الإسلامية أو ديمقراطية ذات مرجعية إسلامية،

(*) عضو برلمان سابق عن جماعة الإخوان المسلمين، وأمين صندوق نقابة الأطباء.

ويمارسون السياسة وفق مفهومهم الشامل للإسلام الذي ينظم شؤون الحياة جميعاً منذ نشأة الجماعة في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي.

ويعمل الإخوان لتطوير مواقفهم من الديمقراطية على الأصعدة كافة: الفكرية والثقافية، وآليات العمل والممارسة، والعلاقة مع القوى السياسية والفكرية الأخرى، وسنعرض رؤيتهم المفصلة لمستقبل الديمقراطية في مصر لاحقاً.

رؤية حزب الوسط: نشأ حزب الوسط من مدرسة الإخوان المسلمين وموقفه منها واضح في برنامجه، بل قد يسبق رؤية الإخوان بحكم انفصاله تنظيمياً عن الإخوان واستقلاله كتنظيم.

فهو ينطلق من المبادئ الرئيسة:

- الشعب مصدر كل السلطات.

- احترام حق التداول السلمي للسلطة.

- المواطنة أساس العلاقة بين أفراد الشعب.

- تأكيد حرية الاعتقاد الخاصة وحرية إقامة الشعائر الدينية.

- إقرار التعددية الفكرية والسياسية والحق في تشكيل الأحزاب السياسية، ومنع تدخل الجهة الإدارية في نشاطها ومنح السلطة القضائية وحدها حقّ تقرير مخالفة الأحزاب النظام العام ومقومات المجتمع أو اللجوء إلى العنف[١].

وجدير بالذكر أن الحزب ما زال ينتظر قرار محكمة الأحزاب الذي طال انتظاره على الرغم من أن تقرير هيئة مفوضي الدولة كان في صالح المؤسسين.

ثانياً: التيار السلفي والمدرسة السلفية

هؤلاء منقسمون تجاه الديمقراطية بين رافض لها وبين من يقبلها ويعمل في الإطار السياسي بموجب آلياته، وأشهرهم سلفيوّ الكويت، وهناك اجتهادات خاصة بهم في القيود التي يجب تقييد الممارسات الديمقراطية بها أو الشروط الواجب الالتزام بها عند الممارسة.

في مصر لا يشكل هذا التيار وجوداً ملموساً في الحياة السياسية، حيث شارك أفراد منهم في الانتخابات البرلمانية فقط، بصورة فردية محدودة.

---

(١) **أوراق حزب الوسط الجديد**، تقديم عبد الوهاب المسيري ([د. م.: د. ن.]، ٢٠٠٤).

وقدّم أحد رموزه مشروعاً لحزب سياسي، الأستاذ جمال سلطان، هو حزب الإصلاح وقد عانى من التضييقات الأمنية العنت الكبير.

يمكن تقسيم هذا التيار السلفي في مصر إلى فصائل عدة، معظمها ينتسب بصورة أو بأخرى للتيار السلفي العريض في الخليج والعربية السعودية.

وقد قسّم دكتور سعد الفقيه في ورقته المقدمة في إطار مشروع دراسات الديمقراطية، هذا التيار إلى سبعة فصائل رئيسة تتفاوت في موقفها من الديمقراطية من قبولها والعمل في إطارها مع تحفظات واسعة إلى من يراها كفراً وخروجاً على النظام الإسلامي، واصفاً إياها بأنها تنتزع حق التشريع من الله عزّ وجل لتعطيه للبشر، من دون أن يفرّق بين عملية سنّ القوانين وصياغة التشريعات وهي مهمة البشر وبين المرجعية والمصدر الذي يستند إليه من يقوم بهذه المهمة، ووصل الأمر ببعضهم إلى طبع كتاب سمّاه **القول السديد في أن دخول مجلس الشعب مناف للتوحيد**، تمّ توزيعه في الإسكندرية وغيرها من المحافظات في أثناء انتخابات عام ١٩٨٧ التي خاضها الإخوان المسلمون في إطار التحالف الإسلامي.

وفي انتخابات ٢٠٠٥ الأخيرة التي كسب الإخوان فيها ٢٠ في المئة من مقاعد مجلس الشعب نشر بعضهم كتيباً ضدّ مشاركة الإخوان، عنوانه **حكم المشاركة في الانتخابات، ولماذا لم نساند الإخوان المسلمين؟** من دون اسم مؤلّف، الذي استعيض عنه بعبارة «كتبها جماعة من أهل العلم».

فصّل هؤلاء في مقدمة بحثهم الأسانيد التي يرفضون المشاركة في الانتخابات على أساسها وهي باختصار:

ـ التشريع حقّ خالص من حقوق الله عزّ وجل (ولم يتطرقوا إلى كيفية صياغة التشريعات).

ـ القوانين الوضعية مخالفة للشريعة الإسلامية وكل ما يخالف الشريعة باطل (ولم يتطرق إلى كيفية تغييرها وفرضها).

ـ الحكم بغير ما أنزل الله سبب يوجب غضب الله.

ـ النظام قسمان: إدارى وشرعي، وقبلوا الإداري ورفضوا الشرعي.

ـ فارق أساسي وكبير بين الحكم الإسلامي والحكم العلماني الديمقراطي (لاحظ وصفهم للحكم الديمقراطي بالعلماني والاقتران الذهني بالأمرين معاً).

ـ الشورى في الإسلام تختلف عن الشورى في النظام الديمقراطي.

ـ لا يجوز شرعاً عرض الشريعة الإسلامية على الأفراد ليقولوا أنطبق أم لا نطبق (لاحظ أنهم لم يتطرقوا هنا إلى حالة أخرى وهي قبول الشعب بالشريعة والتساؤل حول كيفية التطبيق وما هي الاختيارات الفقهيّة التي ينزلها الشعب في القضاء والحكم)؟

ـ المجالس التشريعية التي تسن قوانين مخالفة للشرع يلزمون بها العباد وترى أن للأغلبية أن تفرض رأيها، حتى ولو كان مخالفاً للشرع مجالس كفرية (أي تكفر بالله).

وقد تحفظوا على هذا الحكم القاسي المخرج من الملة فأخرجوا البلاد التي ينص دستورها على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع لأنها ملزمة بأن لا تخالف الشرع.

ـ الأحزاب التي تقوم على مبادئ العلمانية والمبادئ الوضعية من العصبية الجاهلية والولاء للكافرين مما يجب رده وهجره ومحاربته والتبرؤ منه.

ـ فرقوا بين الحكم والفتوى، فقد يكون الفعل كفراً والقول كفراً وفاعله وقائله ليس بكافر.

ـ العبودية لله وحده.

ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة عظيمة تتحقق بوسائل كثيرة وقد تسقط بالعذر والعجز وعدم الاستطاعة.

ثمّ قرروا قاعدة مهمة: «وأما عن حكم دخول هذه المجالس والمشاركة فيها، فإن الحكم يختلف باختلاف الداخل والمشارك».

وقسّموا المشاركين ثلاثة أقسام:

يشارك راضياً ومدعماً للنظم العلمانية، فهذا ممنوع.

ـ يشارك راغباً في الوصول إلى السلطة والعلو في الأرض، فهذا أخف من الأول وممنوع أيضاً.

ـ يشارك من أجل تغيير المنكر وإصلاح البلاد والعباد والتبرؤ من العقائد الكفرية، وهو محلّ خلاف بين أهل العلم. وسبب الخلاف هو: الموازنة بين المصالح والمفاسد.

إذاً هذا تصور فريق من المنتسبين إلى الاتجاه السلفي لأنهم دافعوا عن هذا الاتجاه وردوا على شبهة اتهامه بالسلبية وشرحوا منهجه في التغيير.

ثم هاجموا الإخوان بقسوة مستدلّين بأحاديث لقيادات إخوانية تعبر عن خططهم

في الانتخابات خاصة في التنسيق مع القوى السياسية والرغبة في ضمّ مرشحين مسيحيين ليمثلوا في مجلس الشعب.

ثالثاً: «التيار الجهادي»

وهذا التيار له موقف سابق من الديمقراطية مضاد لها ولا يعترف بها وكان يعترض على مشاركة الإخوان المسلمين في الانتخابات التشريعية، وقد قامت فصائل في هذا التيار بمراجعات فكرية تناول بعضها قضايا متعددة إلا أن ما نشر منها حتى الآن لم يتعرض لمراجعة الموقف من الديمقراطية.

ولدينا فصيلان أساسيان في تيار العنف، أو ما يصطلح على تسميته بالتيار الجهادي، هي: جماعة الجهاد، والجماعة الإسلامية. أما جماعة الجهاد فالأدبيات المنسوبة إليها قليلة وهناك مراجعات قدمها بعض أفرادها، أشهرها مراجعة د. كمال حبيب.

ويقرر **دليل الحركات الإسلامية في العالم** بأن أهداف الجماعة هي[٢]:

«ـ الدعوة إلى دين الله تعالى.

ـ العمل على خلع الطواغيت الحاكمين بغير شريعة الله وإقامة حكم إسلامي وإعادة الخلافة الإسلامية، ولا ترى الجماعة شرعية أي وسيلة من وسائل التغيير غير الجهاد مثل اعتماد الديمقراطية والعمل النيابي من خلال الأنظمة الطاغوتية والتي تنافي أصول عقيدة التوحيد».

أما الجماعة الإسلامية فقد قدمت مراجعاتها في سلسلة كتب تحت عنوان واحد هو **تصحيح المفاهيم**[٣]، وبعد قراءة سريعة لها نجد أن تلك السلسلة ركزت على الممارسات الخاطئة التي انتهجتها الجماعة الإسلامية طوال فترة المواجهة مع النظام المصري على مدى ما يزيد على عقد ونصف منذ بداية ١٩٨١ وحتى عام ١٩٩٧. أمّا

---

(٢) ضياء رشوان، محرر، **دليل الحركات الإسلامية في العالم**، ط ٢ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦)، ص ١٣٤.

(٣) سلسلة «تصحيح المفاهيم» وهي عبارة عن ٦ كتب هي: **هداية الخلائق بين الغايات والوسائل؛ حتمية المواجهة وفقه النتائج؛ دعوة للتصالح مع المجتمع؛ تجديد الخطاب الديني؛ فتوى التتار لشيخ الإسلام ابن تيمية: دراسة وتحليل**، و**نظرات في حقيقة الاستعلاء بالإيمان**، تأليف وإعداد ناجح إبراهيم عبد الله؛ مراجعة إقرار كرم محمد زهدي [وآخرون]، ط ٣ (القاهرة: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٥). وكانت الجماعة الإسلامية قد استهلت مراجعاتها الفكرية بأربعة كتب من هذه السلسلة صدرت كلها عام ٢٠٠٤، وهي: **مبادرة وقف العنف: رؤية واقعية ونظرة شرعية؛ تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء؛ حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين**، و**النضج والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين** (المحرر).

قضايا الديمقراطية والعمل السياسي فقد رشح من خلال الكتابات إشارات تدلّ على أنّها قد تأتي في الطريق خصوصاً بعد الإقلاع تماماً عن فكرة التغيير عن طريق العنف.

ولكن هناك تردداً واضحاً، فعند الحديث عن الحسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم يرد ذكر الأحزاب السياسية وتحدث عن المجتمع المدني فقط. وعند ذكر التحالف على الخير لم يرد أيضاً ذكر التحالفات السياسية بين الأحزاب وأوضح ما ذكروه مما يقرّبهم من العملية الديمقراطية هو ما جاء في الفصل الثالث من كتاب ناجح إبراهيم **فتوى التتار لشيخ الإسلام ابن تيمية**(٤).

حيث دافع عن فكرة تقنين الشريعة مستدلاً بالشيخ يوسف القرضاوي مبيناً الأسباب التي تدعو إلى ذلك، ذاكراً أهم الضوابط، ثم ختم بقوله: «إن هذا النوع من التشريع البشري في ما لا نصّ فيه أو في ما فيه نصّ غير قطعي لا يناقض عبودية الله تعالى ولا يصطدم بإفراده سبحانه بحق التشريع الذي هو من خصائص ربوبيته. فالتشريع البشري في هذه الحالة صادر عن النظر في النصوص التي شرعها الله. وقائم بإذنه سبحانه ومشروط بألا يصادم قطعيات الدين أو يخلّ بثوابته، وعلى ذلك يمكننا القول: إن هذا التشريع البشري إنما هو فرع من التشريع الإلهي وهذه السلطة للبشر إنما هي مستظلة بظل شريعة الله عزّ وجل». ثمّ لخّص الأمور التي أجيز للبشر أن يشرعوا فيها:

ـ التشريع في ما لا نصّ فيه.

ـ التشريع بالمصلحة المرسلة.

ـ اختيار الأصلح والأنسب من الآراء الفقهيّة المختلفة ما دامت معتبرة حتى وإن كانت مرجوحة.

ـ الإذن للحكام أو العلماء المجتهدين بصياغة الفقه الإسلامي في صورة قوانين ولوائح ليسهل الاحتكام إليها والرجوع إليها في ما يعرف بـ «تقنين الشريعة».

هذا يدلّ على اقتراب كبير من قبول فكرة المجلس التشريعي النيابي وهو أحد أهم ركائز العملية الديمقراطية.

يبقى من التيارات الإسلامية السياسية «حزب التحرير»، وقد أعاده إلى الذاكرة المصرية القضية التي حُكم فيها بالسجن لفترات متباينة على أكثر من ٢٠ من المتهمين.

ورؤية حزب التحرير ـ على الرغم من التسمية ـ ترفض العملية الديمقراطية

---

(٤) **فتوى التتار لشيخ الإسلام ابن تيمية: دراسة وتحليل.**

وفكرة الوطنية لأن جوهر دعوته يدعو إلى النضال الفكري بغية إعادة الخلافة الإسلامية دفعة واحدة، ويعتمد على قبول القادة العسكريين لفكرة الحزب، ما يدفعهم إلى الانقلاب على الأوضاع الحالية (لم يتسع الوقت لتفصيل في هذه الرؤية وتطورها، بخاصة أن الحزب في مصر ليس له وجود كبير ذي بال).

هناك تيارات أخرى إسلامية مثل جماعة «الدعوة والتبليغ»، و«الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة»، «أنصار السنة المحمّدية»، «الحركات الصوفية» وهؤلاء جميعاً لا يهتمون أساساً بإبداء رؤية فقهيّة أو فكرية حول الديمقراطية، وإن كان أفراد منهم يمارسون السياسة تصويتاً أو ترشحاً.

وهناك مشروع حزب «الشريعة» الذي تقدّم به الأستاذ ممدوح إسماعيل. وهو محامٍ ينتسب إلى تيار الجهاد.

وجدير بالذكر أن الخلفية الفكرية والفقهيّة لهذه التيارات العنيفة متعددة يغلب عليها المدرسة السلفية بتنويعاتها، وقد نرى في المستقبل آراء جديدة خصوصاً أن بعض الفصائل التي خرجت عن دائرة العنف وتنتمي إلى المدرسة السلفية قامت بمحاولة تأسيس أحزاب سياسية مثل «حزب الإصلاح» و«حزب الشريعة»، وكان في برامجها الإقرار الضمني بالتعددية السياسية والرغبة في ممارسة الانتخابات البرلمانية وغيرها من آليات الممارسة الديمقراطية.

ما زال الصوت العالي الغالب في تيار العنف هو صوت الدكتور أيمن الظواهري الذي أعلن رفضه القاطع للعملية الديمقراطية وجميع ممارساتها خصوصاً في أعقاب النجاح الذي حققه الإخوان المسلمون في مصر، ثم حركة حماس في فلسطين، داعياً إلى طريقة واحدة في تسلم السلطة ومواجهة الحكام وهي خلعهم بالقوة من سدة الحكم، ويحذر من الانسياق في ما سماه «اللعبة الديمقراطية الأمريكية».

إذاً نحن أمام رؤية تفصيلية لمستقبل الديمقراطية يقدمها الإخوان المسلمون في إطار هذه الورقة التي تعرض تطور موقف الإخوان من الديمقراطية.

سادساً: الإخوان المسلمون والديمقراطية

للإخوان المسلمين موقف واضح من أسس الديمقراطية، وهو يختلف عن مواقف الفصائل الإسلامية الأخرى التي شرحنا مواقفها.

وقبل أن نستعرض موقف الإمام حسن البنا من فكرة الديمقراطية يحسن بنا أن نوّضح حقيقة وهي:

أن الديمقراطية نسق ثقافي وفكري يقوم على أسس وقواعد، كما إنّها نظام إداري وسياسي له آليات ووسائل معروفة.

وهناك مقولة سائدة في أوساط الإسلاميين إنهم يقبلون بالآليات الديمقراطية ويرفضون القيم والأفكار الأساسية التي تستند إليها، فيقبلون الانتخابات والدستور وقد يرفضون التعددية الحزبية خشية إنشاء أحزاب علمانية، وربما يرفضون قيام المجلس النيابي بالتشريع لأنهم يعتقدون أنّه حقّ لله تعالى.

أهم الأسس الفكرية والثقافية للديمقراطية، تتمثل في ما يلي:

ـ احترام الرأي الآخر والحق في الاختلاف.

ـ احترام التعددية في جميع صورها، بخاصة الحزبية.

ـ احترام الحريات الخاصة والعامة.

ـ احترام الأقليات.

ـ القبول بدولة الحق والقانون.

ـ القبول بقاعدة الأغلبية في اتخاذ القرارات.

١ ـ الحق في الاختلاف

في هذا الصدد نجد أن الإخوان المسلمين يحترمون الحق في الاختلاف على كلّ المستويات وهم ينطلقون في ذلك من منطلقات إسلامية.

ـ الإسلام يحترم حرية الاعتقاد واختلاف الملل والنحل: ﴿**فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر**﴾؛ ﴿**لكم دينكم ولي دين**﴾ و﴿**لا إكراه في الدين**﴾[٥].

ـ الإسلام يحترم اتّباع الأديان الأخرى بخاصة السماوية، منها كاليهودية والنصرانية (المسيحية)، ويعطي أتباعها ومعهم «المجوسية» كديانة وضعية الحق في معاملة خاصة فطعامهم ونكاحهم مباح.

ـ الإخوان يحترمون الاختلاف التاريخيّ بين السنة والشيعة، ولا يكفّرون الشيعة بل يمتنعون عن الخوض في الخلاف الذي نشب بين الصحابة وتسبب في افتراق

(٥) **القرآن الكريم**: «سورة الكهف،» الآية ٢٩؛ «سورة الكافرون،» الآية ٦، و«سورة البقرة،» الآية ٢٥٦ على التوالي.

المسلمين إلى سنّة وشيعة، وهم يسعون مع ذلك إلى التقريب بين المذاهب السنية وتلك الشيعية.

ـ الإخوان يعتقدون أن الخلاف في فروع الدين أمر لا بُدَّ منه وضرورة، ولا يمكن أن يتحد المسلمون في هذه الفروع والآراء والمذاهب.

ـ يلخّص البنّا موقف الإخوان بقوله في رسالة «دعوتنا»: «الإخوان يجيزون الخلاف، ويكرهون التعصب للرأي، ويحاولون الوصول إلى الحق، ويحملون الناس على ذلك بألطف وسائل اللين والحب».

٢ ـ احترام التعددية

أما التعددية في كلّ صورها فالإخوان يحترمونها في مجال العمل الإسلامي، يرحبون بالتعاون مع الهيئات الإسلامية كلها:

يقول الإمام البنا في رسالة المؤتمر الخامس: «الإخوان المسلمون يرون هذه الهيئات على اختلاف ميادينها تعمل لنصرة الإسلام وهم يتمنون لها جميعاً النجاح، ولم يفتهم أن يجعلوا من منهاجهم التقرب منها والعمل على توحيدها وجمعها حول الفكرة العامة».

ويقول في المؤتمر السادس: «وأما موقفنا من الهيئات الإسلامية جميعاً على اختلاف نزعاتها، فموقف حبّ وإخاء وتعاون وولاء، نحبها ونعاونها، ونحاول جاهدين أن نقرب بين وجهات النظر ونوفق بين مختلف الفكر».

ويحترم الإخوان التعددية المذهبية الفقهيّة، وهذا بخلاف تيارات سلفية متشددة تتجه إلى منع المذهبية الفقهيّة وتحاربها.

يقول الإمام البنا في رسالة «التعاليم» في الأصول العشرين: «ولكل مسلم لم يبلغ درجة النظر في أدلة الأحكام الفرعية أن يتبع إماماً من أئمة الدين، ويحسن به مع هذه الاتباع أن يجتهد ما استطاع في تعرف أدلته، وأن يتقبل كلّ إرشاد مصحوب بالدليل متى صحّ عنده صلاح من أرشده وكفايته، وأن يستكمل نقصه العلمي إن كان من أهل العلم حتى يبلغ درجة النظر».

أما التعددية الحزبية السياسية فقد حسم الإخوان أمرهم فيها أخيراً في وثيقة صدرت في آذار/ مارس ١٩٩٤، وبعد استعراض لخطر الاستبداد وكيف انحرفت الممارسة في العصور الإسلامية عن المبدإ الأصيل «الأمة هي مصدر السلطات». وقرر الإخوان في الوثيقة مبادئ مهمة عدة:

ـ إن الأمة هي مصدر السلطات، والشعب هو الذي له الحق أن يولي باختياره الصحيح من يرتضي دينه وأمانته وعلمه وكفاءته.

ـ إن الأمة لا بُدَّ لها من دستور مكتوب.

ـ إن رئيس الدولة ما هو إلا وكيل عن الشعب، وإن رئاسته للدولة يجب أن تكون لمدة محدودة ولا يجوز تجديدها إلا لأمد محدد، ضماناً لعدم الطغيان.

ـ إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أهم الواجبات التي نصت عليها شريعة الإسلام وهو يعني الاختلاف في الرأي واختلاف وتنوع مناهج الإصلاح والتدبير.

ـ لذا فإن الإخوان يؤمنون بتعدد الأحزاب في المجتمع الإسلامي وإنه لا حاجة لأن تضع السلطة قيوداً من جانبها على تكوين الأحزاب ونشاط الجماعات السياسية، وإنما يترك لِكُلّ فئة أن تعلن ما تدعو إليه، وما دامت الشريعة الإسلامية هي الدستور الأسمى، وهي القانون الذي يطبقه قضاء مستقل محصن بعيداً عن أي سلطة أو جهة، ومؤهل فكرياً وعلمياً وفقهياً وثقافياً، فإن في ذلك ما يكفي لضمان سلامة المجتمع واستقامته واتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه من يخرج على المبادئ الأساسية التي لا خلاف عليها بين علماء وفقهاء المسلمين والتي تعتبر المقومات الأساسية للمجتمع».

ـ قبول تعدد الأحزاب مع المجتمع الإسلامي على هذا النحو يتضمن قبول تداول السلطة بين الجماعات والأحزاب السياسية عن طريق انتخابات دورية.

ـ وقد أكدّ الإخوان في مبادرة الإصلاح التي أعلنوها في ٣/ ٣/ ٢٠٠٤ في نقابة الصحافيين ذلك مرة أخرى بصورة قاطعة حيث أعلنوا في مجال الإصلاح السياسي:

ـ «الشعب هو مصدر جميع السلطات، فلا يجوز لأحد أو حزب أو جماعة أو هيئة أن تزعم لنفسها حقاً في تولّي السلطة، أو الاستمرار في ممارستها إلا استمداداً من إرادة شعبية حرة صحيحة، وأن يتم تداول السلطة عبر الاقتراع الحر النزيه».

٣ ـ الحريات الخاصة والعامة

أكد الإخوان في مبادرة الإصلاح احترامهم جميع الحريات الخاصة والعامة مثل:

ـ حرية الاعتقاد الخاص.

ـ حرية إقامة الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية المعترف بها.

ـ حرية الرأي والجهر به والدعوة السلمية إليه.

ـ حرية تشكيل الأحزاب السياسية.

ـ حرية الاجتماعات الجماهيرية العامة والدعوة إليها.

ـ حقّ التظاهر السلمي.

٤ ـ احترام الأقليات

الإخوان المسلمون علاقتهم في مصر بالإخوة الأقباط الذين يعتبرونهم مواطنين وليسوا أقلية دينية مهضومة الحقوق، بل لهم المساواة التامة في الحقوق والواجبات في إطار الدستور والقانون. وقد أصدروا وثيقة في بداية التسعينيات «هذا بيان للناس»، وأوضحوا الموقف بعد اللبس الذي أحدثه تصريح مغلوط للمرشد الراحل مصطفى مشهور في جريدة **الأهرام ويكلي** في بيان محدد وواضح يقرر أنّه لا تفرض الجزية على المواطنين المسيحيين بعد أن شاركوا في الخدمة العسكرية ودفعوا الضرائب المقررة قانوناً.

ومن هذه الحقوق المحترمة، حق الاعتقاد الخاص، وحرية إقامة الشعائر الدينية، وحق تولي عضوية المجالس النيابية وحقوق المواطنة كافة التي تعني المساواة أمام الدستور والقانون.

وأكدوا في فقرة خاصة في مبادرة الإصلاح ما يلي: «أن الأخوة الأقباط جزء من نسيج المجتمع المصري وهم شركاء الوطن والمصير».

٥ ـ قبول دولة الحق والقانون

إن الإخوان المسلمين في جميع ما صدر عنهم يقررون القبول بالدستور المكتوب الذي يحدد حدود السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويحقق التوازن بينها، ويحدد كيفية تولية الحاكم ومدة حكمه وطريقة محاسبته وكيفية عزله، ويصون الحريات الخاصة والعامة.

ويعترض الإخوان على استمداد القوانين من مصادر غربية ويعملون على تفعيل النص الدستوري «دين الدولة الإسلام» وما أضيف إليه لتوضيحه «الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع»، ولكنهم يفعلون ذلك من خلال المؤسسات النيابية المنتخبة انتخاباً حراً نزيهاً، ومطالبة الجهات المسؤولة عن ذلك والضغط عليها بِكُلّ الوسائل المشروعة، وهذا ما مارسه حسن البنا على مدى عشرين عاماً في خطاباته للملك ولرؤساء الوزارات والوزراء، كما إنّهم يحترمون القوانين المعمول بها حتى يتم تغييرها.

ويعمل الإخوان على ضرورة استقلال القضاء، ويعتبرون الإصلاح القضائي من أساسيات الإصلاح الشامل[٦].

ـ كفالة استقلال القضاء بدرجاته كلها. واحترام أحكام القضاء. وإلغاء كل أنواع المحاكم الاستثنائية.

ـ الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق وأن تكون النيابة العامة مستقلة غير تابعة لوزير العدل.

ـ تعديل القوانين وتنقيتها لتتطابق مع الشريعة الإسلامية، وإلغاء القوانين سيئة السمعة كافة.

٦ ـ القبول بقاعدة الأغلبية

فصّلت في مقال لي بعنوان «تأملات في الشورى الداخلية للإخوان المسلمين»[٧] التزام الإخوان بقواعد عشر ذكرها الأستاذ عبد الغفار شكر حول مدى التزام الجماعات والأحزاب السياسية بقواعد الديمقراطية الداخلية كي يُقبل منها إعلانها الالتزام والقبول بالديمقراطية في المجتمع.

ومن أهم هذه المؤشرات والقواعد احترام اللوائح والقانون الأساسي الذي تعمل الجماعة أو الحزب على أساسه.

ومنذ نشأة الإخوان وهم يختارون قياداتهم بالانتخاب السري وفق قواعد محددة، ويتخذون قراراتهم بقاعدة الأغلبية بعد التصويت على الآراء المطروحة وبعد الدراسة المطلوبة ومعرفة أسانيد كلّ رأي أو فكرة.

ولم يتخل الإخوان عن العمل بتلك القواعد حتى وهم في غياهب السجون، فقد كانوا يختارون لجاناً إدارية لمباشرة شؤونهم وأحوال معيشتهم واتصالاتهم بالإدارة، ولمدد زمنية محددة يتم بعدها تغيير اللجان.

وعند اتخاذ قرار له أهمية خاصة فإن المجالس الشورية لا تختص وحدها باتخاذه بل لا بُدَّ من العودة إلى القواعد لاستشارتها، مثل دخول انتخابات عامة أو المشاركة في الحكم.

---

(٦) انظر الجزء الثالث من مبادرة الإخوان المسلمين حول مبادئ الإصلاح في مصر التي طرحها المرشد العام بنقابة الصحافيين عام ٢٠٠٤.

(٧) عصام العريان، «تأملات في الشورى الداخلية للإخوان المسلمين،» **الديموقراطية**، العدد ٨ (خريف ٢٠٠٢).

هذه أهم الأسس والقواعد الثقافية والفكرية، بل التطبيقية التي تستند إليها الديمقراطية، وهذا هو موقف الإخوان المسلمين منها.

ولنوضّح كيف حدث التطور التاريخيّ لدى الإخوان حول بعض أهم هذه القواعد، فقد كان فهم الإخوان المسلمين للإسلام يتفق مع معظمها وتحفّظ الإخوان على بعضها حتى تمّ حسمها وفق التطور التاريخي.

٧ ـ حسن البنا والديمقراطية

وضع الإمام الشهيد حسن البنا قاعدة التزم بها في تحديد موقف الإخوان من أي فكرة جديدة، فقد تحدث عن دعوة الإخوان فوصفها بقوله: «أجمع ما توصف به أنها «إسلامية»، ولهذه الكلمة معنى واسع غير ذلك المعنى الضيق الذي يفهمه الناس، فإنّا نعتقد أن الإسلام معنى شامل ينتظم شؤون الحياة جميعاً، ويفتي في كلّ شأن منها، ويضع لها نظاماً محكماً دقيقاً، ولا يقف مكتوفاً أمام المشكلات الحيوية والنظم التي لا بُدَّ منها لإصلاح حياة الناس» رسالة دعوتنا.

ثمّ حدد الميزان الذي يزن به بقية الدعوات والأفكار بقوله: «وموقفنا من الدعوات المختلفة التي طغت في هذا العصر ففرقت القلوب وبلبلت الأفكار أن نزنها بميزان دعوتنا، فما وافقها فمرحباً به وما خالفها فنحن براء منه، ونحن مؤمنون بأن دعوتنا بعامة محيطة لا تغادر جزءاً صالحاً من أي دعوة إلا ألمت به وأشارت إليه»، رسالة دعوتنا.

ووفق هذا الميزان قام بنقد أكبر فكرتين في ذلك الزمان: الوطنية والقومية، وقَبِل منهما ما يتفق مع قواعد الإسلام ومبادئه، ورفض منهما ما يخالف القواعد الإسلامية؛ قبل وطنية الحنين والحرية والعزة والمجتمع والفتح، ورفض وطنية الحزبية الزائفة التي لم تكن تخدم وقتها إلا المستعمر الذي استغل تفرق الأحزاب لمصلحته وزاد التناحر والبغضاء بين الحزبين ففرقهم في الحق وجمعهم على الباطل، وحرّم عليهم الاتصال والتعاون ببعضهم البعض بينما أحلّ لهم هذه الصلة به والالتفاف حوله فلا يقصدون الإدارة ولا يجتمعون إلا زوّاره.

وختم حديثه عن الوطنية بقوله: «فها أنت قد رأيت أننا مع دعاة الوطنية، بل مع غلاتهم في كل معانيها الصالحة التي تعود بالخير على البلاد والعباد، وقد رأيت أن تلك الدعوى الوطنية الطويلة العريضة لم تخرج عن أنّها جزء من تعاليم الإسلام» رسالة دعوتنا.

وبالميزان نفسه حللّ فكرة القومية، فقبل منها قومية المجد وقومية الأمة ورفض قومية الجاهلية وقومية العدوان، وأوضح أن الإسلام يحترم خصائص الأقوام والشعوب ويخص العرب منهم بالنصيب الأوفى والأوفر.

إلا أنّه صبغ فكرة الوطنية والقومية بصبغة إسلامية، حيث اعتبر حدود الوطنية بالعقيدة وليست بالجغرافيا، وهذه هي فكرة الإنسانية والعالمية والعولمة الجديدة، وبيّن أن غاية الوطنية الإسلامية هي أمانة الدعوة والإرشاد وهداية البشر بنور الإسلام ابتغاء وجه الله وإسعاد العالم لا طلب المال والجاه والسلطان، وليست استعباداً للشعوب وفرض الوصاية عليها(٨).

٨ ـ موقف الإمام الشهيد البنا من الديمقراطية

لم تكن الفكرة الديمقراطية قد طغت على الأفكار الأخرى مثل الوطنية والقومية آنذاك، ولكن كان هناك نظم الحكم الشمولية كالشيوعية والفاشية والنازية، وتواجهها نظم حكم ديمقراطية تتسم بالنظام الدستوري النيابي.

وكان للإمام البنا موقف من معظم هذه النظم، وقد وصف الديمقراطية بالاستعمارية في رسالة «مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي، وهي من آخر ما كتب، وهذا الوصف يختلف عن وصف التيارات الأخرى لها بالكافرة أو العلمانية.

وفي الرسالة نفسها ألحق الشيوعية والاشتراكية بالنظم الديمقراطية، فقال: «وأمامنا الشيوعية والاشتراكية، وهما معتبرتان في منطق التحالف الدولي اليوم من معاني الديمقراطية، ولا يستطيع الديمقراطيون أن يقدموا غير هذا».

وقد وضع النظم أمامه كلها في سياق واحد: «فالشيوعية جادة في فرض تعاليمها على أبناء هذا المجتمع، والديمقراطية الاستعمارية الهزيلة تحاول من جانبها أن تقاوم هذا التيار، ويتوسطهم قوم داعون للاشتراكية».

ثمّ يقرر الإمام البنا بوضوح وجلاء: «إننا جميعاً آمنّا بهذا الإسلام الحنيف ديناً ودولة، واعتبرنا مصر دولة إسلامية، بل هي زعيمة دول الإسلام، وقال دستورنا صراحة في مادته التاسعة والأربعين بعد المئة: «دين الدولة الرسمي الإسلام ولغتها اللغة العربية».

في التطبيقات الديمقراطية نرى للإمام البنا وجهة نظر في الدستور والحكم النيابي بناها على قاعدة أخرى مهمة: «يعتقد الإخوان أن أساس التعاليم الإسلامية

---

(٨) حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، ط ٣ (بيروت: المؤسسة الإسلامية، ١٩٨٤).

ومعينها هو كتاب الله تبارك وتعالى وسنّة رسوله (ﷺ) اللذان إن تمسكت بهما الأمة فلن تضل أبداً: وإن كثيراً من الآراء والعلوم التي اتصلت بالإسلام وتلونت بلونه تحمل لون العصور التي أوجدتها والشعوب التي عاصرتها.

ولهذا يجب أن تستقي النظم الإسلامية التي تحمل عليها الأمة من هذا المعين الصافي معين السهولة الأولى، وأن نفهم الإسلام كما كان يفهمه الصحابة والتابعون من السلف الصالح رضوان الله عليهم، وأن نقف عند هذه الحدود الربانية النبوية حتى لا نقيد أنفسنا بغير ما يقيدنا الله به، ولا نلزم عصرنا لون عصر لا يتفق معه، والإسلام دين البشرية جميعاً»، رسالة المؤتمر الخامس.

ووفقاً لهذه القاعدة الذهبية التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة فصّل الإمام الشهيد حسن البنا القول في إحدى أهم قواعد الديمقراطية وهي نظام الحكم الدستوري النيابي، فيقول: «الواقع أيها الإخوان، أن الباحث حين ينظر إلى مبادئ الحكم الدستوري التي تتلخص في المحافظة على الحرية الشخصية بِكُلّ أنواعها، وعلى الشورى واستمداد السلطة من الأمة، وعلى مسؤولية الحكام أمام الشعب ومحاسبتهم على ما يعملون من أعمال، وبيان حدود كلّ سلطة من السلطات، هذه الأصول كلها يتجلى للباحث أنّها تنطبق كلّ الانطباق على تعاليم الإسلام ونظمه وقواعده في شكل الحكم، ولهذا يعتقد الإخوان المسلمون أن نظام الحكم الدستوري هو أقرب نظم الحكم القائمة في العالم كلّه إلى الإسلام، وهم لا يعدلون به نظاماً آخر»، رسالة المؤتمر الخامس.

وفي قضية الحزبية كان للإمام رأي شديد القسوة وارتبط ذلك الرأي بطبيعة الأحزاب المصرية في عهده وعصره، وقد راجع الإخوان ذلك الرأي عام ١٩٩٤ في وثيقة شهيرة أقرت بالتعدادية الحزبية.

يقول حسن البنا: «والإخوان المسلمون يعتقدون أن الأحزاب السياسية المصرية جميعاً قد وجدت في ظروف خاصة، ولدواع أكثرها شخصي لا مصلحي».

ويضيف إضافة مهمة ليزيل التناقض بين قبوله النظام النيابي والبرلماني ورفضه الأحزاب التي وصفها بأنها سيئة هذا العصر: «ويعتقدون كذلك أن النظام النيابي بل حتى البرلماني في غنى عن نظام الأحزاب بصورتها الحاضرة في مصر. وإلا لما قامت الحكومات الائتلافية في البلاد الديمقراطية، فالحجة القائلة بأن النظام البرلماني لا يتصور إلا بوجود الأحزاب حجة واهية وكثير من البلاد الدستورية البرلمانية تسير على نظام الحزب الواحد وذلك في الإمكان»، رسالة المؤتمر الخامس.

وفي آليات العملية الديمقراطية كان للإخوان السبق في تنظيم شؤونهم الداخلية

وفق القواعد الديمقراطية، وهذا ما قررته لوائحهم الداخلية وقانونهم الأساسي. فقد كان للشعب: الوحدات الأساسية، جمعية عمومية تنتخب مجلس إدارة الشعبة وتختار نائب الشعبة، كما كان للجماعة كلها هيئة تأسيسية أو مجلس شورى يمثل جميع المناطق والشعب. وكانت القرارات يتم اتخاذها بطريقة التصويت ويتم حسمها بآلية الأغلبية، وما زالت تلك هي القواعد التي تحكم أسلوب عمل الإخوان الداخلي حتى وصفهم الدكتور وحيد عبد المجيد بأنهم أكثر القوى السياسية والشعبية ديمقراطية في الوطن العربي. وقد تطرق حسن البنا إلى آلية الانتخاب العام في رسالة: «مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي»، عند الحديث عن نظام الحكم الذي فصّل قواعده إلى ثلاث قواعد أساسية هي:

- مسؤولية الحاكم.

- وحدة الأمة.

- احترام إرادة الأمة.

فقال بوضوح: «ولقد رتب النظام النيابي الحديث طريق الوصول إلى أهل الحل والعقد بما وضع الفقهاء الدستوريون من نظم الانتخاب وطرائقه المختلفة، والإسلام لا يأبى هذا التنظيم ما دام يؤدي إلى اختيار أهل الحلّ والعقد، وذلك ميسور إذا لوحظ في أي نظام من نظم تحديد الانتخاب صفات أهل الحلّ والعقد، وعدم السماح لغيرهم بالتقدّم للنيابة عن الأمة، (رسالة مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي). ثمّ تطرق إلى عيوب نظم الانتخاب في مصر، ولم يكتف بذلك بل اقترح وجوه إصلاح ضرورية مثل: تحديد صفات المرشحين ـ تفصيل برامج الهيئات ـ إصلاح الأحزاب في مصر والهيئات السياسية، وضع حدود للدعاية الانتخابية، إصلاح جداول الانتخاب، وضع عقوبات قاسية للتزوير وللرشوة الانتخابية، العدول إلى نظام الانتخاب بالقائمة بديلاً من الانتخاب الفردي للتحرر من ضغوط الناخبين.

خلاصة موقف مؤسس الجماعة الإمام الشهيد حسن البنا من الديمقراطية يمكن أن نوجزه في الآتي:

ـ هو يعتمد الإسلام كنظام شامل أساساً لفكرته ومقياساً يقيس عليه بقية الأفكار.

ـ الذي يُلزم الإخوان هو القرآن الكريم والسنة النبوية، ولا يلزمها نظم عصور أخرى.

ـ قبول الأفكار الأخرى من حيث المبدإ وتحليلها إلى عناصرها الأولية.

ـ وزن عناصر الأفكار بميزان الإسلام ما يقبله منها فهو مقبول ويمكن إضفاء صبغة إسلامية عليه ورده إلى أصوله الإسلامية، وما نرفضه منها ينبغي عدم قبوله.

ـ المزج بين الأصالة والمعاصرة، وبناء نهضة الأمة على أصول الإسلام ودعائمه.

ـ يقبل الإمام الشهيد الدستور المكتوب ونظام الحكم النيابي وقواعده الأساسية مع بعض الملاحظات، كما يقبل استمداد السلطة من الأمة عبر الانتخابات الدورية التي قدّم تصوراً لإصلاح النظام الانتخابي وقتها، ويعترض الإمام على صيغة الحزبية بسبب صراعات الأحزاب السياسية المصرية وقتها وعدم قدرتها على تحقيق أمل المصريين في الاستقلال وإنهاء الاحتلال بسبب صراعاتها وخلافتها الشخصية بين الزعماء وعدم وجود برامج واضحة لها ودعاها جميعاً إلى حلّ نفسها والاندماج في هيئة واحدة، فيقول في نظام الحكم»، وهي جزء من رسالة «مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي»، بعد أن نقل كلام الفقيه الدستوري الدكتور سيد صبري: «إن أغلب الأحزاب لم يعد له برنامج يدافع عنه أنصاره، وإن الانتخاب لن يقوم على المفاضلة بين البرامج فقد أصبحت واحدة للجميع، وستكون الانتخابات شخصية لا حزبية بالمعنى المفهوم لدى الشعوب الغربية. لقد حاول المصلحون أن يصلوا إلى وحدة ولو موقتة لمواجهة هذه الظروف العصيبة التي تجتازها البلاد، فيئسوا وأخفقوا. ولم يعد الأمر يحتمل أنصاف الحلول، ولا مناص بعد الآن من أن تحل هذه الأحزاب جميعاً، وتجمع قوى الأمة في حزب واحد يعمل لاستكمال استقلالها وحريتها، ويضع أصول الإصلاح الداخلي العام، ثم ترسم الحوادث بعد ذلك للناس طرائق في التنظيم في ظلّ الوحدة التي يفرضها الإسلام».

يمكننا أن نقرر بِكُلّ وضوح أن حسن البنا قبل الفكرة الديمقراطية وأسسها العامة وتحفّظ على فكرة الحزبية وقدم اقتراحات لعلاج أوجه الخلل في الممارسات العملية ولم يتحفظ على دور المجلس النيابي التشريعي في سنّ القوانين لأنه يعلم أن ذلك الدور محدد بالدستور الذي ينصّ على أنّه دين الدولة الرسمي الإسلام.

٩ ـ الإخوان بعد البنا

مارس الإخوان نشاطهم منذ نشأتهم في ظلّ نظام يمكن وصفه بالليبرالي مع بعض التحفظ بسبب وجود الاحتلال وسيطرة السراي الملكية وضعف الحياة الحزبية وتفشّي الأمية في الشعب، وتدخّل الإنكليز والسراي وأحزاب الأقلية لتقليص الصلاحيات الدستورية.

حدثت أخطاء محدودة عندما انحرف بعض أعضاء الجهاز الخاص، فارتكبوا

بعض الجرائم البشعة كاغتيال القاضي الخازندار، ثمّ اغتيال رئيس الوزراء النقراشي الذي كان قد حل الجماعة بأمر عسكري وصادر ممتلكاتها وما تلا ذلك من أحداث عنف.

كان الخطأ الأكبر هو اليأس من إصلاح الأوضاع سلمياً ودستورياً عبر القنوات القانونية فتم قبول فكرة الضباط الأحرار للانقلاب على الأوضاع بغية الإصلاح الشامل والمشاركة فيها وحمايتها مدنياً وشعبياً. ولكن رؤية الإخوان للإصلاح الشامل والسياسي بالذات لم تنته بل تمّ نشر مذكرة من الإخوان في صحف ٢/ ٨/ ١٩٥٢ في بيان للناس بعد أسبوع واحد من القيام بالحركة وكان أهم بنوده.

ـ المطالبة بمحاسبة أعوان الملك وأدواته على فسادهم.

ـ المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية وسائر القوانين سيئة السمعة المنافية للحرية.

ـ الإصلاح الخلقي ومحاربة الفساد والمجون والتحلل.

ـ الإصلاح الدستوري: بالمطالبة بعقد جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد يعبر عن عقيدة الأمة وإرادتها ورغبتها وسياج لحماية مصالحها.

ـ الإصلاح الاجتماعي: بتوفير فرص العمل، إحياء التكافل والتضامن الاجتماعي وتحديد الملكيات الزراعية وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر واستكمال التشريعات العمالية وإصلاح نظم التوظيف.

ـ الإصلاح الاقتصادي.

ـ التربية العسكرية والتدريب العسكري.

ـ الاهتمام بالبوليس وتطهيره من الفساد وإلغاء البوليس السياسي.

على الرغم من هذا الوضوح إلا أن رجال الثورة نجحوا في الالتفاف حول أهم المطالب الخاصة بالإصلاح الدستوري والسياسي حيث جعلوا إقامة حياة ديمقراطية سليمة في مؤخرة الأهداف الستة للثورة، وقاموا بحل كلّ الأحزاب السياسية، وعطلوا الحياة النيابية، ولم يقوموا بعقد جمعية تأسيسية لإصدار دستور جديد. وكان خطأ الإخوان الآخر أنهم لم يواجهوا ذلك بقوة حسم حتى حانت لحظة المواجهة في ٤ أيار/ مايو ١٩٥٤ في خطاب المرشد العام إلى رئيس مجلس الوزراء وقتها البكباشي جمال عبد الناصر مطالباً بـ:

ـ إعادة الحياة النيابية.

ـ إلغاء الأحكام العرفية.

ـ إطلاق الحريات، خاصة حرية الصحافة، والإفراج عن المعتقلين والمحكوم عليهم في محاكم استثنائية.

خلال تلك الفترة العصيبة من تاريخ مصر والتي شهدت أحداثاً جسيمة شُغِل الإخوان خلالها بأمور خطيرة مثل:

ـ حماية الحركة في أيامها الأولى.

ـ التفاوض حول الدخول في حكومة الحركة وفشل تلك المشاركة.

ـ محاولات الانشقاق التي غذاها عبد الناصر داخل الإخوان حتى شق صف مكتب الإرشاد نفسه.

ـ إصلاح الجهاز الخاص وحله ودمج أفراده في هيكل الدعوة العام.

ـ مواجهة اتفاقية الجلاء التي رأى الإخوان في بنودها انتقاصاً من السيادة الوطنية وباباً خلفياً لعودة الاحتلال.

على الرغم من ذلك لم تتوقف جهود الإخوان لإصلاح الحياة السياسية فقد اهتموا بإعادة الحياة النيابية واجتهدوا في صياغة دستور جديد للبلاد.

ـ قدم الإخوان مشروعاً لدستور جديد قامت اللجنة القانونية في الجماعة بإعداده وصياغته وضمت نخبة من كبار القانونيين في مصر عام ١٩٥٢.

ـ شارك الإخوان مع آخرين في صياغة دستور آخر عام ١٩٥٤ قبل اندلاع المواجهات، وذلك إبّان صحوة الديمقراطية في أحداث آذار/مارس ١٩٥٤ وقبلها، وسمّاه الكاتب صلاح عيسى **دستور في صفيحة القمامة**، حيث ألقاه مجلس قيادة الثورة آنذاك.

ثمّ كانت المواجهة الحاسمة التي كسب جولتها رجال الثورة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤ إلى ١٩٧٥ ودخل الإخوان السجون والمعتقلات قرابة عشرين عاماً.

خلاصة ذلك كلّه:

أن منهج وفكرة الإخوان تقبل بأسس الحياة الديمقراطية منذ نشأة الجماعة على الرغم من أن الجماعة تتبنى بصورة كاملة مبدأ العودة إلى الأصول الإسلامية وبناء النهضة على دعائم وقواعد الإسلام.

السبب في ذلك هو مرونة نظر الجماعة إلى أمرين أساسيين:

الأول: مصادر الفقه والفكر الإسلامي والنظر بعين ناقدة إلى التراث الإسلامي.

الثاني: المرونة في النظر إلى إفرازات الحضارة الإنسانية بصفة عامة فمنها ما هو مقبول ومنها ما هو مرفوض.

١٠ ـ الموقف الآن منذ ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٥

كان إطلاق الرئيس السادات التعددية الحزبية المقيّدة وحرمان الإخوان من حقهم الطبيعي في تشكيل حزب سياسي في إطار منع معظم القوى السياسية من الحق نفسه هو سمة الحياة السياسية في النصف الثاني من السبعينيّات وحتى اغتيال السادات.

انصبّ اهتمام الإخوان خلال هذه الفترة على المطالبة بالإصلاح العام الشامل والدفاع عن أنفسهم في وجه التشويه الإعلامي الذي كان قصفاً مستمراً على مدى أكثر من ١٥ سنة وبناء تنظيمهم الداخلي والدولي.

ولكننا نرصد هنا استمرار التحفظ الإخواني على التعددية الحزبية الذي ظهر واضحاً في حجب مقال للشيخ محمد الغزالي، رحمه الله تعالى، عن القبول بالتعددية الحزبية مع أواخر السبعينيّات، ثمّ نشره بعد ذلك في مجلة **الدعوة** بعد أن امتنع الشيخ عن إرسال مقاله الأسبوعي حتى يتم نشر مقاله المحجوب بعد زيارة من مرشد الإخوان المرحوم عمر التلمساني إلى بيته لترضيته وللحوار معه حول المسألة.

جرت تحت الجسور مياه كثيرة بعد الإفراج عن الإخوان الذين اعتقلوا في هجمة أيلول/ سبتمبر الشهيرة وبدأت مرحلة جديدة أثرت في تصورات الإخوان حول الديمقراطية وثقافتها وآلياتها ووسائلها.

أهم تلك الخبرات كانت في فترة الثمانينيّات، وهي:

ـ مشاركة الإخوان النشطة في الانتخابات البرلمانية عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧.

ـ تحالفات الإخوان السياسية مع الأحزاب القائمة والمرخص لها كالوفد عام ١٩٨٤ وحزبَي العمل والأحرار عام ١٩٨٧.

ـ نشاط الإخوان البرلماني المحدود في برلمان ١٩٨٤ ـ ١٩٨٧ والنشيطة جداً في برلمان ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠.

ـ مشاركة الإخوان مع الأحزاب والقوى السياسية في تشكيل لجان للتنسيق تقوم بمهمة معارضة الحكم القائم منذ عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩٧.

ـ النشاط النقابي الواسع للإخوان في النقابات المهمة وقيامهم بإدارتها وإحساسهم بأهمية المشاركة لا المغالبة وقبول الآخرين في العمل المشترك غلى الرغم من ضعف الأداء آنذاك.

ـ السعي للحصول على رخصة حزب سياسي وإعداد أكثر من برنامج سياسي لمشاريع أحزاب.

ـ الإحساس بمدى القيود التي يفرضها النظام على نشاط الإخوان الصحافي وحرمانهم من الحق في رخصة صحيفة أو مجلة بعد وفاة صاحب رخصة مجلة **الدعوة** المرحوم صالح عشماوي.

كان من نتيجة تراكم الخبرات خلال عقدين من الزمان أن راجع الإخوان مواقفهم في قضايا أساسية تتعلق بالديمقراطية، وأوضحوا موقفهم بجلاء من قضايا أخرى.

أصدر الإخوان وثيقة مهمة في نيسان/ أبريل ١٩٩٤ حول قضيتين:

الأولى: الموقف من الشورى والتعددية السياسية في المجتمع المسلم.

الثانية: المرأة المسلمة في المجتمع المسلم.

وقد كان أهم ما أعلنه الإخوان في هذه الوثيقة:

ـ تقرير ما سبق أن أعلنته الجماعة في مراحلها الأولى والتشديد عليه بعد أن نسيه الناس والباحثون مثل:

● القبول التام بالحكم الدستوري النيابي.

● التشديد على أن الأمة هي مصدر السلطات.

● التشديد على أهمية الانتخابات الدورية النزيهة كأداة سلمية لتداول السلطة عبر صناديق الانتخاب.

ـ وأضاف الإخوان في مراجعة جادة قبولهم بالتعددية الحزبية في المجال السياسي في إطار الدستور والقانون الذي يحدد المقومات الأساسية للمجتمع وأهمية تحديد مدّة تولي الحاكم لفترتين فقط تحت رقابة ومحاسبة مؤسسات الدولة الدستورية في فصل واضح بين السلطات الثلاث، وأكدوا أهمية استقلال القضاء، وأن القضاء الطبيعي المستقل والمحصَّن هو وحده صاحب الحق في الفصل في المنازعات الحزبية من دون أي تدخل من جانب السلطة التنفيذية في إنشاء الأحزاب أو مراقبة نشاطها أو حظرها وتقييد حركتها أو إلغائها.

ـ المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في الحقوق والحريات المدنية والسياسية من دون إخلال بثوابت الشريعة الإسلامية. فللمرأة حقّ التعليم والعمل وتولي الوظائف

العامة والتصويت في الانتخابات والترشيح لمقاعد البرلمان وغيره من المؤسسات الدستورية[٩].

وكان هناك إيضاح لموقف قديم من الإخوان حول العلاقة مع المسيحيين وتطور هذا الموقف ليصل إلى الإعلان التام عن أن العلاقة بين أبناء الوطن الواحد على اختلاف أديانهم أو مذاهبهم الفكرية والفقهيّة يقوم على مبدإ «المواطنة» التي تعني المساواة في الحقوق والواجبات أمام الدستور والقانون من دون إخلال بحقوق الأقلية في شؤونهم الخاصة المتعلّقة بالأحوال الشخصية.

* * *

مر الإخوان بعد ذلك بأكثر من خمس سنوات عصيبة اعتقل خلالها أكثر من ٢٠ ألف من الإخوان، وتمت محاكمة أكثر من ١٢٥ قيادياً أمام ست محاكمات عسكرية، واستشهد منهم ثلاثة على الأقل، أحدهم تحت التعذيب، واثنان بسبب الإهمال في الرعاية الصحية في السجون.

وقد توقف التنسيق بين القوى السياسية بعد أن صدر إعلان واضح من الجميع عام ١٩٩٧ في وثيقة مشهورة لبرنامج كامل مفصل حول الإصلاح السياسي والدستوري محل اتفاق الجميع بعد أن فشلت القوى الوطنية في إعلان ميثاق وطني سابق عام ١٩٩٥ بسبب الاعتقالات في صفوف الإخوان وبسبب الشكوك المتبادلة بين الفرقاء وبسبب نجاح الحكم في استقطاب فصائل سياسية لجانبه ضدّ الإخوان المسلمين[١٠].

* * *

عاد الإخوان مرة أخرى بقوة إلى الساحة السياسية بعد انتخابات ٢٠٠٠ التي فاز فيها ١٧ من النواب، وانتخابات ٢٠٠١ لنقابة المحامين التي فاز فيها الإخوان بأغلبية مقاعد مجلس النقابة العامة للمحامين.

وبعد وفاة المرشد العام السابق المستشار محمد المأمون الهضيبي تولى الأستاذ محمد مهدي عاكف مهام المرشد العام.

---

(٩) المركز الإسلامي للدراسات والبحوث، **الإخوان المسلمون: المرأة في المجتمع المسلم، الشورى وتعدد الأحزاب**، ط ٢ (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ٢٠٠٥).

(١٠) محمود عبد الحليم، **الإخوان المسلمون: أحداث صنعت التاريخ** (الإسكندرية: دار الدعوة، ٢٠٠٤)، ج ٣.

وقَّدم المرشد مبادرة للإصلاح في ٣ آذار/ مارس ٢٠٠٤ في مؤتمر صحافي عالمي في نقابة الصحافيين في خضمّ توالي مبادرات الإصلاح من الخارج والداخل. كانت أهم القواعد التي أرساها المرشد العام في مبادرته هي الأسس الأربعة التي تمّ بها تقديم المبادرة:

أولاً: إن الإخوان المسلمين يرفضون كلّ صور الهيمنة الأجنبية، ويدينون جميع صور التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية.

ثانياً: إن الإصلاح الشامل هو مطلب وطني وقومي وإسلامي، وإن الشعوب هي المعنية أساساً بأخذ المبادرة لتحقيق الإصلاح الذي يهدف إلى إنجاز آمالها في حياة حرة كريمة ونهضة شاملة وحرية وعدل ومساواة وشورى.

ثالثاً: إن البداية يجب أن تكون من الإصلاح السياسي الذي هو نقطة انطلاق لإصلاح بقية مجالات الحياة كلها التي تعاني في مصر والوطن العربي والإسلامي تدهوراً متسارعاً يكاد يصل بها إلى القاع.

رابعاً: إن القيام بريادة هذا الإصلاح لا تقوى عليه حكومة ولا أي قوة سياسية منفردة. بل هو عبء يجب أن يحمله الجميع. وإن المصالحة الوطنية العامة التي تؤدي إلى تضافر الجهود جميعاً، هي فريضة الوقت للوقوف بحسم ضدّ المخصصات الهادفة إلى استباحة المنطقة، وللنهوض بجد من عثراتنا وعلاج مشكلاتنا.

خاتمـــــة

هل يعنى ذلك أن الإخوان المسلمين يقبلون الديمقراطية على علاتها كما نشأت وترعرعت في الغرب ذي الجذور الحضارية اليهودية والمسيحية التي ينتقدها المفكرون هناك أمثال نعوم تشومسكي وغيره، حتى قال تشرشل إنّني أعلم أن الديمقراطية نظام سيئ ولكن دلوني على نظام أفضل منه، وهي التي أرغمت ديغول على التنحي في أوج عطائه، وهي التي أتت بأسوإ الإدارات الأمريكية في التاريخ المعاصر التي تشنّ الحروب الاستباقية ضد العالم كلّه والتي أفرزت من قبل نظم فاشية ونازية كلّفت العالم ملايين الأرواح من الضحايا.

هناك تحفّظ للإخوان على الأسس والأفكار كما على الممارسات والآليات، الهدف من التحفظات هو تحسين الفكرة ودمجها في إطار الثقافة الإسلامية، وكذلك إضافة آليات جديدة تقرب الديمقراطية من الفكرة الرئيسة في الإسلام حول الشورى.

وهنا أشير إلى السفر العظيم الذي كتبه الأستاذ الدكتور توفيق الشاوي حول **فقه**

الشورى والاستشارة، ويعقد فيه مقارنة قيمة جداً بين الشورى والديمقراطية[(١١)].

بين يدي هذه المقاربة لا بُدَّ لنا أن نقرر حقيقة أنّه لا يوجد مثال واحد للتطبيق الديمقراطي في العالم يجب على الجميع الامتثال به، فهناك ديمقراطية غربية لها تطبيقات متنوعة، وهناك ديمقراطية آسيوية أهمها تجربة الهند، وهناك ديمقراطية وليدة في أوروبا الشرقية ما زالت تحبو، وهناك تطبيقات في أمريكا اللاتينية وغيرها.

وحتى داخل الديمقراطية الغربية نجد التفاوت كبيراً جداً بين نظام وآخر، فهناك ديمقراطية أمريكية تتبع النظام الرئاسي وتفصل بحسم بين السلطات الثلاث، وهناك أمّ الديمقراطيات في بريطانيا حيث ترأس المملكة الكنيسة وتتبع النظام البرلماني وتتداخل السلطتان التنفيذية والتشريعية، وهناك النظام الفرنسي المختلط الذي سمح بوجود رئيس يختلف في الاتجاه السياسي عن رئيس وزرائه، ثمّ نظام ألماني اتحادي يختلف أيضاً عن النظام الأمريكي الاتحادي، ثمّ النظام السياسي السويسري الفريد الذي ما زال يحتفظ بمظاهر الديمقراطية الإثنية المباشرة عبر نظام الاستفتاء الذي لا يمر أسبوع واحد إلا ويذهب المواطن السويسري إليه أكثر من مرة أو مرتين.

هنا علينا معشر العرب والمسلمين، ومصر هي القادرة على ذلك، تقديم نموذج ديمقراطي للتطبيق في البلاد الإسلامية يكون رائداً وفي الوقت نفسه ليس ملزماً لبقية الدول الإسلامية، ولكن يدفعها إلى الاقتداء به والتنويع عليه بما يتفق مع تطورها الثقافي وخبرتها الحضارية وواقعها الاجتماعي، لكنه في النهاية يتفق مع الأسس الثابتة للديمقراطية في احترام اختلاف الآراء، واحترام الحريات الخاصة والعامة، وإرساء دولة الحق والقانون باعتماد دستور وقوانين ملزمة، وتداول السلطة، واحترام حقوق الإنسان وكرامته . . . إلخ.

المرجعيّة العليا

في الديمقراطيات الغربية التي نشأت في ظلّ فضاء ثقافي علماني يفصل بين الدين والدولة ويخرج الكنيسة من المعادلة السياسية والثقافية تماماً كانت المرجعيّة التي ارتضاها الناس هي «القانون الطبيعي»، وبالتالي أصبح من حقّ المجالس التشريعية سنّ ما تشاء من قوانين من دون النظر إلى أي اعتبار آخر.

---

(١١) توفيق الشاوي، **فقه الشورى والاستشارة** (المنصورة: دار الوفاء، ١٩٩٢).

وفي بلادنا الإسلامية ذات الجذور الحضارية والثقافية المختلفة، وذات التطور التاريخي المختلف، أيضاً فإن جميع الدساتير في مصر مثلاً منذ كتابتها تنصّ على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، وأضاف الدستور الأخير عام ١٩٧١ النصّ على أن «مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع»، ثمّ عدلها السادات عام ١٩٨٠ إلى أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، بإضافة «ألـ»، وهناك دول عربية وإسلامية أخرى جعلتها المصدر الوحيد، وهناك محاولات جادة في دول مترددة، أو ضعيفة في بلاد أخرى، منها مصر، لتقنين الشريعة الإسلامية واعتمادها.

هنا يقرر الإخوان أن احترام الشريعة الإسلامية وعدم مخالفة ثوابتها القطعية من أهم شروط قبول الممارسات الديمقراطية سواء في المجلس التشريعي أو في القضاء العام حيث تعتبر من المقومات الرئيسة للمجتمع ومن النظام العام والآداب.

والقبول العام بهذا المبدإ من الفرقاء السياسيين كافة ينزع حجة قوية من الفصائل الإسلامية الرافضة فكرةَ الديمقراطية، حيث رأينا أن معظم الحجج التي استندوا إليها لرفض الديمقراطية كانت تنبعث من مواجهة مفترضة حول حقّ التشريع من جانب البشر، بينما يقول آخرون، منهم الإخوان، أن حقّ التشريع هو لله ابتداء وللأمة ابتناء يباشره أهل الاختصاص منها، وكذلك أهل الحلّ والعقد، أي أعضاء المجالس النيابية الآن، تحت مظلة الدستور الذي ينصّ على أن دين الدولة الإسلام وأن الشريعة المصدر الرئيس للتشريع.

والخلاصة أن الإخوان يقبلون من الديمقراطية ما يتفق مع الإسلام ويرفضون منها ما يتعارض معه، فهم يؤمنون بأن المرجعيّة العليا للشريعة الإسلامية وأن حق التشريع للأمة بعد ذلك ابتناء عليها وفي إطارها. والإخوان يرفضون «الدولة الدينية التي يحكمها رجال الدين المعصومون الذين يحتكرون حقّ تفسير الكتاب المقدس ويختصون بالتشريع، ويجبون الضرائب ويحكمون باسم الله، ويفتشون في الضمائر، ويتحكمون في المصير في الآخرة بالمنح والحرمان، والإسلام يرفض ذلك كلّه ولا يعرفه.

التطبيقات الديمقراطية

يرى الإخوان أن هناك عيوباً في التطبيقات الديمقراطية تعزل عموم الناس عن الممارسات الديمقراطية وأنه يجب مواجهتها بأفكار وآليات جديدة مثل:

ـ تفعيل الشورى كخلق وسلوك مستمر من البيت إلى المدرسة، إلى المكتب، إلى المصنع، وفي كلّ مكان.

ـ وضع ضوابط قاسية على حق المجالس النيابية أو السلطة التنفيذية في شنّ الحروب باسم الديمقراطية ما يجنّب البشرية ويلات الحروب مثلما حدث مع هتلر وموسوليني، ثمّ الآن مع بوش الابن وبلير.

ـ يمكن البحث عن آلية لمراقبة أداء النواب خلال فترة التمثيل النيابي بحيث لا يتمتع النائب بالحق في المقاومة إذا خان الأمانة التي انتخب على أساسها وخدع الناخبين.

اليوم الإخوان المسلمون يرون أن الطريق لتعزيز الديمقراطية تمر بالآتي:

ـ إلغاء حالة الطوارئ فوراً وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

ـ إطلاق الحريات العامة وبخاصة حرية التعبير وحرية تشكيل الأحزاب.

ـ الانتخابات الحرة النزيهة من دون تدخل حكومي.

ـ إعلاء شأن القضاء المستقل وإصدار قانون يحقق استقلال السلطة القضائية.

ـ إعادة النظر في الدستور لعلاج عيوبه سريعاً وإصدار دستور جديد بعد الإصلاح السياسي.

والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

المناقشـــات

١ ـ محمد السيد سعيد (رئيس الجلسة)

أعتقد أن الخطّة السرية والمعلنة أيضاً هي أن نصل بنهاية نقاشات هذا اليوم ـ بعد عرض الزملاء مواقف تيارات فكرية كبيرة لمفهوم الديمقراطية ـ إلى نوع من التوافق حول ركائز ومعانٍ أساسية في تجربة وطنية مصرية للديمقراطية. وهذا الهدف يجب أن نتذكره دائماً ونحن نتلقى طلبات المناقشة من الأساتذة الأفاضل.

في البداية طبعاً أعتقد أنّه لا بدّ من تحيّة جميع الزملاء الذين حضروا للمناقشة في الجلستين الماضيتين، بالفعل كانتا مفيدتين جدّاً، وتفتحت فيهما آراء وأفكار، وأعتقد أيضاً أن الشكوى الدائمة من أنّه لم نتمكن من بناء جسور ثقة حقيقة بين القوى السياسية المصرية قد أصبح فيها شيء من المبالغة؛ لأنه بالفعل هناك عملية تكوُّن لهذه الجسور، وهناك جهود تبذل في هذا الصدد قد لا تكون قوية جدّاً، ولكن في اعتقادي أنّها كافية جدّاً في هذه المرحلة بالنظر إلى هشاشة التجربة السياسية المصرية خلال ربع القرن الماضي.

واسمحوا لي أن أقوم بإجراء غير مألوف وهو أن أمنح سعادة السفير ناجي الغطريفي خمس دقائق إضافية تحديداً للإجابة عن أربعة أسئلة، وبإيجاز بقدر الإمكان.

السؤال **الأول** هو أنّه ليس من الصحيح أن الإخوان المسلمين قد يكونون التيار الوحيد الذي يُشَكّ في أنّه قد يقوم بانقلاب على الديمقراطية؛ لأن أول انقلابات على الديمقراطية في التاريخ المصري قام به الليبراليون، مثلما فعلت حركة الأحرار الدستوريين، وما قام بها السعديون.

بمعنى أن الليبراليين المصريين في نهاية المطاف هم أقلية ضئيلة جدّاً ـ وباستثناءات قليلة في العالم كلّه ـ لا يحقق الليبراليون انتصارات انتخابية، وبالتالي فهم دائماً يوضعون في مأزق بين التضحية بالاستقامة الأخلاقية والسياسية في ما

يتصل ببنية السلطة والدولة. «بمعنى» الاستقامة في الانتخابات العامة، والتركيز على إنقاذ ما يمكن إنقاذه. إنقاذ المشروع الاقتصادي لليبرالية الذي هو اقتصاد السوق.

وإذا كان السؤال موجهاً للإخوان المسلمين أو الماركسيين أو الناصريين أو غيرهم. فإن الليبراليين أيضاً هم جزء من الموضوع ويجب أن يوجه إليهم السؤال؛ لأنهم فعلاً شاركوا في انقلابات دستورية متعددة. وبالتالي: هل هناك ما يضمن أن حزب الغد مثلاً أو التيارات الليبرالية بشكل عام ستقيد نفسها بصورة حاسمة بنتائج الانتخابات العامة، وتحترم هذه النتائج أياً كانت من حيث ما أفضت إليه؟

السؤال **الثاني**: هل لا زلتم تقولون بدولة حارسة فقط، ويترك الاقتصاد كلّه للسوق؟ فهناك مدارس ليبرالية مختلفة. فالفارق كبير جدّاً بين الليبرالية البريطانية والليبرالية الألمانية والليبرالية الأمريكية، أي ليبرالية تريدون في ما يتصل بتعريف دور الدولة؟ السؤال ببساطة أكثر، هل يهمكم الليبرالية السياسية أكثر أم الليبرالية الاقتصادية أكثر؟ «بمعنى» تستقيمون لأيهما أكثر؟ ما هو الأغلى عندكم؟

السؤال **الثالث**: متعلق بموضوع العدل الاجتماعي، وهذا بالطبع اتهام تقليدي موجه لليبراليين، وبالذات أنهم رفضوا في تاريخ مصر الوطني كلّ اقتراح خاص بإعادة هيكلة الملكية الزراعية وتوزيع الثروة والإصلاح الزراعي. فموضوع العدل الاجتماعي، كيف ترونه؟ أو هل عندكم آليات محددة؟ ما هي الآليات التي تفضلونها كحزب ليبرالي لضمان أكبر قدر ممكن من العدل الاجتماعي في ظلّ نظام السوق؟

السؤال **الأخير** متعلق بموضوع فهمكم الدولة الديمقراطية ومؤسساتها النيابية. هل المطلوب هو التركيز على الجانب النيابي البحت، أم إن الديمقراطية تتخطى معنى النيابة؛ لتأكيد سلطة الشعب ـ أو سلطة الأغلبية ـ في مواقعها المختلفة؟

هذه أربعة أسئلة استيضاحية. هل يمكن أن تعطيني إجابة عنها؟ هذا مهم جدّاً لأننا لم نسمع رؤية الليبرالية في هذه الأشياء. وهذه الأسئلة مطروحة في الأصل على كلّ التيارات حتى نوضح تصور كلّ تيار لطبيعة الدولة الديمقراطية.

٢ ـ ناجي الغطريفي

في ما يتعلق بإمكانية لجوء الليبرالية إلى الخروج عن قواعد الديمقراطية للاستيلاء على السلطة أو الاحتفاظ بها، كما حدث في مراحل سابقة خلال التجربة المصرية الليبرالية، يمكن الرد ببساطة على هذا التساؤل بالقول إن من يلجأ إلى هذا الأسلوب يكون قد تخلى عن اقتناعه وعقيدته الليبرالية، وهذا هو ما حدث عقب قيام الأحرار الدستوريين في حزيران/ يونيو ١٩٢٨ بتعطيل العمل بالدستور لمدّة ثلاث

سنوات، وإن كان ذلك، كما كان معروفاً في حينه، قد تمّ بإيعاز من الملك وبدفع من الإنكليز تحسباً لعودة وزارة الوفد، فنحن إذاً نتحدث عن ظروف تاريخية غير عادية وفي ظلّ إرادة وطنية مقيدة مكنت الملك والإنكليز من أن يمارسوا الدور الذي تمارسه الدولة اليوم في عملية الخروج على الدستور. . وبالتالي لا يمكن تعميم تجربة تلك الفترة واعتبارها قابلة للتكرار، بل بالعكس إن الليبرالية هي الوعاء الذي يسمح بتفاعل وصعود كل القوى السياسية إلى سدة الحكم طالما كان ذلك وفقاً للديمقراطية سواء أكانت تلك القوى إسلامية أو قومية أو يسارية.

أما عن دور الدولة، وما يدعيه خصوم الليبرالية من تغييب دورها على النحو الذي يسمح باستبداد القوى اقتصادياً بالضعيف والغني بالفقير، فإن هذا يتعارض تماماً مع مفهوم الليبرالية المعاصرة، لقد مضى الزمن الذي كان الليبراليون يدعون فيه إلى ترك الأمور تجري في مسارها من دون تدخل، إلا أن مضمون تدخل الدولة في النظم الليبرالية يختلف عن ذلك المضمون في النظم ذات التخطيط المركزي للاقتصاد الذي تقوم فيه الدولة بامتلاك وسائل الإنتاج واتخاذ القرار الاستثماري والتحكم في توزيع الدخل عن طريق نظام للأجور، وهو ما ثبت فشله وأدى إلى انهيار الدول التي أخذت به بدرجة أو بأخرى، وتعثّر عملية التنمية في أغلبية دول العالم الثالث.

أما دور الدولة في النظام الليبرالي فيقوم على وضع السياسات النقدية والمالية التي تحقق مستويات عالية من التشغيل وتحد من التضخم النقدي وتؤدي إلى توازن ميزان المدفوعات واستمرار نمو الإنتاج القومي. كما إنَّ على الدولة في ظلّ هذا النظام رقابة ومواجهة ما يشوب حركة السوق من سلبيات مثل القضاء على الاحتكار أو توفير المقومات اللازمة لتحقيق المنافسة.

ولا يمكن إغفال دور الدولة الاجتماعي في النظام الليبرالي الذي لم يعد يسمح بتجاهل الفروق الشاسعة بين الدخول، أو فقدان المواطن الضرورات الأساسية اللازمة لتحقيق رفاهيته مثل التعليم والصحة والقضاء والأمن والدفاع، وكذا توفير البنية الأساسية اللازمة لمعيشته كما هي لازمة للآخرين من أجل العمل والاستثمار.

إن اقتصاد السوق هو الأقدر على تحقيق إدارة الاقتصاد القومي على أعلى مستوى من الكفاءة وبالتالي الارتفاع بقدرة المجتمع على تمويل الخدمات اللازمة لمحدودي أو معدومي الدخل، وهو ما تؤكده الأوضاع المعيشية لهذه الفئات في المجتمعات التي تقوم على حرية الاقتصاد سواء في دول الغرب المتقدمة أو الشرق الصاعدة نحو مجتمعات الرفاهية.

إن الليبرالية المعاصرة على نحو ما ذكرت تعلي من قيمة العمل، وبالتالي من

قيمة الكرامة الإنسانية، بالأفراد إذا تساوت مقومات انطلاقهم، إلا أن ما يحقق كلّ منهم من تقدّم ورفاهية يتوقف على ما يبذله من جهد وما يحصله من علم، وما يتمتع به من عوامل تزيد من إنتاجه، وهو ما يجب على المجتمعات الليبرالية المسؤولة توفيره لمواطنيها.

أما عن موضوع فهم الليبراليين للدولة الديمقراطية ومؤسساتها النيابية، فإن فهم الليبراليين يتجاوز الجانب التمثيلي النيابي الذي لا يتجاوز كونه تعبيراً سياسياً عن الفكر الليبرالي بينما ينتشر هذا الفكر وتضرب جذوره في إعادة صياغة المبادئ التي يقوم عليها المجتمع، بل الدستور، في ظلّ الوفاق المجتمعي الذي أشرت إليه في مناسبة سابقة، والذي أفضل أن نطلق عليه الوفاق الوطني، وهو يقوم على عدد من المبادئ الأساسية التي يجب أن تتمسك بها القوى السياسية والحزبية كافة بغض النظر عن ما بينها من اختلافات، وهذه المبادئ هي:

ـ الالتزام بعدم تزييف إرادة الجماهير.

ـ الالتزام بعدم الاعتداء على الدستور.

ـ احترام حقوق الإنسان كما جاءت في المواثيق الدولية ومن بينها الحق في تولي السلطة بأسلوب ديمقراطي.

ـ عدم المساس باستقلاق القضاء ونزاهته.

ـ احترام حرية الصحافة.

إن التمسك بهذه المبادئ ضرورة أساسية لصلاح المجتمع، ويأتي بعد ذلك دور الأيديولوجيات الحزبية، ليبرالية كانت أم غيرها.

٣ ـ عمرو هاشم ربيع

كلنا متفقون على أن القيمة الليبرالية لها ثلاثة جوانب أساسية: شقّ اجتماعي، وشق اقتصادي، وشق سياسي.

وبداية أعتقد أن القوى والتيارات السياسية كافة متفقة ـ ولو شكلياً ـ على القيم السياسية الليبرالية. لكنّي في واقع الأمر أعتقد أنّه بالنسبة إلى القيمتين الأخيرتين يوجد خلاف عليهما بين الليبراليين أنفسهم.

فأنا أشك كثيراً في أن التيار الليبرالي في مصر يهتم ـ على الأقل معظمه ـ بالبعد الاجتماعي وقيم العدل الاجتماعي كالأمور المرتبطة بالبطالة، وحق العمال في التأمينات، والمعاشات وساعات العمل، والتكافل الاجتماعي، . . . إلخ.

كذلك الحال في ما يتعلق بالقيم الاقتصادية، فالليبراليون المصريون من فئة رجال الأعمال يهتمون أساساً بالربحية على حساب أشياء كثيرة، فهم يهتمون بحوافز الاستثمار وبالاستيراد على حساب التصدير، وبالاستثمار في مشروعات استهلاكية على حساب مشروعات البنية الأساسية ومسألة التهرب الضريبي. . . إلخ.

وفي ما يتعلق بالقيم السياسية. أنا استغربت في واقع الأمر أن كلّ الأوراق التي تناولت موقف التيارات السياسية المختلفة من الديمقراطية بما فيها الإخوان المسلمون ما رست نوعاً مهماً من النقد الذاتي، لكنّي لم أجد هذا الأمر في ما يتعلق بالورقة التي عرضت لموقف التيار الليبرالي. فلم أجد أي إشارة فيها لما قام به الأحرار الدستوريون والسعديون من محاولات لتزوير الانتخابات والاستيلاء على السلطة قبل عام ١٩٥٢، أو أي انتقاد لاعتماد حزب الوفد بشكل محوري على شخصية زعيمه سعد زغلول وزعاماته اللاحقة.

وبالانتقال إلى الوضع الحاليّ نجد أن الورقة تتجاهل ما يقوم به من يدّعون بالانتماء إلى الليبرالية من فساد سياسي واقتصادي، وما تشهده الانتخابات من بلطجة يقوم بها أعوان المرشحين الليبراليين، ومن سيطرة رأس المال واستغلال الحصانة البرلمانية في أعمال غير مشروعة ومنافية للقانون، وكثير منهم يلاحقه القضاء.

الشيء الأخير الذي سأتطرق إليه ويتعلق أيضاً بالقيم السياسية هو أننا استمررنا لفترة ليست قصيرة نعتقد أن حزب الوفد على سبيل المثال هو الحزب الليبرالي الوحيد، أو هو الذي يتزعم المسألة الليبرالية. فقد درست الائحة الداخلية لحزب الوفد والتي وضعت عام ١٩٨٦، وعدلت أعوام ١٩٩٤ و١٩٩٦ وتعديلها الأخير عام ٢٠٠٦ الذي هو تعديل الإصلاحيين الجدد. واطّلعت من خلال رؤيتي لهذه التعديلات أو هذه اللائحة إلى ثلاثة أسس أساسية: المؤسسية، اتخاذ القرار، ودور الرئيس، ومن خلالها تبينت ما يلي:

في ما يتعلق بالمؤسسية، اجتماع الهيئة الوفدية أصبح كلّ خمس سنوات بعد أنْ كان كلّ عام، وحتى في تعديل الإصلاحيين استمرّ هذا الوضع. وانعقاد الهيئة الوفدية أصبح كلّ ثلاثة شهور بعد أنْ كان كلّ شهر، واستمرّ هذا الوضع.

وفي ما يتعلق بصنع القرار الحزبي كان القرار يتخذ بالأغلبية داخل الهيئة العليا والهيئة الوفدية والمكتب التنفيذي للحزب، أما في التعديل الأخير فأصبح القرار يتخذ في المكتب التنفيذي من دون الاهتمام بمسألة الأغلبية.

لو انتقلت إلى مسألة دور الرئيس، سنجد مفارقات كثيرة جدّاً، وأن التعديلات

التي أدخلها الإصلاحيون على اللائحة، كانت في واقع الأمر مجرد تعديلات محدودة للغاية. فالتعديل اقتصر على تخفيض مدّة رئاسة الحزب إلى خمس سنوات تجدد لمرة واحدة، أما سلطات الرئيس فلم ينلها أي تغيير وبقيت كما هي على الرغم من الصيغة اللاديمقراطية التي تبدو عليها، ومنها على سبيل المثال عدم قدرة أعضاء مجلس الشعب عن حزب الوفد على تقديم الاستجوابات إلا بإذن رئيس الحزب، وعدم الحديث للصحافة الا بإذنه، ولا أحد يطلع على محاضر اجتماعات الهيئة العليا واجتماعات الهيئة الوفدية حتى لو كان أحد أعضائها إلا بإذن من رئيس الحزب، وهذا أيضاً استمر من دون تعديل. . . إلخ.

المعنى الجوهري أن هناك درجة من الشمولية الكثيرة طبعاً والواضحة جدّاً في ما يتعلق بالتيار الليبرالي، وهذا الذي يمكن أن نرصده بسهولة، ليس فقط في ما يتعلق بالنصوص كما وضح في موضوع لائحة حزب الوفد، لكن في ما يتعلق أيضاً بالممارسات التي كانت واضحة في أسلوب إدارة الحزب من قبل رئيس الحزب نعمان جمعة، وهو الذي كان يؤيده الإصلاحيون، «يعني» صحيح نعمان جمعة لم يكن يتحرك بشكل فردي، كان يؤيده الإصلاحيون وكانوا يشجعونه بشكل كامل.

أختتم حديثي بأن الليبرالية المصرية في شقها الاقتصادي يُشَكّ كثيراً في جديتها في مرحلة التحول الديمقراطي.

هناك بعض الأشياء، هناك بعض الأمور، لكن أنا أيضاً أسلط الضوء هنا (Spot) على التيار الليبرالي في ما يتعلق بحديثه عن وجود قيم سياسية، قيم اقتصادية، قيم اجتماعية، وهي تنفي تماماً كلّ ممارساته، تنفي تماماً وجود هذه القيم في ممارساته.

٤ ـ حسين عبد الرازق

أنا سأركز كلامي على مبادرة ٤ آذار/ مارس ٢٠٠٤ التي حملت عنوان «مبادرة الإخوان المسلمين حول مبادئ الإصلاح في مصر».

الملاحظة **الأولى**، إن كلّ الطبعات تصدر تحت عنوان «الطبعة الأولى»، بينما هذه الطبعة تختلف تماماً عن الطبعة الأولى التي هي البيان الذي ألقاه المرشد العام في نقابة الصحافيين والتي لم يرد فيها كلمة عن العلاقات العربية والسياسة الخارجية، وجرى تعديل أشياء كثيرة في الطبعات التالية.

الملاحظات الموضوعية على هذه المبادرة أن المبادرة تشي بأن «الإخوان المسلمين» يريدون أن يفرضوا مرجعيتهم التي هي فهمهم للدين الإسلامي، على المجتمع. كلّ

حزب وكل تيار سياسي حرّ في مرجعيته، لكن لا يمكن أن تفرض مرجعيّة أي حزب على المجتمع، وإلا الحزب الليبرالي يأخذ الأغلبية ويعدل الدستور حتى يتوافق مع مرجعيته، والحزب الاشتراكي يعدل الدستور لتصبح الاشتراكية هي أيديولوجية المجتمع، وهكذا. فموضوع فرض رؤيتهم للإسلام على المجتمع ككل، أنا أعتقد أن هذا أمر غير مقبول.

الملاحظة **الثانية**، أنّه في مجال الإصلاح الاقتصادي هم يتبنون برنامج الحزب الوطني نفسه، أو على الأصح وصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية، والتشديد على الملكية الخاصة، وتشجيع القطاع الخاص، والخصخصة، وتحرير التجارة، بالمصطلحات نفسها ربما التي وردت في هذه المبادرة.

أنا الحقيقة توقفت أمام إحياء نظام الحسبة، وهذا ليس له علاقة بالدين الإسلامي أو غيره، هذا اختيار معين، وأظننا لم ننس المعارضة الواسعة في المجتمع لنظام الحسبة عقب الحكم بتطليق الدكتور نصر حامد أبو زيد من زوجته طبقاً لهذا النظام.

لكن أهم نقطة هي ما يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة. هم بدأوا بمقدمة جميلة، ثمّ انتهوا إلى أشياء غريبة. فهم يتحدثون عن حقّ المرأة في المشاركة في انتخابات المجالس النيابية، وعضوية هذه المجالس، ثمّ تأتي عبارة أنا لم أفهمها «في نطاق ما يحفظ لها عفتها وحياءها وكرامتها». كيف يمكن أن تنتهك عفة المرأة وحياؤها وكرامتها بدخولها المجلس؟ ثمّ يقول «حقّ المرأة في تولي الوظائف العامة» هنا يقول: «عدا الإمامة الكبرى أو رئاسة الدولة في أوضاعنا الحالية» في الطبعة الأولى كان «عدا الإمامة الكبرى أو ما في حكمها».

آتي بعد ذلك إلى ملاحظة أخيرة «تضمين مناهج التعليم ما يتناسب مع طبيعة المرأة ودورها وحاجتها». ما معنى هذا؟ هل للمرأة طبيعة ودور واحتياج يختلف عن احتياج الرجل بحيث نريد أن نعمل مناهج تعليم لها طبيعة معينة من أجلها؟!

وعلى الرغم من النفي المتكرر لجماعة الإخوان المسلمين من أنّهم يدعون إلى دولة دينية، إلا أن مبادرتهم تدعو في الواقع إلى هذه الدولة الدينية والخلافة الإسلامية.

فتحت عنوان «الأسس والمنطلقات» التي تحدد غايتهم ومنهجهم يقولون صراحة إنّهم سيواجهون مشاكل المجتمع عن طريق «الحكومة المسلمة»، ويتحدثون عن عودة الخلافة من خلال حديثهم عن «الدولة» التي تقود الدول الإسلامية فتجمع شتات المسلمين وتستعيد مجدهم..».

هذه مجموعة الملاحظات، مع تسليمي أن هذه المبادرة تتشارك مع كلّ مواقف الأحزاب والقوى السياسية في ما يتعلق بالإصلاح السياسي والدستوري.

٥ ـ جورج إسحق

أنا فقط أريد في البداية أن أقول إنّه لم يشفِ غليلي ردّ السفير ناجي الغطريفي؛ لأن الإجابة عن الأسئلة التي طرحها الدكتور محمد السيد سعيد لم تشفِ غليلنا، ونتمنى أن نرى نموذجاً لشخص ليبرالي حقيقي في مصر الآن، نحن لا نرى هذا النموذج بشكل واضح.

الشيء الآخر، إنك يا سعادة السفير ناجي طلبت من الإخوان المسلمين أن يضعوا إطاراً سياسيّاً أو تصوراً، في حين أن الإخوان أنفسهم يدعون إلى أن تتشارك كلّ القوى السياسية في وضع هذا الإطار أو التصور، لأنهم على اقتناع بأنه لا تستطيع أي قوة أن تضع هذا التصور بمفردها. فأنت بهذا الشكل تدعو إلى تكريس الاستبداد ثانيةً. وهذه الطريقة لا تجدي.

الشيء الآخر، عندما يتحدث الدكتورعصام العريان عن المرجعيّة يقول: «إننا سوف نحلل المسألة إلى أصولها، ونرى ما يتفق مع الإسلام وما لا يتفق مع الإسلام».

هذا معناه أنّكم كإخوان مسلمين تحتكرون القول الفصل في تحديد ما يتفق مع الإسلام ومع يختلف مع الإسلام. مع أنكم كإخوان مسلمين لستم كلّ المسلمين، أنت في عرضك قلت إن هناك قوى إسلامية أخرى. واختلافكم رحمة بالطبع. فالخلاف في الرأي مطلوب. هذه النقطة مهمة جدّاً؛ لأنها تثير خلافات شديدة.

الشيء الآخر أيضاً، إنك يا دكتور عصام قلت في النقاط الأربع في نهاية ورقتك: «إن المصالحة الوطنية هذه فريضة وقت»، أنا أريدك أن تشرح لي هذه الحكاية، «بمعنى» هل ستعمل مصالحة مرحلية الآن، أم ستعمل مصالحة للأبد، أم ماذا سيكون شكل الرؤية؟ هذه مسألة مهمة.

النقطة الأخيرة، إنّني كنت في لقاء مع الدكتور محمد حبيب ـ نائب المرشد العام للإخوان ـ وقلت له إنّك تكلّمت كثيراً جدّاً عن موضوع المواطنة، فقال: «نحن منذ سنتين نتكلم عن هذا الموضوع»، ولكن حتى الآن لم يطرح موضوع المواطنة ولم نعرف موقف الإخون منه بالتحديد، وهو موضوع ملحّ جدّاً، لأننا نتكلم عن دولة مدنية حديثة أساسها المواطنة. فنحن نريد أن نعرف ما هي رؤيتكم عن المواطنة؛ لأن هذا موضوع يقلق الكثيرين، ويرهب الكثيرين منكم ويجعلهم يتخوفون من وجودكم الذي أنا شخصيّاً لا أخاف منه.

٦ ـ عبد المنعم أبو الفتوح

يحضرني الآن كلام جميل لأستاذنا الكريم السيد يسين مفاده أن التجويد الحقيقي في الأداء السياسي لجميع القوى السياسية لن يكون إلا في مناخ حرّ ديمقراطي يجعل هذه القوى تنزل إلى الساحة، وتحتك بها، وتتعامل معها، وسيفرض عليها ذلك ضرورة تطوير نفسها، سواءً أكانت هذه القوى من الليبراليين أم الإخوان أم غيرهم.

هذا هو الواقع الحقيقي. وبالتالي يكون من الظلم الحقيقي أن تحاسب أفكار أو آليات أي قوة سياسية في ظلّ نظام سياسي قائم على الانفراد بالسلطة والاستبداد، وعلى محاصرة القوى السياسية كافة.

لا أحد يستطيع أن ينكر أن أحد الأسباب المهمة لتطوير أي قوة هو نزولها إلى الساحة، ونحن منهم كإخوان مسلمين. ولا شكّ في أن الإسلاميين بصفة عامة ـ والإخوان جزء منهم ـ حينما نزلوا ساحة العمل السياسي، واحتكوا بقوى سياسية أخرى، وبالعمل الديمقراطي من خلال النقابات والأحزاب والتحالفات أضاف ذلك لهم الكثير وطور آراءهم وطور ووسائلهم. أقول ذلك من باب الحرص على المصلحة الوطنية، لأن هدفنا من الحوار في النهاية أن نبحث عن المصلحة العامة، ونصل إليها.

وهو ما لن يتم الا بالثقة في جميع المصريين على المستوى الشخصي، والمستوى الجماعي. ثقة في أن المصريين من خلال تاريخهم ومن خلال واقعهم، شعب قادر على أن يصنع تقدّمه ورفعته وحضارته ويستأنفها بشكل قوي. وهناك مكونات تاريخية في صُلب تكوينه تجعله يستطيع أن يتواصل وأن يتسامح ويستوعب تقاطع الأفكار المختلفة، بل المتناقضة أحياناً. . وتستطيع الطبيعة المصرية أن تستوعب كلّ ذلك. وبالتالي كلّ النقد الذي وجه إلينا كإخوان مسلمين أفادنا، نحن لا ننزعج من هذه المسألة إطلاقاً، سواءً الذي قاله الأخ حسين الآن أو الذي يقوله دائماً. . كلّ لقاء مفيد وجيد.

وأنا لا أنزعج من تكرار وإعادة السؤال للإخوان المسلمين عن مواقفهم من المواطنة والمرأة والتعددية والديمقراطية التي تبلورت في فهم وتطبيق الإخوان بصورة نهائية. . أكرر قولي أنا لا أنزعج من هذه المسائل! بل أتصور أن هذه إحدى وسائل دفعنا للتطوير الدائم للأفكار والآراء بما فيها الكلام الذي قاله جورج إسحق، وقد ذكرت له أن هذا مكسب للإخوان. أعتقد أن مشكلة (القراءة) للثقافة الإسلامية والتراث بصفه عامة، تعكس أحياناً حالة من الارتباك. خذ مثلاً تعبير (الحسبة) الذي يؤدي إلى حالة أرتكاريا وهوس شديدين، مع أن معنى الحسبة هذا هو إتاحة الحق لِكُلّ مواطن أن يلجأ إلى القضاء طالباً الحكم والرأي في صحه (موضوع) من خطئه!

وهو حقّ منطقي وحضاري ويعطي حيويه للمجتمعات في نقد أو تصحيح أو تأكيد أو إبطال أي فكرة. قد يستدعي البعض طريقة التطبيق في بلدان عربية. . عندما تجد أحداً مخطئاً ومخالفاً للإسلام تضربه. لا هذه ليست الحسبة، ولا أحد يقبلها ولا الإسلام يقبلها. من يقول إن الإصلاح في الإسلام يقوم بهذا الأسلوب المنفر الذي يصدّ الناس عن الإسلام، فهو مخطئ. . حتى إذا كنت أنا عاصياً لا أتصور أن يأتي أحد ورائي بكرباج ليقول لي: ماذا تفعل؟

من ذلك أيضاً ما قاله الأخ حسين في مسألة المرأة. . نحن مجتمع شرقي وما ذكرناه في المبادرة عن المرأة ينطبق على الرجل أيضاً، من القيام بالممارسة السياسية في إطار من الحياء والعفة والطهر والصلاح. لماذا يقال هذا عن المرأة فقط؟ لأن المرأة المفروض أن تقوم بدورها في إطار من الحياء، أما الرجل فيقوم بدوره السياسي ولا يهم أن يفعل ما يفعله! هذه موروثات شرقية بغيضة، وليست موروثات إسلامية بحال من الأحوال. الإسلام يطالب الرجل والمرأة أن يقوم كلّ بدوره في إطار من الأدب والخلق. مثلما قاله عصام عن مسألة (القول السديد في أن دخول مجلس الشعب منافٍ للتوحيد) وبعض الشيوخ وعلماء من الأزهر، يسأل: كيف تريد للمرأة أن تدخل مجلس الشعب؟ قلنا: ما المشكلة؟ ما المانع الشرعي في دخولها البرلمان؟ قالوا: كيف ستجلس؟ أستجلس بجانب الرجال؟ قلت: الله أكبر! لماذا لم تقولوا للرجال كيف تجلسون بجانب النساء؟!

هذا ما أعتبره موروثاً شرقيّاً، في التمييز ضدّ المرأة لا علاقة له بالإسلام. وهذا الذي عانيناه ونعانيه منه كإخوان مسلمين حتى الآن. هل تعلمون حضراتكم أننا كنا قد أعددنا ٢٥ امرأة للترشح في انتخابات سنة ٢٠٠٥، انتهينا أخيراً إلى واحدة فقط، على الرغم من أنّها كانت رغبة منا كمسؤولين وكقيادة، فمنهن من جاءت وقالت: عذراً لأن ابني في الثانوية العامة، والتي جاءت وقالت: زوجي لم يوافق، ومن قالت: إن أخي نهرني، ومن قالت: إن أبي لم يوافق. حسناً. ما علاقة هذه الأشياء بالفكرة الإسلامية؟ هذه موروثات شرقية اجتماعية تتعامل مع المرأة، ولم نستطع لا نحن كإخوان ولا حتى إخواننا اليساريون أو الشيوعيون أن يتخلصوا منها. لكننا نجتهد. أنا لا أدعو إلى الاستسلام لها، بل نقاومها ونطوّرها.

أما بالنسبة إلى قضية (المواطنة) أتصور أنّها أصبحت محسومة لدينا وواضحة كلّ الوضوح، لكن استدعاء بعض الآراء التاريخية القديمة والتي تتعلق بالبشر في فهمهم وتطبيقهم، هي التي تجعل هذا الملف (تحت الطلب)، كما يقولون. قضية المواطنة انتهت عندنا بأن (أساس الحقوق والواجبات في المجتمع هو المواطنة وليس الانتماء

العرقي أو الديني). . كلّ من يحمل جنسية هذا الوطن فهو مواطن له كلّ الحقوق وعليه كلّ الواجبات.

التحفظ الذي قيل في المبادرة على مسألة إن المرأة والرئاسة أو القضاء والإمامة العظمى وما ورد فيها من كلام واجتهاد كلّ هذا مجال للاختلاف البشري الذي يثري ويضيف، وما دمت قد احتكمت إلى الخيار الشعبي، فدع الشعب يختار من يشاء. ولمناسبة هذه المسألة، نحن أحياناً نخلط بين الآليات والفكر. من حقّ الإخوان أو اليساريين أو غيرهم أن يتبنوا ما يشاءون من فكر، على أنَّ نتفق بصدق وشرف أن حسم أي خلاف في النهاية يكون بإرادة شعبية، فلتتبنّ ما تشاء من آراء وأفكار، ولكن حينما نريد حسم مسألةٍ ما ولو على المستوى الفكري، فليكن المرجع هو الشعب، وهذه تستدعي عند الإسلاميين (حساسية)، فيقولون: هل سنعرض حكم الله للشعب؟! والصحيح الذي يجب أن يقال: إن حكم الله سيطبق من خلال الشعب. . أم أتريد قهر الشعب تحت اسم (حكم الله)؟! ثمّ عليك أن تراجع وسائلك في إقناع الشعب بمرجعيه الإسلام كمنظومه حياه شاملة. ومن المهم أن نعلم أن قدسية النصّ عند من يؤمن به ابتداء ويقدسه، لكن من لا يؤمن به ماذا ستفعل؟ هل تشطبه من تاريخ الوطن أم ماذا تفعل به؟! بعض الإسلاميين يتصورون أن من تقديس النص عدم عرضه على الناس كي ترضى به! لأن البديل من هذا أنّك سوف تنشئ شعباً من المنافقين؛ لأنه يخشى أن يقول لا، حتى لا يذهب لأبي زعبل الإسلامي حينئذٍ، وليس أبو زعبل الاشتراكي. والإسلام لا يرضى بهذا، لا يرضى بأن ينتمي إليه مجموعة من المنافقين. وسأقول لا، أو سأقول نعم وأنا مقتنع. الإسلام يقول ﴿**فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر**﴾[1]. يجب أن نكون أول المرحبين بالإرادة الشعبية؛ لأن هذا يتفق مع أصول الإسلام الذي أؤمن به وأعتز به وأنتمي إليه.

٧ ـ محمد السيد سعيد

ملاحظة الأستاذ حسين عبد الرازق عن أسلوب الإخوان المسلمين كانت حول عدم تناسب اللغة. فنحن نتكلم عن البرلمان وإذا بالموضوع ينتقل إلى الحياء وإلى العفة. نحن لا نتكلم عن سوق مثلاً، نحن نتحدث عن برلمان. طبعاً تفسيرها واضح أنّه كلّما قال القطاع المتقدم من الحركة الإسلامية فكرة، يدخل ويقتحم الموقف جماعة محافظة، فتضطر تضيف جملة هنا أو هناك من أجل أن تصل إلى حالة وفاق. أظن أن هذا هو الذي يحدث. والله أعلم.

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الكهف،» الآية ٢٩.

٨ ـ تهاني الجبالي

الحقيقة أنّني طلبت المداخلة في هذه الجلسة المحددة للحديث عن التيار الليبرالي والتيار الإسلامي في المجتمع المصري. وأتصور منهجياً أن تقسيم التيارات كان المقصود منه أن يحدد في هذا الإطار العلمي نقطتان للتفاعل:

النقطة الأولى: هي ممارسة النقد الذاتي لِكُلّ تيار من خلال نقد منهجية الفكر تاريخياً «أولاً»، ثمّ «ثانياً» ممارساته على مستوى الواقع السياسي والتجارب التي ارتبطت بهذا الفكر، وهذه الممارسة لاستخلاص السلبي والإيجابي من أجل المستقبل في ما يتصل بمسار الديمقراطية في المجتمع المصري.

وفي هذه النقطة، ومع احترامي لما قاله الدكتور عصام العريان، فهذا هو رأي الدكتور عصام، لكن هناك منهج نقدي آخر لتيار الإخوان المسلمين منذ نشأة الجماعة على يد الإمام حسن البنا حتى الآن يمنحنا مقدمات مختلفة ونتائج مختلفة. التيار الليبرالي في الوضع نفسه أيضاً.

أقول هذا لأنه إذا كان كلّ تيار يبحث عن خطواته في مستقبل الديمقراطية في مصر فيجب أن يكون من خلال ممارسة نقد ذاتي علمي ومسؤول يرتبط بما حدث، وما مورس على أرض الواقع، وبحقيقة صدام هذا التيار أيضاً باللحظة التاريخية الأهم في تاريخ مصر الحديث وهي ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ـ أقول هذا لأنّني شعرت في الجلسة الصباحية بانتصار شديد لفكرة النقد الذاتي لدى التيار الناصري والتيار الماركسي أو اليساري عموماً، هناك انتصار للحقيقة العلمية حين يرتبط بممارسة النقد على مستوى الفكر والممارسة.

النقطة الثانية: إذا كنا ننطلق من هذا اللقاء لبحث مضامين مشتركة لمحاولة التواصل مع الفعل السياسي الآن في المجتمع المصري، وإمكانية التشارك في وضع خطوات متفق عليها لتفعيل حركة جماعية تقوي الحراك السياسي وتقوي المأمول في هذه المرحلة فهذه نقطة ثانية مهمة يمكن أن يضع كلّ تيار وجهة نظره ويجب أن تحاكم برامجهم السياسة، ومحاكمة البرنامج السياسي من وجهة نظري في كلّ تيار وليس الآراء الفردية ضرورة لأنني قد أستمع لكلام عظيم جداً يقوله الدكتور أبو الفتوح من التيار الإخواني، لكن قد يختلف الأمر ويصبح لديّ رؤية نقدية حين يتصل الأمر بموقف آخر تتبناه الجماعة في ضوء مرجعيتها الفكرية وارتباط أي برنامج سياسي لها بهذه المرجعيّة إلا إذا تراجعت عنها بشكل واضح وجماعي، الأمر ليس فقط في آراء عقول مستنيرة يأتي في مقدمتها الدكتور عصام العريان والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح.

إن الذي يهمني في هذا الأمر ليس «رأي النخبة في إطار التيار» بقدر ما يهمني «حركة التيار ذاته» على مستوى الواقع ووسط الناس الذين هم شركاء في المستقبل في الفعل الديمقراطي. هناك فجوة في هذا السياق بين ما يحدث على أرض الواقع من التيارات السياسية، وبين ما يتردد هنا من كلام. فالواقع يبدو بعيداً كلّ البعد عما يقال في مثل هذه الندوات.

وهنا لا أقصد البحث أو التشكيك في النيات، وإنما ما أردت قوله هو أن المرجعيّة الفكرية بحاجة إلى أمانه فكرية في المراجعة لأنها مصدر البرنامج السياسي لِكُلّ تيار، وهناك قضايا جوهرية تحتاج إلى موقف صريح تجاهها من قبل الإخوان مثل «حقّ المواطنة»، والموقف من «المرجعيّة الفكرية الإسلامية»، هل هي كما يقول الدستور القائم الآن في مصر، بأنها مرجعيّة دينية إسلامية كما في نصّ المادة (٢) التي تقول إن «مبادئ الشريعة الإسلامية ـ وليست أحكام الشريعة الإسلامية ـ هي المصدر الرئيسي للتشريع»؟ . . هنا أحكام الشريعة قد نختلف حولها لأنها مستمدة من الفكر الديني ومناهج التفسير ـ هنا من المهم أن يحدد الإخوان موقفهم من هذه المرجعيّة والذي سيتبنونه في إطار برنامج سياسي: هل هي مرجعيّة مبادئ أم مرجعيّة أحكام الشريعة الإسلامية؟ لأنهم لو اعتبروا المرجعيّة الإسلامية هي مرجعيّة أحكام الشريعة فربما أختلف أنا معهم في هذا التفسير وأقدم رؤية مختلفة، لكنهم سيخاطبون جماهيرهم بفكرهم ورأيهم وبرنامجهم، وهم يعتبرون أنفسهم وحدهم المعبرين عن المرجعية الإسلامية. وهذا أيضاً خطأ منهجي إسلامي!

هنا يجب أن نتذكر أسس الدولة التي نتحدث عنها. وصلتها بدستور ومرجعيّة قائمة تنعكس في سيادة قانون، وكثير من المفاهيم مفترض أن تكون مستقرة بالنسبة إلى أي حديث ديمقراطي، منها المساواة والمواطنة وغيرها ـ فكون هذه المفاهيم ما زالت محل نقاش في مصر ـ فإننا نصبح لا نملك الحدّ الأدنى من الحديث عن حالة الديمقراطية في المجتمع المصري، وهذا للأمانة يشمل كثيراً من التيارات التي ما زالت تشكك في الهوية العربية مثلاً، وفي بعض الأحيان التيار الليبرالي يسقط مرجعيّة قائمة حتى الآن بالشرعية الدستورية والقانونية حين لا يحترم المضامين الاجتماعية مثلاً لحقوق الملكية الخاصة أو الملكية العامة أو دور رأس المال في المجتمع والوظيفة الاجتماعية له في إطارها الدستوري والقانوني، وما أكدته المحكمة الدستورية في أحكامها. أقول هذا لأن معنى أن تسقط كلّ الأطر التي يمكن أن تنطلق منها عملية إصلاح أو مستقبل ديمقراطي، معناه أننا نبدأ من فراغ، وهذا هو أخطر ما في الأمر. إن الارتباط بفكر تيار يعبر عن نفسه يجب أن يتساند إلى حد أدنى من المرجعيّة التي لا تجعلنا نبدأ إلا من حيث انتهينا ـ فليس كلّ ما لدينا غير إيجابي،

ولأن تجربة الشعب المصري عميقة وليست هيّنة، وهو اختبر كلّ التيارات تقريباً في مراحل الممارسة السياسية السابقة، وليس من السهل إسقاط تجربته، وأنا في هذا الشأن أفكر في «الضمانات». يعني أحياناً البعض يتساءل: ما الضمان في مواجهة التيار الإسلامي؟ أقول لا ضمان في مواجهة التيار الإسلامي إلا في وجود دولة قوية خاضعة للدستور والقانون، وبها حالة ديمقراطية قوية توقف أي إنسان منا عند حده، ويعلم أن هناك سقفاً لوضع برنامجه السياسي في إطار دولة لها مشروعية واضحة، وإلا فنحن نبدأ من الفراغ. وهذه هي الفوضى بعينها، وربما تكون هي الفوضى التي تستهدفها أمريكا وآخرون.

٩ ـ خالد فياض

سأتناول في حديثي ثلاث نقاط: **الأولى**، خاصة بالتيار الليبرالي، وعندي هنا اعتراض على منظمي الندوة في أنّهم لم يوجهوا الدعوة لقوى ليبرالية أخرى واكتفوا بدعوة كلّ من حزب الوفد وحزب الغد فقط، على الرغم من أنهما يمثلان الليبرالية التقليدية، ولم يوجهوا الدعوة لرموز تمثل الليبرالية الجديدة من أمثال د. حازم الببلاوي، ود. سعد الدين إبراهيم ود. عبد المنعم سعيد. وهذا يدفعني، وأمام عدم وجود من يمثل هذا التيار، لتذكير الحاضرين ببعض مواقفه، وكيف أنّه أيضاً مارس مهمة النقد الذاتي لتاريخه ومواقفه، وأذكر هنا تحديداً موقفهم من ثورة تموز/ يوليو وكيف أنهم اعتبروها جزءاً إيجابياً من التاريخ المصري يجب البناء عليه، ليس هذا فقط، بل إنهم راجعوا مواقفهم من دور الدولة، ولم يعد الليبراليون يتحدثون عن الدور الحارس أو الحكم، بل هناك منهم من يؤمن بدور الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ويعتبر هذا تطوراً إيجابياً يحسب للتيار الليبرالي.

النقطة **الثانية**، التي أريد أن أتحدث بها وهي عن مدى التوافق والاختلاف بين التيارات المختلفة، يخيل إلي أن ممثلي التيارات الأخرى يطلبون من الإخوان أن يطوروا أنفسهم بالشكل الذي ينفي عنهم صفة التميز، فليس المطلوب من الإخوان أن يصبحوا صورة أخرى من حزب الوفد أو حزب التجمع في مواقفهم السياسية والفكرية عموماً، ولكن المطلوب من الإخوان فقط هو التوافق على الحدّ الأدنى من المواقف ليس إلا.

الثالثة، هي موجهة أيضاً للإخوان، وهو أنّه على الإخوان المسلمين أن يعلموا أن شعبيتهم التي يفتخرون بها في الشارع ـ ولهم الحق في الافتخار بها ـ غير ناتجة من قوتهم التنظيمية أو خطابهم الديني فقط، ولكن شعبيتهم أيضاً مستمدة من استبداد النظام الحاكم الذي ضيق على الجميع ما جعل من المسجد والكنيسة المكانين الوحيدين

اللذين يستطيع الناس الدخول إليهما والتباحث في أي أمر يهم كلتا الطائفتين، ومن هنا كانت شعبية الإخوان، وشعبية الاتجاهات الكنسية أيضاً. وأعتقد أن النظام لو سمح لأصحاب الاتجاهات الأخرى بالوجود في الشارع كما يحلو لهم لأصبح لدينا أكثر من حزب وتيار يتمتع بشعبية قوية داخل الشارع.

١٠ ـ جمال سلطان

قبل أن أتحدث عن حزب الإصلاح، أود فقط أن أشير إلى أن بعض الحوارات التي تتم الآن تعطيني انطباع أحياناً بأنها تحدث في فراغ. «بمعنى» نحن لا نعالج الأجندة الوطنية المصرية للإصلاح. كلّ مجتمع له تحدياته وله مشكلاته التي تواجهه، وأيضاً له أولوياته في مسألة الإصلاح. أنا عندي أجندة طويلة عريضة لقضايا ومشكلات تحتاج إلى حلّ. فعندما آتي الآن وأقول إن قضيتي تتمثل في أن البرنامج السياسي لتيار ما لا يسمح بأن المرأة تتولى الإمامة العظمى، وأنها تقف عند الإمامة الصغرى. . إلخ. ، فهذا كلام ليس وقته الآن. يجب أن تكون هناك مراحل أو أولويات.

ومثل هذا الكلام تكرر كثيراً. . ليس فقط هنا، فنحن خضنا معركة مريرة جدّاً في قضية تولية المرأة القضاء، وطبعاً أنا سعيد جدّاً وأنا أسمع المستشارة تهاني الجبالي الآن وبهذا العقل الراجح، وأنا فعلاً سعيد جدّاً بخطابها. وهذا الخطاب لا أسمعه، بالمناسبة، من كثير من كبار المستشارين.

لكن في النهاية، لم تكن قضيتي الآن أن هناك امرأة تتولى القضاء، أنا قضيتي الآن إصلاح حال القضاء نفسه. القضاة الآن يضربون في الشوارع، وضُربوا في الانتخابات واعتدي عليهم، وبالتالي يجب أن يكون في قمة أولوياتنا أن يتحقق قضاء حقيقي في بلادنا، وأن يكون هناك استقرار واستقلال قضائي حقيقي. . وعندما يتحقق ذلك يمكن أن نتحدث في القضايا الفرعية ذات الأهمية الأقل مثل حقّ المرأة في اعتلاء منصة القضاء.

في الانتخابات أيضاً يجب أن تكون هناك انتخابات حرة ونزيهة. عندما نحسم مثل هذه المسائل نتكلم على القضايا الأخرى مثل المرأة وغيرها. . ففي أجندة الإصلاح الوطنية يجب أن يكون لدي أولويات واضحة بدلاً من أن يتصيد كلّ تيار أخطاء للتيار الآخر.

الدكتور عصام العريان كان أميناً في عرض خريطة التيارات الإسلامية، لكن بالنسبة إلى التيار السلفي، هو تيار مظلوم جدّاً جدّاً، ليس في أدبياته ـ باستثناء تجربة

قصيرة في الفترة الماضية ـ مقاطعة للديمقراطية أو مخاصمة لها. التيار السلفي مشكلته الأساسية مشكلة ممارسة. مشكلة مناخ مناسب للممارسة الديمقراطية. التيار السلفي في الكويت مارس الديمقراطية في وقت مبكر جدّاً، وحقق نجاحات ديمقراطية سياسية أعلى بكثير وأسبق بكثير من الإخوان المسلمين في الكويت، والتيار السلفي حتى في السعودية ـ التي هي أكثر الدول وأكثر النظم محافظة ـ أول من فتح الباب لمسألة الانتخابات البلدية، خاض التيار السلفي فيها الانتخابات إلى جوار الإخوان المسلمين. وإلى جوار التيار الليبرالي. وحقق نتائج، كذلك في الجزائر حقق نتائج جيدة.

لكن بالنسبة إلى التيار السلفي في مصر، لا تأتي لتيار له ١٥ ألف كادر معتقل على الأقل الآن وتقول: لماذا تخاصم الديمقراطية؟! أنا لدي على الأقل ١٥ ألف كادر معتقل الآن، بعضهم له ١٥ سنة وقارب من المؤبد من دون محاكمة! من دون قضية، بعضهم حصل على أكثر من ٢٠ حكماً قضائيّاً بالإفراج الوجوبي ولم ينفذ.

١١ ـ محمد السيد سعيد (مقاطعاً)

استفسار: أليس هؤلاء هم من تيار الجهاد، أم إنّك تعتبر تيار الجهاد والجماعة الإسلامية جزءاً من التيار السلفي؟

١٢ ـ جمال سلطان

نعم هم جزء من التيار السلفي، لأن البنية الأساسية الفكرية لهم بنية سلفية. فيكون الواحد منهم حصل على ٢٠ حكماً قضائيّاً بالإفراج عنه، ولا ينفذ الحكم ويظل في السجن ١٤ و١٥ سنة! هذا شيء لا يتصور.

بالنسبة إلى تجربة حزب الإصلاح كانت المعاناة الأساسية ـ بالنسبة إلينا ـ معاناة أمنية، لأنه في كلّ مكان تذهب إليه، وكل جهة نذهب إليها، لم نرَ من الدولة إلا الوجه الأمني، وكانوا يكلموننا بوضوح شديد، أنهم يرصدون كلّ حركة وكل سكنة وكل سلوك. وكل أناس قابلناهم. فشعرنا أن هناك حالة من الرعب والفزع. ثمّ هناك مسألة الجدوى في النهاية. «يعني» السؤال الذي كنا نواجهه عندما سافرنا ونزلنا إلى المحافظات وكلمنا الناس: هل في النهاية سيعطوننا تصريحاً بإنشاء الحزب؟ دع موضوع تصريح الحزب، هل تستطيع أنت أن تحقق لي حماية من الاستباحة الأمنية؟ طبعاً في هذه الظروف لا نستطيع أن نعطي ضمانات ولا أن نتحرك.

ما أشار إليها عصام العريان في ما يتعلق بخطاب الظواهري، خطاب أيمن الظواهري خطاب وليد هذا المستوى. الظواهري هناك في أفغانستان. ما الذي رآه من

تجارب ديمقراطية؟ هو رأى تجربة حامد كرزاي في أفغانستان والدور الأمريكي في تنصيبه رئيساً لأفغانستان، رأى تجربة أحمد الجلبي وغيره في العراق، رأى تجارب في البلدان العربية الديمقراطية وهي كلها تجارب قمعية. ولذلك أنا أعتقد أن خطاب الظواهري لا يختلف كثيراً عن خطاب الشيخ حسن البنا ـ رحمة الله عليه ـ في مرحلة معينة من مراحله، قبل أن يتحول.

نقطة أخيرة. مسألة أن التيار الإسلامي يفرض تصوره أو رؤيته للإسلام على الشعب، هذا الكلام كلّه كلام خيال. لا يوجد تيار أياً كان، لا إسلامي ولا غير إسلامي يستطيع أن يفرض تصوره. لكن أنت تتعامل مع مجتمع وتتعامل مع شعب له ثقافة معينة وله بنية ثقافية أو بنية سياسية معينة، وأنا أخاطبه. مثلما أنت تخاطبه، بالعكس أنت لديك صحف ولديك مجلات ولديك ترسانة إعلامية ليست موجودة عندي، ومع ذلك أنا أستطيع أن أصل إلى هؤلاء الناس.

وبالتالي يجب البحث عمن يريد فعلاً فرض وصاية على الشعب؟ هل هو من يريد أن يفرض رؤية محددة سواءً تحت أي شعار أم أي ستار على الشعب مستخدماً ترسانة هائلة من الإعلام الموجه؟ أم من قبله الشعب رغبةً منه وبإرادة منه مثلما حدث وترجم هذا في الانتخابات الأخيرة؟

١٣ ـ صبري خلف الله

أود أن أسجل ملاحظة على موقف بعض المنتمين إلى تيارات سياسية من حديث الإخوان المسلمين عن بعض القضايا.

لاحظت أنّه عند استحسان البعض لما يقوله بعض إخواننا في الجماعة. يفسرون ذلك بأن هذا ليس موقف الجماعة وأن هذا الكلام هو فقط في وسط معين في الإخوان، أما بقية الإخوان فإرهابيون ومتطرفون. فعند حديث الدكتور عصام العريان والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح بشكل مقنع عن قضية ما يقال إن الإخوان ليسوا جميعهم كذلك، وأنا هنا أقول إن الإخوان لديهم آلاف على شاكلة عبد المنعم أبو الفتوح وعصام العريان

هذا الجو الذي تخلقه مثل هذه الدعاية السياسية السيئة ـ مع الجو السياسي الذي نعيشه في مصر ـ يؤدي إلى إحباط جهود الجميع في الإصلاح.

حسناً من منا لا يتغير؟! هل تنكرون على الإخوان إمكانية التغير. بالعكس هذه ميزة، عندما يقال إن البرنامج الاقتصادي للإخوان هو نفسه البرنامج الليبرالي أو برنامج الدولة الذي تسير عليه، هذا ميزة في حقنا، معناه أن الإخوان ممكن أن يتبنوا

موقف الحزب الحاكم نفسه في قضايا معينة إذا اتفق مع تصوراتهم، وهذا معناه أن الإخوان ليس لديهم تحفظ مبدئي من تيار سياسي معين، وأنهم لا يأخذون موقفاً عدائياً من أي تيار من التيارات، وأنهم على استعداد للتحاور مع أي تيار . . . ومن ثمّ لا أدري لماذا تعتبرون هذا عيباً؟! ولماذا ترون ميزات كثيرة على أنّها عيوب عند الإخوان؟

فهذه مرونة في الفهم الإسلامي ومرونة في الحركة الإسلامية، نحن ليس لدينا ثوابت إلا ثوابت العقيدة الأساسية التي تمثل خمسة بالمئة مثلاً من المفهوم الإسلامي، وأمامها خمسة وتسعون بالمئة متغيرات. أئمة الفكر الإسلامي غيروا كثيراً. نقول مثلاً إن الإمام الشافعي كان له مذهبه القديم في العراق ثمّ أصبح له مذهبه في مصر. النبي (ﷺ) نفسه في جلسة واحدة قال رأيين في مسألة فقهيّة واحدة. عندما قال له شخص: يا رسول الله إني صائم هل يمكن أن أقبّل زوجتي أم لا؟ قال له: قبِّل، وفي الجلسة نفسها بعد قليل قال له شخص آخر: يا رسول الله إني صائم هل يمكن أن أقبل زوجتي أم لا؟ قال له: لا تقبّل.

فاستغرب الصحابة الأمر وسألوه عن السبب، فكان ردّ الرسول إن الشخص الأول كبير في السن وعجوز لا خوف عليه من هذه المسألة، أما هذا الرجل الشاب فلا تؤمن العواقب إذا ما فعل لأنه لا يستطيع أن يتحكم بنفسه.

هذا المثل أسوقه للدلالة على مرونة الإسلام. فعندما يتغير الأفراد أو يتغير المكان أوتتغير الظروف المحيطة يمكن أن يتغير التشريع، وهذه مرونة في التشريع، ومرونة من المشرع.

والإخوان المسلمون، للمناسبة، هم من أكثر الناس مرونة وقبولاً للتغيير الداخلي والخارجي، ومن أكثر الناس رجوعاً عن آرائهم، وأعتقد أن هذا الكلام يحسب لهم وليس عليهم.

وفي ما يتعلق بمسألة النقد الذاتي أنا أقول إن هذه إحدى الميزات التي تجعل الإخوان ذوي ديناميكية عالية جداً في التغير السياسي والتلاؤم مع كلّ الأوضاع. داخل السجون أو خارجها، يوجد ضغط أمني أو لا يوجد، داخل مصر أو خارجها، فَكُلّ وضع له ظروفه وله ملابساته. فنحن ننقد أنفسنا ذاتياً. وليس صحيحاً أننا نقف عند حدود معينه. حتى كلام الإمام حسن البنا نفسه ليس قرآناً بالنسبة إلينا! ولعل الدليل على ذلك الموقف الراهن للإخوان من المسألة الحزبية الذي يتناقض تماماً مع موقف الإمام حسن البنا.

فلا يوجد كلام غير قابل للتغير سوى كلام الله . . حتى كلام الله في الأمور

الاعتقادية هناك من يؤمن به وهناك من يكفر به ولكل حقّه في ما يعتقد. . فنحن لدينا حرية الاعتقاد بما فيها حقّ الكفر ﴿**فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر**﴾، والكافر الذي يعيش في دولة غير إسلامية، هو كافر اعتقاداً. «يعني» كلمة «كافر» هذه ليس شتيمة. ليست سبة بالنسبة إلى المبدإ العام. نحن نعتقد في الدين الإسلامي الذي لا يؤمن به فهو كافر بالنسبة إلينا، وأنا أيضاً كافر بما عنده. وهناك أطر عامة للمواطنة والعيشة داخل الدولة الإسلامية تحافظ على حياته، وأقول للإخوة الأقباط والمسيحيين إن من أيام النبي (ﷺ) إلى اليوم لا توجد حكومة، ولا توجد دولة عاملتهم مثلما عاملهم الإسلام، وهذا الكلام فيه طبعاً تفصيل واسع جدّاً. لكن أنا أريد أن أقول إن هذا مبدأ في حدّ ذاته. إذاً لماذا فور أن يقال كلمة «إسلامي» ينظر لها وكأنها شتيمة، كأنها سُبة؟!

مسألة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التي تخيف البعض، ما الذي تمّ تطبيقه منها؟ وما هو المطلوب؟ فما يطبق هو المتفق عليه من أحكام الشريعة الإسلامية.

ولو نحن ـ الإخوان ـ حكمنا يوماً ما، فسنعرض على البرلمان كل مشروعات القوانين والأحكام، وممثلو الشعب هم من سيختارون، ولو اختاروا الشريعة الإسلامية. وقتها لن يكون اختيارنا نحن بل سيكون اختيار الشعب عبر ممثليه.

١٤ ـ طه عبد العليم

أود بداية أن أتوجه بالتحيّة للدكتور عصام العريان والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، مؤكّداً أنّني قد استفدت من مداخلة كلّ منهما وما أوضحاه من رؤى. لكن هذه الرؤى أيضاً تذكرني بما قاله أحد قيادات الحزب الشيوعي لأعضاء حزبه في موسكو معبراً عن الفجوة بين النظرية والتطبيق: «يا رفاق. إن النضال من أجل الشيوعية أفضل من الحياة في ظلها»!

ما أريد قوله يتلخص في:

أولاً: إن بعض ما تمّ طرحه يثير لديّ العديد من الهواجس والتساؤلات والإشكاليات التي تحتاج إلى مناقشة جادة. ومن ذلك أن كثرة استشهاد الإخوان بـ «الإمام الشهيد» تبدو متماثلة مع كثرة استشهاد الماركسيين بكارل ماركس وإنغلز ولينين. أقصد أنّه كفانا الاستشهاد بنصوص المؤسسين، لأنها لا تعدو اجتهادات وليدة زمنها وظروفها، وعلينا أن نفكر في الحاضر والمستقبل لنحدد نحن ماذا نريد بالضبط؟

و**ثانياً**: إنّني لم أسمع نقداً ذاتياً كافياً ومقنعاً على الأقل في ما يتعلق بتاريخ

العنف الذي ما رسته حركة الإخوان المسلمين. أقصد نقداً ذاتياً صريحاً ومستقيماً، أراه لازماً وحاسم الأهمية من منظار المستقبل.

وأضيف إلى ما سبق عدداً من الإشكاليات الحقيقية التي يتوجب على ما يوصف بالإسلام السياسي أن يجتهد بشأنها.

ولعل أول إشكالية تتعلق بالدين والعلم. ومن ذلك ما نقرأه في مؤلّفات الجبرتي من حوار دار بين بونابرت وعلماء الدين الإسلامي في مصر في زمن الحملة الفرنسية. وألخص، إنّه بعد تنويهه بأن الحضارة العربية الإسلامية أدّت دوراً مهماً جدّاً في تاريخ الحضارة الإنسانية والغربية، أبدى أسفه بما رأه تدهوراً وانحطاطاً لإنجاز ودور الحضارة العربية الإسلامية. فرد عليه علماء الدين الإسلامي قائلين: إنّه لم يحدث أي تدهور وانحطاط! وحين تساءل كيف؟ كان الرد جاهزاً: إن كلّ العلوم والمعارف الإنسانية محفوظة في القرآن! فقال لهم: حسناً. لقد انتصرنا بمدافع مصنوعة من سبيكة معدنية تستند إلى معارف حديثة. وتساءل: هل القرآن يبين كيف تصنع مثل هذه السبيكة؟ وجاء الرد بالإجماع: نعم!

وبعد مئتي عام من ذلك الحوار، ذكر الدكتور إسماعيل سراج الدين أنّه في مؤتمر للبيولوجي (علم الأحياء)، عرض العلماء المشاركون للجديد في هذا العلم، فإذا بأحد أساتذة هذا العلم من المصريين يقف فجأة ليقول إن كلّ النظريات والاكتشافات الحديثة التي عرضت بالمؤتمر موجودة في كتاب لدينا. فذهل العلماء الأجانب، وتساءلوا بدهشة: أي كتاب؟! فكان الرد: إنّه القرآن، مرددين ما زعمه علماء الأزهر لنابليون!

ويقرأ الجميع ما ينشره الدكتور زغلول النجار الذي يحاول البرهنة على أن كل الكشوف العلمية الحديثة في العالم موجودة في القرآن. لكنه للأسف لم يأت مرة واحدة بكشف لم يتوصل إليه العلم بعد من قراءته العلمية للقرآن لنستفيد منه كمسلمين ونصحح أوضاع التأخر العلمي التي نعاني عواقبها.

الذي أريد قوله هنا إن الدين والعلم إشكالية من الإشكاليات التي علينا أن نحلها، لأننا نواجه تحديات هائلة في عصر المعرفة.

والإشكالية الثانية تتعلق بالدين والعالم. تقول: إن الإسلام دين عالمي، وإنّ علينا أن ندعو إلى الإسلام، ولا حرج على من لم تصلهم هذه الدعوة، وأما أولئك الذين بلغتهم ولم يسلموا، فإنه «حق علينا جهادهم»! ومثل هذا الفكر يثير إشكالية الحقيقة. لأنك لو نظرت للعالم من كهوف «تورا بورا» ستجد أنّه حقّ على المسلمين الجهاد ضدّ بقية البشرية!

١٥ ـ محمد السيد سعيد (مقاطعاً)

نحن نتحدث عن الإخوان المسلمين. . .

١٦ ـ طه عبد العليم

أنا أتحدث عن مرجعيّة الإخوان. الإخوان يقدمون «فكرة إسلامية». وأنا أتحدث عن إشكاليات مرتبطة بـ «الفكرة الإسلامية» ذاتها. إنّها نظرة إلى العالم لا ترى فيه من حقّ سوى الجهاد ضدهم: كونفوشيون كفار، وبوذيون كفار، وهندوس كفار، وصليبيون كفار، ووثنيون كفار! بل، أغلب المسلمين يصنفون باعتبارهم لا يحكمون بشرع الله!!

أليس على المسلمين أن يقبلوا واقع التعددية في هذا العالم؟ وهل من يرفض التعددية في العالم يقبل بالتعددية في مجتمعه؟

وهنا تبرز الإشكالية الثالثة التي تتصل بالنظرة إلى المجتمع نفسه. وأشير، على سبيل المثال، إلى حديث البعض عن «اشتراكية الإسلام» لتحقيق العدالة الاجتماعية، مثل الدكتور مصطفى السباعي ـ وأعتقد أنّه كان من قادة الإخوان المسلمين في سوريا. وحديث آخرين ـ محبذين نظماً مثل الرأسمالية والإقطاع ـ مثل أبو الأعلى المودودي: بأن العدل يستقيم، إن تراكمت الثروة بلا حدود لدى القلة.

وعندما نقرأ عن معجزات التنمية الآسيوية، يشار دائماً إلى دور «القيم الثقافية الآسيوية» مثل: قيم الانضباط والعمل الجماعي وغيرها. ألا يدعونا هذا إلى إعلاء القيم الإيجابية للثقافة الإسلامية في مجال الاقتصاد، وهي القيم التي أرى أنّه لو تحلى بها المسلمون لتمكنوا من تحقيق قفزة تنموية لا تقل عن المعجزة الآسيوية، بل ربما تفضلها بالجمع بين اعتبارات التفوق الاقتصادي والعدل الاجتماعي. أقصد دعوة الإسلام إلى: العلم، والعمل، والإتقان، ومحاربة الغش، والإعمار، والعدل.

إن هذا هو ما أتصور أن يطرحه حزب سياسي ينطلق من مرجعيّة إسلامية؛ إعلاء المبادئ والقيم والمقاصد التي تحقق مصلحة المسلمين. وربما لن تكون آنذاك ثمة حاجة إلى إضافة مسمّى «إسلامي» إلى الحزب.

إنّني لا أخفي رفضي للأحزاب الدينية في أي مكان. ومن حق الإخوان المسلمين تأسيس حزب مدني يسترشد بالقيم التي تعليها مبادئ مقاصد الشريعة الإسلامية.

وفي هذا السياق، وبشأن حق المرأة والأقباط في تولي مواقع القيادة في المجتمع

حتى رئاسة الدولة أتفق مع الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح أن الموروث الثقافي وليس الدين الإسلامي هو العائق. وأعتقد أن هذا الموروث الثقافي لا يسمح بإعمال هذا الحق باعتباره من حقوق المواطنة في مجتمعنا الآن، وربما لعقود طويلة قادمة. وقد أشير إلى أنّه في الحالة الأمريكية لم ينتخب رئيساً: امرأة، أو يهودي، أو أمريكي أسود، بل لم ينتخب على مدى التاريخ الأمريكي سوى رئيس كاثوليكي واحد. لكن مثل هذا الحق لا بدّ أن يكون موجوداً في الدستور.

وأتصور أن جوهر أي نظام ديمقراطي أن يمارس الشعب حقه في أن يختار، وأن يعيد اختيار الحاكم والنظام. ولعل من الجديد المهم في مداخلات اليوم ما أكده كل من عبد الغفار شكر وأمين اسكندر من تأكيد التيارين اليساري والناصري هذا الحق. وبذلك، فإن الأمة قد تنتخب ممثلي حزب اشتراكي ليطبق برنامجه الاشتراكي، لكنّها تستطيع في الانتخابات التالية إبعاده عن الحكم إذا أخفق أو قاد برنامجه إلى عكس ما يحقق مصالح الناخبين. وهذا يجب أن ينطبق على الحزب السياسي المدني الذي أؤيد إقامته بواسطة أعضاء جماعة الإخوان.

نحن نريد دولة ديمقراطية، ترتكز على دستور ديمقراطي يتمتع بحماية مؤسسية. ولا نريد دولة دينية تحت شعارات «إسلامية». وفي مثل هذه الدولة الديمقراطية يتعزز حق «الإسلاميين أو غير الإسلاميين» في الوصول إلى الحكم، حيث الشعب وحده ـ وعبر انتخابات حرة نزيهة ـ هو صاحب القرار في استمرارهم أو عدم استمرارهم في الحكم.

النقطة الأخيرة تتعلق بمسألة الانتماء الوطني لأي حزب من الأحزاب. وهنا، أسجل اعتراضي على فكرة التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، التي لا تختلف في شيء عن الأممية الشيوعية. إننا نريد أحزاباً وطنية. وهذا لا ينفي إيجابية الرسالة التي تضمنتها احتجاجات المسلمين في العالم على الرسوم المسيئة للرسول (ﷺ)، والتي تعبر عن عاطفة دينية مشروعة وموجودة في العالم بأسره. لكنه يجب تجنب الانزلاق إلى صراع الأصوليات: المسيحية الأمريكية واليهودية الإسرائيلية. وأؤكد هنا أنهما من دون شكّ أشد خطورة مما يسمّى الأصولية الإسلامية.

وربما علينا كمسلمين أن نستعيد ما أعلنته الدكتورة حنان عشراوي ـ المناضلة المسيحية الفلسطينية ـ من أنّها في لقاء مع بابا روما قالت له: إن الإسلام يفضل على المسيحية واليهودية بأن المسلم لا يكون مسلماً إلا إذا آمن بعيسى وموسى. وبإيجاز، فإن هذه الفضيلة لا يجدر بنا أن نتخلى عنها لنستدرج إلى فخّ صراع بين الأديان والحضارات والثقافات.

١٧ ــ إبراهيم محمد الجعفري

في حديث السفير ناجي الغطريفي عن الليبرالية لم يُعطنا تعريفاً محدداً لليبرالية، ومثلما قال الدكتور محمد السيد سعيد: هل المقصود الليبرالية الأمريكية أم الألمانية أم البريطانية. . . إلخ.

الليبرالية دائماً تميل إلى الاقتصاد، «يعني» دائماً مفهوم الليبرالية يميل إلى الاقتصاد، والديمقراطية تميل إلى السياسة، والاثنان طبعاً منبعهما البراغماتية الأمريكية، وفقاً لمبدإ «دعه يعمل دعه يمرّ».

سعادة السفير أيضاً قال إن الدستور ليس ضمانة، لكن الضمانة هي الفكر الليبرالي. أحسب أن سيادة المستشارة تهاني الجبالي تفضلت وأشارت إلى أنّه ـ مع احترامنا للفكرة الليبرالية ـ لكن مهم جدّاً ضبطها، مهم جدّاً أن يكون هناك مفهوم تتفق عليه الأمة، وإلا تحولنا إلى الفوضوية.

أعجبني طرح السفير ناجي الغطريفي بأن يطرح الإخوان مبادرة واسعة شاملة، تكون بمثابة «حضن» يستوعب ويتفاعل مع التيارات الأخرى.

سؤال أيضاً لسعادة السفير: ما موقف الليبرالية من الفكرة الإسلامية والفكرة القومية؟ لأن هذا لم يتضح من الورقة.

دكتور عصام العريان تحدث عن المدارس الإسلامية والتيار الإسلامي وقسمهم إلى الإخوان، والتيار السلفي ومدرسة العنف. والتساؤل: إلى أي فصيل تنتمي جماعة التبليغ وهي أيضاً منتشرة ولها تأثيرها في المجتمع؟

أيضاً هناك جزء من الفكر الإسلامي أو التيار الإسلامي داخل الحزب الحاكم، فهناك مؤسسات رسمية إسلامية ونعترف أنّها إسلامية داخل مؤسسات الحزب الحاكم، ولها جمهورها وهي منتشرة بين المصريين.

١٨ ــ محمد السيد سعيد (مقاطعاً)

عفواً، اسمح لي. نحن لا نتكلم عن الفكرة الإسلامية، ولا نتكلم عن حركة الإخوان المسلمين. نحن نتكلم عن رؤية التيارات الإسلامية لقضية الديمقراطية تحديداً. فلو هناك تساؤلات خاصة بماهية الحركة الإسلامية وموقفها من قضايا أخرى، يفضل أن نقولها في المبادلات الفكرية في ما بيننا. لكن القضية الآن هي قضية الديمقراطية: كيف نقترب معاً من مفهوم للديمقراطية نتوافق عليه ونؤطره سويّاً؟

١٩ ـ إبراهيم محمد الجعفري

أعجبني حديث بعض الإخوة حول المطالبة بأن يشكل الإخوان المسلمون حزباً. حسناً، هذه قضية أثيرت كثيراً جدّاً وأُشبعت بحثاً وحديثاً وكلاماً بأن الإخوان المسلمين يطالبون بإنشاء حزب مدني ذي مرجعيّة إسلامية. هذا كان من بين ما طرح في الانتخابات الأخيرة: الإخوان يطالبون بحزب مدني ذي مرجعيّة إسلامية. ومبادرة عام ٢٠٠٤ تقول إن الإخوان يرون النظام الأساسي للدولة يكون نظاماً جمهورياً برلمانياً دستورياً ديمقراطياً. «يعني» المصطلحات الأربعة هذه واضحة نصاً في المبادرة، لكن في إطار مبادئ الإسلام، أو في نطاق الشريعة كما قال الدكتور طه عبد العليم.

حسناً، لو الإخوان المسلمون قالوا إننا نريد نظاماً جمهوريّاً برلمانيّاً دستوريّاً ديمقراطيّاً فقط، أعتقد أن حزب التجمع يطالب بذلك، وأي حزب ليبرالي يطالب بنظام جمهوري برلماني دستوري ديمقراطي، لكن الخط الأحمر بالنسبة إلى الأخوان المسلمين أن هذا لا بدّ أن يكون في ظلّ أحكام الشريعة وفي ظلّ مبادئ الإسلام.

٢٠ ـ أحمد التهامي

باختصار أنا أريد أن أتحدث بسرعة عن نقطة أراها مهمة وهي تلك المتعلّقة بالصورة الذهنية الموجودة لدى كل تيار سياسي عن الآخر. فَكُلّ تيار سياسي في مصر ـ سواءً على مستوى قيادته أم مستوى أعضائه العاديين ـ لديه انطباع ذهني وصورة ذهنية عن التيار الآخر، وغالباً ما تكون هذه الصورة سلبية، فعلى سبيل المثال هناك انطباع لدى بعض التيارات عن أن الحركة الشيوعية تضم الملحدين وتقوم على رفض الأديان وعدم الاعتراف بها، وفي المقابل هناك انطباع أو صورة ذهنية عن الإخوان المسلمين أنهم يقفون وراء أحداث العنف والإرهاب. . . إلخ.

نحن نحتاج، عندما نتحدث عن إجراءات للثقة بين التيارات المختلفة، أن نساهم بدور ما في تغيير هذا الأمر وإزالة الصورة الذهنية السلبية المتبادلة بين التيارات المختلفة، ويمكن أن يتم ذلك بطرق شتى، منها ما يمكن أن تقوم به الصحف الحزبية الممثلة للتيارات المختلفة من خلال توضيح الصورة الحقيقية لِكُلّ تيار واستضافة كتاب من تيارات أخرى.

٢١ ـ فريدة النقاش

أريد أن أسأل الدكتور عصام والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح: ماذا لو تضاربت أو تناقضت أحكام الشريعة الإسلامية مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والاتفاقيات التي وقّعت عليها البلاد وأصبحت جزءاً رئيساً من القانون الوطني؟

خصوصاً أن هذه الاتفاقيات الدولية هي حصاد التجربة الإنسانية كلها. فَكُلّ الديانات وكل الثقافات وكل الحضارات شاركت فيها.

ونحن ـ المسلمين ـ لا نستطيع أن نقول إننا غرباء عن هذا التراث، فلنا مشاركون أصلاء في صياغة الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، محمود عزمي المسلم السني، وشارل مالك المسيحي الماروني شاركا في وضع الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، وعزيزة حسين المسلمة شاركت في وضع الاتفاقية الدولية لإلغاء كلّ إشكال التمييز ضدّ المرأة. هذه النقطة مهمة. مهم جدّاً الإجابة عنها.

أنا لي ملاحظات كثيرة حول مستقبل الديمقراطية في مصر، وحول ضرورة اتفاقنا جميعاً على أن نعتبر مرجعيّة الدولة هي هذه المرجعيّة العالمية لحقوق الإنسان بمواثيقها، باتفاقياتها، بالقيم العليا التي استلهمتها من الديانات والثقافات؛ لأن الفكرة التي قيلت هنا، وقالها أكثر من مشارك وهي أنّه لا يجوز للحزب الذي يصل إلى السلطة عبر الانتخابات أن يفرض مرجعيته على الدولة، فتصبح دولة إسلامية مثلاً أو دولة ماركسية، وخصوصاً نحن في تجربتنا كنساء لنا تخوفاتنا من حكم الإسلاميين. ربما يكون الإخوان المسلمون في مصر أفضل بعض الشيء لكن في الكويت مثلاً دارت معركة استمرّت حوالى عشر سنين بين الإخوان المسلمين والنساء الكويتيات من أجل حقهن في التصويت والترشيح في الانتخابات. هذه قضية.

فالإسلاميون عامة يرون أن الخصوصية الحضارية تتمثل في المرأة، والمرأة منتقصة الحقوق. وواضح جدّاً في المبادرة التي أطلقها المرشد العام للإخوان المسلمين محمد مهدي عاكف أن هناك انتقاصاً من حقوق النساء. بخاصة الحق في المساواة.

وما أعنيه بالمساواة هنا ليس ما يثار الآن عن أن منصب رئيس الجمهورية مثلاً لن تصل إليه إمراة أو مسيحي. ليست هذه هي القضية، القضية هي المبدإ نفسه، مبدأ المساواة بين البشر، بين المواطنين كافة رجالاً ونساءً، مسلمين ومسيحيين. هذا المبدإ تجافيه وتنتقص منه مبادرة الإخوان المسلمين، وهذا سؤال جوهري يحتاج إلى ردّ حقيقي من قبل الإخوان.

النقطة الأخيرة التي كنت أريد أن أتكلّم عنها هي نقطة أسلمة العلوم. فالإخوان داخلون بقوة إلى هذا الاتجاه، وعلى الرغم من أن هذه النقطة تبدو غير ذات صلة بموضوع النقاش إلا أنها ذات علاقة بالموضوع من زاوية أن التقدّم العلمي هو أساس جوهري لمستقبل الديمقراطية في هذه البلاد. أسلمة العلوم تحوّل مستقبلنا. تضع مستقبلنا في ماضينا، وتقول إن الكتاب الكريم قد تضمن كلّ شيء وليس مهماً أن نجتهد.

٢٢ ـ حسن نافعة

لي فقط ملاحظة سأقولها بسرعة قدر الإمكان، وهي محاولة جذب الانتباه للتركيز على ما يجب أن تكون عليه هذه الندوة حتى لا تتحول إلى مكلمة أخرى من المكلمات الكثيرة حول الديمقراطية.

نحن لا نتحدث هنا عن محاكمة برامج القوى والتيارات السياسية المختلفة، ولكننا بصدد البحث عن جسور لصياغة نظام سياسي مصري جديد يحترم كلّ القوى، وتشارك فيه كلّ القوى، وبصدد البحث عن الأرضيات المشتركة.

في هذا السياق. نحن في مرحلة مشوهة جدّاً. نحن لا نعرف من نحن وماذا نمثل بالضبط؟ «يعني» بعضنا ينتمي إلى تيارات سياسية يمكن تصنيفها بسهولة، لكن الواقع الاجتماعي والسياسي المصري يمكن أن يكون فيه أشياء وتيارات أخرى كثيرة جدّاً نحن لا ندري بها.

الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢ كان فيها تجربة تسمى بالتجربة الليبرالية، لكنّها تجربة لم تزدهر فيها التجربة الليبرالية، والحزب الذي كان له الأغلبية (الوفد) لم تتجاوز فترة حكمه من ٣ إلى ٥ سنوات على أقصى تقدير.

وفي مرحلة لاحقة تمت ممارسة القمع والاستبداد، أحياناً باسم القومية، وأحياناً باسم أشياء أخرى لا نعرف بالضبط كيف نصنفها، وبالتالي ليس لأحد أن يدعي الأفضلية على الآخر أو يدعى أنّه الوحيد الديمقراطي وغيره دكتاتوريون. وبالتالي نريد أن نضع أُسُسَ كيفية وضع نظام سياسي جديد.

في ما يتعلق بالتيار الإسلامي. نحن نتحدث اليوم لكي نزيل المخاوف المشتركة، ونبني جسوراً مشتركة لبناء نظام سياسي يتفق على قواعده الجميع. هناك أشياء تدخل في البرامج، وهذه سنختلف فيها كلنا ولا نريد أن نتكلم فيها مثل: كيف سيمارس تيار سياسي السياسة الإسكانية إذا وصل للحكم؟ أو كيف تكون سياسة الضمان الاجتماعي عنده؟ أو كيف تكون سياسة التعليم؟ هذه تفاصيل ستختلف فيها البرامج، وكل تيار سيلونها برؤيته الفكرية.

لكنا دعونا بدلاً من هذا نركز في الأسس التي تشكل النظام السياسي من قبيل: كيف سيكون الدستور؟ كيف ستشكل الأحزاب السياسية؟ هل هناك قيود وضوابط على الأحزاب السياسية أم لا؟ فمن ضمن الأسئلة التي يجب أن نطرحها، ويجب أن يجيب عليها كلّ تيار وبالذات التيار الإسلامي: عندما نتحدث عن حرية تشكيل الأحزاب السياسية، هل نضع ضوابط أم لا نضع ضوابط؟ أنا من أنصار أن نضع

ضوابط. ضوابط تقول: لا أحزاب دينية، ليس بمعنى أن لا تكون لها مرجعيّة دينية، فهذا حقّ لأي حزب أن تكون له مرجعيته الدينية، لكن يجب أن تكون العضوية فيه مفتوحة للجميع بغض النظر عن الدين. فلا يوجد حزب يمنع مسيحياً من الانضمام إليه أو العكس. كذلك ممنوع أن يقوم حزب على أسس إقليمية، أو أسس طائفية. أما في غير ذلك فالحرية يجب أن تكون مكفولة ومتاحة للجميع.

في هذا السياق أنا أعتقد أنّه إذا قلنا إن هناك تيارات فكرية رئيسة ثلاثة: تيار قومي وتيار ليبرالي وتيار إسلامي، فتحت كلّ تيار من هذه التيارات ستتشكل عشرات الأحزاب، وهنا سؤالي للدكتور عصام العريان: كم حزباً إسلامياً يمكن أن يتشكل إذا ما أتيحت حرية تشكيل الأحزاب؟ وعندما يتحدث كلّ حزب إسلامي عن مرجعيّة إسلامية، هل سيكون هناك من يدعي أنّه يحمل المرجعيّة الإسلامية الصحيحة والآخرون لا يحملونها؟

فأنت تكلّمت، وأنت تتحدث عن تصنيف التيار الإسلامي عن التيار السلفي، وتكلّمت عن تيار العنف، وتكلّمت عن تيار الإخوان المسلمين، ويمكن تحت كلّ تيار من هذه التيارات أن تتفرع تفريعات وتخرج أحزاب. هل الساحة السياسية المصرية مرشحة إلى مثل هذا التفتت لو أتيحت حرية تكوين الأحزاب؟ هذه نقطة.

النقطة الثانية هي أننا ونحن بصدد بناء جسور الثقة، هناك قضايا فكرية كبرى نحتاج إلى وضوح أكبر فيها. على سبيل المثال، عندما أقول: الأمة مصدر السلطات، هذا القول له مرجعيّة فكرية واضحة ومحددة تترجم بحق المواطنة وبسلطة التشريع.

وهنا أقف عند سلطة التشريع. عندما أقول إن سلطة التشريع مقيدة بمرجعيّة معينة. هنا يمكن أن يكون هناك لغط كثير جدّاً؛ لأنه إذا قلت إن الأمة مصدر السلطات، وقلت إن مجلس الشعب أو البرلمان هو الذي يشرع، إذاً له مطلق الحرية في أن يشرع ما يراه في مصلحة الناس، وأن الذي يشارك في العملية التشريعية هو المواطن لأنه مواطن، ولأنه إنسان، سواءً أكان امرأة أم رجلاً، سواءً أكان مسيحيّاً، قبطيّاً، أم يهوديّاً أم مسلماً. فطالما كان عضواً بمجلس الشعب فهو الذي يملك سلطة التشريع، وهو الذي يشرع، بشرط ألا يتناقض ما يشرعه مع الشريعة الإسلامية. هل عندما أترجم هذا على المستوى المؤسساتي، أقول إنّه يجب أن يكون هناك لجنة دينية أو يكون هناك مجلس صيانة الدستور أو صيانة النظام أو مثلما يحدث في إيران، يكون مجلساً مكوناً من فقهاء وشيوخ حتى أضبط هذه العملية؟ أم يكفي أن أقول المجلس التشريعي هو المجلس الذي يشرع.

«يعني» هناك بعض الإشكاليات تحتاج إلى أن نبحث فيها ونعطي فيها رأياً. أنا

رأيي أن الإخوان المسلمين سيكسبون أكثر إذا أوضحوا هذه النقاط، وفي إطار حرّ، في إطار لا يقيد الفكر.

٢٣ ـ عاطف السعداوي

أريد أن أتحدث باختصار في نقطتين:

النقطة **الأولى** تعقيباً على ورقة الدكتور عصام العريان، حيث ركز في ورقته على رؤية الإمام حسن البنا للديمقراطية. وسؤالي له: هل ما زالت رؤية الإمام حسن البنا هي التي تحكم موقف الإخوان حتى الآن؟

أنا لاحظت أن أكثر من ٥٠ في المئة من دراسة الدكتور عصام متعلق برؤية الإمام حسن البنا، ولعل الداعي إلى هذا السؤال هو أن الإمام كانت له آراء تتعارض بشدة مع ركائز الديمقراطية كما نفهمها بالمعنى الحديث، خصوصاً في موضوع الأحزاب، فالإمام حسن البنا رأى أن الأحزاب تتعارض مع وحدة الأمة.

وأنا مع الدكتور عصام وهو يصف موقف الإمام من المسألة الحزبية بأنه موقف بالغ القسوة، إنما ما يهمني هو مدى رفض الإخوان الحالي لهذا الموقف، لأن هناك سؤالاً قد يستدعي الشك في رفض الإخوان لموقف الإمام في المسألة الحزبية، وهذا السؤال هو: لماذا يرفض الإخوان حتى الآن تأسيس حزب سياسي؟

فأنا أرفض الإجابة التقليدية التي تقول إن الدولة رافضة لمثل هذا الطرح، لأني أعتقد أن هذا ليس موقف النظام الحاكم فقط، ولكنه رغبة إخوانية أكيدة أيضاً. لأن هناك دلائل كثيرة على عدم رغبة الإخوان في تأسيس حزب سياسي، وأهم هذه الدلائل هي أن الإخوان لم يقدموا طلباً بتأسيس حزب ثمّ بعد ذلك يخوضوا مراحل الجهاد المعتادة لتأسيس هذا الحزب والتي تنتهي دائماً بحكم قضائي، فهناك أحزاب كثيرة تحت التأسيس، وتمارس نشاطها وهي تحت التأسيس حتى يصدر حكم بتأسيسها. ولكن لم نسمع عن أي محاولة إخوانية لتأسيس حزب، حتى حزب الوسط عندما أعلن، تبرأ منه الإخوان وتخلوا عن الفكرة.

النقطة **الثانية** أيضاً تتعلق برؤية الإخوان المسلمين، خصوصاً بعد الصعود الأخير للإخوان في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة، فقد لاحظت أن كلّ التحليلات وكل الدراسات والآراء التي صاحبت صعود الإخوان ركزت على طريقة الإخوان في إدارة المجتمع عندما يصلون إلى السلطة والضمانات التي يجب أن يقدموها حتى لا ينقلبوا على الديمقراطية بعد وصولهم. . . إلخ. ولكن لم أرَ أحداً يركز على ماذا يقدم الإخوان للديمقراطية من خدمة بعد أن أصبحو قوة المعارضة

الرئيسة بحكم ما حققوه من نتائج غير مسبوقة في الانتخابات التشريعية الأخيرة.

فوصول الإخوان بهذا العدد أراه انتصاراً للديمقراطية يجب استغلاله جيداً، وبالتالي يجب أن يكون السؤال هو: ماذا سيقدم الإخوان للديمقراطية كقوة معارضة رئيسة وليس كقوة حكم؟ لأنّني أعتقد أن وصول الإخوان للحكم يحتاج إلى فترة طويلة ـ إذا حدث أصلاً ـ وبالتالي يجب أن نبدأ بما تحقق وليس بما لم يتحقق بعد.

٢٤ ـ ناجي الغطريفي (يرد)

أريد أن أوضح أنّني لم أقصد الانتقاص من أهمية الدستور وقدسيته كمرجعيّة قانونية، كما تصور بعض السادة المشاركين، وإنما ما أردت إثباته هو أن الدستور قد انتهك في هذا العصر انتهاكاً منظماً، وتم تجاهله والالتفاف عليه، فالمفارقة بين الطابع والمضمون الاشتراكي للدستور والطابع والمضمون الليبرالي ـ نظرياً ـ للاقتصاد القومي والممارسة السياسية، أكبر دليل على ذلك، كما إنَّ الأحكام التوفيقية للمحكمة الدستورية العليا في ما يتعلق بدستورية سياسة الخصخصة والموقف من تعديل قانون الإيجارات تعتبر خير شاهد على الاستهانة بالدستور والالتفاف على نصوصه. وقد أدى الإصرار على عدم تعديل الدستور حتى لا يتم المساس بسلطات رئيس الجمهورية والطابع الأبوي للدستور إلى انتهاك الديمقراطية والإفساد السياسي والأخلاقي الذي أصبح النمط السائد في المعاملات بين السلطات بعضها ببعض وبينها وبين المواطن.

ولا شكّ في أن اعتماد دستور ليبرالي صريح من شأنه أن يحفظ التوازن بين السلطات، وأن يخلق انسجاماً بين مفردات ووسائل إدارة الاقتصاد القومي من ناحية، والحرية الاقتصادية في ظلّ اقتصاد سوق واع بالجوانب الاجتماعية من ناحية أخرى، والضمانة لإقامة مجتمع الحرية والعدالة والكفاءة. ولهذا قلت إن ضمانة عدم التراجع عما يستقر عليه رأي الأمة هو أن يكون هناك احترام لليبرالية، بمعنى أن الليبرالية ليست مذهباً، وإنما هي وعاء وضمانة، قادرة على أن تحتوي جميع المبادئ والمذاهب طالما أنّها أتت بطريقة انتخاب حرّ من جانب الشعب.

٢٥ ـ عصام العريان (يرد)

أنا هنا أريد أن أضيف نقطتين مهمتين جدّاً:

النقطة **الأولى**، إنّه من الناحية المعرفية، قصة التعددية، وقبول الرأي الآخر، واحترام الحريات العامة والخاصة، واحترام حقوق الإنسان، واحترام تداول السلطة، وحق السلطة في تولية من تشاء وعزل من تشاء. . أنا أعتقد أن هذه الجزئية متفقة مع وجهة نظر الإخوان، ومعظم التيارات الإسلامية مع الفكرة الديمقراطية كقيم،

كأسس أو مبادئ تقوم عليها مسألة الديمقراطية، وهذا ضمان لتطبيق ديمقراطي سليم.

والالتباس الذي يثور في ذهن بعض النخب السياسية وليس عند عموم الشعب من دور الدين في السياسة لا بُدَّ من توضيحه لعله يخف أو يزول. ليس في منهاج الإخوان إقامة دولة دينية أو حكومة دينية، بل منهجهم يقوم علي إقامة حكومة ودولة مدنية كلّ مواطنيها يتساوون فيها في الحقوق والواجبات التي يضمنها الدستور، مرجعيتها الإسلام الذي هو عقيدة الأغلبية وثقافة وتراث وحضارة الجميع، شارك في صنعها المسلمون والمسيحيون واليهود كما شارك فيها العرب والكرد والفرس والأمازيغ.

الإخوان المسلمون ليسوا مشايخ أزهريين «وفيهم عدد وافر منهم، ويحترمون الأزهر ويبجلون رجاله ويريدون رفع مكانته وإعلاء شأنه وزيادة دوره»، الإخوان علماء وأطباء وقانونيون ومهندسون وصحافيون وعمال وفلاحون يمثلون جميع شرائح الشعب المصري، فلا هم يدّعون أنهم ينطقون بالحق الإلهي، ولا هم يقولون بالوصاية الإلهية ولا هم يريدون حكم علماء الدين، بل يقولون بسلطة الأمة في تولية من تشاء وعزله؟ متى أرادت في انتخابات دورية نزيهة. الإخوان لا يحتكرون تفسيراً واحداً للدين، بل من أصل منهجهم احترام الخلاف في فرعيات الدين، ويعتقدون أن الإجماع على أمر منها مستحيل، فما بالنا باجتهادات المسلمين في شؤون حياتهم الدنيوية التي قال فيها الرسول (ﷺ): «أنتم أعلم بشؤون دنياكم»، وهم في ذلك يدعون إلى ازدهار الاجتهاد الإسلامي الذي يجب أن يكون اليوم في صورة مجامع علمية تشمل الفقهاء من علماء الأصول والفقه، والمفسرين وعلماء اللغة، كما تضم إليهم متخصصين في القانون والطب والهندسة والعلوم وكل فروع الحياة. هذه المجامع هي التي ستكون مجالس استشارية للبرلمان عند مناقشة أي قضية تضع بين يدي ممثلي الأمة كل الآراء والاجتهادات ليختاروا من بينها ما يناسب الوقت والظرف والأحوال. الإخوان لم يكونوا طرفاً أبداً في أي قضية تتعلق بمجال الفكر والإبداع وحرية الاعتقاد في ما ثار أخيراً، بل وقفوا منها موقفاً ثابتاً وهو أن الأصل هو إطلاق الحريات كلها وأن الضمانة الوحيدة لحماية مقومات المجتمع هو قضاء حرّ مستقل يحتكم إليه الجميع عندما يشعرون بخطر ما يهدد سلامة المجتمع.

من الناحية الإجرائية. لأنني متذكر مقالة جيدة للأستاذ عبد الغفار شكر ـ تقول إن أي فصيل يدعي الديمقراطية لا بدّ أن يكون له مواصفات في ممارسته. فأنا أريد أن أقول: إن ممارسات الإخوان الداخلية داخل الإخوان ضمانة أخرى؛ لأن الإخوان من قديم يقومون على مبدإ اعتماد الانتخاب لمستوياتهم، والتمثيل في مؤسساتهم،

وآلية التصويت بالأغلبية في قراراتهم. وهذه إحدى الآليات المعتمدة في العملية الديمقراطية.

قصة أن هذه فريضة الوقت، نعم. هي «فريضة الوقت» لسبب. هو أننا في صدد تحوّل، نريد جميعاً أن ننجز مصالحة وطنية الآن لننتهي من هذا التحول، وبعد ذلك سنتنافس. يمكن بعد هذا أناس يندمجون، ويمكن أناس ينفصلون لكن سيبقى هناك توافق وطني عام على استمرار العملية الديمقراطية وضمان ألا ينقلب عليها أحد.

في ما يتعلق بقضية المواطنة أعتقد أن الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح ردّ عليها.

أنا أريد فقط أن أستغرب مما قاله الأستاذ جمال سلطان من أنّه يحسب جميع المعتقلين على التيار السلفي. نعم. هم لديهم خلفية سلفية، لكننا من الناحية التنظيمية لا نستطيع أن نصنفهم كتيار سلفي. التيار السلفي، في تقديري أنا، له بنية تنظيمية مختلفة عن بنية تيارات العنف، أو التي كانت تمارس العنف

وأنا مختلف مع الأستاذ جمال سلطان أيضاً في قضية الظواهري، أنا أعرف الظواهري من أكثر من ٣٠ سنة. الدكتور الظواهري لا يؤمن أساساً بأي وسيلة للوصول إلى السلطة إلا عبر الانقلاب. ومن خلال متابعتي له لا أعتقد أنّه قد غير رأيه، أو أنّه لو وجد في بيئة أخرى يمكن أن يغير رأيه، لا حرج على فضل اللهِ، كلّ الناس تتغير، لكن أنا أرى أنّه عاش هذه الفترة كلها بفكره الرافض الديمقراطية نفسها.

أنا سأتجاوز أشياء كثيرة مهمة، لكنني سأرد على الجزئية الأخيرة التي أثارها الدكتور حسن نافعة؛ لأنها مهمة جدّاً.

سلطة التشريع حقّ للأمة، والمجالس التشريعية تسن القوانين، ولكنها تستعين بخبراء ما تشاء، ولها سقف. . هذا السقف هو الدستور. إذا نصّ الدستور كما في الدستور الحالي أو في دستور ٢٣ على أن دين الدولة الرسمي الإسلام، وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، أنا أعتقد أننا كإخوان مسلمين وكثير جدّاً من التيارات الإسلامية تقبل هذا النصّ كسقف يحمي العملية الديمقراطية ألا تخترق حدود. بتحليل ما حرم الله أو تحريم ما أحل الله.

هذه الجزئية أنا أرى أنّها ضمان لما يمكن أن نسميه ديمقراطية إسلامية، أو نموذج ديمقراطي يطبق في البلاد الإسلامية.

وبالتالي إذا رأى ناس أن هذا التشريع خالف ما يرونه هم من مبادئ الشريعة وأحكام الشريعة، الفيصل والحكم هو المحكمة الدستورية، ليس أي شخص آخر.

والرقابة الدستورية بعضها رقابة سابقة وهناك رقابة لاحقة. . يمكن أن نأخذ بما نشاء، لكن نحن حاليّاً لن نغير شيئاً، دعونا في الرقابة اللاحقة مثلما هي موجودة. هناك أناس آخرون يطبقون رقابة سابقة مثل إيران ومثل فرنسا، لكن أنا أرى أن هذا موضوع مهم.

ولكن قصة أن يكون هناك استعانة بفقهاء أو استعانة بخبراء فهذا أمر غريب في ظلّ طبيعة مجلس الشعب الحاليّ. ولو أردنا ذلك فلا بُدَّ من بنية جديدة لأن مجلس الشعب في مصر لا يسن قوانين، مجلس الشعب في مصر يبصم على قوانين؛ لأن القوانين تأتيه من الحكومة، ونحن في المجلس حاولنا أن نغير نصّاً في قانون من دون فائدة، كذلك المستشار عادل عيد، رحمه الله ـ وهو خبير قانوني ومستشار ـ حاول أن يغير لفظاً واحداً في قانون ولم يستجب له أحد!

المسألة تحتاج إلى خبراء يُعدّون القوانين كلّ في مجال تخصصه.

السؤال المهم الأخير الذي طرحه الدكتور حسن نافعة وهو: كم حزباً إسلامياً سيتشكل إذا ما اتيحيت حرية تشكيل الأحزاب؟ لعل الإجابة عن هذا السؤال تقتضي النظر أولاً إلى واقع الأحزاب الإسلامية في الوطن العربي الآن. في المغرب هناك أكثر من ثلاثة أحزاب، الشيء نفسه بالنسبة إلى الجزائر، في العراق هناك أكثر من عشرة أحزاب.

أريد أن أقول إنّه لا خوف من أن تتعدد الاجتهادات، وهذا ضمان لئلا يقول أحد إن جماعة الإخوان المسلمين تحتكر إسلاماً تريد أن تفرضه على الناس. بالعكس، هذا سيكون ميزة لأن ترى الناس تنوعاً واختلافاً في الآراء الإسلامية نفسها، بما يجعل الأحزاب الإسلامية أكثر تنوعاً وثراء من أي أحزاب أخرى.

في ما يتعلق بحرية تشكيل الأحزاب، أنا متفق مع الدكتور حسن نافعة في ما يقوله في هذا الصدد، والجبهة الوطنية أعدت مشروعاً يتبنى الرأي نفسه القائل بمنع تشكيل أحزاب تميز بين المواطنين على أساس الدين أو العرق أو غيره، أو أحزاب فئوية أو جهوية، ويمنع تشكيل أحزاب ذات طبيعة عسكرية أو لها ميليشيات عسكرية.

القسم الرابع

نحو رؤيــة مشتركــة للديمقراطيــة
بيــن التيــارات السياسيــة فــي مصــر

الفصل السادس

نحـو مفهـوم مصـري للديمقراطيــة

محمد السيد سعيد(*)

مقدمــة

ـ لا بدّ من أن يبدأ أي مفهوم مصري للديمقراطية بالاعتراف بأن مصر هي جزء لا يتجزأ من المجتمع الدولي، وأن الديمقراطية التي نعنيها هي في الجوهر تلك التي جربتها البشرية وطمحت إليها في دول كثيرة من دول العالم، وأنها تنبني على خبرات مشتركة بين مختلف الشعوب، وليست شيئاً يتم تعريفه لأول مرة ولا هي مفهوم يؤخذ تعسفاً كما حدث مثلاً في دول حلف وارسو السابقة مع مفهوم الديمقراطية الشعبية، أو مع دول أخرى لا ديمقراطية استخدمت المفاهيم للتمويه على ممارسات شمولية أو تسلطية بعيدة كلّ البعد عن الديمقراطية.

ـ لا بُدَّ أيضاً من أن يبدأ أي مفهوم مصري للديمقراطية بالاعتراف بأن مصر هي أيضاً كيان ثقافي متميز ومنتم إلى عدد من الدوائر الحضارية المتداخلة، كما إنَّ لها ظروفها الاقتصادية والاجتماعيّة الخاصة، وتقاليدها السياسية الممتدة والمتجذرة وخصوصاً في ما يتعلق بالتشديد على قيم العدالة، وأنها قادرة على إثراء مفهوم الديمقراطية والتمتع بتجربة أصيلة لا تقوم على تقليد أو نسخ لغيرها من التجارب، وأن التوق لتجربة ديمقراطية أصيلة لا يمكن أن يعني الإجحاف بأي شكل من الأشكال بالقيم المشتركة للإنسانية أو بالمبادئ والمعايير الأساسية للديمقراطية، وإنما

(*) نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

يعني تجسيد هذه القيم بصورة تستجيب للحاجات الأصيلة والمشروعة لجميع القوى الاجتماعية الكبرى، ولحاجات البلاد ككل، وللضرورات التي يمليها التكوين الثقافي الفريد لمصر.

ـ ومن المفيد أن نؤكد أيضاً أن الديمقراطية ليست مجرد نظام سياسي أو كيان قانوني شكلي فحسب، وأن لها ماهية أو فحوى يتلمسها الناس بالتجربة وبالممارسة أيضاً، وأن كل استخدام لقاعدة قانونية شكلية ديمقراطية لتحقيق نتائج معاكسة للهدف منها أو للغرض الذي وضعت لتحقيقه هو غدر بالديمقراطية وإجحاف بها. ومن هذا المنطلق فإنه يجب أن نضع نصب أعيننا الفحوى الجوهرية للديمقراطية في كلّ العصور، وهي أنّها النظام الذي يقوم على سلطة الشعب وسيادة الأمة.

ـ وبصورة عامة فإن الممارسة الديمقراطية هي الجانب الأكثر أهمية، وهي تتم على ثلاثة مستويات: مبادئ عامة وأساسية لا يجوز خرقها ولا يقبل أن يتم تنظيمها بصورة تؤدي إلى مصادرتها، وتنظيم محدد للعلاقة بين سلطات الدولة والمجتمع تشمل تقريب السلطة للشعب، وبناء نظام نيابي يقوم على الانتخابات العامة الدورية والنزيهة، ونظام حكم يقوم على مبدإ حكم الأغلبية مع الاحترام التام لحقوق الأقلية، ووضع ضمانات تحول دون تركيز السلطة أو احتكارها أو تأبيدها، مع وضع الأسس السليمة التي تضمن ممارسة الحكم بصورة فاعلة وفي حدود حكم القانون.

ـ وتحتاج الديمقراطية إلى شروط تمهيدية أساسية، وهي شروط تسمح بتطور ديمقراطي سليم وصحي من دون أن تكون بذاتها جزءاً من تعريف الديمقراطية. وتشمل هذه الشروط العناصر الأساسية التالية:

● **استقلال الإرادة الوطنية**: إذ يستحيل أن تعيش الديمقراطية في ظل فقدان الاستقلال السياسي والحدّ الأدنى من الاستقلال الاقتصادي الوطني. وبينما انتهى عصر الاستعمار التقليدي، ولا تواجه مصر خطراً داهماً باحتلال جزئي أو كلي لأراضيها وترابها الوطني، فإنها تعاني مستوى مرتفعاً للغاية من التبعية الاقتصادية والتعرض الإستراتيجي، الأمر الذي يفقدها جانباً كبيراً من استقلال القرار الوطني. ومن دون إغلاق نافذة الانكشاف الاقتصادي والإستراتيجي يصعب تصور تحقيق الديمقراطية، لأن القرارات الحقيقية التي تؤثر في رفاهية الوطن والمواطن تصدر في هذه الحالة عن قوى خارجية مهيمنة. إننا نؤكد ضرورة النهوض الاقتصادي الذي يحقق الحدّ الأدنى من الاستقلال الاقتصادي، كما نؤكد ضرورة

بناء المنعة الإستراتيجية المصرية وتطويرها سواء بصورة منفردة أو بالتعاون مع الدول العربية والدول المحبة للسلام.

● **التوافق على القيم الجوهرية للمجتمع** وأركان ثقافته الوطنية مع الوعي بالإضافات العظيمة التي يمكن أن تؤدي إليها الممارسة الثقافية الخلاقة والأصيلة التي تترجم الأهداف السامية والأساسية للمجتمع والأديان السماوية. ونعتقد أن هناك ضرورة على التوافق على الدور الكبير الذي يؤديه الإسلام والمسيحية في تكويننا الثقافي والأخلاقي القومي. إن تعزيز هذا الدور مطلوب وضروري. ويجب البناء على القيم الأخلاقية الرفيعة التي أرستها المسيحية وأكدها الإسلام في أرض مصر، وفي نسيجها الحضاري والمجتمعي. إن جانباً من هذا التوافق يقوم على استبعاد بناء دولة دينية بمعنى منح أي جماعة ـ وبخاصة رجال العلم الديني ـ امتياز حكم البلاد. وفي المقابل فإن بناء الدولة ونظامها وسياساتها ينبغي ألا تصطدم أو تتناقض مع قيم أساسية للدينين الإسلامي والمسيحي.

● **ولا شكّ في أن التوافق على القيم السياسية والأساسية في كلّ المجتمعات الديمقراطية يشكل شرطاً بديهياً.** ويجب بصورة خاصة التوافق على معاني الاعتراف بالآخر والتسامح السياسي والفكري وحقوق المواطنة المتساوية وإقامة الممارسة السياسية على قاعدة المشاركة في الوطن والمساواة في حقوق المواطنة واستبعاد كلّ صور التمييز على أساس الدين أو الجنس أو الأصل العرقي أو جهة الميلاد والإقامة، أو أي اعتبار غير شخصي آخر. ويجب بصورة خاصة أن تتم مكافحة كل صور الطائفية وتأكيد الوحدة الوطنية وإبعاد المؤسسات الدينية عن المجال السياسي، واعتبارها مرافق عامة مفتوحة ومتاحة للجميع يرئسها أشخاص يتمتعون بالاحترام العام، على ألا يسمح لهم بمزاولة الوظائف أو الأدوار السياسية الحزبية في أثناء شغل وظائفهم الدينية. وفي الحدّ الأدنى يجب إقامة العلاقات الدينية على أساس التسامح والاحترام المتبادل وتحصين المعتقدات الدينية من الهزؤ والسخرية أو الإهانة، من دون إجحاف بحق المناقشة العاقلة والمفيدة لِكُلّ الأفكار والنصوص أو الممارسات في سياقات تضمن حرية البحث والإبداع.

● **إننا نعتبر أيضاً أن تحقيق الحد الأدنى من النهوض الاقتصادي والمجتمعي** شرطاً ضرورياً لمواصلة وتنمية تجربة ديمقراطية ذات معنى وقابلة للحياة والازدهار. وفي هذا السياق، فإن أي نظام ديمقراطي في مصر يفقد جانباً كبيراً من ضرورته إن لم يمكّن المجتمع من الانطلاق النهوضي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإحداث قطيعة نهائية مع الفقر والتخلف.

أولاً: المبادئ الأساسية للحكم الديمقراطي

ـ يجب أن يتم إقرار كل الحقوق الأساسية للإنسان والمنصوص عليها في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وبصورة خاصة في العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها مبادئ جوهرية في النظام الديمقراطي في مصر.

ـ وبصورة خاصة يجب تقنين الاعتراف بحقوق التعبير ـ وبخاصة في الصحافة ومنابر الإعلام المختلفة ـ والحق في المعلومات وحقوق التجمع والتنظيم المدني والسياسي بما يضمن ويعزز في الوقت نفسه التعددية السياسية. يعني ذلك الحق في تأسيس وامتلاك الصحف والقنوات الإذاعية والتلفازية، والحق في تأسيس الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة، والصالونات والتجمعات والمنابر الثقافية والنقابات العمالية والمهنية وغيرها من المنظمات والجمعيات السياسية والمدنية بحرية ومن دون حاجة إلى الحصول على ترخيص، على أن تتم مزاولة هذه الحقوق بصورة سلمية وعلى وجه لا يجحف بحقوق الآخرين.

ـ يمثل مبدأ حكم القانون حجر الزاوية في النظام الديمقراطي، ويجب القيام بإصلاحات تشريعية شاملة لتطهير التقنينات المرعية في مصر من كلّ الخروق لحقوق الإنسان والحريات العامة ومبادئ العدالة والمساواة، وتمكين النظام القضائي من امتلاك آلياته الخاصة في تطبيق القانون ومد حمايته للجميع من دون استثناء وعلى قدم المساواة، وإنجازعدالة ناجزة وسريعة. ويجب أن يسمح النظام السياسي بفتح الباب أمام الحق في رفع ـ أو تحريك ـ الدعوى العمومية لتحقيق أغراض وأهداف عامة تتفق مع القيم المرعية في المجتمعات الديمقراطية، ولا تصادر، على أي نحو، الحريات والحقوق الأساسية للإنسان، أو تتدخل في الحياة الخاصة إلا في أضيق الحدود، وبما يتفق مع أفضل المعايير في كل النظم القانونية.

ـ تشمل الحقوق الأساسية في المجتمع الديمقراطي استقلال المؤسسات الدينية، وصدور قوانين تفتح الباب أمام الاختيار الحر سواء بالتصويت أم التراضي أم بالوسائل الأخرى المناسبة لمستوياتها القيادية.

ـ لا يمكن الفصل بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بل هما غير قابلين للفصل ومتكاملان. وفضلاً عن الاعتراف بالملكية الخاصة والملكية التعاونية والعامة، يجب أن يلتزم أي نظام ديمقراطي بأولوية اقتلاع الفقر، وضمان مدّ مظلة التأمين الصحي وشبكة الأمن الاجتماعي للجميع بما يضمن الحاجات الأساسية. تتقدم الممارسة الديمقراطية بتأكيد التوازن في المصالح بين القوى

الاجتماعية المختلفة وصيانته، وذلك من خلال تعدد أساليب الإنتاج وضمان أعلى مستوى ممكن من عدالة التوزيع.

ثانياً: الحكم الديمقراطي

ـ تعني الديمقراطية سيادة وسلطة الأمة والشعب، ويجب أن تحتفظ الممارسة السياسية الفعلية على هذا المعنى بِكُلّ الوسائل الممكنة. فإضافة إلى الوسائل النيابية يجب أن تشجع القوانين والممارسات الفعلية على مشاركة المواطنين كأفراد وباعتبارهم هيئات أو جمعيات عمومية للمؤسسات العامة في اتخاذ القرارات وصنع السياسات. إن مستويات معيّنة من الديمقراطية المباشرة صارت ممكنة بل ضرورية لترجمة مبدإ سيادة الشعب، وسلطته من خلال كلّ الوسائل الضرورية للتعرف إلى آرائه في السياسات المختلفة.

ـ تقوم التجربة الديمقراطية المصرية على تقريب السلطة للشعب بشتى الوسائل وعلى رأسها نظام فاعل للحكم المحلي يتيح للمجتمع على مستوياته القاعدية فرصة السيطرة على الشروط المباشرة للحياة الاجتماعية وسلطة اتخاذ قرارات أساسية لحشد وتعبئة القدرات من أجل التنمية وإطلاق قدرات النهضة. ويتم انتخاب جميع مستويات الإدارة والحكم المحلي من عُمُد القرى حتى المحافظين، كما يتم وضع خطط لتعزيز الترابط المجتمعي واستعادة حس الجماعة والانطلاق منها لتحقيق النهوض بما في ذلك الأشكال المختلفة للتضامن الاجتماعي وتوفير الأمن والحماية، من دون إجحاف بالفرد أو حقوقه وحرياته. تقريب السلطة من الناس هو أهم مجال للاجتهاد والإضافة إلى التجربة الديمقراطية المصرية، ويجب فتح باب الاجتهاد في هذا الحقل إلى أقصى حد ممكن.

ـ تقوم التجربة النيابية المصرية على تأكيد سلطة الشعب، وذلك من خلال تأكيد الصلة المتواصلة والحميمة بين النواب وناخبيهم، وفتح الباب أمام الناخبين لمحاسبة نوابهم في أي وقت، والتزام النواب باستشارة ناخبيهم حول مختلف القضايا التشريعية والرقابية. وتتمتع المستويات النيابية المختلفة بسلطات حقيقية تشريعية ورقابية.

ـ ويتأسس النظام الدستوري المصري على مزج ملائم بين خصائص النظامين الرئاسي والبرلماني بما يعزز سلطات البرلمان ويضمن في الوقت نفسه أكبر قدر ممكن من توازن السلطات. وتتشكل الحكومة من الحزب أو الأحزاب التي تتمتع بأغلبية في البرلمان، حتى لو كان رئيس الجمهورية منتخباً ويتمتع بصلاحيات حقيقية في مجالات

يسميها الدستور. ويجب وضع دستور جديد ينقل مصر إلى النظام الديمقراطي بصورة حاسمة، وذلك بواسطة جمعية دستورية تتشكل بنسبة الثلثين بالانتخاب العام، وبنسبة الثلث من شخصيات عامة وعلمية وفكرية وشخصيات أخرى مشهود لها بالدور البارز في الحياة المجتمعية، أو بإنجازات خارقة أو تمثيل قطاعات إستراتيجية من المجتمع.

ـ يجب في كل الأحوال ضمان الاستقلال التام للنظام القضائي، ويكون النائب العام محامياً للشعب وحافظاً حقوقه المدنية والسياسية، ويتم انتخابه إما في تصويت شعبي عام أو من جانب الجمعية العمومية لمحكمة النقض أو بوسائل أخرى تضمن أن يتمتع بالاستقلال عن السلطة التنفيذية، وأن يقوم بدوره العدالي بما يتفق مع نصّ وروح القانون والدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

ـ يتأسس مجلس الوزراء من الحزب أو الأحزاب ذات الأغلبية في البرلمان، ويحصل على ثقته ويمكن البرلمان إقالة الحكومة أو أي وزير منها. ويجب أن يكون للمجلس اختصاصات ذاتية وخاصة به ومستقلة عن الرئيس حتى في ظل نظام يحمل ملامح رئاسية. ويمكن الرئيس والمجلس أن يتشاورا حول الوزارات السيادية، ولكن مصر تتطلع إلى اليوم الذي يكون فيه الوزراء والتنفيذيون الآخرون مدنيين، وقت اختيارهم أو انتخابهم لتولي وظائفهم.

ـ لا يمكن الإجحاف بحقوق الأقلية في النظام الديمقراطي. ويمكن الأقلية البرلمانية أن تشكل حكومة ظلّ، وأن تشارك بفاعلية في الرقابة على أداء الحكومة الفعلية وأن تقترح القوانين والتشريعات فضلاً عن كل الوظائف النيابية الأخرى.

ـ يجب أن يضمن النظام الديمقراطي أن تتمتع الإدارة العامة بقدرات حقيقية، وأن تمثل عنواناً سليماً لاستمرار الدولة مع تغير الحكومات. وتتطلع الأمة المصرية إلى موقف مستقبلي يمكّن الإدارة العامة من القيام بوظيفتها خير قيام باعتبارها القيادة الطبيعية للتنمية والنهوض الوطني، وهو ما يجب أن يتم من خلال إعادة بناء منظومة دولة ذكية، تجند لوظائفها أعلى مستويات المهارة الممكنة، ولا تعامل كمستودع للموظفين، أو كآلية لامتصاص البطالة. ويتم إعادة تعريف دور الدولة دورياً بما يضمن أن تقوم بأدوارها التقليدية والتنمية بكفاءة عالية وأن تشكل قاطرة للمجتمع، وبخاصة في ما يتصل بالتنمية البشرية، وحفز وتشجيع الإبداع التكنولوجي والعلمي والثقافي، وتوفير المعلومات والمكونات الأخرى الضرورية لإطلاق قدرات النهضة في مصر.

ثالثاً: الضمانات الأساسية للنظام الديمقراطي

ـ يجب إيجاد آليه دستورية تضمن عدم المساس أو الإجحاف بالنظام الديمقراطي حتى من جانب أغلبية برلمانية منتخبة ولو كانت تسيطر على، أو تحتكر، البرلمان. ومن دون الإجحاف بالحياد السياسي للقوات المسلحة وقوات الأمن حيث يجب أن تقوم هذه القوات بحماية النظام الدستوري الديمقراطي، وأن تضمن عدم تحريف آلياته الدستورية لمصلحة حزب أو حركة أياً كانت. ويمكن لضمان هذا الغرض أن يتشكل مجلس دستوري يضم فاعليات متنوعة وتشمل رجال قضاء وعسكريين بحكم مناصبهم لحماية الدستور أو للقيام بمباشرة مهام السيادة العليا.

ـ يؤكّد النظام الديمقراطي مبدأ المساءلة، ويكون جميع من يتولون الوظائف العامة التنفيذية والنيابية مسؤولين أمام الشعب والهيئات النيابية وأمام القضاء عن كل تصرفاتهم في أثناء تولي وظائفهم، ويمتنع عليهم ممارسة أي نوع من الأعمال الخاصة أو إجراء عمليات أعمال في أثناء تولي وظائفهم. ويمتنع على أولادهم وأقاربهم من الدرجة الأولى القيام بأعمال ترتبط أو تختلط مع وظائف آبائهم العامة، أو العكس.

ـ يتم وضع حدود قصوى على مدد تولّي الوظائف العامة، بمدتين فقط، أو عشر سنوات متصلة أو متقطعة.

ـ يجب توفير آلية تضمن تمثيل النساء في مختلف المستويات النيابية والتنفيذية بنسبة لا تقل عن الربع/الخمس.

ـ يعد الأقباط جزءاً لا يتجزأ من نسيج الأمة، ويجب ضمان أن يتم انتخاب واختيار شخصيات نيابية قبطية على مختلف المستويات من خلال آليات لا تسمى أو ينظر إليها بالضرورة باعتبارها نوعاً من التمثيل النسبي.

ـ تشكل سلطة مستقلة لإجراء الانتخابات العامة على كل المستويات، وتتمتع هذه السلطة بحماية دستورية، وبموارد يقررها تشريع يحافظ لها على هذا الاستقلال.

المناقشـــات

١ ــ حسن نافعة (رئيس الجلسة)

أنا أعتقد أن هذه الورقة دسمة جدّاً، لكن التعقيب عليها هو في حدّ ذاته مشكلة؛ لأن هناك كمّاً هائلاً من الأفكار، هناك قضايا أظن أنّها لن تثير أي خلافات، وفي المقابل هناك قضايا أخرى ستثير خلافات.

هناك قضايا تطرح مجرد رغبات لكنّها تحتاج إلى آليات. . على سبيل المثال موضوع الأقباط مثلاً يحتاج آلية لتمثيل الأقباط لا تكون آلية طائفية، وفي الوقت نفسه يجب أن تكون شيئاً مبتكراً. . لكن لا أحد يعلم ما هي بالضبط، ولا أحد حتى فكر في ما الآلية التي تسمح للأقباط بتمثيل حقيقي، ولكن من دون أن يعد هذا محوراً طائفيّاً أو آلية طائفية مثل نظم المحاصصة التي نرفضها.

فالفكرة قد تبدو براقة وجميلة جدّاً، ولكن وضعها موضع التنفيذ هو الذي قد يثير الإشكاليات، وتجد نفسك في نهاية المطاف تدخل في عملية تخصيص أو عملية محاصصة بالضرورة، وتصبح على المنزلق الخطر الذي لا نريد جميعاً أن ندخل فيه.

أنا اقترح ونحن نناقش هذه الوثيقة أن نقسِّمها للتقسيم نفسه الذي قسمه الدكتور محمد السيد سعيد في ورقته؛ لأن الورقة مقسمة إلى ثلاثة أجزاء: هناك المبادئ العامة للمجتمع الديمقراطي كما نتصوره، وهناك مقدمة أنا أرى أنّها طويلة، وأرى بعض الأفكار الواردة في المقدمة منقولة في الأجزاء الأخرى، وبالتالي هل هناك ضرورة أصلاً لمقدمة طويلة بهذا الشكل؟ وهل هناك ضرورة لتكرار هذه الأفكار؟

بعد هذا التقسم أقترح أنه إذا كان هناك نقاط خلافية يجب أن نحصرها ثم نناقشها، ونحاول أن نحسم ما هو قابل للحسم من هذه الخلافات، أما النقاط الخلافية جدّاً والتي تحتاج إلى مزيد من النقاش فأقترح أن نخرجها بعيداً عن المناقشة الراهنة ونجعل التعليقات عليها تكون عبر مثلاً التواصل عبر الإنترنت أو شيء من

هذا القبيل حتى نستطيع أن نخرج في نهاية هذه المناقشات بمجموعة من الأفكار تحظى بالقبول أو تحظى بالموافقة ولا تثير خلافات.

وإذا كانت هناك قضايا خلافية كبرى أو كلية فيمكن أن يعمل لها ندوة أو ندوات أخرى لمناقشتها، لأن قضية الديمقراطية أكبر وأخطر من أن تحسم في جلسة، خصوصاً إذا ما كنا نتكلم عن مبادئ عامة، ونتكلم عن نظام للحكم، ونتكلم عن ضمانات. فالمسألة طويلة وممتدة.

٢ ــ عصام العريان

أنا فقط أريد أن أسأل عن الهدف من الوثيقة تحديداً. هل الهدف أنها تكون محل توافق عام؟ أعتقد أن هذا هو الهدف، ومن ثمّ يفترض بعدما نصل إلى هذا التوافق أن نبحث في الآليات التي تنقلنا إلى وضع أفضل ديمقراطياً أو حالة ديمقراطية.

٣ ــ حسن نافعة

هذا أيضاً من ضمن الأشياء التي تستوجب التعليق والنقاش. . بمعنى، هل هناك ضرورة لأن تكون هذه الوثيقة هي المعبرة عن حصيلة هذه الندوة أو ما يمكن تسميته بالجسم المشترك الذي تتفق عليه النخبة السياسية في ما يتعلق بمستقبل الديمقراطية؟ هل هناك ضرورة لكتابة مثل هذا النصّ أصلاً؟ أم إن هناك آليات أخرى بديلة؟ فهذه قضية مطروحة أيضاً للنقاش ونرى كيف ستتطور المناقشة، بمعنى آخر: هل من المفيد أن تنصبّ المناقشة حول هذه الوثيقة، أم نخرج عن هذا النصّ أو عن هذه الطريقة في صياغة الأفكار ونقول: كل واحد يطرح ما يتصور أنه الأرضية المشتركة أو الرؤية المشتركة التي يجب أن نتحرك عليها منذ الآن لبناء نظام سياسي جديد يكون هو النظام الديمقراطي، طبعاً في حدود الممكن وفي حدود المأمول وفي حدود ما يمكن أن يقبله الواقع؟ فنحن لا نريد أن نتكلم عن طموح غير قابل للتحقيق.

وأعتقد أن الجمع بين الخيارين مطلوب، فالنصّ المطروح مطلوب تعقيبات مكتوبة عليه لمن يرى. وفي الوقت نفسه، المناقشة في هذه الجلسة مفتوحة للانطباعات العامة حول ما يتصور كل منا أنّه تبلور كأرضية مشتركة، أو الجسور التي يمكن بناؤها بين هذه القوى السياسية أو التيارات الفكرية المختلفة بحثاً عن نظام ديمقراطي في مصر.

٤ ــ عبد الغفار شكر

نجح الدكتور محمد السيد سعيد في صياغة رؤية للديمقراطية تتجاوب مع ما طرحه ممثلو التيارات السياسية في هذه الندوة. ومن يطالع ورقة «نحو مفهوم مصري

للديمقراطية» يلاحظ أنها تطرح مفهوماً للديمقراطية ينطلق من احترام الخصوصية الثقافية والقيم الأساسية للدين كما يؤكدها التيار الإسلامي، ما ينطلق من الارتباط الوثيق بين الحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وضرورة العدالة الاجتماعية في أي تطور ديمقراطي التي يؤكّدها التيار الاشتراكي والتيار القومي، ويدخل في هذا السياق أيضاً التشديد على أن تحقيق حدّ أدنى من النهوض الاقتصادي والمجتمعي شرط ضروري لمواصلة وتنمية تجربة ديمقراطية ذات معنى وقابلة للحياة. ويتجاوب هذا المفهوم في الوقت نفسه مع التيار الليبرالي في تأكيده أن القيم السياسية والأساسية للديمقراطية واحدة في كلّ المجتمعات الديمقراطية، ويرفض مفهوم الخصوصية الذي يسقط قيماً ديمقراطية أساسية في التطبيق في أي مجتمع من المجتمعات.

وهكذا فإن ما يطرحه الدكتور محمد سيد سعيد يمكن أن يكون أساساً جيداً للعمل المشترك بين القوى السياسية الرئيسة في مصر حول الديمقراطية، ولهذا فإنني كنت أفضل أن يكون عنوان هذه الورقة «رؤية مشتركة للديمقراطية بين التيارات السياسية المصرية» بدلاً من العنوان الحالي «نحو مفهوم مصري للديمقراطية»، وما يمكن أن يثيره من التباس حول الخصوصية التي تستخدم غالباً من قوى غير ديمقراطية للانحراف بالممارسة الديمقراطية عن الطريق الصحيحة أو تعطيل التطور الديمقراطي للمجتمع.

ومن وجهة نظر التيار الاشتراكي في مصر، فإن الرؤية التي تطرحها الورقة للديمقراطية تلبي طموحاته لتجربة ديمقراطية أصيلة في مصر، ونرى أن أهم ما تتضمنه هذه الرؤية يشمل ما يلي:

أولاً: الشروط الواجب توافرها في المجتمع لقيام الديمقراطية مثل استقلال الإرادة الوطنية وأنه يستحيل أن تعيش الديمقراطية في حال فقدان الاستقلال السياسي والحدّ الأدنى من الاستقلال الاقتصادي الوطني، وهو ما تؤكده التجارب القريبة والبعيدة؛ فها هو العراق تحت الاحتلال الأمريكي يؤكّد أن الزعم بإجراء انتخابات حرة وتمثيل جميع فئات الشعب وقيام حكومة تعبر عن الأغلبية المنتخبة لا يقيم نظاماً ديمقراطياً حقيقياً بل تظل الإرادة العليا لقوات الاحتلال الأجنبي.

وهو ما تؤكده أيضاً تجربة مصر مع الديمقراطية في ظلّ دستور ١٩٢٣. وكذلك ما يجري في إسرائيل من تمييز ضدّ السكان العرب وتحولهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية على الرغم من وجود ممثلين لهم في الكنيست والمجالس البلدية المنتخبة.

كما أنَّ القول إن أي نظام ديمقراطي في مصر يفقد جانباً كبيراً من ضرورته إن

لم يمكّن المجتمع من الانطلاق النهوضي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإحداث قطيعة نهائية مع الفقر والتخلف هو قول سليم، فقد تأكد في كثير من بلدان العالم أن المواطن المشغول في تدبير ضرورات الحياة لا يمكن أن يجد الوقت للاهتمام بالعمل العام والانخراط في النضال الديمقراطي أو القدرة على ممارسة حقوقه السياسية.

ثانياً: النص في المبادئ الأساسية للحكم على ضرورة إقرار كل الحقوق الأساسية للإنسان والمنصوص عليها في الشرعية الدولية لحقوق الإنسان وبصورة خاصة في العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ذلك أن الحقوق السياسية والمدنية وحدها لا تكفي لكي يتمتع الفقراء بالمساواة مع الأغنياء في ممارسة هذه الحقوق لأنها حقوق فردية لا تكفل التكافؤ في المنافسة السياسية بين القادرين وغير القادرين، في حين أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي حقوق جماعية تتمتع بها الطبقات، وبالتالي فإنها عندما توفر حداً أدنى من القدرة المادية تمكّن العمال وفقراء الفلاحين وأبناء الطبقات الوسطى من ممارسة حقوقهم السياسية والاستناد إلى التضامن الجماعي لاكتساب القدرة على المنافسة السياسية. ويأتي في هذا السياق أيضاً التأكيد على أن أي نظام ديمقراطي في مصر يفقد جانباً كبيراً من ضرورته إن لم يمكّن المجتمع من النهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وإحداث قطيعة نهائية مع الفقر والتخلف. فما نعيشه في مصر الآن يؤكد هذه الحقيقة حيث نلاحظ أن الشعب لا يزال بعيداً عن الانخراط في النضال الديمقراطي على الرغم من أن القوى السياسية كافة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار قد أجمعت على رؤية مشتركة للديمقراطية وبلورت برنامجاً للتطور الديمقراطي، ولكن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية لأغلبية المصريين تحول دون انخراطهم في النضال من أجل التطور الديمقراطي. من هنا أهمية النص على ضرورة التزام أي نظام ديمقراطي بأولوية اقتلاع الفقر، وضمان مد مظلة التأمين الصحي وشبكة الأمن الاجتماعي للجميع بما يضمن الحاجات الأساسية. والتشديد أيضاً على أن الممارسة الديمقراطية تتقدم بتأكيد وصيانة التوازن في المصالح بين القوى الاجتماعية المختلفة، وذلك من خلال تعدد أساليب الإنتاج وضمان أعلى مستوى ممكن من عدالة التوزيع. إن هذا الطرح تأكد بأهمية تجاوز النظرة الرأسمالية التقليدية التي ترى أن السوق هو الأساس الحقيقي للديمقراطية، تلك الأكذوبة التي روّجها مفكرون رأسماليون انطلاقاً من أن مؤسسة السوق هي أفضل ضمان ضد تركيز السلطة، وأنها كفيلة بتوزيع السلطة، ما يحول دون الاستبداد، في حين أنّها في الممارسة وعلى

امتداد التاريخ لم تمنع تركز الثروة في أيدٍ قليلة وبالتالي امتلاكها السلطة، كما إنها حرمت الطبقات غير المالكة من الوصول إلى السلطة واستأثرت بها الشرائح العليا من الرأسمالية. والجديد الذي تقدمه الورقة من أن تعدد أساليب الإنتاج وتعدد صور الملكية يمكن أن يكون ضمانة لقيام نظام ديمقراطي حقيقي هو تأسيس نظري جديد يمكن تطويره كمدخل لعلاقة جديدة بين الاشتراكية والديمقراطية. المهم هنا أن قيام الملكية الخاصة والملكية العامة والملكية التعاونية في المجتمع يمكن أن تكون أساساً مهماً لممارسة ديمقراطية أفضل وتلبية لاحتياجات قطاعات واسعة من الشعب لا تمكّنها قدراتها الاقتصادية وأوضاعها الاجتماعية الحالية من المشاركة في الممارسة الديمقراطية أو التمتع بمميزاتها.

ثالثاً: التشديد على أهمية أن تقوم التجربة الديمقراطية المصرية على تقريب السلطة للشعب بشتى الوسائل وعلى رأسها نظام فاعل للحكم المحلي. ونرى في هذا الصدد أن قيام نظام لحكم محلي شعبي حقيقي يقوم على أساس اللامركزية بحيث يتمتع المواطنون في كل مجتمع محلي (قرية ـ مدينة ـ محافظة ـ حي في المدينة) بكامل السلطة بالنسبة إلى برامج التنمية المحلية وإدارة المرافق العامة وأجهزة الخدمات باعتبارهم الأقدر على معرفة مصالحهم المحلية واحتياجاتهم المحلية والأقدر على مراقبة أداء هذه الأجهزة ومحاسبة المسؤولين عنها. من هنا ضرورة النص على أن المجالس المحلية المنتخبة من حقها إصدار قرارات ملزمة للجهات التنفيذية المقابلة وسحب الثقة منها. وانتخاب جميع المسؤولين عنها ابتداء من رئيس القرية إلى المحافظة، ومن المهم أيضاً أن تنشأ مجالس لإدارة وحدات الخدمات والمرافق العامة ووحدات الإنتاج تضم ممثلين للمستفيدين منها والعاملين بها، يكون لها سلطة متابعة الأداء وتقييمه وتطويره ومحاسبة المسؤولين عنه.

رابعاً: هناك إشارات مهمة لآليات يمكن من خلالها تعميق الممارسة الديمقراطية مثل حق الناخبين في محاسبة النواب في أي وقت، وحق الأقلية البرلمانية في أن تشكل حكومة ظلّ، وأن تشارك بفاعلية في الرقابة على أداء الحكومة، ومسؤولية جميع المتولين وظائف عامة ونيابية أمام الشعب والهيئات النيابية والقضاء عن كل تصرفاتهم في أثناء تولي الوظائف ووضع حدود قصوى على مدد تولي الوظائف العامة، وإيجاد آلية تضمن تمثيل النساء في مختلف المستويات النيابية والتنفيذية بنسبة لا تقل عن الربع/ الخمس. وكذلك تمثيل الأقباط من خلال آليات لا تكون بالضرورة نوعاً من التمثيل النسبي. هذه الإشارات تعد بداية لاجتهاد مصري في هذه المجالات، من المهم تطويرها وإنضاجها لما لها من تأثير إيجابي في الممارسة الديمقراطية في مصر.

خامساً: أهمية إيجاد آلية دستورية تضمن عدم المساس بالنظام الديمقراطي حتى من جانب أغلبية برلمانية منتخبة. وإمكانية تأسيس مجلس دستوري يضم فاعليات متنوعة تشمل رجال قضاء وعسكريين بحكم مناصبهم لحماية الدستور أو للقيام بمباشرة مهام السيادة العليا بصفة موقتة من دون الإجحاف بالحياد السياسي للقوات المسلحة. وعلى الرغم من مشروعية التخوف من هذا الطرح فإنه من المهم مواصلة البحث فيه والاستقرار على آلية مناسبة خصوصاً أن التطور الديمقراطي للمجتمع المصري سيظل في أشد الحاجة في مراحله الأولى إلى حماية يوفّرها الدستور من خلال آلية خاصة مثل تلك التي تقترحها الورقة بإنشاء مجلس دستوري تُمثّل القوات المسلحة فيه. ولا يعنى ذلك الإقرار باستمرار دور القوات المسلحة الذي بدأ منذ ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ ولا يزال قائماً حتى الآن في السيطرة على الحكم سواء أكان ذلك بوسائل مباشرة في البداية أم من خلال تولي عسكري رئاسة الجمهورية بعد ذلك.

سادساً: التصور الذي طرحته الورقة للديمقراطية هو بداية جيدة من المهم البناء عليها ومواصلة النقاش حولها، وقد يكون مفيداً عقد ندوة تمثل فيها كل التيارات السياسية للبحث في صياغة أولية لدستور جديد يترجم ما أشارت إليه الورقة من مبادئ وآليات في نصوص محددة تطرح للنقاش العام وعلى أوسع نطاق ممكن، ويكون مشروع الدستور المقترح تحت نظر القائمين على إصدار دستور جديد على شكل جمعية تأسيسية منتخبة، وهو ما تشير تطورات الأحداث إلى إمكانية قيامه في المستقبل القريب.

٥ ـ أمين اسكندر

أعتقد أن هذه الوثيقة قدمت صياغة موفقة لرؤية عبرت عن المشترك بين جميع ممثلي التيارات السياسية الموجودة في هذه الندوة، لأنها جمعت بمنهجية بين محاور عدة واستندت إلى الخصوصية الثقافية والقيم الأساسية للدين، وربطت بين الحقوق الأساسية السياسية والمدنية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وبذلك فهي وفقت في بناء وثيقة من خلال رؤى التيارات السياسية الرئيسة الأربعة في مصر (الليبرالي والإسلامي والقومي واليساري).

والأهم من ذلك أن هذه الوثيقة جاءت تعبيراً عن رؤية وسطية موضوعية اختارها عن اقتناع ممثلو التيارات السياسية الأربعة.

ويهمني هنا ـ كممثل للتيار القومي ـ أن أشير إلى أهمية ما جاء في الوثيقة من ربط بين الخيار الديمقراطي والخيار الوحدوي، حيث لم تعد الوحدة العربية قائمة على مبادرة من الزعيم الكاريزما، أو على الاستجابة لنداء التوحد العاطفي ـ مع كل

الاحترام له ـ أو الاستجابة لتحديات خارجية مهددة لأمن قطر ما في الوطن العربي، ولم تعد الوحدة كذلك قائمة على خيار حزب عقائدي وصل إلى السلطة فعمل على تنفيذ رؤيته، ولم تعد الوحدة العربية مشروعاً تتبناه النخب السياسية القومية تعبيراً عن رؤيتها مصلحةَ الجماهير والمجتمع العربي بقطاعاته المختلفة، وليس رؤية الجماهير لذاتها.

من هنا فإن الوحدة العربية هي المشروع/ الحلم المحقق للذات العربية وللمصالح العربية ولن يكون كله موضوعياً إلا عبر السبيل الديمقراطي في كل الأقطار العربية للتعبير عن الآراء والمصالح، والسبيل الديمقراطي لبناء الوحدة يعني الاختيار الحر من قبل الجماهير العربية في المؤسسات السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية لسبل بناء معمار الوحدة، أي شبكة الحياة العربية التي تقرب مصالح الناس وتنضج وعي الوحدة.

ومن هنا لا نرى إمكانية لقرار سياسي بالوحدة العربية إلا بعد أن يكون قد تم بناء معمار الوحدة بين القطرين، ولن يكون ذلك ممكناً إلا إذا اختارت القوى والتيارات والأحزاب والمؤسسات والأفراد بكامل حريتها أن تقوم بتشييد ما يمثل حياتها المشتركة، ولن يكون ذلك ممكناً إلا بالنظام الديمقراطي، وفي ظني أن هذه النقطة تستحق أن تكون مشتركاً ومحور التقاء بين التيارات السياسية القائمة على أرض مصر.

٦ ـ محمد السعيد إدريس

بداية أود أن أشكر د. محمد السيد سعيد على الجهد الذي بذله في كتابة هذه الورقة التي تعد «وثيقة» مهمة تعبر عن محصلة ما دار في هذه الندوة من حوارات وما طرح من رؤى وأفكار تمثل أغلب القوى السياسية المصرية، ومن هنا تكتسب أهميتها وقيمتها، كونها تمثل المنظار الجمعي للنخب والتيارات السياسية المصرية في ما يتعلق بعملية الإصلاح والتغيير الديمقراطي المنشودة في مصر.

مهم جداً ما جاء في هذه الوثيقة من مبادئ تحدد المقصود بالديمقراطية والحكم الديمقراطي. وأنا أود أن أركز على أمور ثلاثة:

أولها: إن الحكم الديمقراطي يجب أن يحقق حرية المجتمع وحرية الوطن تماماً على نحو اهتمامه بحرية الأفراد انطلاقاً من اقتناع أساسي يرى أن التحول من الحكم الاستبدادي أو السلطوي إلى الحكم الديمقراطي لا يمكن أن يتحقق من دون تمكين المجتمع بمكوناته الاجتماعية والثقافية المختلفة من حريته، ومن دون تأمين حرية

الوطن، لأن الاستبداد أو التسلط لا يقتصر على العوامل الداخلية فقط بل يشمل العوامل الخارجية أيضاً. وإذا كان تأمين حرية الفرد في المجتمع الديمقراطي يتحقق بكفالة حرياته المدنية والإنسانية وفي مقدمها حرية الاختيار، وحرية الفكر، وحرية العقيدة، واحترام عقائد الآخرين، وحرية تبادل المعلومات، وحرية التنظيم، وحرية التعبير، وحرية التظاهر السلمي، والقضاء على كل أشكال القهر والاستبداد والتسلط السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، فإن تأمين حرية المجتمع يتحقق بصيانة الحرية الكاملة للجماعات والثقافات الفرعية الوطنية، وتأمين قاعدة المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات من دون تمييز بين المواطنين كافة في المجتمع.

فالمواطنة التي هي التعبير القانوني عن الوجود السياسي للوطن والمواطن معاً، هي المدخل الأساسى للنهوض الوطني، هي حجر الزاوية لتطوير الوطن ابتداءً من نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وامتداداً إلى النهوض الثقافي والارتقاء الحضاري، لأن افتقاد المواطنة هو الوجه الآخر لافتقاد الوطن بمدلولاته المعنوية والرمزية وليس فقط المادية. هذا يعني أن المواطنة تتجلى في أرقى صورها بارتقاء الاستقلال الوطني وثبات العزة والكرامة الوطنية من ناحية، كما تتجلى بتثبيت الحقوق السياسية للمواطن، ناهيك بحقوقه الإنسانية، وتمتعه بالمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات من دون تمييز، ووجود درجة عالية من الحريات الديمقراطية، وانتفاء الحكم الاستبدادي والسلطوي، حيث تتوافق حرية الوطن مع حرية المواطن.

فالمواطنة الحقيقية لا تتعالى على حقائق التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية، ولا تمارس تزييفاً للواقع، وإنما تتعامل مع هذا الواقع من منطلق حقائقه الثابتة، وتعمل على فتح المجال للحرية والانفتاح والتعددية في الفضاء الوطني. فالأمن والاستقرار والتحديث، كلّ ذلك رهن إلى حدّ بعيد بوجود مواطنة متساوية مصانة بنظام وقانون يحول دون التعدي على مقتضيات المواطنة الواحدة المتساوية ومتطلباتها.

ويعتبر الوعي بالمواطنة نقطة البدء الأساسية في تشكيل نظرة الإنسان إلى نفسه وإلى بلاده وإلى شركائه في صفة المواطنة، لأنه على أساس هذه المشاركة يكون الانتماء وتكون الوطنية. فغياب حقوق المواطنة يؤدي إلى تداعي الشعور بالانتماء للوطن، وتباين امتلاك الأفراد لهذه الحقوق يؤدي إلى تفجر قضايا التمييز التعسفي وتفكك روابط التكامل الوطني.

أما حرية الوطن وهي الركن الثالث والأهم فهي تستلزم تأمين استقلاله وسيادته الوطنية، وإكسابه القوة والمنعة والاستعصاء ضد كل محاولات فرض الهيمنة والتبعية، وتأمين حرية القرار الوطني من أي ضغوط أو شروط أو إملاءات خارجية، ورفض

أي سياسات تنتقص من استقلالية وسيادة القرار الوطني التي هي التعبير المباشر عن حرية وسيادة الوطن ومصالحه الإستراتيجية.

إن الواقع الذي نعيشه الآن في مصر وكما تفضحه حالة التبعية المكثفة للغرب وبالذات للولايات المتحدة الأمريكية بات يفرض الانخراط في مرحلة جديدة من مراحل الدفاع عن الاستقلال الوطني والأمن الوطني. وهنا من المحتم أن يرتبط الأمن الوطني المصري بالأمن القومي العربي مع حركة عالمية متصاعدة رافضة للهيمنة الأمريكية وللمشروع الإمبراطوري الأمريكي المتحالف مع المشروع الصهيوني.

إن حرية الوطن لا تنفصل عن حرية أبنائه، ولا يمكن القبول بدعوة أمريكية للإصلاح والتغيير الديمقراطي لا تعطي أهمية أو احتراماً لحرية الأوطان، كما إنَّ حرية الشعوب هي من حرية الأوطان، ومثلما يصعب تصور مواطن مستعبد في وطن حر، فإنه يصعب أيضاً تصور مواطن حر في وطن مستعبد. إن النضال من أجل حرية الشعوب لا ينفصل عن النضال من أجل حرية الأوطان، وهكذا تتحقق الحرية الحقيقية التي نريدها.

ثانيها: إن الحكم الديمقراطي يجب أن يتم تأمينه بالعدل، فمع غياب العدل تفقد الحرية مدلولها، فالحرية الحقيقية هي الحرية العادلة، تماماً مثلما أن المساواة الحقيقية هي المساواة العادلة. والعدل الذي أعنيه هنا هو «العدل الكامل» طالما أننا نريد الحرية الكاملة. والعدل الكامل هو العدل القانوني والعدل الاقتصادي والعدل السياسي. والعدل القانوني يتحقق من خلال إقامة مجتمع حكم القانون في دولة مدنية قائمة على قاعدتين: السيادة للقانون وحده وليس لغيره من الاعتبارات، والمساواة بين المواطنين من دون تمييز لأي سبب من الأسباب، أي المساواة القائمة على قاعدة المواطنة، أما العدل الاقتصادي فهو مجتمع العدالة التوزيعية، أي عدالة توزيع الثروة الوطنية، والعدل السياسي هو بناء مجتمع يتم فيه تمكين المواطنين من حقوقهم الأساسية وفي مقدمها: الحق في الاختيار الحر للحكام، باعتبار الحكم والسلطة ملكاً وطنياً وليس حكراً على حزب أو فئة أو عائلة، والحق في العمل، والحق في التعليم المجاني، والحق في العلاج المجاني، والحق في السكن، والحق في الحياة الحرة الكريمة.

ثالثها: إن الحكم الديمقراطي بحاجة إلى ضوابط تحكم أداءه، وهذا يتحقق من خلال اقتران الحكم الديمقراطي بمجموعة من السياسات أهمها: الشفافية، والمحاسبة والمساءلة، وأن يقترن الحكم الديمقراطي بالمساواة والمشاركة السياسية، والعمل على ترشيد السلطة، واعتماد نموذج التنمية الذاتية المتواصلة والعادلة لتأمين تقدم

المجتمع، ذلك لأن عملية التحول الديمقراطي يمكن أن تتعثر في غياب مقومات تأمين التقدّم الاقتصادي.

٧ ـ حسن نافعة (مقاطعاً)

يا دكتور محمد، هل أنت تريد أن تطرح وثيقة جديدة أم تريد أن تؤكد مشاركتك للدكتور محمد السيد سعيد في مشروعه؟

٨ ـ محمد السعيد إدريس

لا. أنا أود فقط تأكيد أمور مهمة أرى أنها ضرورية لتأمين عملية التحول من مجتمع استبدادي سلطوي إلى المجتمع الديمقراطي الذي نريده، وبالذات أؤكد ما أراه من أدوات ووسائل رقابية فاعلة للأداء السياسي المطلوب.

ولن أطيل ولن أكرر ما جاء على لسان الدكتور محمد السيد سعيد وأكتفي بالإشارة إلى أهمية أن نأخذ في الاعتبار قواعد الشفافية والمحاسبة والمساءلة والمساواة والمشاركة السياسية إلى جانب مسألة التنمية الذاتية المتواصلة.

فالشفافية التي أعنيها هي توافر المعلومات الدقيقة في مواقيتها، وإفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، ما يساعد على اتخاذ القرارات الصالحة في مجال السياسات العامة. وتبرز أهمية توافر المعلومات الإحصائية والبيانية عن السياسات المالية والنقدية والاقتصادية بشكل عام في تصويب السياسات الاقتصادية والمالية. وتعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة، مثل البنوك، المصدر الرئيس لهذه المعلومات، ويجب أن تنشرها بطريقة علنية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة الشعبية في مراقبة الأداء الحكومي وأداء المؤسسات الخاصة والعامة في الدولة.

أما المحاسبة والمساءلة فتعني وجود قواعد وضوابط قانونية تتيح الحق الكامل والحرية الكاملة في المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة، ولمؤسسات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص، والحق الكامل من دون قيود أو ضغوط في محاسبة ومساءلة كبار المسؤولين عن اختياراتهم السياسية وقراراتهم وإدارتهم الموارد العامة، والحرص على فصل الشأن العام عن الشأن الخاص، وحماية الصالح العام من تعسف واستغلال السياسيين.

وفي غياب الشفافية الكاملة في إظهار المعلومات والحقائق حول الموارد العامة والإنفاق العام والسياسات الاقتصادية، وممارسات السلطة، وفي غياب حقّ المجتمع بمؤسساته الديمقراطية في ممارسة المحاسبة والمساءلة الكاملة للنخب الحاكمة

وللمؤسسات السياسية والأمنية والاقتصادية وكل مؤسسات السلطة وأجهزتها، تكون النتيجة المؤكّدة هي الفساد السياسي والمالي وشيوع المحسوبية والرشوة وتخريب الحياة السياسية والاقتصادية وتشويه العملية الديمقراطية. فإذا لم تكن هناك ثقة كاملة لدى المواطن في نزاهة النخب الحاكمة والمؤسسات، ولم تكن لديه القدرة والحق في التمكن من محاسبتهم أياً كانت مواقعهم وأياً كانت شخوصهم، لن تكون هناك ثقة في النظام السياسي الذي سيبقى متهماً بالفساد والتخريب بما يهدد شرعية نظام الحكم ويشجع على الخروج عن النظام وتهديد الاستقرار.

ويجب أيضاً أن تقترن الديمقراطية بالمساواة والمشاركة السياسية، فغياب المساواة عن الديمقراطية يجهض عملية البناء الديمقراطي الجديدة، والمساواة المطلوبة هي المساواة العادلة، تماماً مثلما أن الحرية المطلوبة هي الحرية العادلة، وهنا يكتسب الإصلاح السياسي الكامل مفهومه الحقيقي. فالديمقراطية الحقيقية لا تعرف التمييز بين الأشخاص، وتقتضي المساواة أن تصبح القوانين عامة، وأن تطبق على الجميع على أساس الكفاءة الشخصية، لا على معايير المحاباة التقليدية، لذلك يتجه بعض الباحثين إلى اعتبار المساواة القيمة السياسية المناظرة للمدنية، وأن السعي من أجلها ومن أجل تحقيقها هو جوهر سياسات الإصلاح.

أما ترشيد السلطة فيعني إحلال سلطة سياسية واحدة مدنية وقومية محل العديد من السلطات التقليدية والدينية والعائلية والعرقية. وهذا يعني أن الحكومة يجب أن ينظر إليها كنتاج بشري. كما إنَّ إيجاد مثل هذه السلطة يستلزم **أولاً** أن يكون الإنسان هو المصدر الأساسي للسلطة العليا، ويستلزم **ثانياً** أن تكون الطاعة للقانون الذي يجب أن تكون له الأولوية في الإلزام على غيره من أي مصادر إلزامية أخرى.

ترشيد السلطة يعني أيضاً تأكيد السيادة الوطنية للدولة في مواجهة أي نفوذ خارجي، أي إلغاء كل مظاهر وأسباب التبعية للخارج، وفي مواجهة أي قوى أو فئات داخلية لها علاقات أو ارتباطات بالخارج، وبالتحديد التي تعتبر بمثابة الأدوات الاجتماعية للتبعية. كما يعني كذلك تحقيق التكامل الوطني بجميع أبعاده وتركيز السلطة في أيدي الهيئات والمؤسسات السياسية الوطنية من دون غيرها من المؤسسات الفرعية التقليدية.

أعتقد أن هذه الضوابط يمكن أن تمثل توافقاً بين القوى السياسية كافة، وهذا ما أود أن أختم به مداخلتي، فقد لاحظت أن أغلب الأطراف المشاركة في الندوة من التيارات السياسية المختلفة اهتمت بتقييم رؤية الأطراف الأخرى للديمقراطية من منظارها هي، وأنا أرى أن التقييم المتبادل سوف يدخلنا في متاهات لن

تثمر غير إجهاض مسعى خلق وعي مشترك بعملية التحول الديمقراطي.

آسف إن كنت قد أطلت، لكن أرجو أن تسمحو لي بالإجابة، ولو بسرعة على ما دعاني إليه الدكتور عصام العريان من الإشارة إلى التجربة الديمقراطية الإيرانية. ففي إيران تجربة ديمقراطية جديدة هي «الديمقراطية الدينية» التي لا ترى وجود أي تناقض بين الإسلام والديمقراطية. وإذا كانت إيران تأخذ بالمذهب الإمامي الاثني عشري، وتعتبر أن الإمام هو ركيزة النظام، وهذا يتجسد الآن في السلطات الواسعة لنائب الإمام (الغائب) أو الولي الفقيه كما هي واردة في الدستور، إلا أن الحاكمية الحقيقية هي للشعب، فالشعب هو مصدر السلطات كما يؤكد ذلك الدستور، والشعب هو الذي يختار «مجلس الخبراء» بالانتخاب الحر المباشر ومجلس الخبراء هو الذي يختار الزعيم أو الولي الفقيه. هذه تجربة متطورة يوماً بعد يوم وأعتقد أن إيران التي تشهد استقطاباً بين يمين (محافظ) ويسار (إصلاحي) بدأت تشهد أيضاً ظهور تيار وسطي إصلاحي يتزعمه الرئيس السابق محمد خاتمي، هذا التيار على الرغم من أنه لم يحقق نتائج مهمة في الانتخابات التشريعية لمجلس الشورى السابع إلا أنه يلقى تأييداً متسعاً يوماً بعد يوم لأنه يمثل الحل الأمثل لإشكالية علاقة الدين بالديمقراطية في المعادلة التي طرحها خاتمي عندما طالب المتشددين من المحافظين بعدم محاربة الديمقراطية باسم الدين، وعندما طالب غلاة المتطرفين الإصلاحيين بعدم محاربة الدين باسم الديمقراطية.

٩ ـ تهاني الجبالي

بعد الاستماع إلى الوثيقة أود إبداء ملاحظات عدة:

ـ مطلوب تحديد هل نحن ورشة تفكير من أجل إصلاح دستوري أم نحن ورشة تفكير أو مجموعة حوار من أجل السعي إلى تفعيل حالة سياسية في مصر الآن وفي إطار منظومة ترتبط بالدستور القائم أيضاً؟ أهمية الإجابة عن هذا السؤال تأتي من خلال أن موضوعات الوثيقة تختلف كثيراً. .

ـ على وجه العموم، الأفكار التي وردت في الوثيقة جيدة ولكن هناك اختلافاً نحو نقطتين:

الأولى: الحديث عن «إنشاء مجلس دستوري» ـ ضمن الضمانات ـ والحقيقة أنني أرى أن سقف هذه الضمانة في الدستور الحالي أقوى لأن «المجلس الدستوري» يمارس رقابة سابقة ورأيه «استشاري»، أما الرقابة الدستورية اللاحقة من خلال «محكمة دستورية» فتصدر أحكاماً ملزمة للكافة ولسلطات الدولة الثلاث كما هو

الحال الآن، فهذه ضمانة لا يجوز التفريط فيها بهذه البساطة ولا بُدَّ أن نفكر فيها ألف مرة قبل أن نطرح هذا التوجه، الرقابة الفعلية اللاحقة في نظر الفقه الدستوري أقوى وأكثر فاعلية.

الثانية: الحديث عن تعميق المشاركة للإخوة الأقباط والمرأة، وفي ما سمعت يبدو الحديث عما يشبه الكوتة السياسية. يعني هناك فكرة معينة في هذا الاتجاه. وفي هذا أرى أن فكرة المواطنة في الدستور القائم تمنح حقوقاً متكاملة للمرأة والأقباط، وهناك مراجعة لفكرة الكوتة لأي فئات في المجتمع، وأخشى من منظار تكريس طائفي أو فئوي أن يكون موقع مثل هذه الأفكار في إطار دستوري لأنه يمس أصل (حق المواطنة) وهو أشمل، ولكن يمكن التفكير في آليات قانونية أو حزبية أو حوافز حقيقية لضمان التفعيل والمشاركة موقعها القوانين وليس الدستور من وجهة نظري.

ـ الوثيقة فيها مضمون إصلاحي شامل وهي في الإجمال جهد مشكور ويعكس أفكاراً كثيرة مهمة ومحددة ـ وقد يكون في الإجابة عن السؤال الأول مدخل لاستكمالها ببرامج تنفيذية محددة تساهم في تفعيل الحالة السياسية الراهنة في مصر. ولتوحيد حركة القوى السياسية حولها.

١٠ ـ محمد السيد سعيد

توضيح فقط لملاحظة المستشارة تهاني الجبالي حول «المجلس الدستوري». الحقيقة وأنا استعمل كلمة «مجلس دستوري» كنت أقصد «دستوري» كصفة وليس اسماً، بمعنى أنه أنا أفكر في الفصل ما بين وظيفة السيادة ووظيفة الحكم، وبالتالي أنا كنت أتكلم عن مجلس يقوم بوظيفة السيادة، وليس مجلساً يقوم بفض المنازعات حول الشؤون الدستورية أو الخلافات الدستورية. «يعني» مثل مجلس أمن قومي أو مجلس رئاسي.

فالدستوري هنا بمعنى الصفة، بمعنى أن يقرّ الدستور تشكيل هذه الهيئة أو هذا المجلس بما يضمن أن تشكل هذه الهيئة ضمانة لحماية الدستور القائم. وهذا هو المعنى الذي قصدته من استخدام تعبير «المجلس الدستوري» وليس المعنى الآخر الذي يذهب إلى أن المجلس الدستوري سلطة قضائية تمارس رقابة دستورية سابقة على القوانين واللوائح.

١١ ـ محمود أباظة

الحقيقة أن ما سمعته في هذه الوثيقة هو فعلاً كما قال الدكتور حسن نافعة، دسم جدّاً. وتحتاج الوثيقة إلى قراءة دقيقة، إنما أنا سأكتفي بإثارة نقطتين فقط:

النقطة الأولى، إن هناك فعلاً مجموعة من الوثائق الموقعة رسميّاً من القوى

السياسية المختلفة على مدى ما يقرب من عشرين سنة. وهذه الوثائق متاحة، وتعكس ـ على المستوى النظري ـ أرضية مشتركة واسعة جدّاً بين التيارات التي أصدرتها. ولكن المشكلة في هذه الوثائق أنها لا تحدد آليات معينة لتنفيذ ما جاء بها، فآليات التغيير بصفة عامة ليست موجودة، لا لدى أحزاب وقوى المعارضة ولا لدى الحزب الحاكم. وقد يكون من المفيد أن تهتم الوثيقة التي بين أيدينا الآن بهذه النقطة. نقطة آليات التغيير المحتملة.

النقطة الثانية، عندما نتكلم عن الديمقراطية في مصر، نحن لا نتكلم عن نموذج معين أو وضع معين علينا أن نتصوره أو نختلقه أو ننشئه من العدم، فنحن من الدول القليلة جدّاً في العالم الثالث التي شغلت بقضية من يحكم، وكيف يحكم، وفي أي إطار يحكم، وبالتوازنات المختلفة للحكم منذ ما يزيد على قرن من الزمان، وهذا سبق كبير جدّاً بالنسبة إلى غيرنا. ومع أنّه سبق، إلا أن النتائج التي تحققت فقيرة جدّاً؛ لأننا نطرح في أوائل القرن الحادي والعشرين معظم القضايا التي طرحت على الساحة السياسية في أوائل القرن العشرين، بل أواخر القرن التاسع عشر.

إذاً، ففي كثير من النقاط التي تثار لدينا تراث في هذا الشأن، ولدينا أيضاً تراث طويل من حكم النظام العسكري، وحكم النظام السلطوي، ولدينا تجربة ثرية من الناحيتين. . أحياناً ننصرف عنها مع أنّها تستحق منا اهتماماً أكبر من القضايا المطروحة.

في ما يتعلق بقضية الديمقراطية، أنا لا أرى بأي حال من الأحوال أنّها يمكن أن توضع على الصعيد الخاص بالدين نفسه، هذه أشياء مختلفة. لا أعتقد أن ديناً من الأديان يتعارض مع الديمقراطية، ولا أعتقد أن التطور الديمقراطي في التاريخ كلّه كان بعيداً أو كان محايداً بالنسبة إلى الدين، بمعنى أنّه من الناحية الفكرية ليس هناك أي تعارض، وإنما من الناحية العملية كان هناك تعارض. . ليس فقط في المجتمع الإسلامي ـ وهذا شيء معروف ـ وإنما في المجتمع المسيحي وفي المجتمع الذي نشأت فيه الديمقراطية بالمعنى الحديث، فالديمقراطية الحديثة نشأت بعد صراع مع الدين والكنيسة ـ ليس على المستوى الفلسفي ـ وإنما على المستوى السياسي، حيث تنتقل السلطة ـ بمعنى السلطة المعنوية في السيطرة على الفرد ـ من رجل الدين إلى العقلانية والمعرفة. وقديماً قال نابليون: إن الحاكم لا يكون شيئاً إن لم يكن كل شيء، ولا يكون شيئاً إن لم يكن في عقل كلّ مواطن. إذاً فكرة السيطرة على العقل كانت في فترة ما متاحة لرجال الدين وباسم الدين في مجتمعات كثيرة جدّاً، ولكن نمت العقلانية والمعرفة وبدأت تتصارع مع رجال الدين في السيطرة على العقل.

ولكن على المستوى النظري ليس هناك تعارض بين فكرة الديمقراطية والإسلام أو المسيحية أو أي دين آخر، فالديمقراطية آلية حكم ونظام حكم ومجموعة من القيم.

وفي مصر كان حل هذه المشكلة إلى حدّ كبير حلاً حضارياً وأقل عنفاً منه في مناطق كثيرة جدّاً في العالم، حتى المنطقة التي ولدت فيها الديمقراطية الحديثة، أي العالم المسيحي الأوروبي وأوروبا الغربية بشكل أخص. ولكن ما أريد أن أحذّر منه أننا دائماً ندور حول هذه القضية، ومن ثمّ يجب أن نأخذ حذرنا بألا تشغلنا هذه القضية عن القضايا الأخرى الأكثر أهمية.

النقطة الثالثة في هذا الشأن، إن أي ديمقراطية هي بناء متكامل. . لا نستطيع أن نظل نتكلم عن دستور جديد طول الوقت؛ فالدستور الحالي على الرغم مما فيه من عيوب، كالخلل في توزيع السلطة أو العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وما إلى ذلك من أوجه خلل كثيرة. . إلا أن الدستور جيد في مجمله من حيث مجموعة القيم المبني عليها.

فمسألة أن نضع دستوراً جديداً ـ وإن كان هذا هو مطلب حزب الوفد منذ عام ١٩٧٨ ـ إلا أنّه من الناحية العملية لا نستطيع أن نضع دستوراً جديداً ما لم ينتهِ النظام السياسي القائم، ثمّ تأتي فترة انتقالية بلا دستور، على أن تكون فيها القوى السياسية الفاعلة بعيداً عن الحكم، ثمّ ينشأ اتفاق على دستور جديد. ولكن هذا السيناريو إذا حدث فأنا أستبعد أن يكون وضع دستور جديد من أولويات هذه المرحلة الجديدة، فليس مضموناً أن تلتزم القوة التي ستصل للحكم بإقرار هذا الدستور.

وبالتالي قد يكون من الأجدى والأصوب من الناحية العملية أن نوازن بين المأمول والمتاح، ومن ثمّ قد يكون من الأنسب والأكثر فاعلية الآن أن نعالج بعض مناطق الخلل وأوجه التشوه في الدستور القائم بدلاً من البحث عن دستور جديد.

ومن أهم مناطق التشوه التي يجب أن تتناولها يد التغيير في الدستور الحالي هي المادة ٧٦ من الدستور والخاصة بطريقة اختيار رئيس الجمهورية، فعلى الرغم من أن هذه المادة عُدلت إلا أن أياً من القوى السياسية ـ ونحن منها ـ لم يوافق على هذا التعديل.

وجه الخلل الثاني في الدستور والذي يحتاج إلى إصلاح هو المتعلق بطبيعة نظام الحكم: هل هو نظام رئاسي أم برلماني أم نظام مختلط؟ فما يقال إن نظامنا هو نظام رئاسي برلماني. أي نظام مختلط ولكن النظام لا يكون نظاماً مختلطاً طالما أن رئيس الجمهورية يملك حقّ تعيين وإقالة الحكومة. فهو يعين رئيس الوزراء، ولكن بعد ذلك

يعين الوزراء بالتشاور مع رئيس الوزراء، ويستطيع أن يقيلهم في أي وقت، أما في النظام المختلط فلا يستطيع رئيس الجمهورية أن يقيل الحكومة وإنما تقيلها السلطة التشريعية بسحب الثقة منها. هذا هو التوازن الذي يفرّق بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني الرئاسي. فطالما أن الحكومة تعيّن وتُقال من رئيس الجمهورية، ففنيّاً لا تكون لها صلة بالأغلبية البرلمانية، ولكن عكس هذا يحدث في مصر. وبالتالي هذه من النقاط المهمة من الناحية الفنية التي يمكن معالجتها عند محاولة إصلاح أوجه الخلل في الدستور الحالي.

كذلك هناك أمور أخرى يجب معالجتها مثل القيود المفروضة على دور السلطة التشريعية في ما يتعلق بمناقشة وإقرار الموازنة العامة للدولة وسحب الثقة من الحكومة أو الوزراء. هناك أيضاً المسائل المتعلقة باستقلال ودور السلطة القضائية وغيرها من النقاط التي إذا ما تمت معالجتها فقد يؤدي ذلك إلى مرحلة جديدة فعلاً . . إذا كانت توجد في المجتمع قوى تحميها.

لكن المشكلة أنّه ليس لدينا إلى الآن قوى قادرة على حمل عملية التغيير المأمولة ونقلها من الندوات العلمية أو الاجتماعات السياسية إلى الواقع السياسي من خلال عملية منظمة ومفتوحة، أي من خلال انتخابات عامة تؤدي إلى أن يختار المحكوم حاكمه بإرادته الفاعلة. الفاعلة هنا بمعنى المؤثرة، وأن يحاسبه، وأن ينتقده وأن يغيره عند الاقتضاء من خلال المؤسسات الدستورية.

الرهان على مستقبل الديمقراطية في مصر يجب أن يكون بالأساس رهاناً على إرادة المصريين في أن يغيروا النظام السياسي القائم وأن يفرضوا نظاماً جديداً. ولكن المشكلة أنّه عندما أقول إرادة المصريين أو الإرادة العامة أو إرادة التيار الرئيس للشعب المصري، فإن هذا التيار لا يزال إلى الآن ليس واضحاً.

أعترف بوجود أفكار، فهناك تيارات فكرية موجودة، أما تيارات سياسية واضحة وفاعلة في الشارع المصري ـ في ما عدا الإخوان المسلمين ـ فلا يوجد.

وعلى الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين لديها قدرة تنظيمية هائلة، ولديها رسالة واضحة، وتخاطب عنصراً مهماً جداً في تركيبة الشعب المصري . . ولكنها أيضاً ليست قوة تغيير، هي قوة تحريك، ولكنها وحدها لا يمكن أن تكون قوة تغيير، لأنها إذا أرادت أن تكون قوة تغيير لا بدّ أن تدخل في توافق عام مع بقية القوى السياسية، وهذا صعب لأسباب كثيرة.

هذه هي المشكلة العملية والحقيقية لعملية التغيير الديمقراطي. فلم يعد هناك مشكلة نظرية، فهناك توافق واسع جدّاً على الاختيار الديمقراطي بالمعنى المفهوم،

بمعنى التعدد، ونحن لن نخترعه، إنما هناك صعوبة في إيجاد الآلية التي تسمح ببداية عملية التغيير.

وبالمناسبة، هذا العجز عن إيجاد آلية للتغيير ليس قاصراً على المعارضة بمختلف تياراتها، وإنما هو أكثر وضوحاً أيضاً داخل النظام الحاكم. فآلية التغيير غائبة هنا لإفراط في تركيز السلطة، وغائبة هناك لضعف شديد في التنسيق والعمل المشترك.

هذا هو المأزق الحقيقي الذي نحن فيه. فالمجتمع يتغير بعمق وبسرعة، وتغير فعلاً خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، بينما البناء السياسي ـ لأسباب كثيرة ـ عاجز عن أن يلاحق التغيير الذي حدث في المجتمع. ومن هنا يأتي هذا الشعور الشديد بالإحباط وبشيء من اليأس، ثمّ تأتي فترات قصيرة تولد الأمل، ولكنه أمل يخبو بسرعة. وبالتالي يجب علينا في السنوات القادمة أن نجد الآلية لتفعيل التوافق الموجود بالفعل. هناك توافق عام موجود، يجب تفعيله من ناحية، ثمّ نطوّر ما هو قائم. فإما أن يكون التغيير المنشود هو ذلك الذي يلغي كلّ الماضي تماماً ويبني أسساً جديدة تماماً لنظام ديمقراطي تبدأ بدستور جديد. إذا حدث ذلك فأخشى ما أخشاه أنّه لا يكون الدستور هو الأولوية الأولى ولا الثانية ولا الثالثة ولا الرابعة لهذه المرحلة الجديدة المنتظرة، ولا أعتقد أيضاً أن ما ستتمخض عنه هذه المرحلة سيكون عقداً أو توافقاً بين القوى السياسية. وإنما سيكون فرضاً للأقوى، فالأقوى الجديد لن يشعر بالاحتياج إلى توافق إلا بعد سنوات طويلة عندما تتآكل فاعليته ويتآكل نفوذه.

لذلك كله أقول إن الأهداف واضحة، والتوافق موجود إلى حدّ كبير، والآليات وحدها هي الغائبة تماماً، ويجب أن ينصب العمل على إيجاد هذه الآليات. . وليس بناء نظام سياسي جديد لا ندري بماذا يأتي لنا.

١٢ ـ حسن نافعة

الحقيقة أن الأستاذ محمود أباظة طرح كلاماً في منتهى الخطورة وبعضه يحتاج إلى توضيح. أنا أتفق معه في أنه ربما يكون من المجدي أن نوجه بعض الاهتمام في هذه الندوة إلى الحديث عن آليات التغيير، لكني أختلف بشدة مع فكرة أن ننتظر إلى أن يسقط النظام السياسي الحالي لنفكر في وضع دستور جديد أو صياغة جديدة توافقية للدستور. هذا موضوع محل نقاش، وأعتقد أن هذه فكرة خطيرة، ويجب أن نتفق على شيء آخر بديل، لأنّني أتصور أن شرعية النظام الحالي الذي وضعته ثورة تموز/يوليو انتهى تقريباً، ونحن حالياً في مجال البحث عن شيء جديد، وهذا الشيء الجديد غير متبلور بعد. ربما يكون هناك اتفاق عام على بعض الأطر العامة،

لكن لا يوجد إطلاقاً ما يطمئن أن هناك بديلاً كاملاً جاهزاً يمكن أن يحلّ محل النظام الحالي، وهذا ما يجب أن تصنعه القوى السياسية، أن تتفق في ما بينها على طريق لإدارة نظام سياسي مختلف عن النظام الحالي، وربما تكون فكرة البدء في الحديث عن دستور جديد، والبحث في الإطار العامّ لهذا الدستور مسألة يجب أن نفكر فيها بجدية، لأن البديل الآخر الذي يطرحه الأستاذ محمود أباظة وهو الإصلاح الدستوري الشامل غير قابل للتحقيق. . فلا توجد قوة سياسية في مصر، ولا حتى القوى السياسية مجتمعة، قادرة على أن تحدث تعديلاً على الدستور القائم في أي جزئية من جزئياته، فمثل هذا التعديل يخضع لإرادة مطلقة للحزب الوطني الحاكم. بل للرئيس مبارك شخصيّاً.

وبالتالي لن تستطيع أن تعدّل من الدستور القائم. المعضلة نفسها تواجهك وأنت تضع دستوراً جديداً، وبالتالي من الضروري أن نفكر في وضع أسس لنظام سياسي جديد يكون نظاماً ديمقراطيّاً، وهذا هو ما تحاول النخبة السياسية أن تفعله على مدى الثلاث أو الأربع السنوات السابقة، وأعتقد أنّه جهد يستحق أن يتواصل.

١٣ ــ ثناء فؤاد عبد الله

في الحقيقة أنا عندي نقاط وتعليقات بسيطة عدة على الوثيقة المقترحة. لو تصورنا أن ما سنفكر فيه أو نتوصل إليه هو «إستراتيجية واضحة ومحددة لإدارة الأزمة الديمقراطية في المستقبل»، أو لحل الأزمة الديمقراطية في الوقت الحاضر والمستقبل، في تصوري أنه في هذه الحالة لا بد أن ننتقل إلى بحث مسألة الدور السياسي. ما هو الدور السياسي للقوى السياسية في المرحلة القادمة؟ لا بد من الدخول إلى هذه الدائرة، «بمعنى» تحديد الدور السياسي. ربما تكون الفكرة غير محددة تماماً الآن، لكن لا بدّ من الدخول إلى مرحلة الدور السياسي.

هناك نقاط بسيطة أو تعليقات بسيطة على الوثيقة كما استطعت أن أدونها. في النقطة **الأولى** المتعلّقة بتقديم الحدّ الأدنى من النهوض الاجتماعي والاقتصادي لإدارة العملية الديمقراطية. هنا لديّ سؤال: لماذا نقف دائماً عند مسألة الحدّ الأدنى؟ إن مسألة الحدّ الأدنى لا تصل بنا إلى المستوى المناسب من التغيير الاقتصادي والاجتماعي المنشود، فالقضية الاقتصادية مهمة جدّاً ولا بدّ أن تأخذ اهتماماً كبيراً، فهي الحاسم المجتمعي لعملية التغيير السياسي الناجح، ولا يمكن أبداً أن تكون مجرد عملية تكميلية لعملية التحول السياسي، ما يعني أنه لا بد أن ندخل في سباق مع الزمن لردم فجوة التخلف الاقتصادي الفظيعة، وعلاج مشكلة الفقر ومشكلة التفاوت الرهيب بين الطبقات لأنها عقبات حقيقية في طريق الديمقراطية.

النقطة **الأخرى** التي ذكرت في الوثيقة وهي انتخابات العُمُد والمحافظين، وأنا أعتقد أن هذه المسألة مهمة للغاية ولا بدّ أن نصرّ عليها، ولا بدّ أن ننتقل إلى مرحلة توفير الآليات اللازمة لتطبيق هذا المبدإ.

نقطة **أخرى** تتعلق بخصائص النظام السياسي في مصر. وهل هو رئاسي أم برلماني، هنا لديّ سؤال: هل المطلوب هو المزج بين النظام الرئاسي والبرلماني؟ في الواقع أرى أننا يجب أن نركز على النظام البرلماني؛ لأن هذا النظام هو الذي سيضمن لنا إلى حدّ كبير جدّاً أن نخرج من إطار مسألة المركزية بطريقة عقلانية وراشدة تتناسب مع ثقافتنا السياسية، وأنا لا أسلم بمسألة أن الثقافة السياسية المصرية تلزمنا بأن يكون عندنا رئيس قوي أو مؤسسة رئاسة بالغة القوة. هذه مسألة من المفروض أن نبدأ في التخلي عن اقتناعنا بها، لأن الأساس هو أن تكون لدينا «مؤسسات قوية وناضجة سياسياً» لرعاية التحول السياسي الديمقراطي بطريقة عقلانية وراشدة.

بخصوص قضية المساءلة، أنا أعتقد أن هذه نقطة جوهرية جدّاً، فلا بُدَّ من إشاعة المساءلة في المجتمع المصري على كلّ المستويات، لأن هذه نقطة أصبحت ضرورية لعلاج مئات المشاكل، وفي مقدمها علاج مشكلة الفساد وغيره. يجب أن نحدد آليات هذه المساءلة، وطبيعتها، على المستويين السياسي والقانوني.

أيضاً يوجد في الوثيقة آلية لتمثيل النساء، أنا اعتقد أنّه يجب أن نجتهد في وضع وسائل أخرى لدعم وتمكين المرأة غير مبدإ «الكوتا»، لأني أعتبر الكوتا حلاً مفتعلاً جدّاً، ويمكن أن تفتح أبواباً كثيرة من الاعتراضات.

النقطة التي لفتت نظري في الوثيقة هي إثارة «مسألة استقلال المؤسسات الدينية». فالفكرة عامة وغامضة وفضفاضة وغير محددة وتثير العديد من الأسئلة: كيف سنضمن استقلال المؤسسات الدينية في مجتمعنا؟ وهل سيكون الهدف من هذه المقولة هو تحييد المؤسسات الدينية، المسيحية والإسلامية في ما يتعلق بالقضايا السياسية والاجتماعية؟ وما هو شكل العلاقة مستقبلاً بين المؤسسات الدينية ومؤسسات الدولة؟

لديّ سؤال أخير وهو موجّه بالأساس للدكتور عصام العريان.

فمنذ فوز الإخوان المسلمين في الانتخابات التشريعية بـ ٨٨ مقعداً في البرلمان، ثار لدى البعض إحساس بأن الإخوان المسلمين سيقيمون الدولة الدينية في مصر، ولن يكون هناك فن، ولن يكون هناك تمثيل، ولن يكون هناك مجال لعمل المرأة. وقائمة من الممنوعات والافتراءات أو التصورات التي أعتبرها خيالية ووهمية لأسباب عدة:

أولاً: أنا لا أصدق أن الإخوان المسلمين يعتزمون تأسيس دولة دينية في مصر، وأتصور أن الليبراليين والعلمانيين كانوا قد بالغوا جداً في هذا الاتهام، ولا أدري إذا كانت السلطة هي التي فعلت هذا، أم أنهم ساعدوها. المهم أنها كانت عملية ضارة بالسلام الاجتماعي في المجتمع المصري. ولا بُدَّ هنا أن نضع في الاعتبار المراجعات الفقهيّة والفكرية التي جرت في صفوف «الإسلاميين» بوجه عام، والأفكار «التجديدية» التي طرحت في المسائل السياسية كقضية المرأة والعلاقة مع غير المسلمين، وكذلك مسألة القبول بالديمقراطية كآلية سياسية أصبحت «منشودة» من أغلبية القوى السياسية، بما فيها القوى الإسلامية.

ثانياً: من المستبعد تأسيس دولة دينية في مصر لأن المجتمع المصري أصبح يمتلك مقومات أساسية لدولة مدنية قابلة للتطور، ففضلاً عن مؤسسات الدولة والدستور الذي يحمي الحريات والنظام القانوني المتسم بطابع مدني، هناك قوى وتنظيمات المجتمع المدني التي تعيش وتمارس «حياة» نشطة تنطوي على درجة معتبرة من التنوع الفكري، ما يمكّنها من مقاومة أي محاولات لفرض الجمود أو الفكر الأوحد.

ثالثاً: الوجه الآخر لهذه الحقيقة ـ أتوجه به إلى الإخوان المسلمين، وأقول لهم: بناءً على هذا، كيف يمكن أن تقدّموا ضمانات حقيقية وواضحة ومحددة للقوى السياسية وللشارع المصري عن أنّكم تعتزمون الالتزام بالديمقراطية؟ بمعنى:

- ما هو برنامجكم السياسي لحل المشكلة السياسية؟
- ما هو مشروعكم للتغيير والإصلاح والتطور وبناء مستقبل مصر كدولة ديمقراطية متقدمة؟
- كيف يمكن ترتيب علاقاتكم المستقبلية مع غيركم من القوى السياسية في مصر؟

١٤ ـ السيد يسين

هذه الوثيقة، حتى لا نبالغ في المسألة ـ مثلما يحدث في بعض الندوات ـ تبلور اتجاهات النقاش سعياً وراء رؤية مشتركة، ليس أكثر من هذا. ليست وثيقة سياسية، ولكن يمكن الاستفادة من بعض أفكارها في تفعيل العملية الديمقراطية، لا يوجد ما يمنع من ذلك.

أنا أكتفي بإثارة ثلاث مشكلات والإشارة إلى اقتراحات جيدة وردت في الورقة. النقطة **الأولى** وردت في الشروط التمهيدية: مسألة ضرورة التوافق على قيم

أساسية للمجتمع. هذه مسألة أعتقد لها الأسبقية على أي شيء آخر. وهذا التوافق يمكن أن نفعّله من خلال آلية خاصة بعد الندوة، تتمثل في إجراء حوار بين القوى السياسية كافة بحيث لا تستبعد منها قوة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ونرى ما هي القيم الأساسية التي يمكن أن نلتزم بها جميعاً. وهذه تكون نقطة تحول أساسية في التحول الديمقراطي.

أنا سأنتقل من النقطة الأولى إلى النقطة **الثانية**، وهي المسألة الدستورية. هل نغير الدستور؟ أم نضع دستوراً جديداً؟ هذه يمكن أن تكون مناقشة فنية، لكن نريد أن نقول في النهاية، لا بدّ من إجراء دراسة للدستور القائم. هل نصوغ دستوراً جديداً أم نغير الدستور القائم؟ مسألة مهمة جدّاً؛ لأن هناك بعض التوجهات في الدستور الحالي تحتاج إلى إعادة نظر جوهرية.

مثلاً نسبة العمال والفلاحين، هل سنبقي عليها أم لا؟ مسألة مهمة جداً؛ لأن هذه النسبة استخدمت من قبل الحزب الحاكم لكي يحصل على الأغلبية بطريقته الخاصة.

لكن بالتأكيد نحن بحاجة إلى ندوة علمية تطرح فيها قضية الدستور الذي أنشئ ونرى هل يجب وضع دستور جديد أم لا؟

النقطة **الثالثة** الجديدة التي طرحت هي مسألة المجلس الدستوري. المجلس الدستوري ليس محكمة دستورية، ويجب أن نجري بشأنه دراسة مقارنة. ما هي اختصاصات المجلس الدستوري الفرنسي؟ المجلس الدستوري مهمته حماية الدستور، وهو الذي يمكن أن يضع الضمانات، بشرط أن يكون المجلس ممثلاً تمثيلاً جيداً، ويرى ويراقب التزام القوى السياسية بأحكام الدستور.

الدراسة المقارنة هنا طريفة، لدينا مجلس دستوري في إيران اسمه [مجلس تشخيص مصلحة النظام] ما رأي الإخوان المسلمين في ممارسة هذا المجلس؟ هذا المجلس عندما يخرج قانون من البرلمان يوقفه هو، أيكون هذا مجلساً ديمقراطيّاً؟ ما هي نصوص مجلس تشخيص مصلحة النظام وممارساته بالفعل؟ وهل من حقّ إلغاء بعض التشريعات التي يوافق عليها البرلمان. نريد أن ندرس هنا المجلس الدستوري، ونناقش مسألة تكوينه، وهذا يعطي ضمانات لجميع القوى في الموضوع.

النقطة **الأخيرة** تعليقاً على ما قاله الصديق محمود أباظة: هل صحيح أن المشكلات المطروحة الآن هي التي طرحت في بداية القرن؟ هذا غير صحيح. المعروض الآن شكلاً يتشابه، لكن أين التجربة التاريخية لمصر؟ مصر معمل تاريخي، نحن جربنا في الثورة المصرية أفكاراً معينة، وقلنا الحريات السياسية برجوازية،

والعدالة الاجتماعية هي الأساس، لكن تغيرنا جميعاً، أصبح هناك إجماع على الديمقراطية، لا يوجد شيء اسمه العدالة بغير الديمقراطية. انتهت المسألة، وبالتالي هناك إجماع الآن على أنّه لا ديمقراطية بغير عدالة اجتماعية.

لدينا أولاً تجربة مصر، وهناك تجربة القرن العشرين، والقرن العشرون يقول: إن الشمولية انتهت إلى الأبد، وإن قلاع السلطوية تنهار، وإن المزاج العالمي العام يتجه نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وبالتالي استفادةً من التجربة المصرية والتجربة العالمية نقول: المشكلات المطروحة يجب أن تحل في ضوء خبرة القرن العشرين.

السؤال: هل الإخوان المسلمون قوة تحريك أم قوة تغيير؟ أنا أعتقد أنهم لو دخلوا في مسيرة التوافق العام سيكونون قوة تغيير كباقي القوى التي اجتمعت على قرارات خاصة بالتحول الديمقراطي.

١٥ ـ حسن نافعة

أنا فقط أريد أن أقول ملاحظة في ما يتعلق بالنقطة الثانية التي أثارها الأستاذ السيد يسين حول المسألة الدستورية وحول ضرورة عقد ندوة حول هذا الموضوع. فأقول إن الندوة عقدت بالفعل في أسوان في مطلع عام ٢٠٠٦، وأقامها معهد الأهرام الإقليمي بالتعاون مع مؤسسة رجال الأعمال، وقدم فيها حوالى ٦٠ ورقة، وقدم فيها أبحاث بالغة الأهمية، والنقطة الخاصة بتغيير أم تعديل الدستور بحثت باستفاضة، وتبين أن الفارق بسيط بين تعديل الدستور وتغييره. فالذين يريدون تعديل الدستور وجدوا أن هناك ما لا يقل عن ٩٠ مادة من مجمل مواد الدستور تحتاج إلى تعديل، وبالتالي كان هناك ما يشبه الاتفاق على أن محاولات تعديل كلّ هذه المواد أو تركها كما هي مسألة غير ممكنة على الإطلاق وأن وضع دستور جديد أسهل كثيراً.

وحول هذه النقطة كان هناك أيضاً تساؤل حول الصيغة الأمثل للدستور الجديد المقترح: هل مطلوب دستور مثل نمط الصياغة التي أعدها الدكتور يحيى الجمل، أم إنه يمكن أن يكون على غرار دستور ١٩٥٤ الذي وضع عنه صلاح عيسى كتاب **دستور في صندوق القمامة** والذي يعتبره الكثيرون أفضل دستور كتب حتى هذه اللحظة[١]؟ أيهما يمكن أن يكون هو نقطة الانطلاق والنقاش للحديث عن شكل الدستور القادم؟

---

(١) صلاح عيسى، **دستور في صندوق القمامة: قصة مشروع دستور ١٩٥٤ (دراسة توثيقية)**، تقديم عوض المر، مبادرات فكرية؛ ١٨ (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠١).

وأظن أن هناك تطوراً في النقاش داخل مصر حول هذه القضايا، لكن الأمر يحتاج في النهاية إلى أن تقام ندوة نهائية لبلورة الخلاصات التي توصلت إليها هذه الندوات، ثمّ يطرح المشروع بالفعل للمناقشة. وأنا أعتقد أنه إذا نجحت النخبة السياسية المصرية في أن تتفق على نص ما لدستور جديد سيكون ذلك بمثابة خطوة هائلة إلى الأمام في سبيل إقامة النظام الديمقراطي المنشود، لأن إحدى الحجج التي يدّعيها النظام في وأده أي مطالب بتعديل الدستور أو تغييره هو أنّه لا داعي لفتح باب مناقشة وضع دستور جديد؛ لأن البعض سيتحدث عن ضرورة إلغاء مجانية التعليم، وآخرون سيتحدثون عن إلغاء النصوص المتعلّقة بالشريعة الإسلامية، وما إلى ذلك. لكن هذه كلها ذرائع وحجج لكي لا يوضع دستور أو يعدل الدستور الحالي.

فإذا جاء المجتمع المصري بفصائله المختلفة وقال إنه لديه إجماع، ولديه تصور لدستور جديد، إذاً لسقطت هذه الحجة، وهذه هي المسألة الأساسية.

١٦ ـ طه عبد العليم

لي بعض الملاحظات السريعة على المناقشة المثارة.

أولاً: أنا أتصور أن مقدمة الوثيقة ليس لها علاقة بالكلام الذي في المتن والخاص بالإجراءات والضمانات والمبادئ، وأتصور أنّه سيكون من المفيد جدّاً أن تركز هذه المقدمة على قضية ما يسمّى بالخصوصية المصرية، ويحذف أي كلام عن قضية الخصوصية من المتن نفسه، وبالتالي يجب أن تهتم مقدمة الوثيقة بإلقاء نظرة تمحيص بشكل أو بآخر على الخبرة السياسية التاريخية للشعب المصري خلال القرنين الماضيين منذ الحملة الفرنسية حتى الآن. وهناك كلام كثير جدّاً أعتقد أنّه سيكون مفيد في هذا الصدد.

وفي إطار استقاء الخبرة التاريخية هناك قضية يمكن أن تكون موضوع مناقشة طويلة، وهي قضية الهوية، لأن الدكتور محمد السعيد إدريس قال: نحن أمة عربية ولسنا أمة مصرية. وأنا رأيي أننا يجب أن نتكلم في إطار الوطنية المصرية، لأن الانتماء العربي، الانتماء الإسلامي. . . إلخ.، ينبغي ألاّ يلغي هويتنا الأصلية، هوية أننا أمة مصرية، وبالتالي يجب أن نتكلم في إطار الوطنية المصرية، وهذه ستكون محددة بأشياء كثيرة.

ثانياً: موضوع تمثيل الفئات المهمشة كالأقباط والعمال والفلاحين. . . إلخ.، أنا رأيي أنّها قضية متعلّقة بطبيعة النظام الانتخابي، وبالتالي يجب أن يثار التساؤل: أي نظام انتخابي أفضل للحالة المصرية، بحيث يضمن تمثيل تلك الفئات بشكل عادل؟

أنا شخصياً مع فكرة نظام القائمة النسبية المفتوحة، لأن هذا النظام الانتخابي هو الذي يمكن أن يحلّ مشكلة تمثيل الأقليات المستبعدة أو المهمشة، من دون أن ندخل في فكرة الحصص والكوتا.

ثالثاً: الوثيقة تثير أيضاً موضوع التبعية، وأنا في الحقيقة لديّ قلق بعض الشيء في هذه الجزئية. فنحن جزء من مجتمع عالمي، والوثيقة تبدأ بالكلام عن أن مصر جزء من المجتمع الدولي، وجزء من النظام العالمي، ومن ثمَّ فإن قضية مثل قضية العولمة بِكُلّ أبعادها وتداعياتها ـ وإن كنت أعني بالطبع العولمة المنصفة ـ لا يمكن أن نقبل بأن نكون بمعزل عنها، وبالتالي الكلام عن التبعية في هذه الجزئية يحتاج إلى مناقشة مختلفة، فيمكن أنْ نتكلم على سبيل المثال على كيفية التكافؤ في النظام العالمي . . . إلخ . ، أو نرى الصياغة الملائمة، لكن لا نضع أنفسنا في مواجهة عملية ربما لا تقل في تأثيرها وتداعياتها عن الثورة الصناعية التي دارت من قرون. فعملية العولمة نحن جزء منها، وبالتالي المناقشة يجب أن تركز على كيف يمكن أن نتكلم عن موقعنا فيها.

رابعاً: أيضاً قيل في الوثيقة إن الأحزاب والتنظيمات يجب أن تنشأ بالإخطار فقط ومن دون ترخيص، أنا أختلف مع ذلك. فهناك شيء اسمه التنظيم القانوني، فأنا أفهم بشكل عام أن طريقة إطلاق الأحزاب يجب أن تكون في إطار شروط معينة مثل استبعاد العنف أو أي شكل من أشكال التنظيم الديني أو الطائفي . . . إلخ . ، ويمكن أن تنشأ الأحزاب بالإخطار طالما التزمت بهذه الشروط.

في ما يتعلق بموضوع النظام الرئاسي أم البرلماني وأيهما أنسب لنا في مصر؟ الخبرة التاريخية لمصر تقول: نحن أقدم دولة مركزية في التاريخ، ولأن هذه القضية تحتاج إلى مناقشة تفصيلية، أنا شخصياً أميل إلى النظام الرئاسي، لكن في مقابل وجود برلمان قوي له كلّ الصلاحيات البرلمانية، كما هو الحال في النموذج الأمريكي، فسلطات الرئيس القوية يقابلها كونغرس قوي جداً، ودائماً ما يتعزز هذا النظام باستقلال القضاء.

خامساً: أنا لا أعرف ما هي اختصاصات مجلس الدفاع الوطني، مجلس الدفاع الوطني منصوص عليه في الدستور(*)، لكنه لم يؤسس حتى الآن. وأرى أن هناك إمكانية أن يكون جزءاً من اختصاصات مجلس الدفاع الوطني. قضية حماية الدستور، بشرط أن يؤسّس هذا المجلس ويرى النور في الفترة القادمة.

(*) تنص المادة ١٨٢ من الدستور على «ينشأ مجلس يسمى مجلس الدفاع الوطني ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويختص بالنظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ويبين القانون اختصاصاته الأخرى»، ولكن لم يصدر أي قانون بشأن صلاحياته أو طريقة تشكيله (المحرر).

النقطة الأخيرة تتعلق بقضية الدين والدولة، فنحن لدينا إشكاليات من قبيل الدين والدولة، الدين والمجتمع، الدين والعالم، الدين والعلم، وهذه الإشكاليات تسير معنا منذ الحملة الفرنسية، وربما قبل ذلك. وهذه الإشكاليات تحتاج إلى حلّ. أنا لا أعرف بأي معنى أن أقحم مسألة الدين ونحن نتكلم عن الديمقراطية. لماذا أقحم الدين أصلاً في مثل هذه المسألة؟! نحن جميعاً سواء كمسلمين أم أقباط هناك قيم دينية تحكمنا. والدستور سينص على ألا يكون هناك تشريع أو قانون يتعارض مع مبادئ ومقاصد الشريعة الإسلامية والأديان بشكل عام من دون أن أدخل الدين في الديمقراطية، والدين في التصنيع... إلخ. في رأيي أن إقحام الدين في مثل هذه المواضيع هو في غير محلّه.

١٧ ـ عصام العريان

بداية أشكر الدكتور محمد السيد سعيد على أنّه استطاع أن يجمع كثيراً من المطلوب في هذه الوثيقة ويضيف إليه. لكن لي ملحوظة مبدئية على الوثيقة المطروحة.. إذ أعتبرها بمثابة كلام مبدئي أو انطباعي عام لا يمكن أن يؤخذ على أنّه وثيقة نهائية.. لماذا؟

أولاً: لأنها فرضت من القيود أكثر مما يجب، وبالتالي لم تعد وثيقة ديمقراطية، الوثيقة الديمقراطية تطلق حرية ولا تضع قيوداً، لكن ما أراه في هذه الوثيقة أنّها تضع قيوداً على العملية الديمقراطية أكثر مما تعطيها مجالها الحر.

ثانياً: لأنها تحاول أن ترضي جميع الأطراف، وهذه آفة من الآفات التي أصابت معظم الوثائق التي كانت محل توافق وطني عام من قبل، وربما هذا الذي جعل كثيراً من هذه الوثائق غير قابلة للتنفيذ لأنها تملأ الناس جميعهم هواجس من بعضهم البعض، وتثير خوف كلّ تيار سياسي من الآخر، وتثير المخاوف من أن الاحتكام للشعب سيأتي بقوة كبيرة، لكنها ستنقلب على الديمقراطية، وبالتالي كلّ تيار يريد أن يقيد القوة التي يتصور أنّها ستصل إلى الحكم، ويحاول أن يضع قيوده هذه على الوثيقة الصادرة بحيث تنصّ على عدد كبير من الممنوعات أو التعهدات بعدم الإقدام على خطوات أو إجراءات معينة، وهذا ما يتناقض مع الاختيار الديمقراطي الحر الذي يفترض أن يكون طليقاً في إطار الدستور، ويكون الضمانة الحقيقية ألا يقع انقلاب على الدستور. هذه نقطة أساسية.

ثالثاً: إنه حتى في إطار مراعاة تحفّظات القوى السياسية والتيارات الفكرية الأربعة الرئيسة الممثلة في هذه الندوة، ظلم التيار الإسلامي في ما هو معروض في الوثيقة. فهو أقل التيارات التي راعتها الوثيقة، فلم يأتِ مثلاً أي ذكر للشريعة

الإسلامية ولا مبادئها ولا مقاصدها في الوثيقة المطروحة. فهذه نقطة أثارت انتباهي. والدكتور محمد السيد سعيد يعرف الجهد الذي بذلناه عام ١٩٩٤ في موضوع الشريعة الإسلامية. وأذكر وقتها أنّه تحفّظ على كلمة الشريعة وليس على شيء آخر. ثمّ بعد ذلك كان هناك جهد آخر في هذا الموضوع ربما خلق تراكماً جيداً في نقطة رؤيتنا موقع الشريعة ودروها.

في الحقيقة أنا درست مادة القانون ودرست مادة الشريعة وأجد أن أحد أسباب التخوف من الشريعة هو الجهل بها، وهذه نقطة خطيرة: فالحكم على الشيء فرع عن تصوره، فإذا كان تصوره ليس موجوداً فلا يجوز الحكم عليه. فما بالك إذا كان التصور مشوهاً سيكون الحكم خاطئاً جدّاً.

أنا أريد أن أضم صوتي لأصوات كثيرة، وبالذات الأستاذ محمود أباظة. نحن الآن بصدد مرحلة انتقالية، وأنا أريد الآن أن أقول بصراحة إن الحكومة لا تحترم الدستور الموجود، ولا تنفذ القانون الموجود. وهذا هو جوهر الأزمة الحالية. نحن الآن نعيش حالة سيولة غير عادية، لا يوجد قرار ولا يوجد تنفيذ أو احترام لأحكام قضاء ولا تنفيذ لقانون، حتى قانون الطوارئ، أحكام بالإفراج النهائي عن عدد كبير من المعتقلين السياسيين لا تنفذ، تجاوز بعضها العشرين حكماً لصالح شخص واحد، كما قال الأستاذ جمال سلطان، عندما يتم إغلاق أكثر من ٤٠ شركة اقتصادية يديرها أفراد ينتمون إلى الأخوان. ليس لأي سبب قانوني أو مخالفة سوى أنّها تدار بأموال إخوان، عندما تغلق جريدة ليس لأي تهمة سوى أنّها قريبة من الإخوان أو تعبر عن وجهة نظرهم. . . إلخ!

نحن بصدد أوضاع مأسوية، هذه الأوضاع هي التي يجب أن يتفق عليها. وأنا هنا أضم صوتي لصوت الأستاذ محمود أباظة عندما قال إن هناك وثائق قديمة موجودة، يمكن أن نعيد النظر فيها أو نفعّلها، لأنه ليس معنى أني أريد أن أصل إلى توافق أن أضيف وثيقة جديدة. ربما تكون الوثائق القديمة قابلة للتنفيذ إذا قمنا بتعديلها بالحذف أو الإضافة أو شيء من هذا القبيل.

لكن نحن بصدد البحث عن آليات لمواجهة هذه المرحلة الحرجة، وهناك صيغة الآن موجودة أرى أنها قابلة للتفعيل. وهي صيغة الجبهة الوطنية للتغيير التي تضم ١١ قوة سياسية، وإذا أضيف حزب الغد تصبح ١٢ قوة. . هذه الصيغة وضعت برنامجاً. والأستاذ حسين عبد الرازق ـ وهو موجود معنا الآن ـ أحد الذين شاركوا في كتابته. وهو برنامج سياسي لمرحلة انتقالية، يحتاج إلى تفعيل وإلى قوة تغيير.

ولمناسبة قوة التغيير أنا أختلف مع الأستاذ محمود اباظة في ما قاله إن الإخوان

قوة تحريك وليس قوة تغيير. وأقول إن الإخوان المسلمين قوة تغييرية، وأنا أعتقد أن الإخوان قادرون على التغيير إذا صدقت النيات بين القوى السياسية كلها واتفقنا على ملامح مرحلة انتقالية، ونرضى بعد المرحلة الانتقالية بحكم الشعب وبمن سيأتي به للحكم، سواء أكان الوفد أم الإخوان أم التجمع أم أياً كان، مع احترام لقواعد العمل الديمقراطي، في هذه الحالة سندخل بمصر في مرحلة جديدة.

وهنا أخلص إلى نتيجة مؤداها ضرورة تفعيل الجبهة الوطنية للتغيير، فالجبهة لها برنامج ديمقراطي جيد جدّاً من عشرين نقطة في مجال الإصلاح السياسي. ومن ثمّ نريد أن نوحد جهودنا كقوى سياسية داخل البرلمان لدعم هذا البرنامج. فنحن كإخوان، لدينا ٨٨ مقعداً من مقاعد البرلمان، وأحزاب المعارضة لديها ١٢ مقعداً، وهناك حوالى ٢٤ مستقلاً، ومن ثمّ فمجموعنا ١٢٤ نائباً، ونحتاج فقط إلى نحو ٣٠ نائباً من المستقلين الذين ذهبوا إلى الحزب الوطني، عندئذٍ نكون قد بلغنا ثلث أعضاء المجلس.

هذا الثلث، إذا كانت إلى جانبه قوة شعبية كبيرة من كلّ التيارات السياسية، يستطيع أن يفرض جدول وأجندة تغيير من خلال البرلمان، أي من داخل المؤسسات، فالعمل الديمقراطي ليس عملاً انقلابياً. إنما يتم من داخل المؤسسات.

فنحن نستطيع بهذا الشكل أن نفرض تعديلاً دستوريّاً إذا أردنا. على الأقل سيكون هذا الجهد مرئياً أمام الرأي العام الوطني والإقليمي والدولي، ومعه قوة شعبية تؤيده في الشارع.

الناس التي خرجت في تظاهرات من أجل البورصة، وخرجت قبلها من أجل الدجاج، وخرجت من أجل العبّارة(*)، تستطيع إذا نزلت إلى الشارع أن تفرض هذا

(*) شهدت مصر في مطلع عام ٢٠٠٦ مجموعة من التظاهرات التي اكتسبت مسماها الإعلامي من الهدف الذي خرجت من أجله: ففي ١٢ شباط/ فبراير تظاهر طلاب الجامعات احتجاجاً على تفشي الفساد والإهمال، ما تسبب في كارثة غرق العبّارة «السلام ٩٨» في مياه البحر الأحمر ومصرع أكثر من ألف راكب كانوا على متنها، وطالبوا بتقديم صاحب العبّارة إلى محاكمة عاجلة بعد رفع الحصانة البرلمانية عنه، ثم خرجت تظاهرات بعد ذلك للتنديد بتهريب مالك العبارة خارج مصر والتغاضي عن محاكمته، واصطلح على تسمية تلك المظاهرات بـ «مظاهرات العبّارة». وفي ٢٦ شباط/ فبراير شهدت القاهرة مظاهرة قام بها المئات من منتجي الدواجن وأصحاب المزارع احتجاجاً على القرارات الحكومية بإغلاق محال «الفراخ» وحظر نقل الدواجن بين المحافظات في إطار الإجراءات المتخذة لمكافحة أنفلونزا الطيور، واصطلح على تسمية تلك المظاهرات بـ «مظاهرات الفراخ»، وفي ١٤ آذار/ مارس شهدت القاهرة مظاهرات قام بها عدد كبير من المستثمرين بالبورصة احتجاجاً على إنهيار أسعار الأسهم بنسبة تجاوزت ١٢ في المئة واتهموا كبار المستثمرين ومؤسسات مالية كبيرة بالوقوف وراء هذا الانهيار بما أضر بصغار المستثمرين. واصطلح على تسمية تلك المظاهرات «مظاهرات البورصة» (المحرر).

السيناريو. وهنا النزول إلى الشارع ينبغي ألا يقتصر فقط على الإخوان، بل يجب أن تشارك فيه كل التيارات السياسية. وننزل متفرقين ومتجمعين. بمعنى أن تكون هناك مظاهرات وفاعليات تضم جميع القوة السياسية مجتمعة، بالتوازي مع التظاهرات الفردية التي ينظمها كلّ تيار سياسي على حدة، مثلما فعلنا في المؤتمر الذي نظمناه احتجاجاً على تأجيل الانتخابات المحلية، وشارك فيه ممثلون لجميع القوى السياسية.

أرى أن هذه الآلية يمكن أن تنجز شيئاً، خصوصاً في حالة السيولة والارتباك الموجودة، والشيء الذي ستنجزه سيكون من خلال الدستور والقانون، وليس انقلاباً على الدستور والقانون. ومن ثمّ ينتظرنا هنا جهد كبير جداً من الناحية العملية. . وأعتقد أننا من عام ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٥ بذلنا جهداً تنظيريّاً جيداً، ولسنا بحاجة إلى تنظير جديد، نحن بحاجة إلى عمل، وعمل ندفع فيه متشاركين ثمناً وتضحيات، ونجني فيه مجتمعين ثماراً تتمثل في حياة ديمقراطية سليمة.

لا أريد من أحد أن يفسر الديمقراطية بأنها أغلبية وأقلية، إذا كانت بعض القوى تظن أنها ستظل أقلية إلى الأبد. . فستظل إلى الأبد صوتاً معارضاً فقط، وأنا هنا أضم صوتي للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح عندما قال إن الأفضل للإخوان أن يكونوا قوة من بين أقوياء، وألا يكونوا الأقوى بين ضعفاء، هذه أفضل لنا كثيراً، وهذا يدفعنا كإخوان إلى مزيد من التجديد ومزيد من العمل. فعندما نجد منافساً قويّاً سيشحذ همتنا، وذلك على عكس الحالة التي ينتفي فيها وجود المنافسين ويغيب المراقب الذي يجعلني أصحح مساري، فالنضج الذي حدث والتطور الذي حدث في خطاب الإخوان كان نتيجة الاحتكاك ببقية القوى السياسية، فما بالنا إذا كان هناك تنافس قوي؟!

هذه مسائل أنا أرجو أن ننتقل إليها ونبحثها؛ لأن هذا أوفق لنا وأفضل لنا في هذه اللحظة التي نشعر جميعاً بثقلها على مصر وثقلها علينا شخصياً.

١٨ ـ حسن نافعة

أظن أنه مطلوب أن نركز أكثر في مناقشتنا على موضوع آليات التغيير. آليات التغيير هذه مسألة مهمة جداً، فالدكتور عصام العريان طرح فكرة تفعيل الجبهة الوطنية للتغيير، هذه إحدى الآليات، ويمكن أحداً أن يقترح آلية أخرى، أو ينتقد فكرة الجبهة كآلية للتغيير إذا كان يرى أن الجبهة ليست الآلية المضبوطة، أو هناك آلية أخرى ربما تكون أفضل. فلو طرحت اقتراحات في هذا الإطار ربما تكون مفيدةً أيضاً.

١٩ ـ خالد فياض

دعوني فقط في البداية أعرب عن سعادتي لوجود الأستاذ محمود أباظة، رئيس حزب الوفد بيننا، لأن حزب الوفد يعتبر من أكثر الأحزاب ليبرالية في مصر والوطن العربي، واسمحوا لي أن أنظر إلى ما قاله الأستاذ محمود أباظة بمرونة أكثر. فأنا أرى أنه لا أمل في النظام الحالي، وبالتالي أي سعي نحو التعاطي معه هو بمثابة مسكنات. . . سرعان ما سيزول أثرها ويبقى الجسد العليل عليلاً، وبالتالي فإني لا أرى أي أمل في النظام الحالي، أو على الأقل الحرس القديم في النظام الحالي. وهنا مربط الفرس، وهنا تكون المرونة، فتغيير الحرس القديم والاستعانة بحرس جديد هو مؤشر إيجابي، الحرس الجديد يحمل أفكاراً أكثر تطوراً، فهو أكثر احتكاكاً من الحرس القديم بالأفكار والتطورات السياسية في مصر والعالم، ولديه مرونة أكبر في التعامل مع الآخر، وأقصد بالآخر المعارضة السياسية. وبالتالي أي تصور واقعي يأتي من هذا المنطلق في رأيي فقط، ولا يوجد أي أمل في إحداث تغيير حقيقي في النظام السياسي في مصر إلا وفقاً لهذه الرؤية، وما عدا ذلك فهو بمثابة حرث في الماء كما سبق وذكرت.

النقطة الأخرى وهي الخاصة بالورقة أو الوثيقة المقدمة من محمد السيد سعيد، فمع احترامي الشديد لِكُل ما جاء فيها، أعيب عليها محاولة التوفيق بين كلّ الآراء والاتّجاهات المختلفة وكأن الاختلافات جذرية وحساسة.

وليسمح لي سعيد أن أقدم بعض المقترحات المتعلقة بهذه الوثيقة وهي كالآتي:

ـ أقترح أن تحذف الفقرة التي تقول «يجب توفير آلية تضمن تمثيل النساء في مختلف المستويات النيابية والتنفذيية بنسبة لا تقل عن الربع/ الخمس»، لأن هذا يفتح الباب أمام كوته تكون مطمعاً لفئات أخرى، وبالتالي نكون قد استبدلنا كوتة العمال والفلاحين بكوتة فئات أخرى، والأجدر أن تمارس المرأة حقوقها وتثبت جدارتها بنفسها من دون انتظار دعم دستوري أو قانوني يمنحها ميزة معينة على حساب آخرين.

ـ أقترح أن تحذف الفقرة التي تقول «يعد الأقباط جزءاً لا يتجزأ من نسيج الأمة، ويجب ضمان أن يتم انتخاب واختيار شخصيات نيابية قبطية على كل المستويات من خلال آليات لا تسمى أو ينظر إليها بالضرورة باعتبارها نوعاً من التمثيل النسبي». وتوضع مكانها «يعد الأقباط جزءاً لا يتجزأ من نسيج الأمة، ويجب أن يتم اختيار شخصيات قبطية عامة على كل المستويات، بما يضمن تمثيلاً فعلياً لهم في حالة عدم تمكنهم من تحقيق تمثيل واضح عن طريق آلية الانتخابات». واقترح أن تحذف خامساً ويقترح وضع هذه الفقرة بدلاً منها:

ـ النقطة التي تقول «تشكّل سلطة مستقلة لإجراء الانتخابات العامة على كل المستويات، وتتمتع هذه السلطة بحماية دستورية، وبموارد يقررها تشريع يحافظ لها على هذا الاستقلال»، أقترح أن تشكل هذه السلطة من رئيس المحكمة الدستورية، ورئيس محكمة النقض، والنائب العام (الذي يجب أن يكون منتخباً) ونقيب الصحافيين (ممثل للسلطة الرابعة) ونقيب المحامين (ممثلاً القضاء الواقف)، ورئيس نادي القضاة، ورؤساء جامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس باعتبارها أقدم الجامعات المصرية (منصب رئيس الجامعة يجب أن يكون بالانتخاب) ورئيس منتخب لشبكة منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان. وجميع هؤلاء الأعضاء يتم اختيارهم بصفتهم، أي بمجرد زوال الصفة عنهم تزول عضويتهم في هذا المجلس.

٢٠ ـ ناجي الغطريفي

اكتسبت مفردات الديمقراطية، بداية من الشعب مصدر السلطات، مروراً بالتعددية الحزبية والاحتكام إلى صندوق الانتخابات وتأكيد التداول السلمي للسلطة، اتفاقاً عاماً حول المفهوم المطلق للديمقراطية، إلا أن هذا الاتفاق لا يحجب حقيقة أن تطبيق الديمقراطية ومفهومها يتفاوتان من مجتمع إلى آخر وفقاً لظروفه التاريخية والاقتصادية والمحتوى السياسي للاقتناعات الشعبية الراسخة وارتباط التطور الاجتماعي بالعوامل الخارجية ومدى قوة العامل الديني وتعارضه، أو اتفاقه مع القيم الديمقراطية. وربما كان تفاعل هذه وغيرها من العوامل الرئيسة التي تحدد خصوصية التطبيق الديمقراطي في مختلف المجتمعات، مع التشديد على خطورة اتخاذ بعض الأنظمة الاستبدادية من تلك الخصوصية تكئة لتعطيل عملية التحول الديمقراطي، أو النكوص والتراجع عن بعض إنجازاتها، وهو ما درجت عليه أغلبية الأنظمة العربية خصوصاً في مواجهة الضغوط الخارجية من أجل الإصلاح السياسي.

وإذا كان واقع الحال في مصر يشير إلى الحاجة إلى تسريع الخطى نحو بناء ديمقراطية حقيقية تتوافر لها المقومات الأساسية التي اتفقت حولها الأدبيات السياسية، فإن إبراز خصوصيات الحالة المصرية يلقي الضوء على معالم الطريق إلى الديمقراطية والملامح البارزة التي تحدد مفهومها من دون مواربة أو تحايل على تحقيق هذا الهدف، بعد طول ما تعرض له من تشويه تحت مسميات العدالة الاجتماعية والحد من تنامي الفردية أو فرض ضوابط غيبية في إطار دعاوى دينية غامضة تأبى الكشف عن حقيقة نياتها.

ونعرض في ما يلي ثلاث حزم من المحددات التي تسهم في بيان الملامح الرئيسة للديمقراطية المصرية المأمولة:

أولاً: حزمة العوامل التاريخية

ـ إن شعب مصر رسخ تحت الحكم الأجنبي لما يزيد على ٢٥٠٠ عام، إذ كان حكم رجال تموز/ يوليو الأول منذ تلك القرون الطويلة، وبقدر ما تشكل هذه الحقيقة التاريخية مبرراً لتطلع المصريين إلى الحكم الوطني، بقدر ما تضعف الثقة في إمكانية تصديهم لحمل مسؤولية الحكم خصوصاً أن النظام الناصري قد خلط بين إدارة الحكم والمحكوم، واستوعب تطلعات الجماهير إلى الكرامة الوطنية والمكانة الإقليمية من دون مشاركة فعلية من جانب الجماهير.

ـ إن سقوط مصر تحت الحكم العثماني واستمراء المصريين ولاية الخلافة الإسلامية لأمورهم قد أدى إلى تراجع المشاعر الوطنية في مواجهة المشاعر الدينية حتى لدى الزعامات النخبوية والشعبية التي قادت الحركة الوطنية إلى ما قبل وقفة عرابي.

ـ صدمة الاحتلال البريطاني أيقظت الوعي الوطني، وتلاقيه مع تحرك سعد زغلول وصحبه لإزالة هذا الاحتلال، أديا إلى تحديد المطالب الوطنية تجاه نظام الحكم، فكان البديل ليبرالياً بالضرورة، بحكم نزوع الشعب للتخلص من حكم الخلافة التي استسلمت للاحتلال، بل تآمرت معه ضدّ مصالح الشعب، وبحكم ثقافة وفكر قيادات تلك المرحلة السياسية والثقافية.

ثانياً: حزمة العوامل الجغرافية

ـ كشفت التحرّكات الشعبية في أوائل القرن الماضي عن اختلاف مسارات كل من مصر وشمال أفريقيا عن تلك التي اتخذتها حركة الشعوب في المشرق العربي، وقد أدت سياسات الدول الاستعمارية تجاه إرث الإمبراطورية العثمانية إلى تعميق هذا الاختلاف المشار إليه. فقد عمد البريطانيون إلى قمع الحركات الانفصالية في العراق بهدف توحيد أشتاته العرقية والطائفية، بينما سعوا إلى تجزئة وحدة ما كان يسمى بسوريا الكبرى لأسباب يأتي في مقدمها إقامة دولة إسرائيل. وقد أدت هذه المحاولات إلى تقوية النزعة الوحدوية في المشرق العربي، حيث قامت سوريا بالجهد الرئيس في هذا الشأن، بينما أدى غياب مصر عن تطورات المشرق إلى انغماسها في تأمين مصالحها الحيوية مع السودان واتساع دائرة روابطها مع شمال البحر المتوسط وأوروبا بوجه عام، وتعرضها لرياح الليبرالية القادمة إليها من تلك القارة، وقد دفعت هذه الوشائج المتوسطية مصر إلى مقدمة الدول العربية والإسلامية، وتأهلت للقيام بدور رائد في نشر الفكر الغربي الليبرالي وكذا نمط الحياة الأوروبية من خلال دورها المشار إليه.

ـ تشكل منابع النيل في أفريقيا ومشاركة تسع دول أفريقية مصر في حوض النيل رابطة حيوية مع تلك القارة التي تمزقها النزاعات الحدودية والقبلية والتي تنعكس بدورها على نصيب مصر من إيراد النهر ومستقبل ما تقيمه من مشروعات زراعية وغذائية تقوم عليها حياة سكان الوادي، ولا شكّ في أن انتشار الديمقراطية في تلك الأصقاع من شأنه أن يوفّر قدراً من الاستقرار يؤمن المصالح المائية الحيوية يفوق في أهميته اضطراب الأوضاع في الوطن العربي وتداعيات تفاقم مشاكله الإقليمية.

ثالثاً: حزمة العوامل الثقافية

ـ يعتبر الإسلام أحد أهم المكونات الثقافية للأغلبية المسلمة في مصر، وإن كانت تلك الأهمية قد اتخذت طابعاً يتصف بالسماحة والمرونة مقارنة بدور الدين في الدول المحيطة التي حكمتها طوائف مذهبية ألقت بثقلها على النظام السياسي، بخلاف ما كان عليه الحال في مصر، التي تصدى حزب الوفد الليبرالي لتطلعات الملكية المصرية للسير في هذه الطريق واعتراضه صراحة على إضفاء صبغة دينية على تتويج الملك فاروق عند صياغة دستور ١٩٢٣.

ـ ميلاد حركة الإخوان المسلمين في أواخر العشرينيات من القرن الماضي التي استطاعت بفضل الملكات التنظيمية والقدرات الدعوية لمؤسسها أن تحقق انتشاراً واسعاً في قطاعات اجتماعية ومهنية وأكاديمية عريضة، مزجت الدين بالسياسة، وعمقت الهوّة التي كانت تفصل بين عوامل الجذب إلى الموروث يأساً من إمكانية تجاوز الفجوة الحضارية التي تفصلنا عن مجتمعات الرفاهية في الغرب، التي كانت النخبة تتطلع إلى الالتحاق بها. كما كان لإبراز الجانب الديني في القضية الفلسطينية أهمية كبيرة في تقوية النزعة الإسلامية شعبياً.

ـ أدى اتباع ثورة تموز/ يوليو نهج الاستبداد الشرقي مغلفاً بمغازلة المشاعر القومية والإحباطات الطبقية وخبرات التبعية المذلة للاستعمار، إلى تراجع حاد في مؤشرات التنمية وزيادة مؤشرات التخلف الحضاري الذي أتاح الفرصة لازدهار فكر ديني قاصر يميل إلى العنف ويضيّق من استيعاب متطلبات التقدّم وفقاً لمعايير العصر.

ملامح المفهوم المصري للديمقراطية

عن الرؤية الليبرالية للديمقراطية فإنها لا تنشد نقاء عقائدياً أو تستلهم نموذجاً نظرياً تنسج على منواله ووفقاً لمواصفاته مفهوم الديمقراطية في مصر. وإنما يجب أن تأخذ تلك الرؤية أو هذا المفهوم، العوامل التاريخية والجغرافية والثقافية السابق

عرضها والتي يمكن توضيح انعكاساتها لإكساب الديمقراطية في مصر الخصوصيات التالية:

ـ تأكيد التمسك بالقيم التي جاء بها الإسلام وبشر بها رسوله، وهي في جملتها تتفق مع القيم التي تتمسك بها المجتمعات الإنسانية المعاصرة. ومن شأن التعامل مع هذه القيم كنسق أخلاقي واحد أن يزيل العوائق التي قد تحول دون تبنيها. فالإيمان بحقوق الإنسان الذي كرّمته الرسالات السماوية يحول دون ما قد تتعرض له المرأة من قيود تحد من استكمال مقومات شخصيتها والسيطرة على مقدراتها وتغليب العقل على النقل يسهم في إخراج القضايا السياسية المهمة من إطار الغيبيات غير القابلة للنقاش أو القياس أو المقارنة إلى إطار الواقع، وهذا ينعكس على سبيل المثال في تحديد أولويات السياسة الخارجية المصرية، سواء أكانت عربية إسلامية أم أفريقية أم متوسطية.

ـ التشديد على ضرورة الاهتمام باستعادة مصر دورها الرائد في مجالات العلم والثقافة على نحو يتناسب وتعداد سكانها وما تبقى لها من موارد بشرية مؤهلة، وأن تتسع دائرة تعاونها الإقليمي لتشمل هذه الأنشطة وبالتالي تكتسب حرية البحث العلمي، وإجراء استطلاعات الرأي وقياسه أهمية في منظومة البناء الديمقراطي.

ـ تأكيد العلاقة بين دعم الديمقراطية وتحرير الاقتصاد، وبين تحرير الاقتصاد وتزايد قدراته على مواجهة أعباء توسيع نطاق العدالة الاجتماعية.

ـ تدعيم الآليات التي تؤدي إلى تقليص دور الفرد وتدعيم دور المؤسسات إذ إنَّ الخلل في علاقة دور كلّ منهما كان له أثر مدمر في مختلف أوجه الحياة في مصر، ويأتي تداول السلطة في مقدمة تلك الآليات، ولذا فإن الاقتداء ببعض الديمقراطيات التي تسمح بتجديد ولاية رئيس الجمهورية بلا حدود تضر بالأداء في العمل العام في مصر وتعوق التقدّم، إذ إنَّ عدم التداول السلمي سينسحب تلقائياً إلى المستويات الأدنى، ولا يخفى ما يعنيه ذلك من تكوّن جماعات المصالح وإحباط القدرات الشابة، وتكلس عملية اتخاذ القرار.

ـ الإيمان بأن الإفراط في الديمقراطية يقل ضرراً عن الإفراط في الاستبداد وأن التدرج في منح الحرية للشعوب غالباً ما يخفي نزوع الحكم إلى إطالة زمن الاستبداد.

وقد يلاحظ العلاقة الوثيقة التي تربط بين الدستور باعتباره الوثيقة الأساسية لتحقيق التواصل بين تراكمات الماضي وآفاق المستقبل، والمفهوم الوطني للديمقراطية. ولذا فإن الملامح التي عرضت تتسم بالديناميكية، وتستوجب أن تتصف بالمرونة والقابلية للتطوير، باعتبار أن الديمقراطية في مصر حديثة العهد، ووليدة مخاض شاق

ما زال معرّضاً للإجهاض، بالإضافة إلى ما يتهددها من بؤر الاستبداد في النظام السياسي، أو التهديد باختطافها من جانب بعض التيارات السياسية المؤثرة.

٢١ ـ هدى راغب عوض

في مقاله الشهير، «الموجة الثالثة للديمقراطية» (Third Wave of Democratization) عرض صاموئيل هانتنغتون للعناصر المؤثرة في عملية التحول للديمقراطية إلى جانب العناصر المقاومة لعملية التحول في الوطن العربي(٢). هذه المنطقة قد لمستها الموجة الثالثة لكنها لم تغطها بالكامل، أو تجرفها بالكامل إلى عمق عملية التحول كما حدث لمناطق أخرى مثل شمال شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ودول جنوب ووسط أوروبا في النصف الثاني من السبعينيات من القرن العشرين.

ويرجع السبب في صعوبة التحول إلى الديمقراطية في المنطقة العربية إلى التراث والثقافة التي تتصف بما يعرف بالثقافة الأبوية، أي بالشكل الهرمي الذي يجعل تمركز السلطة في قبضة فرد أو نخبة تعطي نفسها حق الوكالة والوصاية على رعاياها تماماً مثلما يفعل الأب لعائلته ـ حتى أصبح لقب الأب ورب العائلة والعاهل من الألقاب التي يفضلها زعماء الدول العربية. وعلى الرغم من تأصل السلطة الأبوية في المجتمعات العربية الا أن التاريخ يعرض لفترات من التغير أو الانفصال عن هذه الثقافة من خلال محاولات جادة للتحول الديمقراطي. فقد شهدت مصر من دون سائر الدول العربية الموجة الأولى من الديمقراطية منذ عام ١٨٦٦ ـ ١٨٨٢ حيث توقفت بسبب فرض الحماية الإنكليزية على مصر. ثم زحف المد الثاني من موجة الديمقراطية وبشكل أعمق على الرغم من وجود الاحتلال في الفترة ما بين ١٩٢٣ حتى ١٩٥٤ لتتراجع للمرة الثانية بزعم إعادة بناء مؤسسات الدولة.

بالنسبة إلى الموجة الثالثة فقد كانت لها خصوصيتها ـ حيث زحفت على مناطق كثيرة في العالم نتيجة الأزمات الاقتصادية وانهيار الأيدولوجية الشيوعية. هذه التداعيات أفسحت المجال للموجة الثالثة للديمقراطية أن تنتشر وتزحف في المناطق السابق ذكرها. والحقيقة أن المنطقة العربية لم تستطع أن تكون بمعزل عن هذه الموجة ـ فقد مرت بأزمة بعد نكسة ١٩٦٧ ما أدى إلى اهتزاز مكانة، ولا أقول شرعية، النخب الحاكمة والأنظمة السلطوية في ذلك الوقت. لكن سرعان ما استعادت هذه النخب وضعها بعد نصر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. إلا أن مبدأ التغير أو التحول

(٢) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 1993).

إلى الديمقراطية بات اضطرارياً. ففي مصر أعطى النظام السياسي هامشاً من الحريات في التعبير والمعارضة من خلال إعادة تشكيل أحزاب سياسية قديمة وجديدة ـ تعدد الجرائد اليومية وتنويعها، منها ما يعبر عن التيار الرسمي والمستقل والمعارض والديني، لكن تظل عملية التحول إلى الديمقراطية مقيدة حتى أصبحت الصفة الرسمية لها ما يعرف بالتعددية المقيدة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يوجد في مصر والمنطقة العربية المتطلبات اللازمة لتفعيل عملية التحول الديمقراطي؟

وبالعودة إلى مقالة هانتنغتون نجد أنه حدد خمس قوى أو فئات (Categories) تستطيع القيام بالتغيير. وهذه الفئات هي القيادة السياسية أو النخبة السياسية (Political Elite) ورجال الأعمال أو أصحاب المشاريع (Entrepreneurs) وبعد ذلك يأتي المثقفون (Intellectuals) ثم يأتي القطاع الشعبي (Popular)، وأخيراً يأتي دور العامل الخارجي (Foreign Factor).

واعتبر هانتنغتون أن الفاعل الحقيقي والأهم في عملية التغيير هو النخبة السياسية، لأن الفاعلين الآخرين يمكّن جداً النخبة السياسية إما أن تستوعبهم لصالحها، أو تشل حركتهم، خصوصاً القطاع الشعبي. ومن هنا فإن أي تغيير حقيقي لا بُدَّ أن يتطلب إرادة سياسية وإرادة شعبية معاً لأن القاعدة أو القطاع الشعبي لن يستطيع أن يقوم وحده بالتغيير المنشود.

وبالتالي أنا أرى أن التغيير في مصر يستوجب متطلبات عدة، هي:

● وجود أحزاب سياسية فاعلة وحقيقية، بمعنى أن يكون لها دور فاعل ومؤثر في تجميع مصالح الشعب والتعبير عنها. وهذا يتطلب قدراً من الاستقلالية عن تبعيتها للحكومة من حيث التمويل والقدرة على إدارة المشاريع التي تخدم أعضاءها ومصالحهم.

● انتخابات حرة ونزيهه تتميز بالشفافية والصدقية التي لدى الأحزاب السياسية من خلال إنجازاتها والتوعية السياسية التي تقوم بها.

● مجتمع مدني قوي.

● سلطة صحافة مستقلة تقوم بعملية تثقيف حقيقية للمواطنين.

● جماعات ضغط وجماعات مصالح.

مرة أخرى يطرح السؤال نفسه: هل هذه المتطلبات متوافرة؟ وإن كانت متوافرة

هل لها فاعلية التأثير والتغيير الحقيقي؟ أم هي موجودة شكلاً لكنّها تفتقد المضمون الحقيقي وتظل القدرة على إحداث تغيير كلي أو جزئي في يد النخبة الحاكمة، كما أكد صاموئيل هانتنغتون في مقاله.

مرة أخرى: هل هناك فاعلون مؤثرون في المجتمع؟

الإجابة نعم، وهم المفكرون والمثقفون والرأسماليون أو رجال البزنس. لكن إلى أي مدى يمكن أن يصبحوا جماعة ضغط من أجل التغيير؟ هذا هو السؤال.

أيضاً هناك حاجة ملحة لإيجاد آليات تستوعب أهم فئة اجتماعية وهي الشباب في الفئة العمرية تحت الأربعين والذين تقدر نسبتهم إلى إجمالي عدد السكان بأكثر من ٦٠ في المئة. فالشباب هم قوة التغيير الحقيقية في أي مجتمع، وهذا القطاع الكبير من الشباب إذا لم تستقطبه القنوات الشرعية فسيسهل استقطابه من جهات عدوانية تهدد المجتمع ككل.

٢٢ ـ عبد المنعم أبو الفتوح

أنا الحقيقة سأتكلم عن نقطتين سريعتين في موضوع الدستور. طبعاً نحن ضد مسألة (الكوتا) والمحاصصة، لأنّها ستدخل المجتمع في نفق مظلم. النظام الانتخابي الأوفق لمجتمعنا لمعالجة أي قصور في دخول شرائح معينة هو (القائمة)، ومن خلال القائمة يمكن أن نبدأ. مع تأكيدي أن هذا الإشكال، ليس إشكال النظام في مصر، فهو ثقافة خاطئة أصبحت تسود المجتمع كلّه، وأنتجت قيماً خاطئة ـ المسائل الطائفية الموجودة سواء الدينية، أم مواقف التمييز ضدّ المرأة. كمرحلة انتقالية . . . يمكن أن تكون (القائمة) حلاً لهذه المسألة.

أنا أتصور أن طبيعة مجتمعنا تتوافق أكثر مع النظام البرلماني لمعالجة جريان الاستبداد في (دماء المخلوقات المصرية)، حينما يعالج هذا الداء في البيت وفي الأسرة وفي المدرسة وفي التنظيمات وفي الأحزاب، وقتها لن يكون هناك فرق كثير بين أن يكون النظام رئاسيّاً أو برلمانيّاً أو يجمع بينهما ولعل هذا يحد من حالة (عشق السلطة) التي رافقت التاريخ الإنساني في مراحل التخلف والجمود.

أنتقل إلى الأهم. . «نحن جلسنا كثيراً كقوة سياسية منذ عام ١٩٨٤ نضع مواثيق ونظريات وأفكاراً للتعاون، وأنا متصور الحقيقة من فهمي واختلاطي واتصالي ببقية الإخوة في التيارات، أننا تجاوزنا مرحلة الأفكار والرؤى بقدر كبير. . أو على الأقل أصبح هناك اتفاق عام على بعض القضايا. والسؤال هو: كيف ينفذ ما اتفقنا عليه منذ زمن؟ كيف نحوله إلى واقع؟

وللأسف الناس تحضر وكأنها تنوي ألا تلتزم بما تتفق عليه، وتنوي أن لا تفعّل ما اتفقت عليه. والحقيقة أن هذا رأيته في الأداء البرلماني. فمثلاً حين تجد قضايا مهمة نتفق عليها، نجد أن بعض نواب المعارضة لا يوافقون على المشاركة فيها. نحن نقول إن هناك ١٢٤ معارضاً في البرلمان من إخوان ومستقلين وأحزاب. الذين وقعوا على الرفض لترشح رئيس الجمهورية ٩٥ عضواً فقط، وهذه من القضايا التي تكلّمنا فيها كثيراً وقلنا هذا لا يصحّ ولا يجوز.

في قضية تأجيل (المحليات)، ومعروف أن تأجيل المحليات متصل بمسألة (التوريث). هناك أناس من المعارضة رفضوا التوقيع على مسألة تأجيل المحليات، أو امتنعوا أو غابوا. هناك وسائل كثيرة في العمل السياسي يغيب فيها التنسيق. . نعم يستطيع الفرد أن يرفض من دون أن يقول إنّه رافض.

أحياناً الفرد ينظر إلى المظاهرات ولا يجد فيها الا أستاذنا الدكتور المسيري، أو أستاذنا محمود أمين العالم، ونجد رموزاً كثيرة جدّاً من المعارضة والناس ليست موجودة! هل سنظل نجلس هكذا في الفنادق والقاعات، ونقول أفكاراً جميلة ثمّ نعود بلا أمل؟! ألا توجد مشاركة في عمل شعبي؟!

إن تظاهرة من ٥٠٠٠ مواطن عادي أو ١٠٠٠٠، والـ ١٠٠٠٠٠ بينهم ٣٠٠ أو ٤٠٠ من النخبة والمفكرين والرموز السياسية يعطي ثقلاً هائلاً لمعنى التظاهرة وتحقق الكثير من أهدافنا جميعاً كمصريين.

أتصور أننا محتاجون إلى أن نتفق على الجبهة التي قامت الآن وجمعت كلّ القوى السياسية، نفعلها وننشطها، نكون مخلصين لفكرة استمرارها ونجاحها.

مشكلتنا ليست في الأفكار والنصوص، المشكلة أننا أمام نظام مستبد وفاسد، ويصر على استمراره في الاستبداد والفساد، ولا يجد شيئاً يهدده، مثلما قال أحد رموزه: ما جدوى الديمقراطية، نحن لدينا الجيش والشرطة. نحن إذاً محتاجون إلى الاتفاق على آليات عمل شعبي حقيقي نشارك جميعاً فيه من أجل إحداث التغيير والإصلاح الذي أتفاءل بقرب حدوثه، هناك أناس يقولون: لا فائدة. لا. هناك فائدة وهناك بدايات، والذي حدث على مدار العامين الماضيين، في المعارضة والاحتجاج، ومن رفع سقف التعبير في الصحف والمؤتمرات والندوات، هذا كله لم يتم بإرادة من النظام ورغبة منه، لكن هذا تمّ على الرغم من أنفه وبجهاد ونضال، والناس دخلوا المعتقلات والسجون.

أتصور أن ما نحتاجه ونتفق عليه ونمارسه بإخلاص وبصدق وأتمنى من القوى السياسية الأخرى أن تكفّ عن السير وراء مسألة الانشغال بالتيار الإسلامي

والإخوان. ولا أبالغ إذا قلت لكم إن تيار الإخوان أمامه ١٠٠ سنة حتى يقترب من حكم مصر.

هذه القصة تسعد النظام كثيراً ويشجعها، ينبغي ألا ننشغل ببعضنا البعض. ما يجب أن يكون في أولويات اهتمامنا هو: هل هناك ديمقراطية أم لا؟ هل هناك حريه أم لا؟ ولو الإخوان حصلوا على ٤٠٠ مقعد في مجلس الشعب المصري في ظلّ هذا النظام لن يحكموا، والمجلس بجرة قلم يحلّ.

لا بُدَّ من التآزر والتوحد على أساسيات الوجود الكريم على تراب هذا الوطن. وهي الحريه والعداله والتنمية.

٢٣ ـ صلاح سالم

دائماً الذي يتحدث في الآخر يكون حظه عاثراً لأن الناس تكون قد شعرت بالإرهاق، وبالتالي سأحاول أن أخفف بعض الشيء من السجال الفكري، وأتحدث في بعض النقاط العملية. ولكني أبدأ حديثي بالكلام في نقطة فكرية واحدة لاحظتها في سجال كثيرين من الذين تحدثوا، فأنا شعرت أن التجربة الإيرانية كانت حاضرة في النقاش، واستشعرت هذا من الحديث عن فكرة أن يكون هناك مجلس يفوق مجلس الشعب أو البرلمان لكي يحدد قضية الشرعي وغير الشرعي، ويوجد دوراً للدين على حساب السلطة المدنية وبالتوازي معها.

في حين غابت عن الوثيقة والسجال الفكري حولها قضية التعليم في مصر. فالوثيقة أهملت التعليم على الرغم من أن جزءاً كبيراً من الكلام الذي أثير سببه أن التعليم المصري لا يزال فاشلاً، ولا يزال غير قادر على حلّ الإشكالية الأساسية التي تنتج علاقة السياسة بالدين وهي إشكالية العلم بالدين.

ففي التاريخ الأوروبي ـ وهو التجربة الليبرالية الأكثر نصعاً ـ الذي حجَّم الكنيسة وردها إلى مجالها ـ المجال الروحي ـ كان في الحقيقة هو الدين وليس السياسة. فمصلحون اجتماعيون ودينيون من أمثال جون كالفن ومارتن لوثر لم يستطيعا أن يضعا الكنيسة في حجمها الطبيعي. الذي وضع الكنيسة في حجمها الطبيعي والذي حلّ إشكالية السياسة بالدين هو العلم. لأن الذي حلها كان كوبرنيكوس وكابلر وغاليليو في القرن السابع عشر والثامن عشر. هذا هو ما أعاد الكنيسة إلى حجمها الطبيعي، وحل إشكالية السياسة بالعلم.

هذا يجعلنا نعطي دوراً أساسيّاً جدّاً لقضية التعليم؛ لأن التعليم هو الذي سيعيد صياغة العقلية المصرية، وهو الذي سيخلق عندنا نوعاً من الديمقراطية الليبرالية،

لأنّني لاحظت من هذا السجال أن هناك مسعى لاستيراد النموذج الإيراني، والسعي لنوع من أنواع الديمقراطية التشاركية وليس الديمقراطية الليبرالية، في حين أن لدينا النموذج التركي الذي يجب أن نكون أقرب إلى الاحتذاء به من النموذج الإيراني.

هناك فقط نقطتان بسيطتان أحب أن أضيفهما، الأولى أن جميع الذين تكلموا عن فكرة التمثيل الفئوي سواءً للمرأة أم للأقباط أم لغيرهم، أعتقد أن تفكيرهم ينطلق من واقع استاتيكي، أو بالتحديد من حالة الانتخابات الأخيرة التي لم توفّر فرصة لتمثيل الأقباط أو المرأة بصورة عملية، لكن أعتقد أن أي تمثيل فئوي سيفتح علينا باب جهنم، وسيقلص من حجم أو عمق التجربة الليبرالية في مصر.

لكن الحل الطبيعي، إذا التجربة بدأت تتحرك، وإذا المجتمع بدأ يتحرك في سياق ديمقراطي، إذا تغير قانون الانتخابات سيسمح بهذا التمثيل، لأنه إذا كان ٧٥ في المئة من المصريين لم يصوتوا في الانتخابات. فهذا معناه حالة رعب من مجرد التصويت، فما بالنا إذا كانت القضية أكبر من التصويت. وأقصد هنا الترشح سواء للانتخابات البرلمانية أم لانتخابات الرئاسة، فبالتأكيد ستكون حالة الرعب أكبر بكثير.

لكن في إطار قانون انتخابي نزيه وعادل يأخذ مثلاً بنظام الرقم القومي لمنع التزوير ويسهّل حضور الناس، وفي ظل مناخ انتخابي تختفي فيه أعمال البلطجة والبلطجية، وتختفي فيه سيطرة رأس المال، ويختفي فيه العنف، أعتقد أن هذا المناخ هو الذي سيجعل ٨٠ أو ٧٠ في المئة على الأقل من المصريين يشاركون في الانتخابات، وسيدفع بدماء جديدة من الأقباط ومن المرأة بشكل أكبر مما هو موجود من دون أي نوع من أنواع التمثيل الفئوي.

نقطة أخيرة، الوثيقة اقترحت أن تكون فترة بقاء الرئيس في منصبه هي خمس سنوات وأن تكون المدة نفسها هي الفترة الخاصة ببقاء البرلمان، أنا أرى أن تزاد فترة الرئيس إلى ست سنوات أو سبع سنوات، لأن فكرة الاستمرارية مهمة. لأن مؤسسة الرئاسة في مصر هي المؤسسة التي تضمن الاستمرارية، وهي التي تسمو حتى على الأحزاب وعلى الصراع الحزبي، وأعتقد أن فترة سبع سنوات ليست كبيرة، وإذا كان أداء الرئيس غير جيد، فإن فترة السبع سنوات لا تمثل كارثة ولن تكون هناك مشكلة كبيرة. وإذا كان أداؤه جيداً ففكرة الأربع عشرة سنة ـ في إطار تغير حزبي في إطار برلماني ـ أعتقد أنها لن تمثل مشكلة؛ لأن مؤسسة الرئاسة في مصر لها قداسة ولديها نوع من تجسيد الاستمرارية المصرية.

ينبغي أيضاً ألا تنتهي فترة حكم البرلمان وفترة حكم الرئيس في وقت واحد، لأن في هذه الحالة يمكن أنْ يحدث فراغ دستوري لأي سبب من الأسباب. لكن فكرة التغيير بين سبع سنوات كفترة للرئيس وخمس سنوات كفترة للبرلمان تسبب اختلافاً دائماً، ويستطيع المجتمع أن يلتقط أنفاسه ما بين انتخابات الرئاسة وانتخابات البرلمان.

٢٤ ـ عاطف السعداوي

بداية أنا أتفق مع كل ما جاء في الوثيقة، وكذلك أعتقد أنه لا يوجد أي خلاف جوهري عليها من قبل الأحزاب والقوى السياسية الموجودة، لأن نقاط الاختلاف بين الأحزاب والقوى السياسية حول مستقبل الديمقراطية والإصلاح السياسي في مصر تبدو ضئيلة للغاية، ويشهد على ذلك الكثير من الوثائق التي تبلورت في الفترة الماضية والتي عكست إجماعاً وتوافقاً كبيراً بين القوى السياسية حول متطلبات الإصلاح السياسي المنشود في مصر، ولذلك أعتقد كما قال البعض أن الأجدى والأكثر أهمية هو الاتفاق على آليات العمل والتنفيذ، أو الوسائل التي يمكن من خلالها تحديد كيفية النزول بما جاء في هذه الوثائق إلى أرض الواقع.

أعتقد أن هذه النقطة هي التي تحتاج إلى تضافر الجهود وهي التي تحتاج إلى توافق حولها من قبل القوى السياسية كافة، لأنه لا يوجد خلاف على المبادئ ولكن ربما يوجد خلاف حول آليات التطبيق، ومن ثمّ هذا هو الذي يحتاج الجهد الأكبر.

وأنا هنا اقترح آلية من هذه الآليات وهي تتمثل في الدعوة لمؤتمر تأسيسي تشارك به كافة القوى السياسية الموجودة في مصر سواء أكانت أحزاباً رسمية أم أحزاباً تحت التأسيس أم قوى لم تحظَ بعد بغطاء الشرعية القانونية، بالإضافة إلى بعض الشخصيات العامة المصرية المستقلة والمشهود لها بالكفاءة والنزاهة والوطنية والتي تفضل العمل بعيداً عن المظلة الحزبية.

على أنْ ينتخب هذا المؤتمر عدة لجان فرعية: تتمثل مهمة اللجنة الأولى في وضع دستور جديد، والثانية في مراجعة جميع القوانين السياسية الموجودة مثل قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون الانتخابات الرئاسية وقانوني مجلسي الشعب والشورى وقانون الأحزاب السياسية وقانون النقابات المهنية وبعض مواد قانون العقوبات والمتعلّقة بالحبس في قضايا النشر، ثمّ تقترح اللجنة تعديل هذه القوانين أو وضع قوانين جديدة بديلة.

وتتمثل مهمة اللجنة الثالثة في مراجعة القوانين ذات الطبيعة الاقتصادية لمراجعة

ما يشوبها من أوجه خلل تضع اقتصاد البلاد كلّه في قبضة فئة قليلة من رجال الأعمال من دون رقابة أو محاسبة، على أنْ تقترح هذه اللجنة التعديلات المناسبة لهذه القوانين بما يضمن إعادة توزيع الدخل القومي بشكل عادل بين المواطنين وضمان سيطرة البلاد على ـ واستفادتها من ـ مواردها ودخلها.

وبعد أن تنتهي هذه اللجان من أداء عملها يعود المؤتمر للانعقاد مرة أخرى ويعرض عليه الدستور الجديد والقوانين التي انتهت تلك اللجان من إعدادها لمناقشتها والتصويت عليها.

وبعد أن يقرها المؤتمر تصدر هذه القوانين بالإضافة إلى الدستور الجديد مرفقة بوثيقة يتعهد جميع الموقعين عليها بالالتزام بما أقره المؤتمر من دستور جديد وقوانين جديدة كمنهج للحكم إذا ما وصل أيٌّ من تلك القوى إلى السلطة في يوماً من الأيام، كما تتعهد تلك القوى الموقعة على الوثيقة بعرض هذه القوانين على الشعب للاستفتاء عليها بمجرد وصولها للسلطة.

ولعل مثل هذه الوثيقة يمكن أن تحل إشكالية أخرى طالما أثيرت في هذه الندوة، وهي تلك المتعلّقة بهواجس البعض من انقلاب بعض القوى على الديمقراطية إذا ما وصلت إلى السلطة، فطالما وقعت جميع القوى السياسية على هذه الوثيقة فإن هذا بمثابة ضمانة بالالتزام بما جاء فيها.

٢٥ ـ حسن نافعة

أنا أظن أن هناك اتفاقاً عاماً حول تشخيص الأزمة الديمقراطية في مصر، وتشخيص الواقع الذي نعيشه. وأظن ـ أو أنا انطباعي الذي خرجت به من خلال مجموعة الندوات التي حضرتها وهي تكاد تكون بالعشرات حول الأزمة الديمقراطية في مصر ـ أن هناك نظاماً سياسيّاً غير قابل للاستمرار، وأنه مطلوب إقامة نظام سياسي جديد، خصوصاً أننا أمام معضلة غير قابلة للحل.

فنحن لا نعرف على وجه التحديد ماذا يمكن أنْ يحدث في المستقبل، فمستقبلنا السياسي غامض، ودعوني أتحدث بصراحة. فرئيس الدولة وهو له كلّ الاحترام، وبصرف النظر عن المواقف الشخصية تجاهه أو تجاه سياساته، بلغ من العمر ٧٧ عاماً، وهو منتخب حتى ٢٠١١، وعندها سيكون عمره ٨٣ سنة، وخلال هذه الفترة يمكن أنْ يحدث أي شيء بفعل القضاء والقدر، وفي هذه الحالة سيجد النظام نفسه في مأزق لأنه ليس لديه آلية لاختيار رئيس بديل. . فنحن لا نعرف بالضبط ما هي الآلية التي سيتم من خلالها انتخاب رأس النظام.

فالمادة ٧٦ من الدستور عدِّلت بطريقة معينة، وبالتالي إذا طُبِّق نص المادة ٧٦ بالطريقة الموجودة حاليّاً، لن يكون هناك سوى الحزب الوطني فقط هو الذي سوف يحقّ له دستورياً أن يتقدم بمرشح للتنافس على المنصب، ووقتها سيعطي الحزب الوطني الأصوات التي تُمكِّن بعض الشخصيات المستقلة من الترشيح بحيث تأخذ الانتخابات الشكل التنافسي الوهمي المطلوب وتجري انتخابات مسخ مثل التي حدثت لاختيار الرئيس مبارك.

إذاً نحن أمام أزمة كبرى، وأزمة حقيقية تواجه المجتمع المصري، وعلى المجتمع المصري أن يبحث عن وسيلة للتغيير والخروج من هذه الأزمة.

نظريّاً التغيير يمكن أن يتم من خلال أشياء كثيرة، يعني ليس بالضرورة أن تكون هناك طريقة وحيدة لكسر هذا النظام المغلق، وأنا أسمي النظام السياسي المصري الحالي نظاماً مغلقاً، وغير قابل للاختراق، لكن يمكن اختراقه بكذا وسيلة. كان من الممكن اختراقه من خلال نظام الانتخابات لو المادة ٧٦ من الدستور عدِّلت بطريقة تسمح لشخصيات حقيقية أن ترشح نفسها، وتتنافس في انتخابات حقيقية حرة ونزيهة، كان ممكن في هذه الحالة أن ينتخب الشعب في لحظة رئيس جمهورية يعبر عن إرادته. فإذا انتخب رئيس جمهورية جديد على أساس شعبي، هذا يمكن أن يغير النظام بالكامل من أوله إلى آخره وبالتالي يعيد تشكيل النظام في لمحة بصر. لكن هذا لم يحدث، لأنهم لا يريدون حدوثه بهذا الشكل.

كان من الممكن أن تغير الانتخابات التشريعية طبيعة هذا النظام إذا تمّ كسر احتكار الحزب الوطني لأغلبية الثلثين في مجلس الشعب، وبالتالي كسر احتكاره للآلة التشريعية التي تمكّن من تشريع قوانين أو تغير الدستور. وكان هذا ممكناً. ولكن هذا الباب تمّ إغلاقه بالطريقة نفسها.

هناك معركة قادمة وأظن أنّها يمكن أن تغير أيضاً من طبيعة هذا النظام. وهي معركة استقلال القضاء. فلو أننا امتلكنا آلية للضغط لتمرير مشروع قانون استقلال السلطة القضائية الذي طرحه نادي القضاة وأمكن الإصرار عليه والصمود حوله والتفّت حوله كلّ القوى السياسية بحيث يمكن أن تفرض هذا القانون في النهاية. يمكن أنْ يصبح ذلك آلية للتغيير، لأنه إذا تحقق استقلال القضاء ستكون هناك انتخابات يسيطر ويشرف عليها القضاء، وبالتالي ستصبح انتخابات نزيهة، وبالتالي عجلة التغيير يمكن أن تبدأ من هذه النقطة.

لكن، للأسف الشديد، نحن نعرف جميعاً ـ من تجربة تعديل المادة ٧٦، ومن تجربة الانتخابات التشريعية، ومما هو متوقع أن يحدث لمشروع قانون استقلال السلطة

القضائية ـ أن الحزب الوطني لن يقبل أن تكسر إرادته في أي مدخل من هذه المداخل: مدخل السلطة التنفيذية (الانتخابات الرئاسية) أو مدخل السلطة التشريعية (انتخابات مجلس الشعب) أو مدخل السلطة القضائية (قانون استقلال السلطة القضائية).

وبالتالي على المعارضة ألا تقف مكتوفة الأيدي ويجب أن تبحث عن آليات ووسائل التغيير.

دكتور عصام قال إن هناك الجبهة الوطنية للتغيير وهذه خيار قائم. أظن أن الجبهة الوطنية آلية تستحق أن ننتبه ونعطيها بعض الاهتمام، ونحن طرحنا في الجبهة بعض الأوراق، لكن يبدو أن هناك نقصاً في المعلومات حول الجبهة ومقترحاتها وأفكارها، لأن ليست جميع القوى والأحزاب تحضر اجتماعات الجبهة. حتى الأحزاب التي تحضر واضح أنّها لا تحيط قواعدها الحزبية علماً بما يجري داخل الاجتماعات. فنحن أيضاً طرحنا أفكاراً وأظن أنّها أفكار مهمة.

فاقترحنا لجنة للتنسيق البرلماني، بحيث يكون لِكُلّ تيار ممثل واحد في هذه اللجنة، ويكون هدفها تنسيق المواقف داخل البرلمان، بحيث يكون هناك مواقف موحّدة بين المعارضة على الأقل، حتى يظهر أن هناك جبهة معارضة ليست قاصرة على نواب الإخوان الـ ٨٨، وإنّما يمكن حشد تأييد حول قضايا معينة قد يصل لـ ١٣٠ عضواً.

لكن هذا التنسيق البرلماني لن يكفي وحده، ولا بدّ من عمل على مستوى الشارع، لا بدّ من عمل على مستوى التجمعات الأخرى. في الجامعات، على مستوى نادي القضاة. فلا بدّ أن تكون هناك آليات للتنسيق بين جميع القوى السياسية المطالبة بالتغيير حتى من خارج إطار الجبهة الوطنية للتغيير؛ لأن كلّ قوة سياسية من هذه القوى الراغبة في التغيير تعمل ولها آليات عمل وطرق مختلفة.

أنا أظن أن الخطوة القادمة هي ضرورة أن تتفق القوى السياسية الطامحة في التغيير والراغبة فيه على نصّ دستوري. وأنا أريد أن أقول: لسنا بحاجة إلى ١٩٢ مادة في الدستور، لأننا نستطيع من خلال ٤٠ أو ٥٠ مادة على أكثر تقدير أن نضع نظاماً دستوريّاً متناسقاً ومتكاملاً بصرف النظر عن الشكل الدستوري. فالنظم الديمقراطية معروفة: الشكل يمكن أن يتغير: فهناك نظام رئاسي وديمقراطي، هناك نظام برلماني وديمقراطي، وهناك نظام مختلط رئاسي برلماني كالنظام الفرنسي وهو أيضاً ديمقراطي.

أنا شخصياً أعتقد أن الطبيعة المصرية والتاريخ المصري أقرب إلى الأخذ بالنظام الفرنسي؛ لأن في النظام الفرنسي رئيس الدولة منتخب، وله سلطات قوية في ما يتعلق بمسألتين أساسيتين وهما مسألة السياسة الخارجية والأمن القومي، ولكن في المقابل رئيس الوزراء هو الذي تتركز في يده سلطة إدارة الحياة اليومية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ومسؤول مسؤولية مباشرة أمام الجمعية الوطنية أو البرلمان، والبرلمان يستطيع أن يسقط رئيس الوزراء ويستطيع أن يسحب الثقة منه، ورئيس الدولة لا يستطيع أن يعين رئيس وزراء إلا من الحزب الحاصل على الأغلبية، ويمكن رئيس الوزراء أن يكون من أغلبية سياسية مختلفة عن أغلبية رئيس الدولة. وذلك كما في النظام الفرنسي الحالي الذي يتعايش فيه رئيس دولة ينتمي إلى أغلبية غير التي ينتمي إليها رئيس الحكومة.

ومع ذلك لا يستطيع أحد أن يشكك أبداً في ديمقراطية النظام الفرنسي، لأن الانتخابات تتم بشكل ديمقراطي، لأن هناك استقلالاً للسلطة القضائية، لأن هناك استقلالاً للسلطة التشريعية، هناك استقلال للسلطة التنفيذية، هناك (Checks and Balances) معروفة، وهذه المسائل يمكن ترجمتها فنيّاً ووضعها فنيّاً، ليست هذه هي المشكلة.

لكن أخشى أن تدور الخلافات حول موضوعات من قبيل نسبة الـ ٥٠ في المئة عمال وفلاحين، وموضوع المحاصصة، وأنا أعتقد أن هذا كلام لم يعد له أي مبرر على الإطلاق، وينبغي ألا نفتح هذه الطريق على الإطلاق، ويكفي أن ينص الدستور على بعض الحقوق التي تمّ الاتفاق عليها. وأظن أنه ـ من الناحية الفكرية ـ يستطيع الدكتور محمد السيد سعيد، أو أي شخص تابع هذا التراث وهذا النقاش أن يستخلص أنه لا توجد خلافات جوهرية بين الفرقاء السياسيين حول مجموعة القيم التي يجب أن تحكم النظام الديمقراطي، ويجب أن يتضمن الدستور الجديد مجموعة حقوق فردية وحقوق جماعية، ثم الضمانات الخاصة بالفصل والتوازن بين السلطات داخل النظام السياسي المصري.

أنا أظن أن الجهد المتعلق بصياغة دستور جديد تتفق عليه القوى السياسية هو جهد مطلوب، ويجب أن تتجه له الأنظار في المرحلة القادمة، على الأقل ليقول المجتمع المدني إنه جاهز ومستعد لأن يضع أسساً لنظام سياسي مختلف، وإنه متفق على هذا الهدف، وإن المنعزل الذي يحتكر السلطة بشكل غير شرعي هو الحزب الوطني أو هو النظام السياسي الحالي.

٢٦ ـ محمد السيد سعيد

إذاً، الاستنتاج الأساسي هو أن ننظر إلى ورقة تلخص اتجاهات النقاش، وتحصر كل الآراء الكبرى في القضايا الكبرى التي طرحت في هذه الندوة.

لا نعني بالضرورة وثيقة لها قيمة سياسية، وإنما نعني بالفعل شيئاً يلخص اتجاهات النقاش. ونتيجة أنّه كان من الصعب تصوير هذه الورقة. وأنها غير مكتملة، خصوصاً أنّها لم تأخذ باتجاهات النقاش في الجلسة الحالية، فسوف نرسل هذه الورقة إليكم بحيث نصوغها كورقة تلخص الاتجاهات الكبرى للنقاش حول مختلف القضايا التي أثيرت في الندوة.

بالفعل الملاحظة التي قيلت حولها إنها توفر لنا مجموعة كبيرة من الوثائق والمؤتمرات التي انعقد فيها التراضي أو الإجماع الوطني على جملة من القيم أو المطالب، هذه النقطة قوية جدّاً وحجة قوية جدّاً، بحيث إنّه قد نضم بعض هذه الوثائق إلى الكتاب الذي ننتوي إصداره عن هذه الندوة.

إذاً نحن ملتزمون بأن نرسل ورقة بها تلخيص لاتجاهات النقاش، وأن تضم إلى كتاب يصدر عن الندوة.

في الحقيقة باسم مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام أشعر بدين كبير في عنقنا وعنقي شخصياً لتجشمكم جميعاً مغبة وجهد المشاركة في ندوة مجهدة فكريّاً، ومجهدة بدنيّاً أيضاً.

أعتقد أنّه كان نقاشاً رائعاً بالفعل، أكد ما كنا نعرفه من قبل من أن هناك حركة حثيثة تجاه بناء تراض وطني حول جملة من القضايا الجوهرية المتعلّقة بالقالب الديمقراطي، ولا تزال هناك خلافات، لكن أكثر هذه الخلافات حول أمور يمكن بالفعل حلها.

أود في النهاية أن أعبر عن امتناني العميق لجميع حضراتكم لمشاركتكم النشطة في النقاش.

٢٧ ـ علي خليفة الكواري

شكراً دكتور محمد على دعوتي لقول كلمة ختامية. في بداية الجلسة أكدت أن دور مشروع دراسات الديمقراطية ودوري أنا وحضوري هذه الندوة هو دور المستمع. الموضوعات المطروحة هي عن مصر وتجربة مصر ومستقبل الديمقراطية في مصر.

وهذه موضوعات تخص أهل مصر وهم أعرف بشعابها وأقدر على معرفة المسالك وتحديد الصعوبات واستشراف المستقبل.

وفائدة مشروع دراسات الديمقراطية من هذه الندوة والدراسة التي سبقتها عن الديمقراطية في مصر، هي ما تبين من مسار وبدا من مشكلات وطرح من آفاق. فهذه تصلح للمقارنة وتفيد في إغناء التجربة العربية وتساعد على بيان القواسم المشتركة اللازمة لبناء نظم حكم ديمقراطية في الدول العربية. فشكراً لإخواني وإخوتي الحضور.

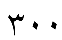
وشكراً لك أخي العزيز الدكتور محمد السيد سعيد على تنسيق هذه الندوة الرائدة، وشكراً لمركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية على رعايتها.

والشكر موصولاً للأخت الفاضلة الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله على دراساتها القيمة وتقديمها موضوع الندوة وكذلك الزملاء مقدّمي أوراق العمل.

وفي الختام الشكر الجزيل يوجه للشباب الذين أحسنوا الإعداد والتنظيم لهذه الندوة وأولهم أخي وصديقي الأستاذ عاطف السعداوي وزملاؤه الكرام.

أنا حقاً سعيد بعقد هذه الندوة، وانعقادها حقق حلماً راودنا في مشروع دراسات الديمقراطية، وهو نقل الحوار من أكسفورد إلى البلدان العربية، وها نحن نعقد أول ندوة سوف تليها ثلاث ندوات هذا العام في الكويت والمغرب والجزائر.

الملاحـــق



أولاً: أهم الوثائق المتعلّقة بالديمقراطية التي أصدرتها القوى السياسية المصرية(*)

برنامج الجبهة الوطنية للتغيير: الطريق إلى الخلاص

أعلن يوم السبت ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ عن تأسيس «الجبهة الوطنية للتغيير»، التي تضم إضافة إلى حركة (كفاية) أحزاب: الوفد ـ التجمع ـ الناصري ـ العمل ـ الكرامة ـ الوسط، وجماعة الإخوان المسلمين، والتجمع الوطني للتحول الديمقراطي، والتحالف الوطني للإصلاح والتغيير، والحملة الشعبية من أجل التغيير.

وقد انبثق عن الجبهة لجنتان:

الأولى: وهى اللجنة السياسية، التي تضم د. يحيي الجمل (مقرراً)، د. محمد السعيد إدريس، د. حسن نافعة، أ. حسين عبد الرازق، أ. جورج إسحق، أ. محمد لبيب. وهدف هذه اللجنة إعداد وثائق الجبهة ولوائحها كافة.

أما اللجنة **الثانية**: فهي اللجنة المكلفة بإعداد «القائمة الموحّدة للجبهة الوطنية»، والتي ستخوض بها ـ هذه الأحزاب ـ الانتخابات البرلمانية القادمة، وتضم هذه اللجنة في عضويتها كلاً من: السيد البدوي (مقرراً)، أ. محمد خليل، م. أبو العلا ماضي،

(*) هناك بعض الوثائق التي لم نتمكن من وضعها نظراً لاعتبارات الحجم، مثل مبادرة حركة كفاية «إعلان حقوق المواطن المصري» والتي يمكن الرجوع إليها عبر الموقع الإلكتروني للحركة: <http://www.harakamasria.org>.

ومبادرة الحزب الوطني «ورقة حقوق المواطنة والديمقراطية» في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ والتي يمكن الرجوع إليها عبر الموقع الإلكتروني للحزب: <http://www.ndp.org.eg>.

أ. أحمد حسن، أ. محمد منيب، أ. صلاح عدلي، م. أحمد بهاء الدين شعبان، د. سمير علبش، أ. مجدي أحمد حسين. وقد تمّ الاتفاق مع جماعة «الإخوان المسلمين»، على أن يتم التنسيق بين قائمتها الانتخابية و«قائمة الجبهة الموحّدة»، بمجرد الانتهاء من إعدادها.

وفي ما يلي بيان إعلان تأسيس «الجبهة الوطنية للتغيير»:

في صباح السبت ٨/ ١٠/ ٢٠٠٥، وبمقر حزب الوفد، اجتمعت أحزاب الوفد والتجمع الوطني التقدمي والعربي الديمقراطي الناصري والتجمع الوطني للتحول الديمقراطي وجماعة الإخوان المسلمين والحركة المصرية من أجل التغيير «كفايه» والتحالف الوطني من أجل الإصلاح والتغيير وحزب العمل وحركة الكرامة وحزب الوسط والحملة الشعبية من أجل التغيير «الحرية الآن»، وتقرر الآتي:

١ ـ إعلان تأسيس جبهة وطنية للتغيير السياسي والدستوري تضم الأحزاب والقوى السياسية للسعي من أجل تحقيق الإصلاح والتغيير بما يحقق إقامة ديمقراطية حقيقية للبلاد.

٢ ـ الاتفاق على خوض الانتخابات البرلمانية القادمة بقائمة موحّدة في مواجهة الحزب الوطني كسبيل لترجمة أهداف الجبهة، مع تشكيل لجنة من ممثلي القوة المشاركة للإعداد لإصدار القائمة وببرنامج يعكس القوائم المشتركة بين المشاركين.

٣ ـ أكد ممثل الإخوان المسلمين في الجبهة التزام جماعة الإخوان بالتنسيق الكامل مع هذه القائمة الموحّدة.

٤ ـ تمّ الاتفاق على اختيار الدكتور عزيز صدقي منسقاً عاماً للجبهة، والدكتور نعمان جمعة متحدثاً باسم الجبهة.

برنامج الجبهة الوطنية للتغيير تحت عنوان «طريقنا للخلاص»

أقر تحالف المعارضة (الجبهة الوطنية من أجل التغيير) يوم ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ برنامجه الانتخابي المشترك الذي خاض به معركة الترشيح لمجلس الشعب المصري الجديد. وقد أعلن د. نعمان جمعة رئيس حزب الوفد والمتحدث الرسمي باسم الجبهة الوطنية للتغيير أن الجبهة قد اجتمعت بكامل أعضائها وتم إقرار البرنامج الانتخابي الذي سيخوض مرشحو الجبهة على أساسه هذه الانتخابات.

وأشار إلى الموافقة من حيث المبدإ على النظام الداخلي للائحة الجبهة والتي سيتم على أساسها تكوين تنظيماتها وتحديد أهدافها وبرنامجها السياسي الذي سيستمر لمدّة طويلة. وأوضح ان الجبهة مستمرة لما بعد الانتخابات وستكون قراراتها بالتوافق بين الأعضاء من خلال تنظيم ديمقراطي ووجود مكتب للجبهة بحزب الوفد ومكاتب مقابلة في الأقاليم تمثل الجبهة الوطنية.

وتتلخص الأهداف الإستراتيجية لبرنامج الجبهة في:

ـ إجراء تعديل دستوري شامل، وتقليص سلطات رئيس الجمهورية.

ـ تحقيق استقلال السلطة القضائية وتشكيل لجنة دائمة من القضاة لإدارة الانتخابات.

ـ إلغاء الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين وإنهاء ممارسات التعذيب.

ـ ربط الأجور بالأسعار ومراعاة العدالة في توزيع الدخل القومي ومواجهة البطالة.

ـ التصدي للفساد، والالتزام بالحصول على إقرارات الذمة المالية سنوياً مكن كبار المسؤولين.

ـ إطلاق حرية تشكيل الأحزاب وإصدار الصحف ورفع يد الدولة عن النقابات والجمعيات الأهلية.

● وتجدر الإشارة إلى أن الجبهة الوطنية للتغيير تألفت في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ من كل من القوى السياسية التالية (الوفد، والتجمع، والناصري، والإخوان، والعمل، والوسط، والتجمع الوطني، والتحالف، والكرامة، وكفاية)، ووضعت لنفسها هدفاً هو إنقاذ مصر من الفساد والنظام الاستبدادي. هذا ولا يمنع أن يكون للجبهة برنامج انتخابي موحد أن لا يخوض مرشحوها الانتخابات طبقاً للبرنامج الانتخابي الأصلي للحزب أو للتيار الذي ينتمي إليها.

البرنامـــج

وفي ما يلي نص البرنامج الانتخابي للجبهة:

تطرح «الجبهة الوطنية للتغيير» التي تضم الأحزاب والقوى والحركات السياسية الوطنية الديمقراطية هذا البرنامج للتغيير السياسي والدستوري باعتباره مدخلاً للتغيير الاقتصادي والاجتماعي والقضاء على الفقر والجهل والمرض والبطالة والفساد،

وتوفير التعليم والسكن الصحي والعلاج وحق العمل، والارتقاء بمستوى معيشة العمال والفلاحين والموظفين والفئات الوسطى في المجتمع عامة، ورفض التمييز بين المصريين على أساس الدين، وحماية حقوق النساء وتطويرها وتعديل فلسفة التشريع لتنهض على مبدإي العدل والمساواة.

وتعلن تمسكها بالقيم والمبادئ والمفاهيم التي استقرت في ضمير الشعب، وتتمثل في الديمقراطية والوحدة الوطنية والعدل الاجتماعي والحريات العامة، وضمان حقوق الفئات الكادحة من عمال وفلاحين وموظفين وصغار التجار والحرفيين والعمل على دعمها والاستزادة منها.

وترى أن استمرار التفاوت الكبير القائم حالياً بين مستوى الدخول العليا والدنيا يشكل خطراً جسيماً على أمن المجتمع، فحتى القادرون فيه لن يهنأ لهم عيش أو يستقر لهم أمن إلا إذا كفل المجتمع للفئات الكادحة ذات الدخل المحدود والمرتبات والأجور الثابتة حداً أدنى من الحياة الكريمة.

وتؤكد الجبهة الوطنية للتغيير أن الديمقراطية السياسية بما تكفله للفرد والمجتمع من حريات أساسية، ومن قدرة على اختيار حكامه ومحاسبتهم عند الاقتضاء هو المدخل الطبيعي لِكُلّ إصلاح اقتصادي واجتماعي، ومن ثمّ فإن التقدّم والارتقاء رهن بمنظومة سياسية رشيدة تفرض سيادة الأمة وتؤكد قدرتها على التحكم في مصيرها وصياغة حاضرها ومستقبلها في عالم متفتح تتسارع متغيراته وتتعاظم تحدياته. وتتحدد رؤية الجبهة الوطنية للتغيير في هذا البرنامج:

أولاً: حكم الشعب والتغيير السياسي والدستوري. وأهم خطوات هذا التغيير يتمثل في إعادة السيادة للشعب، ليصبح وممثلوه الشرعيون في البرلمان المرجع الأساسي لتنظيم وإدارة كلّ شؤون البلاد عن طريق إجراء تعديل دستوري شامل ينقل مصر من نظام الحكم الفردي الاستبدادي القائم إلى جمهورية برلمانية ديمقراطية، يتم فيها انتخاب رئيس الجمهورية (ونائبه) بالانتخاب السري المباشر من بين أكثر من مرشح وإلغاء الشروط التعجيزية التي تضمّنها تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وتحديد وتقليص سلطات رئيس الجمهورية الواردة في الدستور ونقل معظمها إلى مجلس الوزراء الذي يكون مسؤولاً أمام مجلس الشعب، وألا تزيد مدّة ولاية الرئيس على دورتين فقط، وإلغاء المادة ٧٤ من الدستور، وضبط سلطات رئيس الدولة في إعلان حالة الطوارئ وحل البرلمان وقبول أو رفض الموازنة العامة، وكفالة التوازن بين السلطات الثلاث «التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ثانياً: تحقيق استقلال السلطة القضائية عن طريق تخصيص ميزانية مستقلة يتولى المجلس الأعلى للقضاء تحديد أبواب إنفاقها بعيداً عن رقابة أو تحكم السلطة التنفيذية، وتشكيل المحكمة الدستورية العليا من بين رؤساء الهيئات القضائية بحكم مناصبهم، واختيار النائب العام بقرار من مجلس القضاء الأعلى، ورفع يد وزارة العدل والسلطة التنفيذية عن القضاء، وتبعية التفتيش القضائي للمجلس.

وأن يكون اختيار أعضاء مجلس القضاء الأعلى عن طريق الانتخاب.

ثالثاً: إلغاء حالة الطوارئ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، والعفو عن المسجونين السياسيين في غير قضايا العنف، وإعادة محاكمة المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية أمام القضاء الطبيعي، وإلغاء القوانين والمواد القانونية التي تنتهك الحريات العامة وحقوق الإنسان، ووضع حدّ نهائي لممارسات التعذيب وملاحقة ومساءلة مرتكبيه.

رابعاً: توفير ضمانات الانتخابات الحرة النزيهة على أساس القائمة النسبية (قوائم حزبية ومن المستقلين أو مختلطة بين الأحزاب والمستقلين)، وتشكيل لجنة قضائية دائمة ومستقلة تنتخبها الهيئات القضائية «النقض واستئناف القاهرة» وغير قابلة للعزل، تنفرد بإدارة العملية الانتخابية من إعداد جداول القيد وحتّى الفرز وإعلان النتائج، وإلغاء جداول القيد الحالية وإنشاء جداول جديدة تتطابق مع السجل المدني لحين الانتهاء من تعميم الرقم القومي. وإعادة صياغة الدوائر وفق التقسيم الإداري الطبيعي وبشكل عاجل.

خامساً: ضمان الحريات العامة وخاصة إطلاق حرية تشكيل الأحزاب تحت رقابة القضاء الطبيعي وحده وبمجرد الإخطار، وأن يكون الحزب مفتوحاً لعضوية جميع المصريين بلا تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين، وأن يلتزم بقواعد العمل الديمقراطي في إطار دستور مدني، ورفع كافة القيود على النشاط الجماهيري السلمي، بما في ذلك حقّ التظاهر السلمي والإضراب والاعتصام وعقد المؤتمرات السياسية والجماهيرية في الشارع وتوزيع البيانات، والفصل التام بين الحزب الحاكم وأجهزة الدولة وإنهاء سيطرته عليها وتسخيرها لصالحه وصالح أعضائه.

سادساً: رفع يد السلطة نهائياً عن النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني سعياً إلى مجتمع أهلي قادر على المساهمة في بناء الديمقراطية والتقدّم وكفالة استقلاله وتعدديته، وإلغاء القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ الخاص بالنقابات المهنية، وتعديل قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

سابعاً: إطلاق حرية الصحف وملكية وسائل الإعلام للمصريين، وتحرير أجهزة الإعلام والصحافة القومية من سيطرة السلطة التنفيذية والحزب الحاكم.

ثامناً: توسيع نطاق المشاركة الشعبية بانتخاب المجالس المحلية والعُمد ورؤساء مجالس القُرى والمدينة والمحافظ.

تاسعاً: الحفاظ على المكاسب المادية للعمال والفلاحين واعتبارها حقوقاً ثابتة لهم وليست مجرد مكاسب، والحفاظ على حقوق العمال قبل أصحاب الأعمال، والمساواة في تلك الحقوق بين العاملين في كلا القطاعين العام والخاص، مع امتداد مظلة التأمينات الاجتماعية للجميع، وأن تستهدف تلك السياسة الوصول إلى نظام التأمين ضدّ البطالة.

عاشراً: الحفاظ على قطاع عام قوي في الصناعات الثقيلة والإستراتيجية، وإدارته إدارة سليمة.

حادي عشر: ضرورة ربط الأجر بالأسعار.

ثاني عشر: وضع برنامج عملي لمواجهة مشكلة البطالة.

ثالث عشر: الحد من الفقر والتهميش بمراعاة العدالة في توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات والفئات الشعبية بوجه عام ولصالح الفقراء بشكل خاص، والاهتمام بالدعم الموجه للفقراء، ورفع الحدّ الأدنى في المعاشات والضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية والسياسات والبرامج الخاصة بتشغيل الفقراء والنهوض بمناطق تركيزهم، ومساعدتهم في مواجهة الكوارث، وتطوير المناطق العشوائية بمد خدمات الصرف الصحي وشبكات المياه ومراكز الشباب والأندية الثقافية. وحل المشاكل المزمنة في الإسكان، وخاصة حالات الإزالة ومتضرري الكوارث الطبيعية وحالات الزواج الحديث وساكني عشش الصفيح والخشب.

رابع عشر: التصدي للفساد بمحاصرة الأنشطة الرأسمالية الطفيلية، وتحقيق الرقابة الشعبية بصورتها الصحيحة، والالتزام بالحصول على إقرارات الذمة المالية الخاصة بكبار المسؤولين سنوياً، وعلانية تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات.

خامس عشر: تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين في كافة الحقوق وخاصة الحقوق السياسية والقانون. ومساواة المرأة بالرجل، ومد مظلة التأمين الصحي للمرأة غير العاملة.

ومحو أمية النساء ومقاومة تسرب الإناث من التعليم. والعمل على إقامة أوسع شبكة من دور الحضانة ورياض الأطفال والملاعب والحدائق المجانية.

سادس عشر: الاهتمام بالطلاب والشباب بالتوسع في إنشاء مراكز الشباب والساحات الشعبية، وتحقيق ديمقراطية الإدارة بها، ووضع سياسة فعالة لمواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية مع رفع المستوى المعيشي للمدرسين والأساتذة ليتمكنوا من أداء دورهم التعليمي في الفصول الدراسية، وإطلاق حق الشباب في تكوين منظماتهم الديمقراطية دون وصاية، ودعم الحقوق الديمقراطية لطلاب الجامعات والمعاهد العليا بالعودة للائحة الطلابية الصادرة عام ١٩٧٦ ورفع الوصاية عن الاتحادات الطلابية والأسر.

سابع عشر: دعم وتطوير الثقافة لتسود ثقافة عقلانية وديمقراطية ومتسامحة.

ثامن عشر: دعم الوحدة الوطنية والمساواة التامة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن جميعاً (مسلمين ومسيحيين) على أساس المواطنة الكاملة.

تاسع عشر: إن علاقة مصر بالدول العربية هي علاقة إستراتيجية، تحتاج إلى بذل كلّ جهد ممكن لاستعادة التضامن العربي وبناء موقف عربي مشترك حول القضايا الأساسية للأمة العربية ومواصلة العمل من أجل إيجاد صيغ وحدوية تتناسب مع الوضع العربي الإقليمي والدولي الراهن، وبذل جهود مكثفة لتحقيق تنمية شاملة ومطردة على المستوى العربي، والسعي لنشر المبادئ الديمقراطية السليمة في العالم العربي. وإعطاء عناية خاصة للعلاقات المصرية السودانية ودعم كلّ ما يؤدي للتكامل بين مصر والسودان. ومواجهة كافة إشكال الهيمنة الأجنبية على الأرض العربية بما في ذلك المشروعات الأمريكية لإعادة صياغة الأوضاع في المنطقة على حساب الرابطة القومية العربية مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير، ومساندة نضال الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وتقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين وتعويضهم، وإزالة المستوطنات، وتخلي إسرائيل عن ترسانتها النووية. ومساندة نضال الشعب العراقي ضدّ الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني والتأكيد على عروبة العراق وإدانة كلّ السياسات التي تهدف إلى التفتيت الطائفي. وتصعيد الحملة ضدّ التطبيع ووقف كلّ إجراءات التطبيع الاقتصادي والتجاري والثقافي مع إسرائيل وإعادة النظر في اتفاقيتي الكويز وبيع الغاز المصري للعدو الإسرائيلي.

عشرون: وتقوم علاقاتنا الدولية على توثيق التعاون بين مصر ودول حوض

النيل وأفريقيا ودول الجنوب عامة، وتصحيح علاقتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى لتقوم على مبدإ توازن المصالح، ورفض استخدام المعونة الأمريكية المقررة لمصر منذ عام ١٩٧٩ كسلاح للضغط على السياسة المصرية ولخدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية، ورفض سياسة الإدارة الأمريكية الحالية التي تتبنى الحروب الاستباقية بناء على رؤيتها وحدها.

ولتحقيق هذا البرنامج على أرض الواقع ندعو المواطنين رجالاً ونساء لإعطاء صوتهم في انتخابات مجلس الشعب لمرشحي «الجبهة الوطنية للتغيير».

مبادرة التوافـــق الوطنـــي مـــن أجـــل الإصـــلاح
مشـــروع للإصـــلاح السياســـي

دشن ٨ من قادة أحزاب المعارضة المصرية الثلاثاء ٧/ ٩/ ٢٠٠٤ تجمعاً أطلقوا عليه «التوافق الوطني من أجل الإصلاح» للتعبير عن رؤية موحّدة للإصلاح السياسي في مصر.

واتخذ رؤساء هذه الأحزاب الثمانية قراراً بالإجماع يقضي بالسعي فقط لدى القوى التي تمتلك شرعية قانونية وضمها إلى التوافق، في إشارة واضحة لاستبعاد جماعة الإخوان المحظورة رسميّاً في مصر من التوافق الوطني الجديد.

ويضم هذا التجمع أحزاب: «الوفد الجديد»، و«التجمع الوطني التقدمي الوحدوي»، و«العربي الديمقراطي الناصري»، و«العمل الاشتراكي» (المجمد نشاطه حاليّاً بحكم قضائي)، و«الأمة»، و«الجيل الديمقراطي»، و«الوفاق القومي»، و«الاتحادي الديمقراطي»، ولم يشمل جماعة الإخوان المسلمين.

في ما يلي نص المشروع الكامل للإصلاح السياسي في مصر والذي طرحه «التوافق الوطني من أجل الإصلاح»:

الإصلاح السياسي الشامل كان نقطة الالتقاء بين كل الأحزاب والقوى المعارضة طوال العشرين عاماً الماضية.

وقد أعربت هذه الأحزاب والقوى عن مطالبها الجماعية المتعلقة بهذا الإصلاح في مجموعة من المبادرات والوسائل والبيانات في أعوام ١٩٨٧ و١٩٩٤ و١٩٩٧ و١٩٩٩ و٢٠٠٣.

غير أن كل المحاولات الجادة للحوار مع الحكومة وحزبها من أجل تحقيق هذا الإصلاح لم يكتب لها النجاح.

لذلك قررنا اللجوء إلى الشعب ودعوته إلى العمل الجاد المتواصل في إطار حركة منظمة ومتتابعة المراحل لتحقيق المطالب الآتية:

أولاً: العودة إلى الشرعية الدستورية

نطالب بإنهاء حالة الطوارئ؛ لأن تمديدها لمدّة ٢٣ عاماً متصلة يجعل منها وسيلة لتعطيل الضمانات التي كفلها الدستور للحريات العامة، وخروجاً على مشروعية الدولة ونظام الحكم، مما يقتضي وقف العمل بها والعودة إلى الشرعية الدستورية كشرط أولي لتحقيق الإصلاح السياسي.

ثانياً: اختيار رئيس الجمهورية وسلطاته

١ ـ اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب المباشر من بين أكثر من مرشح ولمدّة ٥ سنوات قابلة للتجديد لمدّة واحدة.

٢ ـ تخلي رئيس الجمهورية عن انتمائه للحزب طوال فترة رئاسته.

٣ ـ قيام نظام جمهوري برلماني يكفل إعادة توزيع الاختصاص داخل السلطة التنفيذية بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء بحيث يكون لرئيس مجلس الوزراء المسؤولية أمام السلطة التشريعية سلطات حقيقية مقابل هذه المسؤولية.

٤ ـ إلغاء المادة ٧٤ من الدستور التي تعطي رئيس الجمهورية سلطات استثنائية.

ثالثاً: ضمانات الانتخابات النيابية العامة

١ ـ إنشاء هيئة عليا للانتخابات من أقدم ٥ مستشارين في محكمة النقض وأقدم ٥ مستشارين في المحكمة الإدارية العليا تختص بإجراء الانتخابات العامة والاستفتاءات بدءاً بإعداد كشوف الناخبين وانتهاء بإعلان النتائج على أن يوضع تحت تصرفها الأجهزة الإدارية اللازمة بما في ذلك قوات من الشرطة.

٢ ـ تعديل قانون الانتخاب بحيث يصبح بالقائمة النسبية غير المشروطة على مستوى الدائرة الانتخابية. يختص القضاء وحده بالفصل في الطعون الانتخابية وتقرير صحة العضوية بأحكام ملزمة للكافة.

رابعاً: الحريات العامة

١ ـ إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية تحت رقابة القضاء الطبيعي ورفع الحصار القانوني والسياسي المفروض عليها، ورفع القيود على النشاط الجماهيري السلمي بما في ذلك حقّ التظاهر والإضراب والاعتصام وعقد المؤتمرات وتوزيع البيانات.

٢ ـ كفالة استقلال النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني سعياً إلى مجتمع أهلي قادر على المساهمة في بناء الديمقراطية والتقدّم وإلغاء قانون النقابات المهنية رقم «١٠٠» لسنة ١٩٩٢.

٣ ـ إطلاق حرية إصدار الصحف وملكية وسائل الإعلام وتحرير أجهزة الإعلام المرئي والمسموع والصحافة القومية من سيطرة السلطة التنفيذية والحزب الحاكم، وإتاحة فرص متكافئة للأحزاب والقوى السياسية وكافة الاتجاهات والتيارات الفكرية في طرح آرائها وأفكارها في كلّ أجهزة الإعلام المملوكة للشعب، وتعديل قانون الإذاعة والتلفزيون بحيث تتولى إدارتهما هيئة قومية مستقلة عن السلطة التنفيذية.

خامساً: تدعيم اختصاصات مجلس الشعب

١ ـ يكون لمجلس الشعب سلطة محاسبة الحكومة وحق سحب الثقة من وزير أو من الوزارة كلها، والإقالة فوراً لمن تسحب منه الثقة.

٢ ـ حق مجلس الشعب في رفض أو تعديل مشروع الموازنة دون اقتضاء موافقة الحكومة.

نداء ومناشدة

إننا ندعو الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز البحوث وأساتذة الجامعات وأصحاب الفكر والرأي لمناقشة هذا المشروع، واقتراح ما يرونه من تحديدات وإضافات؛ لكي نصل من خلال النقاش إلى توافق قومي حول الإصلاح والتغيير والتحديث للهيكل السياسي للبلاد سعياً إلى الديمقراطية وإلى التقدم والازدهار.

نص مبادرة الإخوان المسلمين
للإصلاح في مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

مبادرة المرشد العام للإخوان المسلمين

حول المبادئ العامة للإصلاح في مصر

إيماناً وتصديقاً بقول الله تعالى: ﴿**إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم**﴾[1]، وإحساساً منا بالمسؤولية الشرعية والوطنية والقومية، وقياماً بالواجب الشرعي حيث يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «الدين النصيحة».

وحيث تشهد المنطقة العربية والإسلامية اليوم محاولات دؤوبة ومستمرة من أجل فرض تغيير عليها من الخارج بالقوة حيناً وبالضغوط الشديدة أحياناً أخرى.

ويقيناً منا أن هذه المحاولات الخارجية لا تستهدف في جوهرها ولا أغراضها إصلاحاً حقيقياً لصالح شعوب المنطقة بل هي تهدف في المقام الأول والأخير لاستمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على ثروات ومقدرات المنطقة وتفوّق الكيان الصهيوني المغتصب لأرض فلسطين وزرع حكومات أكثر تعاوناً معها في إستراتيجيتها العامة.

ولما بدا لنا من عدم تجاوب الحكومة المصرية مع المطالب الوطنية التي عرضها الإخوان المسلمون مع كلّ القوى الوطنية منذ عام ١٩٨٧ وحتّى اليوم في أكثر من وثيقة وعريضة، وأن جرعات الإصلاح التي تقوم عليها الحكومات المتتالية بطيئة جداً إلى درجة تأخرت معها مسيرة الإصلاح طوال العقد الماضي بصورة كبيرة: لذا ارتأينا أن نتقدم بهذه المبادرة،

---

(١) **القرآن الكريم،** «سورة الرعد،» الآية ١١.

وبداية لا بُدَّ لنا أن نؤكد بِكُلّ وضوح:

أولاً: إن الإخوان المسلمين يرفضون كلّ صور الهيمنة الأجنبية ويدينون كافة أشكال التدخل الأجنبى في شؤون مصر والمنطقة العربية والإسلامية.

ثانياً: إن الإصلاح الشامل هو مطلب وطني وقومي وإسلامي، وإن الشعوب هي المعنية أساساً بأخذ المبادرة لتحقيق الإصلاح الذي يهدف إلى إنجاز آمالها في حياة حرة كريمة ونهضة شاملة وحرية وعدل ومساواة وشورى.

ثالثاً: إن البداية يجب أن تكون من الإصلاح السياسي الذي هو نقطة الانطلاق لإصلاح بقية مجالات الحياة كلها والتي تُعاني في مصر والوطن العربي والإسلامي تدهوراً متسارعاً يكاد يصل بنا إلى القاع.

رابعاً: إن القيام بريادة هذا الإصلاح لا تقوى عليه حكومة ولا أي قوة سياسية منفردة، بل هو عبء يجب أن يحمله الجميع وإن المصالحة الوطنية العامة التي تؤدي إلى تضافر الجهود جميعاً هي فريضة الوقت ليس لمجرد الوقوف ضدّ المخططات الهادفة إلى استباحة المنطقة، بل للنهوض من عثراتنا وعلاج مشاكلنا.

ويرى الإخوان المسلمون أن واجب الوقت يقتضي من كلّ القوى السياسية والنخب الفكرية والثقافية وكافة المهتمين بالشأن العام أن يلتفوا حول إطار عريض ينطلق من المقومات الأساسية لهذا المجتمع، وأن يتعاونوا في المتفق عليه ـ وهو كثير ـ وأن يتحاوروا حول المختلف فيه ـ وهو قليل ـ من أجل الصالح العام لهذه الأمة.

إن الثالوث المدمر لهذه الأمة من جمود سياسي، وفساد وظلم اجتماعي، وتخلف علمي وتقني يهدد مصر الآن في أمنها الوطني ومكانتها القومية وريادتها الإسلامية ودورها العالمي.

ومن منطلق أن هداية البشر إلى الحق، وإرشاد الناس جميعاً إلى الخير، وإنارة العالم بمبادئ الإسلام هي الغاية العليا لدعوتنا: ﴿**يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون. وجاهدوا في الله حق جهاده**﴾[٢].

وإيماناً بأننا ندعو بدعوة الله، وهي أسمى الدعوات، وننادي بفكرة الإسلام، وهي أقوم الفِكَر، ونقدم للناس شريعة القرآن، وهي أعدل الشرائع ﴿**صبغة الله ومن**

(٢) المصدر نفسه، «سورة الحج،» الآيتان ٧٧ ـ ٧٨.

أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون﴾[٣] فإننا نؤمن بأن العالم كلّه عامة، ونحن خاصة، في حاجة إلى هذه الدعوة، وإلى كلّ شيء يمهد لها ويهيئ سبيلها.

ومن منطلق: **﴿إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت﴾**[٤] نرى أن الغاية لدعوتنا هذه هي الإصلاح الحقيقي الشامل الذي يجب أن نتعاون عليه جميعاً من خلال القنوات الدستورية والقانونية، لإقامة شرع الله، وفي ذلك صلاح الدنيا والدين، **﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾**[٥].

ومن الحق أن نعترف إننا بَعُدْنا إلى حدّ كبير عن مقتضيات الإسلام الذي يحض على أن نقتبس النافع، وأن نأخذ بالحكمة أنَّى وجدناها، فهي ضالتنا، ولا أمل لنا في تحقيق أي تقدّم يُذكَر في شتى نواحي حياتنا، إلا بالعودة إلى ديننا وتطبيق شِرعتنا، والأخذ بأسباب العلم، والتقنية الحديثة، وحيازة المعرفة بأقصى ما نستطيع، في ظلّ ثوابت هذا الدين العظيم، ومن منطلق مبادئه وقيمه.

ولذلك فإن لنا مهمة محددة، نقدمها كتصور أساسي للإصلاح، من خلال حقنا الأصيل في المشاركة الجادة والفاعلة في الحياة السياسية المصرية، على أساس كوننا جزءاً هامّاً من هذا الشعب الحر الأبِّي.

وتتمثل هذه المهمة إجمالاً في العمل على إقامة شرع الله من منطلق إيماننا بأنه المَخْرَج الحقيقي الفاعل لِكُلّ ما نعاني منه من مشكلات داخلية وخارجية ـ سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ـ وذلك من خلال تكوين الفرد المسلم والبيت المسلم والحكومة المسلمة، والدولة التي تقود الدول الإسلامية، وتقيم شتات المسلمين، وتستعيد مجدهم، وتردّ عليهم أرضهم المفقودة وأوطانهم السليبة، وتحمل لواء الدعوة إلى الله، حتّى تُسعِد العالم بخير الإسلام وتعاليمه.

فهذه غايتنا أيها الإخوة والأخوات الكرام، وهذا منهجنا. وعليه، فرؤيتنا لإحداث هذا الإصلاح، وتحقيق هذه الغاية تتحدد في الخطوط الرئيسة التالية:

أولاً: في مجال بناء الإنسان المصري

إننا نؤمن أن الإنسان هو محور هذا الكون فهو الذي خلقه الله تعالى بيده ونفخ فيه من روحه وأَسجد له ملائكته وعلّمه الأسماء كلها وسخر له ما في السماوات وما

(٣) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ١٣٨.
(٤) المصدر نفسه، «سورة هود،» الآية ٨٨.
(٥) المصدر نفسه، «سورة الجاثية،» الآية ١٨.

في الأرض جميعاً منه، وكرّمه وفضّله على كثير ممن خلق تفضيلاً، واصطفى منه رسله وأنزل عليهم كتبه هداية وسعادة، ومن ثمّ كانت سعادة الإنسان هي هدف كلّ تنمية وتقدّم ورقي، وكان الإنسان هو وسيلة تحقيق كلّ تنمية وتقدّم ورقي، لذلك كان لا بُدَّ من تزكية كلّ ما يسمو بإنسانية الإنسان، ويرتفع بخصائصه التي يتميز بها عن غيره من المخلوقات. ولما كان الإيمان بأركانه وقواعده، والأخلاق بمكارمها ومحاسنها، أسمى ما يتصف به الإنسان، إذ إنّها تحيي الضمائر فتمنع المنكر والحرام، وتحض على المعروف والحلال، ولا تكتفي بأداء الواجبات، بل تدفع إلى الإتقان والبذل والتضحية والعطاء، ولما كان الشعب المصري كلّه متديناً بطبعه، إلا أنّه في الفترة الأخيرة رانت على القلوب غلالة من الغفلة والأنانية وسادت بعض القيم المادية والشهوات الآنية، فأثرت تأثيراً سلبياً على الشخصية المصرية السوية، ومن ثمّ كان لا مناص لمن يريد الإصلاح أن يسعى إلى تطهير جوهر هذه الشخصية وإعادة بنائها ولا سيما الأجيال الجديدة منها على أساس من الإيمان والاستقامة والأخلاق، وإلا كان الإصلاح كمن يحرث في الماء أو يبني في الهواء، ولذلك فإننا في هذا المجال نستهدف تحقيق ما يلي:

١. تأكيد احترام ثوابت الأمة المتمثلة في الإيمان بالله وكتبه ورسله وشرعه.

٢. تربية النشء نظرياً وعملياً على مبادئ الإيمان والأخلاق الفاضلة.

٣. إطلاق حرية الدعوة لشرح مبادئ الإسلام وطبيعته وخصائصه وأهمها شموله لتنظيم كلّ جوانب الحياة.

٤ . حث الناس على الالتزام بالعبادات والتمسك بالأخلاق الفاضلة والمعاملات الكريمة بِكُلّ الوسائل.

٥. تنقية أجهزة الإعلام من كلّ ما يتعارض مع أحكام الإسلام ومقتضيات الخلق القويم.

ثانياً: في مجال الإصلاح السياسي

إننا نؤكد تمسكنا بنظام الدولة نظاماً جمهورياً برلمانياً دستورياً ديمقراطياً في نطاق مبادئ الإسلام.

كما نؤمن بحق الفرد في المشاركة السياسية الفاعلة، كما نؤمن بأن هذه المشاركة أساس لاستقلال القرار السياسي، داخليّاً وخارجيّاً، كما نؤمن بحقنا في علاقات دولية تقوم على النِّدية، وعلى الاحترام المتبادل للحقوق والسيادة الوطنية، واحترام

القوانين والمواثيق الدولية، وتأكيد حقّ الشعوب في تقرير مصائرها، وأن هذا وغيره من جوانب الإصلاح الشامل لا يتحقق إلا من خلال تطبيق الديمقراطية التي نؤمن بها، ونلتزم بأصولها، وندعو الأحزاب والقوى السياسية الأخرى إلى تأييدها كميثاق وطني، تتمثل بنوده فيما يلي:

١. الإقرار التام بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات، بحيث لا يجوز لأحد أو حزب أو جماعة أو هيئة، أن تزعم لنفسها حقّاً في تولي السلطة أو الاستمرار في ممارستها إلا استمداداً من إرادة شعبية حرة صحيحة.

٢. الالتزام واحترام مبدإ تداول السلطة، عبر الاقتراع العام الحر النزيه.

٣. التأكيد على حرية الاعتقاد الخاص.

٤. تأكيد حرية إقامة الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية المعترَف بها.

٥. تأكيد حرية الرأي والجهر به، والدعوة السلمية إليه في نطاق النظام العام والآداب العامة، والمقومات الأساسية للمجتمع، ويعتبر حرية التملك واستعمال وسائل الإعلام المختلفة ضرورة لتحقيق ذلك.

٦. تأكيد حرية تشكيل الأحزاب السياسية، وألا يكون لأية جهة إدارية حقّ التدخل بالمنع أو الحدّ من هذا الحق، وأن تكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والآداب العامة والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يعتبر إخلالاً بالتزام العمل السلمي، وعدم الالتجاء للعنف أو التهديد به.

٧. تأكيد حرية الاجتماعات الجماهيرية العامة، والدعوة إليها، والمشاركة فيها في نطاق سلامة المجتمع، وعدم الإخلال بالأمن العام، أو استعمال أو التهديد باستعمال العنف أو حمل أي سلاح.

٨. تأكيد حقّ التظاهر السلمي.

٩. تأكيد ضرورة تمثيل الشعب عبر مجلس نيابي منتخب انتخاباً حُرّاً، ولمدّة محدودة، يُعاد بعدها الانتخاب، مع ضرورة أن تشمل قوانين الانتخاب الضمانات التي تؤكد نزاهتها وصحتها وَحيْدة القائمين على إجرائها، والإيمان بأن النظام السليم لإدارة الدولة والمجتمع هو نظام الحكم البرلماني الذي يجعل الحزب الحاصل على أعلى الأصوات في انتخابات حرة نزيهة، هو الذي يتولى تشكيل الحكومة.

١٠. ضمان حقّ كلّ مواطن ومواطنة في المشاركة في الانتخابات النيابية، متى توفرت فيه الشروط العامة التي يحددها القانون.

١١. ضمان حقّ كلّ مواطن ومواطنة في تولي عضوية المجالس النيابية، متى توفرت فيه الشروط العامة التي يحددها القانون.

١٢. إبعاد الجيش عن السياسة ليتفرغ للدفاع عن أمن الدولة الخارجي، وعدم استعانة سلطة الحكم به بالطريق المباشر أو غير المباشر لفرض إرادتها وسيطرتها، أو التهديد بمنع الحريات العامة الشعبية، وأن يكون وزير الدفاع مدنيّاً سياسيّاً كسائر الوزراء.

١٣. أن تكون الشرطة وجميع أجهزة الدولة الأمنية وظائف مدنية كما هو نصُّ الدستور، وتحديد مهامها في الحفاظ على أمن الدولة والمجتمع ككل، وعدم تسخيرها للحفاظ على كيان الحكومة، أو اتخاذها أداة لقمع المعارضة، ووضع نظام يحكم عملها، ويحكم قيادتها، وعلى وجه الخصوص منع تدخلها في الأنشطة العامة والانتخابات.

١٤. تحديد سلطات رئيس الجمهورية، بما يجعله رمزاً لِكُلّ المصريين، فلا يترأس أي حزب سياسي، ويكون بعيداً كلّ البعد عن المسؤولية التنفيذية للحكم، وتحديد مدّة رئاسته، بما لا يتجاوز فترتين متتاليتين.

١٥. إلغاء القوانين سيئة السمعة، وعلى الأخص قانون الطوارئ، وقانون الأحزاب، وقانون المدعي العام الاشتراكي، وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون الصحافة، وقانون النقابات، وغيرها من القوانين التي أدت إلى حالة الخنق والجفاف والجمود السياسي الذي تعانيه الحياة السياسية المصرية واستبدال ما تدعو الحاجة إليه بما يؤكّد حرية المواطن وكرامته وحقه في الاشتراك في العمل العام.

١٦. الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإعادة النظر في الأحكام الصادرة من محاكم استثنائية عسكرية.

١٧. القضاء على ظاهرة التعذيب داخل مقار الشرطة، ومقار مباحث أمن الدولة، وتطبيق مبدإ (الشرطة في خدمة الشعب) وتقليص دور الأمن السياسي على حساب الأمن الجنائي وحفظ كرامة المواطن المصري.

١٨. إلغاء القوانين التي شلت حركة العمل الجاد في النقابات المهنية والعمالية وتَبَنِّي مشروعات القوانين التي تؤدي إلى إعادة الحياة إلى النقابات والعمل النقابي في مصر، وتُعلي من قيمة أداء المهن الحرة، وتحقق لها المناخ الملائم للمشاركة السياسية والاجتماعية في نطاقها المهني.

ثالثاً: في مجال الإصلاح القضائي

باعتبار أن السلطة القضائية هي صمام أمن المجتمع وأمان المواطن، وأن استقلالها ضرورة أساسية للقيام بوظائفها الحيوية لإقامة مجتمع الحق والعدل، فإننا نؤمن بأن الإصلاح القضائي من أساسيات الإصلاح الشامل، والذي يتمثل ـ في نظرنا ـ فيما يلي:

١ ـ كفالة استقلال القضاء بجميع درجاته، وبكُلّ الإجراءات، ووضع كلّ الشروط لإبعاده عن أية مظنة أو مطمع، واحترام أحكام القضاء وعدم التحايل عليها، وألا يُحاكَم أحد إلا أمام قاضيه الطبيعي، وأن تُلغَى جميع أنواع المحاكم الاستثنائية، ويقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على جرائم ومخالفات العسكريين فقط.

٢ ـ الفصل بين سلطتَي الاتهام والتحقيق، وأن تكون النيابة مستقلة غير تابعة لوزير العدل، ويحقّ لِكُلّ من تحبسه احتياطيّاً أن يتظلم فوراً من قرارها أمام جهة قضائية.

٣ ـ تعديل القوانين وتنقيتها بما يؤدي إلى تطابقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع، إعمالاً لنصّ المادة الثانية من الدستور.

رابعاً: في مجال الإصلاح الانتخابي

ـ كفّ يد السلطة والأمن عن التدخل في أيّ خطوة من خطوات العملية الانتخابية.

ـ تتولى أمر الانتخابات وتشرف عليها لجنة أو هيئة مسؤولة عن العملية الانتخابية بداية من جداول الناخبين وحتّى إجراء الانتخابات والفرز، وهذه الهيئة تتشكل من القضاة.

ـ رجال القضاء هم الذين يشرفون على العملية الانتخابية ومجلس القضاء الأعلى هو الذي يختار القضاة المشرفين على كافة خطوات العملية الانتخابية دون أيّ تدخل من وزير العدل.

ـ اللجنة تفصل فيما يعترض الدعاية الانتخابية.

ـ لكافة المرشحين حقّ الإعلان والدعاية الانتخابية من عقد مؤتمرات وتوزيع مطبوعات انتخابية وتسيير مسيرات وتعليق لافتات.

خامساً: في مجال الإصلاح الاقتصادي

نحن نؤمن بالنظام الاقتصادي الذي ينبثق من إسلامنا كدين ونظام حياة شامل وكامل، يؤكّد على حرية النشاط الاقتصادي، وعلى دور الفرد في هذا النشاط، محترماً للملكية المتعددة، والتي تشمل كأساس الملكية الخاصة، شريطة قيامها بوظيفتها الاجتماعية، وملكية الدولة بالنسبة للمرافق العامة، والمنشآت الحيوية.

وعلى ذلك فنحن نعمل على تشجيع القطاع الخاص، وذلك من خلال برنامج مدروس للخصخصة يتسم بتقييم عادل للمشروعات العامة موضع الخصخصة، وشفافية كاملة عنه، مع الحفاظ على الحقوق الكاملة للعمال، كما نؤمن بضرورة إقامة المشروعات العامة الكبرى، شريطة دراسة متأنية لجدواها الاقتصادية، والتمويلية والفنية، ومشاركة عامة في الإحاطة بها ودراستها واعتمادها.

كما نؤمن بضرورة التعاون مع بقية دول العالم لخير البشرية، ومن ثَمَّ نعتمد تحرير التجارة والانفتاح أسلوباً رئيسيّاً لعلاقاتنا مع الدول الأخرى، في ظلّ الاعتماد المتبادل، وثورة المعلومات والاتصالات، ولكننا ضدّ الهيمنة والتبعية التي تهدف إليها حركة العولمة المعاصرة، ومن ثمَّ سوف نعمل على تعظيم إيجابيات اتفاقية الجات، ومنظمة التجارة العالمية، والحدّ من سلبيات هذه الاتفاقيات.

وعليه يقوم الإصلاح الاقتصادي ـ في نظرنا ـ على ما يلي:

١) اعتبار المال الصالح قوام الحياة، ووجوب الحرص عليه، مع تحريم وتجريم الربا كمصدر للتمويل أو الكسب.

٢) إيجاب العمل والكسب على كلّ قادر.

٣) الكشف عن منابع الثروات الطبيعية، ووجوب الاستفادة منها.

٤) حرمة المال واحترام الملكيات، وبالذات المال العام.

٥) تنظيم المعاملات المالية، والتدقيق في شؤون النقد، باتّباع سياسات نقدية ومالية وضريبية وتجارية وإنمائية رشيدة.

٦) تطبيق النظام الاجتماعي، ومساعدة العاطلين في إيجاد العمل الذي يناسبهم.

٧) تقرير مسؤولية الدولة في حماية النظام الاقتصادي.

٨) حظر استغلال النفوذ، ومحاربة الإثراء غير المشروع.

ووفقاً لهذه المبادئ العامة نرى أساساً :

١) العمل على تعظيم الإنتاج بدءاً بالضرورات ثمّ الحاجيات ثمّ الكماليات، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار ومنح التسهيلات والإعفاءات لِكُلّ مستوى حسب أهميته، فالإنتاج الغذائي الكسائي والمساكن ومستلزمات الإنتاج يجب أن تحظى بأكبر قدر من الإعفاءات والتسهيلات

٢) الاقتصاد في الاستهلاك بصورة عامة، وربطه بالإنتاج، ومنع الإسراف والتبذير والإنفاق الترفي والمظهري عن طريق :

ـ إعادة النظر في النفقات الحكومية ولا سيما ما يتعلق منها بالحفلات والمناسبات . . . الخ.

ـ الاهتمام بضبط كافة السلع المدعمة وضمان وصولها لمستحقيها من أجل ترشيد الدعم.

ـ ترشيد استهلاك السلع الترفيهية والكمالية.

٣) التشجيع على الادخار بِكُلّ الوسائل الممكنة ومنها على سبيل المثال :

ـ تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد وتبصيرهم بحق الأجيال القادمة.

ـ تنويع سبل الاستثمار في المجالات المشروعة حسب أولويات حاجة الإنتاج وضرورات الاستهلاك.

ـ استخدام الصناديق الاجتماعية في إقامة المشروعات الصغيرة وتمليكها للعاملين فيها.

ـ إيجاد نظام لتسويق منتجات هذه المشروعات داخلياً، وتيسير إجراءات التصدير إلى الأسواق العربية والأفريقية والخارجية.

٤) ربط الصناعات الصغيرة المغذية والوسيطة بالصناعات الكبرى لدعمها وتطويرها واستهلاك منتجاتها، ودعم هيئة الرقابة على الجودة للالتزام بالمواصفات العالمية لضمان استمرار تسويق منتجات هذه المشروعات وذلك عن طريق :

ـ تشجيع رؤوس الأموال المصرية والعربية على الاستثمار في هذا المجال.

ـ ربط سياسة التعليم والتدريب بخطّة إنشاء هذه المشروعات.

ـ ربط سياسة البحث العلمي بحل مشكلات هذا القطاع وتطويره.

ـ تشجيع الابتكارات والاختراعات في هذا المجال.

٥) إحداث تنمية زراعية جادة وشاملة، رأسية وأفقية، وتوفير التمويل اللازم لتحديث العملية الزراعية، خاصة لصغار المزارعين، وإتاحة فرص التسويق التعاوني، ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتطوير التصنيع الزراعي.

٦) العمل على تشجيع الصادرات ودعم الصناعات التصديرية والعمل على فتح أسواق جديدة، مع ترشيد الواردات دون مساس بمتطلبات التنمية المتوازنة لقطاعات الاقتصاد الوطني، والضرورات الأساسية من مواد غذائية ودواء.

٧) عدم الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل الفجوة الادخارية (الفرق بين الاستثمار المطلوب والادخار القومي) وذلك من خلال تشجيع الاستثمار المباشر العربي فالإسلامي، ثمّ من بقية دول العالم ومؤسساته.

٨) تغليظ العقوبات على جرائم الفساد الاقتصادي والمالي من الغش والنصب والاحتكار واستغلال النفوذ والمنصب واغتصاب أموال الدولة وأراضيها والتهرب من الضرائب والعمولات والرشاوى إلى غير ذلك من صور الفساد والإفساد.

سادساً: في مجال التعليم والبحث العلمي

التعليم والبحث العلمي هما وسيلتا أي تقدم مأمول، ولذلك لا تبخل الدول المتقدمة بالمال والتدريب والإعداد وتوفير الأبنية والمكتبات والملاعب والمعامل والأجهزة على أجيالها الراغبة في التعليم، ولما كنا نريد أن نلحق بهذا الركب وجب علينا أن نهتم بالتعليم معلّماً ومنهجاً ومعهداً أو مدرسة ولذلك فنحن نسعى لتحقيق ما يلي:

١ ـ تحسين أوضاع المعلمين الوظيفية والمادية حتى يستغنى المعلم بدخله الرسمي من وظيفته عن الحاجة للدروس الخصوصية، فيستعيد مكانته الأدبية والاجتماعية، ودوره الغابر كقدوة ومرب للأجيال.

٢ ـ تطوير مناهج التدريس في كليات التربية ودور المعلمين والقيام ببرامج التدريب المستمر حتّى يتخرج المعلم مؤهلاً لوظيفته محباً لها مستشعراً لعظمة مهمته في الحياة.

٣ ـ رفع نسبة الأموال المخصصة للتعليم من الدخل القومي.

٤ ـ العمل على معالجة جادة لمشكلة الأميّة بطريقة عملية ونهائية.

٥ ـ ترسيخ القيم الدينية والمبادئ الأخلاقية والمثل العليا والانتماء للوطن.

٦ ـ الاهتمام بالرياضات البدنية والتدريب العسكري، وتجهيز المدارس بالملاعب والأجهزة الرياضية.

٧ ـ اتباع نظام التعليم الإقليمي الذي يزود التلاميذ بما يقفهم على شؤون إقليمهم الخاص ويزيد من قدرتهم على استغلالها والانتفاع بها.

٨ ـ تطوير مناهج التعليم بما يحقق النهضة المصرية والحفاظ على الشخصية المصرية ومقوماتها، بما يتفق وثوابت الأمة وخصوصيتها الثقافية وميراثها الحضاري والاهتمام بالعلوم الحديثة مثل الحاسبات والهندسة الوراثية.

٩ ـ رفع نسبة المخصص للبحث العلمي من ميزانية الدولة.

١٠ ـ تحرير مجالات البحث العلمي من سيطرة البيروقراطية.

١١ ـ التوسع في مجال إرسال البعثات إلى الخارج.

١٢ ـ توفير حياة كريمة ومستوى مادي مريح للعاملين بالبحث العلمي.

١٣ ـ توفير الإمكانات العلمية من معامل ومكتبات وأجهزة وكيماويات.

١٤ ـ حصر دقيق للبحوث العلمية والدراسات التي تمت حتّى يمكن الاستفادة منها وعدم تكرارها.

١٥ ـ وضع خطة لكل معهد بحثي بحيث يتعاون العاملون فيه بروح الفريق، حتى تتكون المدارس العلمية المتكاملة في التخصصات المختلفة.

١٦ ـ زيادة الاحتكاك العلمي عن طريق المؤتمرات العلمية وتبادل الزيارات بين الأساتذة والباحثين على المستوى الداخلي والعالمي.

١٧ ـ ربط البحث العلمي بالإنتاج، واستحداث أسلوب المشروعات البحثية المتخصصة التي تنفق عليها وحدات الإنتاج.

١٨ ـ حلّ مشكلات المجتمع سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي . . . إلخ، عن طريق البحث العلمي والاستغناء عن استيراد الحلول الجاهزة التي قد لا تتناسب مع ظروفنا.

سابعاً: في مجال إصلاح الأزهر الشريف

إن الأزهر الشريف مؤسسة فريدة في العالم، حبا الله تعالى بها مصر، ولقد قامت على دراسة وحماية ونشر علوم القرآن والشريعة واللغة العربية في مصر، وتخرج

منها علماء من كلّ بلاد الإسلام فكانوا خير رسل من مصر لشعوبهم، بالإضافة إلى دور الأزهر التاريخيّ المجيد في حمل راية الجهاد وقيادة المجاهدين أمام كلّ غزوات الاحتلال الأجنبي على مصر، فضلاً عن صدعه بالحق في وجوه الحكام الظالمين، ووقوفه بجانب المستضعفين المظلومين، كلّ ذلك جعله قبلة لطلاب العلم من كلّ أنحاء العالم الإسلامي، وجعله محل احترام بل تقديس المسلمين من إندونيسيا وحتّى المغرب العربي، الأمر الذي يفرض على كلّ من يحبّ مصر والإسلام ويسعى لرفع شأنهما أن يقوّي الأزهر ويدعمه، وأن يتيح له حرية الفكر والحركة والدعوة، وأن يمده بالمال والرجال الذين يحملون أمانته ويؤدون رسالته.

ومن هذا المنطلق فإننا نسعى لتحقيق الآتي:

١. التوسع في إنشاء الكتاتيب والحضانات مع التركيز على حفظ القرآن الكريم وجزء من السنة النبوية الشريفة وتعلم الأخلاق الفاضلة.

٢. دعم المعاهد الأزهرية بالمعلمين الأمناء الأكفاء، ووضع المناهج التي تناسب ظروف العصر.

٣. دعم الكليات الشرعية بما يؤهل المتخرجين منها للدعوة والتدريس والفتيا والاجتهاد في علوم الشريعة.

٤. الاهتمام بالكليات الأزهرية المدنية حتّى تخرج الطبيب والمهندس والمحاسب. . . إلخ. الداعية الذي يدعو إلى المعروف بلسانه وكيانه وسلوكه كما كان مستهدفاً منها.

٥. إعادة تشكيل هيئة كبار العلماء بالانتخاب من العلماء.

٦. اختيار شيخ الأزهر يكون بالانتخاب من هيئة كبار العلماء ويقتصر القرار الجمهوري على تسمية من ينتخبه العلماء.

٧. إعادة أوقاف المسلمين إلى هيئة أوقاف مستقلة عن ميزانية الدولة، وصرف عوائدها فيما أوقفت عليه، وبالذات مخصصات الأزهر ومرتبات شيخه وعلمائه وطلبة العلم فيه.

٨. إطلاق حرية الدعاة والأئمة والوعّاظ في شرح مبادئ الإسلام وشريعته وقيمه وأخلاقه وتنظيمه لشؤون الحياة وحله لمشكلاتها دون تدخل من السلطة الإدارية إلا بما يقتضيه العلم والخلق الإسلامي.

ثامناً: في مجال مكافحة ظاهرة الفقر

شاعت ظاهرة الفقر في مجتمعنا، إذ وصلت نسبة الفقراء من مجموع السكان طبقاً للإحصاءات المتاحة إلى أكثر من ٥٠ في المئة، وعليه، يتعين أن نوجه اهتمامنا إلى معالجة جادة لهذه الظاهرة، وذلك من خلال:

توفير المقومات الأساسية لحياة كريمة لعموم شعبنا وبالذات للطبقات الفقيرة، وذات الدخل المحدود، وتشمل هذه المقومات:

ـ المسكن الملائم الذي تتوافر فيه ضروريات الحياة الكريمة من إضاءة ومياه نقية وصرف صحي ومساحة مناسبة لأفراد الأسرة.

ـ الغذاء المتوازن بسعر مناسب وبكمية ونوعية تحفظ بنية الجسم وحيويته.

ـ الملبس المناسب الذي يستر الجسم ويحفظ للإنسان آدميته وكرامته.

ـ الخدمات الصحية التي توفر رعاية صحية حقيقية من تطبيب ودواء في متناول هذه الفئات.

ـ الخدمات التعليمية الجادة والمجانية حقاً والتي تعمل على رفع المستوى الثقافي لهذه الطبقات.

تاسعاً: في مجال الإصلاح الاجتماعي

نحن نؤمن بأن التماسك والسلام الاجتماعي ضرورة لِكُلّ تقدُّم، وهذا يتطلب العمل الجاد والمستمر على القضاء على مظاهر الفقر والحدّ من آثارها، كما يتطلب القضاء على العشوائيات، ومحاربة الإدمان والمخدرات، ورفع مستوى الفئات المُهَمَّشة، وتضييق الفجوة في توزيع الدخل والثروة من خلال مؤسسات الزكاة في ظلّ نظام إسلامي متكامل.

وعليه فيتمثل الإصلاح الاجتماعي ـ في نظرنا ـ فيما يلي:

١ ـ تحقيق الربانية والتدين في المجتمع.

٢ ـ الحفاظ على الآداب العامة، وتعزيز مؤسسات النظام الاجتماعي.

٣ ـ دعم مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية.

٤ ـ رعاية الأسرة، وبالذات (المرأة والشباب والأطفال).

٥ ـ محاربة الجرائم والفساد.

٦ ـ إحياء نظام الحِسْبة.

٧ ـ إقامة العدل الاجتماعي، وتوفير العمل والكسب.

٨ ـ العناية بالصحة العامة.

٩ ـ إصلاح التربية والتعليم.

١٠ ـ تنظيم السياحة، وخاصة السياحات العلمية والثقافية والعلاجية والبعد عن أنواع السياحات المشبوهة.

١١ ـ تأهيل العاطلين مهنيّاً، وتوفير فرص العمل المناسب لهم.

١٢ ـ الحفاظ على كيان الأسرة الشرعية أساساً للمجتمع ومحضناً للنشء، وبيئة صالحة للتربية، والتصدى لمحاولات الخروج عليها والالتفاف من حولها لإقامة علاقات غير شرعية بِكُلّ إشكالها.

عاشراً: في مجال المرأة

إن المرأة هي نصف المجتمع وهي القائمة على تنشئة الأجيال رجالاً ونساء، فلا ريب في استحقاقها أن تكون الجنّة تحت أقدامها، وهي مخلوق طاهر مكرم كرمه الله تعالى كما كرم الرجل ﴿**ولقد كرّمنا بني آدم**﴾[٦]. وهي مخلوق عاقل ورشيد وهي مخاطبة بالخطاب الإلهي في القرآن والسنة كخطاب الرجل ومكلفة مثله ومسؤوليتها كاملة، فمسؤوليتها الجنائية والمدنية كالرجل وذمتها المالية كاملة، وجميع تصرفاتها المالية صحيحة ونافذة دون الحاجة إلى موافقة زوج أو أب أو أخ أو غيرهم، ونطاق قوامة الرجل على زوجته محصور في مسائل المشاركة الزوجية ـ فقط ـ وهي قوامة مودة وتراحم وتشاور في مقابل مسؤوليات يتحملها الزوج ولهذا المقام الكريم نرى:

١. أن من حقّ المرأة المشاركة في انتخابات المجالس النيابية وما هو في مثلها.

٢. من حقها أن تتولى عضوية هذه المجالس في نطاق ما يحفظ لها عفتها وحيادها وكرامتها دون ابتذال.

---

(٦) المصدر نفسه، «سورة الإسراء،» الآية ٧٠.

٣. من حقها تولي الوظائف العامة عدا الإمامة الكبرى وما في حكمها.

٤. القضاء على الأمية المتفشية بين النساء ولا سيما في الريف.

٥ . تضمين مناهج التعليم ما يتناسب مع طبيعة المرأة ودورها وحاجتها.

٦. صيانتها في كلّ مكان: في وسائل الانتقال وفي أماكن العمل.

حادي عشر: في مجال الإخوة الأقباط

إننا نؤكد أن موقفنا من الإخوة الأقباط موقف مبدئي ثابت مفروض على المسلمين بموجب إسلامهم وإيمانهم مؤكد بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة (قولية وعملية) وهذا الموقف يتلخص في النقاط التالية:

١. هم جزء من نسيج المجتمع المصري.

٢. هم شركاء الوطن والمصير.

٣. لهم مثل ما لنا وعليهم مثل ما علينا.

٤. حرية الاعتقاد والعبادة محترمة للجميع، والتعاون في كلّ ما يخدم الوطن ويحقق الخير لِكُلّ المواطنين أمر لازم.

٥. تأكيد الوحدة الوطنية وعدم السماح لأيّ نشاط يؤدي إلى إثارة مشاعر التفرقة الدينية أو التعصب الطائفي.

٦. الحرص على روح الأخوّة المصرية التي أظلت أبناء مصر على مرّ القرون مسلمين وأقباطاً وإشاعة الأصول الداعية إلى المحبة والمودة بينهم لتمكين الأمة من العمل المتكامل لبناء مستقبلها وحماية لها من ويلات التعصب الطائفي المقيت وعدم السماح لأيّ محاولات تؤدي لإثارة مشاعر التفرقة أو التعصب الطائفي بين المصريين.

ثاني عشر: في المجال الثقافي

نحن نؤمن بضرورة أن تنبثق ثقافتنا من مصادرها الإسلامية، تنمية للفرد والمجتمع، وهذا يتطلب إصلاحاً جاداً لمفردات الثقافة القائمة ووسائلها من صحف ومجلات وإذاعة وتلفاز، بحيث تتأسس مادتها وتنطلق من المبادئ والقيم الإسلامية، تربيةً للفرد، وتعميقاً لهذه المبادئ والقيم في وجدانه، وذلك لحمايته من التغييب

والتغريب، وبما ينأى به عن مواطن العبث بالمبادئ الأخلاقية والسقوط في هاوية الفحش والبذاءات وما توافق الناس جميعاً على تسميته ببرامج ومسلسلات وتمثيليات هابطة تخدش الحياء وتشيع الفحش، وتقوية هذه الوسائل بما يجعلها قادرة على مواجهة عصر السماوات المفتوحة والفضائيات الوافدة، والاتصالات والمعلومات فائقة الزخم والسرعة.

وعليه، فيتمثل الإصلاح الثقافي ـ في نظرنا ـ فيما يلي:

١ ـ صياغة رشيدة لنظام التعليم.

٢ ـ صياغة واعية للإعلام المقروء والمسموع والمرئي.

٣ ـ حرية وتدعيم نشر الكتاب.

٤ ـ تشجيع الندوات والمؤتمرات والمعارض.

٥ ـ تشجيع السياحة العلمية وسياحة المؤتمرات.

٦ ـ إعادة النظر في دور المجلس الأعلى للثقافة، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وكافة المؤسسات الثقافية، بما يكفل الإصلاح الثقافي المنشود.

٧ ـ ترشيد دور السينما والمسرح، بما يتفق ومبادئ وقيم الإسلام.

ثالث عشر: في مجال السياسة الخارجية

ثمة دوائر يجري العمل فيها في مجال السياسة الخارجية بما يحقق المصلحة العامة وهي الدائرة العربية، ويتطلب الأمر دعم الجامعة العربية وتفعيلها، وتفعيل آليات العمل العربي مثل الدفاع العربي المشترك والسوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية.

ثم الدائرة الأفريقية، مصر بلد أفريقي تربطها بدول حوض النيل والدول الأفريقية روابط تنمية هي حريصة عليها.

ثم الدائرة الإسلامية: وهي الدائرة العقائدية، وتهتم السياسة الخارجية بهذه الدائرة بالسعي لتحقيق الوحدة الإسلامية وتفعيل المؤتمر الإسلامي.

وأخيراً الدائرة العالمية: ترتبط مصر بدول العالم بروابط عديدة، كما إنّها عضو في الأسرة الدولية والمنظمات الدولية، وهي من ثمّ تسعى لتأكيد الشرعية الدولية، كما تسعى لخروج المنظمات الدولية من وصاية القوى الكبرى.

هذه هي الخطوط الرئيسة للإصلاح الشامل والممكن والمأمول، في شتى مجالات حياتنا السياسية والقضائية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتي تمثل الحدّ الأدنى المطلوب لتحقيق تقدّم مستمر لمجتمعنا، وتنمية مستدامة لاقتصادنا، وثقافة واعية لأبنائنا، يمكن ـ بعون الله وتوفيقه ومؤازرتكم ـ أن نسهم إسهاماً حقيقيّاً في العمل على تنفيذها على المستوى القومي.

والله من وراء القصد، وهو وحده الهادي إلى سواء السبيل.

محمد مهدي عاكف

المرشد العام للإخوان المسلمين

٣ ـ ٣ ـ ٢٠٠٤

مبـــادرة حـــزب التجمـــع
«برنامج للتغيير الوطني في مصر»

١٧/ ٥/ ٢٠٠٤

تعاني مصر منذ سنوات طويلة من غياب الديمقراطية واحتكار قلة للسلطة والثروة، وبالتالي شيوع الفساد، وتصاعد مخيف لسلسلة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتدنّي معدلات النمو، في ظلّ انسحاب الدولة من عملية الاستثمار وتخليها عن مسؤولية التنمية، وعجز القطاع الخاص عن سدّ الفراغ الناتج عن هذا الانسحاب، وانخفاض مستوى وحجم الخدمات التي توفرها الدولة، والفشل في جذب الاستثمارات الأجنبية والعجز عن التصدير وسد الفجوة بين الصادرات والواردات. وأدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكم القائم إلى استمرار انخفاض معدل الادخار المحلي وزيادة العجز في الموازنة العامة بصورة مطردة وارتفاع الدين المحلي لأرقام فلكية تهدد الاقتصاد الوطني، والانخفاض (والتخفيض) المتوالي لقيمة الجنيه المصري أمام الدولار والعملات الأجنبية والعربية، وزيادة الاعتماد على تحويلات المصريين في الخارج ودخل قناة السويس وعائدات البترول وهي مصادر تشهد تراجعاً، وانخفاض الاحتياطي النقدي في البنك المركزي، والارتفاع المتوالي للأسعار.

وفي ظل هذه الأزمة الاقتصادية، وسوء توزيع الدخل والثروة ارتفعت نسب من يعيشون تحت خط الفقر، والذين يعانون من البطالة خاصة خريجو الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة، والمحرومين من العلاج والسكن الصحي ومن مستوي معقول من التعليم، وتخلت الدولة عملياً عن توفير الخدمات الأساسية ذات المستوى المقبول إنسانياً للمواطنين.

وأدت السياسات الحكومية إلى تدهور حال الزراعة المصرية وزيادة الفجوة الغذائية، وتوقف التنمية الصناعية في ظلّ خصخصة وبيع القطاع العام وضعف الاستثمارات في هذا القطاع.

وأصبح الفساد ظاهرة عامة تخترق المجتمع من القمة إلى القاع وتطرح قيماً لا أخلاقية، وتشيع الرشوة والمحسوبية والواسطة، وتواصل إعادة توزيع الثروة لصالح المفسدين.

وتواصل احتكار الحزب الحاكم للسلطة ومصادرة الحريات العامة وحقوق الإنسان، خاصة حقوق التنظيم والاجتماع والتظاهر والإضراب وتوزيع البيانات، والاعتداء على الهامش الديمقراطي الذي استخلصه النضال الشعبي في سنوات سابقة، رغم محدوديته.

ونتج عن هذه الأوضاع ـ وضاعفت منها ـ مجموعة من المظاهر الثقافية والمجتمعية التي تدعو إلى القلق، حيث سادت قيم الثقافة التجارية الاستهلاكية، بما يصاحبها من روح فردية عدمية وإحباط ويأس وتحلل مجتمعي.

فحالة الطوارئ المعلنة منذ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١ ما زالت معلنة دون انقطاع حتى الآن، ومن المفترض أن يستمرّ العمل بها حتّى ٣١ أيار/ مايو ٢٠٠٦ طبقاً للقرار الجمهوري الأخير بمدها ثلاث سنوات.

واستمر الدمج بين أجهزة الدولة والحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، وهو الأمر الذي أفسد الحياة السياسية وصادر إمكانية تطور تجربة التعددية الحزبية المقيدة وتداول السلطة. وغاب مفهوم الرقابة على السلطة التنفيذية وممارسات الحكم. وشهدت السنوات الماضية أشكالاً للتزوير في انتخابات المجالس المحلية وانتخابات مجلس الشعب والاستفتاءات العامة كافة. وتعرضت مؤسسات المجتمع المدني ـ خاصة الحديثة العاملة في مجال حقوق الإنسان والمرأة ـ لسلسلة من الحملات، وصدر قانون جديد للجمعيات الأهلية أعطى الجهة الإدارية ـ والأمن ـ الحق في التدخل في أنشطتها. وتواصلت الضغوط على حرية الصحافة. وتم توجيه ضربات موجعة للطبقة العاملة بإصدار قانون العمل الموحّد الجديد.

في ظل هذه الأوضاع ومع الإحساس بغياب الدولة إلا كسلطة أمنية، كان من الطبيعي أن ينشغل الرأي العام المصري بهذه المشاكل، وأن تهتم الدول الكبرى التي تربطها بمصر والشرق الأوسط مصالح مشروعة أو غير مشروعة بهذه القضية ولكن من وجهة نظر مغايرة. وانهالت العديد من المبادرات الخارجية والداخلية. مشروع «الشرق الأوسط الكبير» الذي تعرضه الإدارة الأمريكية في يونيه القادم على قمة مجموعة الدول الصناعية الكبرى. والمشروع الأوروبي «شراكة إستراتيجية لمستقبل مشترك مع الشرق الأوسط» وهو في الأصل بيان القاه يوشكا فيشر على مؤتمر ميونيخ للأمن ثمّ أعاد صياغته مع فرنسا وتبناه رؤساء فرنسا وألمانيا وإنجلترا. ومبادرة

الإخوان المسلمين التي أعلنها المرشد العام محمد مهدي عاكف. ووثيقة الإسكندرية عن قضايا الإصلاح في الوطن العربي التي أصدرها مؤتمر قضايا الإصلاح العربي. ومشروع «نحو ميثاق عربي جديد» الذي تسهر على إعداده اللجنة المصرية للتضامن. و«نحو مبادرة للإصلاح السياسي في الدول العربية» والصادرة عن توصيات المجتمع المدني الأول الموازي للقمة العربية الذي عقد في بيروت.

ورغم أهمية ما ورد في كثير من هذه المبادرات خاصة ما يتعلق بالإصلاح السياسي، فقد عاب بعضها صدور من قوى خارج المنطقة وصياغته بما يخدم سياسات الهيمنة والسيطرة، وتبنت أغلب هذه المبادرات التي طرحت برامج للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي «الروشتة» التي صاغها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئة المعونة الأمريكية في السبعينيات وطبقت في عديد من الدول النامية وفي مقدمتها مصر وأدت إلى فشل محاولات التنمية وتفجر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وركزت مبادرة الشرق الأوسط الكبير تحديداً على استبدال النظام الإقليمي العربي بالنظام الشرق أوسطي بما يعني ضمّ إسرائيل، وعلى اختراق المجتمع المدني العربي والصحافة وتمويل منظمات القطاع الخاص، وربط المنطقة بالمصالح وبالسياسات الأمنية للولايات المتحدة وأوروبا. وغاب عن هذه المبادرات قضية الثقافة والإصلاح والتجديد في الفكر الديني. وتجاهلت برامج الإصلاح التي سهرت عليها ونشرتها الأحزاب السياسية الديمقراطية في مصر منفردة أو مجتمعة.

من هنا فقد وجدنا من واجبنا إعادة طرح برنامج مصري للتغيير الشامل يقوم أساساً على الوثائق الجبهوية التي شارك حزب التجمع في صياغتها أعوام ١٩٩٧ و١٩٩٩ و٢٠٠٣، وعلى قواسم مشتركة يمكن للقوى الوطنية المصرية أن تلتقي حولها وأن تعمل على أساسها.

تغيير سياسي ودستوري

إن المدخل الصحيح والوحيد للتغيير الشامل، هو تحقيق الديمقراطية وتوفير الحريات العامة وضمان حقوق الإنسان.

ولا يمكن تحقيق الديمقراطية دون توفير أربعة شروط أساسية، تشمل تداول السلطة سلمياً عبر انتخابات برلمانية دورية حرة ونزيهة. ضمان الحريات العامة وحقوق الإنسان كما نصت عليها المواثيق والعهود الدولية. قيام مؤسسات ديمقراطية مستقلة والفصل بين السلطات، والمشاركة الشعبية من خلال حكم محلي ديمقراطي حقيقي وانتخاب المحافظين ورؤساء المدن ومجالس محلية تملك سلطات حقيقية. وإطلاق الحرية

الكاملة للقطاع الأهلي وحرية وتعددية وسائل الإعلام والتنمية الشعبية.

وهذه الصورة المتكاملة لديمقراطية المشاركة الشعبية لن تتحقق بين يوم وليلة أو بقرار فردي من حاكم أو بضربة حظّ، وإنما في خضم معارك متوالية تكسبها الجماهير أحياناً وتخسرها أحياناً أخرى. وكخطوة في هذا الطريق خلال عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ ـ حيث يشهد العام الأخير الاستفتاء على رئاسة الجمهورية وانتخابات مجلس الشعب ـ فإن تحقيق إصلاح سياسي ودستوري يستهدف إقامة جمهورية برلمانية ديمقراطية، يتطلب ما يلي:

١ ـ انتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح وتخلي رئيس الجمهورية عن انتمائه الحزبي طوال فترة توليه لمنصبه، وتحديد وتقليص السلطات المطلقة الممنوحة لرئيس الجمهورية في الدستور، وإلغاء المادة ٧٤ من الدستور، درءاً لإساءة استخدام السلطات المطلقة الخطيرة الواردة فيها. وأن تتم هذه التعديلات الدستورية قبل انتهاء فترة الرئاسة الحالية في عام ٢٠٠٥ بفترة كافية.

٢ ـ إلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين، والعفو عن المسجونين السياسيين في غير قضايا العنف، وإعادة محاكمة المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية أمام القضاء الطبيعي، وإلغاء القوانين والمواد القانونية المناهضة للحريات العامة وحقوق الإنسان. ووضع حدّ نهائي لممارسات التعذيب وملاحقة ومساءلة مرتكبيه.

٣ ـ توفير ضمانات الانتخابات الحرة النزيهة وبصفة خاصة تشكيل لجنة قضائية دائمة ومستقلة تنفرد بإدارة الانتخابات والاستفتاءات العامة، وإلغاء جداول القيد الحالية وإنشاء جداول جديدة تتطابق مع السجل المدني، لحين الانتهاء من تعميم الرقم القومي.

٤ ـ إطلاق حرية تشكيل الأحزاب تحت رقابة القضاء الطبيعي وحده وأن يكون الحزب مفتوحاً لجميع المصريين بلا تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين، وأن يلتزم بقواعد العمل الديمقراطي في إطار دستور مدني ورفع الحصار القانوني والسياسي المفروض عليها، ورفع القيود على النشاط الجماهيري السلمي بما في ذلك حقّ التظاهر والإضراب والاعتصام وعقد المؤتمرات وتوزيع البيانات.

٥ ـ عدم السماح للحزب الوطني بالسيطرة على أجهزة الدولة وتسخيرها لصالحه وصالح أعضائه.

٦ ـ كفالة استقلال النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية ومؤسسات

المجتمع المدني سعياً إلى مجتمع أهلي قادر على المساهمة في بناء الديمقراطية والتقدم.

٧ ـ إطلاق حرية إصدار الصحف وملكية وسائل الإعلام للمصريين وتحرير أجهزة الإعلام والصحافة القومية من سيطرة السلطة التنفيذية والحزب الحاكم، وإتاحة فرصة متكافئة للأحزاب والقوى السياسية وكافة الاتجاهات والتيارات الفكرية الديمقراطية في طرح آرائها وأفكارها في كلّ أجهزة الإعلام المملوكة للشعب، لحين تعديل قانون الإذاعة والتلفزيون وتحقيق استقلالهما عن السلطة التنفيذية.

٨ ـ التمسك بالمواثيق والعهود والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. ورفض التذرع بالخصوصية الحضارية أو الدينية للطعن أو الانتقاص من عالمية مبادئ حقوق الإنسان أو تبرير انتهاكها، فقيم حقوق الإنسان هي ثمرة تفاعل وتواصل الحضارات والثقافات عبر التاريخ بما في ذلك الثقافة العربية والإسلامية، والتأكيد على أن الخصوصية التي ينبغي الالتزام بها هي تلك التي ترسخ شعور المواطن بالكرامة والمساواة وتصون معتقداته الدينية ووحدته الوطنية وتقاليده الإيجابية. وتثري ثقافته وحياته وتعزز مشاركته في إدارة شؤون بلاده، وتضيف حقوقاً جديدة للإنسان.

التغيير الاقتصادي والاجتماعي

من الضروري لمصر الإسراع بتحقيق تنمية مستقلة شاملة ومطردة. والاستقلال هنا لا يعني القطيعة مع العالم الخارجي والانكفاء على الذات فذلك طريق يكاد يكون مستحيلاً، ولكن الاستقلال يعني توفير عوامل القوة الداخلية لمواجهة الضغوط الخارجية وآليات العولمة.

والتنمية الوطنية المستقلة، لها أبعادها الاقتصادية وأولوياتها الاجتماعية، خاصة الحدّ المستمر من الفقر وصولاً إلى تصفيته. وإنقاذ الاقتصاد الوطني من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي قادتنا إليها السياسات المتبعة منذ عام ١٩٧٤ وبصفة خاصة منذ الخضوع لروشتة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئة المعونة الأمريكية، وتوقيع أول اتفاق مع البنك عام ١٩٩١. وهو يتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية وتنموية جديدة ترتكز على قاعدة متينة تقوم على أوسع ديمقراطية اجتماعية، وتتضمن عدداً من الأولويات في مقدمتها:

١ ـ الضغط من أجل خطة جادة للقضاء على الفقر أو تخفيض حدته، وللحد من الفوارق بين الطبقات في توزيع الدخل والثروات. ورفع الحدّ الأدنى للأجور والمرتبات وربطها بالأسعار.

٢ ـ محاربة البطالة وتوليد فرص عمل جديدة من خلال قيام الدولة بتنشيط

النمو الاقتصادي وبتكثيف الجهد في مجال الاستثمار الإنتاجي من جهة ورفع معدل الادخار، وبالتوسع في برامج الأشغال العامة وبرامج إصلاح مشروعات القطاع العام غير المباع، فضلاً عن مدّ يد العون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة كفاءتها وتوسيع طاقاتها بما يزيد من قدرتها على تشغيل عمالة إضافية، وقصر الإعفاءات الضريبية على المشروعات كثيفة العمالة. والأهم من ذلك وجود إستراتيجية شاملة للتنمية المستقلة والمعتمدة على الذات وفي القلب منها إستراتيجية نشطة للتصنيع، وصرف تأمين كاف ضدّ البطالة وحماية أموال التأمينات الاجتماعية، وامتدادها لتشمل كافة العاملين في القطاعات المختلفة.

٣ ـ تحقيق إصلاح ضريبي ومالي. والأساس في الإصلاح يجب أن يكون تحقيق العدل الاجتماعي عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء ومحدودي الدخل، وتخفيض الضرائب عن ذوي الدخول المنخفضة لا سيّما الضرائب غير المباشرة، ورفع حدّ الاعفاء للأعباء العائلية بما يتناسب مع الأسعار ومستوى الدخل، ومراجعة شاملة للإعفاءات الضرائبية والجمركية بما يؤدي إلى التخلص من الكثير منها والتي ثبت أن مساهمتها ضئيلة أو معدومة في حفز الاستثمار، وتوجيه جهد خاص لإصلاح الإدارة الضريبية والجمركية ورفع مستوي كفاءتها ومكافحة الفساد، وخفض سعر الضريبة المرتفع حالياً والذي يشجع على التهرب من دفع الضرائب.

وقد أثبتت التجارب الناجحة في آسيا وأمريكا اللاتينية أن رأس المال الأجنبي لا يبدأ بالتدفق على أي بلد إلا إذا حقق هذا البلد تقدّماً اقتصادياً ورفع معدل الادخار والاستثمار وحشد موارده المحلية لأقصى حدّ ممكن.

٤ ـ وقف التدهور المتواصل في سعر صرف الجنيه المصري والذي أدى وسيؤدي إلى ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار أي إلى التضخم وتآكل الدخول الحقيقية للمواطنين وبخاصة الكتلة الكبيرة من ذوي الدخول المحدودة والمتوسطة، وإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الأغنياء، وإلى زيادة النفقات العامة من جراء الارتفاع في تكلفة خدمة الدين الخارجي.

ومع التأكيد أن علاج الخلل في سوق الصرف الأجنبي يكمن في معالجة المشكلات الهيكلية للاقتصاد المصري وتحفيز النمو الاقتصادي. إلا أن الحل على المدى القصير يتمثل في السيطرة على الطلب على النقد الأجنبي بالحدّ من الواردات والمدفوعات عن الخدمات.

٥ ـ مواجهة التدني في معدلات الادخار والاستثمار ومأزق التصنيع والنمو الاقتصادي، بسياسات للتنمية الوطنية المستقلة والمعتمدة على القوى الذاتية المصرية.

٦ ـ علاج التدهور في خدمات التعليم والصحة ومشاكل السكن في المدن والريف ووضع سياسات متكاملة للحد من الهجرة إلى المدن ونشوء أحزمة الفقر الهامشية حولها، ووضع برنامج لإصلاح التعليم ومنع التسرب أو تخريج تلاميذ أميين، وخطّة قومية لمحو الأمية خلال فترة زمنية محددة تشارك فيها أجهزة الإعلام والحكومة والمدارس والجامعات والنقابات والأحزاب، واستعادة مجانية التعليم الكاملة، وتبني مشروع التأمين الصحي القومي الشامل، وإقامة مساكن لمحدودي الدخل.

٧ ـ بلورة مشروع للتعاون والحركة التعاونية الزراعية وبنك التعاون الزراعي بمشاركة الفلاحين أنفسهم.

٨ ـ مواجهة الفساد والشخصيات المتورطة والسياسات التي أدت إلى تحويله إلى ظاهرة عامة واتساعه ليشمل سرقة أموال الدولة والقطاع العام وعائد الخصخصة، واستغلال النفوذ والمناصب والصفة النيابية للتربح وقبول الرشاوي والعمولات، والتأكيد على ضرورة عدم التدخل في سير القضايا والتأثير على القضاء.

والتصدي للفساد يتطلب رفع الحماية المتوافرة له قانوناً، بإلغاء القيود المفروضة على الأجهزة الرقابية والتي تشل أيديها عن ملاحقة الفساد، وإصدار قانون لمحاكمة الوزراء أثناء وجودهم في الوزارة تنفيذاً للمادة ١٥٩ من الدستور، وعدم خضوع قرار إحالة أجهزة الرقابة للقضايا التي لديها للنيابة العامة لموافقة السلطة السياسية، والفصل بين الحزب الحاكم وأجهزة الدولة، ورفع القيود المفروضة على الصحافة والتي تحد من تصديها للفساد، واعتماد مبدإ الشفافية في معالجة هذه القضايا.

٩ ـ الاهتمام البالغ بقضية المياه والأخطار المحيطة بالزراعة المصرية، والتصدي للسياسات المدمرة للزراعة ولمصالح الفلاحين، والضغط من أجل تمكين الحركة التعاونية الزراعية من أداء مهامها من خلال بنكها المستقل وتشريعها الديمقراطي. ووضع خطّة قومية لتنظيم وتطوير العلاقات مع دول حوض النيل للعمل معاً من أجل الاستفادة المشتركة من مياه النيل بما يحقق مصالح كلّ الدول المعنية ويمنع تدخل قوى خارجية معادية.

١٠ ـ مواصلة المعركة ضدّ الخصخصة وبصفة خاصة خصخصة الخدمات وضد التعهد ببيع البنوك وشركات التأمين والنقل الجوي والسكك الحديدية وقناة السويس والمجمعات الصناعية الكبرى وبحيرة ناصر.

التجديد الثقافي

عطل التشوه الحاصل في المجتمع على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إنضاج الثقافة الجديدة النقدية والتقدّمية والعقلانية والديمقراطية. وزادت المسافة اتساعاً بين النخبة المبشرة بالعقلانية والديمقراطية والمنهج النقدي وبين القاعدة الشعبية. وتراجع مفهوم المواطنة والمساواة. وتم دفع الإنسان المصري إلى التماس الحلّ الفردي، وإشاعة حالة من اللامبالاة بالشأن العام. وشقت ثقافة التعصب والكراهية والخوف لنفسها مجرى عميقاً في نسيج المجتمع. وفي ظل الخوف الذي أنتجه التعذيب في السجون والمعتقلات وأقسام الشرطة وحالة الطوارئ الدائمة انتشر مفهوم «التقية» وإظهار المرء ما لا يبطن، واتسع الطابع «الفهلوي» في الشخصية المصرية، وانتشرت ثقافة التخلف التي روجت لها لا فحسب، مطبوعات الرصيف الرخيصة شكلاً ومضموناً، وإنما روجت لها، أيضاً أجهزة الاتصال الجماهيري الواسعة الانتشار من إذاعة وتلفزيون. وغاب أي مشروع ثقافي لتغيير المجتمع إلى الأفضل.

ـ وتحتاج مقاومة ثقافة التخلف هذه إلى خطّة شاملة لنقد كلّ ما هو قائم من تخلف ورجعية وفضح آلياته، خاصة في وسائل الاتصال الجماهيري، وتعميم برامج ونشر مطبوعات تنهض على الفكر العقلاني النقدي تشارك في إنتاجها أوسع قاعدة من المثقفين الديمقراطيين، وتقوم على قيم الاعتراف بالآخر والحوار الموضوعي والتسامح، والبحث عن الأرضية المشتركة لأوسع قاعدة اجتماعية من أجل النهوض والتقدّم.

ـ الدفاع عن حرية الثقافة والإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي، ورفع الرقابة المفروضة على الإعلام المملوك للدولة وتخليصه من الخطوط الحمراء المعروفة للكافة.

ـ إلغاء احتكار الدولة الإذاعة والتلفزيون، وتعديل قانونيهما ليصبحا جهازين إعلاميين قوميين مستقلين تمثل فيه التيارات الفكرية والحزبية، وتحصل من خلالهما الأحزاب والمنظمات الديمقراطية على فرص متكافئة لمخاطبة الشعب. وإطلاق حرية إصدار الصحف وإنشاء محطات الإذاعة والتلفزيون للمصريين.

ـ إحياء وتنشيط القطاع العام الثقافي في مجالات النشر والسينما والمسرح والفنون التشكيلية وغيرها، وذلك باعتباره السبيل الذي لا بديل عنه لحماية التراث الوطني وإذكاء الحس التاريخي ونشر الثقافة العلمية وتوفير الغذاء الثقافي للفقراء ومحدودي الدخل. ودعم الدور الإيجابي لقصور الثقافة ومكتبة الأسرة.

ـ تحديث التعليم وتطويره وتوحيد برامجه ومناهجه، وإطلاق حرية البحث العلمي من دون قيد أو شرط، وتخصيص الموارد الكافية له كأولوية.

تجديد الخطاب الديني

يشكل الدين أحد المكونات الحضارية للشعب المصري التي تزوده بطاقة روحية عظيمة. ويلعب الفهم المستنير لرسالة الأديان السماوية ـ في ضوء العقل والاجتهاد البشري الهادف لرعاية المصالح المرسلة للناس ـ دوراً عظيماً ـ فالأديان السماوية تدعو إلى التسامح والإخاء والرحمة والحرية والمحبة والتعاون والسلام، وترفض العنف والإكراه والإرهاب.

ـ وهناك ضرورة ماسة لاستئناف مسيرة الإصلاح وتجديد الفكر والخطاب الديني، تلك المسيرة التي عرفتها الثقافة العربية الإسلامية في عصور ازدهارها، لكي يصبح الفكر والخطاب الديني دافعين للتقدّم في عصرنا، مؤكّدين أن تجديد الفكر الديني هو فريضة دينية يتعين احترامها والتمسك بها.

ـ والفهم القويم للدين والقراءة التاريخية للنصوص بما يواكب التطورات المعاصرة تؤكد كلها على دور العلم وتعلي من شأن العقل، وتحث على تنشيط الاجتهاد الإنساني في تفسير وتأويل النصوص الدينية من أجل التعامل الصحيح مع كلّ ما تأتي به الحياة من مستجدات، ومن أجل المواءمة بين الموروث والوافد.

ـ وانطلاقاً من الإيمان بحرية العقيدة كحق من الحقوق الأساسية للإنسان، لا بد من رفض التمييز بين المصريين على أساس الدين، والتمسك بالطابع المدني الديمقراطي لتنظيم المجتمع والحكومة المدنية والتشريع المدني إطاراً لسلطة المجتمع وحماية لحقوق الأقلية والأغلبية على السواء. فتقرير شكل الحكم ونظامه حقّ من حقوق الأمة وأمره متروك لها في ضوء الواقع والجديد معاً.

حماية حقوق النساء

تتعرض النساء في مصر للقهر مرتين. مرة ضمن الطبقات الشعبية والفقراء والمهمشين ومرة أخرى لكونها امرأة. وقد أنتجت مجموعة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للحكم وسياسات الخصخصة والتكيف الهيكلي تراجعاً في أوضاع النساء ومكانتهن وصورتهن. فزادت البطالة في أوساط النساء بنسبة أكبر كثيراً من المعدل العام، وأصبح تمثيلها السياسي متدنياً بالنسبة إلى السابق وإلى أغلب بلدان العالم، رغم زيادة الأعباء الملقاة على عاتقها، حيث أصبحت تعول وحدها ثلث الأسر

المصرية، ولا يزال قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وقانون الجنسية والتأمينات والضرائب وقانون الأحوال الشخصية ـ رغم التعديلات الجزئية الإيجابية التي أجريت عليه ـ يميز ضدّ المرأة وينتقص من مواطنتها. وتنتشر قيم الثقافة الرجعية المعادية للنساء على نطاق واسع. فهن في نظر الانفتاحيين سلعة وفي نظر الظلاميين المتسترين بالدين عورة، وفي الحالتين يجري قهرهن معنوياً وجسدياً وقانونياً مما يدفع النساء دفعاً لقهر ذواتهن وتعطيل إمكانياتهن المبدعة.

ومن الضروري مساندة الحركة النسائية المصرية النامية من أجل:

ـ تعديل شامل لفلسفة التشريع لتنهض هذه الفلسفة على مبدإي العدل والمساواة.

ـ إصدار قانون جديد للأحوال الشخصية يصون الأسرة وحقوق المرأة.

ـ قانون جديد للجنسية يمنح الأم والزوجة المصرية الحق في منح الجنسية لأبنائها من زوج غير مصري، ومنح الجنسية لهذا الزوج، إذا شاء، أسوة بما هو مكفول للزوجات الأجنبيات المتزوجات بمصريين.

ـ قانون جديد يساوي الرجل والمرأة في التعيين بالوظائف وتولي المناصب العامة.

ـ إنشاء أوسع شبكة من دور الحضانة ورياض الأطفال والملاعب والحدائق المجانية تخضع لإشراف ومراقبة المنظمات الجماهيرية بما فيها منظمات المرأة.

هناك قضايا أربع تحتل الأولوية، هي الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، والاحتلال الأمريكي للعراق، والصراع الداخلي والحرب الأهلية في السودان، والحاجة إلى تطوير الجامعة العربية والنظام الإقليمي العربي، باعتبارها جميعاً قضايا تتعلق بالأمن القومي لمصر. وهو ما يتطلب تحركاً نشطاً مصرياً وعربياً تحت شعار مقترح «المجد للمقاومة ضدّ الهجمة الأمريكية الصهيونية».

ويقوم هذا التحرّك على مجموعة من الأسس من أبرزها ما يلي:

ـ المساعدة على تحقيق أكبر قدر من الوحدة بين قوى وفصائل حركة التحرر الوطني الفلسطينية كافة، على أساس برنامج موحّد للعمل ومشاركة في اتخاذ القرار.

ـ دعم المقاومة الوطنية في كلّ الأراضي العربية المحتلة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، والتأييد العملي للانتفاضة، ووقف الضغوط العربية على السلطة الفلسطينية لقبول الحلول والمطالب الأمريكية الإسرائيلية.

ـ منح حركة المقاطعة ومقاومة التطبيع روحاً جديدة تعيد إليها قوتها وفعاليتها. فالحكومات التي وقعت اتفاقيات مع إسرائيل، وحكومات عربية أخرى ما زالت تواصل كافة أشكال التطبيع السياسي والاقتصادي والتجاري مع إسرائيل. وهناك ١١٤ شركة عربية تتعامل مع إسرائيل وترتبط معها بعلاقات وصفقات اقتصادية من بينها ٢١ شركة مصرية تعمل في مجال الزراعة وتجارة الغلال والفاكهة والتصدير والاستيراد. كما يشارك عدد من المثقفين ورجال الأعمال في أشكال مختلفة من التطبيع مع إسرائيل.

ـ قيام الأحزاب المصرية والعربية بدورها لمساندة المقاومة العراقية بصورها الجماهيرية والعسكرية والسياسية كافة لإنهاء الاحتلال وإقامة نظام ديمقراطي في العراق وإفشال جهود الولايات المتحدة لاستمرار سيطرتها على العراق والعمل على عزله عن محيطه العربي أو تقسيمه واستخدام الوجود العسكري الأمريكي لتهديد الدول المحيطة به.

ـ الدعوة لصياغة إستراتيجية عربية جديدة لمواجهة السياسة الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة تستند لإمكانيات القوة العربية الاقتصادية والسياسية والحضارية والعسكرية والتي تم تجاهلها في الفترة الماضية، وإلي تحالفات إقليمية ودولية صحيحة.

والدعوة إلى تفعيل دور مؤسسات العمل العربي المشترك الاقتصادي والاجتماعي، وتطوير الجامعة العربية لتكون إطاراً صحيحاً للنظام الإقليمي العربي، وصياغة إستراتيجية جديدة للتنمية العربية وتحويل قضية التكامل العربي إلى قضية شعبية.

ـ التركيز على قضية إعلان الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا وأفريقيا منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل.

ـ العمل مع القوى الوحدوية والديمقراطية في شمال السودان وجنوبه وغربه وشرقه لتوفير الظروف الداخلية والإقليمية والدولية التي تدفع في اتجاه وحدة طوعية ودولة ديمقراطية لِكُلّ مواطنيها.

تطوير العلاقات الدولية

في ساحة العلاقات المصرية الأمريكية، لم يعد مقبولاً تجميد هذه العلاقات عند ما يسميه الحكم بالعلاقات الإستراتيجية، والاستسلام لمقولة إن الولايات المتحدة أقوى دولة في العالم وقطب وحيد لا يمكن تجاوز الحدود التي يرسمها. فهناك دائماً مساحة بين الاستسلام الكامل من ناحية والصدام من ناحية أخرى، مساحة تقوم على

تطوير استقلال الإرادة والتنمية الوطنية المستقلة المعتمدة على الذات أولاً دون انعزال عن العالم، وحماية الأمن القومي والوطني الحقيقي.

إن استمرار الرهان على المساعدات الأمريكية والسعي لإنشاء منطقة للتجارة الحرة معها لا يحقق مصلحة مصرية حقيقية، بل إن الاستغناء عن المعونة الأمريكية أمر ممكن ووارد. لقد أثبتت تجربة تزيد على ثلاثة عقود خطأ الرهان اقتصادياً وسياسياً وإقليمياً على الولايات المتحدة. فالتناقض بين المصالح المصرية الحقيقية والمصالح الأمريكية بالغ العمق في ضوء السياسات الأمريكية، وقد ازداد هذا التناقض بعد غزو العراق والاندفاع لفرض حلّ أمريكي إسرائيلي للقضية الفلسطينية والعلاقات العربية الإسرائيلية، والإقدام على مزيد من التدخل الأمريكي في السياسة الداخلية المصرية.

ولا بُدَّ من إعادة النظر في منهج وطبيعة العلاقات المصرية الأمريكية، والتركيز على وسائل الضغط وأوراق القوة التي ما زالت في أيدينا والتي تمكننا من التأثير في السياسة الأمريكية، والاستناد إلى إمكانيات مصر الذاتية وأهميتها في المنطقة ودورها العربي وعلاقاتها الأفريقية والآسيوية وإمكانية الاستفادة من الدور الأوربي، في ظلّ سياسة جديدة يكون أساسها حسم الخيار في اتجاه دعم وتقوية النظام الإقليمي العربي والسوق العربية المشتركة والدفاع العربي المشترك، والتوجه إلى أفريقيا ودول الجنوب، ورفض تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية المصرية بزعم الدفاع عن الديمقراطية وتحديث التعليم وحماية الأقباط، مع الحرص ألا يكون رفض هذا التدخل الأمريكي مبرراً لإبقاء الحال على ما هو عليه، ورفض ربط المعونة الأمريكية بطلبات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتعارض مع المصلحة الوطنية.

ومن المهم السعي لعقد مؤتمر حول العلاقات المصرية الأمريكية تشارك فيه الحكومة والأحزاب السياسية ومراكز البحوث بهدف رسم خريطة جديدة لهذه العلاقات.

إننا ندعو الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز البحوث وأساتذة الجامعات والشخصيات الوطنية والديمقراطية لمناقشة مشروع هذا البرنامج للتغيير الوطني في مصر ونقده واقتراح التعديلات والإضافات، لنصل من خلال النقاش إلى برنامج متفق عليه للتغيير الوطني في مصر، حتّى لا يقرر مستقبلنا بدوننا ولا يرسمه لنا الآخرون.

مبادرة التجمع الوطني
«النداء من أجل تجمع وطني
للتحول الديمقراطي في مصر»

فيما يلي نصّ النداء الذي أطلقته كوكبة من المفكرين والسياسيين المصريين من أجل تجمع وطني للتحول الديمقراطي

السبت ٤ ـ ٦ ـ ٢٠٠٥

نداء إلى القوى الوطنية في مصر

من أجل تجمع وطني للتحول الديمقراطي

(نحو مشروع نهضوي ـ سياسي ـ اقتصادي ـ اجتماعي)

تمر مصر الآن بظرف عصيب يستدعي يقظة الجميع والاستعداد لتحمل مسؤوليات وتبعات المرحلة القادمة بما فيها تقديم التضحيات اللازمة لإقالة الوطن من عثرته، فقد استشرى الفساد المنظم والذي أدى إلى تراكم المشكلات المجتمعية تحت الحماية النشطة للاستبداد، وتعاضد الاثنان ـ أي الفساد والاستبداد ـ معاً لتخريب الحياة السياسية وإصابتها بحالة من العجز والهوان والعقم لم يسبق لها مثيل، ولأن الاستبداد يعدّ أصل كلّ العلل والأمراض التي تعاني منها مصر وتشل قدرتها على التحديث والنمو وتعوقها عن لعب دورها القيادي في المنطقة، فإن العمل على بناء ديمقراطية صحيحة وكاملة يصبح المهمة العاجلة التي يتعين أن ينهض بها كلّ الوطنيين والشرفاء.

لقد أثبتت التفاعلات التي دارت حول تعديل المادة ٧٦ من الدستور أن تحالف الفساد والاستبداد نجح في وأد مبادرة كان يمكن أن تشكل نقطة انطلاق قوية نحو بناء الديمقراطية ما أدى إلى إحباط كلّ الآمال وأعاد التذكير بالحقيقة المرة، وهي أن باب الإصلاح السياسي في مصر ما زال موصداً. ولأن التجربة علمتنا جميعاً أن اليأس والإحباط يفتحان الطريق دوماً نحو الانفلات والفوضى، فقد بات التحرّك العاجل

واجباً لإجهاض هذا الاحتمال وقطع الطريق عليه بإعادة فتح باب الأمل نحو التغيير الديمقراطي بالطرق والوسائل السلمية وفتح الطريق أمام انتخابات نزيهة وضمان حقّ القوى السياسية في تشكيل أحزابها وإلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وفي مقدمتها قانون الطوارئ.

وإذا كنا نقر بأن أحداً لا يملك حلاً سحرياً لمشكلات مصر المتراكمة؛ فالعلاج الصحيح لهذه المشكلات يتطلب تضافر كلّ الجهود ووحدة القوى والعقول الوطنية المخلصة دونما استبعاد أو إقصاء أحدٍ. من هذا المنطلق قرر المجتمعون الموقعون على هذا النداء تكليف «لجنة تنسيق» مكونة من عدد محدود من الرموز بالاتصال بممثلي كافة التيارات الوطنية لاستطلاع رأيها حول أنسب السبل المتاحة لتشكيل أوسع جبهة وطنية ممكنة تكون قادرة على الاضطلاع بالمساهمة الفاعلة في وضع رؤى إستراتيجية للتحول الديمقراطي في مصر.

وينبغي أن يكون واضحاً للجميع منذ الآن أن هذه اللجنة ليست بديلاً أو منافساً لأي من القوى الموجودة على الساحة السياسية أو الفكرية، وتطمح في أن تتحول إلى منتدى للجميع لا تنشغل إلا بأمر واحد ووحيد وهو العمل على تحقيق أوسع اتفاق ممكن بين القوى الراغبة في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي وشامل وفوري في مصر، وبحث أنسب السبل والآليات المتاحة لعقد مؤتمر عام للقوى الوطنية والديمقراطية يتولى تشكيل هيئة تأسيسية ممثلة لجميع التيارات السياسية والفكرية الوطنية تكلف بوضع مشروع دستور جديد للبلاد.

إننا نأمل أن يكون هذا المؤتمر فرصة لاتفاق القوى الوطنية حول الخطوط العامة لكيفية إدارة العملية السياسية بالطرق الديمقراطية، وإبرام ميثاق شرف يتضمن تحديداً لقواعد هذه الإدارة وإعلاناً بالالتزام بالعمل وفق مقوماتها الأساسية خاصة ما يتعلق منها بتداول السلطة والمحاسبية والشفافية.

إن التوقيع على هذا النداء يعني: إقراراً بما جاء فيه من أفكار، وموافقة على المشاركة في التجمع الوطني من أجل الديمقراطية، وتفويضاً للجنة التنسيق للقيام بالمهام المحددة لها.

لجنة الدفاع عن الديمقراطية
«نداء عاجل من أجل إصلاح سياسي ودستوري ديمقراطي في مصر»

١٠ أيار/ مايو ٢٠٠٥

شهد شهر حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٢ تأسيس لجنة الدفاع عن الديمقراطية والتي تشكلت من خلال الاجتماعات التي عقدتها مجموعة من الأحزاب والقوى السياسية والجمعيات الأهلية ومنظمات ومراكز حقوق الإنسان. وقد ضمت اللجنة عضوية المؤسسات التالية:

١ ـ حزب التجمع الوطني التقدّمي الوحدوي.

٢ ـ حزب الوفد.

٣ ـ الحزب العربي الناصري.

٤ ـ الحزب الشيوعي المصري.

٥ ـ المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

٦ ـ مركز هشام مبارك للقانون.

٧ ـ مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف.

٨ ـ مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء.

٩ ـ دار الخدمات النقابية.

وقد تمّ الإعلان عن تأسيس اللجنة من خلال مؤتمر صحفي عقد بمقر المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بتاريخ الثلاثاء ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢. وقد حدد برنامج عمل اللجنة الذي تمّ الإعلان عنه في المؤتمر الصحفي عدداً من الإجراءات

المتكاملة لتحقيق هذا الإصلاح السياسي والدستوري في مصر كان من أهمها:

ضمان الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين وفي مقدمتها حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية وحرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات وحرية تكوين الجمعيات والتعدد الحزبي وحق التظاهر والإضراب السلميين من دون قيود أو شروط مانعة وإلغاء جميع التشريعات التي تنتقص من هذه الحقوق.

توفير ضمانات التقاضي واستقلال القضاء وإلغاء كافة صور القضاء الاستثنائي.

إلغاء حالة الطوارئ وتعديل قانون الطوارئ.

ـ إطلاق حرية التنظيمات السياسية والنقابية والجمعيات الأهلية بما في ذلك إلغاء قانون الأحزاب.

وقد أعلنت اللجنة عن مبادئها وهي:

للمواطنين جميعاً من دون تمييز على أساس من النوع أو الدين أو اللون أو الطبقة الاجتماعية أو المعتقد السياسي:

الحق في الحرية والأمان الشخصي وسلامة الجسد.

الحق في ممارسة الحريات والحقوق السياسية والمدنية الأساسية وفي مقدمتها حرية العقيدة وحرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات والإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي.

الحق في التنظيم الحر المستقل من خلال تكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات واللجان وكافة أشكال التنظيم السلمي الأخرى مما يستدعي إرساء مبدإ التعددية كأساس لممارسة الحياة السياسية السلمية السليمة.

الحق في التجمع والتظاهر والإضراب دون قيود أو شروط مائعة طالما أن ممارسة ذلك الحق تتم بشكل سلمي.

وإذ تؤمن لجنة الدفاع عن الديمقراطية بضرورة إجراء تعديل دستوري بعد فترة انتقالية تطلق فيها الحريات ليصبح دستوراً ديمقراطياً، يجعل الأمة مصدراً حقيقياً للسلطة وبما يؤدي إلى قيام جمهورية برلمانية حقيقية، فإنها إلى ذلك الحين سوف تعمل بكافة الأشكال السلمية من أجل تحقيق التالي:

العمل على مناهضة كافة أشكال القمع والاضطهاد التي يتعرض لها المواطنون بسبب نوعهم أو عقيدتهم أو آرائهم السياسية أو ممارستهم لحقوقهم في التنظيم والتعبير وممارسة كافة الحقوق الديمقراطية الأخرى.

العمل والضغط من أجل إلغاء حالة الطوارئ واقتصارها على فترات محدودة في حالة الحرب الفعلية أو الكوارث العامة فقط وتحديد سلطات الحاكم العسكري في تلك الفترات بحيث لا يتم تجميد الدستور في ظلها وانتهاك الحريات العامة والحقوق الأساسية للمواطنين.

العمل والضغط من أجل إطلاق حرية الصحافة وتحرير أجهزة الإعلام من السيطرة الحكومية والاحتكار، وذلك عن طريق فتح القنوات الإعلامية أمام مختلف وجهات النظر وإطلاق حرية تملك وسائل الإعلام للمصريين وتملك وإصدار الصحف من دون ترخيص، وتعديل قانون تنظيم الصحافة وقانون العقوبات وإلغاء العقوبات المقيدة للحريات في سائر جرائم النشر.

العمل والضغط من أجل إطلاق حرية تكوين التنظيمات السياسية والنقابية والأهلية وإرساء مبدأ التعددية كأساس لأي نظام ديمقراطي.

الدفاع عن حرية المجتمع المدني وإرساء مبادئ العمل الأهلي الصادر عن ملتقي تطوير العمل الأهلي في عام ١٩٩٩، والمطالبة بأن يكون تكوين منظمات العمل الأهلي مقتصراً على الإخطار.

الضغط من أجل توفير ضمانات التقاضي واستقلال القضاء وتيسير إجراءات التقاضي وإلغاء كافة صور القضاء الاستثنائي.

الدعوة إلى تكثيف الجهود من أجل وقف القتل خارج القانون واحتجاز الرهائن والتعذيب في السجون وأقسام البوليس.

العمل من أجل إلغاء تبعية السجون لوزارة الداخلية وإصدار قانون جديد للسجون يتفق مع أحكام الدستور والمواثيق الدولية وتفعيل دور القضاء في الرقابة على السجون والسماح لمنظمات حقوق الإنسان بزيارة السجون وتحقيق شكاوى التعذيب.

العمل من أجل توفير ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات وحق المواطنين في التعبير عن آرائهم من خلال صناديق الانتخابات وذلك بتوفير ضمانات حقيقية وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية.

العمل من أجل تحويل الإدارة المحلية إلى حكم محلي شعبي حقيقي وإصدار قانون جديد يتم على أساسه انتخاب كافة هيئات الحكم المحلي بالانتخاب العام المباشر وإحكام رقابة المجالس المحلية المنتخبة على الأجهزة التنفيذية ودعم سلطتها عليها.

تستمد لجنة الدفاع عن الديمقراطية شرعيتها من التزامها بالمبادئ التي ارتضاها

مؤسسوها. ويذكر أيضاً أن اللجنة قد طرحت أجندة عملها خلال عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ وكان أهم ما ورد بها:

تنظيم حملة تستهدف عدم تجديد حالة الطوارئ المعلنة منذ ٢١ عاماً والتي يفترض إنهاء العمل بها خلال عام ٢٠٠٣.

دراسة اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية والمنشورة بالوقائع المصرية بتاريخ ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٣.

تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية ونظام انتخابات مجلس الشعب.

وفي ١٠ أيار/ مايو ٢٠٠٣ أصدرت اللجنة مبادرة بعنوان نداء من أجل إصلاح سياسي ودستوري ديمقراطي في ما يلي نصها:

لجنة الدفاع عن الديمقراطية
بعنوان نداء عاجل من أجل إصلاح سياسي
ودستوري ديمقراطي في مصر

١٠ أيار/ مايو ٢٠٠٣

الموقعون على هذا النداء إذ يستخلصون أحد دروس الغزوة الأمريكية للعراق واحتلاله والتي ما كانت تتم بهذه الصورة الماسة بكرامة العرب والتي تنتهك استقلالهم وإرادتهم، لولا غياب الديمقراطية وتسلط نظام حكم استبدادي. وإذ يتطلعون إلى تحرير الحياة السياسية المصرية مما تعانيه من قيود ومصادرة للحريات العامة وحقوق الإنسان الأساسية وللديمقراطية الحقة، يطالبون بأن يبدأ هذا التحرير باتخاذ إجراءات أساسية هي:

١ ـ انتخاب رئيس الجمهورية (ونوابه) بالاقتراع الحر المباشر بين أكثر من مرشح، وعدم جواز تولي شخص واحد لمنصب رئيس الجمهورية طوال فترة توليهم لمناصبهم، وتحديد وتقليص السلطات المطلقة الممنوحة لرئيس الجمهورية في الدستور، وإلغاء المادة ٧٤ من الدستور درءاً لإساءة استخدام السلطات المطلقة الخطيرة الواردة فيها. وأن تتم هذه التعديلات الدستورية قبل انتهاء فترة الرئاسة الحالية في عام ٢٠٠٥ بفترة كافية.

٢ ـ إلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين، والعفو عن المسجونين السياسيين في غير قضايا العنف، وإعادة محاكمة المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية.

٣ ـ توفير ضمانات الانتخابات الحرة النزيهة وبصفة خاصة تشكيل لجنة دائمة ومستقلة تنفرد بإدارة الانتخابات والاستفتاءات العامة.

٤ ـ إطلاق حرية تشكيل الأحزاب تحت رقابة القضاء الطبيعي وحده، وأحكام الدستور، ورفع الحصار القانوني والسياسي المفروض عليها، ورفع القيود على النشاط الجماهيري السلمي بما في ذلك حقّ التظاهر والإضراب والاعتصام وعقد المؤتمرات وتوزيع البيانات.

٥ ـ كفالة استقلال النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني سعياً إلى مجتمع أهلي قادر على المساهمة في بناء الديمقراطية والتقدّم.

٦ ـ إطلاق حرية إصدار الصحف وملكية وسائل الإعلام وتحرير أجهزة الإعلام والصحافة القومية من سيطرة السلطة التنفيذية، وإتاحة فرص متكافئة للأحزاب والقوى السياسية وجميع الاتجاهات والتيارات الفكرية الديمقراطية في طرح آرائها وأفكارها في كلّ أجهزة الإعلام المملوكة للشعب.

إن الموقّعين على هذا النداء يأملون أن يكون تحقيق هذه المطالب هو الخطوة الأولى في الطريق إلى إصلاح سياسي ودستوري جذري بما يهيئ المناخ لانتقال سلمى للسلطة، يحقق الاستقرار بتحويل مصر إلى جمهورية برلمانية يكون فيها رئيس الجمهورية رئيساً للدولة ورمزاً للوطن، ويصبح الشعب وحدة مصدر كل السلطات، وتقوم على تعددية سياسية وحزبية حقيقة، يُتداول الحكم فيها طبقاً لما تسفر عنه انتخابات حرة نزيهة وتشكل حكومات تعتمد على ثقة ممثلي الشعب وتتضامن في المسؤولية الوزارية أمامهم.

الإصلاح السياسي والديمقراطية
مبادرة لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧

مقدمة

بمبادرة من لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية والمشكّلة من «حسين عبد الرازق» أمين اللجنة السياسية لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي و«محمد علوان» الأمين العام المساعد لحزب الوفد و«أحمد حسن» أمين التنظيم بالحزب العربي الديمقراطي الناصري و«عبد الحميد بركات» أمين التنظيم بحزب العمل و«حلمي سالم» نائب رئيس حزب الأحرار و«سيف الإسلام حسن البنا» ممثلاً للإخوان المسلمين و«إبراهيم البدراوي» ممثلاً للشيوعيين، افتتح بالقاهرة بقاعة جمال عبد الناصر بمقر حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي مؤتمر الأحزاب والقوى السياسية دفاعاً عن الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان في العاشرة والربع من صباح الإثنين ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

وعقب انتهاء المناقشات التي استمرت مساء الإثنين ٨ كانون الأول/ ديسمبر وطوال يوم الثلاثاء ٩ كانون الأول/ ديسمبر، عقدت لجنة الصياغة المكونة من: عبد الحميد بركات ـ حسين عبد الرازق ـ محمد علوان ـ محمود أباظة ـ فؤاد البدراوي ـ د. سيد بدوي ـ حلمي سالم ـ مأمون الهضيبي ـ إبراهيم البدراوي، جلسة استمرت من الثانية عشرة حتّى الثالثة والنصف بعد ظهر الأربعاء ١٠ كانون الأول/ ديسمبر، حيث تمّ صياغة البيان الختامي والقرارات.

وفي المؤتمر الجماهيري الذي عقد بمقر حزب العمل في السابعة من مساء نفس اليوم قرأ عبد الحميد بركات نصّ البيان والقرارات ثمّ أجاب حسين عبد الرازق على أسئلة الصحافيين.

نداء من الأحزاب والقوى السياسية إلى الأمة
دفاعاً عن الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان

بعد ستة وعشرين عاماً من صدور الدستور الحالي، والذي جاءت بعض من نصوصه العامة متفقة مع مبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة والحقوق الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في المواثيق الدولية المتوافقة مع المقومات الأساسية للمجتمع المصري وبعد واحد وعشرين عاماً من إعلان التعددية السياسية والحزبية.

ورغم انقضاء تسعة وأربعين عاماً على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتصديق الحكومة المصرية على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب واتفاقية القضاء على جميع إشكال التمييز ضدّ المرأة، واتفاقيات العمل العربية والدولية،

فما زالت مصر تعيش نظاماً غير ديمقراطي في جوهره لا يقرّ التعددية الفكرية والسياسية، نظاماً ينتهك حقوق الإنسان والحريات العامة، يستحيل في ظله التداول السلمي للسلطة حيث يتمتع رئيس الدولة بسلطات مطلقة ولا يخضع للمساءلة ويعتمد الحكم على التزوير والتلاعب بإرادة الناخبين في كافة الانتخابات والاستفتاءات العامة؛ نظاماً لا يستطيع الحكم إلا في ظلّ حالة طوارئ متصلة منذ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١، وحتى عام ٢٠٠٠ على الأقل، بحيث أصبح قانون الطوارئ دستوراً ثانياً للبلاد عطل الدستور الأصلي.

وقد أصبح التعذيب والقتل من دون محاكمة والاعتقال الجماعي وخطف الرهائن سياسة منهجية مستمرة للحكم القائم، يتعرض له المعتقلون والمشتبه فيهم في قضايا العنف والإرهاب والقضايا السياسية والنشطاء في النقابات والتحرّكات الاحتجاجية السلمية للعمال والفلاحين والطلاب، بل والمواطنون العاديون في أقسام الشرطة.

وتتعرض حريات الرأي والتعبير والحق في تداول المعلومات للمصادرة، وتحتكر السلطة أجهزة الإعلام والصحافة القومية وتسخرها لأهدافها، وتفرض قيوداً شديدة على حرية الصحافة، وتعاني مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وجمعيات ومنظمات غير حكومية من قيود قانونية وأمنية تصيب حركتها بالشلل.

فالأحزاب محكومة بقانون يصادر عملياً حرية تكونها، وبحصار إداري وامني لأيّ نشاط جماهيري عن طريق حظر الاجتماعات والتجمعات السلمية.

وتعاني النقابات المهنية والعمالية والاتحادات الطلابية من تدخل فظ للسلطة التنفيذية من خلال السيطرة الإدارية والأمنية على النقابات، وفرض القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ على النقابات المهنية، مما أدى إلى تعطيل إجراءات الانتخابات في العديد منها لأكثر من عامين، وشل الجمعيات العمومية صاحبة السلطة العليا عليها، وفرض الحراسة على اثنتين من أكبر هذه النقابات.

وفي ظل اللائحة الحكومية الحالية للاتحادات الطلابية واستبعاد مئات المرشحين لهذه الاتحادات وممارسة السيطرة الأمنية والإحالة لمجالس تأديب، فقدت هذه الاتحادات دورها الديمقراطي تماماً.

وتواصلت القيود والتدخلات الإدارية في ظلّ القانون ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ في أنشطة الجمعيات الأهلية التي أصبحت مجالس إدارتها والجمعيات ذاتها معرضة للحل بقرارات إدارية.

وتتعرض المنظمات غير الحكومية وخاصة تلك العاملة في مجال حقوق الإنسان للتشكيك في مشروعيتها والحصار والحظر الكامل.

وفي إطار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أدت السياسات المتبعة إلى مزيد من الإفقار للأقسام الأكثر ضعفاً داخل المجتمع، بحيث بلغت نسبة الفقر في مصر عام ١٩٩٥، ١٩٩٦ طبقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط ٤٨ في المئة من جملة السكان ونسبة من يعيشون منهم في فقر مدقع ٢٣ في المئة من السكان، أيّ ما يقرب من ربع المواطنين، ووصل معدل البطالة إلى أكثر من ١٧,٥ في المئة من حجم القوى العاملة، منهم ٦٨ في المئة من خريجي المدارس الثانوية والجامعات وأغلبهم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة.

وأفرزت ظاهرة الفقر والبطالة انتشار التسول وعمالة الأطفال والتسرب من المدارس وتزايد أطفال الشوارع والدعارة، وظهور أكثر من عشرين حياً عشوائياً حول القاهرة وحدها، وبرز التفاوت الجغرافي في معدلات التنمية حيث تعيش محافظات الصعيد في ظروف أسوأ بكثير من باقي محافظات الجمهورية.

وتخلت الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية سواء في توفير حق السكان لمحدودي الدخل أو الحق في العمل، أو الحق في التعليم أو الحق في التمتع بالحدّ الأدنى من الرعاية الصحية ومستوى معيشة يليق بالبشر.

وتصدى الحكم بعنف ووحشية لحركات الاحتجاج السلمي للفئات الاجتماعية الأكثر فقراً من خلال قمع الإضرابات والمظاهرات السلمية والاعتصامات وتجريم جميع أشكال وأساليب الاحتجاج السلمى للديمقراطية.

وتكتمل هذه الحلقة الجهنمية التي أمسكت بتلابيب المواطن المصري بتصاعد ظاهرة الإرهاب والعنف الدموي من قبل جماعات تتهم المجتمع كلّه بالجاهلية وتكفّره وترفض الديمقراطية والتعددية، وتسعى للتغيير بالعنف والإرهاب، وقد ارتكبت هذه الجماعات العديد من جرائم القتل والاغتيال الفردي والجماعي، واستهدفت جنود وضباط الشرطة والسياح الأجانب والمواطنين العاديين والكتاب والمفكرين وبعض رموز السلطة وامتدت بأنشطتها الإجرامية إلى خارج الوطن كما حدث في محاولة اغتيال رئيس الجمهورية في أديس أبابا ونسف سفارة مصر إسلام آباد.

ولم يعد غريباً في ظل هذه الدولة البوليسية، وهذا التدهور العميق في أوضاع حقوق الإنسان المصري السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وممارسة الحكم للعنف والتعذيب، وبروز ظاهرة الإرهاب والتكفير وشيوع الفساد، أن يصاب المجتمع بحالة من اليأس والإحباط وأن تسود ثقافة الكراهية والتعصب وتحفر لنفسها مجرى عميقاً في نسيج المجتمع المصري، ثقافة تجرد الموطن من العقل النقدي وروح المقاومة وتدفعه للسلبية المدمرة واللامبالاة بالشأن العام، ونفاق الأقوياء وأصحاب السلطان، وإظهار المرء ما لا يبطن والفهلوة، وإهمال العقل والتماس الحلّ الفردي، وهي أمور كان لا بُدَّ من توقعها في ظلّ هذا الخوف المعمَّم.

يجري كل هذا بينما تتعرض مصر لهجمة شرسة من الصهيونية وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وما يسمّى بالنظام العالمي الجديد والمؤسسات المالية الدولية، تستهدف مصادرة حلم التقدّم وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، واستعادة دورنا الحضاري والإنساني وتأكيد هويتنا.

ورغم كل هذه الضربات الموجعة التي أصابت حياة الإنسان في مصر، ورغم كلّ العقبات والحواجز والقيود والسدود، فإن الشعب المصري قادر على انتزاع حقوقه وفرض إرادته وشق الطريق إلى مجتمع ديمقراطي عادل، تنتهي فيه إلى الأبد كافة أشكال الاستبداد والظلم السياسي والاجتماعي.

ووفاء لهذا الشعب العظيم، وإيماناً بحقه في حياة كريمة، وتأكيداً لتمسكنا

جميعاً بالديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان، وإدراكاً منا أنّها العاصم لنا جميعاً من الاستبداد والقهر والإرهاب، يعلن كلّ من حزب الوفد وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي وحزب الأحرار وحزب العمل والحزب العربي الديمقراطي الناصري والإخوان المسلمون والشيوعيون، أنهم من خلال التنسيق فيما بينهم عبر السنوات الماضية في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان واتفاقهم واختلافهم، وبعد المؤتمر الذي عقدوه يومي ٨ و٩ من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٧ وشاركهم فيه العشرات من الساسة والمفكرين وأساتذة الجامعات والخبراء والباحثين بمراكز ومنظمات حقوق الإنسان ومراكز البحوث من جميع الاتجاهات والتيارات الفكرية والسياسية، قد توصلوا إلى صياغة هذا البرنامج الديمقراطي للإصلاح السياسي والدستوري. مؤكّدين التزامهم به مجتمعين سواء كانوا في المعارضة أو وصل بعضهم إلى الحكم.

داعين المواطنين والأحزاب السياسية المصرية جميعاً والنقابات المالية والمهنية، واتحادات الطلاب، ومراكز منظمات البحث وحقوق الإنسان والمنظمات الديمقراطية عامة إلى مناقشة وإعلان موقفها منه.

وسنعمل من جانبنا بِكُلّ الوسائل والأساليب الديمقراطية المشروعة لحشد الرأي العام معنا حول هذا البرنامج، ساعين لتحويله إلى واقع معاش مهما كلفنا ذلك من جهد وتضحيات.

والله على ما نقول شهيد ـ القاهرة في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

برنامج ديمقراطي للإصلاح السياسي والدستوري

إن جوهر الإصلاح السياسي الديمقراطي في هذه المرحلة هو فتح الباب عملياً أمام إمكانية تداول السلطة سلمياً، وإلا فإننا نغامر بتعريض المجتمع لمزيد من العنف والإرهاب، فإغلاق باب التغيير الديمقراطي السلمي، هو دفع لقوى التغيير لاستعمال العنف، وإفساح للطريق أمام الجماعات الانقلابية والإرهابية.

والإصلاح السياسي والديمقراطي بهذا المفهوم يتحقق من خلال عملية متكاملة وليس بمجرد إجراءات جزئية هنا وهناك.

من ثم تم الاتفاق على ما يأتي:

أولاً: ضمان الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين، وفي مقدّمتها حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية وحرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات والإبداع

الأدبي والفني والبحث العلمي. وحرية تكوين الجمعيات والتعدد الحزبي، وحق التظاهر والإضراب السلميين دون قيود أو شروط مانعة ـ وذلك في نطاق المقومات الأساسية للمجتمع وحدود النظام والآداب العامة ـ والحق في الحرية والأمان الشخصي وسلامة الجسد. وإلغاء كافة التشريعات التي تنتقض من هذه الحقوق والحريات.

ثانياً: توفير ضمانات التقاضي واستقلال إلقاء وتيسير إجراءات التقاضي وإلغاء كافة صور القضاء الاستثنائي، بما في ذلك إلغاء محاكم أمن الدولة وعدم جواز محاكمة مدنيين أمام محاكم عسكرية، وإعادة محاكمة كلّ من سبق الحكم عليه من محكمة عسكرية أمام قاضيه الطبيعي.

ثالثاً: إلغاء حالة الطوارئ القائمة وتعديل قانون الطوارئ، بحيث يقتصر جواز إعلان حالة الطوارئ في حالة الحرب الفعلية والكوارث العامة فقط ولفترة محدودة لا يتم تجديدها إلا بشروط دقيقة، وتحديد سلطات الحاكم العسكري في ظلّ الطوارئ بحيث لا يتم تجميد الدستور في ظلها وانتهاك الحريات العامة والحقوق الأساسية للمواطنين وتكثيف الجهود من أجل وقف القتل خارج القانون واحتجاز الرهائن والتعذيب وذلك عن طريق برنامج شامل يتضمن:

إلغاء تبعية السجون لوزارة الداخلية تنفيذاً لتوصية قضاة مصر في مؤتمر العدالة بتبعية السجون للهيئة القضائية، وإنشاء شرطة قضائية تتبع المجلس الأعلى للقضاء، وإصدار قانون جديد للسجون يتفق مع أحكام الدستور والمواثيق الدولية، وتفعيل دور القضايا في الرقابة على السجون والسماح لمراكز حقوق الإنسان بزيارة السجون والتحقيق في شكاوى التعذيب.

إلغاء تحفّظ الحكومة المصرية على المادتين ٢١ و٢٢ من الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، بحيث يصبح للجنة الدولية لمناهضة التعذيب الحق في تسليم بلاغات الأفراد والدول والتحقيق فيها.

معالجة القصور التشريعي الفادح في جرائم التعذيب واستخدام القسوة فالمواد المتعلّقة بهذه الجرائم قاصرة عن تغطية أفعال التعذيب طبقاً للتعريف الوارد في الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، لا يوجد نص قانون يعاقب مسؤول الجهاز الامني الذي مارس تابعوه أفعال التعذيب.

إعادة حقّ المواطنين في تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر قِبَل الموظف العام، خاصة في قضايا التعذيب وإلغاء المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية التي تخوّل لرئيس الجمهورية، في ظلّ حالة الطوارئ، الحق في إحالة أيّ قضية

للقضاء العسكري، وإلغاء القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء محاكم الثورة.

إلغاء القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٨ والذي يعطي لوزير الداخلية حق في تحديد أماكن غير السجون العامة يجوز احتجاز كلّ من يعتقل أو يتحفظ عليه فيها بقرار منه، وإلغاء حقّ رئيس الجمهورية في إنشاء سجون خاصة شديدة الحراسة كسجن العقرب وسجن الوادي الجديد.

إلغاء نيابة أمن الدولة، والأخذ بنظام قاضي التحقيق كضمانة عملية الحق كل مواطن يقبض عليه في العرض على قاض يقرر بعد سماع أقواله الإفراج عنه أو استمرار حبسه.

القيام بحملة سياسية وإعلامية وشعبية ضدّ التعذيب، ووضع رئيس الجمهورية أمام مسؤولياته، فهو بحكم الدستور المسؤول الأول عن جرائم الشرطة حيث تنصّ المادة ١٨٤ من الدستور على أن «الشرطة هيئة مدنية نظامية رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية» وتعهد المادة ٧٣ من الدستور إلى رئيس الجمهورية بمسؤولية السهر على احترام الدستور وسيادة القانون، وسيظل رئيس الجمهورية المسؤول الأعلى عن التعذيب أمام الشعب والدستور والتاريخ.

رابعاً: ضرورة تعديل الدستور بعد فترة انتقالية تطلق فيها الحريات طبقاً لما سبق بيانه، ليصبح دستوراً ديمقراطياً يجعل الأمة مصدراً حقيقياً للسلطات، ويركز السلطة التنفيذية في مجلس وزراء يكون مسؤولاً أمام مجلس نيابي منتخب انتخاباً حراً نزيهاً ويجب أن يحقق التعديل المبادئ الأساسية التالية:

١ ـ ضبط الصياغات والتعبيرات غير المحددة الواردة في الدستور والتي يسهل تفسيرها حسب المناخ السياسي السائد لإخراج قوانين معادية للحريات خاصة في ما يتعلق بحرية الرأي والتعبير والتنظيم والاجتماع.

٢ ـ إلغاء جداول القيد الحالية والتي لا تعبر بأي صورة من الصور عن الشعب المصري وإعداد الجداول طبقاً للرقم القومي.

٣ ـ تعديل نظام انتخاب رئيس الجمهورية (ونوابه) ليصبح بالاقتراع المباشر بين أكثر من مرشح.

٤ ـ تحديد وتقليص السلطات المطلقة الممنوحة لرئيس الجمهورية في الدستور، وفرض قيود على تفويض مجلس الشعب لرئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون.

٥ ـ إلغاء المادة ٧٤ من الدستور درءاً لإساءة استخدام السلطات المطلقة الخطيرة الواردة فيها.

٦ ـ تقرير مبدإ المسؤولية الوزارية السياسية والتضامنية أمام المجلس النيابي ليمارس المجلس اختصاصاته دون معوقات.

٧ ـ تقرير الحق الكامل لمجلس الشعب في تعديل الموازنة العامة دون تعليق ذلك على موافقة السلطة التنفيذية، وكذا حقّه في نشر تقارير الأجهزة الرقابية.

٨ ـ إلغاء نظام المدّعي الاشتراكي الوارد في المادة ١٧٩ من الدستور.

٩ ـ إنشاء لجنة قضائية مستقلة وغير قابلة للعزل لإدارة الانتخابات العامة.

خامساً: توفير ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات، وإعادة الحق للمواطنين في التعبير عن إرادتهم عبر صندوق الانتخابات، وذلك بتوفير ضمانات حقيقية وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية يتضمن:

١ ـ تولي لجنة قضائية مستقلة غير قابلة للعزل الإشراف الكامل على إدارة الانتخابات والاستفتاءات بمجرد صدور قرار دعوة الناخبين وتخضع لها جميع الأجهزة التنفيذية والمحلة والأمنية التي تتصل أعمالها بالانتخابات بحيث تشمل مرحلة الترشيح والتصويت والفرز وإعلان النتائج.

٢ ـ إلغاء جداول القيد الحالية والتي لا تعبر بأي صورة من الصور عن الشعب المصري، وإعداد الجداول طبقاً للرقم القومي.

٣ ـ توحيد نظم الانتخابات الخاصة بكافة المجالس النيابية والمحلية.

٤ ـ إدلاء الناخبين بأصواتهم طبقاً للرقم القومي، مع توقيع الناخب في كشوف الانتخابات أمام اسمه بإمضائه أو بصمته.

٥ ـ فرض عقوبات صارمة على التزوير أو التلاعب أو التدخل في الانتخابات تصل إلى الأشغال الشاقة بالنسبة للموظف العام، واعتبارها جريمة لا تسقط بالتقادم.

٦ ـ وضع ضوابط دقيقة للإنفاق المالي في الانتخابات.

سادساً: تحويل الإدارة المحلية إلى حكم محلي شعبي حقيقي، وإصدار قانون جديد يتم على أساسه انتخاب كافة هيئة الحكم المحلي بالانتخاب العام المباشر، وإحكام رقابة المجالس المحلية المنتخبة على الأجهزة التنفيذية ودعم سلطاتها عليها.

سابعاً: إطلاق حرية التنظيمات السياسية والنقابية والجمعيات الأهلية في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والنظام والآداب العامة، ذلك عن طريق:

إلغاء قانون الأحزاب ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب لكافة القوى والتيارات السياسية بمجرد الإخطار على أسس ديمقراطية تضمن أن يكون الحزب مفتوحاً لجميع المصريين بلا تمييز، واعتبار حق المواطنة مناطاً للحقوق والواجبات، وأن يلتزم بقواعد العمل الديمقراطي في إطار دستور يضعه الشعب ويقره ديمقراطياً، وقبول مبدإ تداول السلطة من خلال الانتخابات العامة والتعددية الحزبية الآن وفي المستقبل، وأن لا ينشئ تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية. وتختص المحكمة الدستورية دون غيرها بالفصل في أي منازعة حول التزام الحزب هذه المبادئ.

إلغاء كافة صور الدمج بين مؤسسات وأجهزة الدولة وتنظيمات حزب الحكومة بما يضمن أن تكون الدولة لِكُلّ المصريين وليس لحزب واحد، وحماية حقّ الانتماء والنشاط الحزبي لكافة المواطنين وضمان عدم التعرض للاضطهاد أو التمييز بسبب النشاط الحزبي أو النقابي أو النشاط العام.

إلغاء الحظر القائم حالياً على ممارسة العمل السياسي في الجامعات والمدارس والمصانع.

إطلاق الحرية كاملة للتنظيمات النقابية ـ المهنية والعمالية ـ والجمعيات التعاونية لمباشرة نشاطها طبقاً للوائح تضعها بنفسها، وانتخاب مجالس إدارتها دون تدخل من الأجهزة الإدارية، وتأكيد حرية الحركة العمالية في بناء تنظيماتها.

إلغاء القيود على تشكيل ونشاط الجمعيات الأهلية والاجتماعية والثقافية والشبابية، بما يضمن رفع أيدي الأجهزة الأمنية والإدارية عن هذه الجمعيات بإلغاء القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٤، والعودة إلى مواد القانون المدني التي ألغيت بالقرار الجمهوري رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦.

ثامناً: تحرير أجهزة الإعلام والصحافة من السيطرة الحكومية والاحتكار، وذلك عن طريق إطلاق حرية تملك وسائل الإعلام (الإذاعة والتلفزيون) للمصريين وتعديل قانون الإذاعة والتلفزيون ليصبحا جهازين إعلاميين قوميين مستقلين عن الدولة، تمثل في إدارته التيارات الفكرية والسياسية والحزبية، وتحصل من خلاله الأحزاب والقوى السياسية على فرص متكافئة لمخاطبة الشعب.

وإطلاق حرية تملك وإصدار الصحف دون ترخيص للأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات وسائر الأشخاص الاعتبارية وللأشخاص الطبيعيين المصريين كاملي الأهلية مع حظر مشاركة غير المصريين في تملك الصحف.

وإعادة النظر في تملك الدولة للمؤسسات الصحافية والقومية، حتّى لا تظل محتكرة لمالك واحد وحزب واحد، وبما يضمن حقّ الجماهير في المعرفة والمعلومات وإدارة حوار حرّ بين الجميع أمام الرأي العام.

وتعديل قانون تنظيم الصحافة وقانون العقوبات بإلغاء العقوبات المقيدة للحريات في سائر الجرائم التي تقع بواسطة النشر في الصحف وإلغاء الحبس الاحتياطي في جرائم النشر والفصل بين سلطة التحقيق وسلطة الاتهام فيها. والنصّ على عدم جواز تعطيل الصحف أو إلغائها، وضمان الحصول على المعلومات وتدفقها وإلغاء كلّ المواد القانونية التي تفرض قيوداً على المعلومات، وتجريم الامتناع عن مدّ الصحافي بالمعلومات.

ونشر ميزانيات جميع المؤسسات الصحافية والصحف أياً كان نوع ملكيتها وإخضاعها لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات والرأي العام.

وإعادة النظر في تشكيل ومهام المجلس الأعلى للصحافة ليتحول إلى هيئة شعبية مستقلة ويتشكل بطريقة ديمقراطية وتلغى وصياته على الصحافة.

تاسعاً: المواجهة الشاملة للإرهاب وحماية الوحدة الوطنية بمعالجة مسببات العنف والتوتر في المجتمع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو فكرية أو أمنية، بما في ذلك إجراء تعديلات جذرية في مناهج التعليم لتنمية التربية الديمقراطية في المدرسة والمجتمع، وتنمية العقلية النقدية والقدرة على المناقشة والاختيار وتدريس الدين الإسلامي والدين المسيحي، بما يعمق المفاهيم الحقيقية للأديان السماوية ويحفظ الوحدة الوطنية، وتنقية أجهزة الإعلام والصحافة من كلّ ما يؤدي إلى تفتيت الوحدة الوطنية.

عاشراً: إدراكاً منا أن تجاهل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين وحرمانهم من إشباع حاجاتهم الأساسية، يؤثر سلباً على الممارسة الديمقراطية ويحول دون التطور الديمقراطي السلمي للمجتمع، ودون التداول السلمي للسلطة؛

وانطلاقاً من شرائعنا التي ندين بها، وانطلاقاً من الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان التي أكدت على هذه الحقوق خاصة حقّ العمل، والحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة للفرد وأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبّية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق فيما يأمن به الغوائل في حالة البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشة، وحق التعليم وحق الأمومة والطفولة في رعاية ومساعدة خاصتين؛

نطالب بسياسات اقتصادية واجتماعية تحرر الوطن المصري من الفاقة والعوز والخوف، وتضمن توزيعاً عادلاً للدخل القومي، في ظلّ سياسة للتنمية الوطنية المستقلة والنمو الاقتصادي يكون الإنسان محوره وتخرجنا من دائرة الركود والتخلف، معتمدة على زيادة مطردة في الإنتاج بالارتفاع بمعدل الادخار والاستثمار وتحسين مستويات الصحة والتعليم والإسكان والثقافة.

إننا إذ نطرح هذا البرنامج الطموح للإصلاح السياسي والدستوري الديمقراطي ندرك أن تحقيقه لن يتم مرة واحدة أو بضربة حظّ، وإنما يحتاج إلى عمل دؤوب متواصل من كافة القوى الديمقراطية في المجتمع، وفي القلب منها الأحزاب والقوى السياسية والديمقراطية.

وندرك أن قيامنا بالتصدي لإقامة مجتمع ديمقراطي عصري حقيقي في مصر، يفرض علينا مراجعة أوضاعنا الداخلية وعلاقاتنا مع بعضنا البعض، وعلاقتنا بالمجتمع، وهي مراجعة تستهدف تعميق الديمقراطية داخل أحزابنا، وإعادة النظر في ممارساتنا على المستوى الفكري والعملي بمنهج نقدي صارم، يستهدف التخلي عن أيّ بقايا للجمود الفكري وثقافة المطلق وإنكار الآخر لننطلق معاً ـ كلّ القوى الديمقراطية أياً كانت مرجعيتها العقائدية والفكرية ـ في عمل متناسق متناغم لا ينفي الاختلاف ولكنه يركز على العمل المشترك من أجل مجتمع ديمقراطي متحرر من الخوف والإرهاب في مصر، مؤكّدين إصرارنا على كسر الحصار المفروض على الأحزاب والقوى السياسية لمنع اتصالنا وتفاعلنا مع الجماهير المصرية الصابرة والصامدة.

وعاشت مصر وطناً لِكُلّ المصريين. ينعمون في ظلها بالديمقراطية والحرية والعدل.

ثانياً: ملخص نشاطات مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية

مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية أكسفورد ــــ بريطانيا

تعريف بالمشروع: (فكرته، أهدافه منهج عمله، تمويله، نشاطاته، إصداراته)

برزت فكرة تعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية في صيف عام ١٩٩٠. وفي عام ١٩٩١، تمّ تبنّي مشروع دراسي أطلق عليه «مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية» غرضه تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية. واختيرت مدينه أكسفورد في المملكة المتحدة مقراً له.

ومشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية هو مسعى أكاديمي مستقل تأسس بدافع من الشعور بحاجة الوطن العربي إلى منبر متخصص يعمل على تطوير مفهوم وممارسة الديمقراطية في البلدان العربية. تأكدت هذه الملاحظة بعد دراسة أولية أجراها منسقا المشروع، فدلت على محدودية الدراسات حول الديمقراطية في الوطن العربي.

هذه النتيجة لا تعني أن المجتمعات العربية غريبة عن الممارسات الديمقراطية، بل إنها تدل بالأحرى على أن الدول العربية ابتعدت عن هذه الممارسات معتقدة أنه يمكن الوصول إلى الأهداف القومية، مثل التحرر من الهيمنة الأجنبية، والاستقرار السياسي، والعدل الاجتماعي، والتطور الاقتصادي السريع، عن طريق أنظمة سياسية أخرى، بيد أن المصاعب التي عانتها هذه الدول، في سعيها لتحقيق الأهداف القومية، جددت الاهتمام بالديمقراطية في الوطن العربي.

وقد جاء المشروع الدراسي باعتباره مرحلة تمهيدية من أجل التفكير في أدوات وقنوات إضافية لتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية، وتوفير الحدّ الأدنى

من الإمكانيات اللازمة لتفعيل الأدوات والقنوات التي يتمّ اختيارها في ضوء «الرؤية المستقبلية» التي سوف يتمّ التوصل إليها من خلال البحث والحوار.

وتطوع كل من رغيد كاظم الصلح وعلي خليفة الكواري لتنسيق نشاطات المشروع التي بدأت في صيف عام ١٩٩١ بورشة عمل تحت عنوان «كيف تعزز المساعي الديمقراطية في البلاد العربية» عقدت في كلية سانت كاثرين في جامعة أكسفورد، بحضور ٢٨ شخصية عربية من الباحثين والمفكرين والممارسين.

أهداف المشروع

١ ـ التعرف إلى الفكر الديمقراطي في البلدان العربية، وتبيُّن أوجه الاختلاف حول الديمقراطية وتحرّي إشكاليات تبنّيها من قبل التيارات الفكرية والقوى السياسية الفاعلة على الساحة العربية.

٢ ـ أن يكون أداة توسط وقناة تواصل بين الباحثين والمفكرين والممارسين للعمل الديمقراطي، المنتمين إلى مختلف التيارات الفكرية والقوى السياسية في البلدان العربية، من خلال القيام بإجراء حوارات معمّقة حول المفاهيم الديمقراطية وإشكاليات التحول الديمقراطي عبر سلسلة من ورش العمل وحلقات النقاش والندوات التي يتم عقدها داخل البلدان العربية وخارجها، وذلك بهدف تنمية قواسم مشتركة يلتقي حولها الديمقراطيون عبر مختلف التيارات السياسية.

٣ ـ دراسة مستقبل الديمقراطية في عدد من البلدان العربية وفق منهج بحثي مشترك يهدف إلى التعرّف على مداخل الانفتاح السياسي. وفي هذه المرحلة تكون الدراسة القطرية أداة للحوار بين التيارات الفكرية والقوى السياسية الفاعلة في البلد المعني، مما يتيح للمشروع الدراسي التعرف إلى المداخل العامة للانفتاح الديمقراطي وسبل ترسيخ التجارب الديمقراطية الناشئة في البلدان العربية، هذا فضلاً عن الآثار الإيجابية لمثل هذا الحوار في جهود تعزيز المساعي الديمقراطية في البلد المعني.

٤ ـ التعاون مع المؤسسات المعنية بتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية من خلال ضمّ جهود المشروع الدراسي إلى مبادرات أخرى كثيرة سبقته على هذا الصعيد.

منهج العمل

حدد المشروع ثلاثة أبعاد لنشاطاته:

أولها: الاختصاص، بمعنى أن المشروع سيركّز على موضوع الديمقراطية مع ما يتصل به بصورة مباشرة من جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية.

ثانيها: الدراسات المقارنة، والمقارنة هي أساساً بين المجتمعات العربية، وبين تجاربها المتعددة في التطور السياسي، ولكنها سوف تشمل أيضاً المجتمعات التي سبقت البلدان العربية في السير على الطريق الديمقراطي.

ثالثها: الدراسات الإمبريقية، وهي الدراسات التي تسمح بتطوير العمل الديمقراطي على أساس العلم والواقع.

التمويل

يرتكز نشاط المشروع على العمل التطوعي، وتقتصر نفقاته على الضرورات التي يتم توفيرها من المصادر التالية:

١ـ إيرادات «وقف لتعزيز دراسات الشورى والديمقراطية».

٢ـ مساهمات الأفراد والمؤسسات في نشاط المشروع.

٣ـ الإيرادات الذاتية للنشاطات.

ملخص نشاطات المشروع حتى ٣٠/ ١/ ٢٠٠٦

قام مشروع دراسات الديمقراطية منذ انطلاقه في عام ١٩٩١ بعدد من النشاطات تمثلت في التالي:

أولاً: اللقاءات السنوية.

ثانياً: الندوات وورش عمل.

ثالثاً: دراسة مستقبل الديمقراطية.

رابعاً: نشر الكتب.

خامساً: نشر البحوث والتقارير.

وفي ما يلي تفصيل ما تمّ من نشاطات:

أولاً: اللقاءات السنوية

١ ـ «كيف تعزز المساعي الديمقراطية في البلاد العربية؟»، كلية سانت كاثرين ـ جامعة أكسفورد، ٢٤/ ٨/ ١٩٩١ (اللقاء السنوي الأول).

٢ ـ «مشكلات الديمقراطية في العالم العربي»، مقر جمعية الطلاب البروتستانت ـ باريس، ٥/ ٩/ ١٩٩٢ (اللقاء السنوي الثاني).

٣ ـ «الانتقال إلى التعددية السياسية»، كلية سانت آن ـ جامعة أكسفورد، ٧/ ٨/ ١٩٩٣ (اللقاء السنوي الثالث).

٤ ـ «العوامل الخارجية والتحول الديمقراطي في البلدان العربية»، بالاشتراك مع مركز دراسات الشرق المعاصر، جامعة السوربون الجديدة، كلية أوريول ـ جامعة أكسفورد، ٢٤/ ٩/ ١٩٩٤ (اللقاء السنوي الرابع).

٥ ـ «التجارب البرلمانية في البلاد العربية»، كلية سانت كاثرين ـ جامعة أكسفورد، أكسفورد في ١٢/ ٨/ ١٩٩٥ (اللقاء السنوي الخامس).

٦ ـ «الحركات الإسلامية والديمقراطية: المواقف والمخاوف المتبادلة»، كلية سانت كاثرين ـ جامعة أكسفورد، أكسفورد، ٣١/ ٨/ ١٩٩٦ (اللقاء السنوي السادس).

٧ ـ «الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة»، كلية سانت كاثرين ـ جامعة أكسفورد، أكسفورد، ٣٠/ ٨/ ١٩٩٧ (اللقاء السنوي السابع).

٨ ـ «الديمقراطية في البلاد العربية: مواقف وسياسات دولية»، كلية سانت كاثرين ـ جامعة أكسفورد، أكسفورد، ٢٦/ ٨/ ١٩٩٨ (اللقاء السنوي الثامن).

٩ ـ «الديمقراطية في البلدان العربية والتحدي الصهيوني»، كلية سانت كاثرين ـ جامعة أكسفورد، أكسفورد، ٢٨/ ٨/ ١٩٩٩ (اللقاء السنوي التاسع).

١٠ ـ «المواطنة والديمقراطية في البلاد العربية»، كلية سانت كاثرين ـ جامعة أكسفورد، أكسفورد، ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٠ (اللقاء السنوي العاشر).

١١ ـ «التحفظات على الديمقراطية في البلاد العربية»، كلية سانت كاثرين ـ جامعة أكسفورد، أكسفورد، ١/ ٩/ ٢٠٠١ (اللقاء السنوي الحادي عشر).

١٢ ـ «الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية»، كلية سانت كاثرين ـ جامعة أكسفورد، أكسفورد، ٣١/ ٨/ ٢٠٠٢ (اللقاء السنوي الثاني عشر).

١٣ ـ «الاحزاب العربية والديمقراطية»، كلية سانت كاثرين ـ جامعة أكسفورد، أكسفورد، ٣٠/ ٨/ ٢٠٠٣ (اللقاء السنوي الثالث عشر).

١٤ ـ «الاستبداد والتغلب في نظم الحكم المعاصرة للدولة العربية»، أكسفورد ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٤ (اللقاء السنوي الرابع عشر).

١٥ ـ «نحو تعزيز المساعي الديمقراطية في البلاد العربية»، أكسفورد ٢٧/ ٨/ ٢٠٠٥ (اللقاء السنوي الخامس عشر)

ثانياً: الندوات وورش عمل

١ ـ «الممارسة الديمقراطية في الأحزاب العربية»، مركز دراسات الشرق الأوسط ـ كلية سانت أنتوني ـ جامعة أكسفورد، ٢٦/ ١/ ١٩٩٢.

٢ ـ «العمل الفلسطيني والمستقبل الديمقراطي»، مركز دراسات الشرق الأوسط ـ كلية سانت أنتوني ـ جامعة أكسفورد، ١٩/ ٢/ ١٩٩٤.

٣ ـ «إشكاليات دراسة الديمقراطية في البلدان العربية»، بالاشتراك مع مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون الجديدة، وقد عقد الاجتماع في مقر المركز في جامعة السوربون في باريس بتاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٩٥.

٤ ـ ندوة حول «المرأة العربية والديمقراطية»، نظّمها المشروع، وشارك فيها في مؤتمر الباحثين الإنكليز للدراسات الإسلامية والشرق الأوسطية، جامعة درهم ـ إنكلترا بتاريخ ١٩/ ٦/ ١٩٩٥.

٥ ـ ندوة حول «منهج لدراسة مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية»، كلية سانت آن ـ جامعة أكسفورد، نيسان/ أبريل ١٩٩٦.

ثالثاً: دراسة مستقبل الديمقراطية

في ضوء المنهج الذي تمّ نشره في مجلة **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦)، بدأت الدراسات التالية:

١ ـ **دراسة مستقبل الديمقراطية في الجزائر**: د. إسماعيل قيرة، د. علي غربي، د. صالح الفيلالي، د.فضيل دليو (صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ٢٠٠٢). تم نشر الدراسة (انظر الكتب المنشورة أدناه) ويجري البحث في إمكانية عقد ندوة وطنية في الجزائر حول موضوعها.

٢ ـ **دراسة مستقبل الديمقراطية في مصر**: فريق عمل برئاسة د. ثناء فؤاد عبد الله (صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ٢٠٠٥).

٣ ـ **دراسة مستقبل الديمقراطية في المغرب**: فريق عمل برئاسة د. عبد العزيز النويضي.

٤ ـ **دراسة مستقبل الديمقراطية في الأردن**: فريق عمل برئاسة د. مصطفى الحمارنة.

٥ ـ **دراسة مستقبل الديمقراطية في موريتانيا**: فريق عمل برئاسة الأستاذ محمدو ولد محمدو ولد محمد المختار.

٦ ـ **دراسة مستقبل الديمقراطية في البحرين**: منسق ومدير الدراسة الدكتور عبد العزيز أبل.

٧ ـ **دراسة مستقبل الديمقراطية في الكويت**: منسق ومدير الدراسة الأستاذ أحمد ديين.

٨ ـ **دراسة مستقبل الديمقراطية في السودان**: منسق ومدير الدراسة الدكتور ناصر السيد.

٩ ـ **دراسة مستقبل الديمقراطية في اليمن**: منسق ومدير الدراسة الدكتور جلال إبراهيم فقيرة.

١٠ ـ **دراسة مستقبل الديمقراطية في لبنان**: ما زالت تحت البحث.

وفي ما يلي نورد المخطط العام لدراسة «مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية»:

هيكل المخطط العام لدراسة البلدان
مستقبل الديمقراطية في . . .

١ ـ مقدمة عامة

أ ـ مفهوم الديمقراطية.

ب ـ دواعي التحول الديمقراطي.

ج ـ أهمية استشراف مستقبل التحول الديمقراطي وإمكانية القيام به.

د ـ خصوصيات البلد وانعكاساتها على دراسة الديمقراطية فيه.

هـ ظروف إجراء الدراسة وما يحسن التنبيه إليه حولها.

٢ ـ **المحور الأول**: تاريخ التجربة السياسية المعاصرة ومحصلتها.

أ ـ نبذة تاريخية عن الحياة السياسية والاجتماعية قبل قيام الدولة الحديثة.

ب ـ دواعي قيام الدولة الحديثة وعوامل استمرارها.

ج ـ الحياة السياسية عبر تاريخ الدولة الحديثة.

د ـ محصلة التجربة السياسية المعاصرة.

٣ ـ **المحور الثاني**: تحليل البنى وتحديد تأثيراتها في التحول الديمقراطي في الوقت الحاضر

أ ـ الأوضاع السياسية.

ب ـ البنية الثقافية.

ج ـ البنية الاقتصادية.

د ـ البنية الاجتماعية.

هـ العلاقات الجيوسياسية.

٤ ـ **خاتمة**: رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية

أ ـ الأهداف الوطنية الكبرى ومكانة الديمقراطية بينها.

ب ـ القوى صاحبة المصلحة في التحول الديمقراطي.

ج ـ الواقع الراهن للحركة الديمقراطية.

د ـ الإمكانيات والفرص المتاحة للتحول الديمقراطي.

هـ العقبات والعوامل المعيقة للتحول الديمقراطي.

و ـ المداخل الاستراتيجية لتعزيز التحول الديمقراطي.

ز ـ المتطلبات الفكرية والسياسية والمؤسسية والتنظيمية لتنمية الطلب الفعال على الديمقراطية.

رابعاً: الكتب المنشورة والمعدة للنشر

١ ـ الصلح، رغيد [وآخرون]. **حوار من أجل الديمقراطية.** تحرير علي خليفة الكواري. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦.

٢ ـ غليون، برهان [وآخرون]. **الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة.** علي خليفة الكواري (محرر). مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

٣ ـ الكواري، علي خليفة. **الحركات الإسلامية والديمقراطية: المواقف والمخاوف المتبادلة.** الكويت: دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٠.

٤ ـ قيرة، إسماعيل [وآخرون]. **مستقبل الديمقراطية في الجزائر.** مقدمة عامة

برهان غليون. مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

٥ ـ نافع، بشير [وآخرون]. **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية.** تحرير علي خليفة الكواري. مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

٦ ـ الشطي، إسماعيل [وآخرون]. **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**. تحرير علي خليفة الكواري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

٧ ـ مالكي، أمحمد [وآخرون]. **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية.** تحرير علي خليفة الكواري. مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

٨ ـ جرجس، فواز [وآخرون]. **أزمة الديمقراطية في البلدان العربية: اعتراضات وتحفظات على الديمقراطية في العالم العربي.** تحرير علي خليفة الكواري. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٤.

٩ ـ عبد الله، ثناء فؤاد. **مستقبل الديمقراطية في مصر.** مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

١٠ ـ الديين، أحمد. **الديمقراطية في الكويت.** مشروع مستقبل الديمقراطية في الكويت. الكويت: دار قرطاس، ٢٠٠٥.

١١ ـ إسماعيل نوري الربيعي [وآخرون]. **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة.** تحرير علي خليفة الكواري. مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

١٢ ـ **مستقبل الديمقراطية في المغرب.** مشروع مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية. عبد العزيز النويضي (قيد المراجعة).

١٣ ـ **الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي.** علي خليفة الكواري (محرر) (تحت الإعداد)

خامساً: البحوث والتقارير المنشورة

١ ـ الصلح، رغيد كاظم وعلي خليفة الكواري. «ورشة عمل»: كيف تعزز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية، أكسفورد (بريطانيا)، ٢٤ آب/ أغسطس

١٩٩١.» **المستقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٥٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢.

٢ ـ الصلح، رغيد كاظم وعلي خليفة الكواري. «"مشروع" لتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦١، تموز/ يوليو ١٩٩٢.

٣ ـ الصلح، رغيد كاظم وعلي خليفة الكواري. «"ورشة عمل": الممارسة الديمقراطية في الأحزاب العربية، أكسفورد (بريطانيا)، آذار/ مارس ١٩٩٢.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦١، تموز/ يوليو ١٩٩٢.

٤ ـ الصلح، رغيد كاظم. «الانتقال إلى التعددية السياسية (ورشة عمل مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية) أكسفورد (بريطانيا)، ٧ آب/ أغسطس ١٩٩٣.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٨، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.

٥ ـ الكواري، علي خليفة. «مفهوم الديمقراطية المعاصرة: قراءة أولية في خصائص الديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٨، شباط/ فبراير ١٩٩٣.

٦ ـ الكواري، علي خليفة. «مفهوم الديمقراطية المعاصرة: المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٣، تموز/ يوليو ١٩٩٣.

٧ ـ «ندوة: الديمقراطية والمستقبل الفلسطيني.» تحرير وإعداد أحمد خليفة. **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤.

٨ ـ طيارة، ضياء. «العوامل الخارجية والتحول الديمقراطي في البلدان العربية (تقرير عن ورشة عمل مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية).» **المستقبل العربي**: السنة ١٧، العدد ١٩٢، شباط/ فبراير ١٩٩٥.

٩ ـ غليون، برهان. «مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية وخطة عمل: ٢ ـ منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦.

١٠ ـ الكواري، علي خليفة. «مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية وخطة عمل: ١ ـ مخطط عام لدراسة البلدان العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦.

١١ ـ خدوري، وليد. «القومية العربية والديمقراطية: مراجعة نقدية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٨، شباط/ فبراير ١٩٩٨.

١٢ ـ الشويري، يوسف. «الديمقراطية والتأثيرات الخارجية في الوطن العربي (ملف): التحدي الصهيوني والديمقراطية العربية قبل عام ١٩٤٨.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦١، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠.

١٣ ـ جرجس، فواز. «الديمقراطية والتأثيرات الخارجية في الوطن العربي (ملف): التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦١، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠.

١٤ ـ الكواري، علي خليفة. «المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي (ملف): مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦٤، شباط/ فبراير ٢٠٠١.

١٥ ـ الأفندي، عبد الوهاب. «المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي (ملف): إعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الإسلام: مسلم أم مواطن؟.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦٤، شباط/ فبراير ٢٠٠١.

١٦ ـ الحروب، خالد. «المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي (ملف): مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي: من «الفرد القومي» إلى «الفرد المواطن».» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦٤، شباط/ فبراير ٢٠٠١.

١٧ ـ سليمان، خالد. «تقرير عن: اللقاء التمهيدي حول دراسة «مستقبل الديمقراطية في الأردن» عمّان، ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠١.

١٨ ـ «تقرير عن حلقة نقاش حول «مستقبل الديمقراطية في مصر».» أدار النقاش علي خليفة الكواري. المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، القاهرة، ٢٦/ ٥/ ٢٠٠١. **مجلة فكر ونقد**: السنة ٥، العدد ٤٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢.

١٩ ـ «حلقة نقاشية: مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، مع تركيز خاص على مصر.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٤، العدد ٢٧٦، شباط/ فبراير ٢٠٠٢.

٢٠ ـ الفقير، فادية. «نساء ديمقراطيات بدون ديمقراطية؟ النسوية والديمقراطية والمواطنة: حالة الأردن.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٤، العدد ٢٧١، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

٢١ ـ ولد الفقيه، شيخنا محمدي. «الانفتاح السياسي الراهن في موريتانيا: قراءة أولية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨١، تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

٢٢ ـ الصياغ، فايز. «تقرير عن: اللقاء السنوي الثاني عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية: «الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية» أكسفورد، ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٢.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٦، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢.

٢٣ ـ الشويري، يوسف. «الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (ملف): الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٩، آذار/ مارس ٢٠٠٣.

٢٤ ـ الشطي، اسماعيل. «الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (ملف): الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٩، آذار/ مارس ٢٠٠٣.

٢٥ ـ غليون، برهان. «الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (ملف): الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المختارة: الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٩، آذار/ مارس ٢٠٠٣.

٢٦ ـ بوزيد، بومدين. «الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (ملف): الجزائر: التجربة الديمقراطية وعوائق الانتقال.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٩، آذار/ مارس ٢٠٠٣.

٢٧ ـ الكواري، علي خليفة. «الديمقراطية والأحزاب في الوطن العربي (ملف): مفهوم الحزب الديمقراطي . . ملاحظات أولية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٦، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣.

٢٨ ـ سليمان، خالد. «الديمقراطية والأحزاب في الوطن العربي (ملف): الممارسة الديمقراطية داخل حزب جبهة العمل الإسلامي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٦، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣.

٢٩ ـ لبيب، هاني. «الديمقراطية والأحزاب في الوطن العربي (ملف): صعوبات الممارسة الديمقراطية في حزب العمل ـ مصر: شهادة من الداخل.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٦، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣.

٣٠ ـ مالكي، أمحمد. «الديمقراطية والأحزاب في الوطن العربي (ملف): الديمقراطية داخل الأحزاب وفي ما بينها في المغرب الأقصى: حزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكي نموذجاً.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩٦، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣.

٣١ ـ عبد الله، ثناء فؤاد. «الاستبداد والتغلب في نظم الحكم العربية المعاصرة (ملف): آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣١٣، آذار/ مارس ٢٠٠٥.

٣٢ ـ النجفي، سالم توفيق. «الاستبداد والتغلب في نظم الحكم العربية المعاصرة (ملف): الاستبداد في نظام الحكم في العراق: متضمنات الماضي ورؤية المستقبل.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣١٣، آذار/ مارس ٢٠٠٥.

٣٣ ـ علي، حيدر إبراهيم. «الاستبداد والتغلب في نظم الحكم العربية المعاصرة (ملف): تجدد الاستبداد في الدول العربية: الدور المستقبلي للأمنوقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣١٣، آذار/ مارس ٢٠٠٥.

٣٤ ـ «مستقبل الديمقراطية في الجزائر.» اسماعيل قيرة [وآخرون] .**المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٦، حزيران/ يونيو ٢٠٠٥. (العياشي عنصر)

٣٥ ـ الكواري، علي خليفة. «متطلبات تحقيق أجندة إصلاح جذري من الداخل في دول مجلس التعاون.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢١، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.

٣٦ ـ بوزيد، بومدين. «تقرير عن: اللقاء السنوي الخامس عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اكسفورد، ٢٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢١، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.

ثالثاً: برنامــــج النــــدوة

«تعزيز مساعي الديمقراطية في مصر»
فندق ايتاب ـ الإسماعيلية، ١٥ ـ ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٦

اليوم الأول
الأربعاء ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٦

الجلسة الافتتاحية (٥,٠٠ ـ ٥,٣٠)

المتحدثون

محمد السيد سعيد: نائب مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

علي خليفة الكواري: مدير مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية

الجلسة الأولى (٥,٣٠ ـ ٧,٠٠)
قراءة نقدية ونقاش حول دراسة «مستقبل الديمقراطية في مصر»

رئيس الجلسة: طه عبد العليم

الموضوع: عرض الرؤية المستقبلية في دراسة «مستقبل الديمقراطية في مصر»

المتحدث: ثناء فؤاد عبد الله

تعقيب: سيف الدين عبد الفتاح، عمرو الشوبكي

نقاش عام: من كل الخبراء المشاركين

اليوم الثاني
الخميس ١٦ آذار/ مارس ٢٠٠٦

الجلسة الثانية (٩,٠٠ ـ ١١,٠٠)
رؤية التيارين اليساري والقومي لمستقبل الديمقراطية في مصر

يدير الحوار: السيد يسين

الموضوع الأول: موقف اليسار المصري من الديمقراطية

المتحدث: عبد الغفار شكر

الموضوع الثاني: الناصرية وإشكالية الديمقراطية

المتحدث: أمين إسكندر

نقاش عام: من كلّ الخبراء المشاركين

١١,٠٠ ـ ١١,٣٠ **استراحة**

الجلسة الثالثة (١١,٣٠ ـ ١,٠٠)
رؤية التيارين الليبرالي والإسلامي لمستقبل الديمقراطية في مصر

يدير الحوار: محمد السيد سعيد

الموضوع الأول: رؤية التيار الليبرالي لمستقبل الديمقراطية في مصر

المتحدث: ناجي الغطريفي

الموضوع الثاني: رؤية التيار الإسلامي لمستقبل الديمقراطية في مصر

المتحدث: عصام العريان

نقاش عام: من كل الخبراء المشاركين

١,٠٠ ـ ٤,٠٠ **غداء واستراحة**

الجلسة الرابعة (٤,٠٠ ـ ٥,٣٠)
حلقة نقاش حول: رؤية جماعية توافقية لمستقبل الديمقراطية في مصر؟

يدير الحوار: حسن نافعة

(٥,٣٠ ـ ٦,٠٠) **استراحة شاي**

الجلسة الخامسة (٦,٠٠ ـ ٨,٠٠)
مناقشة عامة للمسودة الأولية للرؤية الجماعية لمستقبل الديمقراطية في مصر

يقدم المسودة: محمد السيد سعيد

اليوم الثالث
الجمعة ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٦

الجلسة السادسة (٩,٠٠ ـ ١١,٠٠)
مناقشة عامة للمسودة المنقحة للرؤية الجماعية

فهـــــــرس

- ب -

- ت -

- خ -

- ص -

- ض -

- ط -

- ظ -

- ع -

- غ -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -